حرية التعبير

تاريخ منذ سقراط
وحتى وسائل التواصل الاجتماعي

يعقوب مشنجاما

IDEAS
beyond
borders

بيت الحكمة
Bayt al-Hikma 2.0

حرية التعبير

تاريخ منذ سقراط وحتى وسائل التواصل الاجتماعي

تأليف

يعقوب مشنجاما

ترجمة

ميرا جندي حازم موسى رزان حميدة عبد المعين السباعي

زينب أحمد حسام شبلي حبيب زريق رامي أبو زرد

مراجعة

أحمد رضا

قائمة المحتويات

مقدمة.....1

1 بدايات قديمة.....11

2 العصور التي لم تكن مظلمة جدًّا: التحرّي والتفتيش في أوروبا وإسلام القرون الوسطى.....40

3 الثورة الكبيرة.....67

4 بذور التنوير.....81

5 التنوير الآن.....107

6 تشييد حصن الحرية.....140

7 الثورة ورد الفعل.....165

8 القارة الصامتة: الحرب على حرية التعبير في أوروبا في القرن التاسع عشر.....203

9 عبء الرجل الأبيض: الاستعباد، والاستعمار، والـ(لا)عدالة العرقية.....230

10 الإغراء الشمولي.....258

11 عصر حقوق الإنسان: الانتصار والكارثة.....292

12 ركود حرية التعبير.....327

13 الإنترنت ومستقبل حرية التعبير.....362

خاتمة.....401

مقدمة

سئم القائد العام من الصحافة. لقد أمضى وقته في أعلى منصب في البلاد محاولًا تقديم الأفضل لشعبه، ولكن كل ما فعلته الصحافة هو إحباطه وتعريض الأمة للخطر. وها قد كان، يرجع للبلاد عظمتها مرة أخرى، فما الذي كتبوا عنه؟ عن زيجاته وطلاقاته وأبنائه، وحتى وزنه! حان الوقت لأن يدفع مقدمو الأخبار الكاذبة ثمن الافتراء والفتنة والخيانة الصريحة. قرر أقوى رجل في البلاد أن وقت الرد قد حان، فأصدر حظرًا مؤلفًا من 136 حرفًا دفعةً واحدةً لمنع:

> الكتابات والكتب وغيرها من المطبوعات، لأن مثل هذه الكتابات والكتب تحتوي على أخطاء وافتراءات واضحة وصريحة.[1]

تبدو قصة هنري الثامن ملك إنجلترا متقلب المزاج (ومن غيره؟) معاصرةً لأنها فعلًا كذلك. لا يمكن الفوز «بحرية التعبير» أو خسارتها في نهاية المطاف. اسألوا طالبًا جامعيًا عن انطلاقة الكفاح من أجل حرية التعبير، وستحصلون على إجابة واحدة من بين إجابات متعددة. قد يقول بعض الأمريكيين أن الانطلاقة بدأت بالتصديق على التعديل الدستوري الأول في عام 1791. ولربما يشير الأوربيون إلى الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن عام 1789. أما المواطن البريطاني فمن الممكن أن يستشهد بكتاب جون ميلتون *آريوباجيتيكا* الذي نشر عام 1644. ومهما

كانت اختلافاتهم، يصف معظمهم حرية التعبير باعتبارها مفهومًا يتفرد به الغرب، نشأ في وقت قريب من عصر التنوير. ولكن الواقع أشد تعقيدًا بكثير.

إن جذور حرية التعبير، في حقيقة الأمر، قديمة وعميقة وممتدة. أشاد رجل الدولة الأثيني بريكليس بالقيم الديمقراطية للنقاش المفتوح والتسامح مع المعارضة الاجتماعية في عام 431 قبل الميلاد. وفي القرن التاسع الميلادي، استغل المفكر الحر الساخر ابن الراوندي المناخ الفكري الخصب في ظل الخلافة العباسية للتشكيك في النبوة والكتب المقدسة. وأصر الهولندي ديرك كورنهرت في عام 1582 على أنه «من أشكال الاستبداد . . . أن تحظر الكتب الجيدة من أجل إسكات الحقيقة».[2] وأصدرت أول حماية قانونية لحرية الصحافة في السويد عام 1766، في حين أصبحت الدنمارك أول دولة في العالم تلغي جميع أشكال الرقابة في عام 1770.

وعلى الرغم من ذلك، إن انطلاقة حرية التعبير تطلق العنان في جميع الحالات تقريبًا لعملية إنتروبيا. إن قادة أي نظام سياسي –بصرف النظر عن مدى تنورهم– يقنعون أنفسهم دائمًا بأن حرية التعبير قد تجاوزت حدها الآن. أطاح أعضاء حكومة الأقلية الأوتوقراطيون، الذين استخفوا مرتين بتقاسم السلطة مع الشعب، بالديمقراطية الأثينية القديمة، وطردوا أنصار الديمقراطية والمعارضين في طريقهم. أسفر تشديد القوانين المكافحة للارتداد والكفر عن تقييد أكثر أشكال حرية التعبير جرأةً في الإسلام خلال العصور الوسطى. نفي دريك كورنهرت من الجمهورية الهولندرية في القرن السادس عشر، بالإضافة إلى حظر كتاباته عدة مرات. لم تدم التجارب السويدية والدنماركية مع حرية الصحافة طويلًا، ولا سيما بعد استعادة الحكام الاستبداديين لسيطرتهم على المطابع. تعتبر ظاهرة إنتروبيا حرية التعبير هذه مهمة في يومنا هذا كما كانت قبل 2,500 عام، وإن أمعنا النظر فسنجد أن

مبررات تقييد حرية التعبير في القرن الحادي والعشرين شبيهة بتلك التي استخدمت منذ عدة قرون إلى حد أكبر مما نود الاعتراف به.

إن النادي العالمي للديمقراطيات الحرة يتضاءل بسرعة. وكما كان الحال في أثينا القديمة، ينظر الأوتوقراطيون التطلعيون –بدءًا بفيكتور أوربان في هنغاريا وصولًا إلى ناريندرا مودي في الهند– إلى حرية التعبير باعتبارها العقبة الأولى والأهم التي ينبغي عليهم إزالتها في طريقهم إلى ترسيخ سلطتهم. ما يزال كل من الكفر والارتداد جريمتين يعاقب عليهما بالإعدام في أجزاء من العالم الإسلامي، سواء كان ذلك بأمر من الدولة أو من الجماعات الجهادية. يمتد هذا التراجع العالمي في حرية التعبير إلى الديمقراطيات الليبرالية أيضًا، التي تخشى عواقب الانتشار الجامح للمعلومات المضللة والبروباغندا المعادية من خلال التكنولوجيا الحديثة، فهي لا تختلف كثيرًا عن هنري الثامن.

إن إنتروبيا حرية التعبير ليست سياسيةً وحسب، بل متجذرةً بعمق في السيكولوجية البشرية. إن دافع إرضاء الآخرين، والخوف من الجماعات الخارجية، والرغبة في تجنب الصراع، بالإضافة إلى سلوكيات الكياسة اليومية، جميعها تبث فينا الرغبة في إسكات المتحدثين غير المريحين، سواءً على المنصات الرقمية أو في حرم الجامعات أو في المؤسسات الثقافية. إن الرقابة تجذبنا جميعًا إليها، وكأنها جسم ضخم في الفضاء الخارجي يسحب كل ما هو قريب منه. ولذلك من المهم جدًا أن نعزز ثقافة حرية التعبير ونحافظ عليها بشكل فعال، من أجل ضمان استمرار هذه الحرية. القوانين وحدها لا تكفي.

إن أكثر الحجج الداعمة للحد من التسامح مع عدم التسامح شيوعًا وأشدها سحرًا بطبيعتها في الديمقراطيات الحديثة هي –على حد تعبير الفيلسوف النمساوي كارل بوبر[3]– «مغالطة فايمار».[4] إنها تجادل بأنه لو بذلت جمهورية فايمار جهودًا أكبر لحظر البروباغندا الشمولية، لكان تلافي نشوء ألمانيا النازية –وبالتالي الهولوكوست– أمرًا ممكنًا. ولذلك لا تمتلك الديمقراطيات الحديثة رفاهية تكرار الخطأ ذاته. إنه استنتاج مشبوه لعدد من الأسباب كما سنرى، ليس أقلها المحاولات المستمرة لإسكات هتلر نفسه والحزب الاشتراكي الوطني. ولكن هذه المحاولات ساعدت في كثير من الأحيان على زيادة الاهتمام بالنازيين والتعاطف معهم، وبذلك تحول الوحوش إلى شهداء. ولعل أكثر الأمور إزعاجًا هو أن النازيين قد استخدموا قوانين الطوارئ لجمهورية فايمار لخنق الديمقراطية التي كان من المفترض أن تحميها هذه القوانين.

وبعد الحرب العالمية الثانية، استغل نظام شمولي آخر حتمية حظر البروباغندا النازية. استخدم اتحاد ستالين السوفيتي مغالطة فايمار وتمكن من الضغط بشأن فرض قيود على خطاب الكراهية في القانون الدولي لحقوق الإنسان. لم يساعد هذا الأمر في إضفاء شرعية على حملة القمع ضد المعارضة في الكتلة السوفيتية وحسب، بل وفر أيضًا غطاءً قانونيًا بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان للدول ذات الأغلبية المسلمة التي تسعى إلى فرض حظر عالمي للكفر بمجرد هزيمة الشيوعية.

وما يربطه ارتباط وثيق بمغالطة فايمار هو مدرسة فكرية تصر على أن إدامة المساواة في الكرامة تتطلب حظرًا لخطاب الكراهية من أجل حماية الأقليات والفئات الضعيفة من التمييز والقمع. أثبت لنا العصر الرقمي أنه لا ينبغي أن نستخف بالمخاوف المتعلقة بخطاب الكراهية الذي أججته وسائل التواصل الاجتماعي، وأن

الكلمات الجارحة قد تسفر عن أذية نفسية وجسدية. إن تأثير خطاب الكراهية هذا يؤدي إلى فرض أعباء ثقيلة للغاية على الأقليات المستهدفة. ولكن هذا لا يعني أن الرقابة حل مناسب أو فعال في المجتمعات الملتزمة بالحرية والمساواة. إن حماية الضعفاء من التمييز والقمع والسعي في سبيل إدامة الحرية والمساواة ينبغي أن يعززا بعضهما، وهو أمر ممكن، بدلًا من أن يعارض أحدهما الآخر.

عند القاء نظرة شاملة على تاريخ حرية التعبير، يتبين أن حرية التعبير في واقع الأمر سلاح لا غنى عنه في مكافحة الاضطهاد. استغل تفوق البيض كلًا من الرقابة والقمع إلى حد كبير، سواءً فيما يتعلق بالعبودية الأمريكية والعزل العنصري، أو الاستعمار البريطاني، أو الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وعلى العكس من ذلك، دافع دعاة المساواة الإنسانية، مثل فريدريك دوغلاس وإيدا بي. ويلز ومهاتما غاندي ومارتن لوثر كينغ الابن ونيلسون مانديلا، عن مبدأ حرية التعبير وتطبيقاته إلى حد كبير وكلفهم الأمر الكثير على الصعيد الشخصي. ولكن ما تزال العديد من البلدان للأسف، وليس أقلها الهند، تستخدم قوانين خطاب الكراهية التي تعود جذورها إلى حقبة الاستعمار البريطاني لإسكات المعارضة والأقليات التي فرضت هذه القوانين لحمايتها.

تثبت البروباغندا العدائية المتأججة التصيدية التي نراها في العصر الرقمي أن التعبير قد يصبح جنونيًا، وأن الفوائد العديدة للخطاب المتكافئ وغير المقيد تكون على حساب إساءة وتضليل ومبالغة لا مفر منهم. ولكن على الرغم من ذلك، يتبين من محاولات تضييق الخناق على الراديكاليين الجامحين والمعلومات الكاذبة والبروباغندا والفتنة –منذ عصر الإصلاح وعصر التنوير وصولًا إلى أمريكا القرن العشرين– أنه مهما كانت الأفكار والصفات التي تعتبر خارجةً عن الحدود وفقًا

للمعايير الأخلاقية السائدة، لا يمكن القضاء عليها فعلاً دون تعريض حرية الجميع في التعبير للخطر. وفي نهاية المطاف، ستستسلم حتى المحاولات حسنة النية للظاهرة لضمان وجود مجال عام آمن ومنظم بعناية، إذ سيقصي المدافعون السابقون عن حرية التعبير مجموعات أو وجهات نظر محددة بسبب النقاط العمياء للتعصب أو الأيديولوجيا أو النفعية السياسية. وبالمقابل ستزداد الرغبة بالتخلي عن مبادئ الحرية وفرض الرقابة تحت ستار بعض الأهداف المتعلقة بالصالح العام كلما صعد الشخص إلى مرتبة أعلى على السلم السياسي. سنرى مثل هذه التحديات لمبدأ حرية التعبير في كل مكان، من جون ميلتون إلى فولتير، ومن روبسبيار إلى الرئيس الأمريكي الثاني جون آدمز الذي تعتبر حكومته الفيدرالية مسؤولةً عن قانون التحريض لعام 1798.

لماذا تخشى النخبة التكنولوجيا الجديدة

إن تكنولوجيا الاتصالات الجديدة هدامة لا محالة، وكل تقدم جديد –بدءًا من الطباعة ووصولًا إلى الإنترنت– عارضه أولئك الذين كانت سلطتهم المؤسسية عرضةً للتقويض بفعل التغيير المفاجئ. اشتكى الباحث الإنساني العظيم إيراسموس من روتردام في عام 1525 –الذي كان نفسه كاتبًا استثنائيًا– من أن الطابعات «تملأ العالم بالمنشورات والكتب . . . الحمقاء والجاهلة والخبيثة والتشهيرية والجنونية والآثمة والتخريبية».[5] وصف المفكر التنويري الهولندي إيلي لوزاك في ثمانينات القرن الثامن عشر، أي بعد عقود من معارضته للرقابة، «كتاب الصحف» الشعبويين والديمقراطيين الذين ينشرون «كل ما يخطر في أدمغتهم المستعرة والمريضة» بأنهم

«آفات المجتمع».[6] أعربت صحيفة *نيويورك تايمز* في عام 1858 عن أسفها لأن التلغراف عبر الأطلسي «سطحي ومفاجئ وغير مغربل وسريع أكثر من اللازم حقًا».[7] جادل الفيلسوف والمدافع عن حرية التعبير ألكسندر ميكلي جون في عام 1948 بأن «*الراديو* ليس حرًا بالطريقة التي يعمل بها بيننا الآن. ولا يتمتع بحق الحماية المذكور في التعديل الدستوري الأول» لأنه «يفسد أخلاقنا وذكاءنا».[8] أعلن الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في نوفمبر عام 2020 أن هندسة المعلومات على الانترنت «أكبر تهديد محتمل لديمقراطيتنا».[9]

قد يعكس هذا التفشي «لهلع النخبة» مخاوف ومعضلات حقيقية، ولكن تجدر الإشارة إلى أنهم يميلون إلى الانفجار كلما اتسع المجال العام وحصلت الفئات المهمشة مسبقًا على صوتها. وعند ظهور التكنولوجيا الجديدة التي تتيح الفرص لأولئك الذين لم يكن لهم صوتًا من قبل، يخشى حراس الرأي العام التقليديون من احتمالية تلاعب القادمين الجدد بالجماهير من خلال الفكر والبروباغندا الخطيرين، مما يهدد النظام الاجتماعي والسياسي القائم. وهذا ينطبق بشكل خاص حين يصبح المجال العام الموسع تهديدًا لإضعاف السلطة المؤسسية دون تقديم أي بديل ممكن للفوضى الظاهرة والأناركية المنبثقة عن الاضطرابات.

يعود هذا الصدام بين المفهوم المساواتي والنخبوي لحرية التعبير إلى العصور القديمة، إذ انطلق من الاختلاف بين الديمقراطية الأثينية التي منحت المواطنين العاديين (الأحرار والذكور) صوتًا مباشرًا في عملية صنع القرار السياسي بالإضافة إلى حق التحدث بصراحة في الأماكن العامة، والجمهوريانية الرومانية التي منحت حرية التعبير لنخبة صغيرة فقط وميزت بين الحرية وفجور اللسان. ولكن على الرغم من اعتقاد الكثير دائمًا بأن حرية التعبير رفاهية لا ينبغي أن تتمتع بها إلا النخبة

المثقفة، عزم العديد على خوض صراع طويل، ودام في كثير من الأحيان، من أجل توسيع نطاق حرية التعبير لتشمل الفقراء وغير المالكين، والأجانب، والنساء، والأقليات الدينية والعرقية والإثنية والقومية والجنسية. اعتبر هؤلاء جميعهم في يوم من الأيام ساذجين أو متقلبين أو غير أخلاقيين أو جاهلين أو خطيرين للغاية، فلا ينبغي أن يكون لهم رأي في الشؤون العامة. ولذلك ينطوي تاريخ حرية التعبير، إلى جانب الشهداء والأشرار ومن كانوا عبرةً للآخرين، على عدد من الأبطال. قد تعرفون بعضًا منهم مثل الفيلسوف الليبرالي العظيم جون ستيورات ميل، والفيلسوف الهولندي الرائد باروخ سبينوزا، ومبتكر التعديل الدستوري الأول جيمس ماديسون، وعدو الشمولية في القرن العشرين جورج أورويل. أما بعضهم الآخر فقد لا تعرفونهم مثل خطيب أثينا القديمة ديموستيني، والموسوعي الفارسي في القرن التاسع الرازي، والمفكر الهولندي الحر ديرك كورنهرت، وأحد أعضاء الحركة الداعية للمساواة (ليفليرز) الجامحين جون ليلبورن، والأسكتلندي المنتمي لحزب الأحرار توماس غوردون، والفيلسوف الفرنسي في القرن الثامن عشر ماركيز دو كوندورسيه، وزميلته في المواطنة ومعاصرته النسوية الشجاعة أوليمب دو غوغ. وهناك آخرون سمعتم بهم بالتأكيد ولكن ليس بسبب مساهماتهم في حرية التعبير، مثل المؤيد للإلغائية فريدريك دوغلاس، والمشاركة في مكافحة الإعدام دون محاكمة إيدا بي. ويلز، والناشط من أجل استقلال الهند مهاتما غاندي، وعرابة حقوق الإنسان الدولية إليانور روزفلت، وسجين الرأي ورجل الدولة جنوب الأفريقي نيلسون مانديلا.

حرية التعبير تمضي قدمًا

يتساءل العديد في يومنا هذا عما إذا كان ينبغي علينا الاستمرار في اعتبار حرية التعبير «الحرية الأولى». بات الكثير في الديمقراطيات يرون حرية التعبير باعتبارها أداةً بيد الأقوياء لتهميش الأقليات والضعفاء. تتحدث النخبة في المؤسسات السياسية والإعلامية عن التضليل المباشر وخطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعية باعتبارهما دليلًا على استغلال حرية التعبير «كسلاح» ضد الديمقراطية نفسها. أما خارج نطاق الديمقراطيات، تسحق حرية التعبير بواسطة مزيج من الشعبوية السلطوية، والأصولية الدينية، والمراقبة المتقدمة للإنترنت.

وبالإضافة إلى ذلك، أثار ظهور عمالقة التكنولوجيا العالمية القلق بشأن «التقييد دون اعتبار للتمثيل»، إذ تقرر الشركات الخاصة العملاقة –التي تعتمد غالبًا على التقييد الخوارزمي الغامض للمحتوى– حدود النقاش العالمي والمحلي بأقل قدر من الشفافية أو المساءلة.

صحيح أنه من الممكن استخدام حرية التعبير لتضخيم الانقسام وزعزعة الثقة والتسبب بأذى خطير، ولكن الرأي القائل بأنه يمكننا التغلب على التحديات العويصة التي تواجه الكرامة والثقة والديمقراطية والمؤسسات في عصرنا الانقسامي من خلال تحجيم حرية التعبير يستند إلى أرضية تاريخية هشة. تشكل قوانين حرية التعبير ومعاييرها الثقافية «حصن الحرية العظيم»، على حد تعبير أحد الميمز حول حرية التعبير الذي انتشر سريعًا في أوائل القرن الثامن عشر وألهم مفكري عصر التنوير في بريطانيا وأمريكا وفرنسا وروسيا. سوف يتدمر الحصن بمرور الوقت ما لم يحافظ عليه، وإن استشهدنا بالتاريخ سنعرف أن مستقبلنا بدونه أقل حرية وديمقراطية ومساواة وأكثر جهلًا واستبدادًا وقمعًا. هذا الكتاب مليء بأمثلة عن البلدان والقادة والثقافات التي اعتقدت أنها تستطيع إخضاع حرية التعبير لقيم

أخرى وتحافظ على مجتمع حر وعادل في آن واحد – ولكنها فشلت. ويتحدث الكتاب أيضًا عن أولئك الآخرين الذين أدركوا أن حرية التعبير هي جل ما يقف بينهم وبين أحلامهم في الحكم المطلق. ستوضح لنا أمثلتهم أن الرقابة القسرية تمثل نهاية المجتمع الحر، وليس بدايته.

إن فرض الصمت وتسميته تسامحًا لا يجعله كذلك. التسامح الحقيقي يحتاج إلى تفاهم. والتفاهم أساسه الاستماع. والاستماع يستلزم التعبير. آمل أن أوضح من خلال ربط خلافات التعبير السابقة بأكثرها إلحاحًا في الوقت المعاصر مقدار ما كسبته البشرية من الانتشار التدريجي لحرية التعبير – ومقدار ما سنخسره لو سمحنا باضمحلالها الذي بدأ فعلًا في هذه المرحلة الرقمية الأخيرة من الصراع الأزلي بين السلطة وحرية التعبير.

1

بدايات قديمة

على الرغم من الجذور العميقة والقديمة لحرية التعبير، كان النطق بالحقيقة أمام السلطة في كثير من الحالات المدونة في التاريخ أمرًا غير حكيم بل وخطير غالبًا. بالنظر إلى القوانين والكتابات القانونية الناجية، حمت الحضارات القديمة العظيمة قوة حكامها وسلطتهم من كلام رعاياهم، وليس العكس. نصت قوانين الحيثيين، الذين عاشوا في تركيا الحالية بين عامي 1650 و1500 قبل الميلاد تقريبًا، على أنه «إذا رفض أي شخص حكم الملك، سيصبح منزله كومةً من الخراب».[1] ووفقًا للكتاب العبري المقدس، يرجم من يلعن «الله والملك» عقوبةً له.[2] عكست هذه القوانين التسلسل الهرمي الصارم الذي نظم الحضارات القديمة الكبيرة، التي كان يترأس كثير منها حكام اعتقد أنهم يحكمون بالحق الإلهي أو أنهم –كما في مصر– نفسهم آلهة. إن تعليمات بتاح حتب، وهي مجموعة مصرية من المبادئ التي تعود إلى عام 2350 قبل الميلاد تقريبًا، تنص على عدم التحدث إلى «رجل أعظم منك . . . تحدث حين يطلب منك فقط وستكون قيمتك مرضيةً».[3] شدد الفيلسوف الصيني القديم كونفوشيوس (551–479 قبل الميلاد) أيضًا على أهمية طاعة الرؤساء والحكام، وأكد أنه «لم يسمع أحد بأشخاص يرفضون تحدي السلطة ولكنهم يبادرون بالتمرد».[4] قد تعتقدون أن كلمات كونفوشيوس هذه أطربت آذان إمبراطور الصين الأول تشين شي هوانغ حين اعتلى العرش بعد نحو ثلاثة قرون، ولكنه أمر في عام 213 قبل الميلاد بحرق وحظر الأدب والسجلات التاريخية الكونفوشيوسية التي سبقت عهده. وقال

الإمبراطور نفسه بحسب المؤرخ القديم سيما شيان: «جمعت كتابات جميع الناس الذين عاشوا تحت السماء وتخلصت من كل ما كان عديم الفائدة». أوضح رئيس وزرائه أن دراسة أدبيات وسجلات الماضي أوقعت الناس في «ارتباك» ودفعتهم إلى «رفض الشرائع والتعاليم. إنها تعتبر الخلاف نبيلًا، وتشجع جميع من ينتمي إلى الطبقات الدنيا إلى اختلاق الافتراءات». ووفقًا لما قاله سيما شيان، «دفن» أكثر من 460 باحثًا بسبب انتهاكهم للحظر.[5] (أما إن دفنوا أحياءً أو أمواتًا فهي مسألة نقاش).[6] لربما كانت هذه الحادثة أول حرق جماعي منظم للكتب في التاريخ المسجل، ولكنها لن تكون الأخيرة.

أما بالنسبة للعبيد والنساء، فكانوا أكثر من تعرض لتقييد لحريتهم في التعبير. ينص قانون أور–نمو السومري الذي صدر في عام 2050 قبل الميلاد تقريبًا –وهو أقدم قانون ناج في العالم– على أنه «إذا لعنت عبدة شخصًا يتصرف وكأنه عشيقها، فعليه أن ينظف فمها بمقدار سيلا [0.85 ليتر] من الملح».[7] سمح قانون حمورابي البابلي الذي نفذ بين عامي 1792 و1750 قبل الميلاد لأصحاب العبيد بقطع آذان عبيدهم إذا نطقوا بعبارة «أنت لست سيدي»، فضلًا عن معاقبة المرأة الحرة بسبب تجاوزها لحدودها. شجبت القوانين الآشورية الوسطى في عام 1076 قبل الميلاد تقريبًا النساء اللواتي «يتحدثن بسوقية أو يشاركن في الكلام البذيء».[8] أما قوانين التعبير الأخرى فكان هدفها حماية شرف النساء المحترمات، إذ تتمثل عقوبة الافتراء على امرأة متزوجة أو كاهنة، وفقًا لقانون حمورابي، في الجلد العلني وحلق الرأس.[9]

ما يزال بإمكاننا أن نرى شذرات من التسامح الديني ضمن هذه الأوامر القاسية للعالم القديم. أصدر كورش العظيم، بعد تأسيسه الإمبراطورية الأخمينية

الفارسية في القرن السادس قبل الميلاد، أسطوانةً طينيةً يعلن فيها حرية العبادة لمختلف رعايا إمبراطوريته الشاسعة. ووفقًا لما جاء في الكتاب العبري المقدس، أنقذ كورش العظيم اليهود من منفاهم في بابل وأمر بإعادة بناء معبدهم المدنس في القدس.[10] وصفت الأمم المتحدة أسطوانة كورش بأنها «إعلان قديم لحقوق الإنسان».[11] ولكن على الرغم من دعم كورش وخلفائه للتسامح الديني، لقد عاقبوا في الوقت ذاته العصيان بإحراق المعابد، وقطع الأنوف والآذان، ودفن الناس في أعماق الصحراء قبل تركهم للموت في الشمس الحارقة.[12] يا لها من حقوق إنسان.

وبعد مرور نحو ثلاثة قرون، أمر الإمبراطور الماوري أشوكا بإعلان التسامح الديني وبنقش هذا الإعلان على الصخور والأعمدة في جميع أنحاء شبه القارة الهندية. أعلن أشوكا أنه «ينبغي أن تعيش جميع الأديان في كل مكان»، ولكن هذا لا يعني تأييده للتعبير الديني، إذ شجعت الخطوط المكتوبة بخط صغير على «ضبط النفس عند الكلام، أي عدم تفاخر المرء بدينه أو إدانته لدين الآخرين».[13]

ويمكننا أن نجد أيضًا آثارًا على ما يطلق عليه –وهو مصطلح سخي للغاية– «الديمقراطية البدائية». عقد الآشوريون والبابليون والحيثيون والفينيقيون اجتماعات ومجالس ومحاكم سمحت بدرجات متفاوتة من التمثيل والنقاش السياسي.[14] ووفقًا لما قاله أرسطو، كان لدولة مدينة قرطاج الفينيقية مجلسًا شعبيًا سمعت مشورته في جميع الحالات التي لم يتمكن فيها مجلس الحكماء من التوصل إلى اتفاق، وفيه «يسمح لأي شخص يرغب في معارضة الاقتراح المطروح بفعل ذلك، وهو حق غير موجود بموجب دساتير أسبرطة وكريت».[15] وعلى أي حال، لم يكن هذا الأمر قريبًا حتى من فكرة الخطاب الحر والمتساوي وممارسته، وهو ما ميز دولة المدينة اليونانية التي أمضى فيها أرسطو كثيرًا من وقته في التفكير والكتابة.

من يرغب في التحدث؟

حرية التعبير في أثينا القديمة

لم يكشف ضباب التاريخ القديم عن دولة مدينة أعطت قيم الديمقراطية وحرية التعبير طابعًا رسميًا وأعلنت عنها باعتبارها مصدرًا للفخر والفضيلة حتى القرن الخامس قبل الميلاد.

استمر أحد أشكال الديمقراطية الأثينية في الفترة ما بين عامي 507 و322 قبل الميلاد، باستثناء بعض الانقطاعات الدموية، إلا أن الحكومة الديمقراطية ارتبطت بحرية التعبير ارتباطًا وثيقًا عبر التجسيدات المختلفة لهذه الدولة المدينة القديمة. كانت أثينا ديمقراطيةً مباشرةً، إذ شارك المواطنون بأنفسهم في عمليات الاقتراح والنقاش والتصويت للقوانين التي تحكمهم. قدم رجل الدولة الأثيني البارز بريكليس في خطبته الجنائزية الشهيرة، تكريمًا لمن مات في الحرب البيلوبونيسية ضد أسبرطة، تعريفًا للنظام السياسي في مدينته، وما زال هذا التعريف بمثابة معيار للحكومات الديمقراطية في يومنا هذا: «يسمى دستورنا بالديمقراطية لأن السلطة ليست في أيدي أقلية بل الشعب بأكمله. وحين يتعلق الأمر بتسوية الخلافات الخاصة، فالجميع متساوون أمام القانون».[16]

ولكن وفقًا للمعايير الحديثة، لا يخلو الالتزام الأثيني بالمساواة من العيوب. شكل كل من النساء والأجانب والعبيد غالبية سكان المدينة، ولكنهم استبعدوا صراحةً من العملية الديمقراطية. ومع ذلك، تعتبر الطبيعة المساواتية للديمقراطية الأثينية راديكاليةً في ذلك الوقت.

لم تكن الدولة بالنسبة للأثينيين كيانًا منفصلًا عن الشعب. ولذلك كانت حرية التعبير جزءًا متأصلًا في النظام السياسي والثقافة المدنية الأثينية، وليس حقًا إنسانيًا فرديًا يحمي الفرد ضد الدولة كما نفهمها عادةً في الديمقراطيات الليبرالية الحديثة. لم يمتلك الأثينيون مفهومًا «للحقوق» الفردية، بل مفهومًا حول واجبات وامتيازات وصلاحيات المواطن.

أصبحت أثينا بمرور الوقت الدولة المدينة اليونانية المهيمنة، وأضخم القوى اليونانية التي صدت غزوات الإمبراطورية الفارسية بين عامي 490 و479 قبل الميلاد. جادل المؤرخ اليوناني القديم هيرودوت أن الأثينيون كانوا شعبًا عاديًا حين عاشوا في ظل الطغيان. لم يتمكنوا من الوصول إلى مستويات عالية إلا بعد منحهم حق المساواة في التعبير.[17] أكد بريكليس في خطبته أن الخطاب الشعبي الحر مصدر رئيسي لقوة أثينا: «نحن الأثينيون . . . نأخذ قراراتنا السياسية أو نخضعها للمناقشات المناسبة: لأنه . . . ما من شيء أسوأ من التسرع في العمل قبل مناقشة العواقب بشكل مناسب».[18] هذا ما اعتبر مثاليًا في ذلك الحين على الأقل. ولكن كما سنرى، للواقع طريقته الخاصة في الاستحواذ على المثل.

امتلك الأثينيون مفهومين مختلفين ولكن متداخلين لحرية التعبير، إذ يشير مفهوم *Isēgoría* إلى المساواة في التعبير العام والمدني، في حين يمكن ترجمة مفهوم *Parrhēsía* على أنه تعبير «صريح» أو «غير مقيد». استخدم مفهوم *Parrhēsía* في المجلس الأثيني –المسمى *Ekklēsia*– إذ افتتحت كل جلسة بالسؤال: «من يرغب في التحدث؟».[19] سمح مفهوم *Parrhēsía* للمواطنين بأن يكونوا جريئين وصادقين في تعبيرهم عن آرائهم، حتى حين يكونون خارج التجمع، وامتد هذا المفهوم ليشمل كثيرًا من مجالات الحياة الأثينية بما في ذلك الفلسفة والمسرح. ومن الأمور المهمة المتعلقة بمفهومي *Isēgoría* و*Parrhēsía* هي ما يسميه الباحث أرلين

ساكسونهاوس «الأسس المساواتية والمبادئ التشاركية للنظام الديمقراطي الأثيني».[20] أكد المؤرخ الإنجليزي والعضو الراديكالي في البرلمان خلال القرن التاسع عشر جورج غروت، الذي بذل جهودًا لإعادة تأهيل الديمقراطية الأثينية باعتبارها نموذجًا لحركات الإصلاح الليبرالية، على أن «حرية الفكر والعمل في أثينا لم تنبع من التقييد المفرط للقانون وحسب، بل من التعصب العملي بين الإنسان والإنسان والاستبداد الذي مارسته الغالبية على المعارضين الفرديين على صعيد الاتجاهات والمساعي أيضًا».[21] لم تكن حرية التعبير مبدئًا سياسيًا وحسب، بل امتدت عمومًا إلى المجال الثقافي.

كان الخطيب الشهير ديموستيني أحد أبرز الأبطال الذين استخدموا مفهوم *Parrhēsía*، إذ تذكر خطاباته الناجية هذا المصطلح ستة وعشرين مرةً – أكثر من أي خطيب أثيني آخر. اعتبر ديموستيني، الذي برز في الساحة في منتصف القرن الرابع قبل الميلاد، آخر المدافعين عن الديمقراطية والحرية الأثينية ضد الطموحات الإمبريالية الجشعة لفيليب الثاني المقدوني – والد الإسكندر الأكبر.

كان مبدأ النقاش المفتوح محورًا لمثل ديموستيني حول الديمقراطية والحرية.[22] صرح ديموستيني أن حرية التعبير هي ما يميز أثينا الديمقراطية عن منافسها اللدود، أسبرطة القائمة على حكم الأقلية. تحدث ديموستيني في خطابه *ضد ليبتينيس* بفخر حول السماح للأثينيين بانتقاد دستورهم ومدح الدستور الإسبرطي، في حين لا يسمح للإسبرطيين سوى بمدح نظامهم السياسي.[23] ماتزال القدرة على انتقاد الفرد لنظامه السياسي اختبارًا حقيقيًا للديمقراطيات، في الماضي والحاضر.

احترم ديموستيني حرية التعبير والنقاش السياسي لأنه اعتقد أنهما السبيل إلى الحقيقة. كانت الديمقراطيات متفوقةً على حكم الأقلية الذي «يولد الخوف»، في حين تتمتع الديمقراطيات «بالعديد من السمات النبيلة والعادلة، التي ينبغي أن

يخلص لها العقلاء، ولا سيما حرية التعبير التي لا يمكن منعها من إظهار الحقيقة».[24] وعلى أي حال، اعتمدت فوائد حرية التعبير بالنسبة لديموستيني على كل من الإطار الدستوري والالتزام المدني. احتقر ديموستيني الأثينيين الذين فشلوا في الالتزام بالمثل الديمقراطية، مثل الاستماع إلى كلا الجانبين في جدال خلال مناقشات المجلس: «إن واجبكم يا رجال أثينا حين مناقشتكم لمثل هذه الأمور المهمة هو، على ما أعتقد، السماح لكل مستشاريكم بحرية التعبير».[25]

استمرت دفاعات ديموستيني العنيفة عن الحرية والوطنية طويلًا بعد موته، إذ ألهمت شيشرون في معركته دفاعًا عن الجمهورية الرومانية المحتضرة وتشرشل في جهوده للتحذير من خطر هتلر. أصبح كل من إصرار ديموستيني على ضرورة حرية التعبير لتعزيز الحقيقة وتأكيده على أهمية التزام الفرد الأخلاقي بالاستماع إلى جميع جوانب الحجة محورين أساسيين في التبريرات اللاحقة لحرية التعبير، بما في ذلك (حتى دون الاعتراف بذلك) تبريرات جون ميلتون وجون ستيوارت ميل. ماتزال حجج ديموستيني بمثابة نموذج قوي لمؤيدي الخطاب الحر والمفتوح، حتى في ظل العصر الحديث لوسائل التواصل الاجتماعي الذي كشف بوضوح عن سذاجة الاعتقاد بأن حرية التعبير تعزز الحقيقة *دائمًا*.

ولكن من الجدير بالذكر أنه كان لحرية التعبير في أثينا حدود.[26] تعرض من يقترح تشريعًا ينتهك القوانين المعمول بها في المجلس للعقاب بموجب إجراء قانوني عرف باسم *Graphē Paranómōn*، والذي يترجم إلى «اتهام بسبب المقترحات غير القانونية».[27] على الرغم من أن مفهوم *Isēgoría* ضمن المساواة في التعبير ضمن المجلس، لم يتمكن من إعاقة تمرير القوانين التي تحد مما يمكن للمرء أن يقوله خارج نطاق المجلس. كان ما يطلق عليه اسم *Kakēgoría* (الإهانات اللفظية الخطيرة التي يمكن أن نسميها تشهيرًا) ممنوعًا، في حين كانت المعصية أو *Asébeia* جريمة

خطيرة أخرى يعاقب عليها بالإعدام – كما سيكتشف في نهاية المطاف أكثر مفكري أثينا جرأةً. كان تدنيس أسرار اليوسيس –طقوس دينية سرية– أو كشفها أمام المبتدئين شكلًا شائنًا من أشكال المعصية. وعلى الرغم من أننا لا نعرف تمامًا مدى تطبيق هذا القانون بحق من يعبر عن المعصية، ما نعرفه هو أنه لم يكن شائعًا أو صارمًا مثل القوانين القاسية ضد التجديف والهرطقة التي هيمنت على أوروبا لأكثر من ألف عام بعد انتصار المسيحية.

طبق مفهوم *Parrhēsía* على نطاق واسع عمليًا بالمقارنة مع مفهوم *Isēgoría*، والسبب أنه لم يقتصر على المجال السياسي للمجلس وحسب. سمح مفهوم *Parrhēsía* بالمناقشة السياسية الحرة في أغورا، السوق الذي اختلط فيه المواطنون (الذكور) بحرية. لم يكن هناك مؤسسة عامة للرقابة أو محاكم تفتيش لضمان التوافق في الكتابة والعلم والخطاب العام. كان لمفهوم *Parrhēsía* أيضًا دور كبير في خلق حياة فكرية حافلة في أثينا، بالإضافة إلى أنه أثبت إيجابًا وسلبًا صحة فكرة ديموستيني (اللاحقة) حول فضيلة السماح بمعارضة النظام الديمقراطي ذاته.

إن كنت مواطنًا أثينيًا في النصف الثاني من القرن الخامس وقررت أن تذهب إلى أغورا، فمن المحتمل أنك ستصادف رجلًا يختال في مشيته بشكل غريب، يمتلك عينين منتفختين وأنفًا معقوفًا وشفتين كبيرتين ممتلئتين. ستراه دائمًا حافي القدمين وغير نظيف، وهو لا يغير رداءه أبدًا على الرغم من أنه يستخدمه كبطانية في الليل. هذا الرجل الرث هو سقراط، الذي يعتبره العديد مؤسس الفلسفة الغربية، على الرغم من أنه لم يكتب جملةً واحدةً في حياته. اشتهر سقراط بأسلوبه الجدلي، الذي استند أساسًا على جلسة أسئلة وأجوبة تحول موضوعًا عامًا، مثل معنى الفضيلة أو العدالة، إلى مفاهيم أكثر دقة. ابتهج سقراط عند إذلاله لشركائه في المشادات الكلامية من خلال استدراجهم إلى طرق منطقية مسدودة، إذ أجبر بذلك

أبرز الأثينيين على الاعتراف بجهلهم. بدأ معارضو سقراط بالتعرق وانهاروا باكيين في كل مرة جردهم فيها من قدرتهم على الكلام أو استهزأ بهم. وفي نهاية المطاف، تخلى الأثينيون عن التسامح والنقاش ولجأوا إلى القانون والعقوبة القصوى من أجل وضع حد لممارسة سقراط لمفهوم *Parrhēsía*. وكما سنتعلم لاحقًا، إن الديمقراطيات الحديثة ليست استثناءً حين يتعلق الأمر بالتفشي المتكرر لعدم التسامح الأكثري.

بدأ «نجمي روك» الفلسفة الغربية، أفلاطون وأرسطو، حياتهما المهنية في أثينا. كان أفلاطون الأرستقراطي الأثيني الموطن معاديًا للديمقراطية، ولربما ألهمه سخط سقراط من أن أي مواطن أثيني، سواءً كان «نجارًا أو حدادًا أو صانع أحذية أو تاجرًا أو ربان سفينة أو رجلًا غنيًا أو رجلًا فقيرًا أو من سلالة نبيلة أو من طبقة دنيا – لا يهم» يمكنه التحدث حول الشؤون العامة في المجلس «دون أن يهاجمه أحد لافتراضه بأن يستطيع تقديم المشورة دون أي تدريب كاف تحت إشراف معلم».[28] دافع أفلاطون عما وصفه البعض –وأشهرهم الفيلسوف كارل بوبر– دولةً شموليةً. أما أرسطو المهاجر غير المواطن فكانت مشاعره حول الديمقراطية مختلطةً، وحذر المشرعين من «التعبير الفاحش» لأن «سهولة التفوه بالكلمات المخزية يؤدي مباشرةً إلى القيام بأفعال مخزية».[29] ولكن سمح لكل من أرسطو وأفلاطون بالكتابة والتدريس وإنشاء الأكاديميات في أثينا، حيث تمكنا من الترويح لدساتير بديلة لتلك التي تضمن حريتهما في ممارسة الفلسفة كما يحلو لهما. شهد الفكر الأثيني الحر أيضًا تطورات عظيمةً في العلوم والطب، ولربما كان هذا الأمر ضربًا من الخيال في ظل نظام رقابة سياسية أو دينية صارمة.

وبعيدًا عن المجال السياسي، يظهر التاريخ المسرحي الحافل لأثينا القديمة مدى جرأة الأثينيين فيما يتعلق بانتقاد مؤسساتهم وثقافتهم ونخبتهم. على الرغم من وجود بعض القيود والضوابط على ما ومن يمكن السخرية منه أو انتهاكه، لم

يسلم أي من الآلهة أو المواطنين البارزين في الكوميديا القديمة. من المؤكد أن أريستوفان لم يدع شيئًا يوقفه، إذ استهزأ بسقراط دون شفقة حين صوره على أنه أبله في مسرحيته *السحب*، وصور كليون السياسي المتشدد على أنه عبد فاسد في مسرحيته *الفرسان*.[30] ولم تسلم الآلهة منه أيضًا، إذ صور ديونيسوس ليبدو أحمقًا في النصف الأول من مسرحيته *الضفادع*.

أعطى أريستوفان أيضًا صوتًا للنساء اللاتي عشن في ظل شكل من أشكال الفصل الجندري بعيدًا عن الحياة العامة في أثينا. تؤثر النساء على جانبي الحرب البيلوبونيسية العظيمة في مسرحيته الكوميدية *ليسستراتي* على التغيير السياسي، من خلال امتناعهن عن ممارسة الجنس مع أزواجهن حتى ينهين الحرب بين أثينا وأسبرطة. وفي واقع الأمر، تجاوزت الحرية الفنية التي سمحت لأريستوفان بكتابة مسرحيته *ليسستراتي* في القرن الخامس قبل الميلاد الحرية التي تمتع بها الأمريكيون واليونانيون في فترات خلال القرنين التاسع عشر والعشرين. حظرت الولايات المتحدة استيراد مسرحية *ليسستراتي* وتوزيعها بين عامي 1873 و1930 بموجب قوانين كومستوك لمحاربة الفاحشة، فضلًا عن أنها حظرت أيضًا في ظل الديكتاتورية العسكرية اليونانية التي استمرت بين عامي 1967 و1974.[31]

ولسوء حظ الأثينيين، استغل السياسيون المتعطشون للسلطة المثل البريكليسي المتمثل في النقاش الحر والمتساوي في السياسة العامة والهادف إلى عدم اتخاذ قرارات متسرعة. أما قدرة الرجال الطموحين على استمالة المجلس بخطابات وديماغوجية ساحرة فستكون عاملًا حاسمًا في انحلال السلطة الأثينية.

كانت بداية النهاية، كما هو الحال غالبًا، اندفاعًا متسرعًا نحو الحرب. صوت المجلس في عام 415 قبل الميلاد خلال الحرب البيلوبونيسية لصالح إطلاق الحملة الصقلية الكارثية ضد سرقوسة، حيث قتل كثير من جنود القوات البرية والبحرية

الأثينية. كان البطل والمجرم ألكيبيادس، الذي كان صديقًا مقربًا لسقراط، هو الذي تمكن –بدافع طموحه الأناني في السلطة– من إقناع المجلس باتخاذ هذا الاجراء.

أصيب الأثينيون بالذعر بعد العواقب المفجعة في سرقوسة، وفقد كثير منهم إيمانهم بالديمقراطية، وألقوا اللوم ببساطة على أولئك الذين صوتوا لصالح الغزو. شكك الأثينيون في إمكانية الحفاظ على إمبراطورية يكون فيها للفقراء والجاهلين حقًا في التعبير تمامًا مثل الأغنياء والمتعلمين. أما بالنسبة للأرستقراطيين المستائين من تقاسم السلطة مع البسطاء العاديين، فكان هذا الوقت المثالي للقضاء على الديمقراطية وإرساء حكم الأفضل والأكثر حكمةً – وبالطبع الأكثر ثراءً.[32]

أطاحت مجموعة من الأقلية الأثينية تسمى الأربعمائة بأول ديمقراطية في التاريخ في عام 411 قبل الميلاد. اغتالت مجموعة الأربعمائة أهم الديمقراطيين وأجبرت المؤسسات الديمقراطية على التحدث باسم النظام الجديد. وعلى حد تعبير ثوقيديدس:

> كمم الخوف ورؤية أعداد المتآمرين أفواه البقية؛ أما إذا غامر أي شخص بالوقوف معارضًا، فكان يقتل فورًا بطريقة ما، . . . ظل الناس بلا حراك، خائفين تمامًا لدرجة أن الرجال اعتقدوا أنهم محظوظون لتمكنهم من الهرب من العنف، على الرغم من أنهم منعوا من التعبير عن رأيهم.[33]

كان انقلاب الأربعمائة بمثابة أول إثبات تاريخي على أن حرية التعبير هي الضحية الأولى للاستبداد والقمع. ولن يكون الإثبات الأخير.

ومن الأدلة على قوة التمسك الأثيني بالديمقراطية هو أن انقلاب الأربعمائة لم يستمر سوى أربعة أشهر وحسب، إذ دمرت الصراعات الداخلية النظام الجديد. وفي نهاية المطاف، عادت الديمقراطية في عام 410 قبل الميلاد بعد ثمانية أشهر حكم خلالها نظام حكم وسيط يسمى الخمسة آلاف. خسر الأثينيون بعد بضع سنوات فقط الحرب البيلوبونيسية في عام 404 قبل الميلاد ضد أسبرطة، التي ألغت الديمقراطية مرةً أخرى.

لم يمر سوى قليل من الوقت قبل أن يتحول نظام الأقلية الجديد إلى ديكتاتورية دموية سميت الطغاة الثلاثين. إن لم يكن اسمك مدرجًا في قائمة المواطنين الخاضعين تمامًا لسيطرة الثلاثين، فمن الممكن إعدامك دون محاكمة وفي أي وقت. قتل ما يصل إلى ألف وخمسمائة مواطن أثيني في حملة التطهير المناهضة للديمقراطية، في حين نفي كثيرون آخرون أو فروا.[34] كان كريتياس زعيم أكثر وحدات الطغاة الثلاثين تطرفًا، وهو أحد أقارب أفلاطون، وكان قريبًا من سقراط مثل ألكيبيادس. احتج بعض المتآمرين على أساليب الثلاثين واعتبروها متطرفةً للغاية، ولكن كريتياس رفض هذه المخاوف التعاطفية كما أفاد المؤرخ الأثيني المناصر للأقلية كسينوفون:

> إذا كان أي شخص منكم يعتقد أن كثير من الناس يقتلون، فعليه أن يلاحظ أن هذه الأمور يجب أن تحدث حيثما تتغير الحكومات. من المؤكد أن يكون لأولئك الذين يغيرون الحكومة هنا إلى حكومة أقلية العديد من الأعداء . . . لأن عامة الشعب تربوا وترعرعوا في حالة من الحرية لوقت طويل جدًا.[35]

تمكنت أثينا من الإطاحة بمستبديها من الأقلية مرةً أخرى في العام التالي، ولكن أصبح الأثينيون حريصين على الدفاع عن ديمقراطيتهم التي حصلوا عليها بشق الأنفس، وغدوا أقل تسامحًا مع المعارضة، وذلك بسبب التعاقب المتقارب لفترتين من الاستبداد. وقد يفسر هذا أيضًا سبب إعدام الأثينيين المناصرين للتعبير لمواطنيهم الذين يمارسون دائمًا مفهوم *Parrhēsía*.

ناقش المؤرخون طويلًا سبب قرار الأثينيين بإعدام سقراط في السبعين من عمره. لقد تحدث علنًا لعقود من الزمن. لماذا إذن استخدم الديمقراطيون الأثينيون، الذين يفترض أنهم مناصرون للتعبير غير المقيد وناجون من حكم ديكتاتورين قاتلين، تكتيكات حكم الأقلية المكروهة وقرروا إعدام رجل بسبب آرائه؟

وجه رجل يدعى ميليتوس اتهامًا إلى سقراط في عام 399 قبل الميلاد بموجب *Graphē Asébeia*، وهو دعوى عامة متعلقة بالمعصية. جاء في الاتهام: «سقراط مذنب لرفضه الاعتراف بالآلهة المعترف فيها من قبل الدولة ولتحدثه عن آلهة جديدة أخرى، بالإضافة إلى أنه مذنب بإفساد الشباب. العقوبة المطلوبة هي الإعدام».[36]

إذا أردنا تصديق أفلاطون –وهناك أسباب تدعونا إلى توخي الحذر بخصوص ذلك، إذ كان تلميذ سقراط المخلص– فسقراط تنبأ بمصيره، إذ أدرك أن إصراره على السعي خلف ما اعتقد أنه حقيقة وعدالة سيضايق العديد من الأثينيين الأقوياء. جاء في حوار أفلاطون *غورغياس*، الذي كتبه بعد عشرين عام تقريبًا من وفاة سقراط، أن سقراط قد قال إنه جر إلى المحكمة من قبل «رجل شرير»، وحكم عليه بالإعدام لأن «الخطب التي ألقيها . . . لا تهدف إلى الإرضاء بل تناقش ما هو أفضل بدلًا مما هو أكثر استحسانًا».[37]

علاوةً على ذلك، لطالما زعم سقراط أن لديه صوتًا داخليًا –*Daimónion*– منعه من اتخاذ قرارات خاطئة أو ضارة. هذا ما دعم اتهام ميليتوس بأن سقراط بشر

بدينه السري وقوض القيم الدينية المقبولة في دولة المدينة الديمقراطية وأثار بذلك غضب الآلهة. اعتقد الأثينيون أنه تجاوز الحد بكثير، فالدين والسياسة لم يكونا منفصلين تمامًا بالنسبة لهم. وما زاد الطين بلةً هو إدانة خمسة من أصدقاء سقراط بتهمة تدنيس أسرار اليوسيس وتشويه التماثيل الدينية المقدسة في عام 415 قبل الميلاد. عززت هذه العوامل كلها اتهامه بالمعصية، التي يعتقد الأستاذ في جامعة كامبردج بول كارتليدج أنها كانت العامل الحاسم في المحاكمة.[38]

يوضح الكلاسيكي موغنيز هيرمان هانسن من الناحية الأخرى أن محاكمة سقراط كانت سياسيةً وليست دينيةً، وأنه اعتبر مذنبًا وفقًا لمغالطة الذنب بالارتباط، لأنه كان على علاقة وثيقة بكل من كريتياس وألكيبيادس وغيرهما من مناصري حكم الأقلية البارزين الذين لطالما عارضوا الديمقراطية.[39] أما كسينوفون فقال إن متهمي سقراط ناقشوا هذه العلاقات أثناء المحاكمة، بالإضافة إلى انتقاد سقراط لطريقة اختيار القضاة عن طريق القرعة وليس الانتخاب على أساس الثروة أو الخبرة، وهو ما رآه الأثينيون الذين لم يستعيدوا ديمقراطيتهم إلا مؤخرًا وبتكاليف كبيرة دليلًا على مناصرته لحكم الأقلية.

ولكن دفاعًا عن سقراط، ينبغي أن يذكر له أنه قاتل بشجاعة من أجل أثينا خلال الحرب البيلوبونيسية ورفض المشاركة في أي إعدام دون محاكمة في ظل حكم الطغاة الثلاثين – الذين منعوا سقراط أيضًا من التفلسف علنًا. يمكن القول إن هذا دليل على أنه لم يكن غير وطني، ولكنه لم يثبت أنه لم يكن مناصرًا لمناهضي الديمقراطية. أدين سقراط وحكم عليه بالإعدام بشرب الشوكران السام. وهكذا ولد أول شهيد مسجل في سبيل حرية التعبير.

قد لا نستطيع أبدًا الجزم بسبب إعدام سقراط، ولكن إن اعتبرنا أن الانقلابات السابقة والخوف من ظهور آخر للقوى المعادية للديمقراطية قد دفعت أثينا إلى

إسكات صوت سياسي بارز للأبد، سنرى أن محاكمة سقراط تكشف لنا أن أكثر القيم الديمقراطية أهميةً –حرية التعبير– هي أكثرها ضعفًا أيضًا.

من الممكن أن تكون الديمقراطيات قمعيةً كما حكم الأقلية إذا تجاهلت حق الفرد في تحدي الأفكار والأخلاق السائدة لدى الأغلبية. يتطلب صون حرية التعبير ضوابط وتوازنات قوية بما يكفي لتهدئة مخاوف الجماهير وعواطفهم، كتلك التي كان لها سلطة سياسية وقضائية مباشرة في أثينا مثلًا. بمجرد أن فشل الالتزام المدني بمفهوم *Parrhēsía*، غدا الخط الدقيق الفاصل بين الديمقراطية المساواتية وحكم الغوغاء الانتقامي ضبابيًا، وأصبح أولئك الذين أساءوا إلى أعمق قناعات مواطنيهم، مثل سقراط، تحت رحمة الرأي العام.

كان هذا أحد الدروس الأساسية التي استخلصها كل من جيمس ماديسون وألكسندر هاملتون لاحقًا من الديمقراطية الأثينية، التي نظرا إليها بعين الشك. افترض ماديسون في مقالته *الفيدرالية رقم 55*: «لو كان كل مواطن أثيني مثل سقراط، لكانت كل الجمعيات الأثينية غوغاءً».[40]

حرية أم ترخيص؟

حرية التعبير في روما القديمة

لربما ظهرت حرية التعبير في ظل الديمقراطية في أثينا القديمة، ولكن مفكرو عصر التنوير نظروا إلى روما القديمة باعتبارها مثالًا حين طوروا تبريرات لحرية التعبير في أوائل القرن الثامن عشر. مجد الفلاسفة الفرنسيون، والإنجليزيون اليمينيون، والآباء المؤسسون الأمريكيون الأبطال الرومانيين الذي حملوا القيم الجمهورية مثل

شيشرون وكاتو الأصغر و«المحرر» ماركوس بروتس، في حين أصبح يوليوس قيصر وأول الأباطرة الرومان أغسطس وتيبريوس مثالًا للحكم المطلق.

تأسست الجمهورية الرومانية عام 509 قبل الميلاد تقريبًا، حين طرد الرومان آخر ملوكهم وأقسموا ألا يحكمهم ملك مرةً أخرى.[41] ومهما كان الموعد الدقيق لتأسيسها، استمرت الجمهورية الرومانية نحو خمسمائة عام. وحين تحولت الجمهورية إلى امبراطورية، عانى النصف الغربي منها خمسمائة سنة إضافية، أما النصف الشرقي فما يقارب ألف عام.

كان الجمهوريون الرومانيون الأوائل حساسين للنقد وصارمين في آن واحد حين تعلق الأمر بالكلام المسيء. دونت القوانين الأساسية للجمهورية الأولى عام 450 قبل الميلاد تقريبًا في الألواح الاثني عشر، التي ناقشت موضوع التعبير. خذوا اللوح الثامن مثالًا: «إذا شهر أي شخص أو طعن بآخر من خلال اتهامه بفعل غير مشروع أو غير أخلاقي فسيجلد حتى الموت».[42] يبدو أن الرومان الأوائل لم يجدوا أي مشكلة في استخدام العصي والحجارة لكسر عظام الشاتمين.

في حين كانت الديمقراطية الأثينية صعوديةً ومباشرةً ومساواتيةً، اتسمت الجمهورية الرومانية بأنها نزوليةً وهرميةً ونخبويةً. لم يكن الأمر ببساطة «رجل واحد، صوت واحد» في مختلف المجالس الشعبية المسؤولة عن إقرار القوانين وانتخاب القضاة. صوت المواطنون في كتل جماعية على أساس العشيرة أو الطبقة. لم تعقد المجالس أو تفتتح إلا من قبل القضاة الرئيسيين، وهو تناقض صارخ مع مفهوم *Isēgoría* اليوناني. أما المواطنون العاديون فلا يملكون الحق في الكلام.[43]

امتلكت المجالس الشعبية نظريًا سلطةً سياديةً، ولكن مجلس الشيوخ كان عمليًا أقوى مؤسسة في الجمهورية. لم يتمكن مجلس الشيوخ من تمرير القوانين، ولكنه أعد التشريعات للمجالس الشعبية متوقعًا المصادقة عليها. سيطر مجلس

الشيوخ أيضًا على الشؤون المالية والخارجية.[44] اتسمت المناقشات السياسية في مجلس الشيوخ بالحرية، وهاجم أعضاء المجلس بعضهم البعض بشراسة أحيانًا. إلا أن حرية المناقشة لم تتسم بالمساواة، إذ تحدث أعضاء مجلس الشيوخ بالترتيب وفقًا لرتبتهم.[45] لم يكن مسموحًا لأي شخص أن يصبح عضوًا في مجلس الشيوخ، وعادةً ما يجري اختيار الأعضاء من النخبة الصغيرة ذاتها.[46] وفي واقع الأمر، اشتقت كلمة «الشيوخ» من الكلمة اللاتينية *senex* التي تعني «رجل عجوز». إذن قادت مجموعة من الرجال العجائز الأقوياء السياسة الرومانية.

دافع الكاتب والفيلسوف ورجل الدولة الغني عن التعريف شيشرون عن هذا النموذج النخبوي – وهو مدافع بليغ ولكن متذبذب عن المثل الجمهورية. أحب شيشرون الفلسفة والخطابة اليونانية. أما الديمقراطية الأثينية؟ ليس كثيرًا. كتب عن اليونان:

> ذاك البلد القديم، الذي ازدهر في يوم من الأيام بالثراء والقوة والمجد، سقط بسبب ذلك الشر الوحيد، الحرية المطلقة وفسق المجالس الشعبية. حين جلس رجال عديمي الخبرة وجاهلين وغير مدربين في أي مجال في مقاعدهم في المسرح، خاضوا حروبًا غير مجدية؛ ثم عينوا رجالًا يثيرون الفتنة في حكومة الجمهورية؛ ثم طردوا المواطنين الذين استحقوا خير الدولة من المدينة.[47]

أيد شيشرون حرية التعبير والحرية السياسية، ولكن بشرط بقاء النخبة في السيطرة واهتمامها برفاهية الجماهير نيابةً عن الطبقات الدنيا. كانت حرية التعبير بالنسبة لشيشرون تعني أولًا وقبل شيء منح حرية التعبير «لأفضل الرجال» في مجلس الشيوخ، وليس العوام «الجاهزين لإفلاس الخزنة» أو «الحرفيين أو أصحاب المتاجر وهؤلاء الحثالة».[48]

على الرغم من النموذج السياسي النخبوي لروما، كان لفكرة الحرية أو *Libertas* مكانةً خاصةً في قلوب الرومان وعقولهم. لم يكن المواطن الروماني الحر، بصرف النظر عن رتبته، خاضعًا لهيمنة الآخرين التعسفية. استندت الحرية *Libertas* إلى القوانين التي منحت المواطنين الرومان الحقوق المدنية والمساواة أمام القانون. لم يكن إعدام المواطنين دون محاكمة أمرًا ممكنًا، وكان لهم الحق في الاعتراض على قرارات القضاة. شملت الحرية *Libertas* أيضًا الحرية السياسية المحدودة التي تمتع بها المواطنون العاديون من خلال التصويت في المجالس. ووفقًا للمؤرخ بيّ. إيه. برنت، «كانت الحرية الفلسفية والدينية وحتى حرية التفكير السياسي غير محدودة بحلول أواخر الجمهورية».[49] لربما كان المثال الأبرز هو الفيلسوف الأبيقوري لوكريتيوس، الذي ألهمت قصيدته الطويلة *عن طبيعة الأشياء* –«بيان مادي» على حد تعبير فيليب بلوم– مفكري عصر التنوير الراديكاليين بسبب رفضها للدين واحتضانها للحرية الفكرية.[50]

وعلى الرغم من ذلك، لم يكن هناك أي نظير روماني لمصطلحي *Isēgoría* و*Parrhēsía* اليونانيين. مارس مجلس الشيوخ حرية التعبير الرومانية بالدرجة الأولى، ثم القضاة أمام المجالس، والخطباء أمام المحاكم التي تشابك فيها الخطاب السياسي غالبًا مع الحجج القانونية كما كان الحال في أثينا. كانت الخطابة بالنسبة لرجال مثل شيشرون وقيصر وسيلةً أساسيةً لتعزيز حياتهم السياسية. لو لم يكن قيصر خطيبًا لامعًا، لم يكن غالبًا ليصبح جنرالًا لامعًا – أو حتى ديكتاتورًا.

ميز الرومان بين *Libertas* و*Licentia*، أو «الفجور». كان مفهوم *Licentia* بصفة أساسية يعني إساءة استخدام للحرية سواءً بشكل غير قانوني أو بطريقة مستهجنة للغاية. كتب مؤرخ روما القديمة تاسيتس أنه بالنسبة لليونانيين، وعلى عكس روما، «ليس حرية التعبير وحدها، بل حتى الفجور في التعبير، لا يعاقب

عليه».[51] غالبًا ما صنف التعبير على أنه حرية *Libertas* أو فجور *Licentia* بالاستناد إلى ثروة ومكانة المتحدث والشخص الذي يتحدث إليه. عرض أعضاء مجلس الشيوخ بعضهم لهجمات كلامية شرسة بشكل دائم في المحاكم والمجالس، ولم يحرك أحد ساكنًا إذا ذمت النخبة العوام. ولكن إذا قلب شخص ما من الرتبة الأدنى الأوضاع وهاجم الأغنياء والمشاهير؟ بالتأكيد اعتبر الأمر حينها فجورًا *Licentia*! ولذلك ألقي الشاعر والمسرحي جناوس نيفيوس الذي شجب رجال روما البارزين، مثلما فعل أريستوفان في أثينا، في السجن في عام 206 قبل الميلاد قبل أن ينفى لاحقًا. وكما سنكتشف في هذا الكتاب، لم يحل الصراع تمامًا بين حرية التعبير المساواتية التي نشأت في أثينا الديمقراطية والتي تسمح لكل مواطن بتكوين رأي في الشؤون العامة، وحرية التعبير التفضيلية التي نشأت في روما الجمهورية والتي تقتصر على النخبة المثقفة أو الثرية.

انتصر يوليوس قيصر في الحرب الأهلية الرومانية العظمى في عام 45 قبل الميلاد، وفي العام التالي نصب نفسه ديكتاتورًا إلى الأبد. كان قيصر ديكتاتورًا معتدلًا إلى حد ما، إذ لم يفرض رقابةً واسعة النطاق – إلا بعض حالات النفي الغريبة بين الحين والآخر. كان إظهاره لرأفته وتحمله للنقد جزءًا مهمًا من صورته كرجل من الشعب.[52]

ولكن تسبب قيصر بخلق شهيد في سبيل حرية التعبير حين كان في طريقه إلى السلطة المطلقة بحسب المؤرخ اليوناني الروماني اللاحق كاسيوس ديو. حين اقترب قيصر من الانتصار في الحرب الأهلية، انتحر عضو مجلس الشيوخ كاتو الأصغر لأنه رفض قبول العفو مقابل معارضته لديكتاتورية قيصر. طعن كاتو نفسه وانتزع أمعائه في خروج دراماتيكي من مسرح التاريخ، وأعلن –بحسب الرواية الدرامية لكاسيوس ديو (باللغة اليونانية)– «أنا الذي تربيت على الحرية، ونشأت مع

حرية التعبير [*Parrhēsía*]، لا أستطيع أن أتغير في شيخوختي وأتعلم العبودية بدلًا من ذلك».[53] لم تدم فترة حكم قيصر طويلًا. قتل قيصر طعنًا في 15 مارس عام 44 قبل الميلاد بمؤامرة من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين الذين عرفوا باسم المحررين بقيادة إم. يونيوس بروتس وجي. كاسيوس لونغينوس.

أعقبت سنوات من الحرب الأهلية الدموية والغدارة مقتل قيصر، إذ قاتل خلالها الساعد الأيمن لقيصر مارك أنتوني بالإضافة إلى وريث قيصر المتبنى أوكتافيوس ضد المحررين –وبعضهما البعض– من أجل السلطة. أعلن شيشرون دعمه لأوكتافيوس الشاب بكل سذاجة، واعتبره الأمل الأخير والأفضل لبقاء الجمهورية، إذ استخدم قوته الخطابية لتدمير مارك أنتوني في سلسلة من الخطب المعروفة باسم *الفيليبيات*، التي سميت تيمنًا بالخطب التي ألقاها ديموستيني ضد فيليب الثاني المقدوني.

تبين أن محاولة شيشرون لإنقاذ الجمهورية، على أي حال، محكوم عليها بالفشل بعد أن قرر أوكتافيوس ومارك أنتوني وشريكهما الأصغر إم. أميليوس ليبيدوس توحيد جهودهم وتشكيل حكم ثلاثي قوي. بدأوا في تطهير روما من المعارضة بشكل نهائي، إذ اختاروا أسماء مئات من الأشخاص في قوائم عرفت باسم المحظورات. لم يبدو لهم أن هناك خصم أكبر من شيشرون، الذي أثار غضب مارك أنتوني بسبب *الفيليبيات* وجعله يرغب في قتله. طاردت إحدى فرق الموت شيشرون وقتلته في ديسمبر عام 43 قبل الميلاد. قطعت الفرقة رأسه ويديه وجلبتهم إلى مارك أنتوني الذي شعر بالنشوة وعرضهم على منصة المتحدثين في المنتدى، حيث تمكن الجميع من رؤية مصير رأس ويدي الشخص الذي تحدث وكتب بقوة ضده.

هزم الحكم الثلاثي في العام التالي المحررين في معركة فيليبي. وصف كاسيوس ديو المعركة بأسلوبه الدرامي على أنها معركة بين الحرية والاستبداد:

أصبحت الحرية والحكومة الشعبية قضيتي النضال كما لم يسبق لهما من قبل. حاول أحد الأطراف قيادتهم نحو الاستبداد، في حين سعى الطرف الآخر قيادتهم إلى الحكم الذاتي. ولذلك لم يحصل الشعب مرةً أخرى على حرية التعبير المطلقة، على الرغم من أنه لم يهزم من قبل أي دولة أجنبية.[54]

بقيت كلمات شيشرون وكاتو، ولكن أصيب الجمهورية بجروح قاتلة.

كان الحكم الثلاثي بمثابة زواج مصلحة لم يدم طويلًا. هزم أوكتافيوس في عام 31 قبل الميلاد مارك أنتوني في معركة أكتيوم، وبذلك تمكن من أن يصبح أغسطس – أول إمبراطور غير رسمي لروما (لأنه فضل لقب *princeps civitatis* أو «المواطن الأول»). ضيق أغسطس الحدود المسموح بها للمعارضة تدريجيًا ولكن بانتظام. تمكن فعلًا من التخلص من المعارضة من خلال الحظر، ولذلك لم يواجه مشكلةً في التحول التدريجي إلى الأوتوقراطية، إذ احتفظ بالمؤسسات الجمهورية ولكنه حرمها من جزء كبير من سلطتها الحقيقية. وبدلًا من قمع خصومه في مجلس الشيوخ بشكل مباشر، وضع أغسطس مجريات اجتماعات مجلس الشيوخ تحت رقابة صارمة. وحين جرى تداول منشورات مجهولة المصدر ضده في مجلس الشيوخ، سلك الطريق السريع ودحض مهاجميه علنًا بدلًا من تقديمهم إلى المحكمة، ولكن ليس قبل فرض حظر بالجملة على النشرات التشهيرية مجهولة المصدر.[55]

نصب أغسطس نفسه في منصب *pontifex maximus*، أي رئيس كهنة روما، في عام 12 قبل الميلاد. وبهذه الصفة –وليس بصفته القائد الأول *princeps*– أمر بحرق أكثر من ألفي مخطوطة دينية ومنشور وكتاب.[56] لم يستطع العرافون توقع موت الإمبراطور، فلربما يغرون بذلك البعض لتحقيق هذه النبوءات. تمكن أغسطس من تزييف شرعية ما فعله لأنه تمكن من إخفاء حركته الاستبدادية على أنها عمل ديني وليس سياسي.[57]

أصبح الكتابة العلمانية أيضًا تحت سيطرة أغسطس بعد مرور سنوات قليلة. قيد الإمبراطور الخناق كثيرًا على المعارضة بين عامي 6 و8 قبل الميلاد، إذ جمع بين حظر التشهير الوارد في الألواح الاثني عشر القديمة وقانون الخيانة *Lex Maiestatis*.[58] كان قانون الخيانة حتى ذلك الوقت، وفقًا لتاسيتس، مقتصرًا على أفعال مثل «خيانة الجيش، أو تحريض عامة الناس على الفتنة، أو سوء الإدارة في المناصب العامة عمومًا. يعاقب على الأفعال، أما الكلمات فلها حصانة». ولكن استفزت خطب كاسيوس سيفيروس الصريحة وكتابته الجريئة ضد عدد من الرومان البارزين أغسطس ودفعته إلى توسيع نطاق القانون ليشمل الكلمات والكتابات.[59] أدين سيفيروس ونفي إلى جزيرة كريت، في حين أحرقت كتاباته بأكملها. لم تكن هذه إلا بداية لعملية التطهير. أصبح ما أطلق عليه المؤرخ فريدريك كريمر «الخيانة الأدبية» –الهجوم اللفظي أو الكتابي على الحكومة– جريمة يعاقب عليها القانون. أحيل المدرسين إلى المحكمة بعد اتهامهم بهذه الجريمة الجديدة، ورأى كثير من الكتاب كافة أعمالهم وهي تشتعل.[60] ولكن لم يتوقف أغسطس عند هذا الحد. أشار المؤرخ سويتونيوس إلى أن مجلس الشيوخ جرم امتلاك أو تداول أو حتى قراءة مؤلفات أي كاتب مدان.[61]

ولكن ازدادت الأمور سوءًا –إلى حد كبير– حين توفي أغسطس في عام 14 بعد الميلاد. في البداية، بدا خليفته تيبيريوس أكثر تسامحًا مع المعارضة. لم يتخذ في بادئ الأمر أي إجراء حين تعرض للسخرية علنًا، بل وشدد على أهمية حرية التعبير. ولكن تجاوزت قسوة تيبيريوس ما فعله أغسطس من حرق للكتب بعد أن نفذ صبره.[62] كان أول ضحاياه أفراد في تلك المهنة الأكثر خطورةً: المنجمون والعرافون. قتل أحدهم من خلال رميه من على صخرة تاربيان، وهي هاوية على منحدر تلة كابيتولين؛ في حين جلد آخر حتى الموت وقطع رأسه، أما الآخرون فتعرضوا للنفي

من إيطاليا. ضيق الخناق على مجلس الشيوخ أكثر فأكثر، وأصبح التعذيب والإعدام خيارين في قضايا الخيانة الأدبية.[63] وبحسب سويتونيوس: «اعتبرت كل جريمة وكأنها جريمة كبرى، حتى ولو كانت مجرد نطق لبعض الكلمات البسيطة».[64]

ما من شيء يثبت تشدد تيبيريوس أكثر من القضية ضد المؤرخ المؤيد للحكم الجمهوري أولوس كريموتسيوس كوردوس في عام 25 بعد الميلاد، إذ اتهم بسبب كتابته لأطروحة تاريخية امتدحت قتلة قيصر، أي بروتس وكاسيوس، ووصفه للأخير بأنه «آخر الرومانيين». لم توجه تهمة بالخيانة الأدبية من قبل بسبب عمل تاريخي. لقد كانت، على حد تعبير تاسيتس، «تهمة جديدة لم أسمع بها من قبل».[65] وفي رواية تاسيتس الدرامية لمجريات المحاكمة، دافع كوردوس عن نفسه قائلًا: «التهمة، يا أعضاء مجلس الشيوخ، بسبب كلماتي فقط؛ أما سلوكي فلا تشوبه شائبة». غادر كوردوس مجلس الشيوخ بعد خطابه وجوع نفسه حتى الموت. أمر أعضاء مجلس الشيوخ بحرق كتبه، ولكن بقيت هناك بعض النسخ المخبئة التي انتشرت خلسةً.

أشاد تاسيتس بكوردوس واعتبره شهيدًا لحرية التعبير: «المضحك حقًا هي أوهام أولئك الذين يظنون أنهم من خلال ممارستهم لسلطتهم العابرة سيتمكنون من خداع الأجيال القادمة وحرمانهم من المعلومات. بل على العكس من ذلك، ستزداد شهرة موهبة المضطهد قوةً بسبب الاضطهاد».[66] أصبحت الظاهرة التي وصفها تاسيتس تعرف باسم «تأثير سترايسند» بعد مرور آلاف السنين، بعد أن رفعت الفنانة الأمريكية باربرا سترايسند دعوة قضائيةً ضد أحد مواقع الويب لإزالة صور منزلها – الأمر الذي جذب انتباهًا هائلًا للصور عبر الإنترنت.

بقي مثل تاسيتس الأعلى حول حرية التعبير منسيًا لفترة طويلة من الزمن، ولكن أعيد أحياءه بعد مرور أكثر من ألف عام بفضل بعض المفكرين الأوائل في عصر

التنوير، الذين رأوا أوجه تشابه واضحةً بين الميول الاستبدادية للإمبراطورين أغسطس وتيبيريوس والحكومات الملكية المطلقة في أوروبا خلال أوائل القرن الثامن عشر.

عصر الاضطهاد

بدأت المعارضة السياسية بالتلاشي تزامنًا مع الاضطهاد الاستبدادي الذي مارسه تيبيريوس والمتمثل «بالخيانة الأدبية». أما الصدام الكبير القادم بين الأفكار فسيكون ذو طبيعة دينية. لو لم ينفي تيبيريوس العرافين، لكانوا قد حذروه من محاكمة أخرى ستحدث قريبًا في مقاطعة يهودا – محاكمة ستغير سمعته إلى الأبد.

حكم على يسوع الناصري بالإعدام بين عامي 30 و33 بعد الميلاد من قبل الحاكم الروماني لمقاطعة يهودا الذي يدعى بيلاطس البنطي. لم صدر الحكم بإعدامه؟ الإجابة تختلف إن كنت تؤمن بالأناجيل المسيحية أو علماء العصر الحديث، إذ تؤكد الأولى على اتهام اليهود له بالكفر؛[67] في حين يشدد الآخرون على اتهام الرومان له بالفتنة.[68]

وكما هو الحال مع سقراط تقريبًا، لم يترك يسوع وراءه حتى حرفًا مكتوبًا بخط يده. لم يكن معاصروه ليتخيلوا حتى أن تعاليمه ستصبح دينًا رسميًا في الإمبراطورية التي أعدمته باعتباره مجرمًا عاديًا. ولكن سرعان ما انتشرت الطائفة اليهودية الصغيرة من المسيحيين في جميع أرجاء الإمبراطورية الرومانية، لأسباب ليس أقلها تفاني بولس الطرطوسي في عمله. اضطهد هذا الرجل، الذي سيصبح القديس بولس فيما بعد، المسيحيين بتهمة الكفر باليهودية، ولكنه تحول بعد ذلك إلى المسيحية وكرس حياته لمشاركة الرسالة المسيحية.[69] عرف هذا الرجل تمامًا كيف

يستغل ما تبقى من الحرية *Libertas* لترك أثر مذهل. ساعدت رسائله الطويلة التي تضمنت إرشادات حول اللاهوت المسيحي في تقوية المجتمعات المسيحية الناشئة وأصبحت نصوصًا مسيحيةً تأسيسيةً، إذ شكلت ثلاثة عشر رسالةً من أصل إحدى وعشرين رسالة في العهد الجديد.

وكما اكتشف بولس بالطريقة الصعبة، لم تكن الإمبراطورية الرومانية مستعدةً للترحيب بهذه الطائفة الجديدة التي رفض أعضاؤها بعناد عبادة الآلهة الرومانية. كتب بولس العديد من رسائله في سجن روماني.[70] وعلى الرغم من ذلك، لم يكن المسيحيون الأوائل مهتمين بالمفاهيم الديمقراطية أو الجمهورية المتمثلة بالنقاش الحر والمفتوح. وفي واقع الأمر، غيرت المسيحية معنى المصطلحات الذي لطالما كانت متربطةً بحرية التعبير والديمقراطية بشكل وثيق. لم يعد مفهوم *Parrhēsía* يشير إلى خطاب غير مقيد، بل أصبح يفهم في سياق ديني ضيق، مثل الإشارة إلى حق الشهيد وامتيازه في التحدث مع الله. أما مفهوم *Ekklēsia* فتغير من كونه تجمعًا سياسيًا يمارس فيه المواطنون حقهم في ممارسة *Isēgoría* من خلال مناقشة القضايا المهمة عمومًا إلى مجلس يجتمع فيه المؤمنون لعبادة الله – أي الكنيسة، ومن هنا جاءت المشتقات مثل الكلمة الإنجليزية *ecclesiastical* أو الفرنسية *église* أو الإسبانية *iglesia* (كنسي).[71]

وفي جميع الأحوال، لم يكن السؤال الملح الذي طرحته المسيحية بعد مرور وقت على موت الديمقراطية الأثينية والجمهورية الرومانية مرتبطًا بالخطاب السياسي بل بمسألة التسامح الديني، الذي سيهيمن على النقاشات المتعلقة بحدود التعبير والفكر لقرون من الزمن.

واجه المسيحيون فترات من الاضطهاد الوحشي أحيانًا في ظل الإمبراطورية، بدءًا من نيرون الذي ألقى باللوم عليهم في حريق روما العظيم عام 64 بعد الميلاد.[72]

وفقًا للأحاديث المسيحية، استشهد كل من بطرس وبولس بسبب الاضطهاد النيروني.[73] بلغ العنف ذروته بسبب الاضطهاد العظيم الذي تسبب به ديوكلتيانوس بين عامي 303 و305، إذ قتل نحو 3,000–3,500 مسيحي.[74]

وعلى الرغم من ذلك، صمدت المسيحية واكتسبت قوة دفع كبيرة حين وجدت بطلها في الإمبراطور قسطنطين الأول.[75] كانت أول الخطوات التي اتخذها قسطنطين هي ضمان الحماية والمساواة للمسيحيين، إذ أصدر مرسوم ميلان في عام 313 – الذي كان في واقع الأمر اتفاقًا بين قسطنطين وشريكه الإمبراطور ليسينيوس– الذي نص على «الحق في ممارسة عبادتهم علنًا وبحرية من أجل سلام عصرنا، بحيث يتمتع كل فرد بحرية العبادة كما يشاء».[76] ولكنه بدأ بعدها بوضع عدد من السياسات التي فضلت المسيحية الأرثوذكسية على الطوائف المسيحية المتنافسة والوثنية الرومانية التقليدية.

وبذلك أصبح المضطهَد مضطهِدًا. أطلق الإمبراطور المسيحي فالنس العنان لفيض من السياسات المتشددة في النصف الشرقي من الإمبراطورية بعد أن حاول العرافون الوثنيون التنبؤ بوفاته في عام 369. تعرض المشتبه بهم بتهمة بالسحر، بما في ذلك عدد من الفلاسفة، للتعذيب والإعدام، وأحرقت أكوام من الأعمال العلمانية في الفلسفة والقانون. ووفقًا للمؤرخ أميانوس مارسيليانوس، هرع الناس إلى حرق مكتباتهم بأكملها لكي يتجنبوا الاتهامات.[77]

وما زاد الطين بلةً فيما يتعلق بعدم التسامح هو إعلان ثيودوسيوس الأول بعد تسلمه الحكم عام 379 المسيحية دينًا رسميًا للإمبراطورية من خلال مرسوم ثيسالونيكة في عام 380. لم يترك هذا المرسوم أي مجال للشك فيما يتعلق بحقوق المسيحيين الزنادقة وغير المسيحيين:

أما الباقون، على أي حال، الذين نعتبرهم مختلين ومجانين، فيمكنهم الإبقاء على عقائدهم الضلالية المخزية، ولكن لن يطلق على أماكن تجمعهم اسم الكنائس، ولسوف يبتلون أولًا بالانتقام الإلهي وثانيًا بمبادرتنا الخاصة، التي سنفرضها بموجب الحكم الإلهي.[78]

لم يصدر أي إمبراطور روماني آخر في واقع الأمر عددًا أكبر من القوانين ضد الوثنيين والزنادقة مقارنةً بثيودوسيوس (باستثناء الإمبراطور البيزنطي جستينيان الذي أصبح لاحقًا منافسًا شديدًا له). جمعت لاحقًا موجة قوانين سلالة ثيودوسيوس في القانون الثيودوسي ابتداءً من عام 438، إذ شكلت قائمةً انتقائيةً من القوانين المبنية على عدم التسامح الديني، بما في ذلك ستة وستون قانونًا ضد الهرطقة وحدها.[79]

استهدفت الأعمال الأدبية التي تحوي على هرطقة في عام 496 تقريبًا، حين أصدر البابا غالليوس الأول ما وصف بأنه أول «فهرس للكتب المحرمة» في التاريخ، الذي ضم ستين كتابًا ممنوعًا.[80] ازدهر دور الكنيسة وشددت بقوة على ممارسات حظر الكتب بعد مرور ألف عام.

تفككت الإمبراطورية الغربية خلال القرن الخامس، ولكن استمر القسم الشرقي من الإمبراطورية الرومانية، الذي يعرف في يومنا هذا باسم الإمبراطورية البيزنطية. يعتبر جستينيان الأول الذي حكم بين عامي 527 و565 أحد أشهر أباطرة الشرق، والذي كان أحد إنجازاته إنشاء مدونة قانونية ماتزال تشكل أساسًا لقسم كبير من القانون الأوروبي حتى يومنا هذا.[81]

لربما كان القانون الأكثر شهرةً خلال فترة حكم جستينيان هو قرار إغلاق الأكاديمية في أثينا عام 529. شجعت هذه الأكاديمية التدريس الفلسفي على مدار عدة قرون، ويقال إن جذورها الفكرية تعود إلى أفلاطون نفسه. على الرغم من مرور وقت طويل على ذروتها الفكرية، كان لإغلاق الأكاديمية أثر رمزي كبير، إذ اعتبر بمثابة موت تقليد البحث الفلسفي الذي اشتهرت به المدينة.

ولكن جستينيان أراد تطهير الإمبراطورية من الأفكار والجذور والتشعبات الوثنية، بالإضافة إلى أنه منع كل «أولئك المصابين بجنون الهيلينية الشيطانية» من أن يصبحوا مدرسين. اقتصرت الحقوق المدنية وحيازة الممتلكات على المعمدين ومتعلمي العقيدة المسيحية الأرثوذكسية. تعرض أي شخص يقدم تضحيات أو يعبد الأوثان، أو أي مسيحي يشارك في ممارسات وثنية أخرى، إلى خطر الإعدام.[82] ذكر اليهود ثلاثة وثلاثين مرةً في القانون الذي حد من حقوقهم الدينية التي لطالما كانت محترمةً. فرضت القيود على بناء الكنس وحظرت بعض النصوص الدينية اليهودية.[83] أوجد جستينيان عقوبة الإعدام بتهمة التجديف في عام 538 خشيةً من أن «يهلك الله في غضبه المدن وسكانها».[84]

═══

حين انهارت الإمبراطورية الرومانية الغربية أخيرًا، كانت المعتقدات الوثنية التقليدية سلفًا في انحدار. ولكن عجل كل من الحظر المنهج والرقابة بالإضافة إلى تدمير وإهمال النصوص الوثنية ودور العبادة هذه العملية، التي جاءت بعواقب وخيمة فيما يتعلق بتعزيز وتطوير المعرفة والفلسفة والعلوم. دمر ما يصل إلى 90 في المائة من

الأعمال الأدبية القديمة التي نعرفها اليوم بفضل المصادر الثانوية.[85] لم تكن عمليات حرق الكتب والرقابة عليها سوى سبب بسيط لفقدان هذه الأعمال؛ إذ تعرض معظمها للتدمير بسبب الإهمال والانغلاق الذهني الذي ولده المناخ العقائدي. وكما قال المؤرخ رامزي ماكمولين: «لم تنسخ أو تتناقل الكتابات العدائية والآراء المهملة مرةً ثانيةً، أو تعرضت لعمليات الحظر الحثيثة»،[86] فالكنيسة والأباطرة «سمحوا بتناقل الكتابات المسيحية وليس كتابات أعداء المسيحية».[87]

وعلى الرغم من ذلك كله، لم تكن فترة القرون الوسطى مظلمةً ولم تفتقر إلى العقلانية كما اعتقد المؤرخون ذات يوم، وهو ما سيوضحه الفصل التالي. تمكنت مراكز العلم والمنطق والبحث من الاستمرار وحتى الازدهار في كل من العالم المسيحي الأوروبي والأراضي الإسلامية الجديدة على الرغم من انتشار التعصب على نطاق واسع. كانت هذه المعاقل مهمةً لقيام نهضة القرن الثاني عشر، التي ازدهر خلالها التعلم العلمي والفلسفي ومهدت الطريق لإنشاء الجامعات وإعادة اكتشاف التعلم الكلاسيكي الذي همش في فترة التنصير القسري في ظل الإمبراطورية الرومانية. ساهمت هذه المثل مع مرور الوقت في إحياء المفاهيم الإصلاحية والديمقراطية الجوهرية المتعلقة بحرية التعبير أيضًا، على الرغم من أن الأمر استغرق قرونًا وتطلب نضالات لكي تصبح هذه المبادئ الكامنة في قلب الديمقراطية الأثينية سائدةً مرةً أخرى.

2

العصور التي لم تكن مظلمة جدًّا

التحرّي والتفتيش في أوروبا وإسلام القرون الوسطى

حتى وقتٍ قريب، كانت عبارة «القرون الوسطى» مرادفة للتخلف والظلامية الدينية. يرى الفيلسوف البريطاني أنتوني كليفورد غريلنغ أن اعتناق الإمبراطورية الرومانية للمسيحية «أغرق أوروبا في عصور الظلام ألف عام من الزمان»، هذه العصور التي كانت «شبه خالية من الأدب أو الفلسفة». ولم تنجُ القارة من «جهل الكنيسة وقمعها» إلا مع «عودة التعليم الكلاسيكي».[1]

لكن الدارسين للقرون الوسطى أدركوا منذ زمن بعيد أنها كانت فترة ذات إنجاز فكري عميق.[2] نعم، اقتضى الغياب العام للحكومات التمثيلية ألّا تنجو مُثُل حرية التعبير وتساويه، التي كانت محورية في ديمقراطية أثينا. شهدت أوروبا في القرون الوسطى كذلك ما سماه المؤرخ روبرت إيان مور «آلة قمع» لاحقت المهرطقين الحقيقيين أو المتخيَّلين.[3] لكن في الوقت نفسه، حدثت في هذه العصور تطورات مهّدت الطريق لنشوء حضارة الفضول والتحري، التي تحدّت الأرثوذكسية وأسهمت في اختراقات فلسفية وعلمية عميقة.

لعلّ أن أبرز خصائص العصور الوسطى وأقلها شهرةً –بين كثير من الغربيين على الأقل– هي أن العالم الإسلامي كان حضنًا لبعض أجرأ المفكرين الأحرار في العصر. في خلاف شاسع مع أوروبا الغربية، قدمت الخلافة العباسية بيئة خصبة لرعاية ونشر

الفلسفة العقلانية والعلم. كان اضطهاد الفلاسفة نادرًا، وكانت محاولات استئصال الهرطقات (أو البِدَع) قليلة متفرقة، أما الجهود لتأسيس مذهب أرثوذكسي فلم تكن تشبه في شيء محاكم التفتيش المؤسسية والنظامية التي أسستها الكنيسة في أوروبا الغربية.

بعد وفاة النبي محمد عام 632 للميلاد، انتشر دين الإسلام الجديد من شبه الجزيرة العربية، وسبقته جيوشه سريعًا في غزواتها. قبل أن ينقضي قرن، اتسع العالم الإسلامي من المحيط الأطلسي إلى نهر السند. أسهمت الخلافة العباسية، التي برزت بوصفها أقوى دولة إسلامية عام 750، إسهامًا ضخمًا في توسيع حدود الفكر القروسطي، والحفاظ على تعليم العالم القديم.

من القرن الثامن إلى القرن العاشر، استمرّ نقاش لاهوتي حي بين المذاهب السنية الفقهية الأربعة. تنافس الأحناف والشافعية والحنابلة والمالكية فيما بينهم لتقديم أقوى وأصدق التفسيرات للقرآن والسنة، وهما مصدرا الشريعة أو القانون. كان من أصول كل مذهب تفسيره للحديث–أي للروايات الثابتة عن النبي.

تشمل السنة عددًا من الأمثلة التي ثبّت فيها محمد الشريعة بصرامة شديدة. في الحديث المشهور، شجب محمد الذين يتركون الإسلام: «من بدّل دينه فاقتلوه».[4] يرى العالم الحديث البارز في الشريعة الإسلامية محمد هاشم كمالي، أن الأدلة قوية على أن النبي محمدًا أمر أو وافق على عقوبة الإعدام في نحو اثنتي عشرة حالة، منها ما كان عقوبة على جرائم فكر وتعبير، كالكفر والردة والخيانة وسب النبي في كتابات استهزائية.[5] في إحدى الروايات، أمر النبي بقتل أمَتين للاستخفاف به في أغانٍ شعرية، ويبدو أن الشعر كان قضية حساسة على نحو خاص عند النبي وأتباعه.[6]

نتيجة لذلك، قد يظن المرء أن عقوبة الإعدام كانت شائعة. نعم، كل المذاهب السنية السائدة الأربعة رأت في النهاية الردة جريمة يستحق صاحبها القتل.[7] لكن المذهبين

الشافعي والحنفي اللذين سادا الجزء الشرقي من الخلافة العباسية اشترطا أن تُعلَن الردة، وأن يُعطى المرتد مهلة حتى يتوب ويتجنب الإعدام. نتيجة ذلك، ندرت حالات عقاب الردة.[8] (تغير هذا في القرن الحادي عشر، لا سيما مع انتشار نفوذ المذهب الحنبلي الأكثر تشددًا.[9])

يُنسَب كثير من الفضل في ازدهار المعرفة والفلسفة في العالم الإسلامي إلى الخليفة العباسي الثاني، أبي جعفر المنصور، الذي حكم من 754 إلى 775. كان أبو جعفر المنصور هو الذي جعل بغداد عاصمة، لتصبح سريعًا بعد ذلك مركزًا للعلوم. كان الرجل أيضًا هو الراعي لحركة الترجمة الإغريقية العربية التي بدأت في منتصف القرن الثامن، فساعدت على تسريع إعادة اكتشاف المعارف الإغريقية الكلاسيكية في الغرب بعد انتهاء الألفية الأولى.[10] مكّنت رعاية المنصور وخلفائه ترجمة مقادير ضخمة من الكتب، منها أعمال أعلام الإغريق مثل جالينوس وإقليدس وبطليموس وأفلاطون وأرسطو. بعبارة أستاذ الأدب الإغريقي–العربي في جامعة ييل ديميتري غوتاس: «مع نهاية القرن العاشر، كانت كل الأعمال العلمية والفلسفية العلمانية التي كتبها الإغريق وكانت متاحة في أواخر العصر القديم، ومنها كتب في مواضيع متنوعة كعلم النجوم والخيمياء والفيزياء والرياضيات والطب والفلسفة، قد تُرجمت إلى العربية».[11] نتج عن هذا حملة مؤيَّدة وكبيرة النفوذ نحو التكيف الحضاري والفكري، أدت إلى تفاعلات متسلسلة طويلة وسّعت حدود الفكر والمعرفة البشرية.[12]

لولا الإسهام النشط للأقليات الدينية، لما حدثت حركة الترجمة هذه. أصبحت الترجمات والتفاسير المكتوبة عن الفلسفة الإغريقية باللغتين السريانية والأرمنية –لغتي العلوم والمعارف في المجتمعات المسيحية الشرقية– جسرًا لا بد منه بين الثقافتين العلميتين الإغريقية والعربية.[13] لعب المسيحيون النساطرة –وهم طائفة أرثوذكسية نشأت في سوريا لكنها اعتُبرت مهرطقة ودُفعت إلى فارس، دورًا مركزيًّا في ترجمة الكتب الإغريقية

من السريانية إلى العربية. كذلك كان الزرادشتيون أصحاب دور مشابه في نقل الأعمال الإغريقية المترجمة إلى الفارسية إلى العربية، وقد ساعدوا كذلك في ترجمة الأعمال الهندية في الرياضيات والنجوم، المكتوبة بالسنسكريتية.[14]

كان الخليفة المنصور والخلفاء من بعده هم أصحاب القرار الواعي ببدء ترجمة الكتب الإغريقية العلمانية، لكن مسعاه لاقى دعمًا واسعًا ورعاية من علية المجتمع العباسي.[15] كان هذا العمل عالي القدر إلى درجة أن فريقًا من ثلاثة مترجمين يعملون كل اليوم، كان يجني ما يبلغ خمسمئة دينار –وهو ما يساوي اليوم أكثر من 90,000 دولار– في الشهر.[16] ليس عملاً سيئًا لمحبي الكتب اليونانية. عندما انتهت حركة الترجمة في القرن العاشر تقريبًا، لم يكن الأمر بسبب الرقابة أو الردع، بل ببساطة لأن المترجمين قد ترجموا كل الكتب المتاحة أمامهم.[17]

من أمثلة الاضطهاد السلطوي الديني القليلة في العصر العباسي، منعُ الخليفة المأمون لأي معارضة للعقيدة القائلة بأن القرآن «مخلوق»، وليس كلمة الله غير المخلوقة.[18] لكن من المفارقة أن هذه *المحنة* الرسمية (والمحنة نوع من محاكم التفتيش)، كانت موجهة لمعارضة الأرثوذكسية التقليدية. عقيدة خلق القرآن كانت عقيدة محورية في مدرسة *المعتزلة* الفكرية، أما الرأي المخالف فكان القائلون به هم التقليديون من الفقهاء–وهم المتخصصون في الشريعة الإسلامية.[19] إن رفع القرآن إلى مكانة كلمة الله غير المخلوقة يقوي نفوذ الفقهاء، أما المنهج الأقرب إلى العقلانية، القائل بخلق القرآن، فهو يتيح وجود حجج دينية خارج القرآن والسنة. هذا الرأي الأخير يعطي الخليفة حرية أكبر في تصرفه، وفي اهتمامه بالتعليم الإغريقي الوثني والفلسفة. استُجوِب في المحنة الفقهاء وعلماء العقيدة وأُجبروا على أن يقسموا بالولاء لعقيدة خلق القرآن. أُجبر المعارضون على التراجع علنًا، أو أن يُسجَنوا أو يُجلَدوا أو حتى يُعدَموا.[20] كان من الذين حاولوا المعارضة وعوقبوا بالسجن والجلد، أحمد بن حنبل – الفقيه والمحدث التقليدي الكبير، والمؤسس للمذهب

الحنبلي في الفقه الإسلامي.[21] لكن *المحنة* انتهت حوالي عام 847، بعد أن أخفقت في تأسيس أرثوذكسية عقلانية.[22]

لم يقتصر إسهام العباسيين في العلم والفلسفة على ترجمة كلام الآخرين. إن قائمة العلماء الموسوعيين الذين تقدموا بمجالات مثل الطب والفلك والجغرافيا والفلسفة في حكم العباسيين طويلة. كثير من هؤلاء المفكرين المسلمين كانوا من فارس أو آسيا الوسطى، لكنهم يكتبون بالعربية. عندما بدأ تفكك الخلافة العباسية في بدايات القرن العاشر، انتقلت مراكز التعليم إلى شرق بغداد، في الدول التابعة والمناطق التي اضمحل فيها الحكم العباسي حتى لم يبق منه إلا الاسم، إذا بقي شيء أصلًا. لم يكن بروز عدد من المفكرين الأحرار نتيجة للإقرار الإيجابي بحريات الضمير والتعبير –وهي أفكار غريبة عن الخلفاء المستبدين–، بل كان نتيجة لغياب سلطة دينية مركزية.

من هؤلاء المفكرين الغامض ابن الراوندي، الذي ولد في خراسان على الحدود بين دولة إيران وأفغانستان اليوم، قريبًا من عام 815. يُقال إن الراوندي كتب أكثر من مئة كتاب، لكن كتبه لم يبق منها شيء، لذا كان علينا أن نعيد تشكيل أفكاره من هجومات منتقديه الشديدة – والمحرفة ربما. لكن حتى لو كان نقاده نصف موثوقين، يبدو أن الرجل أعطاهم قوة كبيرة عندما أخذ الفأس الفكري وذهب به إلى أصول الإسلام نفسها. القرآن؟ كتاب سخيف سيئ الكتابة غير مقنع ومليء بالتناقضات. الأنبياء؟ لا ضرورة لهم على أحسن الأحوال، لأن البشر يتقدمون بعقولهم دون الحاجة إلى الوحي. وفي أسوأ الأحوال محتالون رخيصون–وهذا يشمل محمدًا. المعجزات؟ حيَل بسيطة ومؤامرات لخداع السذَّج. الحج؟ عمل بلا جدوى، كالصلاة! رأى الراوندي كل أنواع العقائد الدينية غير متسقة مع العقل.[23]

كما لو كان توماس باين في العصور الوسطى، استمتع ابن الراوندي بالصدمة والغضب اللذين يتبعان استعراضه الفردي لنقضه لدين مُنزَل. ثم أعلن الرجل أنه بريء من

البدعة–لم تكن كلمات الراوندي من عند نفسه، ألا ترى؟ كان ببساطة يذكر آراء الآخرين، كالبراهميين الهنود.[24] وجد نقاده هذه الحيلة غير مقنعة، وهوجم بشراسة من علماء الدين ومن الفلاسفة العقلانيين على حد سواء.

إن قدرة ابن الراوندي على قول هذه الآراء الخارجة على المذهب التقليدي دون أن يُقطع رأسه دليل على أن العالم الإسلامي كان متسامحًا إلى درجة ملحوظة مع النقاش الفكري. تقدم قصة الراوندي مفارقة شديدة إذا نظرنا اليوم إلى عدد المسلمين الذين يواجهون الاضطهاد تحت الحكم الإسلامي بسبب تعبيرهم عن آرائهم. بالمقابل، يدل عدم بقاء أعماله المثيرة للجدل –سواء أكان نتيجة تدمير فاعل أو إهمال مقصود– على أن قبول الآراء المخالفة لم يكن بلا حدود.

من الشخصيات الأخرى المثيرة للجدل الطبيب والفيلسوف الفارسي أبو بكر محمد بن زكريا الرازي، الذي عاش من نحو عام 850 إلى نحو 925. يحار العقل في إنتاج الرازي الفكري. بالإضافة إلى إسهاماته الطبية العظيمة، قيل إن الرجل كتب أكثر من مئتي عمل في الطب والكيمياء والفلك والرياضيات والفلسفة.[25] عند الرازي، «العقل هو المرجعية المطلقة، التي يجب أن تحكم ولا تُحكَم، وتسيطِر ولا يسيطَر عليها، وتقود ولا تُقاد». كان الرجل شديد الانتقاد للقيود التي يفرضها التشدد الديني على الفكر الحر:

> إن أهل الشرائع إذا طُلبوا بالدليل على دعاويهم، شتَموا، وغضبوا، وهدروا دم من يطالبهم. فمن أجل ذلك اندفن الحق أشدّ اندفان، وانكتم أشدّ انكتام.[26]

لم يكن ابن الراوندي والرازي سائدين في عصرهما، لكن جراءة تفكيرهما الحر – وإن كان قد ضخمها نقادهم ومعجبوهم الحديثون– تدل على أن الإسلام كان مبتدعًا بين الأديان التوحيدية في العصور الوسطى.[27]

في مقابل هذين الفيلسوفين، ركز معظم فلاسفة الإسلام العظماء في القرون التاسع والعاشر والحادي عشر على إثبات توافق الإسلام والواقع والفلسفة. استعمل الكندي (تقريبًا 800–870)، وهو أول فيلسوف عربي حسب وصفه، أفكار أرسطو وإقليدس لتفسير القرآن والدفاع عن العقائد الإسلامية.[28] أما الفيلسوف أبو نصر الفارابي (870–950 تقريبًا) فقد جعل الفلسفة السياسية الأفلاطونية متوافقة مع الفكر الإسلامي السياسي، ودعم حكومة «الحاكم النبي الفيلسوف» بدلًا من «الملك الفيلسوف» عند أفلاطون.[29] إلى الشرق، في الإمبراطورية الفارسية الغزنوية، برز العالم الموسوعي أبو الريحان البيروني (973–1052 تقريبًا)، في علم الفلك والرياضيات والتاريخ والجغرافيا. دافع البيروني بذكاء عن العلم الطبيعي من هجومات علماء الدين بإظهار كيف أن علم المثلثات يمكن استخدامه لتحديد جهة مكة.[30]

لكنك لن تجد مفكرًا إسلاميًّا أعلى كعبًا من معاصر البيروني، أبي علي ابن سينا. ولد ابن سينا نحو عام 970، وترعرع في بخارى، عاصمة الإمبراطورية الساسانية الفارسية، التي أتيح له فيها الوصول إلى مكتبة القصر العظيمة. يُقال إن مقالة من مقالات الفارابي هي التي فتحت عيني ابن سينا على أرسطو.[31] أصبح الرجل بعد ذلك أكبر فلاسفة الإسلام أثرًا –وربما أكبر فلاسفة القرون الوسطى أثرًا– عندما طور توفيقًا متقنًا بين الفلسفة الإغريقية والعقيدة الإسلامية.[32] عندما تُرجمت كتب ابن سينا إلى اللاتينية، أصبح مصدرًا عميقًا للإلهام عند فلاسفة الغرب مثل توما الإكويني، الذي سعى إلى مد جسر بين المسيحية والفلسفة الوثنية في الغرب بالطريقة نفسها.

لكن الفكر الحر الذي أتاح ازدهار الرازي والفارابي وابن سينا لم يكن يعجب الجميع. في أوائل القرن الحادي عشر، فرض الخليفة العباسي القادر، المتأثر بالمذهب الحنبلي المتشدد، المذهب السني الأرثوذكسي الصارم. طُهّرت الخلافة من «المبتدعين»، وفُرضت رقابة شديدة على العقلانيين وكتبهم. كان اعتناق بعض العقائد بشأن طبيعة

القرآن أمرًا يكافئ الردة، ويوجب الإعدام.[33] بعد ذلك في القرن الحادي عشر، لعب الفيسلوف واللاهوتي أبو حامد الغزالي دورًا محوريًّا في رسم خطوط حمراء جديدة بشأن العقائد المسموحة في العالم الإسلامي. وُلد الغزالي في فارس عام 1055، وأصبح مثقفًا ذا نفوذ في بلاط سلطان السلاجقة وبلاط الخليفة العباسي في بغداد. ذم الغزالي في كتابه *تهافت الفلاسفة* الذي كتبه عام 1095 الفلاسفة الأرسطيين مثل ابن سينا والفارابي. لذلك كثيرًا ما يُصوَّر الرجل بصورة المعارض المتشدد للعقل والفلسفة العقلية، لكن الباحثين في العصر الحديث أضافوا بعض التفصيل إلى هذه الصورة، أظهروا فيه أن فكر الغزالي كان أكثر انفتاحًا على الأفكار العقلانية مما ظُنّ أول الأمر. في الحقيقة، كان من أسباب انتقاده للفلاسفة عدم تقديمهم أدلة على صحة عقائدهم. ما لا شكّ فيه هو أن الغزالي فصّل عددًا من الأقوال التي تكافئ الردة، ومنها القول بأزلية العالم، أو أن علم الله غير كامل، وأضاف بعد ذلك الرفض الصريح للتوحيد. كانت هذه الأفكار في نظر الغزالي خطيرة جدًّا إلى درج أن الفلاسفة واللاهوتيين الذين يقولون بها يجب قتلهم دون منحهم مهلة للتوبة. هكذا وسّع الغزالي مجال أحكام الردة لتشمل الأفكار البدعية بين معتنقي الإسلام.[34]

نعم، قصر الغزالي عقوبة الإعدام على قائمة من المعتقدات المحددة، لكن تشديد وتوسيع أحكام الردة استمر، ونتجت عنه آثار على المدى الطويل بشأن التسامح وحرية الفكر، وتزايد التركيز على الفهم الحرفي الصارم للقرآن والسنة، لتُرفَض بعد ذلك المصادر غير الشرعية، كفلسفة أرسطو.[35] تعرّف حاشية حنبلية في القرن الثالث عشر جرائم التعبير التالية على أنها ردة يستحق القائل بها القتل:

> سب الله تعالى أو رسوله، أو قذف أم النبي أو جحد كتاب الله أو شيء منه، أو شيء من أنبيائه أو كتاب من كتبه أو فريضة ظاهرة مجمع عليها كالعبادات الخمس.[36]

هذه القيود الصارمة على حرية الفكر والتعبير طال زمنها النصفي. في 14 فبراير 1989، أصدر القائد الأعلى لإيران، آية الله الخميني، فتوى يدعو فيها كل المسلمين –سنة وشيعة– إلى قتل المؤلف البريطاني سلمان رشدي لكفره بالإسلام وازدرائه للنبي محمد في روايته *آيات شيطانية*. دعم الخميني في فتواه علماء ومنظمات دينية على جانبي الانقسام السني الشيعي. وُلد رشدي مسلمًا، لذلك يجب قتله للردة دون محاكمة ودون منحه فرصة للتوبة لأنه سب النبي.[37] في 2020، تعاقب ثلاث عشرة دولة ذات أغلبية مسلمة الردة والكفر أو أحدهما بعقوبة الإعدام (وإن كانت الإعدامات الفعلية نادرة).[38] وفي دول مثل باكستان ومصر وأفغانستان والأردن، يرى جزء كبير من الشعب أن العقوبة المطلقة مُستَحَقّة في حال ترك الإسلام.[39] لا شك أن الرازي كان ليحزن على هذا التطور.

ثقافة البحث

وصف مؤرخو الإمبراطورية البيزنطية القرنين السابع والثامن بأنهما «عصر ظلامي» مليء بالأرثوذكسية الخانقة والآراء الخارجة. اضمحلّ العلم الذي كان الكنز المخفي الذي تركه الأدب الإغريقي العلماني وورثه حكام بيزنطة، وصار موصوفًا بأنه غير مهم أو «غير مرغوب فيه» ولا يستحق الاستبقاء.[40] فنِيَ أكثر من 90 بالمئة من العناوين الإغريقية التي نعرفها من المصادر الثانوية.[41] لم يبدأ ازدهار العلم ولا عاد النسّاخ إلى نسخ المخطوطات العلمانية القديمة حتى القرن التاسع. تدل الأدلة على أن هذه الصحوة ترجع إلى سفر بعض العلماء البيزنطيين إلى الخلافة العباسية وعودتهم بأفكار جديدة. كان أحد هؤلاء العلماء عالم الفلك ستيفانوس الفيلسوف، الذي دعا إلى «تجديد هذا العلم النافع» بعد أن عاد من بغداد في العقد الأخير من القرن الثامن. بعد عدة سنوات، بدأ علماء الفلك في البلاط البيزنطي يستعملون الطرائق المأخوذة من بلاط الخليفة.[42]

ظهر أثر الترجمات العربية وتنقيحاتها للأدب الإغريقي والفلسفة ظهورًا أكبر بعد ذلك في أوروبا الغربية، ولو أن السنوات الأولى في فترة العصور الوسطى لم تكن مشجعة. لم ينج من انهيار الإمبراطورية الرومانية الغربية في نهاية القرن الخامس إلا الكنيسة وشبكتها من الكنائس والأديرة الخاضعة لسلطة البابا المطلقة في روما. فُقدت معرفة اللغة الإغريقية الكلاسيكية فقدانًا شبه تام، وقُدّر أن 99 بالمئة من الأدب اللاتيني الكلاسيكي هلَك في تلك الفترة إلى الأبد.[43] لحسن الحظ، حافظ فريق صغير من الباحثين والرهبان على الإرث الكلاسيكي بنَسْخ بضع مخطوطات ناجية في الأديرة المسيحية التي كانت تعَدّ أماكن آمنة. لكن الثقافة الإغريقية الكلاسيكية لم «يُعَد اكتشافها» في الغرب إلى القرنين الثاني عشر والثالث عشر، عندما انقلب التسرّب الضعيف لبعض المخطوطات المستعادة في أواخر القرن الحادي عشر إلى تسونامي جارف، شملت مصادره المختلفة ترجمات عربية وتفاسير من فلاسفة المسلمين. التُهمت أعمال العلماء المسلمين مثل ابن سينا وابن رشد الشهير –الأندلسي ابن القرن الثاني عشر– بشراهة. ولئن كان الفضل في نقل الأدب الكلاسيكي إلى الغرب غير مقتصر على العرب، فإن الفلاسفة المسلمين أصبحوا مشهورين في القرن الثاني عشر إلى درجة أن الفيلسوف الإنكليزي أديلارد الباثي أقرّ بأنه كثيرًا ما ينسب أفكاره إلى العرب لتبدو ذات قيمة أكبر.[44]

رافق هذه التطورات تحول جذري بين عام 1000 و1300، عندما شهدت أوروبا ازدهارًا في تعداد السكان يرجع جزئيًّا إلى الاحترار العالمي، وارتفاع الخصوبة وإنتاج المحاصيل، ونمو براعم مدن وبلدات في أرجاء الخريطة.[45] كان مثقفو الغرب في القرون الوسطى أبناء مدن، حلّت فيها المدارس الكاتدرائية والمدرسون المستقلون محل الأديرة في التعليم.[46] سريعًا ما انتقل الأمر إلى مرحلة جديدة مع نشأة أولى الجامعات الأوروبية، التي تأسست في بولونيا وباريس نحو عام 1200، وفي أوكسفورد وكامبريدج بعد عدة سنوات. مع حلول عام 1300، كان عدد الجامعات في القارة قد نما إلى ثمانية عشر.[47]

أصبحت الجامعات فصوصًا أساسية فيما سمّاه عالم البيولوجيا التطورية جوزيف هنريش «الدماغ الجمعي لأوروبا».[48]

مع دخول الأعمال الفلسفية والعلمية والطبية ذات الأصول الإغريقية والعربية إلى الغرب، أصبحت هذه الأعمال أصول المناهج في الجامعات الجديدة، فغيّرت محتوى التعليم تغييرًا جذريًّا وتحدت بذلك المفاهيم المسيحية عن الكون.[49] غاص الطلّاب في أفلاطون وأرسطو؛ وأصبح أثر هذا الأخير في الفكر الأوروبي عميقًا إلى درجة أنه أصبح يُعرف باسم «الفيلسوف».[50] يرى مؤرخ العلوم القروسطية إدوارد غرانت أن دخول أعمال الإغريق بالعموم والفلسفة الأرسطية بالخصوص، أسس لاستعمال العقل، وأنشأ حضارة من «البحث» وضعت أساس الاختراقات العلمية اللاحقة وأصبحت شعارًا للحضارة الغربية في جوهرها.[51] لذلك، كانت العصور الوسطى عصور عقل وطلب علم بقدر ما كانت عصور محاكم تفتيش وخرافات، وهو ما يكذّب المفهوم الشائع عن هذه العصور أنها كانت ألف عام من الظلام بين العصر القديم وعصر النهضة.

طبعًا، عند أغلبية الناس في العصور الوسطى، كان إنكار وجود الله أمرًا لا يمكن تصوره كالتشكيك في وجود الجاذبية في زماننا.[52] أثرت هذه الحقيقة تأثيرًا واضحًا في ما سُمح للناس أن يُفكّروا فيه، لا سيما عندما يتعلق الأمر بجوهر العقيدة المسيحية.[53] وكما سنرى، شهدت العصور الوسطى فترات من الاضطهاد الممنهج والفظيع للـ«مهرطقين»، واليهود، وغيرهم من «الدُّخلاء». لكن الفكر القروسطي كان مسودًا «بالتحرك والتنوع الديني» لا بالتنظيم الأرثوذكسي الصارم. بعبارة المؤرخة دوروثيا ولتك، «لم تنجُ عقيدة لاهوتية واحدة، سواء أكانت يهودية أو إسلامية أو مسيحية... من التشكيك من جهة المجادلين من خارج المجموعة، أو من الطوائف الأخرى من داخلها، أو حتى من الذين –رغم صدق نياتهم– لم يستطيعوا أن يقتنعوا».[54] بعبارة أخرى، وسّع الأكاديميون القروسطيون

حدود الدراسة المسموحة، حتى لو كانت أسئلتهم مسوقة في محاولة لتفسير حقائق الله الأزلية.

مع هذا، كانت القيود على الفكر الحر ودراسة الحقيقة أكاديميًّا شديدة من منظور حديث. لم يكن في ذلك الوقت اعتراف بحق حرية التعبير، ولم يفكر أحد ولم يجرؤ أن يطلق العنان لفكره إطلاقًا كاملًا ليخرج من قيود الوحي، لم يحدث هذا إلا بعد قرون طويلة. لكن المحاولات الحكومية لإعاقة حرية الدراسة والحرية الأكاديمية كانت تواجَه بدفع والتفاف من جهة علماء القرون الوسطى الذين لم تستطع مراسيم البابا أن تخمد عطشهم للمعرفة والأفكار. لذلك عندما رأى نقاد الفلسفة الأرسطية أن التأكيد على العقل أصبح مستقلًّا وجريئًا أكثر من المقبول، نشأ صراع طويل بين اللاهوتيين والفلاسفة الطبيعيين على الحدود بين هذين المجالين.[55]

وُثّقت أول حالة من الرقابة الأكاديمية في جامعة باريس نحو عام 1206، عندما حُكِم على الفيلسوف واللاهوتي أمالريك البيني بالتعليم الخاطئ والمهرطق، لدفاعه عن وحدة الوجود، وهي الاعتقاد بأن الله هو كل شيء. شجب البابا هذا التعليم، وأُجبر الرجل بعد ذلك على التراجع عن أفكاره أمام نظرائه الأكاديميين في شكل قروسطي من «نقد الذات».[56] في عام 1210، أمر مجلس محافظي بقتل عشرة من أتباع أمالريك حرقًا.

منع المجلس نفسه فلسفة أرسطو الطبيعية، التي كانت قد شاعت في كلية الفنون في باريس، وحكم بأن «لا تُدَرَّس كتب أرسطو عن الفلسفة الطبيعية ولا تفاسيرها في باريس لا بالسر ولا بالعلن».[57] كرر مستشار الجامعة ومبعوث البابا روبرت الكورشوني هذا الحظر على كتب أرسطو في الفلسفة الطبيعية، وتفاسيرها، وأعمال أمالريك، في قوانينه التي كتبها لجامعة باريس من 1215.[58] لكن على رغم هذا الحظر، يبدو أن فلسفة أرسطو الطبيعية كانت ذات نفوذ كبير على الباحثين الفضوليين المحبين للعلم، إلى درجة أنها تسرّبت من كلية الفنون إلى كلية اللاهوت. في عام 1228، وجه البابا غريغوري

التاسع رسالة غاضبة إلى معلّمي اللاهوت، واتهمهم فيها بـ«الزنا مع العقائد الفلسفية». جددت هذه الرسالة الحظر وأمرت اللاهوتيين بالالتزام بعلم اللاهوت.[59]

سريعًا ما أدركت الجامعات المنافسة أنها تستطيع استخدام كتب أرسطو الممنوعة طُعمًا لجذب الباحثين الفضوليين من باريس. في عام 1229، أضرب المعلمون والطلاب وتركوا باريس بأعداد كبيرة ليحتجوا على قتل عدد من الطلاب بعد شغب طلابي.[60] في محاولة للاصطياد في المياه العكرة، أغرت جامعة تولوز علماء باريس إذ وعدت أن «الذين يريدون الفحص في حضن الطبيعة والتعمق فيها، يستطيعون أن يسمعوا كتب أرسطو الممنوعة في باريس».[61] دعا هنري الثالث أيضًا الباحثين الغاضبين إلى أوكسفورد وكامبريدج، التي لم تزل دراسة كتب أرسطو فيها متاحة.[62]

أصبحت الحرية الأكاديمية والفلسفة الوثنية دافعًا وأفضلية تنافسية في الممالك المسيحية.

شكلت هجرة العقول ضغطًا على البابا، الذي حاول أن يدعو العلماء الباريسيين إلى العودة في نشرة صدرت عام 1231 وصف فيها الجامعة بأنها «أم المعرفة»، ووعد فيها برفع الحظر عن كتب أرسطو بعد «فحصها وتطهيرها من كل شبهة خطأ» على يد لجنة لاهوتية.[63] لكن الباحثين والطلاب لم يكونوا على استعداد للقبول بنسخ مشوهة من مثيراتهم الأدبية. يذكر دليل طلابي مجهول المصدر في تلك الفترة عدة كتب محظورة في منهج الفنون. تظهر كتب مدرسي اللاهوت في الفترة نفسها أنهم درسوا أرسطو وابن سينا في كلية اللاهوت.[64] بعبارة أخرى، رغم المحاولات السلطوية لتضييق نطاق نفوذ أرسطو، قاومت شبكات الباحثين المتعطشة للمعرفة، واستمرت في مشاركة ثمار الفلسفة المحرَّمة.

من لاهوتيي باريس الذين تجاهلوا الحظر وانغمروا في الفلسفة الأرسطية، الأخ الدومينيكاني توما الإكويني. كان من أهم إنجازات الإكويني محاولته لمد جسر بين فلسفة أرسطو وعقائد المسيحية، التي جعل بها الفلسفة الأرسطية مقبولة في الكنيسة.

كان توفيق الإكويني بين الدين والفلسفة نقطة علام في تاريخ الأفكار في أوروبا. لكنه لم يقنع الجميع. في عام 1277، أرسل البابا رسالة إلى أسقف باريس ستيفن تامبييه، أعلمه فيها بإشاعات الهرطقة التي أحاطت بجامعته. رد تامبييه، الذي كان على رأس كلية الفنون، بحظر قائمة من 219 رأي فلسفي ولاهوتي. هذه الآراء المحظورة كانت متعلقة بأشياء منها طبيعة الله ومفهوم حرية الإرادة وأزلية العالم وطبيعة الفلسفة واللاهوت. كل من يُشاهَد وهو يستمع إلى أحد هذه الآراء سيُحرَم من التناول ما لم يسلم نفسه للعقاب خلال سبعة أيام. يبدو أن تامبييه أخذ بعض هذه الآراء المحظورة من المفكرين الإغريق والعرب ومن كتب الإكويني كذلك. لذلك فسر كثير من المؤرخين شجب تامبييه على أنه رد على التقدم المتسلل للفلسفة الوثنية في كلية الفنون من خلال المصادر الإغريقية والعربية التي تدفع الإيمان بالعقل وتشجع على البحث الفلسفي دون نظر إلى المذهب المسيحي المعتمَد.[65] لكننا قد رأينا من قبل أن الإكويني لم يقصد أبدًا أن يدفع الإيمان بالعقل.

على رغم احتجاجات الأكاديميين الكثيرة، أُصدرت قوائم منع أخرى في القرن الرابع عشر. أصدرت جامعة باريس ست عشرة قائمة من الأفكار الممنوعة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر.[66] في 1339 و1340، أصدر الأساتذة في كلية الفنون نشرتين يحظرون فيهما «التعاليم الخاطئة» لويليام أوكام (المشهور بمبدئه لحل المشكلات «نصل أوكام»). أُلزم المتخرجون من كلية الفنون بأن يقسموا على «عدم تأييد الأفكار الأوكامية وما شابهها بأي طريقة». في ذلك الوقت، كانت خطوط الصدع قد تغيرت، وكان على

المتخرجين أن يقسموا أن يؤيدوا «فكر أرسطو ومفسره ابن رشد وغيره من المفسرين والشرّاح القدماء، إلا في حال تعارضهم مع الإيمان».[67]

مع هذا، لا تقلل حالات القمع هذه من الصورة العامة للجامعات القروسطية التي كانت منفتحة على نحو مفاجئ. وكما تظهر أحكام الحظر المتكررة بشأن فلسفة أرسطو الطبيعية، كانت المحاولات لمنع المعرفة المحرمة من الدراسة والتدريس والمشاركة كثيرًا ما تخفق إخفاقًا ذريعًا. في الحقيقة، لا نعرف إلا نحو خمسين حالة من المحاكمات القضائية الأكاديمية بشأن التعاليم الخاطئة، على امتداد القرنين الثالث عشر والرابع عشر بأكملهما.[68] لكن سبرَ نخبة من العلماء الناطقين باللاتينية لمتانة الأرثوذكسية في الجامعات أمر، والسماح بانتشار الأفكار المهرطقة بحرية بين العوام أمر آخر تمامًا.

كلاب الله الصيّادة: محاكم التفتيش في العصور الوسطى

الهرطقة والأرثوذكسية وجهان لعملة واحدة. كلاهما يعتمد على تعريف السلطة وفرضها له. ومع أن القوانين المضادة للهرطقة تعود إلى أيام تنصّر الإمبراطورية الرومانية، فقد اختفى القلق منها في الغرب اللاتيني منذ القرن السابع تقريبًا إلى القرن الحادي عشر. لكن في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، عادت قوانين الهرطقة لتنتقم، عندما شرع عدة من البابوات الطموحين –لا سيما غريغوري السابع– ما يُسمّى الثورة البابوية، التي أسهمت في زيادة مركزية وحجم سلطة البابا الدنيوية.[69]

في معظم الديمقراطية العلمانية والليبرالية الحديثة، تُعَدّ حرية اختيار الدين –أو عدم الدين– أمرًا بديهيًّا. لا تستطيع أي دار عبادة أن تجبرني على دخولها – وإن كان وجودها مرحَّبًا به، وإذا دخلت، فبمقدوري أن أغادر إلى دار أخرى أو أن أترك الدين كله.

لكن فكرة الاختيار في العقائد الدينية مهما بدت طبيعية اليوم، فإنها استثناء إذا قورنت بمعظم التاريخ الإنساني.

لقد كان التوحيد على وجه الخصوص قويًّا في دعم فكرة الأرثوذكسية. تعود كلمة «هرطقة» إلى الكلمة الإغريقية *hairesis* التي تعني «الاختيار». في العصور الوسطى، عُرّفت الهرطقة بأنها «رأي مخالفٌ للكتب المقدسة، يختاره عقل بشري ويجاهر به علنًا ويدافع عنه ويتشبث به».[70] بعبارة أخرى، هو اختيار فاعل للإصرار على عقيدة غير مقبولة. شغل القضاء على الهرطقة عقول البابوات والحكام العلمانيين وسياساتهم مع تقدم العصور الوسطى – بطريقة مهووسة أحيانًا.

هكذا أصبحت الهرطقة قضية من القضايا المعرّفة للقرنين الثالث عشر والرابع عشر– عندما بدأت التعاليم الوثنية تتمتع بدور بارز في الجامعات الحديثة التي ازدهر فيها العقل والعلم والدراسة. غيّر السعي إلى القضاء على الهرطقة شكل أوروبا الغربية، فجعلها بعبارة المؤرخ البريطاني روبرت إيان مور «مجتمعًا مضطهِدًا».[71]

إلى أن اقتربت نهاية القرن الثاني عشر، كانت أولى خطوط الدفاع ضد الهرطقة هي الإقناع، وليس الاضطهاد.[72] لكن في القرنين الحادي عشر والثاني عشر، بدأت الأمور تتغير. اكتسب التحول البطيء نحو الاضطهاد زخمًا على مر هذين القرنين، إلى أن – بعبارة روبرت إيان مور–

> أصبح الاضطهاد عادة. ولا أعني هنا ببساطة أن الأفراد كانوا معرّضين للعنف، بل أصبح العنف المدروس والمقبول اجتماعيًّا يتوجّه، *من خلال المؤسسات الحكومية والقضائية والاجتماعية*، إلى المجموعات صاحبة الخصائص العامة كالعرق أو الدين أو أسلوب الحياة، وأصبحت العضوية في هذه المجموعات في حد نفسها مبرّرًا لهذا العنف.[73]

كانت محاكم التفتيش القروسطية أداة مفتاحية في مأسسة المجتمع المضطهِد–وإن كان لم يتصرف على أنه مؤسسة ذات نمط واحد، ولم يتخذ هذا الشكل. نعم، كان البابا يعيّن قضاة التفتيش، لكنهم كوّنوا شبكة فضفاضة من المحاكم المستقلة.[74]

ترى العين الحديثة في محاكم التفتيش نظامًا قمعيًّا من السلطة الفكرية، ولا شك أن الطموح والسلطة لعبا دورًا مهمًّا في بناء آلة الاضطهاد هذه. لكن الكنيسة سوّغت الأمر بوصفه محاولة للمعالجة والمداواة، ولمنع عدوى قاتلة ذات عواقب مدمرة. تعود كلمة الدين في الإنكليزية «religion» من الكلمة اللاتينية *ligare* التي تعني الربط أو الإيثاق.[75] كانت المسيحية هي ما يربط المجتمعات الغربية معًا في فترة العصور الوسطى. إذا حللت هذه الأربطة المقدسة، سيتمزّق كل شيء. في رأي الكنيسة، لم تكن الآراء المهرطقة مجرد شيء يسبب هلاك بعض الأفراد في اللعنة الأبدية–بل هي قادرة على إفساد وتدمير كل المجتمع المسيحي. إذا سُمح للهرطقة بالانتشار، فإنها ستأتي بغضب الله على الممالك المسيحية. ووفقًا لهذا، لم تكن شهوة السلطة والتقوى عاملين متناقضين.

كان الكاثاريون فرقة اتخذت من إقليم لنغدوك في جنوبي فرنسا مركزًا لها. كان الكاثاريون ثنويين يؤمنون بوجود عالمين، عالم المادة الفاسد وعالم السماء، وكانوا يعلّمون أن الكنيسة هي الأداة الفاسدة التي يستعملها الإله الشرير.[76] على امتداد معظم القرون بين الثاني عشر والرابع عشر، كان الكاثاريون هم حاملي الوطأة الكبرى في حرب البابا على الهرطقة، وكانوا يُلاحقون ويُعنَّفون بوحشية. لكنهم، وإن كانوا يُعاملون بوحشية خاصة، لم يكونوا المجموعة الوحيدة التي اضطهدتها الكنيسة. ساعد سيل من الأوامر والمراسيم على تعزيز ذخيرة الكنيسة ضد الهرطقة. في 1184، لعَن البابا لوشس الثالث إلى الأبد (وحرم كنَسيًّا) «كل من يتجرّأ على أن يفكر أو يعلّم... شيئًا غير الذي تعلمه وتعتقد به الكنيسة الرومانية المقدسة». أمر البابا كل أسقف بتمشيط كنيسته سنويًّا بحثًا عن المهرطقين، وبعقابهم كما يستحقون.[77] في 1199، صرّح البابا إنوسنت الثالث بأن

الهرطقة جريمة خيانة أمام الله نفسه – ويجب أن تُعامل على هذا الأساس. لم يُكتَف بإباحة مصادرة أملاك المهرطقين، بل أُضيف إلى ذلك أن يُحكَم على أبنائهم بحياة من الفقر.[78]

أصدر المجلس اللاتراني الرابع الذي عقده إنوسنت الثالث عام 1215، عدة مراسيم بشأن الهرطقة. كانت عقوبة الآراء غير الأرثوذكسية شديدة: «نحرم ونلعن كل هرطقة تبرز أمام الدين الكاثوليكي الأرثوذكسي المقدس... ونشجب كل المهرطقين مهما كانت أسماؤهم التي يتخذونها». كان عقاب هؤلاء المشجوبين أن «يُقَدَّموا إلى الحكام العلمانيين، ليُعاقبوهم بما يستحقونه من العدل» وأن تُصادر أملاكهم. في حين كان الوعّاظ العلمانيون يعارضون نمو سلطات الكنيسة، وكانوا يجولون شوارع أوروبا برسائل تناقض عقائد الكنيسة المركزية، أكد المجلس على منع العلمانيين (الذين ليسوا من رجال الدين) من الوعظ دون ترخيص سابق.[79] كان هذا عمليًّا نظام رقابة ومنع لإيقاف انتشار الأفكار المهرطقة وغير الأرثوذكسية. بعد ثلاثة قرون، أجبر غوتنبرغ ولوثر الكنيسة على تحديث سياستها الرقابية.

استهدف المجلس اللاتراني الرابع أيضًا اليهود، الذين أُجبروا على ارتداء لباس مميز ومُنعوا من اتخاذ منصب عام، ومن سب المسيح أو الكفر به. أعلنت الكنيسة منع اليهود الذين تنصّروا من الاستمرار في شعائرهم اليهودية.[80] ساعدت هذه القرارات على ترسيم الاضطهاد المنظومي القانوني لليهود الذي كان قد بدأ في القرن الثاني عشر.[81] بالإجمال، أسس المجلس اللاتراني الرابع ما سمّاه مور «آلة اضطهاد في الممالك المسيحية الغربية».[82]

في عام 1229، عُقد مجلس تولوز وتبع المجلس السابق في منع العلمانيين من امتلاك أهم أسفار الكتاب المقدس، ومنع ترجمة الكتب المقدسة منعًا صارمًا.[83] بالنظر إلى الآثار الكبيرة لترجمة لوثر للكتاب المقدس بعد ثلاثة عقود، كان منع الترجمة هذا في الوقت نفسه بعيد النظر وضيق العقل.

قُبَيل المجلس اللاتراني الرابع، اتُّخذت إجراءات أشد دراكونية ضد الكاثاريين المعاندين، إذ أُطلقت الحملة الصليبية الألبيجينية، أول «حملة صليبية داخلية»، وأدت إلى قتل عشرات آلاف الرجال والنساء والأطفال.[84]

شهد القرن الثالث عشر أيضًا تأسيس «منظمات المتسولين» – وهي مجموعات كالدومينيكانيين والفرانسسكيين، كان أعضاؤها المتجوّلين ملزَمين بقسَم للفقر. تأسس الدومينيكانيون عام 1215 لنشر فهم صحيح للدين ومحاربة الهرطقة. كان أعضاء المنظمة معلَّمين ومؤهّلين، وكان منهم توما الإكويني. كان الدومينيكانيون مصممين على أن يقوموا بعمل الله إلى درجة أنهم سُمّوا «كلاب الله الصيّادة».[85]

في 1231، أمر البابا غريغوري التاسع الدومينيكان في مدينة ريغنسبورغ في ألمانيا أن «أن يبحثوا برفق عن المهرطقين أو المشهورين بالهرطقة»، ونشر مزيدًا من قضاة التفتيش في الممالك الغربية المسيحية.[86] ومع أن البابا قال إن التفتيش «ليس من تزمّت أو انتقام ديني، بل هو نابع من حب لتصحيح أخٍ مخطئ»، فإنه أمر أن يدفع المهرطقون إذا لم يتوبوا «دَيْنَ الكراهية». بعد 1231، كانت تكلفة ردّ هذا الدين هي الموت حرقًا.[87]

على رغم محاولات الإكويني المستمرة لتوسيع العقل الغربي باهتمامه الكبير بالفلسفة الوثنية، كان الرجل موافقًا تمامًا على إعدام المهرطقين والكفار المعاندين غير التائبين. كتب الإكويني في *الخلاصة اللاهوتية*:

> إن إفساد الإيمان قضية أكبر بكثير... من تزوير النقد، فإذا كانت السلطات العلمانية تحكم على مزوري النقد وغيرهم من المجرمين بالموت، فمن باب أولى أن يُحكَم على المهرطقين لا بالحرمان الكنسي فقط، بل وبالموت.[88]

كان فريق غريغوري الجديد والمحسَّن في حاجة إلى أدوات جديدة ومحسَّنة. كانت العملية القضائية الجنائية في القرون الوسطى اتهامية: يبدأ المتهِم العملية القضائية ضد

المتهَم أمام المحكمة. لكن العملية في محاكم التفتيش تخلصت من الوسيط ومكّنت الهيئة القضائية المحلفة التي تمثل سلطة الإمبراطور –أو البابا– من بدء التحقيقات والملاحقات بنفسها. تتولى الهيئة نفسها التي بدأت التحقيق الحكم على المتَّهَم.[89]

كان المفتشون على أعلى مستويات الكفاءة. في أربعينيات القرن الثالث عشر، استجوب المفتشون الفرنسيون 5,471 متهمًا في 201 يوم.[90] وضع المفتشون أدلة مدروسة ليتبعها الآخرون. عرّف الأخ الدومينيكاني الأسطوري برنارد غوي –الذي يمثل دوره في فلم *اسم روز* الممثل موري أبراهام– مهمّته بوضوح في كتابه، *تطبيق التفتيش*:

> هدف منصب التفتيش هو تدمير الهرطقة؛ لا يمكن تدمير الهرطقة إلا بتدمير المهرطقين... يُدمَّر المهرطقون بطريقتين: أولًا بتحوّلهم عن الهرطقة إلى الدين الكاثوليكي الصحيح... وثانيًا بتسليمهم للقضاء العلماني لحرق أبدانهم.[91]

تطلب القضاء السريع على الهرطقة أن تكون العمليات سلسة. تبيّن أن التركيز على المجتمع كله، لا على كل فرد بعينه، طريقة فعّالة. كان المفتشون يعلنون فترة رحمة يُشَجَّع فيها الجميع على الاعتراف بالجرائم ضد الدين والإخبار عن الآخرين. يتوقع الذين يعترفون في هذه الفترة عادة أن يُسامَحوا أو يُعفى عنهم بتوبة خفيفة.[92] كان الدافع وراء هذه الطريقة الرغبة في التخويف والإرهاب بقدر ما كان الرحمة.

كان تعريف الهرطقة الذي طوره أهل القانون واللاهوت واسعًا بما يكفي ليسبب قلقًا في المجتمعات التي استهدفها المفتشون. حسب القانون المفصَّل في كتاب *خطابات* البابا غريغوري التاسع،

> يوصَف بالهرطقة... من يفصل نفسه عن وحدة الكنيسة. وكل إنسان محروم من التناول. وكل من يخطئ في شرح الكتب المقدسة. وكل من يبتدع فرقة

جديدة أو يتبعها. وكل من يفهم بنود الإيمان فهمًا مختلفًا عن الكنيسة الرومانية. وكل من يسيء الاعتقاد بأسرار الكنيسة.[93]

بالسلطة الواسعة الممنوحة لهم، استعمل المفتشون فترة الرحمة هذه لوضع المجتمع كله في نوع من معضلة السجينين. قد يتقدم كثيرون ليتزلّفوا «بالاعتراف» والإخبار عن الآخرين، ليكونوا على الجانب الآمن.

أتاح الاستجواب الدقيق لمجتمعات كاملة للمفتشين أن يجمعوا مقادير ضخمة من المعلومات الشخصية، التي كانوا يخزنونها بعد ذلك في أراشيف وكتب ضخمة. مع مرور الوقت، كونت محاكم التفتيش القروسطية مجمعًا ضخمًا للبيانات في أراشيف وفهارس محلية يمكن استخدامها للبحث عن سجلات قديمة جدًّا للكشف عن أنماط وارتباطات، ولمقارنة الأقوال والتحقق من الأعذار.[94]

رغم كل قصص الرعب والوحشية السادية وشيوع حالات الحرق التي أذاعها أنصار البروتستانتية ومفكرو التنوير والمؤرخون الليبراليون في السنين اللاحقة، كانت محاكم التفتيش القروسطية أقل وحشية مما قد يتخيل المرء. لم يكن التعذيب والإعدام هو الأصل. في الحقيقة، كان حرق المهرطق يُعَد إخفاقًا من المفتّش. لم تكن مهمة المفتش أن يعاقب الأرواح بل أن يخلّصها ويعيد المتمردين إلى مجال الأرثوذكسية. كانت عقوبة الإعدام مقصورة على أشد المهرطقين عنادًا، الذين رفضوا الانسحاب أو عادوا إلى الهرطقة. ذكر غوي في *كتاب الأحكام* عقوبات المهرطقين الذين حاكمهم في أوائل القرن الرابع عشر. من بين أكثر من تسعمئة حكم، سلّم غوي اثنين وأربعين متهمًا فقط إلى السلطات لتحرقهم (أقل من 5 بالمئة).[95]

بدلًا من شن حملات التعذيب والحرق، اعتمد التفتيش على العقوبات المذلة التي تلحق العار بالمعاقَب. أُجبر المتهمون على ارتداء صلبان صفر على ثيابهم.[96] كان ارتداء

الصليب يعتبر دلالة على التقوى. لكن الصلبان الصفر أصبحت مباشرة معروفة على أنها رموز الهرطقة والخيانة للمجتمع المسيحي. وصمت هذه الصلبان مرتديها وجعلته عضوًا ظاهرًا انتماؤه إلى المجموعة الخارجية بشدة، وفي الوقت نفسه عرّفت الجماعة الداخلية بالالتزام بالأرثوذكسية. أصبحت التكلفة الاجتماعية للتعبير عن الآراء غير الأرثوذكسية باهظة جدًّا.

كان السجن وسيلة مبتكرة وفعالة أخرى للإصلاح. على مدى تسعة شهور في أواسط القرن الثالث عشر، احتوت سجون التفتيش في تولوز بالمتوسط 171 سجينًا في الأسبوع.[97] لم يألُ المفتشون جهدًا في استعمال ما نسميه السجن الاحتياطي، فكانوا يسجنون المتهمين بالهرطقة قبل المحاكمة. يرى جيمس بوكانان غيفن أن القصد من هذه الاستراتيجية كان «تأسيس مكان محدود اجتماعيًّا، يستطيعون فيه عزل الأفراد من العالم الخارجي وإخضاعهم دون مقاطعة لعملية إقناع إكراهية مفروضة. يبدو أن هذا الاستعمال المخطط والفاعل للسجن من أجل إصلاح السلوك كان فريدًا في أوروبا في القرون الوسطى».[98] لا بدعَ أن المفتشين كانوا متحمسين بشأن تعاون المتهمين ورغبتهم في الاعتراف بعد أن يقضوا وقتهم في السجن. يخبرنا غوي، «لطالما رأيت أن الذين يُزعَجون هكذا ويُسجنون سنين طويلة لا يقتصرون في اعترافهم على أخطائهم الأخيرة بل يعترفون بأشياء فعلوها قبل سنين طويلة، منها ما فعلوه قبل ثلاثين أو أربعين عامًا أو أكثر».[99]

عملَ المفتشون عمل الخصم والحكم ومجلس الإفراج المشروط، فاستطاعوا بانتظام إخضاع المهرطقين. لم يكن أمام المذنبين بتلويث الممالك المسيحية إلا طريقة واحدة للعودة إلى القبول الاجتماعي: الإذعان الديني، حسب حكم المفتشين.[100] بحلول النصف الأول من القرن الرابع عشر كانت الكنيسة الكاثارية قد اجتُثّت من معقلها في لنغدوك. ظلت الكاثارية تنازع عقدين من الزمان بعد ذلك في إيطاليا قبل أن تقضي عليها محاكم

التفتيش في أوائل القرن الخامس عشر. نجح حكم القانون والبيروقراطية الفاعلة في المكان الذي أخفقت فيه الحملات الصليبية والمجازر الجماعية.

لكن في أوروبا الغربية، لم تكن نهاية الكاثاريين نهاية للهرطقة. جذبت مجموعات أخرى اهتمام الكنيسة والسلطات العلمانية. منهم البيجينيات–مجتمعات من النساء العلمانيات اللائي مزجن التصوف بالعذرية ومعيشة الرسُل خارج حياة الأديرة المعزولة، وكُنّ بسبب ذلك خارج سلطة رجال الدين. من هؤلاء النساء مارغريت بوريت، التي لُعن كتابها *مرآة الأرواح البسيطة* وحُرق عام 1306 بأمر من أسقف كامبريه. حذر الأسقف مارغريت ودعاها إلى التوقف عن نشر كلامها وأفكارها المهرطقة. كانت بوريت تعتقد أن الفرد إذا كان على اتحاد روحي بالله، فلا حاجة له إلى القوانين وأسرار الكنيسة. لم يبد هذا الرأي في نظر الكنيسة على أنه مجرد إنكار لسلطتها، بل بدا على أنه رخصة للأفعال الجنسية. عندما تحدت بوريت الرقابة، اعتُقلت. بعد ثمانية عشر شهرًا وراء القضبان، رفضت فيها أن تجيب أسئلة المفتّش، حُكم عليها بالانتكاس إلى الهرطقة. حُرقت بوريت على الوتد في الأول من يونيو 1310.[101]

لم تُنصَب المحاكم البابوية في جميع أرجاء أوروبا الغربية. لم يكن في إنكلترا أي منها، ولو أنها شهدت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر اتباع محاكمها الكنسية والعلمانية لاتجاه التفتيش في ملاحقة المهرطقين. كان من أهدافهم الحركة اللولاردية، التي تأثرت بأفكار الباحث واللاهوتي في أوكسفورد جون ويكليف، الذي رفض فكرة الاستحالة، وهي الاعتقاد بأن الرُّقاق المقدَّس يستحيل إلى جسد المسيح في شعيرة التناول.[102]

كانت «آلة القمع» في الممالك المسيحية الغربية اختلافًا شاسعًا عن الحال في العالم الإسلامي الذي –رغم موجات قمع المهرطقين والكفار فيه والتمييز المنظومي ضد الأقليات الدينية– لم تترسّخ فيه أي مؤسسة سلطوية لفرض الأرثوذكسية في الفكر أو التعبير. لم

يكن هذا بسبب أي حماية أو إقرار رسمي لحرية الفكر والتعبير، بل بسبب عدم وجود سلطة دينية وسياسية مركزية مثل الكنيسة الكاثوليكية.

محاكم التفتيش الإسبانية

في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، نشأ من محاكم التفتيش القروسطية محاكم تفتيش في إسبانيا والبرتغال والبندقية وروما، كلها تستعمل وتبني على تقنيات وطرق المحاكم الأولى. انتقلت محاكم التفتيش في شبه الجزيرة الإيبيرية بعد ذلك إلى أمريكا اللاتينية والهند، ووصلت إلى الفلبين، وهو ما يعكس نمو سلطة الكنيسة الكاثوليكية وملوك أوروبا المتحالفين معها.[103]

من كل هذه المحاكم، اشتهرت محاكم التفتيش الإسبانية التي عملت عام 1487 بسوء سمعتها، إذ أصبح المفتش الأكبر توماس دو توركيمادا مثالًا للتعصب الديني الأعمى، وكان يقصد إلى إنهاء كل معارضة للكاثوليكية الأرثوذكسية. لكن حقيقة محاكم التفتيش الإسبانية كانت أقرب إلى التعقيد. لم تقم هذه المحاكم بأمر من البابا بل من إيزابيلا وفرديناند، «المِلكين الكاثوليكيين» لإسبانيا. كان المتنصّرون أول أهداف هذه المحاكم – اليهود الذين (يُدّعى أنهم) انقلبوا إلى المسيحية غير صادقين، وكانوا متهمين بالـ«تهويد» وتقويض المسيحية. لذلك ضخّم التفتيش الإسباني العناصر المعادية للسامية في التفتيش القروسطي، وأضاف عنصرًا عرقيًّا إلى المهمة الدينية.

بلغ الأمر ذروته في 1492، عندما أُعطي اليهود الإسبانيون خيارًا من اثنين: إما التنصّر أو النفي، وهو ما أدى إلى هجرة جماعية.[104] في العام نفسه، أضاف غزو غرناطة، الذي أكمل استعادة شبه الجزيرة الإيبيرية، المسلمين إلى قائمة الأقلية المضطهدة. مع ذلك، كان التفتيش الإسباني أقل دموية مما يُتخَيَّل. يقدّر المؤرخ هنري كامن تقديرًا حذرًا عدد

المعدَمين بتهمة الهرطقة في جميع المحاكم بأنه 1520. قُتل ما يبلغ ألف متهم في القرون الثلاثة التالية، إلى أن أُلغيت محاكم التفتيش الإسبانية عام 1834.[105] مع هذا، من المضلل ما فعله بعض المدافعين، وهو الحديث عن «أسطورة سوداء» تضخم وحشية محاكم التفتيش لشيطنة إسبانيا والكاثوليكية.[106] يرى كامن أن محاكم التفتيش الإسبانية أدت إلى «حكم من الرعب» كان فيه الدليل الشفهي المدفوع بالمظالم الشخصية مشروعًا ومقبولًا تمامًا، وكان يمكن فيه أن يُحرَق المتهم لمجرد أن جيرانه «يتذكرون» كيف غُيّرت شراشفه في يوم جمعة قبل عدة عقود، أو كيف خفض رأسه كأنه يصلي صلاة اليهود. يُضاف إلى هذا أن استعمال المخبرين أصحاب الدوافع الخفية المختلفة في الحكم على ضحاياهم – تتنوع هذه الدوافع من دوافع مالية إلى عداوات شخصية إلى مشكلات عائلية، وحتى السُّكر– نَشَر الخوف والشك بين الناس الذين لم يكونوا ملتزمين كثيرًا بالعقائد الأرثوذكسية كما قد يتخيل المرء.[107]

في أواخر القرن السادس عشر، وصف المؤرخ خوان دي ماريانا الشعور الأول لكثير من الإسبانيين العاديين بشأن نظام الرقابة الاجتماعية «شديد الاضطهاد» الذي أدت إليه بعض أساليب التفتيش:

> بسبب هذه التفتيشات السرية حُرم الناس من حرية الحديث والاستماع بحرية، لأن المدن والبلدات والقرى لم تكن خالية من المعيَّنين للإخبار عمّا يجري. كان يرى بعض الناس أن هذه هي أسوأ عبودية، وأنها مكافئة للموت.[108]

ولئن كان عدد المحروقين قليلًا، فإن الكتب والمخطوطات لم تعفَ من الحرق. في عام 1499 نفد صبر الكاردينال خيمينيز دي سيسنيروس من المسلمين المستعصين في غرناطة. فأمر بتسليم جميع الكتاب والمخطوطات الإسلامية، واحترقت على الأقل خمسة

آلاف كتاب –يدعي البعض أن العدد الحقيقي يبلغ مليونين– في ساحة البلدة المركزية، مُنع بعدها امتلاك أي كتاب عربي.[109]

═══

قد تبدو فترة العصور الوسطى بعيدة جدًّا عن عالمنا الحديث إلى درجة لا تعود معها مفهومة للناس في القرن الواحد والعشرين بالعموم، لا سيما مع وجود مُثُل وتطبيقات حرية التعبير. لكن في هذه الفترة دروسًا وتحذيرات يحسُن بنا أن نعيرها اهتمامنا.

تدل ترجمة الأدب الإغريقي القديم ونشره الواسع دلالة واضحة على أن التلاقح بين الحضارات في مجال المعرفة مرغوب فيه بل وضروري للتقدم. يوفر هذا التلاقح للناس الذين تفصلهم الثقافة والجغرافيا، بل والزمان، إمكانية أن يتعلم ويستلهم بعضهم من بعض، في حلقة تلقيم راجع إيجابية تنفع الإنسانية كلها. إن ثقافة البحث في أوروبا الغربية في القرون الوسطى تذكرنا بقوة بما يمكن تحقيقه عندما يُحرر العقل من الدوغما ويُتاح للفضول الفكري أن يتجول حرًّا، مهما كان تجوله مقلقًا للسلطة والمعتقد القائم. لكن مؤسسة التفتيش في الغرب و«انغلاق العقل المسلم» بتجميد الشريعة الإسلامية دليل على مخاطر فرض الأرثوذكسية واضطهاد الأفكار والأقوال. لهذا، توفر العصور الوسطى درسًا آخر ذا أهمية في سياق التاريخ الواسع لحرية التعبير. هذا الدرس هو أن السلطة المركزية مهمة للتحكم بالمعلومات والآراء من أجل شرعنة وتأييد الطبقة الحاكمة ومذهبها. وأن السلطة اللامركزية يمكن أن تكون حاضنة قوية للأفكار الجديدة الجريئة التي تواجه محاولات إقامة الدوغما والأرثوذكسية.

إن آلة الاضطهاد التي صنعتها محاكم التفتيش في القرون الوسطى تحدّثت وأُعيد تدويرها عدة مرات على مر القرون، على يد أنظمة دينية وعلمانية. أما الرغبات التي تقوم

عليها فقد تكون أصيلة في الطبيعة البشرية، تنتظر دائمًا اللحظة المناسبة لتثبّت أرثوذكسيات جديدة وتلاحق مزيدًا من المهرطقين.

3

الثورة الكبيرة

قد يكون لوثر من بدأ حركة الإصلاح، ولكنه لم يكن الإصلاحي العظيم الوحيد، ولم يكن فريدًا في إصراره على هدم الأرثوذكسية الكاثوليكية وتأسيس أرثوذوكسيته الخاصة آنيًا من خلال دعم عقوبات قاسية على جرائم التعبير الدينية.

أسس الإصلاحي الفرنسي جون كالفن أحد أكثر فروع البروتستانتية تأثيرًا. وكانت جينيفا من أول معاقل الكالفينية حيث سيطر كالفن على الكنيسة وأسس ثيوقراطية قمعية تدريجيًا تُعرف بجمهورية جينيفا في 1541. وحُجبت قوائم طويلة من المؤلفين من أوفيد إلى توما الأكويني، وأُمر المواطنون بتجنب شرور مثل الرقص، والغناء، والتكلم بصوت عالي، وقراءة الكتب المسلية، وارتداء الملابسة البراقة.[91]

ومن أشهر ضحايا أرثوذكسية كالفن المتصلبة الموسوعة الإسباني الأصل والمفكر النهضوي مايكل سيرفيتوس، الذي اشتهر في البداية بأطروحة عن المحاليل الطبية. ولكنه، بسبب مواجهته اللاذعة مع كالفن، حظي بشهرة أكبر من أعماله اللاهوتية المثيرة للجدل عن *أخطاء الثالوث واستعادة المسيحية*.[92] وباعتباره معاديًا للثالوث، رفض سيرفيتوس الطبيعة الإلهية للمسيح وأصر على أن يسوع كان مجرد إنسان.[93] ولأنه أساء الحكم على كالفن المتزمت بشكل صارخ، أرسل سيرفيتوس له نسخة أولية من *استعادة المسيحية* ودعا نفسه إلى دخول جينيفا. وحذره كالفن من دخول المدينة وبعث نسخة إلى المفتشين في ليون، الذين كانوا سعداء بالحصول على أي معلومات مشوهة عن أي مهرطقين، حتى وإن كان المخبر ذات نفسه مهرطقًا سيء السمعة.[94] واعتقل سيرفيتوس وحكم عليه بالموت، ولكنه

هرب من السجن التفتيشي بأعجوبة. وفي طريقه إلى زيوريخ كان سيرفيتوس متهورًا بما فيه الكفاية ليقف في طريقه عند جينيفا، حيث شُوهد وحُكم عليه بالهرطقة في محاكمة جديدة كان كالفن الشاهد الأول فيها. وحُرق سيرفيتوس ومخطوطاته المهرطقة على الوتد في 27 أكتوبر 1553.[95]

وتبين أن إعدام سيرفيتوس كانت كارثة علاقات عامة بالنسبة إلى كالفن – وما زاد الطين بلة أن كالفن استمر في معاقبة سكان جينيفا المتعاطفين. فقد سجن طابع كتب لكتابته أن سيرفيتوس تعرض للعقاب حسب إرادة ورغبة كالفن الشخصية، وسُجنت امرأة لدعوتها سيرفيتوس شهيدًا للمسيح.[96] ودافع كالفن عن الإعدام بغضب بالغ، معلنًا أنه لن يسمح «للمرتدين الغادرين» ذوي «الألسنة النجسة والوقحة بأن يجرحوا اسم الرب المقدس».[97]

صدرت أعلى الاعتراضات صخبًا من اللاهوتي سيباشان كاستيليو الذي اشتبك مع كالفن في الماضي. شهد كاستيليو إعدام المهرطقين في ليون.[98] وحين عرف أن نفس الفظائع تجري في جينيفا تحت حكم كالفن، كتب دفاعه الشهير عن التسامح الديني، *بشأن المهرطقين*:

> يغدو المرء مغرورًا بمعرفته أو رأيه الخاطئ عن المعرفة، ويشرع في احتقار الآخرين. وما يتبع الغرور قسوة القلب والاضطهاد الذي يجعل المرء بالكاد قادرًا على تحمل وجود شخص آخر يختلف ولو بدرجة طفيفة عنه. ورغم أن عدد الأفكار يكافئ عدد البشر تقريبًا، فلن تجد إلا القليل من الطوائف التي لا تستنكر بقية الطوائف الأخرى ولا ترغب في أن تسود بمفردها. ومن هنا نشأت الإقصاءات، والسلاسل، والسجون، والأوتاد، والمشانق.

لن يتمكن البشر من «التعايش في تناغم» إلا إذا تعلم كل فرد أن يسيطر على تعصبه «ومنع كل فرد الآخر من ذلك من منطلق الحب الذي يمثل رابطة السلام». ولذا جادل بأنه «ينبغي أن يكون لكل فرد الحق في تصديق ما يحلو له، ولا ينبغي أن يكون أي أحد مقيدًا».[99] وأضحى رد كاستيليو على تعصب كالفن حدثًا هامًا في الكفاح الطويل من أجل حرية الضمير في المسائل الدينية.

وكان سفك الدماء الذي أعقب ذلك إيذانًا بانتشار الكالفينية في فرنسا، حيث تشابك أتباعها –المعروفون باسم الهوغنوتيين– مع الكاثوليك في دوامات متفاقمة من العنف الطائفي التي تحولت إلى حرب أهلية صريحة في مارس 1562، بعد المذبحة الجماعية التي حلت بتجمع من الهوغنوتيين المتلبسين بجريمة العبادة غير القانونية.[100] واحتدمت حروب الدين الفرنسية التي وقع ضحيتها ما يقدر بنحو اثنين مليون روح، حتى عام 1598، حين منح مرسوم نانت الهوغنوتيين حرية العبادة دون أن يكونوا «مقيدين بفعل أي شيء يخص الدين يخالف ضمائرهم».[101] ودامت تلك الهدنة المتوترة لمدة تقل عن قرن، حتى شن ملك الشمس موجة جديدة من التعصب هددت عواقبها غير المقصودة السلطات التي كان من المفترض لها أن تحميها.

الإصلاح المضاد

بعد أن خسرت الكنيسة الكاثوليكية أراضٍ وأرواحًا عديدة للبروتستانتية، حشدت قواتها في النصف الثاني من القرن السادس عشر وأطلقت ما يُدعى الآن حركة الإصلاح المضاد. وفي سلسلة من المقابلات التي دارت بين 1545 و1563 وعُرفت باسم مجمع ترنت، شرع قادة الكنيسة في إصلاح وإعادة إحياء الكنيسة من خلال تحديد معالم العقيدة الكاثوليكية

وترسيخ سلطة الكنيسة في تفسيرها، التي أضعفها الوصول المباشر للنصوص المقدسة التي أطلق لها لوثر العنان. وفي الاجتماع الرابع، في 1546، حذر المجمع «الأرواح المشاكسة» من أن تفسر النصوص المقدسة بما يخالف تفسير «الكنيسة الأم المقدسة»، ونهى عن طباعة وبيع الكتب الدينية دون معاينة وتصريح مسبق.[102]

وضاعف الباباوات كذلك الرقابة والاضطهاد للتصدي للبروتستانتية. ففي 1559، أصدر البابا بول الرابع دليلًا بابويًا للكتب المحظورة، أو *دليل الكتب المحرمة* (*Index Librorum Prohibitorum*) المشهور ذو السمعة السيئة، الذي وصفه أحد المؤرخين بأنه «نقطة التحول لحرية البحث في العالم الكاثوليكي».[103] وحظرت النسخة الأولى كتابات ما يقرب من 550 مؤلفًا، من بينهم ماكيافيلي وإيرازموس، بالإضافة إلى أعمال فردية لكتاب آخرين.[104] وأُسس مجمع الدليل لاحقًا لتنسيق العملية الرقابية.[105] ورغم أن نفوذه تضاءل بشكل جذري خلال العقود التالية، ظل هذا الدليل قائمًا حتى عام 1966. وفي الفترة الممتدة بين عام 1600 وإلغاء هذا الدليل نهائيًا، ضم ما يُقدر بنحو 5,200 حالة حظر.[106] ولا توجد طريقة لمعرفة عدد المؤلفين الذي مارسوا الرقابة الذاتية لتجنب إدراجهم في تلك القائمة.

وفي ذات الوقت، حظرت الكنيسة إتاحة النصوص المقدسة للطبقات الدنيا، التي لم يكن بوسعها قراءة اللاتينية. وأعلن نفس المرسوم الذي نشر أول دليل للكتب المحرمة في 1559 أن من الممنوع «طباعة أو قراءة أو امتلاك» أي نسخ من الكتاب المقدس باللغات الدارجة دون إذن كتابي من محاكم التفتيش الرومانية أو ما يُدعى المكتب المقدس الذي يحكمها.[107] وقيدت مثل تلك القيود، بالإضافة إلى دليل الكتب المتزايد في الحجم، معدل القراءة فعليًا، مع وجود ثغرات ضئيلة سمحت للنخبة بتداول الكتب المحظورة خلسةً.[108]

خلقت الرقابة بيئة خصبة لسوق سوداء مزدهرة للأدب البديل. حيث يشتري المهربون كتبًا محظورًا في معرض الكتاب الكبير في فرانكفورت، ويخبئونها داخل شحنات من الأدب الكاثوليكي المراجع رسميًا.[109] وجال الرقباء الحدود مثل حراس أمن المطارات، باحثين عن الأفكار السامة والمتفجرة. ولكنهم سرعان ما أدركوا أن وضع حد لآلة الطباعة معركة شاقة. ذلك أن معظم الرقباء كانوا يعرفون اللاتينية والإيطالية فقط، ولذا تسللت أكثر الكتب الإنجليزية والألمانية إثارة للجدل دون أن يلاحظها أحد. وعلاوةً على ذلك، أدى الحجم الهائل من المطبوعات التي أغرقت العالم المسيحي إلى جعل النموذج الذي تحظى فيه الكنيسة بتحكم مؤسسي شامل للكلام المطبوع أمرًا مستحيلًا. فكما كتب أحد الرقباء من القرن السادس عشر بحزن: «ما نحن في حاجة إليه هو إيقاف الطباعة حتى يتسنى للكنيسة أن تواكب هذا الطوفان من المنشورات».[110]

ولم يجدي مثل هذا التمني نفعًا في وضع حد لانتشار البروتستانتية في أوروبا الشمالية، ولكن القصة كانت مختلفة في إسبانيا. فقد جمعت محاكم التفتيش الإسبانية دليلها الخاص بالكتب المحرمة في 1551، وحذوًا بحذو تيودور، حظرت كل الكتب الإسبانية المطبوعة بالخارج. ولتجنب المزيد من التلوث الخارجي، منعت الدراسة بالخارج.[111] وقد نجحت تلك الاستراتيجية بشكل مذهل في عملها حتى عام 1558، حين أُكتشفت شبكتان من اللوثريين في إسبانيا. وفي مايو 1558، قبل شهور من وفاة الملك تشالرز الخامس، دعا الملك إلى «علاج جذري لهذا الوضع المؤسف، وعقاب كامل للمذنبين لمنعهم من الانتشار».[112] ومن منطلق تلك الأوامر، حول ابنه ووريث عرشه فيليب الثاني ومحاكم التفتيش اتجاه تركيزهم من المسلمين واليهود إلى البروتستانت، وأعدموا ما يقدر بنحو ثمانية وثلاثين فردًا بين 1559 و1563، ما عزل إسبانيا فعليًا عن الإصلاح الذي اكتسح القارة. لو كانت إيزابيلا وفرديناند على قيد الحياة لانتابهم الفخر.[113]

وعلى غرار إسبانيا، سايرت الرقابة البابوية في روما محاكم التفتيش. وأسس البابا بول الثالث ما يعرف بمحاكم التفتيش الرومانية في 1542. وطبقًا لبعض التقديرات، أجرت تلك المحاكم ما يقرب من خمسين ألف محاكمة رسمية، وسلمت نحو 1,250 فردًا إلى السلطات العلمانية حتى تطبق عليهم عقوبة الإعدام في القرنين الأولين من التشغيل.[114] ومن أشهر الضحايا الفيلسوف الطبيعي والراهب الدومينيكي جوردانو برونو. ولا يزال المؤرخون يتناقشون حول السبب المحدد لإدانته بالهرطقة، ولكنه أعطى المفتشين ذخيرة وفيرة. فمثلًا، روج برونو لرؤية كوبرنيكوس الكونية التي زعمت أن الشمس هي مركز الكون الذي تدور حوله الأرض وباقي الكواكب. ولم يكن هذا الزعم مسألة فلكية وحسب – بل إنه كان ينطوي على هرطقة نظرًا إلى أنه يشكك في الكتاب المقدس ذاته، الذي ينص بوضوح على أن الرب «ثَبَّتَ العالَمَ، فلن يتَزَعزَعَ».[115] ولم تكن تلك أكثر أفكار برونو إثارة للجدل حتى. فقط كان يعتقد أن الكون غير محدود، وجادل بأنه، في كون لامحدود، لا بد من أن يستمر الخلق إلى أجل غير مسمى.

ودفع برونو الثمن غاليًا على أفكاره الجذرية. ففي 1600، بعد أن قضى الجزء الأكبر من عقد بأكمله خلف القضبان، أدانته محكمة التفتيش الرومانية بالهرطقة. وسلموه إلى السلطات العلمانية ونفوا أعماله إلى دليل الكتب المحرمة. وفي صباح 17 فبراير 1600 الباكر، نُقل برونو إلى ميدان كامبو دي فيوري، حيث جُرد من ملابسه وحُرق حيًا.[116]

وأثارت ضحية محاكم التفتيش الرومانية الشهيرة الأخرى الغضب لترويجه رؤية مركزية الشمس الكونية. ففي 1613، بعد أن استكشف سماء الليل بتليسكوبه المُخترع حديثًا، استنتج عالم الفلك غاليليو «على وجه اليقين... أن الزهرة يدور حول الشمس التي تدور حولها الكواكب الأخرى أيضًا، باعتبارها مركز دورانها».[117] وأعلنت الكنيسة الكاثوليكية رسميًا أن مركزية الشمس نظرية زائفة في 1616، واستنكروها باعتبارها

«سخيفة وعبثية من ناحية فلسفية، ومهرطقة رسميًا بما أنها تناقض بشكل صريح في مواضع عديدة روح النصوص المقدسة».[118] ولكن غاليليو لم يقتنع بتلك الدوغمائية. وعاد إلى المناقشة في عام 1632 في كتابه *حوار يخص نظامين عالمين رئيسيين*. وأعد غاليليو في كتابه حوارًا خياليًا بين شخصيتين يمثلان نظرتين متنافستين للكون. وأوضح غاليليو موقفه حين جعل شخصية سيملبيشيو («الساذج») تمثل موقف الكنيسة الذي يؤيد مركزية الأرض. وقد جرح ذلك البابا أوربان الثامن بعمق، لا سيما أنه شجع غاليليو بالفعل على كتابة هذا الكتاب في المقام الأول. فلم يكتف غاليليو بمناقضة الكنيسة بالترويج لمركزية الشمس من جديد، بل كانت لديه الجرأة الكافية للاستهزاء بسلطة البابا والمساس بها. واستُدعي إلى روما حيث أجبرته محكمة التفتيش على التراجع عن ادعاءاته الزائفة والمهرطقة، وحكموا عليه بالإقامة الجبرية الدائمة. وحين ضغطوا عليه للاعتراف بأن الأرض لا يمكن تحريكها، قيل إنه تمتم قائلًا: «وهي تتحرك رغم ذلك».[119] ومن المرجح أن هذا الاقتباس ملفق، ولكنه يرمز إلى الثورة العلمية التي كان لغاليليو دور ريادي فيها. فقد تكون المعرفة الجديدة غير مريحة للدوغمائيات الراسخة، ولكن حين تصطدم الملاحظات التجريبية بالمعتقدات التي لا أساس لها، لا بد للأخير من أن يتنحى جانبًا.

أفلت غاليليو من عقوبة الموت. ولكن لم يحظ العديد من الأوروبيين المتهمين بالهرطقة بنفس حظه. فطبقًا لإحدى التقديرات المحافظة، أُعدم نحو خمسة آلاف فرد في أوروبا الغربية بسبب معتقداتهم الدينية في الفترة العصيبة بين 1523 ومنتصف القرن السابع عشر.[120] وينبغي أن يضاف لهؤلاء الملايين الذين قُتلوا في الحروب، وأعمال العنف الغوغائية، والمجاعات المتصلة بكليهما التي أججها التعصب الديني.

وبلغت المجزرة التي أطلق لها غوتنبرغ ولوثر العنان عن غير قصد أوجها في حرب الثلاثين عامًا، التي بدأت حين تمرد البروتستانت البوهيميين على الإمبراطور الروماني

المقدس الكاثوليكي في 1618. واجتذبت الحرب الحلفاء من كلا الجانبين وتصاعد النزاع إلى صراع قوى على مستوى القارة بين أوروبا الكاثوليكية وأوروبا البروتستانتية، ما أسفر عن مقتل نحو ثمانية ملايين فرد والقضاء على ثلث سكان ألمانيا وبوهيميا في فترة ما قبل الحرب.[121] وانتهت الحرب رسميًا بصلح ويستفيليا في 1648، الذي عمم مبدأ *لكل إقليم دينه* على المستوى العالمي وأضاف الكالفينية إلى القائمة التي قدمها صلح أوغسبورغ في 1555. ولكن ذلك لم يترجم فوريًا إلى التسامح والحرية الدينية، ولا حرية الصحافة، نظرًا إلى أن كلًا من الكاثوليك والبروتستانت كانا حريصين على تعزيز خطوط السلطة الدينية والسياسية الحمراء المتفق عليها من خلال الرقابة، وذلك من أجل تجنب المزيد من الأناركية وسفك الدماء. ورغم ذلك، انضم المزيد والمزيد من الأصوات إلى رواد حرية الضمير الأوائل، متخطين حدود التسامح والرقابة اللذين خضعا مسبقًا بالفعل للتدقيق في الشرق.

وعود شرقية

كانت إمارة ترانسيلفانيا الصغيرة أول دولة في أوروبا تتبنى التسامح الديني رسميًا، وقد حظيت بالاستقلال من المجر في 1541. ولكونها دولة صغيرة محشورة بين عملاقين، الإمبراطورية العثمانية وإمبراطورية هابسبورغ، لم يكن لحكام ترانسيلفانيا خيار سوى أن يحافظوا على استقلالهم بالحصول على دعم نبلائهم ومجتمعاتهم الدينية.[112] ولذا، وعدت الملكة الأرملة إيزابيلا جاغيلون في 1157 بأن «يتعهد الديوان الملكي بحماية كل الكنائس».[123]

ورث ابنها، جون سيغيسموند زابوليا الثاني، انفتاح والدته البراغماتي حين بلغ سن الرشد. وتحول الملك الشاب من الكاثوليكية إلى اللوثرية إلى الكالفينية قبل أن يستقر في

النهاية على معاداة الثالوث، وشجعه على ذلك في كل خطوة مبشر البلاط المقنع فيرينك ديفيد.[124] وأصدر الملك جون وبرلمان ترانسيلفانيا مرسوم توردا في 1568 الذي يعترف بالوضع القانوني للكاثوليك، واللوثريين، والكالفينيين، ومعادي الثالوث:

> للمبشرين أن يبشروا بالإنجيل في كل مكان، ولكل مبشر أن يفسر الإنجيل طبقًا لفهمه الخاص، وإذا أعجب الجمهور به فلا بأس به، وإذا لم يعجبوا به فليس لأحد أن يجبره على غير ذلك... ولا لأحد أن يحتقر آخر لدينه... ولا يُسمح لأحد بأن يهدد آخر بالسجن أو الإزالة من المنصب لتعاليمه.[125]

لم تكن ترانسيلفانيا واحة التسامح الديني الوحيدة في أوروبا الشرقية. ففي سبعينيات القرن السادس عشر، أضحى الكومنولث البولندي الليتواني ملاذًا آمنًا آخر للمنشقين دينيًا والمفكرين الأحرار – أو، من وجهة نظر كاردينال بولندي: «ملاذ آمن للمهرطقين».[126] كان كومنولث بولندا ليتوانيا مملكة انتخابية، حيث ينتخب النبلاء الملك ويعينوه. وحين مات سيغيسموند الثاني أغسطس دون أن ينجب أي أطفال في 1572، اضطر النبلاء إلى إحضار فردًا من سلالة أوروبية أخرى واستقروا على هنري فالوا، الأخ الأصغر للملك الفرنسي. ولكن، لمنع سفك الدماء الطائفي الذي غلف موطن هنري الأصلي في فرنسا، أُضيف بند عن الحرية الدينية إلى الاتفاقية التي عُقدت مع الملك الجديد في 1573.[127] ونصت تلك الاتفاقية التي عُرفت باسم كونفدرالية وارسو على الآتي:

> نظرًا إلى قلة الخلاف حول موضوع الدين في الكومنولث الخاص بنا، فحتى نمنع أي أشكال النزاع الضار من الاشتعال بين قومنا... نحن نعد أنفسنا وخلفاءنا من بعدنا إلى الأبد... بأن من يختلف في أمر يتعلق بالدين سيحافظ على السلام بينه وبين غيره، ولن يسفك دمًا بسبب اختلاف

الأديان أو الكنائس، ولن يعاقب شخصًا آخر بمصادرة الممتلكات، أو التشهير، أو السجن، أو النفي.[128]

والأهم من ذلك أن كونفدرالية وارسو صانت حرية *الفرد* في اختيار الدين – بخلاف صلح أوغسبورغ الذي سمح للحكام فقط باختيار ذلك بالنيابة عن رعاياهم.[129] وظلت تلك الاتفاقية نافذة حتى منتصف القرن السابع عشر.[130]

شكل مرسوم توردا في ترانسلفانيا وكونفدرالية وارسو في كومنولث بولندا ليتوانيا وثبة عظيمة للأمام للحرية الدينية. فكل منها سعى إلى إقامة السلم الاجتماعي في كل مملكة استنادًا إلى فهم متبادل للتعددية الدينية. وصانت أيضًا العناصر الأساسية للتعبير الديني من خلال تأمين حرية المبشرين وأتباعهم في ممارسة طقوس مختلفة والتبشير بتفسيرات مختلفة من النصوص المقدسة. وشكّل ذلك انسحابًا كبيرًا من الدول المجاورة التي فضلت اختيار التجانس الصارم وعقيدة *لكل إقليم دينه*. ولكن من الخطأ –رغم الإغراء– أن نعتبرها مكافئة للضمانات الدستورية الحديثة لحرية الفرد في التعبير والتدين. فكلاهما كان يفتقر إلى ضمانات حرية التعبير العامة –للتعبير السياسي على سبيل المثال– وإذا قرأنا بعناية فسنجد أن صياغة الكلام تفرض *قيودًا* محددة على التعبير. فقد نص مرسوم توردا على أنه «لا ينبغي على أحد أن يحتقر آخر لدينه»، وأكدت كونفدرالية وارسو أنه لن يتعرض أحد «للتشهير» على أساس دينه. أي بعبارة أخرى، لم يتضمن التسامح الديني الذي تنطوي عليه تلك القوانين حرية المشاركة فيما قد ندعوه اليوم إساءة دينية. ومن الخطأ أيضًا أن نعتبر أن أي من تلك الوثائق كانت توفر حماية للتجديف – كما علم أحد النبلاء البولنديين، أيفان تيشكيفيتش، في 1611، حين قُطع لسانه قبل أن يُحرق حيًا بتهمة الهرطقة المجدفة، وذلك حين نبذ الكاثوليكية وتبنى العقيدة التجديدية السوسنية، وهي فرع من فروع معاداة الثالوث التي نشأت في بولندا، ورفض بكل عناد أن يقسم بالثالوث أو بالصليب.[131]

وفي ذات الوقت تقريبًا، بينما كان البروتستانت والكاثوليك مشغولين بالقتال في أوروبا الغربية، تحققت وثبة عظيمة إلى الأمام في التسامح الديني في سلطنة مغول الهند. ففي 1556، بعد ألفيتين من التسامح الريادي للإمبراطور الماوري أشوكا، جاء إمبراطور جذاب آخر ليحكم الهند. ورث جلال الدين أكبر دولة شريعة أُجبر فيها العبيد غير المسلمين على التحول بالقوة، وكانت عقوبة الردة فيها الإعدام، وأُجبر فيها الرعايا غير المسلمين على دفع ضريبة *الجزية* التمييزية. أي بعبارة أخرى، لم تظهر حرية الضمير في البطاقات. ولكن جلال الدين توصل إلى حقيقة مفاجئة بعد أعوام قليلة من تربعه على العرش. فعلى حد قوله، طبقًا لما ورد عنه من مؤرخ البلاط الخاص به أبو الفضل: «في السابق كنت اضطهد الناس حتى يمتثلوا إلى ديني واعتبرت ذلك الإسلام. وحين زادت معرفتي، اعتراني الخزي والعار... كيف لنا أن ننتظر الثبات ممن اعتنق الدين بالإكراه؟»[132] وفي بدايات ستينيات القرن السادس عشر، حظر جلال الدين أكبر التحويلات القسرية، وسمح للمحولين بالارتداد إلى أديانهم القديمة دون عقاب. وحظر أيضًا استعباد أسرى الحروب وخالف الشريعة حين سمح لغير المسلمين ببناء وإصلاح معابدهم. ومن إنجازاته المتوجة الأخرى إلغاء ضريبة *الجزية* في 1579، ما أصاب المؤسسة الإسلامية الأرثوذكسية بخيبة أمل كبيرة.[133]

واتبع جلال الدين عقيدة تُعرف *بالصلح الكلي*. وطبقًا لأبو الفضل، شكلت تلك العقيدة محاولة لإزالة «ظلام العصر من خلال نور التسامح العالمي».[134] ومن أهدافها منع النزاعات الطائفية مثل تلك التي عاثت فسادًا في أوروبا. ويصف أبو الفضل جهود جلال الدين في منع الاختلافات الطائفية من «رفع غبار الفتنة».[135] ولكن *الصلح الكلي* كان يمثل كذلك بحثًا أعمق لأرض روحية مشتركة – مع ترك التعصب للنصوص المقدسة جانبًا ومعاملة كل الأديان كمسارات مختلفة للوصول لنفس الإله.[136]

ولتغذية فضوله الديني، أسس جلال الدين «بيت عبادة» متعدد الأديان في 1575. ودعا الفلاسفة والكهنة من جميع أركان العالم –الشيعة، والهندوس، والبراهمة، والبارسيين، واليانيين، والزرادشتيين، والمسيحيين، واليهود– لحضور «مجمع التفكير» الديني هذا.[137] وعلى حد وصف أبي الفضل، أضحى البلاط بأسره «بيت المستفسرين للأقاليم السبعة، وتجمع الحكماء من كل دين وطائفة» و«حظي العقل بالتمجيد». ولكن *العلماء* –هيئة الباحثين الدينيين الأرثوذكسيين– لم يكونوا مسرورين على الإطلاق. فعلى حد قول أبي الفضل: «وجد العلماء المتعصبين والمدافعين عن الأرثوذكسية أنفسهم في مواقف يصعب الدفاع عنها».[138] واشتكى أحد العلماء الأرثوذكسيون من أن بيت عبادة جلال الدين «يسوي الأمور باللجوء للعقل البشري فقط».[139]

وافتتح جلال الدين أيضًا مكتب ترجمة، وأمر بترجمة الكتب المقدسة لعدد من الأديان إلى الفارسية، لغة البلاط المغولي.[140] وبعد أن تعرض لأديان العالم كلها، بدا أنه ترك الإسلام وصنع دينه الخاص الذي يُدعى *الدين الإلهي* – وهو خليط انتقائي من الصوفية والهندوسية مع لمسة من الزرادشتية ولمحة من الكاثوليكية.[141]

ورغم أن رواد التسامح الأوائل مثل جلال الدين كانوا سابقين لعصرهم، فعلى غرار اللفتات الترانسيلفانية والبولندية الليتوانية تجاه التسامح، لن نجد سوى خيبة الأمل إذا انتظرنا منهم أن يرتقوا إلى مستوى المبادئ الليبرالية الحديثة. فحتى لو كان جلال الدين يشجع التسامح الديني، فقد كان على استعداد لسجن أو نفي الملالي المنشقين الذين عارضوا انحرافه عن الأرثوذكسية. ومع أخذ كل شيء في الاعتبار، كان جلال الدين زعيم حرب أوتوقراطي يغزو ويحكم بالسيف. وقد صوره المؤرخون المسلمون حينئذ على أنه طاغية يمحي التعاليم الإسلامية من بلاطه ويضطهد المسلمين الأرثوذكسيين. ولكن أبي الفضل نفى

تلك الادعاءات وأصر على أن العداوة التي أبداها العلماء كانت مجرد رد فعل على «نزعته المتسامحة» التي جعلته «يقابل كل فئات البشرية بالمودة».[142]

وظلت توجهات جلال الدين المتسامحة قائمة تحت حكم ابنه جهانكير. ووضع الرحالة الإنجليزي توماس كوريات التسامح المغولي تحت الاختبار في بداية القرن السابع عشر حين أعلن بجرأة أنه، لو علم المسلمون فقط حقيقة نبيهم، «لبصقوا على قرآنهم ودهسوه تحت أقدامهم».[143] وفي وقت آخر، تسلق توماس إلى أعلى بناية شاهقة في وجه مئذنة. وحين نادى المؤذن بالدعاء الإسلامي: «أشهد أن لا إله إلا الله، أشهد أن محمدًا رسول الله»، هم توماس بمضايقته صارخًا: «لا إله إلا الرب، ويسوع ابن الرب». ولم يجد توماس حتى مفرًا من الاعتراف بأنه إذا «تفوهتُ بذلك الكلام ضد محمد في تركيا أو فارس لطعنني الناس بسيخ الشواء؛ ولكن في السلاطين المغولية يمكن للفرد المسيحي أن يتحدث بحرية أكبر بكثير مما قد يحظى بها في أي بلد محمدي آخر في العالم».[144] وتشكل حقيقة أن توماس أفلت من العقاب بعد أن شيطن الله، والقرآن، ومحمد علنًا شهادة بينة على مدى التسامح في سلطنة المغول الهندية، وذلك بالنظر إلى العقوبات القاسية التي لا تزال قائمة لتلك الإساءات في الكثير من البلدان في القرن الحادي والعشرين.[145]

وبعد وفاة جهانكير، انحسرت روح التسامح. إذ أعاد حفيد جلال الدين شاه جاهان القيود التي تفرضها الشريعة على معابد غير المسلمين في 1633، وأعاد ابن حفيده أورنكزيب فرض ضريبة الجزية في 1679.[146] ولكن حتى لو صار الإسلام الأرثوذكسي يلعب دورًا أكثر بروزًا، ظل ما يدعوه المؤرخ أدريه وينك «التسامح العلماني» لغير المسلمين «ركن أساسي من الحكم الإمبراطوري المغولي» حتى بعد زوال جلال الدين وسلامه العالمي بفترة طويلة.[147] وهذا هو نفس الانطباع الذي نجده من قبطان البحر البريطاني ألكساندر هاملتون، الذي كتب الوصف الآتي لبلدة سورات الهندية في أواخر القرن السابع عشر:

«هناك أكثر من مائة طائفة مختلفة... ولكن لم يسبق أن يحدث نزاع ساخن حول عقائدهم أو طرق العبادة الخاصة بهم. ولكل فرد الحرية في خدمة وعبادة الرب بطريقته الخاصة. والاضطهاد على أساس ديني أمر غير مألوف بينهم».[148]

═══

كما لاحظ الناقد الثقافي نيل بوستمان ذات مرة: «في عام 1500، بعد خمسين عامًا من اختراع آلة الطباعة، لم تكن لدينا أوروبا القديمة مضافًا إليها آلة الطباعة. بل كانت لدينا أوروبا جديدة».[149] وفي أوروبا تلك، أضحت السلطات الدينية والسياسية المترسخة منذ عقود في حالة تغير مستمر بشكل مفاجئ، وأعقب ذلك اضطرابات واضطهادات عنيفة. إذ لم يطور الأوروبيون المؤسسات، أو اللغات، أو التوجهات اللازمة لاعتبار التعددية الدينية – على الورق أو على أرض الواقع– نقطة قوة عوضًا عن خطر يهدد كلًا من الخلاص والأمن القومي. في الواقع، كانت الرقابة والتسامح القمعي أوجهًا رئيسية من التسويات التي سعت إلى إصلاح أوروبا المخضبة بالدماء وإدخالها في سلام اجتماعي غير مستقر. ورغم ذلك، انبثق من تلك الفوضى عدد صغير ولكن متزايد من الأوروبيين الذين يدعون إلى حرية الضمير وحرية الصحافة مع تقدم القرن السابع عشر.

ولم تكن تلك قصة أوروبية بحتة. فعلى غرار أهمية حركة الإصلاح، أظهرت الأحداث في سلطنة المغول الهندية أن فكرة التسامح وتأسيسه لم تكن مقتصرة على الثقافة الغربية التي شكلها الإصلاح وتبعاته. فقط تطور التسامح الهندي على مساره الخاص المميز، ولاقى كلًا من إعجاب واستهزاء من تصادفوا به. ورغم ذلك، ظلت أوروبا نقطة الصفر لكل التجارب المثمرة والمهمة التي سمحت لحرية الضمير والتعبير بالنمو والازدهار.

4

بذور التنوير

في قارة غارقة في الاضطرابات الدينية والاضطهاد، وجد التسامح وحرية التعبير رقعًا قليلة خصبة في أوروبا الغربية في فجر القرن السابع عشر. كانت أول رقعة من هذا القبيل هي البلدان المنخفضة المسطحة المعرضة للرياح الشديدة على ساحل بحر الشمال. فخلال ما يسمى بالعصر الذهبي الهولندي في القرن السابع عشر، طورت الجمهورية الهولندية ثقافة عالمية تتمتع بدرجة عالية نسبيًا من التسامح وحرية التعبير، ما ساهم في جعل الجمهورية الهولندية مركزًا حديثًا مبكرًا للفن، والتعلم، والنشر، والفلسفة، والعلم.

ولدت الجمهورية الهولندية عندما شنت المقاطعات الشمالية ذات الأغلبية البروتستانتية في البلدان المنخفضة سلسلةً من الثورات ضد إمبراطورية هابسبورغ الإسبانية الكاثوليكية، وأعلنت استقلالها أخيرًا في عام 1581. وبعد عقود من محاكم التفتيش والاضطهاد بلا هوادة، عندما أحرق كل من كتب الهرطقة والمهرطقين أنفسهم من قبل الإسبان، كانت حرية الضمير حجر الزاوية للتمرد الهولندي.[1] وهكذا، فإن اتحاد أترخت عام 1579، وشهادة الميلاد، والدستور غير الرسمي للجمهورية الهولندية ضمنت أن «كل شخص سيظل حرًا في دينه وأن لا أحد سيفتَش أو يُضطهد بسبب دينه».[2] وفي القرون التالية، أصبحت الجمهورية ملاذًا آمنًا للكنائس المضطهَدة والمفكرين الأحرار المنفيين مثل رينيه ديكارت وبيير بايل وجون لوك، واحتلت مكانتها كدار طباعة أوروبا الغربية.

بين عامي 1600 و1800، لم يقرأ ولم يطبع أحد أكثر من الهولنديين. استُعمل نحو 259 كتابًا وكتيبًا لكل ألف ساكن سنويًا خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر. أما

الفرنسيون فقد استعملوا سبعين كتابًا فقط لكل ألف نسمة في الفترة ذاتها.[3] ولكنها لم تكن مجرد أمة واحدة من القراء – فبينما انتشرت بذور التنوير في جميع أنحاء أوروبا، أثبتت المطابع الهولندية أنها صناعية وجريئة في آن واحد. وقد نشرت أعمالها أحدث تطورات الفلسفة والعلوم عبر القارة، ما زاد من ربط دوائر الدماغ الجمعي.[4]

لم تكن خدمات الطباعة الهولندية تقتصر على نخبة الأمة. فقد أصبحت أمستردام «مركز الصحف لأوروبا الحديثة المبكرة» في أوائل القرن السابع عشر، عندما أصبحت الصحف الأسبوعية أو *الكورانتوس* إدمانًا للعديد من الهولنديين.[5] سمح هذا للهولنديين بتنمية مجال عام قائم على المساواة أو على حد تعبير المؤرخين الهولنديين ويلم فرايهوف ومارايكه سبايز، «ثقافة من الجدل المستفحل بالكامل والمطرد شاركت فيها كل شرائح المجتمع».[6] بالطبع، لم يرحب الجميع بهذا التطور. كانت *الكورانتوس* تعتبر في البداية نسخة القرن السابع عشر عن وسائل التواصل الاجتماعي، و، تحت قبضة ذعر النخبة، كان العديد من المواطنين الأكثر ثراءً يشككون في هذه التيارات من المعلومات وغيرها من التيارات التي ترعى احتياجات عامة الناس دون إشراف يذكر. وقد سخر عضو بارز من الطبقة العليا في أمستردام من أن الصحف «أصبحت معتادةً على الكذب إلى درجة أنها تكاد لا تتحدث عن الحقيقة».[7]

كان تسامح الجمهورية الهولندية يعود بجزء منه إلى طبيعتها اللامركزية، مع قوة المؤسسات المحلية وعلى مستوى المحافظات وضعف المركز السياسي. إن جذور الجمهورية في الثورة ضد آل هابسبورغ الإسبان تركت الهولنديين متشككين بطبيعة الحال تجاه السلطة المركزية ومدافعين بشدة عن الاستقلال المحلي. كانت يصعب إجراء محاولات منسقة للرقابة، بما أنه كان من الممكن للكتاب والعاملين في الطباعة أن يجتازوا حدود الولاية والمدينة إلى أخرى أكثر تسامحًا إذا احتدمت الأمور. وعلاوةً على ذلك، فقد رفضت السلطات

المحلية في كثير من الأحيان فرض الرقابة إذا اعتقدت أنها شديدة التقييد أو مؤذية للتجارة. وقد ساهم كل من التحضر والتجارة الخارجية والانفتاح على الأجانب أيضًا في نشر ثقافة عالمية متسامحة مع التركيز على تبادل الأفكار في مدن كأمستردام.[8] وكانت النتيجة جمهورية فيها مساحة لازدهار الأفكار غير التقليدية والمنشورات الجريئة.

ومع ذلك، فقد استند التسامح الهولندي الشهير وحرية الفكر والتعبير التي سمح بها هذا التسامح إلى البراغماتية والضرورة أكثر منه إلى المبادئ. لم تكن الجمهورية الهولندية دولةً علمانيةً بفصل صارم بين الدين والسياسة، لذا فقد اعتمدت الدرجة المرتفعة نسبيًا من التسامح –من بين أشياء أخرى– على نظامها السياسي اللامركزي، وعلى كبر عدد الطوائف المختلفة التي تحتل نفس المنطقة.[9] قد أدى هذا إلى إعاقة مؤسسة الأرثوذكسية، ونشر الاحتكاك بين السلطات العلمانية والدينية، وأدى إلى انقسامات بين المتشددين والبراغماتيين ضمن الكنيسة الإصلاحية القائمة.[10] ومع ذلك، فقد تمتعت الكنيسة الإصلاحية بمكانة متميزة، وخاض المتشددون الأرثوذكسيون معركة مستمرة لفرض خطوطهم الحمراء، على الرغم من الوعود الرفيعة لاتحاد أترخت.[11]

شهد التسامح الديني تقلبات كثيرة، وكاد أن يتبخر بسرعة. عانت الأقليات الدينية مثل اللوثريين والمينونايت والسوسينيانيين واليهود من مستويات مختلفة من القيود، بينما حظرت الكاثوليكية في جميع المقاطعات السبع (رغم أن الحظر لم يطبق بنفس المستوى من الشدة في كل الأماكن).[12] ومع ذلك، فقد كان هناك من عنوا حرفيًا «لا أحد» عندما قالوا إن لا أحد ينبغي أن يضطهد لأفكاره الدينية.

كتاب شُكل في الجحيم: إسبينوزا وراديكاليو العصر الذهبي لهولندا

كان أكثر الهولنديين راديكاليةً من بين أنصار التسامح والحوار المفتوح هو الكاتب، والمؤلف المسرحي، والكلاسيكي ديرك كورنهيرت. كان كورنهيرت راسخ الإيمان بالحرية الدينية لكل من الكاثوليكيين والخليط الأبجدي من الطوائف البروتستانتية. كان يجب على الثورة الهولندية أن تكون انتصارًا لحرية الضمير كما ضمن اتحاد أترخت.[13] ولكن، خوفًا من أن تكون الكنيسة الإصلاحية تستغل الانتصار لمحاولة فرض نسختها المتزمتة من الكالفينية على البقية، فقد كان كورنهيرت عازمًا على مقاومة القوة الزاحفة للكنيسة بقوة القلم والطباعة.

في 1582، وبعد عام من التأسيس الرسمي للجمهورية الهولندية، نشر كورنهيرت عمله *مَجمع حرية الضمير*. ويتألف من مناظرة تخيلية بين لاهوتيين تاريخيين رائدين إضافةً إلى شخصيات مختلقة تمثل صوت آراء كورنهيرت الخاصة. في *المجمع* جادل كورنهيرت بأن الاضطهاد كان مخالفًا للمسيحية وخطرًا على السلم والاستقرار في آن معًا، وبأن الخلافات يجب أن تناقش بشكل مفتوح، دون أن تملي أي سلطات علمانية أو دينية تعاليم الإيمان الصحيح. إذا كان الهدف «أن يدعنا أي مهرطق وشأننا»، حسب حجته، «فليكن ذلك بكلمة الرب، لا بسيف الجلاد... لا تقتلوا المهرطق بل اقتلوا الهرطقة التي فيه». وقد أقام أيضًا حجةً ضد حظر الكتب بأن أعلن على لسان ذاته البديلة «محتج لايدن»: «لطالما كان أساس الحرية بشكل رئيسي في حقيقة كون الشخص حرًا في التعبير عن رأيه. أما عدم السماح للفرد بأن يعبر عن أفكاره فقد كان دائمًا علامةً للطغيان. لذا فمن الطغيان بحق أن... تمنع الكتب الجيدة لأجل إخماد الحقيقة».

لم يدعُ كورنهيرت للخطاب الحر المطلق. ففي الكتاب نفسه، تهتم إحدى ذواته البديلة الأخرى بإقصاء «الكتب سيئة السمعة... التي تدعو إلى الفتن» من الحماية[14]. ولكنه ظل

سابقًا لعصره. وضعت أفكار كورنهيرت الجدلية إياه على مسار اصطدام مع الكنيسة الإصلاحية، التي أدانته، وأخضعته للرقابة، ونفته قسرًا عدة مرات. كانت كتبه أولى الكتب التي تحظر في العصر الهولندي الذهبي.[15]

لم تكن حرية الصحافة محميةً بالدستور. جمع المؤرخ الهولندي إنغريد ويكهاوت لائحةً ضمت 263 من المنشورات المحظورة في الجمهورية الهولندية بين 1583 و1700 بسبب تخطيها خطوطًا حمراء متنوعة.[16] لم يضع العديد من المعارضين الدينيين ممارسة التسامح الهولندي على المحك كما فعل السوسينيانيون، الذين وحد رفضهم للثالوث والطبيعة الإلهية للمسيح كلًا من الكالفينيين الأرثوذكس والمعتدلين على استنكار مذعور. في 1653، نجحت الكنيسة الإصلاحية في إقناع ولايات هولندا بإصدار قانون ضد «مرض» السوسينيانية، يحظر كتب هذه العقيدة وعقد الاجتماعات الدينية الخاصة. أصبح هذا القانون أيضًا أداةً مرنةً في مواجهة الأعمال اللاهوتية والفلسفية الخبيثة الأخرى في العقود التي تلت.[17]

لم يكن تحديد مكان رسم الخط الفاصل سهلًا دائمًا. لجأ عالم الرياضيات والفيلسوف الطبيعي رينيه ديكارت إلى الجمهورية الهولندية في 1628، إذ طرد من فرنسا باعتباره مهرطقًا بسبب طريقته المتشككة في منهجيته التي أصبحت كعلامة تجارية مميزة له، وعرفت باسم «الشك الديكارتي»، وبسبب رفضه للنموذج العلمي الأرسطي الذي كان سائدًا آنذاك لصالح تبني نموذج أكثر ميكانيكيةً.[18] ومن المفارقات أن العديد من اللاهوتيين اتهموا الديكارتية بتقويض الكتاب المقدس، تمامًا كما كان اللاهوتيون في العصور الوسطى ينظرون إلى الأرسطية على أنها هرطقة قبل أن يعتمدوها بوصفها أرثوذكسية. ولكن أفكار ديكارت كانت شديدة الراديكالية حتى بالنسبة لبعض المفكرين الهولنديين المؤثرين، وحظرت الفلسفة الديكارتية من جامعات أترخت ولايدن في أربعينيات القرن السابع عشر.[19]

ومع ذلك، وتمامًا كالمحاولات الفاشلة لإبعاد أرسطو من جامعات العصور الوسطى، فإن حظر الديكارتية لم يؤد دورًا يذكر في وقف انتشار هذه الأفكار الجديدة بين العلماء. في ستينيات القرن السابع عشر، كانت مجموعة صغيرة من المفكرين الراديكاليين على استعداد لأخذ التيار الديكارتي السائد إلى المستوى التالي. كان الزعيم الفكري لهذه الدائرة الصغيرة من المفكرين الأحرار الرائدين يهوديًا من أصل برتغالي كان قد طرد أصلًا من المجتمع اليهودي في أمستردام بسبب «هرطقاته البغيضة وأفعاله الوحشية».[20] كان اسمه باروخ سبينوزا.

في ستينيات القرن السابع عشر، بدأ سبينوزا بإنتاج مخطوطات كان كان من الصعب مواءمتها مع الدين الموحى به. اختار عدم نشرها، موضحًا أسبابه للرقابة الذاتية في رسالة خاصة في عام 1662: «أخشى، بالطبع، أن يشعر لاهوتيو عصرنا بالإهانة ويهاجمونني بكراهيتهم المعتادة»[21]. واتضح لاحقًا أن سبينوزا كانت لديه أسباب مبررة لخوفه. ظهرت أول علامة خطر في 1666، عندما حظرت عدة محافظات كتابًا للوديفيك ماير –عضو من دائرة سبينوزا– لزعمه أن الوحي اللاهوتي عديم النفع وأن النصوص الدينية كانت مليئة بالتناقضات. ارتكب أدريان كورباغ، وهو عضو آخر من دائرة سبينوزا، ما هو أسوأ بكثير عندما نشر عمله الجدلي *مشتل الأزهار* في 1668، الذي أنكر الوحي الإلهي، مهاجمًا الكنيسة الإصلاحية وتعاليم الثالوث المقدس. على عكس ماير، فقد كان كورباغ متهورًا بما يكفي لنشر الكتاب باسمه وبالهولندية.[22] أقنعت مؤسسة الكنيسة الإصلاحية في أمستردام السلطات بحظر ومصادرة جميع النسخ. واختبأ كورباغ ولكنه لوحق وحكم عليه بعشر سنوات في السجن على أساس قانون 1653 المناهض للسوسينيانية. لم يستطع أن يتحمل أكثر من بضعة أشهر قبل أن يموت ميتة رجل محطم.[23]

يشير المؤرخ جوناثان إسرائيل إلى أن مصير كورباغ ربما أثر بشدة على *الأطروحة اللاهوتية-السياسية* الشهيرة لسبينوزا، المنشورة في 1670، وهي هجوم مضاد ضد التعصب الديني.[24] من المنطقي بالتأكيد أن سبينوزا كان سيسعى لنزع سلاح التعصب اللاهوتي للكنيسة الإصلاحية التي حرضت على قمع أصدقائه ودفعته إلى الرقابة الذاتية. وقد فعل ذلك من خلال إعمال ذكائه في تقويض سلطة الكتاب المقدس والوحي الديني، الذي اعتقد أنه كان يولد الخرافات، والكراهية، والاضطهاد. وقد روج أيضًا لفكرة *ليبرتاس فيلوسوفاندي* («حرية التفلسف») وحرية التعبير كشروط ضرورية مسبقة للسلام. اشتهر باحتجاجه بأن «الكل في الدولة الحرة له حرية أن يفكر كما يشاء، وأن يقول ما يفكر». كان أي نظام ينتهك هذا «الحق الطبيعي» نظامًا «طاغيًا». قدم سبينوزا أيضًا تمييزًا شديد الحداثة بين الأفعال والخطاب (أو التعبير). والأولى فقط هي التي تخضع لسيطرة الحكومة.

في الواقع، تظل العديد من أفكار سبينوزا ذات صلة مدهشة بالواقع حتى اليوم. بالنسبة لسبينوزا، «غاية الدولة وهدفها، في الحقيقة، هما الحرية». قبل قرون من الجدل الحالي حول التوترات بين حرية التعبير والتسامح في المجتمعات المتنوعة، أكد أن حرية التعبير لا غنى عنها للتعايش السلمي بين أعضاء المعتقدات والخلفيات المختلفة. وقد اتخذ من أمستردام القرن السابع عشر مثلًا يضرب به «حيث ترى ثمار حرية الفكر والرأي هذه في ازديادها الرائع ويشهد عليها بإعجاب كل الناس. في هذه الجمهورية الأكثر ازدهارًا والمدينة الأكثر نبلًا، يعيش الرجال من كل أمة، وعقيدة، وطائفة معًا في أقصى تناغم ممكن». وقد قارن بين هذه الحالة السعيدة ومحاولات المتشددين الإصلاحيين لفرض قيود صارمة على حرية الدين وفكر المارقين، والتي، وفقًا لسبينوزا، «لم تنشأ من الدراسة المحصة للحقيقة» بل نشأت بالأحرى «من شهوة الهيمنة».

من المهم أن نلاحظ أن تعاليم حرية التعبير لدى سبينوزا، على غرار كثيرين جدًا ممن سبقوه، لم تكن شاملةً. كانت لديه هو أيضًا تحفظاته والأماكن التي يقول فيها «ولكن»، لأن حرية التعبير غير المحدودة «ستكون أشد ضررًا». لقد أعلى من شأن الجدل الفكري الهادئ والمنطقي وميز بين نقد القوانين القائم على «الحس السليم» (المسموح به) ونقدها القائم على أساس «الفتنة» (غير المسموح به) – وهو تمييز إشكالي، قابل لإساءة الفهم، قوض نظرية «الأفعال الصريحة» الخاصة به، والمتينة فيما عدا ذلك، وأثار تساؤلات شائكة حول من يقرر ما الذي يشكل «حسًا سليمًا» أو «فتنةً». ومع ذلك، ففي هذه المرحلة من التاريخ، لم يكن يشارك سبينوزا في هذه الدرجة من الالتزام بفكرة أن حرية التعبير شرط مسبق لا خطر على السلم المجتمعي سوى قلة قليلة.[25]

ربما توقع سبينوزا بعض الجدل بعد قضية كورباغ، لذا فعلى عكس صديقه، نشر *الأطروحة* باسم مجهول وباللاتينية ليقتصر تداولها على النخبة المتعلمة. حتى أنه أدرج هامبورغ على أنها مكان نشر الكتاب. ولكن على الرغم من هذا التمويه الأدبي، فقد أصبحت *الأطروحة* واحدةً من أكثر الأعمال المكروهة والمقموعة في عصرها – وليس في الجمهورية الهولندية وحسب، بل على امتداد القارة بأسرها. حتى أنها وحدت البروتستانتيين والكاثوليكيين، إذ وضعت الأطروحة في فهرس الأعمال المحظورة في عام 1679. [26]

إن رفض سبينوزا للعقائد المسيحية التي قبلها معظم الناس على أنها الحقيقة أكسبه سمعةً باعتباره راديكاليًا خطيرًا ومدمرًا. وقد ورد في إحدى الكتيبات الغاضبة وصف *الأطروحة* بأنها «عمل شكل في الجحيم من قبل يهودي منشق وشيطان».[27] بادرت الكنيسة الإصلاحية فورًا إلى حظرها، بينما أدانها المجمع الكنسي في جنوب هولندا باعتبارها كتابًا «بحقارة وتجديف أكثر كتاب معروف، أو أي كتاب شهده العالم». صودرت نسخ من العمل من مكتبات لايدن في وقت مبكر يعود إلى عام 1670 بسبب «فقراته الملحدة». حتى

الديكارتيون الهولنديون احمروا غضبًا. شجع أحد الأساتذة زملاءه على «مهاجمة هذا الكتاب الموبوء تمامًا وتدميره».[28] استسلمت الولايات الهولندية للضغوط الكنسية وحظرت الكتاب في عام 1674. وفي يونيو 1678 –بالكاد بعد عام من موت سبينوزا– حظروا أعماله كلها، إذ أنها «تحتوي على الكثير جدًا من الافتراضات النجسة، والتجديفية، والإلحادية».[29] شمل الحظر امتلاك كتب سبينوزا، وقراءتها، وتوزيعها، ونسخها، وترديدها، وحتى إعادة صياغة أفكاره الأساسية.[30] ولكن «ساميتزداتًا» مبكرًا من الطابعات السرية تمكنت من نشر أعمال سبينوزا الفاضحة على نطاق واسع، ما أثار رعب الغالبية وألهم عددًا متزايدًا من المفكرين الأوربيين الأحرار.

لجأ المفكر الفرنسي الحر بيير بايل إلى الجمهورية الهولندية في 1681 نتيجة سياسات لويس الرابع عشر المتزايدة في عدائها للهيغونوت.[31] في 1682، استخدم بايل ملجأه الآمن الجديد لنشر *رسالة على المذنب*، وهو كتاب كانت الرقابة الفرنسية سبق لها رفضه. بإعادة عنونته إلى *خواطر متعددة حول مناسبة مذنب* في 1683، شكل الكتاب هجومًا مباشرًا على الخرافات الدينية، مدعيًا أن المعتقدات القائمة على التقاليد و«الإجماع الكامل للبشرية» لا يمكن الوثوق بها كدلائل للحقيقة، التي تتطلب استخدام العقل والتفحص الناقد.[32] بفك تزاوج الأخلاق والدين، مضى بايل حتى إلى الادعاء أن الملحدين يمكن أن يكونوا فاضلين أكثر من المسيحيين وأنه ليس من الضروري أن يؤدي مجتمع من الملحدين إلى الفساد الأخلاقي.[33] لم تكن هذه بالكاد كالفينية أرثوذكسية. كان نحو الجميع في أوروبا في هذا الوقت متفقين على كون الإلحاد ضارًا وكارثيًا بشكل خاص لأي دولة كانت.

ولكن بايل بالكاد كان قد ابتدأ. في 1684، أسس وتولى تحرير الصحيفة الأسبوعية *أخبار من جمهورية الرسائل*. ضمت الصحيفة مراجعات كتب وتعليقًا ثقافيًا وأصبحت

نسخة القرن السابع عشر من برنامج ليستسيرف للمثقفين الأوروبيين المتحمسين لنشر الأفكار الجديدة والجريئة التي تنبت في أرجاء القارة والتعليق عليها. وساعدت في التأسيس لموقع الجمهورية الهولندية بوصفها المنتدى الأوروبي ليس لجرائد الأخبار وحسب بل أيضًا للكتب والصحف، التي كان العديد منها يهرب سرًا إلى الدول ذات الرقابة الأقسى بكثير.[34] في الطبعة الأولى، مدح بايل حرية الصحافة لدى الهولنديين بوصفها «ميزة لا توجد في أي بلد أخرى».[35] ودافع أيضًا عن هذه الحرية في 1685 من خلال مقال جادل فيه بأن السماح للكتب المهرطقة لا يعني قبول الأفكار المهرطقة–بل، إن حرية الصحافة ضرورية لرفض الهرطقة.[36]

في السنة التالية، نشر بايل أول مجلد من دفاعه المشهور عن حرية الضمير، *تعليق فلسفي*.[37] وكان قد كتب ردًا على ذروة اشتعال التعصب في عهد لويس الرابع عشر: وهي قراره في عام 1685 بتدعيم المزاوجة بين النظام الملكي والكنيسة الكاثوليكية وإلغاء مرسوم نانت.[38] وقد أدت هذه الخطوة إلى انتشار موجات صادمة عبر أوروبا، إذ أدت إلى انتشار مئتي ألف لاجئ ديني إلى البلدان البروتستانتية كجمهورية هولندا وإنجلترا.[39] أصر بايل على أن العقل والفلسفة، لا اللاهوت والتعاليم الدينية، هما الأداتان الصحيحتان للإجابة عن مسائل الضمير والتسامح.[40] في الواقع، طرح نظرية التسامح العالمي التي رفضت صحة الحجج اللاهوتية في مسائل حرية الضمير الفردية. وقد اعترض منتقدوه –على حق– على أنه لا يمكن للمرء أبدًا التمييز بين الحقيقة والهرطقة في مثل هذا النظام. ربما كان من المحتم أن يؤدي عدم احترام بايل وفضوله الفكري إلى وقوعه في مشكلة ما، وقد جعلته هذه الآراء غير التقليدية يتعارض حتى مع زملائه المنفيين من الهيغونوت، الذين كانوا قلقين من أن يستخدم بايل منصبه كأستاذ في جامعة روتردام لتقويض الكنيسة الإصلاحية وإفساد الشباب. بلغت مناقشة عامة وشديدة القباحة ذروتها في عام 1693 عندما أدانت الدوائر

الإصلاحية الهولندية والفرنسية «مواقف بايل الهجومية والخطيرة للغاية وحثت حكومة مدينة روتردام على اتخاذ إجراءات. جرد بايل من منصب الأستاذية ومُنع من إعطاء الطلاب دروسًا خصوصية.[41]

ولكن بايل لم يكد حتى أن يهزم. فبعد أن تحرر من واجباته الأكاديمية، شرع في مسعىً جديد. كان *قاموس التاريخ والنقد* الذي نشره 1697 موسوعةً بالغة التأثير. بمقالات حول العديد من المواضيع والأشخاص تصاحبها تعليقات موسعة مشبعة بروح الشك. «الحرية هي ما يحكم في جمهورية الرسائل»، كما أعلن في *القاموس*. «هذه الجمهورية دولة شديدة الحرية. وفيها الإمبراطورية الوحيدة هي إمبراطورية الحقيقة والعقل».[42] لا عجب أن الرقباء الفرنسيين حظروا *القاموس*.[43] ومع ذلك، فإن قاموس بايل ألهم فيما بعد *موسوعة* القرن الثامن عشر، التي حررها الفيلسوف الفرنسي دينيس ديدرو. ربما كان لحرية الصحافة النسبية في الجمهورية الهولندية حدودها، ولكنها كانت بالفعل تزرع بذور التنوير الراديكالي الفرنسي.

شهداء حرية التعبير المنسيون في إنجلترا

ربما لم يكن يفصل الجمهورية الهولندية عن إنجلترا سوى شريط ضيق من بحر الشمال، ولكن أكثر من قرن مضى على تبني اتحاد أترخت قبل اعتراف إنجلترا رسميًا بحماية مشابهة لحرية الضمير. وعلى عكس الهولنديين، عمل الإنجليز وفق نسخ متنوعة من الرقابة المركزية قبل النشر وبعد النشر لمعظم القرن السابع عشر. ومع ذلك، فخلال تلك الفترة أصبحت إنجلترا مرتعًا آخر للحجج الراديكالية الخاصة بحرية التعبير والدين. وباتباع نمط مشابه، كان المنشقون دينيًا من بين الرواد. وبداية من 1611/1612، دعا المعمدان توماس هيلويز

إلى حرية الضمير الكاملة والشاملة – حتى «للمهرطقين، أو الأتراك، أو اليهود، أو أيًا يكن»– في كتابه *إعلان قصير عن لغز الظلم*.[44] قبل النشر، أقدم على خطوةٍ جريئة بإرسال نسخة من الكتاب لجيمس الأول مرفقةً برسالة شخصية: «الملك رجل فانٍ وليس إلهًا»، وجادل، «لذا [فهو] لا يمتلك أي سلطة على الأرواح الفانية لرعيته حتى يسن القوانين والمراسيم لهم ويولي عليها أسيادًا روحيين».[45] أودت جرأة هيلويز به إلى الحبس فتوفي خلف القضبان نحو عام 1616.[46] وسرعان ما دفع معمدان آخر يدعى جون مورتون أجندة التسامح المطلق إلى حد أبعد. وعلى الرغم من أن مورتون كان يؤمن بأن التجديف خطيئة بغيضة، إلا أنه كان ينكر حق السلطات الدنيوية في معاقبة المجدفين.[47] للأسف، فقد اتضح أن جيمس أحب ممارسة سلطاته الدنيوية وقضى مورتون آخر ثلاثة عشر عامًا من حياته في سجن نيوغيت.[48]

وكانت هناك أيضًا دعوات لحرية التعبير السياسية بين النخبة. وقد اكتسب صوت بيتر وينتوورث الوحيد الداعي لحرية التعبير في البرلمان في عهد إليزابيث صدى أكبر الآن بين أعضاء البرلمان. ولكن جيمس لم يكن أكثر ميلاً للمعاناة من النقد والنقاش من إليزابيث. وفي عام 1621، ادعى حقه في معاقبة أي عضو بسبب «السلوك الوقح». وردًا على ذلك، أصدر البرلمان احتجاجًا صاغه الفقيه القانوني والسياسي العظيم السير إدوارد كوك يصر على أن «كل عضو في مجلس البرلمان يتمتع بحرية التعبير، وينبغي له ذلك، بموجب أحقيته».[49] ولكن حتى هذا المفهوم «الروماني» لحرية التعبير الذي يقتصر على النخبة العليا قد قوبل بالرفض. حتى الآن.

لم ينته مناخ القمع بوفاة جيمس الأول عام 1625. فقد أظهر تشارلز الأول ورئيس منفذيه وليام لود، رئيس أساقفة كانتربري، استعدادًا لا يرحم لفرض التوحيد الديني والسياسي، مطالبين رعاياهما بتبني كتاب *الصلاة المشتركة* والمقالات التسعة والثلاثين التي

عرفت الأنجليكانية. وعندما احتج المتشددون الدينيون الطهرانيون على أن هذه الإجراءات تفوح منها رائحة البابوية بشكل مريب، رد تشارلز ولود بسلسلة من الإعلانات التي زادت شدة الرقابة الدينية.[50]

بعد أن سئم من الجدل المحيط بالضرائب والدين، حل تشارلز البرلمان في 1629، وأسس أحد عشر عامًا من الحكم الشخصي. وخلال هذه الفترة، أصبحت غرفة الملك (حجرة النجوم) سيئة السمعة، وهي محكمة قانونية مكروهة، مرادفةً تقريبًا لمحاكم التفتيش بين منتقدي تشارلز.[51] في 1643، حوكم الكاتب الطهراني وليام برين بسبب كتابه *هيستريو-ماستيكس*، وهو هجوم مستتر على الملك وملكته الكاثوليكية، هنرييتا ماريا. أدين برين بتهمة التشهير التحريضي وحكم عليه بقص أذنيه، والوضع على المشهرة، والسجن، وحرق كتبه.[52] وجد برين نفسه في دراما سادية جديدة في عام 1637، عندما حوكم مرةً أخرى، وهذه المرة بسبب «كتب فاضحة متنوعة والتشهير، ضد كل رجال الدين في المملكة، وضد حكومة كنيسة إنجلترا»، وحكم عليه من جديد بقطع الأذنين.[53] وبما أنهما كانتا أصلًا كالجذوع المقطوعة، فقد وشم على خديه الحرفان «إس. إل.» اختصارًا للكلمات الإنجليزية التي تعني («المشهر المحرض»). برين، في استعراض نادر لروح الدعابة، ادعى ساخرًا بأن الحروف تعني *ستيغماتا لاوديس*، أي «علامات المديح» أو «علامات الامتياز (لود)» – وهو تلاعب لفظي على اسم رئيس الأساقفة لود.[54] يجادل أحد المؤرخين بأن برين حول تعذيبه وإذلاله إلى «انتصار للبروباغاندا»، وهو ما ساهم كثيرًا في تعزيز القضية الطهرانية وتشويه السياسات والأجندة الدينية لتشارلز الأول ولود.[55]

في محاولة لقمع المعارضين المتزمتين مثل برين، حظر مرسوم صدر عن حجرة النجوم عام 1637 طباعة واستيراد وبيع أي «كتب أو منشورات تحريضية، أو انشقاقية، أو مسيئة» بجزاء «العقوبة الشديدة، إما بالغرامة، أو السجن، أو العقوبات البدنية الأخرى».[56]

كفل المرسوم أن تلتزم الطابعات بإجراءات الترخيص، وتباطأ عدد المنشورات غير المرخصة بشكل كبير في السنوات اللاحقة.[57] عندما قبض على طهراني آخر، وهو جون ليلبورن (أو «جون المولود-حرًا»)، وهو يهرب «كتبًا تحريضية» من أمستردام في 1638، قُيد إلى عربة، وضرب بالسياط في أرجاء شوارع لندن، ووضع على المشهرة. ولكن كما حدث مع برين، كان الحشد إلى جانب ليلبورن، يهتفون مشجعين لا مستهزئين، في إشارة تحذير إلى أن حملة تشارلز ضد البروتستانت الإنجليز المتدينين كانت تقوض شعبيته.[58] بسبب الحاجة الملحة إلى الأموال لشن حرب ضد الإسكتلنديين المتعنتين دينيًا، أعاد تشارلز البرلمان في عام 1640، ومع ذلك فقد صمم النواب على ألا يصبحوا أدوات بيدي تشارلز.[59] كان من بين أول قرارات «البرلمان الطويل» حل حجرة النجوم ونظام الترخيص قبل النشر في عام 1641، وإن لم يكن هذا نتيجة التزام مبدئي بحرية التعبير. اشتكت عريضة الجذر والفرع، التي وقعها نحو خمسة عشر ألفًا من سكان لندن وقدمت إلى البرلمان في ديسمبر 1640، أولًا من أن الترخيص كان مسؤولًا عن «إعاقة طباعة الكتب الصالحة [و] محو أو تحريف تلك التي يعانون لنشرها». حتى الآن، الأمر في غاية الليبرالية. ولكن في الفقرة التالية بالضبط، احتجت العريضة على «نشر الكتب والمعتقدات البابوية والأرمينية وغيرها من الكتب والمعتقدات الخطرة وتركها تتنفس».[60] بعبارة أخرى، لم تكن المشكلة هي الرقابة بحد ذاتها – بل كانت أن تشارلز ولود كانا يفرضان الرقابة على النوع الخطأ من الكتب.

ومع ذلك، فقد أدى القرار إلى زيادة كبيرة في المنشورات. حطم عام 1641 الرقم القياسي الإنجليزي لأكبر عدد من العناوين المنشورة في عام واحد، بنشر 2177 عنوان مفهرس. وقد أعيد تحطيم الرقم القياسي مرةً أخرى في عام 1642، بنشر 4,188 عنوانًا.[61] لم يحطم هذا الرقم مرةً أخرى حتى القرن الثامن عشر، ومع ذلك، فكما في عام 1643، أعاد البرلمان تقديم التراخيص، مستهدفًا «الأوراق والنشرات والكتب الكاذبة، والمزورة،

والفضائحية، والتحريضية، والتشهيرية، وغير المرخصة لتشويه صورة الدين والحكومة».[62] بل إن البرلمان قد منع نشر أوامر وإعلانات أي من مجلسي البرلمان دون موافقة مسبقة.[63] عاد احتكار شركة ستسيشنرز إلى الصورة، هذه المرة في خدمة البرلمان بدلًا من الملك ولود.

دفعت هذه العودة إلى الرقابة السابقة للنشر في عام 1643 الشاعر جون ميلتون إلى كتابة كتاب *آريوباجيتيكا*، وهو نداء من أجل حرية الصحافة –غير مرخص– في العام التالي.[64] كانت حجة ميلتون المركزية هي أن الرقابة أدت إلى «تثبيط كل التعلم، وإيقاف الحقيقة، ليس فقط من خلال إضعاف قدراتنا وتثبيطها، فيما نعرفه بالفعل، بل عن طريق إعاقة المزيد من الاكتشافات التي قد يماط اللثام عنها واقتصاصها، في كل من الحكمة المدنية والدينية». وفي مقطع لا ينسى لم يفقد أيًا من فعاليته على مر القرون، أعلن، «أعطني حرية أن أعرف وأقول وأتجادل بحرية وفقًا للضمير، قبل كل الحريات».

أثار دفاع ميلتون عن حرية الصحافة كلًا من السوابق الأثينية والرومانية القديمة. وقد استهل باقتباس من مسرحية يوربيديس التراجيدية الأثينية *المرأة المتضرعة*: «هذه هي الحرية الحقيقية عندما يكون الرجال المولودون أحرارًا / عليهم أن يشيروا بالسماح للعامة بالتحدث بحرية... ما الذي قد يكون أعدل في دولة من هذا؟» يشير العنوان *آريوباجيتيكا* إلى كتيب كتبه أثيني آخر، الخطيب آيسوكريتيس. صور ميلتون بمهارة الرقابة على الكتب على أنها اختراع للكنيسة الكاثوليكية ومحاكم التفتيش – وهو أمر لم يكن معروفًا من قبل للدول البروتستانتية. كانت هذه دعاية تنقيحية ومعادية للكاثوليكية من جانب ميلتون، إذ انخرطت الدول البروتستانتية في الرقابة منذ فترة طويلة، بمباركة من الإصلاحيين مثل لوثر وكالفن، ولكن ميلتون كان بعيدًا عن الحياد فيما يخص الكاثوليكية.

في الواقع، شدد ميلتون على أنه مع حرية الصحافة، «لا أعني التسامح مع البابوية، والخرافات المفتوحة، التي تقضي على جميع الأديان والسيادات المدنية، بحيث يجب أن تكون هي نفسها مستأصلة». ولم يرغب ميلتون في توفير مأوى للأفكار «الآثمة أو الشريرة ... ضد الإيمان أو الأخلاق». مع ذلك، فعند طباعة كتب «مؤذية وتشهيرية»، كان العلاج عند ميلتون «النار والجلاد» (أي حرق الكتب). كان هدفه الرئيسي هو المناقشة المفتوحة حول «تلك الاختلافات المجاورة، أو بالأحرى اللااختلافات» التي أودت بالطوائف البروتستانتية الإصلاحية المختلفة إلى خنق بعضها، وليس حرية التعبير للجميع والمساواة بينهم فيه.[65]

ضاعف ميلتون من عدم تسامحه ضد الكاثوليكية في العقود التالية، وأشاد أيضًا بسن حظر إضافي للتجديف في عام 1650.[66] في نهاية المطاف، انضم ميلتون حتى إلى فيلق الترخيص.[67] إن كون ميلتون –بلاء الرقباء– سيصير من المرخصين هو نفسه بالفعل من أكبر سخريات تاريخ حرية التعبير. «لعنة ميلتون» –الدفاع الانتقائي غير المبدئي عن حرية التعبير– ستحل على العديد من كبار أبطال حرية التعبير في القرون التي تلت، وما تزال موضوعًا متكررًا حتى اليوم. على أي حال، جرى تجاهل *آيروباجيتيكا* إلى حد كبير في ذلك الوقت. وأعيد إحياؤه فيما بعد على يد ويغز، الذي استشهد بالعمل من خلال المناقشات التي بلغت ذروتها مع نهاية الترخيص في عام 1695، وكان أيضًا جزءًا من الأعمال الأساسية المستشهد بها عندما دعا الثوار الأمريكيون إلى حرية التعبير.[68]

في غضون ذلك، استمرت العلاقة بين تشارلز والبرلمان بالتدهور. في عام 1642، أدت الخلافات التي لا يمكن حلها إلى اندلاع الحرب الأهلية الإنجليزية الأولى، والتي استمرت حتى عام 1646، عندما استسلم تشارلز بعد سلسلة من الهزائم على يد الجيش النموذجي الجديد للبرلمانيين. ألقى مؤرخ أواخر القرن السابع عشر الملكي جون نالسون باللوم فيما يخص الحرب الأهلية على الطباعة:

لا أعرف شيئًا واحدًا أضر بالملك الراحل أكثر من الرصاص الورقي للصحافة؛ كان الحبر الفاضح المفتري للتكتل ما أطاح به منذ ذاك الحين، ومَثَّل كل أقواله وأفعاله للناس المضلَلين، الذين كان من الصعب إقناعهم بمثل هذا التمرد المروع، لو لم تكن ألسنة وأقلام التكتل قد تلبستهم أولًا.[69]

لكن يشهد الله أن تشارلز حاول إسكات المطابع التي استنزفت دعمه طبعةً تلو الأخرى.

ومع ذلك، توصل الفيلسوف السياسي الشهير توماس هوبز إلى نفس النتيجة التي توصل إليها نالسون، وبالتالي تبنى موقفًا متطرفًا بشأن الرقابة. في كتابه لعام 1651 *ليفياثان*، جادل بأن الملك اعتبر «السلطة السيادية، لأن تكون قاضيًا، أو تشكل جميع قضاة الآراء والمذاهب، كشيء ضروري للسلام؛ وبالتالي منع الفتنة والحرب المدنية».[70]

ولم يكن هوبز من يغفر وينسى أولئك الذين تجاوزوا الخطوط الحمراء للكلام المقبول. وقد شدد في عمل آخر على أن «الكلمات قد تكون جريمة، ويمكن معاقبتها دون ضرر بأي عقوبة يرغب بها المشرعون – في الواقع، حتى بالعقوبة الكبرى. إذا أمكن معاقبة التجديف على الملك بالموت، فإن التجديف على الله أجدر بكثير».[71] ومن المفارقات، أن العديد من كتب هوبز حظرت لاحقًا باعتبارها تجديفية، وحرق كتاب *ليفياثان* في جامعة أوكسفورد.[72]

على الرغم من انتصارهم على الملك، فإن جانب البرلمانيين انقسم انقسامًا حادًا بين المتشددين المشيخيين من جهة، والمستقلين من جهة أخرى، والذين تفاوتوا في درجات التسامح الديني التي يؤيدونها. كان عليهم أيضًا التعامل مع مجموعة واسعة من الناس المناصرين للتسامح الجذري، وحرية الصحافة، والمساواة أمام القانون، والحكومة التمثيلية

على أساس حق التصويت الكامل للذكور. وقد أطلق عليهم خصومهم اسم المساواتيون – وهو وصم يقصد به أنهم يريدون مساواة كل الفروق بين الأعلى والأسفل.

كان من أبرز المساواتيين ريتشارد أوفرتون، وويليام والوين، و(المولود حرًا) جون ليلبورن – وهو الطهراني الذي تعرض للجلد والتشهير في عام 1638. وقد نشر هؤلاء، فيما بينهم، نحو 250 كتيبًا من 1645 حتى 1649 – وكثير منها كتب من السجن عندما أصبحت مثُلهم ومفاهيمهم عن حرية الضمير أكثر راديكالية من أن يسمح بها.[73] ومن المثير للاهتمام أن ويليام والوين ذكر صراحةً الجمهورية الهولندية كدليل على أن الحرية الدينية تعزز الازدهار والسلام الاجتماعي.[74] وبشكل حاسم، استخدم المساواتيون لغة الحقوق الفردية والطبيعية، مع مناشدة ليلبورن غالبًا لحقوق «الإنجليز المولودين أحرارًا».

قبل أشهر قليلة من نشر كتاب *آريوباجيتيكا*، دافع ويليام والوين عن كل من حرية التعبير وحرية الصحافة. واشتكى من أن البرلمان والوزراء

> يوقفون كل أفواه الرجال عن الكلام، ويحظرون طباعة أي شيء قد ينتج في سبيل الدفاع والتبرئة؛ وإذا جرت محاولة أي شيء، أو التلفظ بأي شيء، أو نشر أي شيء دون إذن أو ترخيص، فإن المطاردين والغرامات والسجن تنتظر المؤلفين والمطابع والناشرين لا محالة.[75]

في عام 1645، سجن ليلبورن بعد إدانته لأعضاء البرلمان لعيشهم حياة كريمة بينما كان الجنود ينزفون ويموتون من أجل قضية البرلمان.[76] ولتقديم دعمه، كتب والوين رسالةً عامةً إلى ليلبورن تسمى *عبودية إنجلترا البائسة*، وفيها لم يتهم البرلمان بانتهاك الحقوق القديمة في الماغنا كارتا –وهو ميثاق حقوق ملكي من عام 1215– وحسب، بل أيضًا بالتصرف بنفس مقدار قمع الملك نفسه ومحكمة حجرة النجوم.[77] أتبع ذلك أوفرتون في عام

1646 بكتيب *احتجاج عدة آلاف من المواطنين*، الذي أطلق حجج المساواتيين لصالح السيادة الشعبية بدل البرلمانية، وحرية الضمير، وحرية الصحافة. طالب الحكومات بأن «تطلق الحرية لدور الطباعة المسجونة، حتى تكون كل المفاهيم المتشكلة لدى الرجال على بينة أكثر ملاءمة».[78] ولكن بالنسبة لأوفرتون، فقد كان التأثير المباشر للاحتجاج خسارة كبيرة لحريته. ومثل ليلبورن، اعتقل ووضع خلف القضبان.

عرضت أفكار المساواتيين الطموحة للإصلاح الدستوري في البيانات كالنسخ الثلاث ل*اتفاقية الشعب* ونوقشت في مناظرات بوتني الشهيرة في 1647، حيث قدم الكولونيل توماس رينسبورو قضية الاقتراع العام والديمقراطية:

> أعتقد أن أفقر أولئك الذين يعيشون في إنجلترا لديه حياة ليعيشها كما يفعل أعظمهم؛ وبالتالي حقًا، سيدي، أعتقد أنه من الواضح، أن كل رجل يعيش في ظل حكومة يجب أولًا برضاه أن يضع نفسه تحت سلطة تلك الحكومة. وأعتقد أن أفقر رجل في إنجلترا ليس ملزمًا على الإطلاق بالمعنى الدقيق للكلمة بتلك الحكومة التي لم يكن له صوت في الخضوع لها.

استغرق الأمر أكثر من قرنين حتى تنتقل أفكار رينسبورو من اعتبارها على حافة الراديكالية إلى أن تصبح المثل العليا الديمقراطية البريطانية.

من الصعب تحديد المكان الذي رسم فيه المساواتيون الخط الأحمر فيما يخص حرية التعبير والتسامح. لم يكونوا على عقل رجل واحد ولم يكونوا متسقين بالكامل فيما بينهم، وإن كانوا قد بدوا في بعض الأحيان وكأنهم يكادون يصبحون مؤيدين لحرية التعبير بشكل مطلق. وفي مواجهة هجوم عنيف في عام 1649، اشتكى المساواتيون من أن الرقابة «لا تؤدي سوى إلى الاستبداد؛ بمنع أفواه الرجال من إصدار الضجيج، بينما يسلبون من

حرياتهم». وهكذا، يجب إزالة حتى «أقل قيد يوضع على الصحافة»، إذ لا يمكن للناس التمتع بالحرية إذا منعوا من «الحديث، والكتابة، والطباعة، والنشر عن مكنوناتهم بحرية».[80] استخدم كتيب آخر للمساواتيين الحجة شديدة الحداثة القائلة بأن المزيد من الكلام هو أفضل سلاح ضد الكلام السيئ، وأن الرقابة إنما تضر بالصالح العام وتهدد حريات الناس.[81] لم يكن هذا رفضًا للترخيص وحسب، بل أيضًا للقيود اللاحقة على حرية التعبير. وبشكل حاسم، نجد حتى مساواتيين يجادلون بصراحة لصالح أهمية الالتزام بالمبادئ والدفاع عن حريات كل من الصديق والعدو، خشية أن يؤدي إغراء استخدام القانون بشكل انتقائي إلى «إغراق حرياتكم الخاصة».[82]

ولكن في نسخة عام 1649 من دستورهم المقترح، *اتفاقية الشعب الإنجليزي الحر*، تبنى المساواتيون موقفًا أكثر براغماتية. ربما لكونهم قد شعروا بهزيمة وشيكة في صراعهم ضد قائد الجيش النموذجي الجديد، أوليفر كروميل، والذي اشتبهوا (وهم على حق في ذلك) في أنه يؤسس ديكتاتورية عسكرية، فقد فتحوا الباب لاستبعاد الكاثوليك المتعنتين من تولي المناصب العامة.[83] حتى أن ليلبورن ضغط من أجل جعل الترخيص أكثر صرامةً للكتب الملكية التي قد تساهم في «دمار المملكة».[84]

ظلت أفكار المساواتيين عن الديمقراطية وحرية التعبير التي تكاد تكون غير محدودة مجرد حلم كاذب. رفض كبار الضباط من رتبة الغراندي في الجيش مطالب المساواتيين نظريًا وعمليًا. وفي 1648، جعل البرلمان «الهرطقة والتجديف» تهمتين يعاقب عليهما بالسجن وحتى الموت في حال التعنت.[85] وفي السنة التالية، أعدم تشارلز الأول وألغي النظام الملكي لصالح الكومنولث الجمهوري. وقد منح البرلمان مجلس الدولة برئاسة كروميل سلطات صارمة لاعتقال واستجواب وسجن أولئك الذين عارضوا النظام الجديد. ومُنح الجيش النظامي الجديد سلطة إنفاذ قوانين الترخيص، والتي تضمنت تدمير المطابع غير

المشروعة وجلد الذين يبيعون كتيبات غير مرخصة. وبطبيعة الحال، فقد احتج المساواتيون بشدة. في كتيب عام 1649، *الكشف عن سلاسل إنجلترا الجديدة*، ألقوا باللوم على البرلمان في «تكميم أفواهنا عن الطباعة» و«التعامل معنا كما فعل الأساقفة في القدم مع الطهرانيين الصادقين».[86] وقد نفد صبر البرلمان، وأوقف والوين، وأوفرتون، وليلبورن بتهمة الخيانة.

بُرئ ليلبورن، ولكنه اعتُقل ونفي بتهمة جناية التشهير عام 1652 بعد اتهامه كروموبل بالخيانة في منشورات. عندما تحدى نفيه، قبض عليه على الفور وهدد بالإعدام لخرق أمر صادر عن البرلمان. أبقى كروموبل، الذي عين لوردًا حاميًا وكان الحاكم الفعلي لبريطانيا العظمى في 1653، ليلبورن وراء القضبان أو في إطلاق سراح مشروط حتى وفاته في عام 1657.[87] من المؤكد أن إحدى مظالم تاريخ حرية التعبير أن ميلتون –على الرغم من أهميته وبلاغته– سيظل يذكر بوصفه بطل حرية التعبير العظيم *الأوحد* في القرن السابع عشر، بينما تنسى الغالبية أسماء ليلبورن، وأوفرتون، ووالوين.

توفي أوليفر كروموبل فجأةً في عام 1658. وبعد الكثير من الفوضى، دعا البرلمان تشارلز الثاني من منفاه في هولندا إلى موطنه وعرض عليه العرش في 1660. وفي المقابل، وعد الملك المعاد تنصيبه بالحرية الدينية و«حرية الحوار».[88] ولكن البرلمان كانت لديه أفكار أخرى. وأصبحت السنوات الثمانية عشر التالية تعرف باسم اضطهاد إنجلترا العظيم، إذ نفثت الأغلبية الأنجليكانية في البرلمان تدفقًا ثابتًا من القوانين التمييزية ضد الكاثوليك والبروتستانت المنشقين. وقد كابد ما يصل إلى ستين ألف شخصًا نوعًا ما من العواقب، كالسجن بتهمة «عدم الانصياع»، بين عامي 1660 و1688.[89]

كان الكويكرز غير الأرثوذكس والذين غالبًا ما يكونون متشككين هم الأكثر تضررًا بشكل خاص لأنهم كانوا يعتبرون تهديدًا للنظام الديني والاجتماعي والسياسي. وكان من

بين الضحايا ويليام بن، الذي قضى عدة أحكام بالسجن بسبب دعواته الدؤوبة لحرية الضمير قبل تأسيس مستعمرة بنسلفانيا كملاذ آمن لكنيسته في عام 1681. وقد توفي ما يقدر بنحو 450 من الكويكرز خلف القضبان خلال فترة حكم تشارلز الثاني.[90]

في 1662، قدم تشارلز الثاني والبرلمان ما يسمى بقانون الترخيص، والذي أعاد الزمن فعليًا إلى عام 1637 ومرسوم حجرة النجوم. وقد أعاد القانون فرض رقابة ما قبل النشر وأعلن أنه من غير القانوني طباعة، أو نشر، أو بيع، أو استيراد «أية كتب أو كتيبات هرطقة انشقاقية أو مسيئة يؤكد فيها على أي تعاليم أو آراء تناقض الإيمان المسيحي أو تعاليم كنيسة إنجلترا أو قواعدها».[91] كان رئيس المسؤولين عن تنفيذ قانون الترخيص هو روجر ليسترانج، المساح سيئ السمعة للمطابع ومرخص الطباعة. في عام 1664، تفاخر ليسترانج بأنه صادر ما لا يقل عن واحد وثلاثين ألف كتيب غير مرخص من بائعي الكتب.[92] كانت تلك بالفعل أيامًا مظلمةً بالنسبة لحقوق الإنجليز المولودين أحرارًا.

كان الكاثوليك الضحية التالية للاضطهاد. أثارت شائعات عن «مؤامرة بابوية» لاغتيال تشارلز الثاني وتولية شقيقه الكاثوليكي جيمس العرش موجةً من الاضطهاد في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن السابع عشر. أعدم ما لا يقل عن أربعة وعشرين كاثوليكيًا بتهمة الخيانة، وضغط فصيل من أعضاء البرلمان اليميني برئاسة إيرل شافتسبري لاستبعاد الكاثوليك من البرلمان وإبقاء جيمس على العرش بموجب القانون.[93] ولكن تشارلز قاوم وأجبر شافتسبري وسكرتيره، الفيلسوف جون لوك، على الفرار إلى الجمهورية الهولندية عام 1683.

في المنفى، صاغ لوك عمله الشهير *رسالة في التسامح* في عام 1685. وقد نشرت أول مرة باللغة اللاتينية في مدينة خاودا في عام 1689 باسم مجهول، ثم نشرت ترجمة

لاحقة باللغة الإنجليزية في لندن. وكان للهواء الهولندي تأثير راديكالي على لوك، الذي تطورت وجهات نظره من موقف يكاد يكون هوبزيًا ينادي بالوحدة الدينية باعتبارها ضرورية للسلام الاجتماعي إلى التأكيد في *رسالته* على أنه «لا يجب استبعاد *وثني*، ولا *محمدي*، ولا *يهودي*، من الحقوق المدنية للكومنولث بسبب دينه». ولكن على الرغم من أن أطروحة لوك الشهيرة يشاد بها غالبًا لبلاغتها وتأثيرها، فإنها لم تكن تقارب في راديكاليتها –ولا في تناولها لحرية التعبير– نصوص كل من بايل، أو سبينوزا، أو المساواتيين، أو حتى كورنهرت. كان لوك مترددًا في التسامح مع الكاثوليك ومعاديًا صريحًا للملحدين. تحت تأثير إشباعه بجنون الريبة المعادية للكاثوليكية في عصره، قال إنه يجب استبعاد الكاثوليك لأنهم أنفسهم لم «يمتلكوا ويعلموا واجب مسامحة كل البشر في أمور الدين». وأصر أيضًا على أن «أولئك الذين يثيرون الفتن» وكذلك «المفترون» يجب «معاقبتهم وقمعهم».[94]

أدت الأحداث الدرامية في إنجلترا إلى انعكاس مفاجئ لحظوظ لوك، الذي أصبح قادرًا على العودة منتصرًا إلى إنجلترا في 1689 وإعطاء شرعية ويجزية لما يسمى بالثورة المجيدة. كانت بذور الثورة قد زرعت عندما توفي تشارلز الثاني فجأة في 1685 وانتصر أخوه رغم كل الجهود المبذولة لإبعاده عن العرش. وبصفته ملكًا، قام جيمس الثاني في الواقع بمحاولات مختلفة لإلغاء القوانين التمييزية وإدخال حرية الضمير، ليس فقط للكاثوليكيين أمثاله بل أيضًا للمعارضين البروتستانت.[95] ولكن مع صعود ملك كاثوليكي للحكم، بلغت نظريات المؤامرة المعادية للكاثوليكية أوجها الشديد. ففي النهاية، كان الجميع يعلمون أن الكاثوليك كانوا مخلصين لـ«المسيح الدجال» في روما وأن البابوية أسفرت عن تحالف مدنس للاستبداد الديني والسياسي. وزاد من سوء العلاقات العامة لجيمس إلغاء لويس الرابع عشر مرسوم نانت وإغراق إنجلترا باللاجئين البروتستانت. بينما أمكن البروتستانت البريطانيين تحمل ملك بابوي واحد، فإن ولادة وريث جيمس في 1688 أثار

شبح تولي سلالة كاثوليكية للحكم. فضم ويغز وتوريس قواهما وأقنعوا الحاكم الهولندي ويليام أمير أورانج بإزاحة جيمس. وقد غزا إنجلترا ليتولى العرش باسم ويليام الثالث في عام 1689، منفذًا ما سارع مناصروه إلى تسميته «الثورة المجيدة».[96] غالبًا ما يشاد بهذه الثورة (أو الغزو، حسب وجهة النظر) بوصفها هزيمة للاستبداد، وانتصار تاريخي للحرية والحكومة التمثيلية، وسلفًا للثورة الأمريكية. ولكن من منظور حرية الفكر، والتعبير، والدين، فقد كانت القصة أعقد من ذلك بعض الشيء.

حرر تمرير قانون التسامح لعام 1689 معظم المعارضين البروتستانت من القيود التي كانت قد فرضت أثناء الاضطهاد العظيم.[97] تنفس المشيخيون، والمعمدانيون، والكويكرز، والتجمعيون الصعداء.[98] ولكن قانون التسامح تسمية خاطئة إلى حد ما. إذ لم يلغِ جميع القوانين التمييزية ولا رسخ التسامح الديني كمبدأ دستوري؛ بل هو مجرد إعفاء لمجموعات معينة من الاضطهاد.[99] ظل الكاثوليك، واليهود، والربوبيون، والمناهضون للثالوث خارج نطاق هذا التسامح.[100]

قد لا يكون هذا القانون قد استوفى مبادئ سبينوزا أو بايل أو حتى لوك، ولكنه ما زال يضعف هيمنة كنيسة إنجلترا. منحت التراخيص لـ3,901 مكان عبادة للمنشقين بين 1689 و1710.[101] وبدعم من النشر اللاحق لعمل لوك *رسالة في التسامح*، كان هذا القانون جزءًا من حركة أوروبية عامة نحو تسامح ديني أوسع في نهاية القرن السابع عشر. اضطر ويليام الثالث أيضًا أن يقبل قانون الحقوق في أواخر عام 1689. وبينما كان القانون بعيدًا كل البعد عن تشريعات الحقوق الحديثة أو مطالب المساواتيين منذ أربعين عامًا، فقد ضمن على الأقل «حرية التعبير والمناظرات أو الجلسات في البرلمان». وأخيرًا، أثمرت نضالات وينتوورث وكوك، على الرغم من أن هذا الحق المعترف به حديثًا لم يطل الأشخاص الذين كان من المفترض أن يمثلهم البرلمان.[102] لقد كانت خطوة مهمة في المسير

الطويل نحو تقنين حرية التعبير كحق أساسي للجميع، ولكن حرية التعبير المتساوية للجميع كانت ما تزال بعيدةً خطوةً.

═══

للمفارقة، لم يكن أعظم تعزيز برلماني لحرية التعبير هو أن يضمن البرلمان بنفسه تلك الحرية بل كان عرضًا هائلًا للتقاعس عن العمل. ففي عام 1695، ترك البرلمان قانون الترخيص ونظامه الخاص بالرقابة ما قبل النشر ينقضي أجله.

ربما لم يكن جون لوك براديكالية جون ليلبورن، ولكنه لعب دورًا مهمًا في إنهاء التراخيص من خلال الضغط على صديق في البرلمان بحجج ضد قانون الترخيص. ركز لوك بشكل رئيسي على الحجة البراغماتية القائلة إن احتكار «شركة ستيشنرز الكسولة والجاهلة» أدى إلى رفع أسعار الكتب وتخفيض الجودة. ولكنه أيضًا قدم حججًا مبدئية أكثر ضد الرقابة:

> لا أعلم لم لا يترك للإنسان حرية طباعة ما يتكلم به؛ ... إسكات الإنسان، خوفًا من أن يتحدث بالبدع أو الفتن، ليس له أي مبرر سوى ما قد يبرر أيضًا جعل الأغلال ضرورية، خشية أن يلجأ الإنسان إلى العنف إذا كانت يداه طليقتين، ويجب أن ينتهي ذلك أخيرًا بسجن كل من تشك بكونه قد يكون مذنبًا بالخيانة أو بارتكاب جنحة.[103]

كان والوين وميلتون قد سددا أولى الضربات تجاه الترخيص قبل نحو خمسين عامًا، ولكن لوك كان هو من وجه الضربة القاضية.

نتج عن موت قانون الترخيص عام 1695 زيادة ملحوظة في المنشورات والصحف والكتب. من 1691 حتى 1694، عندما كان القانون ما يزال ساريًا، كان عدد العناوين المطبوعة في بريطانيا 1,600 في السنة. بعد انتهاء صلاحية القانون، ارتفع العدد ليبلغ 2,074 في السنة من 1695 حتى 1700.[104] في 1695، اشتكى وزير الخارجية بمرارة من أن «لندن تعج بكتيبات تدعو إلى الفتنة».[105] دفعت موجة من المنشورات مجهولة الكاتب المعادية للثالوث البرلمان إلى الرد في عام 1697 بما يسمى قانون التجديف، والذي منع أي شخص متعلم أو موظف في الكنيسة من إنكار الثالوث، أو صدق المسيحية، أو سلطة النصوص المقدسة.[106] اختفت الرقابة المسبقة ولكن العقاب اللاحق لجرائم التعبير كانت ما تزال قائمة إلى حد كبير.

في وقت سابق من ذلك العام في اسكتلندا، شنق توماس آيكنهيد، طالب الطب البالغ من العمر عشرين عامًا، بسبب تعليقاته المهينة الساخرة من الدين. جعل «القانون ضد جريمة التجديف» الإسكتلندي لعام 1661 «استفزاز أو لعن الإله أو أي شخص من أفراد الثالوث المقدس» جريمةً عقابها الموت.[107] أصبح آيكنهيد آخر شخص يعدم بتهمة التجديف في بريطانيا العظمى، ما أنهى فصلًا قاتمًا في تاريخها.[108] ولكن النزاع حول مدى الشدة التي ينبغي استخدامها في ضبط الرأي أمنيًا كان بالكاد قد بدأ.

5

التنوير الآن

إن المؤرخين الآن، أو حتى في أي وقت مضى، ليسوا متفقين أبدًا على كيفية تعريف التنوير أو ما تركه خلفه. ولكن لو افترضنا وجود موضوع مركزي واحد يرتكز إليه التنوير، فسيكون التشديد على العقلانية ونزع الوهم بدلًا من اللاهوت الدوغماتي أو التقاليد غير الخاضعة للتشكيك.[1] كان التصدع الأكبر الذي يقسم الأوربيين قبل عام 1650 مذهبيًا – اتباع معتقدات طائفة معينة. ولكن الآثار المدمرة لحرب الثلاثين عامًا، وولادة الفلسفة الديكارتية والعلم النيوتوني والجرأة السبينوزية، بالإضافة إلى توسيع آفاق العقل الجمعي في أوروبا بفضل نشوء المجال العام النشط، جميع هذه الأمور ساهمت في تغيير القارة.

خرجت أوروبا من هذه الأحداث مشبعةً بروح الشكوكية. استمر معظم الناس بالإيمان بالله وأدين الألحاد على نطاق واسع باعتباره غير أخلاقي ومدمر (على الصعيدين الفردي والجماعي). ولكن بدأ الكثيرون في رؤية الدوغماتية تحت المجهر التشكيكي للاستقصاء العقلاني – وذهب البعض إلى أبعد من ذلك أيضًا. فالراديكاليون «بدأوا بانتقاد انتهاكات رجال الدين الثيوقراطيين والملوك الاستبداديين، ثم لم يعرفوا حدًا يقفون عنده».[2] لم تتمحور المسألة في عصر التنوير حول الأرثوذكسية التي ينبغي أن يؤمنوا بها، بل حول ما إذا كان الإيمان بالأرثوذكسية (أيًا كانت) ضروريًا. وعلى حد تعبير أحد الإعلاميين الإنجليزيين القلقين الذي اشتكى في عام 1713: «الدين الآن هو موضع الشك بشكل عام؛ الدين هو ما يطعن به؛ الخلاف الآن يكمن فيما إذا ينبغي أن يكون هناك أي شكل من أشكال الدين على الأرض، أو إذ ما كان هناك أي إله في الجنة».[3]

كان التطور التدريجي لوجهة النظر الأكثر علمانيةً وإنسانيةً وعقلانيةً عاملاً رئيسيًا في زيادة التسامح الديني في القرن الثامن عشر. أصبحت الدول الغربية منذ بداية عصر التنوير ولاحقًا أقل هوسًا بفرض المذهبية المتشددة بالقوة، حتى إن إسبانيا شهدت انخفاضًا ملحوظًا في العدد المتناقص أساسًا للاعتقالات والإعدامات التي قامت بها محاكم التفتيش بحلول أربعينيات القرن الثامن عشر.[4] ولكن كان التسامح في تلك الفترة، بطبيعة الحال، أقرب إلى عدم التسامح من وجهة نظر حديثة. استثني الكاثوليك واليهود والمؤمنون بالعقيدة التجديدية السوسنية من قانون التسامح في إنجلترا، ولم ترحب الجمهورية الهولندية التي اعتبرت متساهلة نسبيًا بالمؤمنين بالعقيدة التجديدية السوسنية أيضًا. ولكن أصبح تطهير الأرض من الهرطقة وفرض الأرثوذكسية الدينية المتشددة أمرًا باليًا في معظم البلدان.

وعلى أي حال، إن السماح بوجود أفكار دينية مختلفة لا يعني تلقائيًا أن هناك استعداد أكبر لقبول الأفكار السياسية الجديدة أو التحدي العلني للسلطة المؤسسية. كان التطور الأبرز فيما يتعلق بممارسة الرقابة خلال أواخر القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر هو انتقالها من الكنيسة إلى أيدي الدولة العلمانية، التي أعاد مراقبوها توجيه اهتمامهم من الهرطقة إلى الفلسفة البالية والمعارضة السياسية والفاحشة.[5]

شهد القرن الثامن عشر أيضًا، على الرغم من ذلك، تقدمًا تدريجيًا في *مبدأ* حرية التعبير الذي توسع نطاقه ليشمل أبعد من التأملات الفلسفية المجردة. لعب *تطبيق* حرية التعبير دورًا حيويًا في هذا التطور. ساهمت الزيادات الكبيرة في إنتاج الكتب واستهلاكها خلال القرن الثامن عشر في إرساء الأساس للمعارضة الثورية. أنتجت الطابعات الأوروبية 355 مليون كتاب وكتيب تقريبًا في النصف الأول من القرن الثامن عشر. تضاعف هذا الرقم عمليًا ووصل إلى 629 مليون في النصف الثاني من القرن.[6] كان هذا التفشي للكتب

والكتيبات والصحف والمطبوعات السرية سببًا في انتشار الأفكار واكتسابها زخمًا كبيرًا وإطاحتها –في نهاية المطاف– بالدوغماتية والملوك والإمبراطوريات.

الجمهورية الآداب المتوسعة

كان انتشار المطبوعات أوسع نطاقًا في الدول التي كانت حرية الصحافة فيها أكثر وضوحًا. سبق ورأينا فعلًا كيف قزمت الجمهورية الهولندية جميع الدول الأخرى فيما يتعلق بمعدل استهلاك الأدب للفرد الواحد. علاوةً على ذلك، بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الجمهورية الهولندية 85 في المائة في القرن الثامن عشر – أي ثلاثة أضعاف مثيله في فرنسا تقريبًا. استفادت بريطانيا العظمى من إلغائها للرقابة قبل النشر عام 1695، كما تنبأ جون لوك، وبذلك أصبحت المنتج الرائد للكتب في العالم واحتلت المرتبة الثانية من حيث معدل استهلاك الفرد الواحد للأدب وإلمامه بالقراءة والكتابة بين عامي 1651 و1750.[7]

ولد فيضان المطبوعات رغبةً ملحةً في مشاركة ومناقشة الأخبار والأفكار الجديدة في العديد من المحافل الجديدة في المجال العام الناشئ في أوروبا.[8] أصبحت المقاهي نظير وسائل التواصل الاجتماعي في القرن الثامن عشر، حيث شارك الناس وناقشوا الكتيبات والصحف والكتب. ازداد عدد المقاهي في لندن من 83 في عام 1663 إلى 550 في مطلع القرن التالي.[9] ارتفع عدد هذه المحافل في باريس من 280 في عام 1720 إلى 900 في بداية الثورة الفرنسية عام 1789.[10] اتسمت مقاهي لندن بالمساواتية بطبيعتها. ما كان مهمًا هو المساهمة الفكرية التي يمكنك تقديمها – وليس حجم ثروتك أو نقاء سلالتك. أصبحت هذه المقاهي تعرف باسم «جامعات البنس الواحد» لأنه يمكن لأي شخص أن يدخل مؤسسة المعرفة غير الرسمية هذه مقابل بنس واحد وحسب – سعر فنجان قهوة. وليس من قبيل

الصدفة أنها كانت أيضًا المقر المفضل «لراديكاليي المقاهي» من مناصري حزب الأحرار ذوي الأفكار الراديكالية الذين أرادوا المزيد من الإصلاحات الجمهورية والذين سرعان ما انتشرت أفكارهم في الغرب. ساهم المجال العام الناشئ أيضًا في اندماج النساء ومشاركتهن في النقاش العام وتمتعهن «بحرية التخاطب»، وهو ما مهد الطريق أمام شخصيات بارزة مثل أوليمب دو غوج وماري وولستونكرافت، وقد قدمت كتاباتهما حول حقوق المرأة مساهمات مهمةً لفكر التنوير كما سنرى لاحقًا.[11]

انتشر الفكر المادي بشكل كبير، لدرجة أن السلطات لم تتمكن من احتوائه تمامًا، على الرغم من الحملة القاسية التي شنتها السلطات الهولندية على الأفكار السبينوزية في سبعينات القرن السابع عشر. هربت الكتب غير القانونية باستمرار على الرغم من حواجز الرقابة التي شيدتها معظم البلدان الأوروبية، وذلك تزامنًا مع تعزيز الجمهورية الهولندية لدورها باعتبارها مركز الطباعة. كانت المطابع الهولندية وشبكات نشر المطبوعات السرية أشبه بالدارك ويب في القرن الحادي والعشرين: ثقب أسود غير خاضع للقانون، مليء بالقذارة والجرائم والتحريض، وقادر على تقويض الأسس الجوهرية للمجتمع وإفسادها.

أصدر الناشر الذي يحمل اللقب المستعار «بيير مارتو» –بصمة اختلقها راديكاليون فرنسيون مجهولون في الجمهورية الهولندية– ما يزيد عن ثلاثمائة كتاب بلغ مجموع نسخها 150,000 نسخة تقريبًا بحلول عام 1700. انتقدت هذه الكتب الكاثوليكية وملك الشمس، فضلًا عن أنها تطورت لتركز على مواضيع أكثر جرأةً من أي وقت مضى، مثل الفلسفة الطبيعانية والأدب الإباحي.[12] كان أحد أكثر نصوص الدارك ويب الهولندي فحشًا *أطروحة عن المحتالين الثلاثة*. يظهر هذا النص، الذي نسب زورًا إلى سبينوزا بغرض زيادة تأثير الصدمة، مدى راديكالية الفكر الحر في الوقت الذي بدأ خلاله تداول هذه الأطروحة في أوائل القرن الثامن عشر.[13] رفض النص صراحةً وجود الله والشيطان والجنة والجحيم

والأرواح، وهاجم موسى وعيسى ومحمد: «أعظم أشكال الدجل الذي يمكن لأي أحد تلفيقه والذي ينبغي أن تهرب منه إن كنت محبًا للحقيقة».[14] حاربت أجهزة الرقابة في جميع أنحاء القارة بضراوة من أجل البحث عن هذه المقالة الإلحادية البغيضة وتدميرها، فلم ينج سوى عدد قليل من النسخ المعاصرة.

تمكن «بيير مارتو» وغيره من الناشرين الهولنديين المتمردين من تحقيق أقصى استفادة من حرية الصحافة في الجمهورية. ولكن كانت هذه الحرية، كما رأينا سابقًا، مقتصرةً على التطبيق التقليدي لها ولم تستند إلى أي قانون وضعي، حتى أن الرقابة اللاحقة للنشر لم تكن أمرًا غير اعتيادي أبدًا. منع رسميًا ما لا يقل عن 254 كتاب في أمستردام بين عامي 1747 و1797، بما في ذلك أعمال الفلاسفة الفرنسيين مثل فولتير وروسو.[15] انفتحت أبواب الجحيم حين نشر المادي الفرنسي جوليان جان أوفري دو لا ميتري كتابه *الإنسان الآلة* دون الكشف عن هويته في عام 1747. ما كان يعنيه لا ميتري بكلمة «الآلة» هو أن الإنسان حيوان بلا روح، يسترشد بالقوانين العمياء والأزلية للطبيعة.[16] منع هذا الكتاب وأحرق في جميع أنحاء أوروبا، وهذا يشمل جمهورية هولندا. استشاط ناشر الكتاب إيلي لوزاك غضبًا بسبب ردة فعل السلطات الهولندية القمعية، ليس لأن لوزاك مادي مثل لا ميتري —إذ كان كالفينيًا متدينًا، على الرغم من أنه كان ليبراليًا أيضًا، ومشمئزًا من الإلحاد– ولكن لأنه اعتقد حقًا أنه ينبغي مواجهة الإلحاد من خلال النقاش المفتوح.[17] كان اعتقاده هذا بمثابة موقف راديكالي في عصر كان فيه إنكار المعتقدات المسيحية الأساسية ممنوعًا حتى في جمهورية هولندا وإنجلترا.

قدم لوزاك للمسيحيين المتدينين (الذين شكلوا الغالبية العظمى من الأوروبيين في تلك الفترة) تبريرًا للتسامح مع الزندقة في الكلام في وقت كان فيه هذا التسامح مرفوضًا تمامًا حتى بالنسبة لليبراليين. إن أهم مساهماته في تاريخ حرية التعبير حقًا هي دفاعه عن

الحق في نشر كتاب يحتوي على أفكار تعتبر بغيضةً تمامًا بالنسبة لأغلبية الناس، بمن في ذلك هو نفسه. وهكذا تمكن لوزاك من تمهيد الطريق أمام احتمالية تعزيز السلام والوئام والحقيقة الاجتماعيين نظريًا وعمليًا، بصرف النظر عن الاختلافات الفلسفية والدينية المتجذرة والجوهرية، بشرط تسوية هذا الأمر واستيعابه من خلال النقاش المفتوح وليس التحكم بالقوة.

تجلى دفاع لوزاك عن هذه الأفكار الخطيرة في *مقالة عن حرية التعبير* عام 1749، التي استبق فيها ما سيقوله جون ستيوارت ميل قبل أكثر من قرن:

> أنا مقتنع بأن زوايا المثلث الثلاث تساوي زاويتين قائمتين. وعلى الرغم من بداهة هذا الافتراض بالنسبة لي، إذا ادعى أحدهم أنه يمتلك حججًا من شأنها أن تهدم هذه الحقيقة، أتساءل عما إذا كان بإمكاني أن أقول بضمير أنني ما زلت مقتنعًا تمامًا، على الرغم من أنني لم أر زيف هذه الحجج. ومن ذلك نستنتج أننا لا نستطيع أن نفخر بصلابة اقتناعنا بأهم الحقائق، طالما أننا نمنع الملحدين والمفكرين الأحرار وغيرهم من أمثالهم من التلويح بأقلامهم.

, ولكن حصر لوزاك مفهومه حول حرية التعبير في النقاش الفكري رفيع المستوى في أوساط النخبة المثقفة، إذ استثنى «الروايات والمحاكاة الساخرة» و«التعبيرات المهينة أو غير اللائقة» دونًا عن غيرها.[18] من المستحيل أن يصف لوزاك مشاحنات تويتر بأنها ممارسة لحق طبيعي. ولكن المهزلة هي حقيقة أن لوزاك –مثل ديرك كورنهرت والحركة الداعية للمساواة

(ليفيلرز)– مغيب إلى حد كبير عن تاريخ حرية التعبير، على الرغم من حججه الرائدة بطبيعتها.

خاض لوزاك هذه المعركة الخيرة مرةً أخرى بعد عشرين عامًا. اقترحت محكمة هولندا في عام 1769 فرض رقابة سابقة للنشر على الأفكار التي «تقوض أسس الدين المسيحي أو الكتاب المقدس».[19] صاغ لوزاك تفنيدًا شديد اللهجة، إذ جادل أن الخطة غير قابلة للتطبيق ومخالفة للدستور وغير طبيعية و –ما هو مهم بالنسبة لحالة التجار الهولنديين– ضارة بالتجارة. تخلت السلطات في نهاية المطاف عن هذه الفكرة مع التحفظ.[20]

ألغت إنجلترا الرقابة السابقة للنشر، إلا أن حرية الصحافة الإنجليزية لم تشمل حمايةً من العقوبات اللاحقة للنشر لجرائم التعبير مثل التجديف أو الفتنة، التي بقيت جزءًا لا يتجزأ من القانون العام البريطاني. كان احترام السلطة المشكلة وفق الأصول شرطًا مسبقًا للحرية عمومًا، ولا سيما بسبب شبح الحرب الأهلية الدموية في أربعينيات القرن السابع عشر الذي كان ما يزال يحوم في الأرجاء. حاكى كتاب مجهولون من التيار البريطاني المحافظ أفكار توماس هوبز حين حذروا من مثيري الفتنة واعتبروهم «قتلة جميع الحكومات» أو حين قالوا إن «الحرب الأهلية التي تبدأ بالحبر ستنتهي بالدم».[21]

فسر اللورد كبير القضاة جون هولت المبرر النخبوي بعمق لجريمة التشهير التحريضي في عام 1704: «إذا لم يحاسب الناس على التحكم بالآخرين من خلال رأيهم السيء في الحكومة، فلن تدوم أي حكومة».[22] علاوةً على ذلك، لم يتمكن المشهرون ضد الحكومة من استخدام الحقيقة للدفاع عن أنفسهم بعد إحدى قضايا محكمة غرفة النجم في عام 1606.[23]

تحولت هذه الرؤية إلى النموذج «البلاكستوني» لحرية الصحافة، الذي سمي تيمنًا بالقاضي والسياسي المحافظ في القرن الثامن عشر السير وليام بلاكستون. جادل بلاكستون في أطروحته المؤثرة على نطاق واسع *تعليقات على قانون إنجلترا* في أواخر ستينات القرن الثامن عشر بأن حرية الصحافة «ضرورية لجوهر الدولة الحرة». ولكن هذا يغطي الحماية ضد الرقابة قبل النشر وليس العقوبات اللاحقة: «لكل فرد حق مفروغ منه في التعبير عن المشاعر التي يرغب بها أمام العامة: إن منع هذا الأمر يعني تدمير حرية الصحافة: ولكن إذا نشر ما هو غير لائق أو مؤذ أو غير قانوني فعليه أن يتحمل تبعات تهوره».[24] وبذلك تمتلك السلطات حرية معاقبة مؤلفي المطبوعات التي تعتقد أن «ميولهم السيئة» تهدد النظام الاجتماعي والسياسي، حتى ولو لم يكن هناك أي تحريض على فعل غير قانوني. وبناءً على ذلك، بقي القانون الجنائي يشكل تهديدًا حقيقيًا على الأقلام والألسنة المثيرة للفتنة. استمرت البلاكستونية في ممارسة نفوذها التقييدي على حدود حرية التعبير في كل من بريطانيا والولايات المتحدة حتى القرن العشرين.

ولكن هناك أيضًا من اعتبر احترام الحرية أساس السلطة الشرعية. كانت بريطانيا موطنًا لبعض من أكثر منظري حرية التعبير تأثيرًا في القرن الثامن عشر – على الرغم من أن أفكارهم لن تثمر إلا على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي. كان صوت المفكر الحر الربوبي ماثيو تندال أحد أكثر هذه الأصوات صراحةً، إذ أصر في رسالة إلى عضو في البرلمان في عام 1698 على أن «جميع الرجال يمتلكون نفس الحق في إيصال أفكارهم، كما لهم الحق في التفكير».[25] نشر تندال في عام 1704 *مبررات ضد تقييد الصحافة* دون الكشف عن هويته (ينسب أحيانًا إلى جون تولاند)، وفيه أكد على أن لكل شخص «حق طبيعي في جميع مسائل التعلم والمعرفة». لا ينبغي استثناء الدين ولا الحكومة من النقاش. اعتقد تندال أيضًا أن «حرية الصحافة ينبغي أن تحافظ على الوزارة ضمن نطاق المقبول من خلال فضح

أعمالها السيئة أمام الناس»، حتى أنه هاجم الامتياز البرلماني متسائلًا عن سبب قيام البرلمان الذي تمتع بحرية الصحافة «بحرمان من يمثلهم من الحرية ذاتها؟».[26] ليس من المستغرب أن أعمال تندال قد أحرقت عام 1710 بأمر من مجلس العموم.[27]

وعلى الرغم من ذلك، كانت أكثر الحجج التي دافعت عن حرية التعبير تأثيرًا هي سلسلة من الرسائل التي نشرت في *لندن جورنال* بين عامي 1720 و1723. ألف هذه الرسائل، التي عرفت باسم *رسائل كاتو*، الردايكاليان المنتميان لحزب الأحرار جون ترينشارد وتوماس غوردون اللذان استلهما الاسم المستعار من السيناتور الروماني كاتو الأصغر شهيد الجمهوريانية وحرية التعبير في عهد قيصر.[28] شدد ترينشارد وغوردون، كما قدوتهما القديمة، على الحرية الفردية والسياسية وحذرا من الميول الاستبدادية للحكومة غير المحدودة والتعسفية. كرست الرسالة رقم 15 لمسألة حرية التعبير. بدأ غوردون الرسالة التي كتبها بهذه الافتتاحية المثيرة: «دون حرية الفكر، لا وجود لما يسمى الحكمة؛ ولا وجود لما يسمى الحرية العامة دون حرية التعبير». كتب غوردون بعد ذلك بفقرات قليلة كلمات أصبحت شهيرةً في وقتنا الحالية: «حرية التعبير هي درع الحرية الأعظم؛ يزدهران ويخمدان معًا: وهما الرعب الذي يروع الخونة والظالمين، والحاجز الذي يقف في وجههم». تحدث غوردون عن سوابق تاريخية لإثبات الصلة الوثيقة بين حرية التعبير والحرية عمومًا، إذ أشار إلى الرقابة الشديدة التي فرضها تشارلز الأول، على سبيل المثال، باعتبارها دليلًا واضحًا على اقتران الحكم المطلق والقمع ببعضهما البعض. ولكنه استخلص أهم دروسه التاريخية من رواية تاسيتس حول تسبب سقوط الجمهورية الرومانية بتقييد *libertas* أو حرية اللسان. ولذلك تعتبر الرسالة رقم 15 دفاعًا علمانيًا وعقلانيًا وسياسيًا عن حرية التعبير.[29]

دافع غوردون عن حرية التعبير بشكلها الروماني، باعتبارها «درع الحرية» الذي يحمي الحرية الطبيعية للفرد ضد إساءة استخدام السلطة التعسفي، لا دعوةً إلى المساواتية والديمقراطية في التعبير كما هو الحال في شكلها الأثيني. كان دفاعه هذا بمثابة تفسير حالم ويميني لحرية التعبير الرومانية بلا شك، ولكن ما كانت تفتقر إليه *رسائل كاتو* على صعيد الدقة التاريخية استطاعا تعويضه في التأثير التاريخي.

تناولت *رسائل كاتو* أيضًا المسألة المعقدة المتعلقة بالحد الذي ينبغي أن تتوقف عنده حماية التعبير. كتب ترينشارد وغوردون ثلاث رسائل —رقم 32 و100 و101— حول مسألة التشهير والقذف والشائعات الفاضحة على وجه التحديد، إذ أقرا فيها أن التصريحات التشهيرية ضد الحكومة «دنيئة وغير قانونية دائمًا»، ولكن التصريحات الصادقة —على عكس ما هو متبع بموجب سوابق القانون العام— لا ينبغي أن يعاقب عليها. والأهم من ذلك هو أن غوردون اعتبر التشهير نتيجة لا مفر منها لحرية الصحافة — «شر سببه خير أعظم منه بكثير». إن الطريقة الوحيدة لتجنب التشهير تمامًا هي العودة إلى الأيام الخوالي السيئة بما فيها الترخيص والعدالة في محكمة غرفة النجم. ولذلك، «ينبغي أن أعترف، أنني أفضل أن يتسرب كثير من التشهير على انتهاك حرية الصحافة».[30] حذرت *رسائل كاتو* أيضًا من الطبيعة الغامضة والتعسفية لجريمة التشهير التحريضي. يمكننا دائمًا تفسير الكلمات بعدة طرق. إذا استطاعت الحكومة مقاضاة أي كاتب بسبب جرائم أدبية، سواءً كانت حقيقيةً أم متخيلة، حتى ولو كانت الصياغة والنوايا غير واضحين، فلن يسلم أي قلم.[31]

حققت *رسائل كاتو* نجاحًا باهرًا، ولا سيما في أمريكا المستعمرة. كان من المستحيل أن يفتح شخص ما «من بوسطن إلى سافانا» صحيفةً دون أن يرى طبعات أو اقتباسات أو نقاشات لهذه المقالات.[32] وجدت استعارة حرية التعبير «درع الحرية الأعظم» إلى إعلان

الحقوق الشهير في فرجينيا، والمسودة الأولية للتعديل الأول التي كتبها جيمس ماديسون، وخطابات الثوار الفرنسيين، وحتى كتابات الراديكاليين الروس.[33]

وعلى الرغم من ذلك، لم يختبر أحد حدود حرية الصحافة البريطانية كما فعل الساخر سيء السمعة وعضو البرلمان جون ويلكس. استهزأت صحيفته الساخرة *نا نورث بريتون* من جورج الثالث وحكومته دون شفقة. أعاد العدد الأول بالطبع صياغة *رسائل كاتو* التي أصرت على اعتبار حرية الصحافة «درعًا» لكل الحريات الأخرى. نشرت مقالات *نورث بريتون* شائعات مفادها أن رئيس الوزراء يعاشر والدة الملك، ووصفت وزير المالية بأنه «أكثر الرجال الذين *تسللوا* إلى المنصب الوزاري غدرًا ودناءةً وأنانيةً ووضاعةً وانحطاطًا وبخلًا وقذارةً».[34] وحين سأله مسؤول فرنسي عن نطاق حرية الصحافة في إنجلترا، أجاب: «لا يمكنني أن أجزم، ولكنني أحاول أن أعرف».[35] اصطدم ويلكس بهذه الحدود وجهًا لوجه في أبريل عام 1763 بعد إصدار *نورث بريتون* رقم 45، التي لم تسخر من الملك ووزرائه وحسب، بل تطرقت بشكل أو بآخر إلى دعوات التمرد الصريحة.[36] قضى ويلكس أسبوعًا في سجن البرج، وأمر مجلس العموم بإحراق صحيفته بسبب تشهيرها التحريضي. حاول ويلكس الهرب من خلال ذهابه إلى المنفى في فرنسا، ولكنه أدين غيابيًا بسبب ارتكابه للتشهير التحريضي والفاحش. سلم ويلكس نفسه للسلطات بعد أن أجبره الدين على العودة إلى إنجلترا عام 1768 وحكم عليه بالسجن لمدة عامين.[37]

اختبر ويلكس حدود القانون ودفع الثمن، وأصبح بذلك مثالًا خلافيًا بالنسبة للمفكرين الآخرين. صدم ديفيد هيوم على ما يبدو بفضيحة (*l'affaire*) ويلكس إلى حد كبير مما دفعه إلى التخفيف من حدة دفاعه الحماسي عن حرية التعبير، وحذر من مخاطر «الحرية المطلقة للصحافة» على الرغم من إصراره على اعتبار التعامل مع الرقابة أسوأ من تحمل المغالاة.[38] ومن ناحية أخرى، كان لحملة ويلكس الصليبية دفاعًا عن مفهوم

parrhēsía البريطاني صدى عميق على الجانب الآخر من المحيط الأطلسي لدى الأمريكيين الوطنيين الذين نظروا إلى «ويلكس والحرية» ورقم 45 باعتبارهم صيحات استنفار عشية الحرب الثورية.[39]

الرقابة والتقويض في نظام فرنسا القديم

أصبحت فرنسا، أو بالأحرى باريس، عاصمة عصر التنوير في أواخره خلال منتصف القرن الثامن عشر. قاد هذه الحركة فلاسفة، مثل فولتير الذي لم يعرف الكلل وغيره من الموسوعيين الأكثر راديكاليةً، اعتادوا على التجمع (أو التآمر كما قال أعداؤهم) في صالون بارون دي هولباخ. كان أبرزهم رئيس تحرير موسوعة *إنسيكلوبيدي* دنيس ديدرو.

تراخت الرقابة الفرنسية إلى حد كبير بعد وفاة لويس الرابع عشر في عام 1715 وتولي دون أورليان، الذي يعتبر مفكرًا حرًا إلى حد ما، زمام السلطة. سرعان ما بدأ الناشرون الفرنسيون في طباعة المزيد من الكتب المثيرة للجدل في الفلسفة والعلوم وحتى اللاهوت، وبحلول عام 1732 كان نشر *قاموس* بايل المثير للجدل ممكنًا في باريس.[40] ولكن الرقابة لم تتوقف على الرغم من هذا التراخي النسبي، وأثبتت أنها عقبة هائلة في وجه الكتاب الذين رغبوا في تحدي السلطة الملكية والدينية علنًا.

استخدم النظام القديم مزيجًا محيرًا من الرقابة السابقة واللاحقة للنشر بغرض اقتلاع جذور الأفكار الخطرة.[41] كان خط الدفاع الأول في وجه هذه الأفكار هو الرقيب الملكي الذي عمل تحت سلطة مدير المكتبة ***directeur de la Librairie***.[42] كانت مهمة الرقيب الملكي متمثلة في منع الكتابات «ضد الدين، وخدمة الملك ومصلحة الدولة والعادات الأصيلة» و—ليس أقلها— «شرف وسمعة العائلات والأفراد».[43] منحت الكتب التي وافق عليها الرقيب

الملكي امتيازًا *privilege* أو «إذنًا». كانت هذه الطريقة القانونية الوحيدة عمليًا لدخول سوق الكتب.[44] من الناحية النظرية، لا بد من أن نظام الرقابة السابقة للنشر وتجارة الكتب الاحتكارية قد أعطوا النظام القديم السلطة على المواد المطبوعة. ولكن لم يمتلك أحد عمليًا الموارد اللازمة لفرض حظر أدبي في باريس باستثناء القائمين على تجارة الكتب. أعفي ناشرو وبائعو الكتب فعليًا من العديد من اللوائح بسبب التراخي في تطبيق الرقابة خارج نطاق العاصمة، وبذلك تمكنوا من طباعة أمور قد تكون محظورةً في باريس.[45]

وهناك أيضًا قاعدة أساسية في الاقتصاد مفادها أنه حين يحظر شيء ما عليه إقبال شديد، يتسبب ذلك في ازدهار السوق السوداء. ووفقًا لأحد التقديرات، كان في فرنسا 3,000 تاجر كتب في سبعينيات القرن الثامن عشر. لم يكن منهم سوى 1,004 مدرج رسميًا.[46] كانت الكتب المحظورة متاحةً بسهولة أيضًا بفضل المطابع الموجودة في البلدان المجاورة، التي أسعدها أن تزود القراء الفرنسيين بمنشطات ومهدئات أدبية ذات مفعول إدماني. وهنا يحين دور خط الدفاع الثاني. عمل في قوات الشرطة مفتشون مختصون في المكتبات *inspecteurs de la Librairie* مهمتهم التسلل إلى الشبكات السرية وتقصي الكتب السيئة.[47] أدين نحو 17 في المائة من سجناء سجن الباستيل بين عامي 1659 و1789 بجرائم أدبية، ومن بينهم فولتير والإباحي سيء السمعة ماركيز دي ساد.[48]

عانت الصحف أيضًا في ظل النظام القديم. كانت المنافذ الإخبارية القانونية هي الصحف القانونية التي خضعت لرقابة شديدة فقط، مثل *غازيت دو فرانس*.[49] ولكن لم يسفر هذا الأمر إلا عن دفع القراء المتعطشين للأخبار إلى الإبداع، إذ تناقلوا قصاصات من الشائعات من يد إلى يد وتبادلوا المعلومات شفهيًا.[50] وكما اشتكى رئيس شرطة باريس اليائس: «يميل الباريسيون إلى تصديق الشائعات والفضائح *libelles* الخبيثة المتداولة في الخفاء أكثر من الحقائق المطبوعة والمنشورة بأمر أو إذن من الحكومة».[51]

أدرك مدير المكتبة *directeur de la Librairie* الجديد كريستيان غيوم دي لامونيون دي ماليشيربيس في عام 1750 أن هناك حاجة إلى وجود نهج أكثر واقعيةً للحد من استنزاف إيرادات تجارة الكتب القانونية على حساب الأسواق السوداء والناشرين الأجانب. غدت الرقابة الصارمة عيبًا تنافسيًا في عصر التنوير في أوروبا. كان الحل الذي قدمه متمثلًا في زيادة استخدام «الأذونات الضمنية» — وهو شكل من أشكال الاتفاق الودي الذي يسمح ببيع الكتب التي لم تحصل على موافقة الرقيب وامتيازه علنًا.[52] ولكن كان ماليشيربيس متعاطفًا أيضًا مع الأفكار التنويرية، إذ اعترف أن «الرجل الذي لا يقرأ سوى الكتب التي أصدرت في الأصل بموافقة صريحة من الحكومة . . . سيبقى متأخرًا عن معاصريه قرابة قرن من الزمن».[53] كان ماليشيربيس لطيفًا حتى مع الفلاسفة الذين استخدموا نظير ما نسميه «شبكة افتراضية خاصة (VPN)» في يومنا هذا، أي الذين نشروا أعمالهم دون الكشف عن هويتهم في الخارج ثم هربوها إلى فرنسا بدلًا من طلب إذن من الدولة ذاتها التي اتهموا بتقويض أسسها. ساهمت سياسة الانفتاح الأدبي التي استخدمها ماليشيربيس في النمو المتسارع لعدد الكتب. زاد عدد العناوين المطبوعة في فرنسا أكثر من الضعف، من 73.6 مليون في النصف الأول من القرن الثامن عشر إلى أكثر من 157 مليون في النصف الثاني من القرن.[54]

كان أكثر الأعمال التي حصلت على ختم موافقة ماليشيربيس أهميةً —أو أكثرها شناعةً بالنسبة للتقليديين— هو *إنسيكلوبيدي* الذي حرره ديدرو وجان لو رون دالمبير. كان أقل ما يطمحان إلى تحقيقه هو تجميع كل المعارف في العالم.[55] التقى المساهمون الرئيسيون في *إنسيكلوبيدي* في صالون بارون دي هولباخ في شارع رويال لمناقشة أحدث ما في النصوص والفلسفة والسياسة وآخر الأخبار. ضمت قائمة «شيوخ شارع رويال» شخصيات من مفكرين فرنسيين من عصر التنوير مثل مارمونتيل ورينال وتيرغو وروسو، إلى جانب

الأجانب الزائرين مثل سيزاري بيكاريا وآدم سميث وإدوارد غيبون وديفيد هيوم. زخر صالون دي هولباخ بالأحاديث الوقحة. أخبر هيوم، الذي أثارت صراحتهم إزعاجه، دي هولباخ ذات مرة أنه لم يقابل ملحدًا في حياته ولم يعتقد أنهم موجودين. أشار البارون إلى الأشخاص الثمانية عشر الحاضرين وأجابه: «سيدي، احسب عددنا هنا. إنها بداية جيدة، أن أتمكن من تعريفك على خمسة عشر مرةً واحدةً. أما الثلاثة الآخرون فلم يتخذوا قرارهم بعد».[56]

كان هؤلاء الموسوعيون بطبيعة الحال شخصيات مثيرةً للجدل. قضى ديدرو ثلاثة أشهر في السجن في عام 1749 بسبب تأليفه لكتاب تخريبي على الصعيد الديني،[57] ثم بدأ بتجميع المجلد الأول من *إنسيكلوبيدي* بعد إطلاق سراحه تمامًا. نجحت الموسوعة في الحصول على امتياز بسبب تمويهه وإدراجه لكلمة AZYMITES (الخبز غير المخمر) تحت حرف A، وبذلك نشرت في عام 1751. ولكن كانت مقالات *إنسيكلوبيدي* مليئةً بالاعتراضات الضمنية وغير الضمنية ضد السلطة المزدوجة للكنيسة الكاثوليكية والملكية الفرنسية المطلقة، ولم يستغرق الأمر طويلًا قبل أن تدرك السلطات ما يحدث.

كان المجلد الأول وحده مليئًا بالتعليقات الجانبية التحريضية. ألحق ديدرو مدخل الروح (*âme*) بمقال يطرح أسئلةً مزعجةً مثل نقطة اتصال الروح بالجسد مثلًا. أهي في الدماغ؟ الجهاز العصبي؟ أم القلب؟[58] والدافع هو تحفيز القارئ الفضولي على طرح السؤال الأهم حول ما إذا كانت الروح موجودة أصلًا. ومن الأمثلة الشهيرة هو أن مدخل أكلة لحوم البشر (*anthropophages*)، سواءً كان ذلك مقصودًا بغرض السخرية أم لا، تضمن إشارةً مرجعيةً: «انظر أفخارستيا، مناولة، مذبح».[59] لم يحترم مدخل السلطة السياسية الحكم الملكي المطلق تمامًا، إذ جاء فيه أنه «ما من إنسان منحته الطبيعة الحق في أن يحكم الآخرين. الحرية هبة من السماء».[60] وبحلول الوقت الذي نشر فيه المجلد الثاني في عام

1752، أدينت *إنسيكلوبيدي* رسميًا من قبل مجلس الملك، على الرغم من أنها لم تكن محظورةً — حتى ذلك الوقت. ثبت أن هذه الضربة الخفيفة، على أي حال، كانت بمثابة هزيمة ذاتية هائلة، إذ لم تسفر هذه الإدانة سوى عن تعزيز مبيعات *إنسيكلوبيدي*، وكأنها النسخة التنويرية من تأثير سترايساند. ارتفع عدد الاشتراكات إلى أربعة آلاف، وبلغت الأرباح نحو 1,120,000 ليرة فرنسية — أي نحو خمسة ملايين دولار أمريكي حاليًا. وفي واقع الأمر، أصبحت الموسوعة لاحقًا أحد أكثر الأعمال ربحًا في فرنسا خلال القرن الثامن عشر.[61]

ولكن فصيل المناهضين التقليديين للفلاسفة لم يسكتوا على هزيمتهم المهينة. أدرجت الكنيسة الكتابات «السامة» لهؤلاء «الفلاسفة المزعومين» في جدول أعمالها ابتداءً من عام 1755.[62] عارض معظم مناهضو الفلاسفة حرية الفكر والصحافة بشدة، إذ شعروا كما لو أن أعداء الدين والملكية يمتلكون سلطةً مطلقةً؛ وزع المراقبون الملكيون الامتيازات للكتب الخطرة يمينًا ويسارًا، إذ وقفت الشرطة مكتوفة الأيدي في حين أغرقت المطبوعات غير القانونية فرنسا، مكتسحةً كل ما هو خير ومقدس. كان الزواج المطلق بين الكاثوليكية والملكية —العرش والمذبح— جوهر الأيديولوجيا المناهضة للفلاسفة، إذ اعتبر الفلاسفة جزءًا من مؤامرة الإرهاب الأدبي، لأن «المعصية والهرطقة لطالما كانا عدوان للكنيسة بالإضافة إلى الملوك».[63]

فرضت الحملة المناهضة للفلاسفة ضغوطات على ماليشيربيس، من حيث إجباره على التوفيق بين أيديولوجيات لا يمكن التوفيق فيما بينها. وفي أحد المرات التي تخلف فيها أحد مراقبيه عن أداء واجبه، سارع مناهضو الفلاسفة إلى معالجة الأمر. منح الرقيب الملكي امتيازًا لكتاب *دو ليسبري* («عن العقل») لكلود أدريان هلفتيوس في عام 1757 بعد أن تصفحه قليلًا.[64] ولكن كان ينبغي أن يثير هذا الكتاب بعض الشك، ولا سيما بسبب أفكاره المساواتية الراديكالية ومهاجمته للنظرة المسيحية حول الأخلاق.[65] ووفقًا لكلية اللاهوت في

جامعة سوربون، عادةً ما تكون حجج هلفتيوس «مدمرةً لأسس السلطة السياسية».[66] لربما لم يكن كتاب *دو ليسبري* أحد الكتب الأكثر راديكاليةً في عصره، ولكنه كان بكل تأكيد أحد أكثر الكتب التي حصلت على امتياز ملكي راديكاليةً إلى حين صدوره في عام 1758، فضلاً عن أنه نشر في أسوأ وقت ممكن. أصدرت الحكومة مرسومًا يهدد بإعدام الكتاب والطابعين وبائعي الكتب الذين يهاجمون الدولة أو الكنيسة بعد محاولة اغتيال لويس الخامس عشر في يناير عام 1757. وعلاوةً على ذلك، لم يكن قد مر على صدور المجلد السابع الجريء والاستفزازي من *إنسيكلوبيدي* وقتًا طويلًا، إذ نشر في شهر نوفمبر عام 1757 وأثار جدلًا كبيرًا مما دفع دالمبير، الذي ساعد ديدرو في التحرير، وغيره العديد من المساهمين إلى الانسحاب من المشروع. طرد هلفتيوس من وظيفته المرموقة في الديوان الملكي وطلب منه أن يتبرأ من كتابه علنًا — وإلا. ولكن برلمان باريس لم يتوقف عند هذا الحد وحسب، بل أعلن أيضًا حربًا جماعيةً على الفلاسفة بتحريض من الكنيسة. أحرق كتاب *دو ليسبري* وسبعة أعمال أخرى لمؤلفين بارزين في عصر التنوير، بمن فيهم فولتير وديدرو، علنًا في عام 1759.[67]

نجت موسوعة *إنسيكلوبيدي* من النيران. ولكن سحب مجلس الملك في 8 آذار امتياز المجلدات السبعة الأولى، وأدان العمل باعتباره «وسيلةً لنشر *الأقوال الخبيثة* التي تضر بالدين والأخلاق».[68] حذت الكنيسة الكاثوليكية حذو مجلس الملك وأدرجت المجلدات السبعة في فهرس الكتب المحظورة.[69] وبذلك أصبح المجال أمامهم مفتوحًا لتدمير *إنسيكلوبيدي*. اقتحمت الشرطة مكتب ديدرو للحجز على الممنوعات ولكنها لم تجد سوى مكتبًا فارغًا. حصل ديدرو على تحذير— لم يكن سوى من مالیشیربیس الذي عرض عليه منزله ليستخدمه كملاذ آمن، إذ كان يعلم أن ديدرو لم يكن لديه مكان لإخفاء أكوام الأوراق الضخمة

خاصته خلال هذه المهلة القصيرة. أخفيت الأوراق التي استغرقت كتباتها عشرات آلاف الساعات من العمل وأصبحت آمنةً، تلك التي كلف المسؤول عن الرقابة رسميًا بتدميرها.[70]

نشرت المجلدات العشرة الأخيرة من *إنسيكلوبيدي* معًا في عام 1765 بفضل عمل ديدرو الشاق، وبقية المساهمين، وملاكه الحارس ماليشيربيس. تضمنت المجموعة المؤلفة من سبعة عشر مجلد 17,818 مقالةً ضمن ثمانية عشر ألف صفحة، وبلغ عدد كلماتها أكثر من عشرين مليون كلمة.[71] منح العمل إذنًا ضمنيًا بشرط عدم بيعه أو استيراده في باريس أو فرساي.[72] دافع الموسوعيون عن الفوائد العظيمة للتسامح الديني، والنقاش المفتوح، ونشر الأفكار. ولكن لم تقتصر الآثار الإيجابية للموسوعة على السياسة والدين وحسب، بل استفاد العلم والتقدم أيضًا من محاولة الموسوعة الجريئة لتنظيم المعرفة الإنسانية ونشرها. وبعد مرور قرن على الإصدار الأول، كانت أكثر المدن الفرنسية استخدامًا للموسوعة هي المدن الأكثر ابتكارًا وازدهارًا.[73]

تمكن الفلاسفة بحلول نهاية سبعينيات القرن الثامن عشر من إدخال أنفسهم في مؤسسات النفوذ والسلطة، ولاقت أفكارهم قبولًا تدريجيًا. أصبح متمردو عصر التنوير جزءًا من المؤسسة. انتقلت مناقشة حرية التعبير والتسامح في فرنسا، كما كان الحال في بريطانيا، من المفكرين الأحرار الراديكاليين المهمشين إلى التيار الأساسي للحياة الفكرية الفرنسية ابتداءً من منتصف القرن الثامن عشر. ووفقًا للمؤرخ تشارلز والتون: «لم يشهد عصر التنوير الفرنسي حملةً متماسكةً من أجل حرية الصحافة»، ولا اتفاقًا على الحدود التي ينبغي أن تقف عندها حرية التعبير.[74]

تناول بعض المفكرين الفرنسيين مسألة حرية التعبير بالطبع، واختبروا حدود رقابة النظام القديم. أعاد بارون مونتسكيو في كتابه الشهير *روح القوانين* عام 1748 إحياء أفكار

تاسيتس القديمة حول فصل الكلمات عن أعمال الخيانة والنظر إلى التنوع في الآراء على أنه ميزة، وليس خطرًا على الدولة. وعلى الرغم من ذلك، لم يصل مونتسكيو إلى حد طلب إلغاء الرقابة بشكل صريح.[75]

غدا فولتير الشهير معروفًا بكلماته —الأبوكريفية—:«قد لا أتفق معك في الرأي ولكنني مستعد للتضحية بحياتي في سبيل حرية تعبيرك عن رأيك».[76] لربما لم يكن فولتير الحقيقي على استعداد للموت دفاعًا عن حرية تعبير أعدائه، إلا إنه سجن في الباستيل وقضى وقتًا في المنفى بسبب كتاباته، التي تضمنت العديد من الحجج المعيارية حول حرية التعبير والضمير. أعلن فولتير في *أطروحة حول التسامح* ذات التأثير الكبير عام 1763، التي صاغها احتجاجًا على الإعدام القائم على التعصب للبروتستانتي جان كالاس، أن التعصب الديني «عبثي وهمجي» ومخالف لقوانين الطبيعة.[77] حُظر مقاله هذا على الفور.[78] تضمن *قاموس فلسفي* لفولتير، الذي نشر عام 1764، مدخلاً حول «حرية الصحافة» دافع فيه عن المجاز التنويري المألوف والمتمثل في أن الكتب لا يمكن أن تتسبب بأي ضرر أبدًا. كان الحل للمواد الهجومية بالنسبة لفولتير واضحًا: «هل يزعجك الكتاب؟ ادحضه. هل يضجرك؟ لا تقرأه».[79] ولكن لسوء الحظ، لم تشارك السلطات فولتير آراءه حول حرية الصحافة، لذا حظر القاموس الذي نشره دون الكشف عن هويته باعتباره «فلسفة كاذبة».[80]

لم تشكل كتابات فولتير خطرًا على حياته الخاصة وحسب. ألقي القبض على فرانسوا جان دي لا بار البالغ من العمر 19 عامًا في صيف عام 1766، بسبب تصريحات السكان المحليين الزائفة حول تخريبه لأحد صور المسيح المصلوب. كشف بحث في منزل الشاب النبيل عن نسخة من *قاموس فلسفي* المحظور بالإضافة إلى روايتين إباحيتين. كان هذا كافيًا لإدانته. كفر لا بار عن ذنبه أمام العامة بشكل مهين، ثم قطع رأسه وأحرق إلى جانب نسخة من القاموس الذي حسم مصيره.[81]

وعلى الرغم من ذلك كله، كان فولتير بعيدًا كل البعد عن المطالبة بحرية التعبير المطلقة. كانت إنجلترا مصدر إلهام له، حيث كانت حرية الصحافة تعني الحق في النشر دون رقابة مسبقة، ولكن ليس دون عقوبات لاحقة — وكما صاغ الأمر بكلماته الخاصة: «الحق في الاستفادة من أقلامنا كما لغتنا، على مسؤوليتنا الخاصة».[82] حاول فولتير حتى أن يتلاعب في نظام الرقابة الفرنسية من أجل دعم كتاباته وقمع أعداءه، الذين ذمهم في كتاباته في الوقت ذاته.[83] رأى فولتير أيضًا حرية التعبير على أنها امتياز للقلة المثقفة. أشار فولتير، على غرار شيشرون الذي احتقر الغوغاء الوسخين وآراءهم، إلى أنها «مسألة عظيمة للغاية . . . ولكن ينبغي أن يعامل الناس، أي تسعة أعشار الجنس البشري، على أنهم قرود».[84] كان فولتير أقرب إلى الرومانيين من الأثينيين فيما يتعلق بحرية التعبير.

وعلى الرغم من ذلك، ستلعب حجج فولتير دورًا رئيسيًا في تقدم قضية حرية التعبير داخل أوروبا وخارجها خلال القرن الثامن عشر. أصبحت *أطروحة حول التسامح* أحد أكثر الكتب مبيعًا لعام 2015 في فرنسا التي صدمها الهجوم الإجرامي على مجلة *تشارلي إبيدو* الساخرة.[85] إن حقيقة أن هذا الكتاب، الذي حظره المتشددون المتدينون في السابق بحجة أنه خطير ويعتبر الآن بمثابة ترياق للتعصب الإجرامي، هي في حد ذاتها شهادة قوية على الإرث الخالد لأفكار فولتير.

كان دنيس ديدرو أكثر راديكاليةً من الناحية الفلسفية مقارنةً بكل من مونتسكيو وفولتير. قد يعتقد المرء أن ديدرو من المدافعين عن حرية التعبير المطلقة، نظرًا لما تعرض له من تعصب ممنهج ورقابة وقمع. ولكن ذكر المؤرخ إدواردو تورتارولو أن ديدرو لم يدافع أبدًا عن «الطباعة القانونية بلا قيود في فرنسا . . . باعتبارها هدفًا ممكنًا أو مرغوبًا»، على الرغم من أنه لطالما شجع على الرقابة المخففة.[86] وفي واقع الأمر، أصيب ديدرو أيضًا بلعنة ميلتون ودافع عن الرقابة في عام 1772 حين ألقى أحد الفلاسفة المنشقين قنبلةً أدبيةً على

الموسوعيين وأعمالهم. ذهب ديدرو ودالمبير —اللذان أصبحا في ذلك الوقت عضوين من النخبة، لا المرتدين المضطربين— مباشرةً إلى الملازم العام للشرطة بدلًا من أن يكتبا ردًا، وطلبا منه أن يضع حدًا لهذا العمل لأنه أهان شرفهما.[87]

قد يكون سبب فشل ديدرو في إدانة الرقابة صراحةً متعلق بعلاقته الوثيقة مع ماليشيربيس — الذي خاطر في نهاية المطاف بوظيفته ومكانته ولربما حريته من أجل ضمان نجاة *إنسيكلوبيدي*. لم تكن ستبدو مهاجمة مؤسسة الرقابة التي يترأسها أكثر من يحميه نفوذًا محرجةً وحسب، بل عقيمة وخطيرة تمامًا أيضًا. ضمت *إنسيكلوبيدي* أساسًا دفاعًا قويًا عن حرية الصحافة في المجلد 13، حتى ولو كان النبيل البروتستانتي النشيط لويس دو جوكور من كتبه وليس ديدرو نفسه.[88]

كانت مساهمة ديدرو الحقيقية فيما يتعلق بحرية التعبير هي معركته اليائسة التي خاضها وحده في أغلب الأحيان لمواصلة كتابة وتحرير ونشر *إنسيكلوبيدي* رغم كل الصعاب، بالإضافة إلى تخطيه لسوء المعاملة والترهيب الخبيث، والانشقاقات الجماعية لمساهميه، والقمع الرسمي المجهد، والتهديد الحقيقي بالسجن أو ما هو أسوأ من ذلك. على الرغم من تقصيره في الدفاع النظري عن حرية التعبير، كانت ممارسة ديدرو لحرية السؤال والتعبير بمثابة انتصار إنساني تردد صداه في جميع أنحاء العالم وعبر العصور.

كان جان جاك روسو أحد أصدقاء ديدرو الذين خسرهم على طول الطريق، فضلًا عن أنه أصبح العدو اللدود للفلاسفة الذين قضى معهم كثيرًا من الوقت في شارع رويال. كانت خلافاتهما شخصيةً وفلسفيةً على حد سواء. ازدادت حدة جنون الارتياب لدى روسو من جهة، إذ كان مقتنعًا بأن أصدقائه السابقين يتآمرون ضده خلف ظهره.[89] ولكن مفهومه حول الحرية كان مختلفًا تمامًا عن مفهوم معظم الفلاسفة أيضًا. كتب روسو في وقت مبكر،

في عام 1750، حول «الاضطرابات الرهيبة التي تسببت بها الطباعة في أوروبا» وأنه ينبغي على الدول أن «تمنع هذا الفن الرهيب».[90] على الرغم من بناء روسو لعلاقة بينه وبين ماليشيربيس وتلقيه إذنًا ضمنيًا لكتابه *إلواز الجديدة*، شعر بأنه تعرض لخيانة كبيرة حين بدأ أحد المراقبين الذي يعمل لدى ماليشيربيس بتقليص حجم النص من خلال حذفه لخمسة وعشرين صفحةً قبل أن يوافق على النسخة المشوهة الباقية. ولهذا السبب اختار روسو أن يعتمد على الهولنديين حين نشر روايته *إميل*، ولكنه قرر بكل حماقة أن ينشر اسمه على الغلاف. أدين الكتاب على الفور من قبل كل من رئيس الأساقفة والبرلمان في باريس، الذي أمر بإحراق دمية تمثل روسو إلى جانب كتابه. نجح روسو في التنصل من الذهاب إلى سجن باستيل لأنه تمكن من الهرب بعد أن حذره ماليشيربيس — تمامًا كما خمنتم.[91]

استمر روسو في النشر باسمه بشجاعة، ولكنه لم يدافع عن أي فكرة متماسكة فيما يتعلق بحرية التعبير. أكد روسو في أكثر أعماله شهرةً *العقد الاجتماعي*، الذي نشر في عام 1762، أن ضمان الإرادة العامة —أو الصالح العام— يتطلب «إجبار كل فرد على أن يكون حرًا». علاوةً على ذلك، يجب أن يؤمن جميع الناس بدين مدني يقره الملك، وذلك من أجل خلق «مواطنين صالحين» و«تابعين مخلصين». حملت مدينة روسو الفاضلة في طياتها قدرًا مؤلمًا لأولئك الذين يرفضون العقيدة الدينية المدنية:

> على الرغم من أنه لا يمكن إجبار أي شخص على الإيمان بها، من الممكن نفي أي شخص لا يؤمن بها من الدولة — والنفي لا يكون على أساس المعصية بل معاداة المجتمع، لأنه عاجز عن حب القوانين والعدالة بحق، فضلًا عن التضحية بحياته في

سبيل واجبه إن تطلب الأمر. إذا أقر أي شخص بهذه العقائد علنًا ثم تصرف كما لو أنه لا يؤمن بها، فليعاقب بالإعدام.[92]

لربما كانت مبادئ حرية التعبير التي آمن بها فولتير وديدرو معيوبةً أو متقلبةً، ولكنهما دعوا إلى تخفيف الرقابة وليس تشديدها. دافع روسو عمليًا عن خلق أرثوذكسية جديدة لا مكان فيها للزنادقة، وهو موقف ينذر بالشؤم لأنه يشبه ذلك الذي سيبرر الإرهاب بعد خروج الثورة عن السيطرة بعد مرور ثلاثة عقود.

لو لم يتأثر الموقف السائد تجاه الخلاف السياسي بروسو أكثر من ماركيز دو كوندورسيه، الذي لربما كان من أشد المدافعين عن حرية التعبير في الفترة التي سبقت الثورة مباشرةً، لكان التعصب الإجرامي للثورة أخف حدةً بلا شك. عارض كوندورسيه بشدة في كتابه *شذرات حول حرية الصحافة* عام 1776 كلًا من الرقابة السابقة للنشر ونظام الامتيازات والاحتكارات الخانقة التي ضبطت قطاع الطباعة الفرنسي. احتج كوندورسيه أيضًا بالحديث حول حقوق الإنسان للتأكيد على أهمية حرية التعبير، إذ أشار إلى أن الرقابة «تنتهك حقوقي كرجل ومواطن».[93] تحققت أمنية كوندورسيه بعد مرور ثلاثة عشر عامًا — بالحرف الواحد تقريبًا. ضمت المادة 11 من الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان: «حرية التعبير عن الأفكار والآراء هي واحدة من أهم حقوق الإنسان».[94]

تضمن القانون في نهاية المطاف حرية التعبير الراديكالية التي تحدث عنها كوندورسيه، ولكنه ضم ثغرات مهمةً. استبعد كوندورسيه الافتراء والتشهير والشتائم والاتهامات الغامضة من مبدأه حول حرية التعبير، الذي لربما كان راديكاليًا بخلاف ذلك، بسبب ثقافة الشرف التي كانت متغلغلةً في المجتمع الفرنسي، وبذلك أصبح هذا المبدأ عرضةً

للتفسير التعسفي وغيره من الإساءات الأخرى. لربما كان هذا الفشل في تدعيم مفهومه حول مبدأ حرية التعبير كما يجب علامةً على ما سيحدث بعد تطبيق إعلان حقوق الإنسان. سيسفر عن استثناء المادة 11 «للإساءة» كما «يعرفها القانون» تقسيمًا مريرًا للثوار. وفي واقع الأمر، سيغدو الفشل في تحديد كيفية وسببية حرية التعبير جوهر الجدل، الذي أصبح فتاكًا في نهاية المطاف، حول الدور المناسب لحرية الصحافة وحدودها بمجرد إلغاء الرقابة السابقة للنشر.

المطلقية التنويرية

راقب الملوك عن كثب ما شهده القرن الثامن عشر من تعزيز للمثل التنويرية. أصبحت حرية التعبير بالنسبة للبعض جزءًا أساسيًا مما يسمى المطلقية التنويرية، التي تعني أن يعمل الملوك الخيرين (ولكن المتمتعين بالقوة في آن واحد) على تحسين المجتمع بالاستناد إلى أفكار عقلانية وعلمانية جديدة. امتدح بعض الفلاسفة، كفولتير مثلًا، ملك بروسيا فريدريش العظيم وإمبراطورة روسيا كاترين العظيمة بسبب تشجيعهما على روح الانفتاح.[95]

كانت كاترين غارقةً في المثل التنويرية، إذ كانت شغوفةً بمراسلة كل من فولتير وديدرو ودالمبير وتبادل الأفكار مع الفلاسفة حول أفضل السبل لتنفيذ تصاميمها العظيمة في الهندسة الاجتماعية التقدمية. كانت كاترين على حد تعبير المؤرخ كاي. إيه. بامبيل «أول حاكم واع بمفهوم حرية التعبير وقيمته الإيجابية في تاريخ روسيا». شهدت روسيا في السنوات الأولى من حكمها «تحريرًا عظيمًا . . . في سياق حرية التعبير».[96] كان أحد أول قرارتها هو إعطاء ديدرو إذنًا —وحتى تمويلًا— لنشر *إنسيكلوبيدي* في الوقت التي كانت فيه محظورةً في فرنسا. كانت اللحظة الفارقة لحرية التعبير في روسيا هي لحظة اقتراح

كاترين لفكرتها الطموحة المتمثلة في استدعاء إرسالية كبرى لمراجعة نظام قانوني جديد وتدوينه في عام 1767، إذ حضرت ما سمي التعليمات العظمى للنواب من أجل شرح اقتراحاتها بمزيد من التفصيل. كانت هذه التعليمات على حد تعبير بامبيل «أول بيان واضح يصور مبادئ هذا النوع من الحرية [حرية التعبير] باعتبارها واحدةً من الحريات المدنية في تاريخ روسيا».[97] كانت نصف مقالات كاثرين في مسودة نظامها القانوني مأخوذةً بالحرف من أعمال مفكري عصر التنوير مثل بيكاريا ومونتسكيو، كتحذير الأخير من المعاقبة بناءً على الكلمات في حد ذاتها واعتبارها خيانة على سبيل المثال. ساعدت كاترين أيضًا في تسهيل الوصول إلى المطابع، فخلقت بذلك مجالًا عامًا صغيرًا للنقاش الفكري.

بقيت كاترين مؤمنةً بالحكم الملكي المطلق على الرغم من ذلك، إذ شهد عهدها حملات ضد الفتنة والتشهير والأشخاص الذين «يشوهون مجد سيادتهم».[98] أصدرت كاترين في عام 1767، في العام ذاته الذي أصدرت فيه تعليماتها التحريرية العظيمة، مرسومًا يطالب الأقنان والفلاحين «بالطاعة المطلقة في جميع الأمور» ومعاقبة أي شخص «يجرؤ على تحريض الأقنان والفلاحين على عصيان أصحاب أراضيهم». كان السوط والأشغال العقابية مدى الحياة في سيبيريا جزاء كل من يقدم التماسًا إلى الإمبراطورة بشكاوى غير قانونية بشأن الملاك.[99] حاول ديدرو عبثًا إقناع كاترين بإلغاء القنانة في زيارته لروسيا، ولكنها أجابته: «أنت تعمل على الورق الذي يتقبل كل شيء، إنه سلس ومرن ولا يشكل أي عقبة أمام خيالك أو قلمك، أما أنا، الإمبراطورة المسكينة، أعمل مع الجلد البشري، وهو أكثر تعقيدًا وحساسيةً بكثير».[100]

كانت مثل كاترين التحريرية مشروطةً، إذ كانت مستعدةً على الانسحاب مباشرةً في حال هددت هذه المثل سلطتها.

لم تكن كاترين المستبدة الوحيدة التي احتفى بها باعتبارها ملكةً تنويريةً في القرن الثامن عشر. تولى فريدريش العظيم، الذي أطلق على نفسه لقب «الملك الفيلسوف» العرش البروسي في عام 1740، وشن حربًا خاطفةً من الإصلاحات التنويرية التي شملت الحرية الأكاديمية والتسامح الديني وتخفيف الرقابة.[101] استمتع فريدريش بتقديم ملاذ لبعض من أكثر الكتاب إثارةً للجدل في ذلك الوقت، بمن فيهم فولتير ولا ميتري، اللذان كانا مطلوبين في جميع أنحاء أوروبا بعد نشر *الإنسان الآلة*. ساهمت إصلاحات فريدريش في خلق مجال عام مفتوح نسبيًا، على الأقل بين أوساط النخبة. كتب الأسكتلندي جون مور هذا التقرير عن زياراته لبرلين عام 1775:

> لم أتفاجأ بشيء في زيارتي الأولى لبرلين أكثر من الحرية في حديث كثير من الناس عن إجراءات الحكومة وسلوك الملك. لقد سمعت مواضيع سياسيةً، وغيرها من المواضيع التي لربما اعتبرتها أكثر حساسيةً، تناقش هنا من قبل حضور صغير كما في مقاهي لندن.[102]

ولكن كان فريدريش حاكمًا مطلقًا، كما هو الحال مع كاترين، إذ حكم مجتمعًا استبداديًا وعلى درجة عالية من العسكرية، وأحكم السيطرة على الرقابة السياسية. اعترف الملك الفيلسوف في رسالة إلى دالمبير: «إن الإجراءات التقييدية ضرورية للغاية، لأن الحرية دائمًا في موضع استغلال». أسس فريدريش لجنةً مختصةً بالرقابة السابقة للنشر في عام 1749 بهدف التخلص من الأعمال «المخالفة لمبادئ الدين، بالإضافة إلى النظام الأخلاقي والاجتماعي».[103] منعت الكتابات المتعلقة بالسياسة الخارجية والدعوات العلنية للإصلاح السياسي، وكذلك الكتب «الفاضحة» و«المسيئة» المستوردة من الخارج، بما في ذلك *إميل* لروسو.[104]

تعزز التنوير البروسي بفضل المجال العام الناشئ، كما كان الحال في كل من باريس ولندن. شهدت العديد من المكتبات وجمعيات القراءة والمحافل الماسونية، التي انتشرت في جميع أنحاء بروسيا بعد عام 1750، تبادلًا ومناقشةً للأفكار الجديدة.[105] ولكن لم يكن المجال العام البروسي مشابهًا «لجامعات البنس الواحد» في لندن أبدًا، إذ شددت هذه المناقشات على أهمية الكياسة وضمت النخب التي ناقشت صفحات مجلة *برلينشي موناتسشريف* («برلين الشهرية») علنًا، ولا سيما في نادي الأربعاء الذي كان جمعيةً مكرسةً للنهوض بالتنوير.[106] لم يكن الهدف من هذه الدائرة التنويرية —التي كان معظمها من موظفي الخدمة المدنية— استخدام مبادئ التنوير لتدمير الحكم المطلق، بل تحقيق وحدة أكثر كمالًا بين الاثنين.[107] وبذلك روجوا لمفهوم نخبوي (قد يطلق عليه «شيشروني» أو «فولتيري» أيضًا) لحرية التعبير. لخص أحد المحامين المؤثرين الأمر على نحو جيد: «أنا أدافع عن حرية النشر بلا قيود للأعمال الموجهة لهذا الجزء من الأمة وحسب، أي الأشخاص المتنورين أصلًا». أما بالنسبة لعامة الناس من جهة أخرى فأكد على أن «هناك حاجة إلى وجود رقابة شديدة الحزم».[108] كان الاستثناء هو الفيلسوف الألماني اليهودي موسى ميندیلسون، الذي أكد على أنه لم يتمكن من إيجاد أمثلة تاريخية على أن «حرية التعبير عن الرأي غير المقيدة على وجه الخصوص تضر بالسعادة العامة فعلًا».[109]

تضمن عدد شهر ديسمبر لعام 1783 من *برلين الشهرية* واحدًا من أكثر الهوامش تأثيرًا في تاريخ الفكر السياسي، إذ طرح السؤال: «ما هو التنوير؟». حاول كثير من الناس الإجابة على هذا السؤال، بما في ذلك الفيلسوف الشهير إيمانويل كانط الذي نشر الرد التالي في ديسمبر عام 1784:

التنوير هو هرب البشرية من فجاجتها التي جنتها على نفسها. الفجاجة هي انعدام قدرة المرء على الاستفادة من بصيرته دون إرشاد من الآخرين. *الجني على النفس* هو

انعدام القدرة إن كان سببها لا يكمن في غياب البصيرة بل غياب الثبات والشجاعة لاستخدامه دون إرشاد من شخص آخر. *سابيري أودي*! [تجرأ على المعرفة!] تحلى بالشجاعة للاستفادة من بصيرتك *الخاصة*! هذا هو إذًا شعار التنوير.

أشارت مناقشة كانط لعدم النضج الذي فرضه الإنسان على نفسه إلى الدين بصورة أساسية. ولكنه كتب أيضًا أن الحاكم التنويري عليه أن يسمح «لرعاياه باستخدام عقولهم *علنًا* وأن يطرحوا أفكارهم حول أفضل صياغة لهذا التشريع أمام العالم وانتقاداتهم الصريحة للقوانين الموجودة أساسًا». وبعبارة أخرى، يحتاج التنوير الحقيقي إلى حرية التعبير السياسي والفلسفي والديني.

قد يعتقد المرء أن إصرار كانط على الحرية السياسية يعني أنه كان على خلاف مع فريدريش. ولكن لم يكن كانط ثوريًا أبدًا، إذ شدد على أن «هذا العصر هو عصر التنوير أو قرن *فريدريش*» — الذي لاقى تلخيص كانط لأفكاره حول المطلقية التنويرية في قول مأثور استحسانًا: «*جادل* بقدر ما تريد حول ما تريده، ولكن *أطع*!».[110] اعتقد كانط بسذاجة —على الأقل من منظور حديث— أن انتشار القيم التنويرية التي ستحرر عقول عامة الناس يعني تقارب مصالح وقيم الحاكم التنويري ورعاياه الذين أصبحوا تنويريين. كان هذا المنظور لحرية التعبير أكثر شمولًا بالتأكيد مقارنةً بمنظور موظفي الخدمة المدنية في نادي الأربعاء. ولكن للأسف، كما سنرى، سرعان ما أدرك كانط أن تفاؤله بشأن إمكانات المطلقية التنويرية أبعد ما يكون عن الواقعية.

أضواء الشمال

كانت الدول الإسكندنافية، بصرف النظر عن جميع التطورات الرائدة في الجمهورية الهولندية وبريطانيا وفرنسا (ناهيكم عن أمريكا)، أول منطقة في العالم توفر الحماية

القانونية لحرية التعبير وتلغي جميع أشكال الرقابة في نهاية المطاف. سحب البرلمان السويدي السلطة من الملكية الضعيفة بعد وفاة تشارلز الثاني عشر في عام 1718.[111] حصل نحو 60 في المائة من السكان الذكور على حق التصويت المباشر أو غير المباشر في الانتخابات، وهو ما يعتبر على حد تعبير المؤرخ السويدي يوناس نوردن «أكثر نظام سياسي قائم على التشاركية واسعة النطاق حتى تلك الفترة في كل أنحاء أوروبا».[112] تعرف هذه الفترة من التاريخ السويدي باسم عصر الحرية.[113] ضمت هذه الحرية حريةً سياسيةً جماعيةً نابعةً من الملكية المطلقة، ولكنها لم تشمل حرية المرء الفردية في التفكير والتعبير والكتابة كما يحلو له — على الأقل ليس في تلك الفترة.

زرعت الإصلاحات التعليمية والأفكار التنويرية منذ خمسينيات القرن الثامن عشر تقريبًا بذورًا مثمرةً في أوساط المثقفين السويديين. كتب الفيلسوف بيتر فورسكول في كتيب بعنوان *أفكار حول الحرية المدنية* عام 1759: «تكمن ماهية الحرية المدنية وقوتها في حكومة محدودة وحرية غير محدودة للكلمة المكتوبة».[114] سترتقي هذه الأفكار قريبًا من المستوى النظري إلى العملي.

وضع البرلمان حرية الصحافة للمرة الأولى على جدول أعماله في عام 1760. كان الكاهن والكاتب النشط أندرس كيدنيوس أكثر مؤيدي حرية الصحافة نفوذًا في البرلمان، وهو الذي صاغ في عام 1766 تقرير لجنة البرلمان حول حرية الصحافة، إذ أوجز فيه أولًا الحجج المناهضة لإلغاء الرقابة ثم فندها بشكل منهجي. خلص تقرير كيدنيوس إلى أن «حرية الأمة متناسبة دائمًا مع حرية الطباعة فيها، إذ لا يمكن لأي منهما أن يكون موجودًا دون الآخر».[115]

أقنع التقرير البرلمان بضرورة حماية حرية الصحافة وحرية المعلومات. وفي ديسمبر عام 1766 أقر «مرسوم جلالته الكريمة بشأن حرية الكتابة والصحافة»، والذي عرف أيضًا باسم قانون حرية الصحافة. شدد القانون على «الفوائد العظيمة التي ستجلبها حرية

الكتابة والصحافة القانونية للعامة».[116] كان القانون ملزمًا بطبيعته، إذ ألغى الرقابة الوقائية —باستثناء الكتابات اللاهوتية— واستند إلى المبدأ المتمثل في أنه لا يمكن معاقبة سوى الموضوعات المستثناة في القانون تحديدًا: كانت العقيدة الإنجيلية، والدستور، والعائلة المالكة، والأدب الفاحش خارج حدود المسموح.[117] ولكن يسمح بكتابة وطباعة ما عدا ذلك.[118]

يعتبر قانون حرية الصحافة السويدي لحظةً فاصلةً في تاريخ حرية التعبير. لم تكن هذه الحماية الصارمة لحرية التعبير موجودةً في أي مكان آخر على وجه الأرض، إذ لم تعتمد أي من الجمهورية الهولندية ولا بريطانيا، على الرغم من كل تحررهما، أي قوانين محددة تحمي حرية التعبير بصورة أكيدة. ومن السمات الرائدة الأخرى لهذا القانون هي حمايته لحرية المعلومات — على نطاق واسع للغاية. أصبحت معظم الوثائق والمحاضر الخاصة بالمحاكم والسلطات العامة والبرلمان وحتى السلطة التنفيذية متاحةً أمام العامة.

شهد كل من إنتاج دور النشر ونسبة الاستهلاك ارتفاعًا هائلًا بعد إقرار القانون وبمساعدة من سياسة هدفت إلى زيادة الإلمام بالقراءة والكتابة. شكلت السنوات الثمان بين عامي 1766 و1774 ما يعادل 75 في المائة من الكتيبات السياسية المنشورة بين عامي 1700 و1809.[119] زاد الاستهلاك السنوي الأدبي للفرد في السويد أكثر من الضعف عند مقارنة النصف الأول بالثاني من القرن الثامن عشر، وبذلك أصبح السويديون ثاني أكثر المستهلكين الأدبيين نهمًا في أوروبا.[120]

سادت سياسة الانفتاح هذه ثماني سنوات وحسب. أنهى انقلاب ملكي عام 1772 عصر الحرية في السويد، وانتهت معه الحماية الشاملة لحرية التعبير والمعلومات. ولكن على الرغم من قصر هذه المدة، سعت البلدان المجاورة للسويد وخصومها اللدودون إلى التفوق عليها من خلال القيام بإصلاحات جذرية فيما يتعلق بحرية التعبير.

كانت مملكة الدنمارك والنرويج مطلقةً بكل معنى الكلمة ولوثريةً بطبيعتها؛ وبالتالي كانت الرقابة قوةً متغلغلةً لفترة طويلة من الزمن. عين الطبيب الألماني والسبينوزي يوهان

فريدريش شتروينزي في عام 1768 طبيبًا شخصيًا للمك كريستيان السابع الذي كان مصابًا بمرض نفسي. استغل شتروينزي عدم استقرار الملك على الفور لخدمة طموحاته الخاصة (من بينها معاشرة الملكة)، وبذلك أصبح في عام 1770 الحاكم الفعلي للمملكة.

كانت فترة حكم شتروينزي مليئةً بالأحداث على الرغم من كونها قصيرةً، إذ أصدر نحو 1,800 مرسوم خلال ستة عشر شهرًا تقريبًا، ولكن بدا وكأن كثيرًا منها منسوخ من «مبادئ التنوير للأغبياء». وفي الفترة التي كان فيها شتروينزي ممسكًا بزمام الأمور، نشر الملك البلاغ الرسمي التالي في 14 سبتمبر عام 1770:

> [إنه] لمضر بالبحث النزيه عن الحقيقة بقدر ما هو مضر باكتشاف الأخطاء والأحكام المسبقة التي عفا عليها الزمن، أن يكون الوطنيون الأمينون، المتحمسون للصالح العام وما هو أفضل حقًا بالنسبة لأخوتهم المواطنين، ممنوعين من حرية الكتابة بالاستناد إلى بصيرتهم وضميرهم وقناعاتهم ومهاجمة التجاوزات وكشف التحيزات، لأنهم يخافون من السمعة والأوامر والآراء المسبقة . . . ولذلك . . . قررنا أن نسمح في ممالكنا وأراضينا عمومًا بحرية صحافة غير محدودة، بحيث لا يطلب من أحد ولا يلزم شخص من الآن فصاعدًا بتقديم الكتب والكتابات التي يريد نشرها في الصحافة، تلك التي كانت تتطلب رقابةً وموافقةً في السابق.[121]

وبذلك تفوقت الدنمارك على السويديين وأصبحت الدولة الأولى والوحيدة في العالم التي تلغي رسميًا وصراحةً جميع أنواع الرقابة على الصحافة.[122] لم تتضمن النسخة الدنماركية، على عكس قانون حرية الصحافة السويدي، أي «تحفظات» أو «استثناءات». نشر هذا البلاغ على نطاق واسع في الصحف ضمن جميع أنحاء أوروبا، حتى أن فولتير كتب قصيدةً طويلةً يمتدح فيها كريستيان السابع.[123]

ارتقى شتروينزي في حقيقة الأمر بالدنماركيين من رعايا صامتين إلى «مواطنين» و«وطنيين». أصبحوا الآن أحرارًا في التعبير عن آرائهم في جميع الأمور التي تهمهم. إنها

تجربة راديكالية لحرية التعبير المساواتية في دولة ذات حكم مطلق صارم، حيث تحكمت النخبة الصغيرة، التي تخدم المصلحة الخاصة للملك والكنيسة، في المعلومات بحرص شديد حتى ذلك الوقت. ولكن كان هذا المزيج مدمرًا، كما كان يجب على شتروينزي أن يتوقع بناءً على تجربتي فريدريش وكاترين.

استخدم سكان الدنمارك والنرويج حريتهم الجديدة بحماس بغرض التعليق على الشؤون الحالية. نشر نحو ألف كتيب بين عامي 1770 و1772 حول مواضيع تخص كل شيء بدءًا بالاقتصاد وانتهاءً بالدين والجنس ومزايا حرية التعبير. لا غرابة في أن حرية التعبير المساواتية قد فتحت الأبواب على مصراعيها أمام القذارة الأدبية والأكاذيب وحملات التشهير. استخدم العديد من الدنماركيين الحرية التي منحها شتروينزي لهم للتعبير عن ازدرائهم وسخريتهم بدلًا من امتنانهم وتمجيدهم للرجل الذي يقف خلف العرش.[124] لم ينجذب سوى القليل إلى المثل التنويرية الأكثر هيدونية، التي حاول هذا الغاصب والخائن الألماني أن يجبر الدنماركيين العاديين المتدينين عليها. أصدر شتروينزي تحذيرًا رسميًا في أكتوبر عام 1771، بعد أن أدرك مدى هشاشة موقفه الذي قوضه «الوطنيون» الذين حرر أقلامهم بنفسه، وحذر من أن «التشهير والهجاء والمنشورات التمردية» ماتزال جميعها خاضعةً للعقوبات اللاحقة للنشر.[125]

لم تعد هناك أي وسيلة لإنقاذ شتروينزي من كارثة العلاقات العامة التي جلبها على نفسه. قبض على شتروينزي وحوكم بتهمة الخيانة العظمى وإهانة الذات الملكية lèse majesté في شهر يناير عام 1772. صعد شتروينزي إلى المقصلة في 28 أبريل، وقطعت أولًا يده اليمنى، ثم رأسه، وأخيرًا جرت جثته وقطعت إلى أربعة قطع ليعرض رأسه المقطوع وأعضاء جسده الممزقة علنًا.[126]

انهال النظام الجديد على العامة بالبروباغندا المناهضة لشتروينزي، ولكن استغرق الأمر عامين تقريبًا قبل أن يتمكن من تقييد حرية الصحافة، إذ منع نشر الأمور المتعلقة

«بالدولة والحكومة» بالإضافة إلى «شائعات المدينة» و«الحكايات الخرافية» التي قد تكون «مهينةً أو غير لائقة» بطبيعتها.[127] ومن الجدير بالملاحظة هو أن النظام الجديد لم يعد فرض الرقابة السابقة للنشر على الرغم من كل ذلك. كان عصر شتروينزي الذي تميز بحرية التعبير المطلقة قصيرًا ومليئًا بالأحداث، أما نهايته فكانت بغيضةً ووحشيةً، ولكن استمر جزء مهم من مثله التنويرية.

═══

إن سقوط شتروينزي، والتناقضات الكامنة في المطلقية التنويرية، والرغبة البريطانية في تقدير النظام على حساب الحرية، والحماية غير الرسمية لحرية الصحافة في الجمهورية الهولندية، جميعها أدلة على أن أشكال الحكومة الموجودة حتى ذلك الوقت لم تكن قادرةً على تعزيز الحرية المساواتية، إذ تطلب تحقيق هذا الأمر ثورةً سياسيةً وثقافيةً. وعلى سبيل الصدفة، كانت المعارضة الثورية قد بدأت بالفعل في شق طريقها في أمريكا المستعمرة. وفي واقع الأمر، ستصبح حرية التعبير قريبًا صرخةً حاشدةً ضروريةً بالنسبة للأشخاص الذين سيكونون جزءًا من الثورة على جانبي المحيط الأطلسي. ولكن بمجرد أن أشعلت حرية الصحافة الفتيل الثوري، سارع العديد من أولئك الذين شاركوا في تأجيج شعلة الحرية الحارقة إلى إخماد النار خوفًا من التعرض للحرق.

6

تشييد حصن الحرية

في عام 1671، لخص حاكم ولاية فرجينيا ويليام بيركلي الموقف السائد تجاه حرية التعبير والتعليم بين العديد من النخب المستعمِرة: «أشكر الرب، لا توجد مدارس ولا *طباعة* حرة، وآمل ألا نملكهما قبل مئة عام؛ لأن *التعلم* قد جلب العصيان والبدعة والطوائف إلى العالم، *والطباعة* أفشتهم، وشهّرت ضد أفضل الحكومات. ليحفظنا الرب منهما».[1] وبالانتقال سريعًا إلى القرن الحادي والعشرين –وعلى حد تعبير رئيس جامعة كولومبيا والباحث في حرية التعبير لي بولينغر– اعتبرت الولايات المتحدة «الأمة الأكثر حماية للتعبير على وجه الأرض، الآن أو على مر التاريخ».[2] وعلى طول الدرب حتى الحالة الراهنة لـ«استثنائية حرية التعبير» الأمريكية، قلبت المحكمة العليا للولايات المتحدة تمامًا مذهب الحاكم بيركلي المتمثل في الطاعة الاحترامية للسلطة السياسية والدينية بإقرارها أنه «إذا كان هناك أي نجم ثابت في كوكبتنا الدستورية، فهو أنه لا يمكن لأي مسؤول، رفيع أو تافه، أن يستن ما يعتبر أرثوذكسيًا في السياسة، أو القومية، أو الدين أو غير ذلك من مسائل الرأي، أو يجبر المواطنين على الاعتراف بالقول أو بالفعل بإيمانهم فيه».[3]

لكن في أمريكا المستعمرة في القرن السابع عشر، لم يكن هناك الكثير من الدلائل على مثل هذا الالتزام بخطاب قوي ومطلق. كانت مُثُل التنوير المبكرة بطيئة في شق طريقها عبر المحيط الأطلسي من أوروبا، ولكن ما أن تذوق الأمريكيون طعم الطباعة والكتيبات والكتابة الممتعة، سرعان ما عوض سكان العالم الجديد ما فاتهم وتجاوزوا في النهاية تحرر العالم القديم.

القيود المتزمتة

جاءت الطباعة متأخرة إلى المستعمرات، وعندما وصلت أخيرًا، خضعت لتنظيم صارم. تأسست أول مطبعة في أمريكا في كامبريدج، ماساتشوستس، في عام 1638، وأصبحت تحت ملكية كلية هارفارد. ولأن المستعمرة سرعان ما شكلت مجلس رقابة تمتع بسلطة ممارسة الرقابة المسبقة، فإنها بالكاد فتحت البوابات أمام المطبوعات الجامحة.[4]

في السنوات التالية، استخدم القانون العام البريطاني والقوانين الاستعمارية لمعاقبة الأفواه الثرثارة التحريضية المستهزئة بالحكومات والمسؤولين والناشرة أخبارًا كاذبة.[5] حدد الباحث لاري إلدريدج ما لا يقل عن 1,244 «محاكمة خطاب تحريضي» من أمريكا المستعمرة في القرن السابع عشر، رغم أنها طُبقت بشكل غير متسق وتركت الكثير من الخطاب التحريضي يفلت من العقاب.[6]

وأيضًا لم تكن حرية الضمير متاحةً قطعًا عندما استوطن المستعمرون الأوائل الساحل الشرقي في أوائل القرن السابع عشر. لقد فرضوا قوانين دينية قاسية وصارمة، وأنشأت معظم المستعمرات كنائس وعاقبت المعارضة. حدد أحد الباحثين 147 محاكمة على جرائم دينية منذ عام 1620 حتى 1700 (باستثناء سجلات المقاطعة والسجلات المحلية)، تضمنت خمسين محاكمة على الخطاب التدنيسي، وثلاثين على البذاءة/الشتائم، وعشرين على التجديف، وخمسة على الهرطقة.[7]

لم يكن هناك أقسى من نيو إنغلاند التطهيرية. لقد دفع تعصب تشارلز الأول الديني –العنيف أحيانًا– العديد من التطهيريين إلى مغادرة وطنهم الأم والاستيطان في نيو إنغلاند في عشرينيات وثلاثينيات القرن السابع عشر. ولكن عند وصولهم إلى أمريكا، لم يبدوا

تعاطفًا كثيرًا مع ما أسماه أحد القادة التطهيريين «فوضى حرية الضمير».[8] خضع المعارضون الدينيون لعقوبات وحشية تضمنت الجلد، والتشويه، والكي بالنار، وحتى عقوبة الإعدام.[9]

وكما كان الحال في إنجلترا، استُهدف الكويكريون على وجه التحديد. دفع الحماس الديني بعضهم إلى التجول عراة، والشتم، وتعطيل خدمات الكنيسة، و«الارتجاف باسم الرب»، وأدى إيمانهم بتساوي الناس جميعًا أمام الرب إلى إدانة سلطات الكنيسة والحكومة. لذلك، كان الكويكريون –رجالًا ونساءً– في كثير من الأحيان هدفًا لاضطهاد كالتالي، الذي فرض في ولاية كونيتيكت:

> قرُع الطبل، وتجمع الناس، وجلب نورتون وعري حتى الخصر، ووضع وظهره للقضاة، وجلد أمام ناظرهم 36 جلدة موجعة بحبل معقود، ووضعت يداه سريعًا في عمود التشهير حيث وضعوا جسده من قبل، وأحرقتا بعمق بمكواة حامية بحرف H للهرطقة (Heresie).[10]

بين عامي 1659 و1661، أعدم أربعة كويكريين متعنتين في مستعمرة خليج ماساتشوستس.[11]

لكن بعض المستعمرين تاقوا إلى حرية اتباع ضميرهم في أمور الدين. كانت رود آيلاند أول مستعمرة تقيم حرية الدين، أسسها المرتد التطهري روجر ويليامز عام 1636 بعد طرده من ولاية ماساتشوستس لنشره «آراء جديدة وخطيرة».[12] سابقًا لوقته، مضى ويليامز إلى حد القول بأنه «يجب أن يمنح جميع الرجال، في جميع الأمم والبلدان» «إذنًا لأكثر الضمائر والعبادات الوثنية، أو اليهودية، أو التركية أو المعادية للمسيحية».[13] سرعان ما جذبت مستعمرته المعارضين الدينيين ذوي التفكير المماثل وأصبحت تُعرف بشكل غير

رسمي باسم «جزيرة روغ». عندما منح تشارلز الثاني المستعمرة ميثاقًا ملكيًا في عام 1663، شدد الملك على رغبة المستعمرين «في إجراء تجربة حية، بأن الولاية المدنية الأكثر ازدهارًا يمكن أن تصمد ويحافظ عليها على أفضل وجه. . . مع الحرية الكاملة في الشؤون الدينية».[14]

ميزت تجارب مماثلة عددًا من المستعمرات الأخرى. أنشئت ولاية ماريلاند عام 1632 كمكان آمن للكاثوليك المضطهدين وسميت تكريمًا لزوجة تشارلز الأول الكاثوليكية، الملكة هنريتا ماريا. لضمان السلام بين البروتستانت والكاثوليك، اعتمدت المستعمرة قانون تسامح ماريلاند في عام 1649، تضمن الصيغة التي ستتكرر لاحقًا في بند الممارسة الحرة في التعديل الأول.[15] واتخذت الحرية الدينية طابعًا رسميًا في ولاية بنسلفانيا، التي أسسها الكويكري ويليام بن عام 1681 كملاذ لكنيسته. أعلن قانون ولاية بنسلفانيا لحرية الضمير لعام 1682:

> «لا يجب أن يتعرض أي شخص . . . يقر ويعترف بأن الرب القدير هو الخالق. . . ويعلن نفسه بأنه ملزم ضميريًا بأن يعيش بسلام وهدوء في ظل حكومة مدنية، بأي حال للتحرش أو التحامل بسبب قناعاته الضميرية أو ممارساته».[16]

كانت مدونات التسامح هذه علامات على تقدم حقيقي. كان مجرد التعايش بين البروتستانت والكاثوليك تحت الحماية المتساوية بموجب القانون إنجازًا كبيرًا. وكذلك كان إنشاء بدائل تعددية مزدهرة للأصولية الدينية والتوحد الديني في نيو إنغلاند، الذي قوض الادعاء بأن التوحد الديني الصارم ضروري لكيان سياسي جيد الأداء. وكما أظهرت الجمهورية الهولندية في العالم القديم، كانت السلطة اللامركزية تربة خصبة لغرس التسامح.

لكن حرية الدين لم تترجم فوريًا إلى حرية تعبير مطلقة. عاقبت كل من بنسلفانيا وماريلاند الخطاب التجديفي وما قد نسميه اليوم «الكراهية الدينية» التي استهدفت الطوائف الأخرى. كان التجديف، متضمنًا إنكار الثالوث، جريمة يعاقب عليها بالإعدام في ولاية ماريلاند. ووفقًا لقانون التسامح في ماريلاند، كان من غير القانوني أيضًا إهانة شخص أو مجموعة أخرى بإهانات دينية مثل «الزنديق» و«مستدير الرأس» و«كاهن بابوي».[17] عاقب قانون ولاية بنسلفانيا لحرية الضمير أي شخص أساء إلى شخص آخر أو سخر منه بسبب دينه باعتباره مخلًا بالسلام.[18] وحسب تعبير المنظرة السياسية تيريزا بيان، فإن «تشابه» هذه القوانين الاستعمارية «مع قوانين الإهانة الدينية (الأوروبية) المعاصرة – وتناقضها مع التعديل الأول– أمر مذهل».[19]

ولم يُترجم التسامح الديني أيضًا إلى حرية تعبير سياسية. طُلب من سكان ماريلاند «تكريم واحترام وطاعة» مالك المستعمرة اللورد بالتيمور. في رود آيلاند، كان «استخدام كلمات ازدراء ضد كبير المسؤولين، خاصةً في أثناء تنفيذ عمله في منصبه» من الجرائم. ومضت المستعمرة أبعد من ذلك، فعاقبت الانتقاد العلني لأعمال وأوامر جمعيتها بغرامة أو ثلاثين جلدة أو السجن لمدة تصل حتى عام.[20] وحتى ويليام بن، سجين الرأي السابق، لم يرحب بالمعارضة السياسية. لقد فرض رقابة قبل النشر، وعاقب إطار عمل حكومة ولاية بنسلفانيا منذ عام 1682 «جميع المراسلين الفاضحين والمغرضين، والمغتابين، والمشهرين، وناشري الأخبار الكاذبة».[21] ولم تكن هذه تهديدات فارغة. في مجلس عام 1683 برئاسة بن نفسه، حُكم على أنتوني ويستون بثلاثين جلدة بالسوط في سوق فيلادلفيا لإظهاره «تعجرفًا كبيرًا وازدراءً لهذه الحكومة والسلطة».[22] ومع تقدم القرن السابع عشر، أصبحت العقوبات على الخطاب التحريضي أكثر ندرة واعتدالًا، ولكن لم تتحول الأفكار الراديكالية

لأمريكيي الوطن الأم المتحولين جماعيًا إلى فكرة أن حرية التعبير هي الحصن الأعظم للحرية حتى القرن التالي.

في هذه الظروف، كان على جيل الصحفيين الأمريكيين الأول توخي الحذر كمن يسير على حبل مشدود لتجنب الإساءة للسلطات. طبعت *بابليك أوكرنسيس*، أول صحيفة تصدر في أمريكا المستعمرة، إجمالي عدد واحد قبل طيها في عام 1690. حرض انتقاد حلفاء بريطانيا من الأمريكيين الأصليين والإشارة إلى أن لويس الرابع عشر «اعتاد أن ينام مع زوجة الابن» حكومة مستعمرة خليج ماساتشوستس على إغلاق الصحيفة وحرق جميع النسخ غير المباعة.[23] ولمنع حدوث مشاكل مماثلة، أصدر الحاكم أمرًا عامًا «يمنع بشدة أي شخص أو أشخاص في المستقبل من طرح أي شيء في الطباعة دون ترخيص».[24]

ظلت الصحافة عملًا خطيرًا في أمريكا في أوائل القرن الثامن عشر. أثارت صحيفة *نيو إنغلاند كورانت* التي كان مقرها في بوسطن غضبًا رسميًا في يونيو 1722 عندما نشر محررها جيمس فرانكلين تعقيبًا ساخرًا على محاولات الحكومة الخاملة لمحاربة القرصنة. أرسلته السلطات الغاضبة إلى السجن لمدة ثلاثة أسابيع. لحسن الحظ، كان بنجامين شقيق جيمس ذو الستة عشر عامًا مستعدًا للتدخل في أثناء وجود جيمس في السجن. عمل بنجامين فرانكلين كمتدرب، لكنه نشر بالفعل عدة مقالات في *الكورانت* دون معرفة شقيقه تحت الاسم المستعار سايلنس دوغود. لقد احتج على سجن جيمس بإعادة نشر مقال عام 1721 من *لندن جورنال* والذي عرف لاحقًا باسم *رسالة كاتو* رقم 15، وتضمن ذلك المقطع، «من دون حرية الفكر، لا يمكن أن يكون هناك شيء من الحكمة؛ ولا شيء من الحرية العامة، من دون حرية التعبير».[25]

اندلعت فضيحة جديدة في عام 1723 عندما نشر جيمس رسالة في *الكورانت* أهانت الوزير النافذ كوتون ماذر. هذه المرة حذرته الحكومة من أنه لم يعد مسموحًا له طباعة أي شيء دون موافقة مسبقة. وكما هو متوقع، تجاهل جيمس الأمر وطبع نسخة غير مرخصة من *الكورانت*، ثم اختبأ وترك بنجامين يدير العرض مجددًا. استسلم جيمس أخيرًا وترك *الكورانت* تطوى في عام 1726. [26] في غضون ذلك، استقل بنجامين بنفسه وانتقل إلى مدينة الحب الأخوي، حيث أسس جريدة *بنسلفانيا غازيت* في عام 1728. في نوفمبر 1737، نشر فرانكلين مقالًا بعنوان «عن حرية التعبير والصحافة»، قال فيه إن «حرية التعبير ركن أساسي من أركان الحكومة الحرة؛ وعندما يُسحب هذا الدعم، يُحل دستور المجتمع الحر ويقام الاستبداد على أنقاضه».[27] لكن كما سنرى قريبًا، حتى فرانكلين لم يكن مستعدًا دائمًا لممارسة ما بشر به.

ربما كانت قضية زينغر في نيويورك أبرز صدام لحرية التعبير في الصحافة الأمريكية المبكرة. لقد وقعت في عام 1735، بعد عامين من تأسيس جماعة من الشخصيات السياسية البارزة *نيويورك ويكلي جورنال* كمنصة لانتقاد الحاكم الجديد، ويليام كوزبي. كان لديهم أسباب كثيرة لمهاجمة كوزبي. فلم يكن جشعًا، وتافهًا، وفاسدًا، وعديم المبادئ، وحقودًا فحسب، بل سيطر أيضًا على صحيفة نيويورك الوحيدة –*نيويورك غازيت*– التي كانت تشبه إلى حد ما نسخة القرن الثامن عشر من *برافدا*، وأشادت بـ«كوزبي الدمث، والسعيد، والجيد والعظيم».[28] قرر أعداء كوزبي تجريع الحاكم من الكأس الذي أذاقه لغيره وأنشأوا أول صحيفة معارضة في أمريكا.[29]

هاجمت *الجورنال* الحاكم بوحشية بالسخرية والمقالات الكائدة التي نُشرت دون ذكر المؤلف أو تحت أسماء مستعارة مثل «كاتو» ذات الشعبية المتزايدة. اتُهم كوزبي بتعريض «حريات وممتلكات» الناس للخطر بـ«العبودية». حذرت إحدى المقالات الكائدة الساخرة من

أن «قردًا من النوع الأكبر. . . كسر سلسلته مؤخرًا، وركض في البلاد» ووعدت بأن «أي شخص يأخذ هذا الحيوان الصغير المؤذي، ويرسله إلى سيده، ليقيده مرةً أخرى، سيحصل على مكافأته ألف شكر».[30] علم الجميع يعلم أن كوزبي هو القرد المعني. خُلطت المقالات الكائدة بجرعة كبيرة من *رسائل كاتو*، التي كانت رسالتها المتطرفة مصممة خصيصًا للفصيل المناهض لكوزبي. أظهر كاتو أن حرية التعبير لم تكن حقًا طبيعيًا فحسب، بل كانت أيضًا حصنًا للحرية يتفوق على السمعة الجيدة للحكام الذين وضعوا دورهم كممثلين للشعب جانبًا لتحقيق مكاسب شخصية وسلطة تعسفية. ونظرًا لأن معظم سكان نيويورك اعتقدوا أن كوزبي طاغية تافه، فقد راهن محرر الصحيفة المجهول جيمس ألكسندر على أن الرأي العام سيتأثر بمبادئ كاتو. لذلك، إذا انتقم كوزبي، وعندما يفعل، سيعتبر الناس ذلك تأكيدًا على أن «الحكام الرجال الأشرار هم فقط من يخشون ما يقال عنهم».[31]

لم يكن كوزبي مشهورًا تمامًا بحسه الفكاهي أو قلة إحساسه. فسرعان ما نفد صبره على «تلك الأوراق الفاضحة والوقحة»[32] وطلب كبير قضاته هيئة محلفين كبرى لمحاكمة الصحيفة بتهمة التشهير التحريضي. لكن رفض المحلفون توجيه الاتهام لعدم الكشف عن هوية الكتاب.[33] تولى كوزبي ومجلس الحاكم زمام الأمور وأمروا بإحراق أربع طبعات تشهيرية من *الجورنال*.[34] رغم أن هيئة المحلفين الكبرى العنيدة أعاقت ربما كوزبي مؤقتًا، كان لديه وسيلة أخرى في الامتياز التشريعي، سمحت لجمعيات المقاطعات بسجن الكتاب التحريضين دون محاكمة بتهمة «الازدراء»، لأنه لم يسمح بالتشكيك بأعمال ممثلي الشعب الرسمية خارج الجمعية.[35] وقد تجاوزت هذه العملية النظام القضائي وبالتالي تجاوزت تعقيدات الإجراءات القانونية الواجبة. لكن رفضت كل من الهيئات التشريعية الإقليمية والمدينة تقدم كوزبي، مشيرةً إلى الحاجة إلى الحفاظ على «حرية الصحافة».[36] لذا لجأ كوزبي إلى أداة «المعلومات»، التي سمحت للمقاضاة بالتحايل على الحاجة إلى عريضة اتهام

من هيئة محلفين كبرى. وبناءً على ذلك، اتهم الناشر الرسمي في *الجورنال*، المهاجر الألماني الفقير جون بيتر زينغر، وهو مجرد بيدق بديل للمحرر الحقيقي للصحيفة، ألكسندر، والمتآمرين المناهضين لكوزبي، بالتشهير التحريضي وأرسل إلى السجن على ذمة.[37] مع وجود قاضٍ متحيز، وهيئة محلفين مهددة، ومحامي دفاع عينته المحكمة، وقانون صارم ضده، بدا مصير زينغر محتومًا.

ولكن القضية اتخذت لاحقًا منحى يليق بدراما هوليوود. في اليوم الأول من المحاكمة، دخل أندرو هاميلتون بثقة إلى قاعة محكمة ممتلئة في قاعة مدينة نيويورك وعرّف نفسه بأنه محامي دفاع زينغر الجديد. كان هاملتون واحدًا من أفضل المحامين وأكثرهم خبرةً في المحاكمات في المستعمرات.[38] استخدم هاملتون استراتيجية كل شيء أو لا شيء شديدة الخطورة. اعترف، ليثير دهشة قاعة المحكمة، بأن زينغر كان مسؤولًا عن نشر المقالات المطعون فيها. لم يصدق المدعي حظه. وتحرك على الفور لإعلان إغلاق القضية لأن مهمة هيئة المحلفين كانت تحديد ما إذا كان زينغر قد نشر المقالات فقط، وليس ما إذا كان المحتوى تحريضيًا. لكن هاملتون كان أبعد ما يكون عن الانتهاء. استأنف أمام هيئة المحلفين، وسألهم عما إذا كانت الادعاءات الموجهة ضد كوزبي «معروفة جهارًا بصحتها» – وهذه النقطة كانت *الجورنال* قد أكدتها بالفعل مسبقًا. اقتبس صفحة من *رسائل كاتو*، وجادل بأنه «يجب أن تكون الكلمات نفسها تشهيرية، أي *كاذبة*، و*فاضحة* و*تحريضية*، وإلا فإننا لسنا مذنبين». واعترض على أن «الشكاوى العادلة لعدد من الرجال، الذين يعانون في ظل إدارة سيئة، تشهر بتلك الإدارة»، وقارن بذكاء مقاضاة أولئك الذين قالوا الحقيقة للسلطة الفاسدة بمحاكمات غرفة الملك سيئة الصيت. بعبارةٍ أخرى، طلب هاميلتون من هيئة المحلفين تجاهل القانون العام الراسخ وإعلان الحقيقة دفاعًا أمام قانون التشهير التحريضي.

ألقى هاميلتون بيانًا ختاميًا رفع القضية من نزاع سياسي تافه إلى سؤال مبدئي حول طبيعة الحرية الأمريكية. استأنف هاملتون مباشرةً إلى هيئة المحلفين:

> لا أشك في أن سلوككم المستقيم، في هذا اليوم، لن يمنحكم محبة وتقدير إخوتكم المواطنين فحسب؛ بل سيباركم كل رجل يفضل الحرية على حياة العبودية ويكرمكم كرجال أربكوا محاولة الاستبداد؛ ووضعوا، بواسطة حكم غير متحيز وغير فاسد، أساسًا نبيلًا لتأمين أنفسنا وأجيالنا القادمة وجيراننا، الذي منحته لنا الطبيعة وقوانين بلادنا حقًا –الحرية– في فضح السلطة التعسفية ومعارضتها. . . عن طريق التحدث وكتابة الحقيقة.

سارع المدعي العام ورئيس القضاة لاحتواء ما أحدثه من أضرار. وذكّروا هيئة المحلفين بأن الحقيقة لا تجعل تشويه سمعة الحاكم بكتابات مسمومة تهدد ميولها السيئة النظام العام أمرًا قانونيًا. لكن كلمات هاملتون جذبت اهتمام المحلفين الذين علم أنهم قرأوا وناقشوا دعوة *الجورنال* القوية لحرية التعبير المنقولة من *كاتو*. بعد مداولات قصيرة، اختارت هيئة المحلفين تبرئة زينغر – «على أثر ذلك كان هناك ثلاث هتافات في القاعة، التي كانت مزدحمة بالناس».[39]

كان الحكم علامة فارقة لحرية الصحافة في أمريكا. من الناحية القانونية، ظلت جريمة القانون العام المتمثلة في التشهير التحريضي على حالها، دون أي دفاع عن الحقيقة. ولكن من الناحية العملية، فإن مرسوم الإبطال الخاص بهيئة المحلفين أنهى تقريبًا محاكمات التشهير التحريضي في المحاكم الاستعمارية. أعلن عن قضية زينغر في جميع أنحاء أمريكا واستشهد بها مع كل نزاع جديد يتعلق بالصحافة الحرة، وفي أعقابها، تأرجح الرأي العام كثيرًا لصالح توسيع حق حرية التعبير بحيث لم يعد بإمكان حكام المستعمرات الاعتماد على

هيئات المحلفين لمعاقبة المعارضة.[40] كانت قضية زينغر حاسمة في خلق ثقافة حرية التعبير في العالم الجديد التي كانت فاصلة في المعارك المستقبلية حول حدود المعارضة بعد الاستقلال الأمريكي.[40]

لسوء حظ أصحاب الأصوات المعارضة في المستعمرات، لم تفعل قضية زينغر شيئًا يذكر لكبح جماح مفهوم الامتياز التشريعي البغيض. في خمسينيات القرن الثامن عشر، كانت جمعية نيويورك ما تزال تسجن الكتاب والطابعين الذين أساءوا إلى «شرفها وعدالتها وسلطتها». في الواقع، كان مجرد طبع إجراءات وخطب الجمعيات انتهاكًا يعاقب عليه هذا الامتياز.[41]

ومن الأمثلة الصارخة بشكل خاص على الامتياز التشريعي في ولاية بنسلفانيا عام 1758، في أثناء حرب السنوات السبع بين بريطانيا وفرنسا. لم يحظَ القاضي الأنجليكاني ويليام مور طويلًا بشعبية لدى الجمعية التي هيمن عليها الكويكريون بسبب معارضته الصريحة لمبادئهم السلمية. فطالبت الجمعية في رسالة مفتوحة إلى الحاكم نُشرت في *بنسلفانيا غازيت* في أواخر عام 1757، بإقالة مور من منصبه بسبب الفساد. أصر مور على براءته، ونشر دحضًا في صحف عديدة، بما في ذلك ورقة شارك في إنشائها القس ويليام سميث. كان سميث أنجليكانيًا بارزًا آخر، قلل من شعبيته عند أغلبية الكويكريين بترويجه جهرًا لموقف أكثر عدوانية ضد الفرنسيين. عندما اجتمعت جمعية منتخبة حديثًا في عام 1758، انتهزت الفرصة لإسكات منتقديها واعتقلت كليهما. أُدين مور بـ«التشهير الكاذب، والفاضح، والخبيث والتحريضي» ضد مجلس النواب والحكومة ودستور ولاية بنسلفانيا. وصدرت أوامر بإحراق منشوراته وأمر باحتجازه في السجن إلى أجل غير مسمى دون إمكانية الإفراج عنه بكفالة أو «أي أمر *مثول أمام القضاء*». ثم أعلنت الجمعية أن سميث «مذنب بترويج ونشر تشهير مور» – قبل أسبوع من الموعد المقرر لبدء المحاكمة. مثل شريكه

في الجريمة، أرسل سميث إلى السجن إلى أجل غير مسمى دون أمر مثول أمام القضاء. عندما أفرج عن السجينين بعد ثلاثة أشهر، أمرت الجمعية بإعادة سجنهما، لكن اختبأ مور وفر سميث إلى إنجلترا حيث قدم التماسًا إلى المجلس الملكي الخاص للإغاثة.[42]

لسوء حظ سميث، عارض العميل الرسمي لجمعية بنسلفانيا في لندن التماسه: بنجامين فرانكلين، نفسه سايلنس دوغود الذي قال ذات مرة بأن «حرية التعبير هي ركن أساسي لحكومة حرة» ومن دونها «ينحل المجتمع الحر» و«يقام الاستبداد على أنقاضه». بعد أن صدمته لعنة ميلتون، كان الآن يدافع بشدة عن الامتياز التشريعي في قضية استنكرها المؤرخ ليونارد ليفي باعتبارها «محاكمة صورية أمام محكمة كنغر» أسوأ من عدالة غرفة الملك.[43] أصر فرانكلين على أن الجمعية، التي كانت ممثلة للشعب، تحتاج إلى امتياز تشريعي، لأنه «بدون هذه السلطة لا يمكن الحفاظ على السلطة أو اللياقة». علاوةً على ذلك، لم يكن سميث سوى «مخربش عادي للتشهير والأوراق المسيئة الكاذبة».[44] ولحسن حظ سميث، اعتقد المجلس الملكي الخاص أن الجمعية قد تمادت كثيرًا وحكم لصالحه، ما أدى فعليًا إلى إلغاء مذكرة التوقيف في عام 1759.[45]

فلماذا يدعم رجل مثل فرانكلين ممارسة أسكتت الناس؟ تكمن الإجابة في المفهوم المتفرد –وفق المعايير الحديثة– للسيادة الشعبية. اعتبرت الجمعيات نفسها ممثلة للشعب ومدافعة ضد السلطة التنفيذية. وبالتالي، فإن تقويض الجمعيات يقوض حرية الشعب.[46] لم تكن فكرة أن حصن الحرية يجب أن يحمي الناس من ممثليهم تبلورت بعد بشكل واضح بين المستعمرين الأمريكيين. لقد تأثروا بـ*رسائل كاتو*، التي حذرت خصوصًا من المؤامرات التنفيذية والوزارية عوضًا عن البرلمانات شديدة الحماس. كان الاستقلال هو ما أجبر الأمريكيين –الأحرار أخيرًا في تنظيم أنفسهم– أن يفكروا أين يجب أن يرسموا الخط الفاصل بين الحرية الجماعية والفردية.

ثورة العقل

في عام 1815، تفكر جون آدامز في الثمانين من عمره في الثورة الأمريكية في رسالة إلى صديقه القديم ومنافسه اللدود أحيانًا، توماس جيفرسون.

> ماذا نعني بالثورة؟ الحرب؟ لم تكن جزءًا من الثورة؛ بل إنها مجرد أثر ونتيجة لها. كانت الثورة في أذهان الناس، وتحققت منذ عام 1760 حتى عام 1775، خلال خمسة عشر عامًا قبل أن تراق قطرة دم في ليكسينغتون.[47]

بالنسبة إلى آدامز، لم تكن ساحات القتال الحاسمة للثورة هي ليكسينغتون أو يوركتاون، بل الصحف والكتيبات. لم تحض المعارك بالبنادق والفولاذ، ولكن بالأقلام والورق. ولم تكن الجائزة الرئيسية أراضي العدو، بل الرأي العام. ناقش أكثر من أربعمئة كتيب العلاقة المتوترة بين بريطانيا والمستعمرات الأمريكية بين عامي 1750 و1776. في عام 1783، تضخم العدد إلى 1,500. [48] وبالمثل، تضاعف عدد الصحف البريطانية-الأمريكية أكثر من الضعف من نحو عشرين صحيفة في عام 1760 إلى نحو خمسين في عام 1775. [49]

أضفت تقنية الطباعة الطابع الديمقراطي على المجال العام الأمريكي. إليك كيف وصف مراقب معاصر الأمريكيين في عام 1774:

> إنهم طبقة عامة مستنيرة ومنطقية أيضًا، ربما أكثر من أي غيرها على وجه الأرض، بفضل الاتصال الحر بين الإنسان والإنسان السائد في أمريكا. . . إلى جانب الحرية والتوزيع العام للصحف، وحرص الناس وتفرغهم لقراءتها، أو الاستماع إلى من يقرؤونها.[50]

لكن سيخيب أملك إذا تخيلت توزيع الكتيبات كجدال مهذب بين الأفراد المتعلمين الملتزمين بمدونة حجج منطقية صارمة. بدأت «حروب الكتيبات» غالبًا بالمنطق والحجج. لكنها سرعان ما انحدرت إلى نسخة القرن الثامن عشر من التأجيج، والتصيد، والتنابز بالألقاب، والاستدلال المحفز، وذبح رجال القش في سلاسل من الكتيبات المستجيبة لبعضها البعض بلهجة متزايدة الحدة.[51] كانت القبلية السياسية –التي سميت آنذاك الفصائلية– حية ترزق في القرن الثامن عشر. وكان ممكنًا أن يصبح الأمريكيون العقلاء والمطلعون مشاكسين ومتمردين، لا سيما عند شرب الكحول. اشتكى أحد الموالين من أن الناس التقوا «في الحانات، حيث تحدثوا عن السياسيين، وثملوا، ولعنوا الملك، والوزراء والضرائب؛ *وتعهدوا* باتباع أي تدابير يقترحها عليهم الديماغوجيون، مهما كانت منافية للدين والعقل والحس السليم».[52] كانت غرين دراغون في بوسطن إحدى هذه الحانات الصاخبة، حيث كان بول ريفير، وصامويل آدامز، وجون هانكوك، وأعضاء آخرون في أبناء الحرية –مجموعة سرية من المستعمرين الأمريكيين قاومت التوسع الاستعماري البريطاني– يحيكون خططهم السرية على مزيج قوي من القهوة والرم *ورسائل كاتو*.[53]

أضف إلى ذلك أن مبادئ *رسالة كاتو* رقم 15 قد أصابت إنفاذ قوانين التشهير التحريضي إصابة قاتلة، وتشهد قضية زينغر على ذلك. فلم يكن مستغربًا أنه عندما اندلعت سلسلة ردود الفعل المؤدية إلى الحرب والاستقلال في عام 1765، عجزت السلطات البريطانية عن وقف هجوم المشاعر الوطنية.

حدث أول انقطاع حقيقي في العلاقات الأمريكية البريطانية في عام 1765، عندما أعلنت الحكومة البريطانية قانون الطابع، وهو ضريبة جديدة تتطلب شراء الورق وختمه من وكيل حكومي.[54] سرعان ما اندلع تسونامي افتراضي من المعارضة في الكتيبات والنشرات والصحف في جميع أنحاء المستعمرات الأمريكية، مع عمل المطبعة «محركًا يدفع

الاحتجاج قُدمًا»، معززًا مبدأ وممارسة حرية التعبير كركن مركزي للهوية الأمريكية المستعمرة.[55]

بالنسبة للمستعمرين الأمريكيين، لم يكن تحصيل الضرائب دون تمثيل أقل من العبودية – وهو ادعاء شائن بالنظر إلى استرقاق الأفارقة السود الواقعي للغاية من قبل المستعمرين البارزين، ولكنه تكرر رغم ذلك في الصحف عبر المستعمرات. حذر عدد من الصحيفة الراديكالية *كونستيتوشنال كورانت* الذي انتشر سريعًا في شوارع نيويورك في سبتمبر 1765 جمهورها من «أتباع الاستبداد الدنيئين» و«سلاسل العبودية المذلة الجاهزة لتثبت حول أعناقنا». وشجع الكتاب المجهولون القراء على «عدم دفع ربع بنس واحد من هذه الضريبة».[56] حذر نائب حاكم نيويورك المركز الرئيسي في لندن من أن صحف المستعمرة امتلأت بـ«كل الأكاذيب» وتثير الناس تحريضيًا على عصيان ليس فقط سلطة البرلمان لفرض ضرائب على المستعمرات بل حتى سلطة البرلمان على المستعمرات في حد ذاتها.[57]

لم يقوض أحد قانون الطابع بشكل منهجي أكثر من بنجامين إيديز وجون غيل، محررا *بوسطن غازيت* الغضوبين.[58] عندما اندلعت أزمة قانون الطابع، أطلقا حملة غير اعتذارية ضد القانون، ووصفا أنصاره بـ«المتملقين القذرين» و«المأجورين الوزاريين» و«الأوغاد البغيضين» و«العقبان النهمة».[59] ونشرا أيضًا مقالات نقدية لكتاب مثل جيمس أوتيس، وجيمس وارين، وجون وصامويل آدامز. هاجم جون آدامز في مقال طبع في *بوسطن غازيت* قانون الطابع باعتباره هجومًا محسوبًا على حرية تعبير ومعلومات المستعمرين. بدا «واضحًا للغاية من [قانون الطابع] نفسه، أنه قد شُكل تصميم لتجريدنا إلى حد كبير من وسائل المعرفة، من خلال تحميل الصحافة والكليات وحتى التقويم وجرائد الأخبار القيود والواجبات».[60]

حتى أن الوطنيين لجأوا إلى نشر بعض الأخبار المزيفة الحقيقية. في مايو 1765، اقترح الخطيب العظيم والمثير للجدل باتريك هنري سلسلة من الحلول ضد قانون الطابع في جمعية فرجينيا، مجلس نواب بورغيسيس. كان الحل الأكثر راديكالية من التعامل مع التمرد، هو الإصرار على أن المستعمرين كانوا أحرارًا في تجاهل قوانين الضرائب التي لم يفرضها ممثلوهم. بعد نقاش حاد في الجمعية، تمكنت عبقرية هنري الخطابية الشهيرة من إرغام أغلبية ضئيلة بتمرير خمس قرارات، في حين رفض اثنين باعتبارهما متطرفين للغاية. لكن في اليوم التالي، تخاذل المشرعون وأسقطوا القرار الخامس (الأكثر راديكالية). لم يمنع ذلك الصحف الشمالية من طباعة جميع حلول فرجينيا – بما فيها تلك التي أُبطلت أو أُلغيت. بدلًا من الصيغة المخففة للحوار المهذب الذي سنته جمعية فرجينيا بالفعل، عُرض على قراء الصحف وصفة هنري غير المخففة للمقاومة المواجهة.[61] وانتشرت القرارات المزيفة بسرعة إلى الصحف الأخرى، مع عواقب حقيقية للغاية. وسرعان ما تحولت حلول فيرجينيا غير المخففة لهنري من خيال إلى حقيقة، حيث أصدرت ثماني مستعمرات قرارات مماثلة.[62]

لكن إثارة الفئات الثرثارة التي تقرأ الكتيبات والصحف لم تكن كافية لإحداث تغيير حقيقي. كان على الوطنيين الحصول على تأييد العوام المتواضعين أيضًا. للقيام بذلك، استخدموا الخطاب الرمزي بشكل فعال في شكل مسيرات وأعلام ورسوم كاريكاتورية سياسية وشعارات وأشجار حرية وأعمدة حرية – أعمدة خشبية نصبت كاحتجاج رمزي ضد الاستبداد. حتى أن البعض لجأ إلى شنق دمى المسؤولين الحكوميين.[63] أدى هذا المزيج من التعليقات البليغة، والأخبار المزيفة، والدعاية، والخطاب الرمزي والترهيب المجرد المهمة.[64] ألغى البرلمان قانون الطابع في ربيع عام 1766. لكنه كان مجرد تراجع تكتيكي. كان الإلغاء مصحوبًا بقانون بياني، أصر فيه البرلمان على أنه يملك السلطة المحقة لتمرير قوانين ملزمة في المستعمرات الأمريكية «في جميع الحالات مهما كانت».[65] ولإظهار

المتمردين الأمريكيين الذين استلموا زمام الأمور فعلاً، مرر ما يسمى بواجبات تاونسند على سلع أساسية مثل الزجاج والورق والشاي في عام 1767. أثارت الرسوم موجة جديدة من الكتيبات والمقالات الغاضبة.[66] في كتابه المؤثر للغاية *رسائل من مزارع في ولاية بنسلفانيا*، حذر جون ديكنسون الحكومة الإنجليزية متشائماً، «إذا لم يكن هناك شك أخيرًا في أن قرارًا راسخًا قد شكل لإبادة حريات المحكومين، فإن التاريخ *الإنجليزي* يقدم أمثلة متكررة على المقاومة بالقوة».[67]

أطلق الوطنيون رصاصتهم الورقية على مسؤوليهم المحليين. كان حاكم ولاية ماساتشوستس، السير فرانسيس برنارد، ونائبه ورئيس قضاته، توماس هاتشينسون، أهدافًا متكررة لهجمات قاسية، خاصةً من *بوسطن غازيت*. بحلول عام 1767، لم يعد هاتشينسون يحتمل المزيد. رفض أن «يعامل بأكثر الطرق تعسفًا، ويذم إلى أبعد الحدود».[68] لإسكات المتنمرين، وجه عدة نداءات إلى هيئة محلفين كبرى لتوجيه اتهام لمحرري صحيفة *بوسطن غازيت* بتهمة التشهير التحريضي. رسميًا، كانت القضية بديهية. كانت هجمات الصحيفة على هاتشينسون وبرنارد أمثلة نموذجية للتشهير التحريضي. لكن هتشينسون أصيب بحالة صحوة عنيفة عندما رُفض نداؤه. لم يكن لدى أهل بوسطن رغبة في مقاضاة حكامهم وأصبحوا يعتبرون حتى الانتقادات الحادة لحكامهم مشروعة. بعد ذلك، لجأ الحاكم برنارد إلى الجمعية الشعبية، التي يمكنها تجاوز نظام هيئة المحلفين الكبرى ومعاقبة الكتاب المسيئين بواسطة امتيازها التشريعي. ولكن، كما في قضية زينغر، رده مجلس النواب خائب الرجاء مع محاضرة مهينة حول مبادئ *رسائل كاتو*: «إن حرية الصحافة حصن عظيم لحرية الشعب: وبالتالي، إن الدفاع عنها والحفاظ عليها واجب على من يشكلون حراس حقوق الشعب».[69] رش صامويل آدامز الملح على الجروح، فكتب تحت الاسم المستعار بوبيولس، في عموده في *بوسطن غازيت*: «لا يوجد **شيء** *مقلق* ومثير *للغيظ*؛

لا شيء **فظيع** بحق للطغاة وأدواتهم ومحرضيهم **كالصحافة الحرة**». وسخر، مضيفًا أن الصحافة الحرة هي «*حصن حريات الشعب*».[70]

ما أن خفت حدة الاحتجاج على قوانين تاونسند، تعرضت الحكومة البريطانية لموجة ثالثة من الكتيبات والمقالات الغاضبة في مارس 1770، نجمت هذه الموجة عن حادثة تُعرف الآن باسم مذبحة بوسطن، حيث فتحت القوات البريطانية النار على حشد غاضب ومسيء جسديًا وقتلت خمسة متظاهرين. ساهم رد الفعل العنيف المتجدد في إلغاء قوانين تاونسند في أبريل 1770. تراجعت الكتابات الحامية ردًا على ذلك، وبدا لفترة من الوقت أن الحكومة البريطانية قد تنجح في إرضاء الوطنيين. ولكن في عام 1773، ارتكب البرلمان خطأً فادحًا بمنح شركة الهند الشرقية الفاشلة احتكارًا لاستيراد وبيع الشاي للمستعمرات.

اشتكى المستعمرون، الذين كانوا يشترون الشاي المهرب لتجنب ضرائب تاونسند، بمرارة من الضرائب الإضافية دون تمثيل، وهو ما نددت به جماعة الوطنيين ووصفته بأنه «هجوم عنيف على حريات أمريكا».[71] بلغت موجة الاحتجاجات الجديدة ذروتها في حفل شاي بوسطن الرمزي في 16 ديسمبر 1773. ارتدت مجموعة من المستعمرين الغاضبين، الذين ورد أنهم مرتبطون بمجموعة أبناء الحرية، زي الأمريكيين الأصليين وألقوا 342 صندوقًا من الشاي الثمين في ميناء بوسطن. ردت الحكومة البريطانية الحانقة في ربيع عام 1774 بسلسلة من القوانين القسرية –التي أعاد الوطنيون تسميتها بالقوانين غير المحتملة– المصممة لإخضاع ولاية ماساتشوستس ولتكون عبرة لبقية المستعمرات.

وكما قال جون آدامز، كان هذا عندما «ألقت الحكومة البريطانية القناع» وكشفت عن استبدادها الحقيقي.[72] كان الوقت قد حان لاتخاذ إجراء في هذا الصدد. أرسلت اثنتا عشرة مستعمرة (تنحت جورجيا عن هذه العملية) مندوبين إلى المؤتمر القاري الأول في فيلادلفيا

في خريف عام 1774 لمناقشة الخطوة التالية، ومهدوا دربًا أوصل إلى الحرب في النهاية في العام التالي.

استفاد أولئك الذين دعموا التاج من الصحافة أيضًا. شهد العامان 1774 و1775 زيادة ملحوظة في كتيبات حزب المحافظين التي احتجت ضد المعارضة الثورية المتصاعدة. مثل كتيبات الوطنيين، كانت الكتيبات الموالية مزيجًا من الحجج المنطقية والدعاية والإساءة الشخصية، تضمنت الاتهامات أن جورج واشنطن كان في علاقة عاطفية مع ابنة الخادمة الغسالة.[73]

مع اشتداد الأعمال العدائية مع إنجلترا، بدأ الوطنيون أنفسهم الذين طالبوا بحرية التعبير باستخدام تكتيكات الترهيب المنهجية لإسكات المطابع والصحف الموالية، وتطبيق ما يسميه المؤلف روبرت دبليو ت. مارتن «برنامجًا نشطًا للتهديدات، والتعرض العام، والعقوبات المالية، وفي النهاية، العنف الجسدي». يمكننا تسميته «فيتو الوطنيين». كانت أبرز الصحف الموالية هي *نيويورك غازيتير*، التي طبعها جيمس ريفينغتون. بعد فترة وجيزة من اندلاع الحرب الثورية، خرب خمسة وسبعون رجلًا يمتطون الخيل محل طباعة ريفينغتون. وقد حاول الاستمرار في النشر، ولكن ليس لفترة طويلة. بعد بضعة أشهر، سار حشد على طول الطريق من نيو هافن إلى نيويورك لتدمير مطبعة ريفينغتون ومصادرة مطبوعاته. كان تدمير جريدة *نيويورك غازيتير* فعليًا نهاية صحافة حزب المحافظين الموالية.[74]

رأت قلة من جانب الوطنيين مشكلة في ترهيب الموالين. حتى أن جيمس ماديسون أيد فيتو الوطنيين، كتب في رسالة خاصة: «أتمنى من صميم قلبي لو كان لدينا ريفينغتون وصحيفته الوزارية غازيتير لمدة 24 ساعة في هذا المكان». «ليواجهوا العقوبة المناسبة، بقدر

مقت تصميماتهم».[75] مثل الكثير عبر التاريخ، في زمن الأزمة الوطنية، احتفظ الوطنيون بحصن الحرية العظيم للأصدقاء وليس للخصوم.

تصاعد الصراع بين إنجلترا وأمريكا المستعمرة إلى حرب شاملة في أبريل 1775. على حد تعبير جون آدامز، تغيرت «أدوات الحرب» «من القلم إلى السيف». ومع ذلك، لم يقرر الوطنيون ما إذا كان هدفهم هو الاستقلال أم، كما قال آدامز، «الاحتفاظ بامتيازاتهم القديمة فحسب».[76] كان من الواضح أن المحايدين يحتاجون إلى حقنة حس سليم؛ في أوائل يناير 1776، قدمها لهم كتيب جديد مجهول.

قدم كتيب *كومون سينس* حجة غير اعتذارية للاستقلال، وهاجم مؤسسة الملكية الوراثية ودعا إلى السيادة الشعبية والمساواة.[77] سرعان ما كشف عن مؤلفه ليكون توماس باين، صانع مشدات بريطاني وصل إلى أمريكا عام 1774. وفقًا لأحد أعضاء الكونجرس القاري، «اشترت كل طبقات الشعب الكتيب وقرأته بنهم».[78] ربما بيع منه ما يصل إلى خمسة وسبعين ألف نسخة،[79] ما ساعد في دفع الأمريكيين المترددين نحو الاستقلال. في أبريل من عام 1776، أخبر جورج واشنطن صديقًا، «وجدت من خلال رسائل خاصة تلقيتها مؤخرًا من فرجينيا، أن كومون سينس يعمل على إحداث تغيير رائع في عقول العديد من الرجال هناك».[80] اعترف جون آدامز الذي شعر ربما بالقليل من الغيرة في رسالة إلى توماس جيفرسون بعد سنوات عديدة أن «التاريخ ينسب الثورة الأمريكية إلى توماس باين».[81]

في 4 يوليو 1776، وافق الكونغرس على مسودة جيفرسون المعدلة لإعلان الاستقلال، التي أعلنت أن الحرية وحقوق الإنسان غير القابلة للتصرف هي حقائق بديهية – دون أن تذكر بالضبط ما تستتبع هذه الحقوق. ومع ذلك، كانت عدة ولايات تكتب

دساتيرها ومواثيق الحقوق الخاصة بها. حمت ثلاثة منها –فرجينيا وبنسلفانيا وديلاوير– صراحةً حرية التعبير أو الصحافة أو الدين أو الثلاثة جميعًا.

صُدق إعلان فرجينيا للحقوق في 12 يونيو – قبل شهر تقريبًا من إعلان الاستقلال. رفعت المادة 12 *رسائل كاتو* إلى قانون ولاية: «أن حرية الصحافة هي أحد أعظم حصون الحرية، ولا يمكن أن تُقيدها أبدًا إلا الحكومات المستبدة».[82] مضى دستور بنسلفانيا إلى ما هو أبعد من ذلك. فتضمن إعلان حقوق يؤكد على أن «للناس الحق في حرية التعبير والكتابة ونشر مشاعرهم؛ لذلك لا يجوز تقييد حرية الصحافة».[83] ضمنت هذا الصيغة كلًا من حرية التعبير وحرية الصحافة – كان هذا تحسنًا كبيرًا مقارنةً بالحكم الرقابي الذي أسسه ويليام بن.

═══

في 15 نوفمبر 1777، اعتمد المؤتمر القاري وثائق الكونفدرالية التي كانت بمثابة أول دستور للولايات المتحدة تقريبًا عندما صدقت عليها أخيرًا جميع الولايات الثلاث عشرة في عام 1781. بحلول عام 1787، رأى الكثير الحاجة إلى استبدال الوثائق بدستور جديد – دستور أنشأ جمهورية ذات حكومة فيدرالية أقوى تتمتع بصلاحية اعتماد قوانين ملزمة لجميع الولايات والمواطنين. علاوةً على ذلك، رغم أن وثائق الكونفدرالية ضمنت حرية التعبير والنقاش، انطبق هذا فقط على أعضاء الكونغرس، تمامًا مثل وثيقة الحقوق الإنجليزية لعام 1689. [84] أثار هذا التساؤل عما إذا كان الوقت قد حان لحصن حرية فيدرالي لحماية الأمريكيين من جميع فروع الحكومة.

وُقع على الدستور الجديد في فيلادلفيا في 17 سبتمبر 1787، بعد ما أسماه جون آدامز «أعظم جهد فردي للمداولات الوطنية شهده العالم على الإطلاق».[85] على حد تعبير

الباحث الدستوري أخيل ريد عمار، «مارس الأمريكيون في *عملية التشريع نفسها* وأظهروا حرية تعبير قوية بشكل مدهش. كان هناك الكثير من المناورات السياسية الحادة؛ ولم يكن هناك عقوبة شائعة للتعبير الوفير».[86]

ليس مستغربًا إذن أن تركز الكثير من المداولات على حماية حق الناس في التحدث بحرية. بالكاد تطرق الدستور نفسه هذا الموضوع، بصرف النظر عن قصر جريمة الخيانة على «الأفعال العلنية» ومنح أعضاء الكونغرس حصانة من أي «خطاب أو نقاش في أي من المجلسين».[87] كان هذا الافتقار إلى الحقوق الأساسية –وخاصة حرية التعبير– أحد الحجج الرئيسية التي استخدمتها مجموعة أصبحت تُعرف باسم مناهضي الفيدرالية لمعارضة التصديق على الدستور. بمجرد اعتماده، حول مناهضو الفيدرالية جهودهم إلى تمرير ميثاق الحقوق. كانت حرية التعبير ضرورية، ليس فقط من أجل الحرية في حد ذاتها، ولكن أيضًا من أجل الحكم الذاتي والتحسين الذاتي لجميع أفراد المجتمع، الرفعاء والوضعاء. وكما كتب أحد مناهضي للفيدرالية: «قد يميز أكثر الأميين الآن فائدة الصحافة في دولة حرة. إنها تمنح جميع الناس فرصة لتعلم أن يكونوا حكماء، أن يختاروا أو يرفضوا، في قضية مهمة».[88]

رفض الفيدراليون فكرة ميثاق الحقوق. لسبب واحد، لم يمنح أي شيء في الدستور الحكومة الفيدرالية أي سلطة للسيطرة على التعبير أو الصحافة. «لماذا مثلاً»، سأل ألكسندر هاملتون، «يجب أن يقال، إن حرية الصحافة لا يجوز تقييدها، عندما لا تمنح أي سلطة يمكن فرض قيود بموجبها؟»[89] وأشار ماديسون إلى «عدم فاعلية ميثاق الحقوق»، وقد أثبتت ذلك «الانتهاكات المتكررة لحواجز الرق هذه»، رغم أنه سيغير رأيه قريبًا.[90]

لم يقتنع مناهضو الفيدرالية. وزاد من ارتيابهم حقيقة أن المدير العام للبريد منع أحيانًا تداول المنشورات المناهضة للفيدرالية –التي فاقتها الكتابات الفيدرالية عددًا بدرجة

كبيرة فعلًا– على نطاق أوسع.[91] والأهم من ذلك، اكتشف مناهضو الفيدرالية مواقف نخبوية وغير ليبرالية بين الفيدراليين الأكثر تحفظًا الذين بدا أنهم يفكرون في حرية الصحافة وفق مصطلحات بلاكستونية ويتراجعون عن فكرة مشاركة «غالبية الشعب» بفعالية في الشؤون العامة، والتي كان من الأفضل تركها لمثليهم النخبة. أعطى بنجامين وركمان، الذي كتب تحت الاسم المستعار فيلادلفينسيس، صوتًا للمخاوف المناهضة للفيدرالية من التصاميم والمكائد الفيدرالية في مقال ساخر بمرارة –و تنبؤي بشكل مخيف، كما اتضح لاحقًا– في *إندبندنت غازيتير* في عام 1787:

> أتعجب من أنه يجب على *معاليهم* أن يسمحوا لمثل هؤلاء الزملاء الخبيثين بالكتابة ضد حكومتهم هذه؛ يجب ألا يعيش هؤلاء البائسين الأدنياء في نفس البلد مع السادة. . . . آه! يا لها من أيام مجيدة قادمة؛ كم أتوقع تألق المحكمة الأمريكية! . . . ها هو الرئيس يتوجه إلى مجلس الشيوخ لتأكيد قانون إلغاء حرية الصحافة. أليس هكذا يكون الرجال وتكون الإخوة ؟[92]

قد تقول إن مناهضي الفيدرالية فضلوا نموذجًا قائمًا على المساواة لحرية التعبير – على غرار المساواتيون– ذو جذور (غير معترف بها) في مفاهيم *إيسغوريا وباريسيا* الأثينية، بينما فضل الفدراليون الأكثر تحفظًا مفهومًا أكثر ضيقًا ونخبوية لحرية التعبير ذو جذور في مثل *ليبرتاس* (الحرية) الجمهوري الروماني.

لكن كان هناك أيضًا من أيد كلًا من الدستور الجديد وميثاق الحقوق، ولا سيما توماس جيفرسون. في النهاية، انضم ماديسون إلى صفوفهم. في يونيو 1789، قدم المتشكك السابق عددًا من مشاريع التعديلات على ميثاق الحقوق المتضمن حرية التعبير والصحافة. أوضح ماديسون الحاجة إلى ميثاق حقوق من خلال مقارنة أمريكا ببريطانيا،

حيث يحمي ميثاق الحقوق لعام 1689 من تعدي السلطة التنفيذية، وليس البرلمان. لم يؤمن ميثاق الحقوق البريطاني حرية التعبير للشعب الذي يمثله البرلمان. لكن في أمريكا، كان الشعب –وليس الكونغرس– صاحب السيادة في النهاية؛ كان أعضاء الكونغرس هم خدام، وليس سادة، أولئك الذين انتخبوهم. ومن هذا المنطلق، كان للناس الحق في تفحص وانتقاد أولئك الذين مارسوا السلطة نيابة عنهم.[93] كان من شأن ميثاق الحقوق أن يرفع «الحواجز أمام السلطة في جميع أشكالها ودوائر الحكومة».[94] صهرت مسودة ماديسون لما سيصبح التعديل الأول فكرة أن حرية التعبير المتساوية أساسية لشعب ذي سيادة ليحكم نفسه مع تأكيد *كاتو* على أن حرية التعبير هي حصن الحرية. لتكون حرية التعبير آمنة سواء من الأغلبية الديمقراطية العازمة على إعطاء الشوكران للسقراطيين الجدد ومن خطط الحكومة الفيدرالية المخولة حديثًا لإحباط المعارضة – أو هكذا كان ينوي.

صيغت المسودة على النحو التالي: «لا يجوز حرمان الشعب من حقه في الكلام أو الكتابة أو نشر مشاعره، أو الانتقاص منه؛ ويجب أن تكون حرية الصحافة، باعتبارها أحد أعظم حصون الحرية، مصونة».[95] لم تنجُ الإشارة إلى *كاتو* من عملية التصديق، لكن حُفظت نية ماديسون في التعديل الأول كما صدق عليه في عام 1791: «لا يجوز للكونغرس أن يصدر قانونًا. . . ينتقص من حرية التعبير، أو حرية الصحافة.»[96] اقترح ماديسون أيضًا، بصورة حاسمة، أنه «لا يجوز لأي ولاية انتهاك حقوق الضمير المتساوية، أو حرية الصحافة».[97] عكس هذا خوف ماديسون من أن تكون حكومات الولايات أسوأ منتهكي حرية التعبير، نظرًا إلى أنها هي –وليس الحكومة الفيدرالية– التي خضع الأمريكيون لقوانينها وسلطاتها في أغلب الأحيان. في الواقع، اعتقد ماديسون أن هذا هو «التعديل الأكثر قيمة في اللائحة بأكملها».[98] للأسف، رفض – مع عواقب مصيرية على حرية التعبير في أمريكا.

ومع ذلك، عند التصديق على التعديل الأول، كان ماديسون مقتنعًا بأن «الحق في حرية التعبير مضمون؛ أُعلن صراحةً أن حرية الصحافة بعيدة عن متناول هذه الحكومة».[99] لذلك ربما اعتقد المرء أن الإرث البريطاني المتمثل في حرية الصحافة البلاكستونية والتشهير التحريضي قد دُفن إلى الأبد، وأن مُثُل حرية التعبير المتساوية للمساواتيون قد مُنحت حقها (غير المعترف به) أخيرًا. لكن البلاكستونية والتحريض سيبعثان مرة أخرى مثل الزومبي لتعذيب الأمريكيين الذين يتحدون النظام القائم حتى فترة طويلة في القرن العشرين. في الواقع، بعد أقل من عقد من التصديق على التعديل الأول، أصبح تحذير فيلادلفيا الساخر من هجوم الحكومة الفيدرالية الوشيك على حرية الصحافة حقيقيًا للغاية.

7
الثورة ورد الفعل

حين عبرت الحمى الثورية المحيط الأطلسي من أمريكا في طريق عودتها إلى العالم القديم، كان الهولنديون أول من تأثروا بها. وكانت النتيجة ما دعاه المؤرخ جوناثان إسرائيل «أول حركة ديمقراطية صريحة في أوروبا».[1] وفي ذات الوقت الذي خنقت فيه نظم الرقابة المركزية في الدول الأوروبية الأخرى النقاش حول الثورة الأمريكية، حظيت الصحافة الهولندية اللامركزية بنقطة انطلاق قوية.[2] ومن الشخصيات المركزية في تلك التطورات السياسي يوان ديرك فان دير كابيلين توت دين بول، الذي ترجم الحجج الأمريكية التي تدعم حرية التعبير والمعارضة. وفي منشوره الذي لم يكشف فيه عن هويته عام 1781 *إلى شعب هولندا*، اتهم بول النظام بالتآمر مع البريطانيين لقمع الحريات الهولندية القديمة، على غرار ما فعله الملك جورج الثالث في المستعمرات الأمريكية.[3] وأكد على أهمية حرية الصحافة، مردداً ما كُتب في *خطابات كاتو*:

> اعتنوا بحرية الصحافة، لأنها الداعم الوحيد لحريتكم القومية. وإذا لم تكن لدينا حرية الكلام مع زملائنا المواطنين، أو حرية إسداء المشورة إليهم في الوقت المناسب، فسيكون من السهل للغاية لمن يضطهدنا أن يؤدي أعماله الشريرة دون حساب. ولهذا السبب نجد أن أكثر الأصوات المعارضة لحرية التعبير والصحافة صخبًا تأتي ممن لا يتحمل أن تتعرض تصرفاته المساءلة، وهم يتمنون ألا يُسمح بطباعة وبيع المنشورات دون إذن.[4]

وأثبتت السلطات وجهة نظره بمنع هذا المنشور على وجه السرعة. ولكن بعد فوات الأوان.[5]

وفي ذات الوقت الذي انتشرت فيه نسخ المنشور في أرجاء هولندا، انتشرت أيضًا خلايا *الوطنيين* الثوريين (بإلهام من حركة الوطنيين الأمريكيين). وصورت الجرائد والمنشورات الحاكم العام على أنه أحمق فاسد ومخمور، وطالبت بحكم ذاتي ديمقراطي، ورددت أصداء دعوة بول لحرية الصحافة. وعلى حد قول أحد الوطنيين «لن يبقى أثر أو ظل للحرية» دون حرية الصحافة.[6] واستجابت السلطات لذلك بإصدار الغرامات وسجن محرري جرائد الوطنيين في بعض الأحيان.[7] ولكن الثوار المحاصرين لم يحظوا بدعم مناصر حرية الصحافة الهولندي إيلي لوزاك. فقد دافع مسبقًا عن حرية التعبير للملحدين وأحبط محاولات فرض رقابة دينية مسبقة، ولكن لوزاك لم يكن من مشجعي الديمقراطية، ولم يكن من معجبي استهواء غرائز الجماهير السياسية. وأبدى شكواه في بداية القرن الثامن عشر قائلًا: «إن الصحفيون الذين يستغلون حريتهم في سرد الأخبار لنشر كل ما يطفو على سطح عقولهم المريضة المحتدمة بكل وقاحة هم عار على الطبيعة وآفات للمجتمع».[8]

ولكن تلك الآفات لم تبالي بذلك. فقد نظم الهولنديون الوطنيون أنفسهم في صورة ميليشيات على الطراز الأمريكي بعد حلول عام 1783. ونشبت النزاعات المسلحة وسيطر الوطنيون على المدن الكبرة مثل أمستردام ولاهاي، حيث هرب الحاكم العام من قصره. وكانت الجمهورية على شفا حرب أهلية. ثم تدخل ملك بروسيا، الذي كانت أخته متزوجة بالحاكم العام الهولندي، في خريف 1787. وهزم الوطنيين، وأذاب ميليشياتهم، وحظر الاجتماعات السياسية، وحجب الصحافة الراديكالية. واتخذ عشرات آلاف الوطنيين فرنسا ملاذًا لهم، حيث رحب الملك لويس السادس عشر بهم، غافلًا عن المخاطر المتنامية في وطنه – على غرار ما حدث حين رحب الهولنديون بالبروتستانت الفرنسيين الهاربين من فرنسا

عقب إلغاء لويس الرابع عشر مرسوم نانتس قبل قرن مضى.[9] وسرعان ما تمنى لويس لو أنه كان قادرًا على التعامل مع الثوار بشكل فعال مثلما تعامل البروسيون معهم.

حرية التعبير والهرطقة السياسية في فرنسا الثورية

حظي الثوار بنجاح أكبر في فرنسا، حيث استنزفت عقود من الحروب المكلفة، والإنفاق المبالغ فيه، والسياسات المالية السيئة الخزائن الملكية. وفي 1787، حاول لويس السادس عشر تمرير عدد من الإصلاحات، مثل فرض ضريبة أراضي موحدة – حتى على النبلاء ورجال الدين الذين كانوا معفيين من الضرائب سابقًا. ولا عجب في أن هذا الاقتراح لم يلق إعجاب الأساقفة والنبلاء. وطالبوا بعقد اجتماع لمجلس طبقات الأمة (التي شملت ممثلي رجال الدين، والنبلاء، والعامة) قبل الموافقة على أي شيء. وما زاد الطين بلة من الناحية المالية والسياسية هو أن البلد كانت تغلي من الاضطرابات الناتجة عن عقدين من القحط والارتفاع الحاد في أسعار الخبز. وبحلول 1788، كانت فرنسا برميل بارود على وشك الانفجار.[10]

وسرعان ما استدعى الملك مجلس طبقات الأمة لحضور اجتماع أزمة في فرساي في 1789. وقبل هذا الاجتماع، دُعي ممثلو الطبقات للتقدم بشكاويهم في قوائم تُعرف *بقوائم التظلمات* (*cahiers de doléances*). وتُرجم هذا الطلب إلى إلغاء فعلي لنظام الرقابة البيزنطي الذي مس فلاسفة مثل ديديرو وفولتير بالضرر في العقود السابقة. وحين فُتحت الأبواب على مصراعيها للتعبير الحر، نادى طوفان من المنشورات بإصلاح جذري للنظام القديم. وطالبت أكثر من 80 في المائة من قوائم التظلمات بحرية الصحافة. ولكن ممثلي طبقات الأمة لم يتفقوا على حدود حرية التعبير. فقد عارض رجال الدين، الذين كانوا أكثر

حرصًا على حجب حرية التعبير، الهجوم على الدين. وركز النبلاء بصفة خاصة على حماية الشرف، في حين أن الطبقة الثالثة كانت منشغلة أكثر بحماية الأخلاق. وبينت تلك الصدامات مدى ضعف الأرضية المشتركة بين العناصر المختلفة في المجتمع الفرنسي حول مسألة ما تنطوي عليه حرية التعبير، حيث أبت كل طبقة منهم أن تتساوم في المسائل التي كانت عزيزة عليهم للغاية.[11]

وعجز مجلس طبقات الأمة عن معالجة الانقسامات الراسخة داخل النظام القديم. وفي 17 يونيو 1789، بعد مشاحنات لا نهاية لها، أسست الطبقة الثالثة وقلة من المتعاطفين معهم من رجال الدين والنبلاء جمعية الأمة وأكدت سيادتها باسم الأمة الفرنسية. وبعدها بثلاثة أيام، في ملعب تنس مغلق، تعهدوا بألا يتفرقوا حتى يكون لديهم دستور. ثم اندلعت أعمال الشغب. وفي 14 يوليو، اقتحم حشد مسلح سجن الباستيل – الذي اشتهر بكونه رمزًا لاضطهاد النظام القديم، ولكنه كان على الرغم من ذلك خاليًا من السجناء السياسيين. وغدت الثورة الفرنسية في حيز التنفيذ.

وشرع مجلس الأمة فورًا في العمل على إصلاح النظام القديم. وبخلاف الأمريكيين، الذين أضافوا وثيقة الحقوق بعد التصديق على دستورهم، ركز الفرنسيين على معالجة المبادئ أولًا ببيان للحقوق. وحُررت النسخة الأولى بقلم ماركيز دي لافاييت بمساعدة توماس جيفرسون، السفير الأمريكي لفرنسا حينئذٍ. واعتمد مجلس الأمة بيان حقوق الإنسان والمواطن في 26 أغسطس 1789، ووقع عليه لويس السادس عشر في 5 أكتوبر. وصانت تلك الوثيقة التاريخية حرية التعبير، وحرية الدين، والمساواة أمام القانون – مع وجود بعض التحفظات البارزة.

اشتهر هذا البيان بإعلان أن «البشر وُلدوا أحرارًا ومتساويين في الحقوق، وسيظلون كذلك».[12] ولكن ماذا يعني مصطلح «البشر»؟ هل يشمل ذلك البروتستانت؟ اليهود؟ العبيد؟ معدومي الأملاك؟ النساء؟ أثارت صياغة البيان الشاملة نقاشًا عامًا لا يمكن تصوره حتى الآن عن المبادئ الأولى المتعلقة بالمساواة الاجتماعية، والعنصرية، والدينية، والجنسية، في كلٍ من مجلس الأمة والصحافة. ومن بين أكثر أعضاء مجلس الأمة راديكالية في المساواة مركيز دو كوندورسيه، الذي كان من بين مؤسسي مجتمع أصدقاء السود المؤيد لإلغاء عقوبة الإعدام في 1788. ودافع كوندورسيه عن مفهوم شامل حقيقي للمساواة بين البشر من كلا الجنسين وجميع الألوان. وعارض كذلك فرض عقوبة على المثلية وجرائم أخرى لا تؤذي ولا تنتهك حقوق الآخرين.[13]

ولكن في ذات الوقت الذي كان فيه أعضاء المجلس منفتحين على التغيير، تجاوز نطاق اقتراحات كوندورسيه الاستثنائية ما كان معظم الناس على استعداد لتحمله. فقد تقبل كوندورسيه البروتستانت بسهولة باعتبارهم مواطنين رغم تحفظات بعض الكاثوليك. وكان موضوع اليهود أكثر جدلًا، ولكنهم حصلوا على حق المواطنة أيضًا في سبتمبر 1791. وخلال السنين التالية، أزال المفوضون المعينون حديثًا شروط التصويت وأتاحوا حق المواطنة للسود الأحرار، ولغوا العبودية حتى –مؤقتًا– في المستعمرات.[14]

ولكن مجلس الأمة كان أقل تقدمًا بكثير في المساواة الجنسية، حتى مع ازدياد عدد النساء الفرنسيات التي شرعن في المطالبة بالمساواة في الحقوق، والانضمام إلى النوادي السياسية، والمشاركة في النقاشات العامة. واحتجت آلاف النساء في فيرساي في أكتوبر 1789 وضغطن على لويس السادس عشر لكي يوقع على البيان–ما ساعد على ضمان توقيع الملك على وثيقة الحقوق التي لم تعترف بهن حتى كمواطنات متساويات في الحقوق مع الرجال. وقد أثارت الكاتبة المسرحية والنسوية البدئية أوليمب دو غوج عاصفة من الجدل

حين هاجمت العبودية في مسرحيتها المعادية للعبودية في 1788 *عبودية السود*، التي منع المشاغبون المؤيدون للعبودية تأديتها على المسرح بعد ثلاثة عروض في 1790.[15] وفي 1791، صاغت بيانًا لحقوق النساء، وأصرت فيه على أن «المرأة ولدت حرة وستظل متساوية في الحقوق مع الرجال». وشملت تلك الحقوق حرية التعبير وحرية إبداء الرأي. وجادلت بأنه «ما دامت المرأة تصعد على المشنقة، ينبغي أن يكون لها الحق في الصعود على المنابر».[16] وكما سنرى، تبينت وجهة نظرها بشكل مأساوي خلال عهد الإرهاب بعد عامين فقط. وقد دافع كوندورسيه هو الآخر بقوة عن حقوق المرأة قائلًا: «إذا اتفقنا على أن الرجال لهم حقوق لمجرد أنهم قادرين على استخدام العقل وتقديم أفكار أخلاقية، فينبغي للنساء أن يحصلن على نفس الحقوق بالتحديد. ولكن لم تحظ النساء أبدًا في أي شيء يُوصف بأنه دستور حر على حقوق المواطنة».[17] ولكن تلك الحجج لم تكن كافية لإقناع المؤتمر الوطني (كما كان يُدعى البرلمان بعد 1792). فقد منع النساء من تشكيل النوادي السياسية والمشاركة فيها في 30 أكتوبر 1793 لأنهن «بالكاد قادرات على التصور السامي والتأمل الجاد».[18]

وأُتيحت حرية التعبير والطباعة، حتى نقطة معينة. فقد نصت المادة 11 من البيان أن «حرية إيصال الأفكار والآراء من أثمن حقوق البشر. ولكل مواطن إذن الحق في الكلام، والكتابة، والطباعة بحرية. وهذا إذا تحمل مسؤولية أي إساءة لتلك الحرية في الحالات التي حددها القانون».[19] فقد أجمع كل الناس على أن الرقابة على المنشورات قبل طباعتها أمر عفا عليه الزمن. ولكن تعريف «الإساءة» لم يحدد بعد، وكان غياب مدى التفاهم حول هذا التعريف واضحًا للغاية في قوائم التظلمات الخاصة بكل طبقة من طبقات المجتمع الثلاثة. واقترح لافاييت مسودة لا تنطوي على أي قيود لحرية التعبير على غرار الدستور الأمريكي، بما يشمل وثيقة حقوق فيرجينيا التي استلهمت مبادئها من *خطابات كاتو*.[20] ولكن، في

النهاية، أدت التحفظات على حرية التعبير بلا قيود إلى صياغة فقرة عن «بند الإساءة» كانت تفتقر إلى تعريف للمصطلح في حد ذاته، ما ترك هذا «الحق الثمين» الجديد مُعرضًا إلى لعنة ميلتون وإنتروبيا حرية التعبير.[21]

وسرعان ما أدرك المؤلفون أن التعبير لا يزال معرضًا للعواقب، لا سيما إذا عارض المشهد السياسي الجديد أو مفاهيم الشرف الشخصية التي لا تزال عالقة. ومع احتدام الجدال حول القيود القانونية للرقابة، فرض الراديكاليون «الفيتو الثوري» الخاص بهم. ففي مايو 1790، هجمت حشود عنيفة على عدة صحف مؤيدة للملكية، وحرقوا الجرائد في الشوارع. فقد غيرت الثورة خطوط الانقسام؛ إذ تحولت جريمة التعبير المسيئة للملك إلى جريمة تعبير مسيئة للأمة. واستولى المسؤولون بشكل دوري على المنشورات التحريضية واعتقلوا وخوفوا الصحفيين الذين انتقدوا مجلس الأمة، رغم عدم وجود أساس قانوني لأفعالهم. واندرجت الإساءات الموجهة للأمة بشكل مفاجئ ضمن فئة شاملة كاسحة من الخطابات المعارضة للحكومة وأعضائها وقوانينها.[22]

واحتج الصحفي الراديكالي جان بول مارات أن فعل الكتابة في حد ذاته لا يمكن اعتباره تحريضيًا. ولكن تعريف مارات لحرية الصحافة في حد ذاته كان يؤيد حرية فئة معينة دونًا عن غيرها. فعلى حد قول مارات، إن «المجرمين الحقيقيين» الذين يسيئون للأمة هم الثوار المضادون، ولا بد من سحق هؤلاء بلا شفقة.[23] وجادلت مقالة نُشرت في يوليو 1790 في جريدة *أصدقاء الشعب* بأن «قطع خمسمائة أو ستمائة رأس سيضمن لنا الراحة، والحرية، والسعادة».[24] وفي سبتمبر 1792، استمر مارات في تأجيج النيران ودعا الراديكاليين المحليين إلى الانضمام لأعمال العنف حين اقتحمت حشود الغوغاء سجون باريس المتكدسة وقتلوا عددًا يصل إلى 1,400 فردًا، منهم قساوسة رفضوا القسم على

الثورة وسجناء سياسيين آخرين.[25] ورغم محاولات الحكومة المتكررة لاعتقال مارات، لم يتوقف عن الكتابة إلا بعد اغتياله في حوض الاستحمام الخاص به في 1793.

ومن مفارقات القدر، ونظرًا للكيفية التي تطورت بها الأحداث، فإن أكبر المدافعين عن حرية التعبير –في البداية– كانوا الراديكاليون المعروفون باسم جمعية اليعاقبة، ومنهم ماكسميليان روبسبيار، الذي جادل عند تلك النقطة بأن الأفعال وحدها، لا الكلمات، التي قد تمثل تحريضًا.[26] ودعا فرد آخر من اليعاقبة، فرانسوا كسفاريوس، إلى «إلغاء تام لقوانين النظام القديم المتعلقة بالخطاب المؤذي، والتشهير، والتجديف، والطوائف الدينية، والمسرح، والصحافة». واقترح استبدالها بـ«مبادئ توجيهية تعظم أكبر قدر ممكن من حرية إيصال الأفكار».[27] ولكن اليعاقبة –الذين كانوا يشكلون أقلية– خسروا في النهاية.

وفي يوليو 1791، أصدر المشرعون مرسومًا ضد «الخطاب التحريضي»، ونتج عنه اعتقال عدد من الصحفيين والطباعين فيما دعاه مؤرخون مثل تشارلز والتون *الإرهاب الصغير* (*petite terreur*). واعترض روبسبيار بشدة وأشار إلى صياغة المادة 12 من ميثاق حقوق فيرجينيا قائلًا: «وحدها الحكومات الاستبدادية التي تقيد حرية الصحافة التي تمثل أحد أعظم سبل الحرية» (وهو ما اقتبسه بدوره من *خطابات كاتو*).[28] ولم يعر مجلس الأمة أي اهتمام لروبسبيار، وتبنى دستورًا وقانون عقوبات في 1791 يضع تعريفًا رسميًا للحدود القانونية لحرية التعبير.

وبحلول يونيو 1792، دخلت فرنسا في حرب مع النمسا وبروسيا، ما أدى إلى زيادة تطرف الثوار الذين أسرعوا بالمطالبة بإلغاء الملكية في سبتمبر 1792. وكما هو في غالب الأحيان، أدت أزمة الأمن القومي القائمة إلى قلة تحمل المعارضة بدرجة ملحوظة. واستعان البرلمان –الذي أُعيد تسميته إلى المؤتمر الوطني– بتركيبة من القوانين ومراسيم الطوارئ

لاستهداف فئات أوسع من جرائم التعبير. وكان أي شخص يعارض القوانين معرضًا للاعتقال والعقاب بتهمة التحريض.[29] وفي هذا المناخ، استغلت الطوائف السياسية المتحاربة قيود حرية التعبير كسلاح يهدف إلى إقصاء خصومهم، بدلًا من أن يكون درعًا لضمان التبادل السلمي للأفكار اللازمة للوصول إلى مساومة سياسية قابلة للاستمرار. وأقام المؤتمر الوطني محكمة ثورية للتعامل مع أعداء الشعب. ولكن محاولات تحديد هؤلاء الأعداء تلطخت بالقبلية السياسية، حيث كان الجيروندیون المعتدلون نسبيًا والمعادون لباريس في عداء مع المونتانيار شديدي التطرف.[30] وزادت التوترات حين أُعدم لويس السادس عشر بالمقصلة في 21 يناير 1793. وفي الوقت ذاته الذي كانت فيه الجمهورية في حرب مع تحالف دولي متصاعد، اندلعت ثورة مضادة كاثوليكية ومؤيدة للملكية في الجبهة الداخلية لإعادة تأسيس سلطة العرش والمذبح.[31] وتولت لجنة الأمان العام للطوارئ حكم مؤقت للجمهورية، بما في ذلك المحكمة الثورية، في أبريل.

وبحلول الوقت، بدأ القلل يتسلل إلى توماس بين نفسه، الذي كان عضوًا في المؤتمر الوطني. وفي خطاب إلى رئيس لجنة الأمان العام، المونتانيار جورج دانتون، عبر بين عن مخاوفه من أنه، إذا استمر هذا المناخ السام، «ستتدمر كل أشكال السلطة».[32] وكان بين مستعدًا للمساومة بحرية التعبير لتجنب مثل تلك الكارثة: «إن التشهير نوع من الخيانة لا بد من المعاقبة عليه كأي نوع آخر من الخيانة».[33] وهي كلمات مذهلة من رجل أفلت بأعجوبة من قوانين التحريض الإنجليزية في العام السابق، كما سنرى.

اقترح كوندورسيه والجيروندیون –بإسهام من توماس بين– دستورًا جديدًا وقائمة منقحة من الحقوق في فبراير 1793، بما يوسع حريات التعبير والصحافة دون قيود بيان حقوق 1789. [34] ولكن قبل التصديق عليه، فاز المونتانيار في صراع القوة. وطُرد الجيروندیون بوحشية من المؤتمر الوطني وقُبض عليهم في بداية يونيو. ومن مفارقة القدر

أن ذلك لم يمنع المؤتمر الوطني من تبني دستوره الخاص في وقت لاحق من نفس الشهر، مع وجود ضمانات قوية للتعبير وبدون بند الإساءة في بيان 1789، ولكن المونتانيار تجاهلوا كلاً من الروح والرسالة بشكل ممنهج فور تملكهم مقاليد الحكم بأمان ودون أي نية لتحمل المعارضة.[35]

وسرعان ما أُطلق العنان للإرهاب. فقد دعا قانون المشتبه بهم ذو السمعة السيئة الذي صدر في 17 سبتمبر 1793 إلى القبض على «أولئك الذين أظهروا انحيازهم إلى طواغيت وأعداء الحرية من خلال تصرفاتهم، أو علاقاتهم، أو تعليقاتهم، أو كتاباتهم».[36] وأُعدم النواب الجيروندیون الذين قُبض عليهم في يونيو بالمقصلة في 31 أكتوبر. وتعرضت أوليمب دي غوج، التي اعترضت على إعدام لويس السادس عشر وأيدت الجيروندیين، للمحاكمة بعدها بيومين. وكانت جريمتها كتابة ونشر منشور بعنوان *القوارير الثلاثة، أو رفاه الوطن الأم*، مطالبة فيه «بحكومة لائقة» و«وضع حد للاغتيالات والمعاناة... لمجرد التعبير عن آراء معارضة».[37] وتعرضت للإدانة في محاكمة وهمية مستعجلة بتهمة الجريمة العظمى المتمثلة في تأليف ونشر «كتابات تحرض على تفكيك التمثيل الوطني، وإعادة تأسيس الملكية أو أي قوة أخرى تعادي سيادة الشعب».[38] وأُعدمت دي غوج بالمقصلة في 3 نوفمبر 1793، ما أثبت بشكل مأساوي وجهة نظرها التي تقول إن النساء يتمتعن بالمساواة فقط حين يتعلق الأمر بالصعود على المقصلة. وأضحت حرية التعبير ضحية أخرى من ضحايا الإرهاب.

وضُحي أيضًا بحرية الدين في مذبح الثورة. ففي نوفمبر 1790، أُجبر رجال الدين على أداء يمين الطاعة «للأمة، والملك، والقانون». ورفض ما يقرب من نصف أفراد الكنيسة ذلك، وسحب آخرون يمينهم بعد أن أدان البابا الثورة في 1791.[39] ومنذ تلك اللحظة، أضحت الكنيسة الكاثوليكية بؤرة الثورة المضادة المتأججة. واستجاب الثوار لذلك بمحاولة «محو

الطابع المسيحي» من البلد بتشويه الصور والكنائس الكاثوليكية.[40] وفي أكتوبر 1793، حظر المؤتمر الوطني ارتداء الملابس الكهنوتية في باريس وأعلن أن أي قسيس مُدان بعدم احترامه *للمدنية* (*civisme*) سيكون تحت طائلة الترحيل أو الموت. وهاجر ما يقرب من خمسة وعشرين ألف رجل دين –أي سدس رجال الدين بأكملهم– أو تعرضوا للترحيل، وحُكم على ما يقرب من ألف فرد بالموت في ظل حكم الإرهاب.[41]

وأُسست ديكتاتورية فعلية في 4 ديسمبر 1793 تحت قيادة روبسبيار، والمونتانيار، ولجنة الأمان العام، الذين سيطروا على الجيش والمحكمة الثورية. وفرض قانون 14 فريمير (4 ديسمبر) عقوبة الموت على من يقترح إعادة تأسيس الملكية أو من يهدد سيادة الشعب.[42] وفي خطاب للمؤتمر القومي في فبراير 1794، شدد روبسبيار على الحاجة لإرهاب «أعداء الحرية»، ومن بينهم «المرتزقة التشهيريون المأجورون للحط من قضية الشعب، وخنق الفضيلة العامة، وتأجيج نيران الفتن الأهلية، وإحداث ثورة سياسية مضادة».[43] وبذلك تحول الرجل الذين كان يروج قيمًا ليبرتارية بدئية في 1791 إلى شخص يعاني من جنون العظمة، وشرع في إعدام خصومه المحتملين. وحكم قانون 22 بريريال (10 يونيو 1794) سيء السمعة، الذي يعرف أيضًا بقانون الإرهاب، بالإعدام على من يثبت إدانته بتهم «الاستخفاف بالمؤتمر الوطني والحكومة الجمهورية»، و«الافتراء على الوطنية»، و«نشر الأخبار الزائفة»، و«تضليل الرأي العام»، و«إفساد الضمير العام»، و«الإخلال بطاقة ونقاء المبادئ الجهورية والثورية».[44] أي بعبارة أخرى، أي معارضة، سواء كانت معارضة حقيقية أو محسوسة، كفيلة بقيادتك إلى المقصلة. واقتصرت نتائج المحاكمات القائمة بموجب هذا القانون على نتيجتين: إما أن تثبت براءتك أو أن يُحكم عليك بالإعدام. وأُعدم ما يقدر بنحو 16,594 فرد خلال عهد الإرهاب.[45] وأصدرت المحكمة الثورية في باريس وحدها 2,639 إدانة، 988

منهم، أي نحو 37.5 في المائة، كانت لجرائم التعبير.[46] وعلى حد تعبير دونالد غرير: «في باريس... بيت اليعقوبية في صورتها النقية، لم تكن هناك مساحة للهرطقة السياسية».[47]

الهجوم المضاد للنظام القديم

انتهى عصر الإرهاب حين أطاحت مؤامرة من النواب بروبسبيار، خشيةً من أن يأتي دورهم في طابور الإعدام بالمقصلة أيضًا. وأُعدم روبسبيار –دون محاكمة– في 28 يوليو 1794.[48] وسيطر الثرميدوريون الأكثر رجعية على المؤتمر الوطني وسرعان ما تراجعوا عن الإنجازات البارزة للثورة الفرنسية. وكان البيان الجديد المنقح بعنوان بيان حقوق وواجبات الإنسان والمواطن الذي صاحب دستور 1795 الجديد أكثر محافظة بكثير من سالفه. فلم يكتف فقط بإزالة المادة 11 وحمايتها لحرية التعبير، بل قيد حرية التعبير حين نص على أن «من يحرض على فعل أعمال عشوائية، أو يروجها، أو يصدق عليها، أو ينفذها، أو يؤدي إلى تنفيذها مذنب وتجب معاقبته».[49] وواجهت الصحافة ضريبة دمغة جديدة، وتعين عليهم الحصول على تصريح جديد لنشر الصحف. وحين أسس نابليون بونابرت حكمه المطلق في 1799، أعاد تأسيس الضوابط القمعية على الصحافة، وأغلق بموجبها ستين صحيفة وحصر عدد الصحف في باريس إلى ثلاث عشرة صحيفة فقط – وكلها خاضعة إلى المراقبة وقيود صارمة على الخطابات المسموح بها.[50]

ولم تكن فرنسا البلد الوحيد الذي خضع لهجوم رجعي مضاد مثل هذا بعد الثورة الفرنسية. ومن أول ضحايا الثورة المضادة حرية التعبير المكتسبة بشق الأنفس، التي بدت لمعظم الحكام الآن وصفة للتطرق والفوضوية بدلًا من التنوير والتقدم.

وسرعان ما أدرك من يدعون أنفسهم مؤيدي الحكم المطلق المتنورين أن بوسع الأفكار التي سمحوا لها بالانتشار في ممالكهم أن تنقلب ضدهم بسهولة. فعلى حد قول كاثرين الكبرى: «كانت أحوال فرنسا تشغل بال كل الرؤوس المتوجة».[51] ولضمان ثبوت رأسها المتوج على عنقها، تخلصت كاثرين من كل الأحاسيس الليبرالية. وفي مايو 1790، أي قبل عام من اندلاع الثورة الفرنسية، نشر المؤلف الروسي ألكسندر راديشيف *رحلة من سان بطرسبورغ إلى موسكو*، الذي انتقد فيه بكل جرأة الأوضاع الاجتماعية والسياسية في روسيا تحت حكم كاثرين، ولمح فيها حتى إلى التحريض على قتل الملكة. ونظرًا إلى أن جميع الناشرين لم يجرؤوا حتى على المساس بكتابه، نشره راديشيف دون كتابة اسمه على آلة الطباعة الخاصة به. ولم يلبث أن بيعت كل النسخ المطبوعة.[52]

واستشاطت كاثرين غضبًا وخشيت من أن تنتشر عدوى الثورة الفرنسية إلى روسيا – حيث كانت للأقنان أسباب عديدة تدفعهم إلى التمرد. وقالت إن *رحلة من سانت بطرسبرغ إلى موسكو* كتاب «مليء بالجنون الفرنسي ومصاب به» وهو «يحاول بكل طريقة ممكنة أن يكسر احترام الثورة و... يثير سخط الناس للتمرد على أسيادهم وعلى الحكومة».[53] وحُظر الكتاب وحُكم على راديشيف، الذي حددت السلطات هويته على وجه السرعة، بالإعدام ذبحًا لإهانة شرف الحاكم، بجانب جرائم أخرى. وفي لحظة «رحمة»، عدلت كاثرين الحكم إلى عقوبة مدتها عشر سنوات من النفي في سيبيريا.[54] ولم يرفع الحظر على الكتاب رسميًا إلا بعد عام 1868. وعلى حد قول أحد كتاب السيرة: «لم يحظر أي كتاب آخر في روسيا أو أوروبا لتلك المدة وبتلك الصرامة من قبل».[55]

ولم يكن القمع الصارم الذي لاقاه كتاب *رحلة من سانت بطرسبرغ إلى موسكو* ما يجعله مثيرًا للاهتمام من منظور حرية التعبير. فقد احتوى الكتاب أيضًا على حجة راديكالية لا هوادة فيها لصالح حرية التعبير، وشمل ذلك الفكرة المألوفة حاليًا التي تقول

إن «حرية الصحافة هي أهم درع للحرية». شق أهم ميم عن حرية التعبير في القرن الثامن عشر، الذي انتشر من خطاب كاتو رقم 15 من لندن إلى المستعمرات الأمريكية، طريقة إلى روسيا. فبالنسبة إلى راديشيف، لم تكن إصلاحات كاثرين الليبرالية درعًا جيدًا، واشتكى من أن الرقابة أبقت الشعب الروسي في حالة دائمة من الطفولة الفكرية: «أدت الرقابة دور المربية للعقل، والفطنة، والخيال، وكل شيء عظيم ومستنير. ولكن أينما يوجد الأوصياء تجد عقولًا مراهقة وغير ناضجة عاجزة عن العناية بنفسها».

وكان نقد راديشيف سياسيًا بلهجة صريحة، مدينًا فيه الحكم المطلق وحجبه للمعارضة:

> تمنع الحكومات الجبانة حرية الصحافة، لا لأنها خائفة من التجديف، بل لأنها خائفة من النقد الموجه لها... وسيمد المفكر الحر الذي أُثير من أعماقه ذراعه الجريء والقوي في مواجهة صنم القوة، وسيمزق القناع والنقاب الذي تستتر من وراءه، وسيكشف عن شخصيتها الحقيقية.[56]

ولكن ما لا بد من أنه لدغ كاثرين حقًا دقة راديشيف الجراحية في إدانة عدم التوافق بين «الملوك المتنورين» وحرية التعبير. وفيما قد بدا أنه تحليل نفسي دقيق على نحو غير مريح لحالة كاثرين العقلية، كتب راديشيف: «أي رأس ينطوي على تناقضات أكثر مما ينطوي عليه رأس قيصر روسيا؟»[57] الحقيقة مؤلمة.

ابتعدت كاثرين بشكل حاسم عن موقفها الليبرالي السابق. وأمر توجيه صدر في عام 1791 صحيفة *أخبار سانت بطرسبرغ* بالامتناع عن نشر أي أخبار من المحتمل لها أن تسيء للبلاط الملكي، وحلفاء روسيا، وعائلات أوروبا الملكية. وأُمر المحررون أيضًا بتصوير الأحداث التي تدور في فرنسا بأسوأ صورة ممكنة.[58] وتعرض المفكرين الذين تمتعوا بتسامح

الإمبراطورة في البداية إلى النفي. واعتبرت كاثرين الفلاسفة الفرنسيين التي كانت تحبذ أفكارهم يومًا خطرين. وتكشف لنا حقيقة أن كاثرين حظرت الأعمال الكاملة لأكبر معجبيها، فولتير، باعتبارها «مؤذية ومليئة بالفساد الأخلاقي» عن التحول التام الذي طرأ على شخصية كاثرين. ورسخت كاثرين رد فعلها العنيف ضد حرية التعبير بمرسوم في أكتوبر 1796 أسس مكاتب الرقابة في البلدات الكبيرة، وأغلق كل آلات الطباعة الخاصة، ومنع كتابة، وترجمة، واستيراد الكتب دون ترخيص مسبق. كانت كاثرين أول حاكم في التاريخ الروسي يدافع عن حرية التعبير والصحافة. ولكنها الآن أصبحت أول حاكم في التاريخ الروسي يؤسس نظامًا رسميًا ومنهجيًا للرقابة.[59]

وفي بروسيا، بدأت حركة التنوير المضاد قبل أن تتمكن الثورة الفرنسية من السيطرة، حين أصبح فريدريك ويليام الثاني خلفًا لعمه فريدريك الكبير كحاكم بروسيا في 1786. وفي 19 يوليو 1788، صمم وزير الثقافة الجديد المحافظ للغاية، يوهان كريستوف فون فولنر، «مرسومًا دينيًا» بنية منع التشكيك والعقلانية من إضعاف مبادئ الإيمان التقليدية التي كان يعتقد أنها سبب تماسك نسيج المجتمع البروسي. وأعلن في هذا المرسوم أن «**التنوير**» –مطبوعًا بالخط العريض– تعدى حدوده بشدة، وفرض المرسوم رقابة عقائدية على مناهج المدارس والجامعات.[60]

وحين انتقدت المنشورات والمقالات الإجراءات الجديدة، اشتكى الملك من أن «حرية الصحافة» (*Pressfreiheit*) تحولت إلى «وقاحة الصحافة» (*Pressfrechheit*).[61] وتابع فولنر هجومه على حرية التعبير بمرسوم جديد وأكثر حدة يتضمن السجن كعقوبة في ديسمبر 1788. واستمر النظام الجديد أيضًا في تحقيق نيته بكبح جماح الأفكار التخريبية كما تبين في الزيادة الحادة لعدد الكتب المحظورة والمصادرة.[62] وعجلت الخطوط الحمراء الجديدة من انخفاض ملحوظ في عدد آلات الطباعة المستقلة في السنوات التالية.[63] وأُسست

لجنة تقصٍ ملكية جديدة لاستئصال غير الممتثلين من الكنائس والمدارس.[64] ومن المستهدفين بذلك إيمانويل كانط ذاته.

علّق كانط آمالًا كبيرة على إمكانية تحقيق حرية الفكر والتعبير تحت حكم فريدريك الكبير. ولكن في 1792، رفض نظام الرقابة الجديد مقالة له عن الدين.[65] وفي العام التالي، دس كانط تلك المقالة داخل مجلد من المقالات بعنوان *الدين داخل حدود العقل المجرد*. ولكن لم يكن تحديه هذا موضع تقدير، وفي 1794 تلقى الفيلسوف تحذيرًا من الملك، بتوقيع من فولنر، يتهمه «بإساءة استخدام فلسفته في تشويه وتحقير الكثير من التعاليم الأساسية والجوهرية للنصوص المقدسة والمسيحية». وقيل لكانط أنه سيواجه «أشد استياء» من الملك إذا حاول القيام بحركة ماكرة مثل هذه مجددًا.[66] واحتج كانط على ذلك بأدب، ولكنه وعد «بالامتناع نهائيًا، سواء في المحاضرات أو الكتابات، عن المناقشة العامة حول الدين، سواء كان مصدره الطبيعة أو الوحي».[67]

خلاف الثورة: بيرك ضد بين وعهد إرهاب بيت

في بريطانيا، أبرزت الثورة الفرنسية ومبادئها الجديدة لحقوق الإنسان التوترات قديمة الأزل بين النظام والحرية. وأعاد الكثير من البريطانيين النظر فيما إذا رجحت كفة الميزان في صالح التاج، والنبلاء، والدين المترسخ، والملكية على حساب الديمقراطية، والتسامح، والحرية، والمساواة. ولا يوجد ما هو أفضل في تمثيل معركة الأفكار التي زعزعت أركان المجتمع البريطاني من حرب المنشورات التي عُرفت بخلاف الثورة وتداعياتها.

بدأ الخلاف في 4 نوفمبر 1789، بعد أربعة أشهر من اقتحام سجن الباستيل. كان مجتمع لندن الثوري يحتفل بالذكرى المئوية للثورة المجيدة. وفي تلك المناسبة، ألقى المعارض الويلزي القسيس ريتشارد برايس خطبة تقارن الثورة المجيدة والثورات الأمريكية بالأحداث الجارية في باريس التي كان يعتقد أنها تبشر بقدوم عصر جديد:

> إني أرى لوعة الحرية تنتشر كالنار في الهشيم... وقد تحولت سيادة الملوك إلى سيادة القوانين، وقد أفسحت سيادة الكهنة المجال أمام سيادة العقل والضمير... انظروا إلى النور الذي أشعلتموه، بعد أن حرر أمريكا، فقد عاد إلى فرنسا، وأضحى يشعل هناك لهبًا يدفن الاستبداد تحت الرماد ويدفئ أوروبا وينيرها![68]

وسرعان ما انتشرت نسخ من هذا الخطاب، الذي نُشر بعنوان *نقاش حول حب بلدنا*، في أمريكا، ودبلن، وباريس.[69] وجاءت أكثر الردود صخبًا بعد عام واحد من عضو البرلمان الممثل لحزب الأحرار البريطاني إدموند بيرك. فقد أضحى منشوره اللاذع بعنوان *تأملات حول الثورة في فرنسا* الذي نُشر في نوفمبر 1790 مقترنًا بالنفور المحافظ من الثورة وبيان حقوق الإنسان المتعالي. ولم يعترض بيرك على مثاليات الحرية في حد ذاتها؛ فقد أظهر رغم ذلك تعاطفًا مع مظالم المستعمرين الأمريكان. ولكن ما غذى اشمئزازه من الثورة الفرنسية هو معارضته الشديدة للفرضية الفلسفية التي تقول إن للإنسان حقوق مجردة. وفي خطاب لمجلس العموم في فبراير 1790، دعا بيرك بيان حقوق الإنسان «نبذة عن الفوضوية».[70]

وبالنسبة إلى بيرك، لا بد للمؤسسات والحقوق من أن تتطور تدريجيًا بما يعكس تقاليد، وتجارب، وحكمة الأجيال السابقة. فقد احتفظت الثورة المجيدة في عام 1688 «بالحقوق والحريات *القديمة*» التي تعود في تاريخها إلى الميثاق الأعظم في 1215. بينما

كان للثورة الفرنسية هيئة مختلفة للغاية تقوم فقط على الرمال المتحركة المتمثلة في العقل البشري المجرد. وتضمن رفض بيرك للثورة الفرنسية تحذيرًا خطيرًا: «المجازر، والتعذيب، والشنق! تلك هي حقوق الإنسان التي أعلنتموها! تلك هي ثمار الإعلانات التجريدية التي تُصدر بشكل طائش!» ودافع بيرك كذلك عن التسلسل الهرمي الاجتماعي والسياسي الصارم في نظام فرنسا القديم، وحذر من أنه، إذا لم يكن هناك وجود لنخبة من حراس البوابات «فسيغرق التعليم في الوحل، وستدهسه حوافر جموع الخنازير». فقد أنتجت حرية التعبير والضمير الفرنسية بالفعل «إلحادًا وقحًا من الآراء». وفي مقابل ذلك، مدح بيرك «الخمول البارد» الذي تتسم به الشخصية البريطانية الوطنية: «نحن لسنا أتباع روسو، ولا تلاميذ فولتير، ولم يحظ هلفتيوس بأي شهرة في أوساطنا. والملحدون ليسوا وعاظنا، والمجانين ليسوا مشرعي قوانيننا».[71]

بيعت ثلاثون ألف نسخة من تأملات بيرك في سنتين، وأثار كتابه عاصفة من الردود.[72] وكان أول رد منشور لرسالة بيرك المضادة للثورة دفاع عن حقوق الإنسان بقلم النسوية البدئية ماري وولستونكرافت. وهاجم منشورها الذي نُشر في 1790 دون الإفصاح عن هويتها مبادئ بيرك «الاستبدادية»، وجادلت بأن «الممتلكات في إنجلترا تحظى بأمان أكثر من الحرية».[73] وفي دفاع عن حقوق المرأة، الذي نُشر بعده بعامين، دافعت وولستونكرافت بحجج قوية عن حق النساء في الحماية المتساوية للحقوق الطبيعية التي وعدت بها الثورة الفرنسية وبيانها التأسيسي.

وحُرض العالم البارز، والفيلسوف السياسي، والمبشر المتمرد جوزيف بريستلي أيضًا على صياغة رد لتأملات بيرك. وفي خطابات للموقر إدموند بيرك، الذي نُشر في 1791، أكد على أن الثورتين الأمريكية والفرنسية «آذنتا بحلول عصر مدهش ومهم في تاريخ البشرية».[74] وكأب مؤسس للكنيسة التوحيدية، كان بريستلي ضحية شخصية للقوانين

المضطهدة للمعارضين. ورغم براعته العلمية، مُنع بريستلي من دخول المكاتب العامة والجامعات المرموقة مثل أكسفورد وكامبردج.[75] ومن هذا المنطلق، طالب بريستلي أولًا وقبل كل شيء بـ«حرية النقاش في أي شيء يتعلق بالدين».[76] وفي يوليو 1791، أي في الذكرى السنوية الثانية لاقتحام سجن الباستيل، حطم حشد يكرس نفسه إلى «الكنيسة والملك» بيت، ومكتبة، ومعمل لبريستلي في برمنغهام، ما اضطره للهرب أولًا إلى لندن، ثم إلى بنسلفانيا.[77]

ولكن أكثر ردود الأفعال على قصف بيرك تأثيرًا كان حقوق الإنسان بقلم توماس بين، الذي نُشر أول جزء منه في 1791. ودعم بين الثورة الفرنسية وبيان حقوق الإنسان دعمًا كاملًا، واستنكر تأملات بيرك باعتباره دفاعًا مبالغًا فيه عن الحكم المطلق الاستبدادي والدين الظلامي. وجادل أيضًا بأن كل البشر خُلقوا سواسية بـ«حقوق طبيعية» تشمل «حرية التعبير»، وأن الهدف الوحيد من الحكومات يقتصر على ضمان تلك الحريات.

غرس بين خنجرًا بلاغيًا في قلب النظام السياسي البريطاني، واصفًا إياه بأنه أرستقراطية «ذات نزعة للتحقير من النوع البشري». ووجد أن «فكرة المشرعين بالوراثة في حد ذاتها... سخيفة بقدر فكرة وجود رياضيين بالوراثة، أو رجل حكيم بالوراثة»، وذلك نظرًا إلى أن سلامة الحجج، لا أصل أو النسب، هي المعيار الصحيح في اتخاذ القرارات بطريقة ديمقراطية.[78] وكانت مواجهة بيرك مع بين درسًا في ممارسة ومبدأ النخبة في مواجهة حرية التعبير المتساوية، بما يعكس التزام الأول بالحرية المنظمة التي تحترم التسلسلات الهرمية الاجتماعية والسياسية والدينية القائمة، ومثاليات الأخير الراديكالية الديمقراطية الجمهورية التي يدعمها التعبير الحر والمتساوي.

رفض بيرك أن يرد بشكل مباشر على مضمون حجج بين قائلًا: «لن أحاول بأي قدر مهما كان ضئيلًا أن أفنّدها. إذ سيفعل ذلك على الأرجح آخرون (هذا إذا أُعتبرت مثل تلك الكتابات تستحق أي شيء غير تفنيد العدالة الجنائية)».[79] تنبأ بيرك سابقًا بأن الثورة الفرنسية ستتحول إلى فوضى وعنف، أما هنا فهو يلمح إلى أن نظام العدالة الجنائية سيتعامل مع بين. وقد تحققت نبوءاته في كلتا الحالتين.

ترددت الحكومة في البداية أن تجعل من بين شهيدًا مثل جون ويلكس. وبجانب ذلك، كانت السلطات تأمل أن السعر الباهظ نسبيًا لهذا الكتاب سيمنعه من الانتشار بين الطبقات الدنيا وإثارة الأفكار المتطرفة بداخلهم. ولكن صار من المستحيل تجاهل بين في فبراير 1792، حين أعقب كتابه الأول بكتاب حقوق الإنسان، الجزء الثاني الأكثر تطرفًا. واشتهر فيه بقوله: «تعرضت الحرية للملاحقة حول العالم، واعتبر العقل تمردًا، وجعلت عبودية الخوف الناس خائفين من التفكير. ولكن تلك هي طبيعة الحقيقة التي لا يمكن مقاومتها، وتكمن في أن كل ما تطلبه، وكل ما تريده، هو حرية الظهور». ومن اللافت أنه أشاد بالديمقراطية الأثينية كنموذج يحتذى به، ورفع الرهان التحريضي بدرجة كبيرة حين اتخذ من المؤسسة الملكية الوراثية «المثيرة للسخرية» هدفًا له.[80] وشمل ذلك جورج الثالث (أو «جلالة الملك» كما أشار بوقاحة للملك المضطرب عقليًا في خطاب مفتوح لوزارة الداخلية).[81] أصدر بين حينها كتابًا آخر يحظى بأعلى قدر من المبيعات. وطبقًا لأحد التقديرات المتحفظة، بيع قدر يتراوح بين مائة ومائتي ألف نسخة من حقوق الإنسان في أول ثلاثة أعوام من نشره.[82] إذا كان بيرك نظيرًا لكليف ريتشارد، لكان بين نظيرًا لفرقة البيتلز. وزادت تلك الأرقام المثيرة للإعجاب حين استعان بين بالأموال التي تلقاها في نشر إصدارات جديدة أرخص، حتى يتمكن الجميع من عاهرات الشوارع إلى عمال مناجم الفحم من اقتباس أعماله.[83]

قدّم كتاب بين الحماسي ذخيرة للجمعيات المقابلة والدستورية العديدة التي نشأت من بداية 1790 لتعزيز الديمقراطية والعمل على التسامح. واستهدفت تلك الجمعيات بدرجة متصاعدة الطبقات الوسطى والدنيا من المجتمع لتعزيز الدعم لمطالبهم، ما أثار قلق الحكومة بدرجة بالغة.[84] فقد تمكن بين حتى من توحيد البروتستانت الإصلاحيين والبروتستانت المستقلين والكاثوليك في أيرلندا التي أثار فيها أيضًا هذا الكتاب ضجة واسعة.

وسرعان ما نفد صبر الحكومة على بروباغاندا بين الوقحة مع الانتشار الواسع لأفكاره. ورد رئيس الوزراء ويليام بيت الأصغر على بين بضربتين متتاليتين في هيئة تهمة جنائية شخصية بالقذف التحريضي إلى جانب إصداره بيانًا ملكيًا عامًا ضد الكتابات والمنشورات التحريضية. وأدت دعوة بيت الموجهة للقضاة من جميع أنحاء بريطانيا العظمى بملاحقة «من يؤلف ويطبع مثل تلك الكتابات الشريرة والتحريضية» إلى سلسلة من الاعتقالات ونحو مائتي محاكمة بتهمة القذف التحريضي في تسعينيات القرن الثامن عشر.[85] ويقدم كاتب سيرة بين، جون كيان، وصفًا حيًا لمدى وشدة الحملة المضادة لمناصري بين:

> عُين جواسيس الحكومة للتسلسل داخل الجمعيات الشعبية لمراقبة وتعطيل أنشطتهم. وسُجن لاصقو الإعلانات لنشرهم إشعارات مؤيدة لإصلاحات بين. وزار عملاء شرطة الكتب محالّ بيع الكتب التي تبيع كتاب حقوق الإنسان وضايقوا أصحابها، وفي بعض الأحيان، تعرض أصحابها للاعتقال، أو المحاكمة، أو التغريم، أو السجن.[86]

ووصل الأمر إلى أن الحكومة مولت مؤلفين لتشويه سمعة بين من خلال قصص مروعة عن حياته الخاصة وصفقات عمله المشبوهة زعمًا. وتوالت مقالات ورسوم كارتونية

مشيطنة عن «توم المجنون» في الصحف والجرائد. ولكن أكثر ما كان يثير القلق هو الحملات المنظمة من العنف الدموي الرمزي الذي وقع في مئات البلدات حول البلد، كما وصفت طبعة يناير 1793 من نيوكاسل كرونيكل: «حُرقت دُمى على شكل بين، وأطلق النيران عليها، وشُنقت، وتعرضت لأقبر قدر من السخط الشعبي في معظم بلدات وقرى هذا الجزء من البلد».[87] وقد تعرض بين نفسه للملاحقة من قبل جواسيس الحكومة أينما ذهب، وهو ما لا بد من أنه كان مخيفًا على الأقل تقدير – نظرًا إلى التحريض الموجه ضده.[88]

وحين صارت الأمور مضطربة للغاية بالنسبة إلى بين، تمكن من الهرب عبر القناة الإنجليزية وإلى فرنسا الثورية، حيث تلقى ترحيب الأبطال وحظي بمقعد في المؤتمر الوطني. ولكن بريطانيا لم تكن على استعداد لجعله يفلت بفعلته، ولذا استمرت في محاكمته غيابيًا. وسلط المدعي العام الضوء على بعض تلميحات بين الأكثر تحريضًا، واتهمه بتحريض «الطبقات الدنيا» وتوجيه موقفه الخطير إلى «الجهلة، والسذج، واليائسين». وأجاب محامي بين بخطاب بلغ طوله أربع ساعات جادل فيه ضد مفهوم حرية الصحافة من وجهة نظر بلاكستون، الذي قدم حماية من رقابة ما قبل النشر، لا من العقوبات اللاحقة للكتابات الإجرامية. ودافع عن معيار مختلف: «من حق كل الناس أن يبدوا آرائهم دون عقاب، وإنما أفعالهم هي التي تجعلهم مذنبين».[89] وحين وقف المدعي العام حتى يرد عليه، أخبره رئيس هيئة المحلفين أنه ليس في حاجة إلى ذلك: ذلك أن هيئة المحلفين –التي اختير أعضاءها بعناية من الطبقات العليا– توصلت إلى حكم بالفعل. وأُدين بين بالتهم الموجهة إليه. إذ لم تزل حرية التعبير المتساوية أمرًا بعيد المنال في المجتمع البريطاني الهرمي الذي كان يولي قدرًا أكبر من الأهمية للنظام على حساب الحرية حين تتعرض هاتين القيمتين للصدام ظاهريًا.

ولكن بين فاز برهانه. فرغم أنه تعرض للنفي، لم تتمكن الحكومة من عزل أفكاره. وبعد أن حط من قيمة الملكية، وجه بين نيرانه الآن على هدف حساس آخر. ففي عصر العقل (الذي نُشر على جزئين في 1793 و1795 على الترتيب)، شن بين هجمة نارية على ركيزة أخرى من ركائز المجتمع البريطاني: المسيحية. وتسائل قائلًا: «ما الذي تعلمنا إياه المسيحية؟» «الاغتصاب، والقسوة، والقتل». وزاد الطين بلة حين قال: «ما الذي يعلمنا إياه الكتاب المقدس؟ – أن نؤمن بأن الرب القدير فعل الفحشاء مع امرأة مخطوبة للزواج؛ وأن تصديق تلك الفحشاء هو الإيمان في حد ذاته».[90] لم يتعرض كتاب آخر للمحاكمة بتهمة التجديف في إنجلترا بقدر ما تعرض له هذا الكتاب.[91] ورغم ذلك أُعجب الراديكاليون الإنجليز في القرن التاسع عشر بالكثير من أفكار بين. وإلى جانب الربوبية –الاعتقاد بوجود كائن أسمى غير متدخل وسيادة العقل على الخرافة– قدموا طعنة ذات شقين للأسس المحافظة للمجتمع الإنجليزي الذي برر اضطهاد المعارضين وإقصاء الطبقات الدنيا من النفوذ السياسي.

وكانت الحملة التي شنها بيت على بين من بين سلسلة طويلة من التدابير الصارمة بشكل متصاعد لكبح المشاعر الثورية. وفي أواخر 1792، بعد إلغاء فرنسا للعبودية ووعدها بدعم مسلح للثوار الزملاء الأوروبيين، انتشرت شائعات بوقوع انتفاضة وشيكة في إنجلترا.[92] واستجابت الحكومة لذلك باستدعاء مئات الجنود إلى لندن وإصدار بيان آخر ضد الكتابات التحريضية.[93]

وزادت حدة الأخطار حين أعلنت فرنسا الحرب في 1 فبراير 1793. وحاول بيت أن يتخلص ممن يدعون أنفسهم اليعاقبة الإنجليز في حركة الإصلاح من خلال مراقبة واختراق الجمعيات البريطانية المناظرة من خلال الجواسيس.[94] وفي خطاب لمجلس العموم، أعرب بيت عن قلقه من أن «حركة الدعوة إلى الإصلاح لا تعدو كونها تمهيدًا للإطاحة بالنظام

الكامل لحكومتنا الحالية. وإذا نجحوا في ذلك، فسوف يطيحون... بأفضل دستور شُكل في تاريخ العالم الصالح للسكن».[95] ولكن ما مدى التضحية بأفضل دستور في العالم الصالح للسكن التي كان بيت مستعدًا للقيام بها حتى يصونه؟

ففي مايو 1794، دعا بيت إلى إيقاف العمل بحق المثول أمام القضاء كما هو مكفول في قانون المثول أمام القضاء لعام 1679 الذي يعود في أصله إلى الميثاق الأعظم. واستنادًا إلى الوقائع والمستندات المستولى عليها من الجمعيتين المقابلتين، إلى جانب بعض الاستخبارات المشبوه فيها من جواسيس الحكومة، أقنع بيت نفسه بأن «هناك خطة مدبرة على وشك التنفيذ لإقامة مؤتمر من الناس يتخذ صفة وسلطات التمثيل الوطني، ويحل محل سلطة البرلمان». ولكن ذلك لم يكن كل شيء. فقد تواصلت تلك الجمعيات المقابلة مع اليعاقبة الفرنسيين، وحذوًا بحذوهم، هدفوا إلى «الوصول لنفس الدرجة من السلطة». وتملك الذعر الحكومة النخبوية بقوة، التي خشيت من وقوع ثورة إنجليزية. واحتج بعض أعضاء البرلمان بغضب على هجوم بيت على الحريات الإنجليزية. واتهم عدو بيت، عضو البرلمان الممثل لحزب الأحرار البريطاني تشارلز جيمس فوكس، رئيس الوزراء برغبته في «استغلال السلطة التنفيذية في فرض سلطة مطلقة على كل فرد في المملكة» – وهو إجراء «لا يتوافق مع حرية الفكر والتعبير الرجولية، التي بدونها لن تقوم قائمة للحرية». وحذر إيرل لودرديل، خصم بارز آخر، من أن حملة الحكومة تجازف بتأسيس «نظام الإرهاب هذا الذي استهجناه للغاية في فرنسا». ولكن معظم أعضاء البرلمان كانوا على اقتناع بأن هذا الخطر حقيقي. وشمل ذلك إدموند بيرك، الذي أكد على أن مقترح بيت لوقف حق المثول أمام القضاء «أبعد ما يكون عن كونه إجراءً قمعيًا».[96] فحين تعلق الأمر بمعاداة حقوق الإنسان المجردة، لم يجد بيرك أي غضاضة من وقف تلك «الحريات القديمة» التي قال إنها أسمى من حقوق الإنسان. ونال بيت مبتغاه وأضحى بالإمكان اعتقال أعداء الدولة المشتبه فيهم دون محاكمة.

وفي مايو 1795، أسرع البرلمان بإصدار ما يُدعى قوانين حظر النشر التي قيدت حريات التجمع والتعبير بشدة، وإن كان ذلك بصفة مؤقتة. وجعل قانون الممارسات الخائنة والتحريضية أي هجوم لفظي أو كتابي على الملك ووزراءه يصنف على أنه جريمة خيانة عقابها الموت. وعاقب هذا القانون أيضًا أي شخص يستهزئ بالملك، أو الحكومة، أو الدستور من خلال «الكتابة، أو الطباعة، أو إلقاء الخطب، أو أي نوع آخر من الكلام».[97] ومنع قانون الاجتماعات التحريضية التجمعات التي يتخطى عددها أكثر من خمسين فردًا دون تصريح من مسؤول حكومي. ولكن بيت لم ينته عند هذا الحد. فقد فرض كذلك ضريبة باهظة على كل المطبوعات في 1797. فما لم يكن يمكن منعه بالكامل كان بالإمكان فرض ضريبة عليه حتى يقتصر انتشار الكتابات على الطبقات العليا فقط.[98] وكانت تلك القشة الأخيرة بالنسبة إلى تشارلز جيمس فوكس الذي استنكر «عهد إرهاب بيت»، وترك منصبه في البرلمان احتجاجًا على ذلك.[99]

وكانت حملة بيت على الثوار أعنف بكثير من بقية أجزاء الإمبراطورية البريطانية. ففي جزر الهند الغربية، نشر بند الثورة الفرنسية للحقوق المتساوية للسود الأحرار والتحرير اللاحق لكل العبيد أمل تحقيق المساواة العنصرية وإلغاء العبودية في الممالك البريطانية. وحين أخمد الجنود البريطانيون ذوو المعاطف الحمراء تمردًا مسلحًا في غرينادا في 1796، قُتل نحو سبعة آلاف عبد، وشُنق ثمانية وثلاثون متمردًا حرًا أسود. وفي مكان أقرب إلى الوطن، اندلع تمرد مسلح في أيرلندا في 1798، حيث قُتل عدد يتراوح بين خمسة وعشرين وثلاثين ألف فرد. وأدين 1,450 فردًا أيرلنديًا آخر بتهمة التمرد، وحُكم على ثلثهم بالموت.[100]

وبعدها بعام واحد، قمع ما يُدعى بقانون الجمعيات غير القانونية عددًا من الجمعيات الراديكالية في أرجاء بريطانيا العظمى وحظرها تمامًا، ومن بينها جمعية الأيرلنديين المتحدين، الذي قاد التمرد الأيرلندي، إلى جانب جمعية لندن المقابلة.[101] وبإغلاقه

آخر مساحة آمنة للإصلاح والراديكالية، صار بوسع بيت الآن أن يزعم أن تصرفه الحاسم منع خطر الثورة، سواء كان هذا الخطر حقيقيًا أو محسوسًا. وجادلت المؤرخة جينيفر موري بأن بيت وحكومته سعيا في حقيقة الأمر إلى موازنة الحرية مع النظام حتى لا يبالغا في رد الفعل. وأُلغيت بعض أكثر الاقتراحات صرامةً، وفي كل الأحوال، ضمن استقلال القضاة والمحلفين المحليين وجود أثقال موازنة لحملات بيت.[102] ولكن حتى لو لم يكن عهد إرهاب بيت يشبه الإرهاب الذي أطلق له العنان في فرنسا، وحتى لو كان يسمح بمعارضة أكثر مما سمحت به روسيا وبروسيا، فقد أدى رغم ذلك إلى حملة مدبرة وممنهجة ضد المعارضة السياسية. وإذا قارناه بالأحداث الآنية في أمريكا، فقد بدا الالتزام البريطاني بحرية التعبير باليًا ورثًا بكل تأكيد.

إغراء جون أدامز

رغم أن المحيط الأطلسي الواسع يفصل بين أمريكا وأوروبا، لم تتمكن الجمهورية الجديدة من عزل نفسها عن آثار امتداد الثورة الفرنسية. فقد استقطبت الأحداث في فرنسا مشهدًا سياسيًا منقسمًا بشكل مرير بالفعل، حيث اشتبك الفيدراليون مع خصومهم الديمقراطيين والجمهوريين حول المبادئ الأولى. فقد حبذ الفيدراليون –مثل واشنطن، وهاملتون، وأدامز– حكومة وطنية قوية، وكانوا مؤيدين للبريطانيين، وشعروا بخوف متزايد من أن المبادئ الفرنسية الثورية ستصدر الإرهاب إلى أمريكا. أما الجمهوريون –مثل جيفرسون وماديسون– فقد اعتبروا أن حصر السلطة داخل الحكومة الفيدرالية يشكل خطورة أكبر، وكانوا يبدون تعاطفًا (ولا سيما جيفرسون) مع الفرنسيين.[103]

اشتدت حدة روح التحزب الحاقدة في الجرائد شديدة التحزب التي استغلها الحزبان المتحاربان ككلاب هجوم على الآخر. وحين اقتربت نهاية الفترة الرئاسية لجورج واشنطن

في 1796، اشتكى بمرارة من الجرائد التي وصفته «بأوصاف شائنة مبالغ فيها للغاية لدرجة أنها قد تنطبق على نيرو، أو شخص يشتهر بكثرة تخلفه عن سداد الديون، أو نشال شائع حتى». وواجه جون أدامز معاملة مماثلة حين تولى الرئاسة. فقد وُصف بأنه «أعمى، أقرع، مشلول، بلا أنياب، وكثير الشكوى» في الجريدة الجمهورية بشراسة أورورا، التي نشرها بنجامين فرانكلين باخ الذي كان يجد لذة بالغة في تصوير الفيدراليين على أنهم يؤيدون الملكية سرًا، وأنهم عازمون على إعادة تأسيس نظام الملكية مع بقائهم في القمة وقمع بقية الناس. ولم تكن الجرائد الفيدرالية أقل وحشية، وكان عددها يفوق عدد الجرائد الجمهورية. فحين استولى القراصنة الفرنسيون على السفن التجارية الأمريكية وتجاهلت الحكومة الفرنسية الجهود الدبلوماسية الأمريكية لتحقيق الانفراج الدولي بغطرسة، وصفت الجرائد الجمهوريين بأنهم «يعاقبة أمريكيون» يهيئون الظروف لغزو فرنسي مسلح وشيك وملحمة دموية لاحقة (وهو ما لم يحدث أبدًا). وأجج ألكسندر هاملتون نيران الانقسام المشتعلة بالفعل حين أشار إلى الجمهوريين باسم «الفصيل الفرنسي» واتهمهم بإيواء نزعات خائنة.[104]

وفي هذا المناخ السام، قرر الفيدراليون أن الشباب الأمريكي الجهوري لن يتحمل مزيجًا من حرب تلوح في الأفق مع فرنسا وجهود منسقة لإضعاف الثقة العامة بالحكومة المنتخبة شرعيًا حسب الأصول. وفي مايو 1798، حذر ماديسون جيفرسون قائلًا: «لعلها تكون حقيقة كونية أن فقدان الحرية في الداخل يُبرر باعتباره تحوطًا من خطر قادم من الخارج، سواء كان حقيقيًا أو محسوسًا».[105]

وبعدها بشهر واحد، في 26 يونيو 1798، تحققت رؤى ماديسون حين صدرت مذكرة اعتقال لباخ. وحُكم عليه بالتشهير ضد الرئيس والحكومة «بطريقة تميل إلى

التحريض على الفتنة».[106] وأضحت جريمة القذف في القانون العام، التي لطالما امتقتها الوطنيون خلال الحكم البريطاني، أداة لفرض الوطنية كما يعرفها الفيدراليون.

وقد كان اعتقال باخ مقدمة لجهود أكثر تركيزًا لإسكات المحرضين الجمهوريين المتغطرسين عديمي الولاء. ففي يوليو 1798، أصدر الكونغرس قانون إثارة الفتن، الذي جرّم الآتي:

> كتابة، أو طباعة، أو نشر... أو التلفظ بأي كتابة أو كتابات فاضحة وخبيثة ضد حكومة الولايات المتحدة، أو مجلس الكونغرس في الولايات المتحدة، أو رئيس الولايات المتحدة، بهدف التشهير... أو الاستهزاء بهم أو الإساءة بسمعتهم؛ أو تحريض شعب الولايات المتحدة الطيب على كراهيتهم.[107]

أدت الصياغة الفضفاضة والذاتية للغاية لقانون إثارة الفتن، على حد قول المؤرخ القانوني ويندل بيرد، إلى جعل «انتقاد الرئيس، أو الكونغرس، أو الحكومة الفيدرالية ككل، أو تدابيرها، سواء بالكتابة أو الخطاب، جريمة من ناحية عملية».[108] وتبينت الطبيعة المتحزبة لهذا القانون جليًا بحذف نائب الرئيس. فقد تولى توماس جيفرسون حينها هذا المنصب، ولم يكن للفيدراليين أي نية في حمايته من حملة التشويه المنسقة ضده في الصحافة الفيدرالية التي اتهمته بالإلحاد، وانغماسه في الفلسفة الفرنسية المنحلة، والفساد الأخلاقي.[109]

بعد مرور سبع سنوات فقط من اعتماد وثيقة الحقوق والتعديل الدستوري الأول الذي وعد بأن «الكونغرس لن يشرع أي قانون... ينتقص من حرية التعبير أو الصحافة»، فعل الكونغرس ذلك بالضبط. ومهد قانون إثارة الفتن الطريق أمام ملاحقة وسجن

الصحفيين، والمحررين، والسياسيين، بما فيهم عضو حالي في الكونغرس، ممن يشاركون في الخطاب السياسي والسخرية – وهو ما تنبأ به فيلادلفينيسيس تمامًا قبلها بعام واحد.

وحتى لو لم يكن رواد الفيدرالية، مثل هاملتون، وأدامز، وواشنطن، ممن صمموا قانون إثارة الفتن، فقد حظي هذا القانون بدعمهم الضمني أو المباشر.[110] ففي خطاب في أواخر يونيو 1798، قبل بضعة أسابيع من مرور القانون، حذر هاملتون مبينًا أنه لا ينبغي تعديل مشروع القانون لتجنب «تأسيس نظام استبدادي»، وأن «دفع الأمور إلى حدوها القصوى من شأنه أن يمنح الفصيل جسدًا وتضامنًا».[111] ولكن، في 1799، دعا هاملتون إلى تشديد القيود على حرية التعبير من أجل حماية أي «مسؤولين من الحكومة العامة» من «الافتراءات الخبيثة التي لا أساس لها». ودعا أيضًا إلى طرد جماعي «للأجانب المتمردين» الذين كانوا وراء معظم تلك «الصحف التحريضية» في أمريكا، حيث «يُسمح لهم بالاستمرار في أعمالهم التخريبية من خلال الاستهزاء بالقوانين وتحديها».[112]

ودافع الفيدراليون عن قانون إثارة الفتن دستوريًا بالعودة إلى مذهب بلاكستون. أي أن حرية التعبير لا تعني أي شيء سوى الحماية من القيود المفروضة على التعبير قبل نشره، ولكن من شأن الأقلام البذيئة والألسنة السفيهة أن تتعرض للمحاسبة بمجرد أن تنشر كلماتها، وذلك نظرًا إلى إن إثارة الفتنة جريمة يعاقب عليها القانون العام. وبالتالي، احتج الفيدراليون بأنه لم يُصدر أي قانون ينتقص من حرية التعبير والصحافة فعليًا. وكان ذلك انقلابًا مثيرًا للدهشة ممن برروا انشقاقهم الثوري بادعاء أن حرية التعبير هي أهم حصن للحرية التي تحمي الناس من ملاحقات القانون العام البريطاني بتهم خطاب القذف التحريضي.

وعلى الجانب الآخر، ذُهل الجمهوريون مما كانوا يرونه محاولة منسقة لتحريف الدستور وترسيخ حكم فيدرالي دون معارضة. وكتب المحامي الفيرجيني جورج هاي مقالة عن حرية الصحافة موجهة إلى «رئيس الولايات المتحدة». وقدم فيها حجة قانونية تفصيلية تبين عدم دستورية قانون إثارة الفتن. ولكنه أضاف إليها أيضًا هجومًا قويًا على مفهوم حرية التعبير البريطاني النخبوي الذي سعى الفيدراليون إلى استغلاله لحماية سلطتهم. والغموض المتأصل الذي يشوب تحديد الحدود بين الحرية والفجور، الذي اتسمت به تهمة القذف التحريضي في القانون الإنجليزي العام، لهو أمر طبيعي في بريطانيا «حيث تقوم الحكومة على أساس الامتيازات والاحتكار»، ولكن هذا، من وجهة نظر هاي، «عار على الولايات المتحدة». ورد هاي على الحجة القائلة بأن حرية التعبير لا تعني شيء سوى الحماية من رقابة ما قبل النشر، قائلًا: «لعل التحكم التشريعي في الصحافة في بريطانيا أمر لا غنى عنه للحفاظ على (نظام الأمور القائم)، ولكن ذلك لا يعني أن مثل هذا التحكم ضروري هنا». فبالنسبة إلى هاي، الحرية بالمعنى الأمريكي هي حرية أقرب إلى أن تكون مطلقة، وبذلك قدم دفاعًا جذريًا للتعبير الحر والمتساوي، الذي يكفل حق «الاعتراض على المسائل الحكومية الخاطئة، والفاضحة، والخبيثة».

ولم يكن هاي نفسه مؤيدًا لمثل هذا النوع من التعبير، ولكن من شأن أي علاج تشريعي لمواجهته أن يتسبب بلا محالة في إنشاء «قوة مميتة لحرية الشعب». فبالفعل، «رغم أن فجور الصحافة يُعد شرًا، إلا إنه شر أخف بكثير من هذا الذي ينتج عن أي قانون يحاول منعه». ولذا، اختتم هاي كلامه قائلًا:

> تعني حرية الصحافة إذًا إعفاء الصحافة بشكل تام عن أي نوع من التحكم التشريعي. ولهذا فإن قانون إثارة الفتن، الذي يُعد فعلًا من التحكم التشريعي، هو انتقاص للحرية، ولذا فالدستور يحظره بشكل صريح.[113]

وحشد ماديسون وجيفرسون المعارضة وصاغ أطروحات مررتها الأجهزة التشريعية لولايتي فيرجينيا وكنتاكي في 1798 معلنًا فيها أن قانون إثارة الفتن هو هجوم غير دستوري بشكل واضح على «حق التدقيق في الشخصيات العامة والتدابير بحرية، وحق التواصل الحر فيما يخصل ذلك بحرية، وهو الأمر الذي كان يُعد دائمًا حامي الحمى الوحيد لكل الحقوق الأخرى».[114] وكتب جيفرسون عن الفيدراليين أنهم «مرروا إلى مجلس النواب قانون إثارة الفتن... بكل جرأة في وجه الدستور كما لو أرادوا أن يبينوا أنهم لا يبدون أي احترام له».[115]

وتبعه ماديسون بتقرير فيرجينيا لعام 1800 الذي شمل تحليلًا فلسفيًا وقانونيًا فادحًا يبين فيه الكيفية التي انتهك بها قانون إثارة الفتن كلًا من كلمات وروح وحيثيات التعديل الدستوري الأول. وأكد على أن الكونغرس لا سلطة له في التحكم في الصحافة – في الواقع، قد منع التعديل الدستوري الأول بشكل صريح أي قوانين تشبه قانون إثارة الفتن. وبالنسبة إلى ماديسون، كانت قيود القانون الإنجليزي العام على حرية التعبير غير قابلة للتطبيق في الولايات المتحدة، حيث تقع السيادة على عاتق الشعب، لا البرلمان. وبخلاف جريمة القذف التحريضي في القانون الإنجليزي العام، سمح قانون إثارة الفتن بتقديم الحقيقة كدفاع عن التعبير. ولكن، بالنسبة إلى ماديسون، لا يوفر ذلك حماية فعالة من انتهاكات حرية الصحافة:

> من الواضح حتى لأضعف العقول أن الآراء، والاستنتاجات، والملاحظات التخمينية، ليست فقط متلازمة مع الحقيقة في حالات عديدة، بل قد تكون في كثير من الأحيان موضع المقاضاة أكثر من الحقائق ذات نفسها؛ أو قد تكون مجردة كليًا من حقائق محددة بعينها؛ ...ولا يمكن بأي حال من

الأحوال أن تخضع لنفس نوع الإثبات الذي تخضع إليه الحقائق أمام محكمة قانونية.

وكما سنرى، أيدت المحاكمات الفعلية بموجب قانون إثارة الفتن وجهة نظر ماديسون من حيث المبدأ، وذلك نظرًا إلى أن كثير من الناس تعرضوا للمحاكمة لمجرد التعبير عن آراء سلبية تجاه الرئيس أدامز أو إدارته.

واستشهد ماديسون كذلك بالتاريخ التأسيسي الحديث للولايات المتحدة والكيفية التي هاجم بها المستعمرون الحكومة البريطانية وحكومتها في الصحافة. فإذا منع قانون إثارة الفتن حينها «كل المنشورات الي تستهزئ أو تسيء إلى سمعة وكلاء الدولة، أو يحرض الشعب على كراهية واضعي التدابير الظالمة أو الخبيثة»، لربما ظلت الولايات المتحدة «مستعمرات بائسة تئن تحت وطأة النير الأجنبي».

ولم ينكر ماديسون أن من شأن ساحة الرأي العام أن تكون سامة، وأن الجرائد التي تصفي الحقائق من منظور متحزب ساهمت في خلق هذا المناخ المشحون. ولكنه حذر من أن معاقبة المبالغات والجدل بسوء نية يمثل خطرًا أكبر:

> لا يمكن الفصل بين درجة من درجات إساءة الاستخدام والاستخدام السليم لأي حق من الحقوق. ولن تجد مثالًا يبين ذلك بشكل أفضل من الصحافة. وبناءً على ذلك تقرر، من خلال ممارسة الولايات، أن من الأفضل أن تترك بعضًا من فروع الصحافة السامة لتنمو بترف، من أن تقلمها بما يضر بهمة ونشاط أولئك الذين يؤتون بثمار الصحافة السليمة.[116]

ولم تكن عواقب قانون إثارة الفتن لتقارن بخطورة عهد الإرهاب في فرنسا أو حملة بيت المضادة لمناصري توماس بين في بريطانيا العظمى، ولا يمكن حتى مقارنتها بالحملات

المضادة للثورة في الدول ذات الحكم المطلق مثل روسيا وبروسيا. ولكن دراسة حديثة أجراها ويندل بيرد راجعت عدد المحاكمات الناتجة عن قانون إثارة الفتن وعدلته من أربع عشرة حالة إلى إحدى وخمسين حالة شملت 126 مدعيًا عليه، ومن بينهم أربعة عشر محرر جرائد وعدة سياسيين. وزُج ببعضهم في السجن، وأفلس بعضهم الآخر، وأُجبرت جرائد عديدة على الإغلاق. وغُرم رجل ووُضع في السجن حين تفوه بمزحة عن «مؤخرة» جون أدامز وهو مخمور حين مر الرئيس أمام نيوارك داخل عربة، ولاقى شخص آخر نفس المصير حين أقام عمودًا للحرية، وعُوقب آخرون لانتقادهم الرئيس في مقالات صحفية. وشمل ذلك عضو الكونغرس الجمهوري حاد الطباع ماثيو ليون، الذي اتهم أدامز وإدارته بتجاهل «كل الاعتبارات المتعلقة بالرفاه العام... في قبضة مستمرة على السلطة، وتعطش غير محدود للزهو المثير للسخرية، والتملق الأخرق، والجشع الأناني».[117] وفي الواقع، استندت صحة تلك التهم بدرجة كبيرة على رأي سياسي ذاتي، لا مجموعة واضحة من الحقائق. ولم يخدم ذلك مصلحة ليون الذي حُكم عليه بالسجن لأربعة أشهر وغرامة قدرها 1,000 دولار، ما قدم خير دليل على وجهة نظر ماديسون في استنكاره الفكري لقانون إثارة الفتن.[118]

وقد بلغ الأمر أن نائب الرئيس جيفرسون تعرض إلى التحقيق لانتهاكه هذا القانون، وخضعت رسائله البريدية به للتنصت، ورغم ذلك لم يصدر حكم بشأنه. وباستثناء قلة قليلة، كان جميع المستهدفين بموجب هذا القانون جمهوريين أو معارضين للسياسات الفيدرالية، في حين أن الجرائد الفيدرالية تمتعت بحرية الاستعانة بالمبالغة والقدح في هجومهم على الجمهوريين – بما فيهم، بالطبع، جيفرسون.[119] وما يتساوى مع ذلك في الوقاحة هو أن من المقرر أن تنتهي صلاحية هذا القانون في 3 مارس 1801، وهو ما كان يتوافق مع تاريخ تنصيب الرئيس الجديد والكونغرس. أي بعبارة أخرى، لم يكن الفيدراليين على استعداد لأن

يكونوا الأهداف المتحملة لهذا القانون الذي وضعوه حيز التنفيذ في حالة أنهم خسروا قوتهم السياسية.[120]

وكانت الطبيعة المتحزبة لقانون إثارة الفتن السلاح المثالي في يد أكثر المؤيدين تحمسًا لهذا القانون، وهو رئيس الخارجية تيموثي بيكرينغ الذي لا يقل حقدًا وذعرًا. فقد نسق جهود استهداف الأعداء السياسيين من خلال التدقيق في الأدلة التي تلقاها من شبكة من المخبرين الذين أرسلوا إليه قصائص من الجرائد ورسائل بداخلها مواد «تحريضية».[121] ثم يرسلها بيكرينغ بدوره إلى المدعي الخاص بكل ولاية على أمل إدانة المتهمين. وفي أغسطس 1799، كتب واشنطن رسالة يؤيد فيها بيكرينغ، ويؤكد فيها على أن الجرائد مثل أورورا تعمل على «تدمير كل الثقة التي قد تكون، وينبغي أن تكون، لدى الناس... في حكومتهم؛ ما يذيبها، وينتج انشقاقًا داخل الولايات».[122] وهنا نرى الرجل الذي قاد جيشًا ثوريًا ضد «استبداد» الملك جورج في إنجلترا يتحدث الآن كما لو كان يردد أصداءً أمريكية لرئيس وزراء الملك جورج، بيت.

ورغم ذلك، لم ينجح قانون إثارة الفتن في إخماد المعارضة. ففي العامين ونصف العام الذي كان فيه القانون ساريًا، تضاعف عدد الجرائد الجمهورية.[123] وقبل موته المفاجئ في سبتمبر 1798، كتب بنجامين فرانكلين باخ بكل جرأة أن محاكمته للقذف التحريضي لم تثمر عن شيء سوى تعزيز مبيعاته.[124] وهُزم الفيدراليون هزيمة نكراء في انتخابات عام 1800، وخسروا منصب الرئاسة –حيث هزم جيفرسون أدامز– وخسروا مجلسي الكونغرس لصالح خصومهم الديمقراطيين والجمهوريين، لأسباب أقلها رد الفعل الشعبي العنيف ضد أساليب قانون إثارة الفتن العنيفة. وعلى حد قول ويندل بيرد «سعى الفيدراليون إلى سحق الجرائد الجمهورية والحزب الجمهورية، ولكنهم تضاعفوا بدلًا من ذلك».[125]

وبدلًا من رد الضربة على الفيدراليين، قاوم جيفرسون إغراء فرض الرقابة، وصاغ مذكرة موحدة ومحايدة في خطابه الافتتاحي الأول:

> كلنا جمهوريون، وكلنا فيدراليون. وإذا كان من بيننا من يريد أن يفكك هذا التحالف، أو يغير من هيئته الجمهورية، دعه يمضي في طريقه دون عائق كتذكار لمدى تحمل الآراء الخاطئة، التي يتصدى لها العقل وحده لا غير.[126]

كان ذلك مناشدة قوية إلى الوحدة التي ترى أن حرية التعبير هو الشرط المبدئي للسلام الاجتماعي عوضًا عن كونه أداة للخيانة والفتنة.

وعلى غرار واشنطن وأدامز من قبله، سرعان ما وجد الرئيس جيفرسون نفسه هدفًا لحملات التشويه الصحفية. وفي خطاب خاص اشتكى جيفرسون من أن الجرائد الفيدرالية تعيق حرية الصحافة «بدفع فجورها وكذبها إلى درجة هائلة من العهر تجعلها تفقد كل مصداقيتها... من شأن بضع محاكمات لأكثر المذنبين بروزًا أن يثمر عن نتائج صحية لاستعادة نزاهة الصحافة».[127] وقد كان هناك بعض حالات التشهير التي حُكم فيها على المدعي عليهم بالتشهير بجيفرسون بموجب قوانين الولايات – وشُرع في بعضها بإيماءة رأس وغمزة عين من جيفرسون ذات نفسه.[128]

ولكنه ترك قانون إثارة الفتن في طريقه للسقوط، ولم يقم بأي جهود منسقة لاستهداف الأعداء السياسيين بتهم التحريض، وقد ساعدت جهود ماديسون، وجيفرسون، وهاي، وغيرهم من النقاد بلا شك في تطوير التزام متين بمثاليات التعديل الدستوري الأول إلى جانب تحسين الفهم لما تعنيه مواد الدستور من حيث المبدأ والممارسة. ورغم ذلك، لم تكن ثقافة حرية التعبير قوية بما فيه الكفاية حتى ذلك الحين لتكون درعًا حاميًا للحرية من قوة

إنتروبيا حرية التعبير، وذلك حين صارت قضية العبودية سامة لدرجة لا يمكن تجاهلها في القرن التاسع عشر.

═══

من ناحية ما، كان الصدام حول قانون إثارة الفتن إعادة تجسيد للجدل الدائر بين الفيدراليين وخصومهم حول وثيقة الحقوق. وأوجه التشابه بين عهد إرهاب بيت وقانون إثارة الفتن واضحة أيضًا من حيث أنها سعت إلى حماية السلطات القائمة من الأفكار الراديكالية المتماهية مع الثورة الفرنسية في وقت كانت فيه بريطانيا في حالة حرب، وكانت أمريكا على شفا الحرب، مع فرنسا. ومثلت كل تلك الخلافات صدامًا أعمق بين المفهوم النخبوي لحرية التعبير والمفهوم المتساوي. وكما رأينا سابقًا، كان هذا النزاع الجوهري سمة متكررة منذ قديم الأزل.

وانتهى هذا النزع بانتصار –مؤقت– لحرية التعبير المتساوية، في حين أن قوى التسلسل الهرمي والتقاليد في بريطانيا تمكنت من التماسك، وقيدت ساحة الرأي العام لتكون مقتصرة على النخبة فقط.

ومن المثير للاهتمام أن نقارن بين المسار المختلف الذي سلكته حرية التعبير في فرنسا وأمريكا، حيث أطاحت الثورات بالنظم القديمة، بخلاف بريطانيا، ورسخت حرية التعبير باعتبارها حقًا أساسيًا للإنسان في النظام القديم. وتطرح مقارنة أحداث فرنسا بعد 1789 بأحداث أمريكا بعد 1798 سؤالًا عما يضمن ترسيخ حرية التعبير من حيث المبدأ في الواقع. هل العامل الأساسي في ذلك هو صمود صياغة الدساتير أو الإعلانات؟ أم أنه التزام الأمة بثقافة من حرية التعبير وتحمل الأفكار المسيئة والمثيرة للجدل، والخلافات العامة حول القيم الأساسية التي تنشأ بلا محالة بسبب تلك الحرية؟ من الأسباب المحتملة للأداء المختلف الذي

حظيت به حرية التعبير في 1789 هو أن الفرنسيين –بعد عصور من الحكم المطلق– كان لهم خبرة ضعيفة نسبيًا في التعامل مع ساحة رأي عام واسعة وغير مقيدة، باستثناء بعض الدوائر الفلسفية الأكثر تجردًا. ومع انهيار النظام القديم، لم يعد لديهم موقع السلطة الطبيعي الذي يحدد الخطوط الحمراء. ومع صمود مفاهيم النظام القديم مثل الشرف والأخلاق، اتخذت الفصائل المتحاربة التي لم تكن تتخيل فكرة «عش ودع غيرك يعيش» من مبدأ حرية التعبير سلاحًا ضد خصومهم. وما زاد الطين بلة أن المادة 11 من بيان الحقوق سمح بمعاقبة «إساءة» حرية الكلام، والكتابة، والطباعة، دون تعريف أو اتفاق واضح على معنى هذا المصطلح.

وعلى النقيض من ذلك، استوعبت جماهير الأمريكيين الناقدة فكرة المعارضة باعتبارها طبيعية ومفيدة بحلول 1798. وذلك لأسباب أقلها أنهم تصارعوا مع قدرة السلطات البريطانية الاستعمارية على معاقبة القذف التحريضي في العقود السابقة. ولذا صار الأمريكيون معتادين على ساحة رأي عام أكثر حيوية، حيث تتصادم وجهات النظر المختلفة علنًا في الحانات وعلى صحف المنشورات والجرائد، كما انعكس في لغة التعديل الدستوري الأول التي لا تقبل التساوم. وبناء على ذلك، فشلت محاولة عقاب الوطنيين الأمريكيين الذين اختلفت آراؤهم عن مثاليات الفيدراليين فشلًا ذريعًا وأتت بنتائج عكسية، حتى وإن أثبت تمرير قانون إثارة الفتن أن حرية التعبير لا تحظى بقبول شامل لدى الأمريكيين. وإن كان لهذا التفسير أي مصداقية، فإن الفرق بين صياغة التعديل الدستوري الأول التي لا تقبل التساوم والطبيعة الملتبسة للمادة 11 من الإعلان الفرنسي أقل حسمًا بالنسبة لاختلاف مناخ حرية التعبير من المواقف الشعبية تجاه حرية التعبير التي كانت تلك الاختلافات انعكاسًا لها. ولذا فإن التباين بين فرنسا وأمريكا يضفي مصداقية لكلمات القاضي والباحث المؤثر من القرن العشرين ليرند هاند: «تقبع الحرية داخل قلوب الرجال

والنساء؛ وحين تموت هناك، فلن يتمكن أي دستور، أو قانون، أو محكمة من فعل أي شيء يذكر لإنقاذها. وطالما أنها لا تزال حية في القلوب فهي لا تحتاج إلى دستور أو قانون أو محكمة لإنقاذها».[129]

8

القارة الصامتة

الحرب على حرية التعبير في أوروبا في القرن التاسع عشر

استنتجت فقرة *الموسوعة* عن الصحافة «Press»، وهي من أعظم انتصارات التنوير، استنتاجًا حماسيًّا:

> تُطرح أسئلة عن حرية *الصحافة* هل هي نافعة للدولة أو ضارة لها. الإجابة ليست صعبة. إن الحفاظ على هذه الحرية في جميع الدول القائمة على الحرية ذو أهمية عظمى. بل وأقول: إن مساوئ هذه الحرية تافهة إذا قورنت بمنافعها إلى درجة تجعلها مستحقة لتكون الحق المشترك للعالم كله، وأن تكون مشروعة تحت كل الحكومات.[1]

مع هذا، ورغم كل الإنجازات الثمينة في القرن الثامن عشر، لم ينته القرن إلا مع تراجع كامل لحرية التعبير مع التقدم المستمر لقوات الثورة المضادة.

وبعد هزائم نابليون في 1814 و1815، استمرّ المحافظون والملوك ممسكين بزمام السلطة في أوروبا دون نية منهم لترك المتطرفين المثاليين يغوون الناس بمبادئهم وأفكارهم المتغطرسة. حتى تُبنى أوروبا مستقرة تحترم السلطة والتراث، لا بد من لجم حرية التعبير ومعاملتها على أنها نذيرة الفوضى والأناركية وليست بشيرة التقدم والفضيلة. تألف النظام المحافظ الجديد في القارة في مؤتمر فيينا من 1814 إلى 1815، وسادته النمسا وبروسيا وروسيا وبريطانيا الكبرى، التي هزمت نابليون. هذه القوى

القائدة، التي عُرفت بعد ذلك باسم الوفاق الأوروبي، اتفقت على حماية الوضع السياسي القائم وقمع أي انتفاضة، كما حدث في إيطاليا عام 1820 وإسبانيا عام 1822.[2]

لكن على رغم كل هذه الجهود، استمرت قيم التنوير. تحدّى الكتاب والمفكرون والأكاديميون (ومنهم المنفيون)، وحتى بعض السياسيين، النظام الرجعي الجديد بحماسة ثورية. لم تكن كل الدول الأوروبية أصلًا ملتزمة بأجندة الثورة المضادة التي تريد استرجاع قوة ومجد العرش والمذبح، وترفض حرية الضمير والتعبير، كما كان «التحالف المقدس» بين روسيا والنمسا وبروسيا ملتزمًا بها. استمرّت بعض بقايا القيم التنويرية (المعتدلة) – وإن كانت محفوفة بالمخاطر– في بريطانيا، وفرنسا بعد نابليون، وشبه الجزيرة الإسكندنافية، وهولندا.[3]

القمع بعد نابليون

في بريطانيا، استطاع ويليام بت أن يخنق النزعات الثورية بعدد كبير من التصريحات والقوانين القمعية. لم يحسّن رحيل بت عام 1806 وضع البريطانيين الذين كانوا يطالبون بتمثيل سياسي عادل وظروف عمل كريمة. باستثناء فترة وجيزة بين 1806 و1807، احتلّ المحافظون داوننغ ستريت حتى عام 1830. كان معظم خلفاء بت في هذه الفترة ينتمون إلى فصيله –البتيين– ومنهم اللورد ليفربول، الذي كان رئيس الوزراء من 1812 إلى 1827. استعمل هؤلاء الخلفاء الآلة التي ابتكرها بت لقمع أي سلوك أو رأي راديكالي.

كانت أوثَق أداة في يد حكومة ليفربول هي التهمة القديمة، تهمة التحريض والفتنة. بلغت محاكمات التحريض على الفتنة والكفر ما لا يقل عن 167 من 1817 إلى 1824 فقط.[4] كانت دور الطباعة والنشر هي التي تحمل عبء الملاحقة القانونية، وليس الكتّاب، كما أن حكومات اليوم تستهدف مختنق وسائل التواصل الاجتماعي وليس

المستخدمين. لكن قانون التحريض على الفتنة كان يصيب أصحابه أحيانًا. في عام 1792 تعزز دور القضاة والمحلفين، الذين تبين أنهم لم يكونوا دائمًا عملاء مخلصين للحكومة – وإن كانوا يُنتقَون عادة مع قاضٍ متحيز يرأسهم. بالمتوسط، أدت محاكمات الفتنة إلى أحكام بالسجن وغيره في نحو 38 بالمئة فقط من الحالات التي حوكمت في محكمة الملك، هذا في أشد الأعوام قمعًا بين 1817 و1822.[5]

مع هذا فإن نسبة الأحكام القليلة لا تعكس أخبث الآثار التي أدّت إليها محاكمات التحريض على الفتنة. واجه المتهمون في هذه المحاكمات ريبة شديدة في النتائج، وإجراءات قضائية غامضة، ومحنةً ماليّة كبيرة. ألحق هذا ضررًا كبيرًا بصحتهم الجسدية والنفسية –ناهيك عن محافظهم– وجعل كثيرين غيرهم يفكرون مرتين قبل نشر أفكار جدلية.[6]

بعد حروب نابليون، أصابت بريطانيا أزمة اقتصادية عُرفت باسم كساد ما بعد نابليون، أدّت إلى بطالة كبيرة وانخفاض في أجور جماهير العمّال في المصانع، الذين لم يكن لهم كبير صوت في الشؤون العامة.[7] كانت أشدّ المدن تضررًا من هذا الركود الاقتصادي بعد الحرب، مدينة مانشستر الصناعية الجديدة، التي كانت مركزًا لصناعة النسيج. منذ عام 1773، نمت مانشستر من بلدة صغيرة فيها نحو أربعة وعشرين ألف ساكن إلى مدينة تكتظ بأكثر من مئة ألف نفس، منهم كثير يعيشون في ظروف الفقر المدقع البغيضة.[8] عندما رفضت الحكومة مطالب العمال بحد أدنى للأجور وبتسعير الخبز بسعر مقدور عليه، رأوا أن مشكلتهم الكبرى كانت عدم تمثيلهم في البرلمان. كان ثلث رؤساء الوزراء منتخَبين من أقل من مئة ناخب في ما يُسمّى بالبلدات المتعفنة، أما سكان مانشستر الكثيرون فلم يكن لهم أي تمثيل.

مع بلوغ الحركة نحو الإصلاح البرلماني أوجها، انضمت الصحافة إلى الحملة. في عام 1818، بدأت المجلة الأسبوعية *مانشستر أوبزيرفر* تضخّم صوت الحركة، وسريعًا ما

أصبحت واحدة من الصحف الراديكالية القائدة في بريطانيا. اشتكى المسؤولون من أن «حرية الصحافة بلا حدود» كانت من الأسباب الرئيسة «للشر الذي نراه». لذلك طالعت الحكومة دليلها للتعامل مع المعارضة السياسية واتهمت مرة بعد أخرى رئيس التحرير في صحيفة *أوبزيرفر*، الناشط الراديكالي جيمس رو، بنشر منشورات تحريضية، ونجحت هذه الاتهامات مرتين.[9] تجنّبًا لنجاح جهود الحكومة، استجابت *مانشستر أوبزيرفر* هي والراديكاليون من ورائها لهذا القمع بالدعوة إلى مظاهرة علنية ضخمة، تطالب بالإصلاح البرلماني في أغسطس 1819. عُرفت هذه المظاهرة فيما بعد باسم مذبحة بيترلو.[10]

قبل عامين، كانت الحكومة قد جددت قراري بيت القمعيين، وشددت القيود على الخطاب التحريضي، ومنعت الاجتماعات العامة غير المرخصة لأكثر من خمسين شخصًا. لكن في 16 أغسطس، زحف نحو 60 ألفًا من المحتجين إلى ساحة القديس بطرس في وسط مانشستر، يرددون الشعارات ويلوحون بلافتات فيها مطالب بـ«التمثيل المتساوي أو الموت».[11] كانت قناعة المسؤولين أن اجتماعًا عامًّا كبيرًا مثل هذا لا يمكن أن يؤول إلا إلى أعمال شغب. عندما أوشك الخطيب الراديكالي هنري هنت أن يبدأ خطابه، اتجهت القوات العسكرية لاعتقاله. انتشر الذعر بين الجموع ثم انتقل إلى الجنود، الذين سلّوا سيوفهم وبدؤوا يذبحون المحتجين. في دقائق لا تزيد كثيرًا عن العشر، هرب من استطاع أن يهرب من الساحة، وتركوا وراءهم أحد عشر مدنيًّا ميتًا وأكثر من أربعمئة جريح.[12] وحتى تضيف الحكومة إلى هذا الجرح سُبّة أخرى، لاحقت هنت وغيره من أبرز الفاعلين في بيترلو بتهمة التجمع غير الشرعي.[13]

أصبحت مذبحة بيترلو رمزًا قويًّا للاضطهاد استعمله المصلحون الديمقراطيون في أرجاء البلاد. ألهمت المذبحة بيرسي بيش شيلي بكتابة قصيدة من أشهر قصائده، *قناع الأناركية*. كانت صرخة هذه المذبحة لـ«رجال إنجلترا» صدًى لتعريف بريكليس للديمقراطية الأثينية القديمة: «أنتم كثير–هُم قلّة».[14] انضمّت الصحافة الراديكالية إلى

الموجة، وازداد انتشارها بثبات عقب المذبحة. عبرّ أحد المسؤولين في الحكومة عن حزنه من أن «منشورات بغيضة وكفريّة تدفّقت في أرجاء البلد» بسبب هذه المذبحة.[15]

رأت الحكومة أن سلوكها لم يكن مستحقًّا للاستنكار، وأن «أشدّ الأسباب» التي أدّت «إلى الوضع الحاضر الحرج في البلد» هي «العبث الوقح في الصحافة».[16] الذي ردّت عليه بـ«القوانين الستة» عام 1819، التي فرضت عقوبات أشد على التحريض على الفتنة، وقيّدت حرية الارتباط، وزادت رسوم الطوابع إلى درجة جعلت الصحف أغلى من أن يستطيع شراءها الفقراء. واجهت كثير من الصحف الراديكالية خسارة بلغت 80 بالمئة من مشتريها، وسريعًا ما اضطرت إلى الإغلاق.[17] نجحت الحكومة أخيرًا في إغلاق *مانشستر أوبزيرفر* عام 1821 بتهمة التحريض على الفتنة. لكن تأسست في ذلك الوقت صحيفة أخرى من أرمدة بيترلو، هي الصحيفة التي تعرف اليوم باسم *الغارديان*.[18]

استلّت الحكومة كذلك سلاحًا آخر من جعبة حيَلها القمعية. كانت حالة محاكمة في 1676 قد جعلت الخطاب الكفري جزءًا من القانون العام على أساس أن شتم المسيحية ليس جريمة بحق الله فقط بل وجريمة ضد القوانين والدولة والحكومة.[19] في عام 1819، خلال هجوم الحكومة بعد مذبحة بيترلو، ارتفع عدد المحاكمات بالكفر والتحريض إلى أن وصل إلى إجمالي وطني بلغ خمسة وسبعين حالة، وهو ما وصفه المؤرخ إدوارد بالمر تومبسون بأنه «أطوَل حملة من الملاحقات القضائية في التاريخ البريطاني».[20]

كان من الأهداف المفضلة لدى الحكومة الصحافي والناشر ريتشارد كارليل، الذي قضى إجمالي عشرة أعوام في السجن، منها ستة بتهمة الكفر.[21] غطّى كارليل مذبحة بيترلو في صحيفته *نا ريببليكان* بمقالة مثيرة دعت «كل رجل في مانشستر» ألا يبقى «بلا سلاح».[22] ومما زاد الأمر سوءًا أن كارليل كان كافرًا مُكثرًا نشر ووزع في الطبقات الدنيا منشورات ربوبية مثل كتاب *عصر العقل* لتوم باين. في أكتوبر 1819، حُوكم كارليل بتهمة الكفر والتحريض، ولم تأخذ المدعي العام فيه أي رحمة. شجب المدعي العام عصر

العقل بوصفه «واحدًا من أبشع وأقرف وأخبث الهجمات على الدين وصاحبه التي ظهرت في العالم». لكن الحماية لم تكن مطلوبة لله أو الدين. بل كانت مطلوبة للنظام الطبقي البريطاني المترسخ. بعبارة المدعي العام، كانت محاكمة كارليل ضرورية من أجل

> حماية الطبقات الدنيا وغير المتعلمة من فساد الدين وخلوّ الذهن من مبادئ الأخلاق، التي يغرسها الدين المسيحي في الذهن غرسًا قويًّا. ...عندما توضع هذه المنتجات الفظيعة... في أيدي الذي، وعلى خلاف الأغنياء والمتعلمين وأصحاب النفوذ، لا يستطيعون التفريق بين الحجج العبقرية الخبيثة وبين الحقيقة الإلهية – تصبح العواقب أفظَع من أن تُتَخَيَّل.[23]

حرم القاضي الرئيس كارليل من حق الدفاع عن أقواله بإظهار التناقضات في الكتاب المقدس، لأن سب المسيحية كان خروجًا على القانون، وحُكم الرجل بثلاثة أعوام في السجن.[24] انضمت إليه بُعَيد ذلك زوجته التي تساويه راديكاليةً، جين، وأخته، ماري آن كارليل، اللتين ساعدتا ريتشارد كارليل على الاستمرار في حملته الجمهورية الفاسقة.[25] عندما صدر الحكم بحق جين وماري آن، تطوعت امرأة ثائرة أخرى، هي سوزانا رايت، لتدير مكتبة أسرة كارليل الراديكالية «مهما كان الخطر». سريعًا ما قُبض على رايت وحوكمت بتهمة الكفر. أصرّت رايت على أن تدافع عن نفسها، واضطرّت إلى أن تطلب استراحة من المحاكمة لترضع طفلها الصغير. جذب هذا المشهد انتباهًا كبيرًا. سريعًا ما اكتسبت رايت شُهرتها بوصفها «بطلة الفسوق»، وحُكم عليها بثمانية عشر شهرًا.[26] مع هذا لم يذهب وقت رايت وآل كارليل وراء القضبان سُدًى.

أثارت المعاملة العنيفة لكارليل ورايت وغيرهما من الراديكاليين نقاشًا جادًّا بشأن قيمة الصحافة الحرة، وجذبت اهتمام أبرز الفلاسفة مثل جيمس مِل. أقام جيمس مل في مقالته عن «حرية الصحافة» لـ*لموسوعة البريطانية* حجّة مفصلة تنتصر لعدم حق الحكومة في الحد من انتقادات سلوكها وإن كانت فاحشة وكاذبة وكارهة، ولوجوب امتداد

حرية الصحافة إلى الدين والسياسة.[27] لكن أعظم إسهامات مل لحرية التعبير كانت تربيته للطفل العبقري جون ستوارت مل. تعلم جون الإغريقية وهو ابن ثلاثة، واللاتينية وهو ابن تسعة، ومعظم القانون الكلاسيكي والجبر وهو ابن اثني عشر.[28] عندما بلغ الشاب مِل ثمانية عشر عامًا، نشر مقالةً بعنوان «عن الاضطهاد الديني» استعمل فيها حجة كارليل ليثبت أن المحاكمات بالكفر لا مبرر لها، وأن ضررها أكبر من نفعها. قدّر مل أن ملاحقات كارليل زادت من انتشار كتاب *عصر العقل* بنحو عشرين ألف نسخة ومئة ألف قارئ.[29] إذا كانت القراءة عن الربوبية غير آمنة سوى للطبقات المتعلمة، فالحل ليس ملاحقة الربوبيين بل تعليم الطبقات الدنيا.

بدا أن جهود الراديكاليين التي لا تكل، مثل كارليل، وجهود السيدين مل الفكرية، خلّفت نفعًا. بعد سلسلة من المحاكمات في 1824، تقلص سيل المحاكمات بالتحريض والكفر إلى مجرد ست عشرة حالة بين 1825 و1834. لعبت الثورة الصاعدة ضد القيود القمعية على حرية التعبير دورًا، كما لعب إدراك أن المحاكمات هذه تجر ضررًا أكبر من نفعها، إذ استعمل المتهَمون مثل رايت وآل كارليل شهرة المحاكمات لقراءة المواد المسيئة وتوليد تعاطف بين الجماهير. كما ذكر المدعي العام بعد ذلك، «لن يرضي المحرّض شيء أكثر من إعلان قيّم لمحاكمة عامة في محكمة العدل». ولقد نما انتشار *نا ريبابليكان* بعد محاكمة كارليل بنسبة 50 بالمئة.[30]

لقد انتصرت الحكومة في معاركها في المحاكم، لكنها خسرت الحرب ضد الكفر. في نتيجة غير مقصودة لسياساتها، تعززت فكرة حرية الصحافة، واتسعت لتشمل الأفكار السياسية والدينية وإتاحة الأفكار للجماهير. استمرت محاكمات الكفر في العقود اللاحقة، لكنها أصبحت شيئًا فشيئًا إجراءً عفا عليه الزمن.

مع هذا الانخفاض السريع في محاكمات الخطاب الكفري بعد عام 1825، أمكن بيع المنشورات الربوبية مثل عصر *العقل* بحرية. لكن السلطات لم تكن مستعدة للتعامي

عن الصحافة الراديكالية. لذلك قيّدت وصول الطبقات الدنيا إليها برفع رسوم الطوابع وضرائب الورق والإعلان، التي وصفتها إحدى الحملات البرلمانية بأنها «ضرائب على المعرفة».[31] كانت النتيجة المتوقعة نمو «الصحافة غير المرخصة» الخفية، التي بلغ عدد قرائها عام 1836 أكثر من مليونين في لندن – وهو ما يفوق عدد قراء الصحافة المرخصة (المقبولة رسميًّا).[32]

عن الحرية: نحو خطاب حر ومتساوٍ في بريطانيا

في تطور موازٍ، كانت الصحافة تعزز بنجاح الدعوة إلى الإصلاح البرلماني، وتشعل حركة نامية من أجل التغيير. كما قال كبير المحافظين السير والتر سكوت متأسفًا، «يبدو لي أن الصحافة اليومية قد اعتنقت الآراء الديمقراطية دون استثناء».[33] كان انتخاب حكومة يمينية عام 1830، ذات مشروع إصلاحي شامل، إقرارًا على الأقل بالحاجة إلى التقدم، وعلامة تبشر ببداية نهاية تهمة التحريض التي تُستخدَم وسيلة لقمع الآراء العامة في بريطانيا، وإن كانت لم تُزَل رسميًّا من الجرائم في القانون إلا عام 2009.[34]

تخلص قانون الإصلاح الأكبر عام 1832 من معظم الأقاليم المتعفنة ووسع دائرة الناخبين توسيعًا كبيرًا. والأهم من ذلك، من وجهة نظر الصحافة، أنه خفض رسم الطوابع للصحف 75 بالمئة عام 1836. كثيرًا ما يُمجَّد هذا الإصلاح بوصفه نقطة علام في تاريخ حرية الصحافة في بريطانيا، لكن الحكومة كانت تضمر دوافع أخرى. في الحقيقة، بلغ الأمر بالبروفيسور جيمس كيوران أن قال إن هذا القانون «قمعي وضوحًا في مقصده وفي آثاره».[35] يرى البروفيسور كيوران أن القانون لم يكن مدفوعًا بمُثل الصحافة الحرة بقدر ما كان مدفوعًا بالحاجة إلى «إخماد الصحافة غير المرخصة» كما شرح مستشار الخزانة لمجلس العموم.[36] إن الصحافة غير المرخصة قد تضخمت إلى أن عطّلت نظام الرقابة على

المعلومات. وقد اتفق «التنازل الاستراتيجي» بتقليص رسوم الطوابع مع ازدياد في الإجراءات القمعية للتفتيش عن الصحف غير المرخصة ومصادرتها، وزيادة في عقوبات امتلاكها.[37]

مع هذا فإن خفض الضرائب وميكنة الصحف كان لهما أثر عميق على ما يبدو. بعد تقليص رسوم الطوابع عام 1836، ارتفعت مبيعات الصحف ارتفاعًا حادًّا من 25.5 مليون إلى أكثر من 53 مليونًا في عامين فقط.[38] من 1835 إلى 1850، نما عدد الصحف الملصقة الطوابع من 35 مليونًا إلى 100 مليون.[39] تلت ذلك إصلاحات أخرى في خمسينيات القرن التاسع عشر وأوائل ستينياته، أنهت «ضرائب المعرفة» على الدعاية والطوابع والورق.[40] عندما أُزيل رسم الطوابع عام 1855، نشأت ست صحف يومية إقليمية في يوم واحد.[41]

منذ 1848، صرّح جون ستوارت مل عن نجاح الإصلاحات. استنتج الرجل منتصرًا أن الطبقات العاملة نجحت إلى درجة أنها خلعت استعباد «نظام الحكومة الأبوي... عندما تعلّموا أن يقرؤوا، وأتيح لهم الوصول إلى الصحف والرسائل السياسية». كذلك أشار مل إلى الآثار النافعة لـ«الوعّاظ المعارضين» الذين استطاعوا أخيرًا نشر الأفكار الدينية غير الأرثوذكسية بين العوام فشجعوا الطبقات العاملة على أن تفكر لنفسها و«تسعى إلى حصة في الحكومة».[42]

حمت ممارسة التعبير المطلَق من الزمام حق حرية التعبير المتساوي، وانتُزع هذا الحق بكثرة المطالبة ولم يُمنح بوصفه حقًّا أساسيًّا. في بريطانيا، استمرت حرية الصحافة بعد إثباتها في المجال السياسي (خلافًا لمجال «الفاحشة»)، وأصبح تركيز الحكومة على النظام العام أكثر مما هو على الأفكار الخطيرة.[43]

كان هذا جزئيًّا بسبب نشوء حركة سياسية ليبرالية ألهمها ما سمّاه عام الكلاسيكيات موغنس هيرمان هانسن «النظرة الأثينية للحرية والمساواة بوصفهما القيمتين الديمقراطيتين الأساسيتين».[44] كان جورج غروت، الذي التقيناه في الفصل الأول، من أهم من ردوا الاعتبار للديمقراطية الأثينية. كان غروت صديقًا لجيمس وجون ستوارت مل. في كتابه الكلاسيكي *تاريخ لليونان*، مدح غروت خطبة جنازة بريكليس وقال إنها رسمت «صورة للتسامح الكريم مع المعارضة الاجتماعية وعفوية الذوق الفردي» في الثقافة الأثينية. يرى غروت أن ديمقراطية بريكليس أفضل عند المقارنة من المجتمعات التي عاصرها في القرن التاسع عشر التي «يقمع فيها عدم التسامح في الرأي الوطني الشخصية الفردية».[45]

مع هذا، في 1859، افتتح جون ستوارت مل واحدًا من أهم فصوله التي كتبها عن تاريخ الليبرالية السياسية بفقرة إيجابية:

> نأمل أن يكون الزمن الذي نحتاج فيه إلى الدفاع عن «حرية الصحافة» بوصفها درعًا من الدروع التي تحمينا من الحكومة الفاسدة أو المستبدة، قد ولّى. لا حاجة الآن إلى أي حجّة لمنع أي جهة تشريعية أو تنفيذية لا تتفق مصالحها ومصالح الشعب، من إلزام هذا الشعب بأي رأي لها، ومن تحديد العقائد أو الحجج التي يستطيع أن يسمعها.

يُمجِّد كثيرون الفصل الثاني من كتاب مل *عن الحرية* بوصفه *النص المؤسس* لأهمية حرية التعبير. طبعًا، كثير من الحجج التي استخدمها مل كان مسبوقًا إليها. ومنها قوله المأثور الشهير بأن تقييد حرية التعبير يمنع الناس من منفعة «استبدال الحقيقة بالخطأ»، و«اتضاح إدراك الحقيقة وأثرها الحيوي، عند اصطدامها بالباطل». إذا تتبعنا هذه الفكرة استطعنا أن نجد آثارًا لها حتى عند ديموستيني الأثيني القديم، ووجدنا لها سابقة واضحة جدًّا في دفاع إلي لوزاك عام 1749 عن المنشورات الإلحادية.

لكن قوة حجة مل لا يمكن إنكارها. خذ هذا الاقتباس مثلًا: «لو اتفق الناس أجمعون على رأي واحد إلا شخصًا منهم، وكان هذا الشخص على الرأي النقيض، فليس حقُّ الناس كلهم في إسكات هذا الشخص إلا كحقّه لو كان ذا سلطة في إسكاتهم جميعًا». وكذلك تشجيعه للتواضع الفكري بين أنصار الأرثوذكسية، سواء أكانوا دينيين أو علمانيين: «لا يمكننا أن نعرف يقينًا أن الرأي الذي نريد كبته رأي خاطئ؛ و حتى لو كنا متيقنين، لبقي كبته شرًّا». ناقش مل أيضًا التردد في حرية التعبير، إذ وجد من الغرابة بمكان «أن بعض الناس يقرّون بصلاح حجج النقاش الحر، لكنهم يرفضون أن ‹تُدفَع إلى المنتهى›، غيرَ عالمين أن هذه الأسباب إن لم تصلح للآراء المتطرفة، لم تصلح لأي شيء أصلًا».

ولئن كان مل مثّل الحكومة البريطانية (دبلوماسيًّا) بوصفها متسامحة على نحو معقول مع المعارضة، فقد عبرّ عن قلقه الشديد من الآثار الخانقة للأنماط الاجتماعية التي عمّت إنجلترا في العصر الفيكتوري. حذّر الرجل من «استبداد رجال الدولة» لكنه حذر أيضًا من «استبداد الرأي والشعور السائد» ونزعة المجتمع إلى «فرض أفكاره وممارساته بوصفها قوانين سلوكية على الذين يعارضونها، وإن كان فرضًا بوسائل غير العقوبات المدنية».[46] كان هذا اعتناقًا قويًّا لأهمية تأسيس ثقافة لحرية التعبير تشمل المجتمع القانوني المدني، وتعكس مُثُل صديقه جورج غروت البريكليسية ومخاوفهما من تقبل المجتمع لها.

لم تكن مخاوف مل من التهديدات الخاصة لثقافة حرية التعبير من فراغ. لئن كانت العوائق القانونية المتعبة لحرية الصحافة قد انحسرت، فإن عوائق أخرى غير رسمية كانت تأخذ مكانها. انتزع رجال الأعمال الأثرياء ملكية الصحافة والسيطرة عليها من الطبقات العاملة، التي اضمحلت صحفها الراديكالية تقريبًا في النصف الثاني من القرن. خلافًا للصحف الراديكالية، التي أُجبرت على البحث عن مصادر للتمويل سوى الدعاية، أصبح

النظام الصحفي الجديد شيئًا فشيئًا معتمدًا على الإعلانات ودعم الملّاك والأحزاب السياسية، وهو ما قلّص من استقلاله وكتم الأصوات الراديكالية.[47]

الوفاق الأوروبي الصامت

على رغم قمع كارليل وزملائه الراديكاليين، كان الناظر إلى بريطانيا من وراء قناة المانش، يراها جنّة للتسامح والنقاش الحر، حتى في ذروة القمع الذي فرضه المحافظون. كان أفضل من عبرّ عن مزاج المتشددين في أوروبا القارية بعد السقوط النهائي لنابليون عام 1815 هو كبير دبلوماسيي النمسا والأمين العام لمؤتمر فيينا، فردريك فون غنتز، الذي كتب عام 1819: «اتخاذًا لإجراءٍ وقائي ضد انتهاكات الصحافة، لن يُطبَع أي شيءٍ في السنوات التالية... بحضور هذه القاعدة وجعلها قانونًا، سنعود عمّا قليل إلى الله والحقيقة».[48]

أدركت معظم الدول أن إيقاف كل الصحف المطبوعة أمر غير واقعي. لكن الكونغرس ألزَم الدول الأعضاء في الاتحاد الألماني بسن قانون مشترك بشأن الصحافة. كان المستشار النمساوي ذو النفوذ كليمنس فون مترنيش يعتقد أن حرية الصحافة هي «بلاء العالم».[49] بدعم من بروسيا، نجح مترنيش في تأسيس قانون مشترك بشأن الصحافة في جميع الدول الألمانية، بموجب مراسيم كارلزباد المشهورة عام 1819، التي جعل بها الرقابة قبل النشر مركزية وأسس لجنة تحقيق – تفتيش علماني يبحث عن «المكايد الثورية».[50]

رأى مترنيش والرجعيون من أمثاله في أرجاء أوروبا أن عودة الرقابة كانت أداة ضرورية للحفاظ على النظام الاجتماعي. بعبارة القائد المحافظ الفرنسي، كانت هذه الأداة «احترازًا لحماية المجتمع من عدوى العقائد الفاسدة، كما تتخذ الإجراءات لمنع انتشار

الطاعون».[51] في فرنسا، اتخذ هذا الاحتراز شكله في قانون الصحافة عام 1814، الذي فرض على كل المنشورات والناشرين وبائعي الكتب الحصول على موافقة ملكية من النظام الملكي الذي استُعيد حديثًا.[52]

لكن نهاية الحروب النابليونية أدت في بعض زوايا أوروبا إلى مزيد من حرية الصحافة، وإلى انخفاض في الرقابة. انتزعت النرويج، التي كانت تحكمها الدنمارك فترة وتخرج منها أخرى منذ 1380، فرصتها لتتحرر منها عام 1814، بعد أن راهنت الدنمارك رهانًا خاطئًا وانحازت إلى نابليون. أتاحت المادة 100 من دستور إيدزفول النرويجي «للجميع أن يعبر عن رأيه بشأن الحكومة أو أي موضوع آخر»، واعدةً «بحرية مطلقة للصحافة».[53] لكن السويد، التي اختارت الجانب المنتصر، سريعًا ما غزت وحكمت النرويج حتى عام 1905، ولو أن السويديين وعدوا بالحفاظ على دستور إيدزفول، الذي لم يزل أساسًا للدستور النرويجي الحالي.[54]

استمرّت حرية الصحافة على ضعفٍ فيها في موطنها القديم. كانت الجمهورية الهولندية قد سقطت في فلك ثورة فرنسا عام 1795، لتصبح أولًا الجمهورية الباتافية، ثم مملكة تابعة يحكمها أخو نابليون، ثم محافظة في إمبراطورية نابليون. تجاهل ويليام الأول، الذي تُوّج ملكًا لهولندا عام 1815، دعوات النمسا وبروسيا وسلك مسلكًا ليبراليًّا معتدلًا لحرية الصحافة والتسامح الديني، وإن كان بعد ذلك ألجم الصحافة وجرّدها من ملاذها الآمن السابق.[55]

تحت الاستعادة المحافظية، استمرت قيم التنوير تشتعل في شبكات الراديكاليين والمثقفين المتصلبين، الذين تحيّنوا الفرصة في واحات الحرية الفكرية الصغيرة المبعثرة في سويسرا وبلجيكا وباريس. نشر هؤلاء أفكارهم في مجموعات القراءة والجامعات، التي كان دماغ أوروبا الجمعي يصارع فيها ليثبت أمام جهود تعطيله من القوى المضادة للتنوير.[56] أرادت مراسيم كارلزباد عام 1819 أن تخفف هذا التهديد بتقييد الحرية

الأكاديمية تقييدًا شديدًا وبتطهير المدرسين والطلاب الذين عبروا عن آراء هدّامة أو غير أخلاقية بزعمهم.[57]

رفض المنظّر السياسي الفرنسي السويسري بنجامن كونستنت بقوة الردّ الرجعي على حرية التعبير في واحد من أهم الإسهامات وأقلها تقديرًا في قضية حرية التعبير في ذلك الوقت. في أثناء عودة نابليون القصيرة المشؤومة عام 1815، طُلب إلى كونستنت أن يكتب مسودة دستور جديد لفرنسا يكون أقرب إلى الليبرالية. ألهم هذا العمل الرجل بإنهاء ونشر *مبادئ السياسة الممكنة المُجازة في كل الحكومات*. وصل كونستنت إلى النتيجة المناقضة للحكمة المحافظة السائدة في زمانه: لم تكن حرية التعبير هي التي أدت إلى الثورة الفرنسية وفظائعها. بل كان من أسباب الثورة الحرمان المنظومي من حرية الصحافة، الذي أتاح للدولة الفرنسية وأموالها أن تتدهور وأتاح لاعتداءاتها أن تمر دون أي تدقيق عام. أضف إلى ذلك أن الرقابة والقمع جعلا الشعب الفرنسي كثير «السذاجة والقلق والجهل»، إلى درجة لم يعد يستطيع أن يعرف معها القيمة والمعنى الحقيقي للحرية بعد أن حصل عليها فجأة. رأى كونتسنت أن حرية التعبير في الحقيقة هي الحارس على كل حرية سياسية ومدنية، وأن الرقابة كانت تكافئ «تقييد الحرية الفكرية للجنس البشري».[58]

مثل سبينوزا وماديسون و*رسائل كاتو*، جادل كونستنت بأن منافع حرية الصحافة تتخطى بكثير بعض المنافع غير المؤكدة من الرقابة، المعرضة دائمًا لسوء الاستخدام. من هنا، فإن تقييد حرية التعبير لا بد أن يكون محصورًا ومقتصرًا على بعض الأفعال الصارخة. في زمن حرج على حرية التعبير، كان لأفكار كونستنت نفوذ كبير بين الليبراليين في فرنسا وخارجها، وإن كانت لم تطبق في الواقع عقودًا بعد ذلك.

كما في بريطانيا، كان الحكام القاريون قلقين بشأن أثر الصحافة الراديكالية في الطبقات الدنيا. في أربعينيات القرن التاسع عشر، ارتفعت مستويات معرفة القراءة

والكتابة إلى نحو 60 بالمئة من الراشدين في فرنسا و75 في بريطانيا ودول ألمانيا. أما في إسكندنافيا فوصل عدد القادرين على القراءة والكتابة إلى 90 بالمئة. منح انتشار هذه المعرفة مجموعة أكبر بكثير من الناس فرصة المشاركة في النقاشات العامة التي كانت من قبل مقتصرة على النخبة.[59] أدى التحضّر السريع إلى تجمع الطبقات الدنيا في المدن، وهو ما جعل الحكام أشد خوفًا من تعرضهم للأفكار الخطيرة. إذا حرّضت المنشورات المغرضة الطبقات الدنيا، فقد يعمدون إلى التجمع والشغب.[60] من أفضل طرق منع الصحف من الوصول إلى أيدي الفقراء جعلها غالية حتى لا يستطيعوا شراءها. من هنا فرض عدد من الدول الأوروبية ضرائب طوابع متنوعة ومتطلبات ترخيص مكلفة لامتلاك الصحف.[61]

بدأت الصدوع في درع الرجعيين في فرنسا عام 1822، عندما نجح الفرنسيون الليبراليون في الضغط على الحكومة حتى تتخلى عن رقابتها القبلية على الصحف. نعم، ظل جهاز رقابة كبير يراجع الصحف بعد نشرها، لكن هذا التخفيف أتاح للصحف الليبرالية في باريس أن تنفجر في انتشارها، حتى بلغ عدد المشتركين فيها خمسين ألفًا عام 1826– أكثر من ثلاثة أضعاف منافساتها المحافظة.[62]

روّع الأمر الملك تشارلز العاشر، الذي لام الصحافة على تزعزع الحكومة وتكدير الجيش وإفساد الدين. في يوليو 1830، ألغى تشارلز حرية الصحافة، وحاول إسكات كل الصحف الليبرالية بمصادرة طابعاتها واعتقال محرريها.[63] ظن تشارلز أن الصحافة ستقبل وتذعن، ليجد نفسه في خضم ثورة. رفض الصحفيون وأصحاب المطابع الائتمار بقوانين الطوارئ، وسدّوا أبواب مطابعهم، وبدؤوا نشر دعوات للمقاومة.[64] استجاب عمّال باريس لهذه الدعوات، ونصبوا المتاريس في الشوارع، في حركة أصبحت بعد ذلك رمزًا للثورة نفسها. في «ثورة ثلاثة أيام»، خُلع الملك، وانتقلت السلطة إلى حكومة انتقالية من الليبراليين. أُقيم نظام ملكي دستوري عُرف باسم نظام يوليو، تحت حكم الملك النازع إلى الليبرالية، لويس فيليب الأول، الذي تُوّج في أغسطس 1830. صرّحت المادة 7 من الدستور

الجديد: «من حق الفرنسيين أن ينشروا ويطبعوا آراءهم، ما داموا ملتزمين بالقوانين. لا يمكن إقامة الرقابة من جديد».[65]

أرسلت ثورة يوليو أمواجًا من البهجة والسعادة إلى الليبراليين المحاصرين في أرجاء العالم الغربي. هل بدأ شتاء المحافظين الطويل يرتحل؟ تدفق الإصلاحيون المشهورون وأنصار حرية التعبير إلى فرنسا، منهم جون ستوارت مل والصحفي والشاعر الألماني هاينرش هاينه.[66] كان هاينه قد تنبأ نبوءة شهيرة، «عندما يحرقون الكتب، سيحرقون البشر في النهاية».[67] أظهر الرجل كذلك كراهيته للرقابة في قصيدة هزلية بعنوان «الرُّقباء الألمانيون»:

الرقباء الألمانيون ———————————————————

———————————————————————————

———————————————————————————

———————————حمقـــى———————————

———————————————————————————[68]

كان للروايات الخارجة من باريس من كتّاب مثل هاينه تداعيات في ألمانيا، حيث كانت الاضطرابات الشعبية مشتعلة وكانت عدة دول قد اضطرَّت إلى إنشاء دساتير. في دولة بادن الصغيرة، نجحت حركة إصلاح قوية في سن قانون لحرية الصحافة يزيل الرقابة.[69] كان قائد الحركة، كارل فون روتك، يعتقد أن الصحافة الحرة «تضمن انتصارًا أكيدًا للحق والعدل، دون إكراه، بل بالعدل الإلهي والرأي العام غير المقيَّد، باستعمال سلطة العقل البشري».[70] نشأت جمعيات تعمل من أجل حرية التعبير في كل مكان، وبلغ الأمر ذروته في مظاهرة عامة كبيرة في هامباخ عام 1832، رفض فيها الليبراليون الوطنيون الحكومات الألمانية ودعوا إلى حرية الصحافة، أمام حشد بلغ أكثر من ثلاثين ألف نسمة.[71]

لكن حكام بروسيا والنمسا أصحاب النفوذ رفضوا أن يتركوا لطيف «التنوير من جديد» موطئ قدم. في 1832، رد الاتحاد الألماني بسن المواد الست، التي تقول بأن «حدود حرية التعبير لا يمكن... أن يُبالغ فيها إلى درجة تهدد أمن أي دولة اتحادية مفردة أو أمن ألمانيا كلها».[72] بعد عدة أيام، سنّ الاتحاد المواد العشر، التي تفرض على الدول المفردة أن تفرض رقابة. أُجبر ليبراليو بادن أصحاب العيون اللامعة على أن يتراجعوا عن قانونهم لحرية الصحافة. وُضع صاحب القانون روتك على قائمة المخربين المشبوهين، وفُتّش أكثر من ألفي متهم في أرجاء ألمانيا.[73] في 1835، فُرض حظر عام على كل أعمال هاينه وغيره من الكتاب المرتبطين بحركة «ألمانيا الفتاة».[74]

في فرنسا، كان الملك الجديد يعيد النظر في حرية الصحافة. كان انزعاج لويس فيليب يتزايد من الصحافة النقدية والرسومات الكاريكاتورية اللاذعة المرسومة له في كل مكان. بعد شهرين من ثورة يوليو، سُنّت أولى الاستثناءات على حرية التعبير.[75] استُهدفت الصحافة السياسية في قوانين سبتمبر الرديئة السمعة عام 1835، التي سماها الشاعر الليبرالي ألفونس دو لامارتين «حُكم إرهاب فكري».[76] حُظرت الرسوم الكاريكاتورية بصراحة، كما حُظر استعمال كلمة «جمهورية».[77] فُرضت التزامات مالية ثقيلة على الصحف. علّق أحد أبرز الكتاب، «في الثورة الفرنسية قُطعت رؤوس الصحفيين، في حكم نابليون كُتمت أصواتهم، في عصر الاستعادة سُجنوا، وفي مملكة يوليو دُمّروا ماليًّا».[78] على مر عامين من الزمان، مات الحلم الليبرالي مرة أخرى في فرنسا، وعادت القارة الأوروبية مرة أخرى تحت يد الرقباء الملكيين.

تأثرت روسيا كذلك بالموجة الثورية التي اكتسحت أوروبا. بُعيد اعتلاء نيكولاس الأول للعرش في ديسمبر 1825، زحفت جمعية سرية من الضباط إلى شوارع سان بطرسبرج مدعومين بنحو ثلاثة آلاف جندي، رافضين مبايعة القيصر الجديد ومطالبين بديمقراطية تمثيلية. قمع نيكولاس الثورة الديسمبرية وشدد قبضته على الصحافة. فرض

جهاز ضخم من أكثر من اثنتي عشرة وحد رقابة قيودًا تكاد تكون هزلية في صرامتها على ما يمكن نشره واستيراده، وشملت تحت عنوان «الأعمال التخريبية» قصص هانز كريستيان أندرسن وكتاب طبخ فيه ذكر لـ«الهواء الحر» في الفرن.[79] اشتكى أحد الرقباء من أن عبء العمل بلغ «أبعادًا ضخمة» جعلت «الكتاب المساكين يُصابون بنُدَب في أيديهم من عملهم السيزيفي ليل نهار».[80] على مر القرن التاسع عشر، سُجنت ونُفيت وحُظرت أعمال كوكبة من المؤلفين الروسيين العظماء، منهم بوشكن ودستويفسكي وتولستوي. لكن الكُتب الكبيرة كانت تُستثنى عادة من الرقابة قبل النشر إذ كان الاعتقاد أن عموم الناس لا يقرؤونها، إلا الباحثين. من الأعمال البحثية التي رضيت بها روسيا تحت حكم القيصر في سبعينيات القرن التاسع عشر، كتاب كارل ماركس *رأس المال*. رأى الرقباء أن قلة من الناس ستقرؤه، وأن «قلّة أصغر منها ستفهمه» أصلًا. طبعًا، لن يقرأ أحد هذه «الكتلة الضخمة من الحجاج السياسي الاقتصادي العويص الغامض نوعًا ما».[81]

لئن كان الحال أفضل في ألمانيا، فذلك بسبب غياب التنسيق المركزي للرقابة، حتى وإن كانت مراسيم كارلزباد عام 1819 قد سعت إلى تأسيس سياسة صحفية موحدة. كان الكتاب الألمانيون يتجاوزون الرقباء بعبور الحدود الكثيرة بين الدول. كانت المقالات والكتب المحظورة في هامبورغ مثلًا تُنشر عادةً ببساطة في ولاية هولستاين الدنماركية ثم تُستورد سريعًا إلى هامبورغ. لكن إجمالي عدد الكتب المنشورة سنويًّا في ألمانيا تضاعف أيضًا من سبعة آلاف إلى أربعة عشر ألفًا تقريبًا بين 1830 و1846، لذلك كان الرقباء الألمانيون مغرَقين بحجم العمل الضخم أمامهم ليواكبوا كل المواد المسيئة.[82]

مع هذا، لم يكن الأمر سهلًا على الكتاب ذوي النزعة الليبرالية–ناهيك عن الراديكالية. كان أحد هؤلاء الكتاب الثائر الشاب كارل ماركس. بالنظر إلى سجل حرية التعبير الشائن في الدول الاشتراكية، لا يدرك كثير من الناس أن ماركس الشاب كان نصيرًا صريحًا لحرية التعبير. في عام 1842، عندما كان عمره أربعة وعشرين، بدأ ماركس

كتاباته بسلسلة من المقالات لصحيفة *راينيش تسايتونج* في بروسيا. ركز ماركس على الآثار المدمرة فكريًّا في الرقابة الحكومية، فقال في إحدى هذه المقالات:

> حرية الصحافة هي العين اليقظة الواسعة البصر- في روح الشعب، هي تجسيد إيمان الشعب بنفسه، والرابط الفصيح الذي يربط الفرد بالدولة والعالم، والثقافة المتجسدة التي تحول النزاعات المادية إلى نزاعات فكرية وتترفّع بها عن شكلها المادي الفج.[83]

سريعًا ما أصبح ماركس المحرر في صحيفة *راينيش تسايتونج* ليجعل خطها التحريري راديكاليًّا. جذبت شهرة كتابات ماركس المتصاعدة الرقباء، وأُجبرت الصحيفة على الإغلاق في مارس 1843 بعد شكوى من القيصر الروسي.[84]

بعد أن رأى ماركس نمو تزمّت الرقباء، نُفي إلى باريس حيث التقى وصادق هاينريش هاينه. في السنين التي تلت ذلك، التي كان فيها الرقباء يراقبونه دائمًا، انتقل إلى بروكسل ثم عاد إلى ألمانيا ثم إلى باريس مرة أخرى، لينتهي به الحال في لندن عام 1847 – لندن التي كانت الملاذ الأخير للكتاب الأوروبيين الراديكاليين.[85]

ربيع كاذب: ثورات 1848

على مر العقد الرابع وأوائل العقد الخامس في القرن التاسع عشر، نجحت الإجراءات القمعية التي فرضها ملوك أوروبا وحكوماتها في تحييد وإبعاد الأفكار الليبرالية. لكن النمو المستمر في معرفة القراءة والكتابة وفي عدد المنشورات، إلى جانب التغييرات الاجتماعية التي رافقت الثورة الصناعية في أوروبا، جعل الغضب الشعبي أصعب على الاحتواء. في 1847، عبّر الدبلوماسي البروسي كريستيان كارل جوسياس، بارون مدينة بنزن، تعبيرًا دراميًّا عن حجم القضية: «حرية الصحافة... هي مسألة حياة وموت سياسيًّا

في زمننا، هي المسألة التي تدمر الحكومات وتورث الممالك الموت، أو تمنحها القوة لتصعد. إن النضال من أجل حرية التعبير حرب مقدسة، هي الحرب المقدسة في قرننا التاسع عشر».[86]

لقد أصبح نظام الرقابة المتزمت طنجرة ضغط، انفجرت أخيرًا في ربيع 1848. بعد استهلال إيطالي، اشتعل الفتيل –كما يشتعل دائمًا– في باريس، حيث كانت الخيبة بمملكة يوليو تنمو حتى تمثّلت في ما سُمّي بحملة الولائم. بسبب كبت حرية التجمع، كانت اللقاءات السياسية تتنكّر على أنها سلسلة من الولائم العامة. عندما ردّت الحكومة الفرنسية بمنع كل الولائم، دبّت الفوضى في البلاد. تدفق الناس إلى الشوارع، ونصبوا المتاريس الإجبارية، وأجبروا في أيام قليلة الملك لويس فيليب على التنازل عن الحكم والذهاب إلى المنفى. أُقيمت مكان الملك الجمهورية الثانية. سنّت القيادة الجمهورية مباشرة حق انتخاب عام وأبطلت الرقابة، وأكدت على أن «الجمهورية تحيا بالحرية والنقاش».[87]

في أسابيع قليلة، انتشرت الثورة عبر القارة الأوروبية فيما عُرف بربيع الشعوب. في ألمانيا، أُسقط نظام كارلزباد المشهور للرقابة الفدرالية. في ناخبية هسن كاسل، رد كبير الشرطة على المحتجين بالهتاف لحرية التعبير، «نعم، اكتبوا، اكتبوا، سيُطبع كل شيء تكتبونه!».[88] مع نهاية مارس، سقط نظام الرقابة في عموم ألمانيا، وتراجع المحافظون تراجعًا سريعًا.[89] في الدنمارك، نظّمت جمعية الاستعمال الصحيح لحرية الصحافة المظاهرات الشعبية، وأدّت جزئيًّا إلى وقف الرقابة وإقامة سلمية لملكة دستورية.[90] في الإمبراطورية النمساوية المجرية، أجبرت انتفاضة شعبية المستشار مترنيش إلى الهرب إلى المنفى، وأنهت القيود على الصحافة. لم ينج من هذه الثورة إلا المملكة المتحدة التي كانت بالأصل ليبرالية بالمقارنة مع غيرها، والإمبراطورية الروسية القمعية.

أدى انهيار الرقابة في أوروبا الغربية والوسطى إلى ازدهار في الصحافة السياسية. في باريس، قفز عدد الصحف المنشورة الإجمالي من خمسين ألفًا قبل الثورة

إلى أربعمئة ألف في مايو 1848. في ثلاث مقاطعات في محافظة الراين في بروسيا، تضاعف عدد الصحف المختلفة بين ليلة وضحاها. وفي إمبراطورية النمسا، اضطرت الصحف التسع عشرة المسموح لها تغطية الشؤون السياسية فجأة إلى منافسة 287 منشورًا جديدًا يناقش السياسة.[91] لكن جوهر الصحافة السياسية تغير كما تغيرت كميتها. كانت المنشورات القديمة تكتب عادة بأسلوب كثيف موجه للجماهير المثقفة. بعد هذا التغيير، دخلت الصحف الموجهة للإنسان العامل الجو العام. بمساعدة ابتكار المطبعة البخارية والازدياد التدريجي لاستعمالها في أربعينيات القرن التاسع عشر، أصبحت الصحف على طريقها لتكون أول وسيلة إعلام عامة في التاريخ.[92]

لكن كما رأينا مرارًا كثيرة، قلّما سلك زحف التاريخ خطًّا مستقيمًا. كثيرا ما تتلو الثورات ثورات مضادة، ولم تكن ثورة 1848 استثناءً. على رغم كل الأمل الذي خلفته الثورة، سريعًا ما عاد البندول إلى الاستبداد والاضطهاد. منذ أغسطس 1848، بدأ النظام الجمهوري في فرنسا يفرض أشكالًا خفيفة من الرقابة على الصحافة. في ديسمبر، انتخب الفرنسيون –ربما لغفلتهم عن دروس تاريخهم الجمهوري– ابن أخ نابليون، لويس نابليون بونابارت، ليكون أول رئيس لجمهورية فرنسا.

لم تكن شخصية لويس بين معاصريه من المجتمع الفرنسي الراقي شخصية مثيرة للإعجاب، وكثيرًا ما كان محل استهزاء الناس. لكن الاستهزاء بالرئيس لم يكن مزحة، لذلك بدأ لويس تضييق الخناق على الصحافة الليبرالية بنموذج يعرفه الشعبويون معارضو الليبرالية في القرن الحادي والعشرين. منع لويس سب الرئيس و«القول بحقائق خاطئة عمدًا للإخلال بالسلام»، لكن كلمة «خاطئة» كثيرًا ما كانت تعني في نظره «مزعجة»، وليس «كاذبة».[93] شيئًا فشيئًا أحكم الرئيس مفاصل الرقابة الصحافية في العامين التاليين حتى ترك قناعه يسقط تمامًا في ديسمبر 1851. أعلن الرجل انقلابًا، وسمّى نفسه نابليون الثالث، إمبراطور فرنسا. دُفنت آخر بقايا الصحافة الحرة إلى جانب الجمهورية الثانية.[94]

لم يطل عمر الفكرة الراديكالية القائلة بحرية الصحافة في النمسا كذلك. عادت الرقابة متسللة إلى فيينا بعد أن هُزم الثوار في أكتوبر 1848. في 1852، صدر مرسوم صحافي جديد منع كل الكتابات «ذات الاتجاه المعادي للعرش والمملكة ووحدة الإمبراطورية وسلامتها، والمبادئ الملكية والدين والأخلاق العامة، والأصول الكلية لمجتمع الدولة، أو ذات الاتجاه غير الموافق للحفاظ على القانون والنظام العام». هذا المجال الواسع إلى حد السخافة للقانون مكّن الدولة من حظر أي شيء لا يعجبها، وكان التهديد بالعقوبة قائمًا يتوعّد الصحافيين والكتاب كسيف دموقليس. لا غرابة في انخفاض رقم المنشورات إلى أقل من ثلث ما كان عليه في ذروة الثورة.[95]

في بروسيا وسائر الأراضي الألمانية، اتبعت عودة الرقابة نفس المسار الذي اتبعته في النمسا. لم تفرض الحكومة الرقابة القبلية من جديد، لكن فُرض نظام رقابة قمعي بعد النشر في كل مكان في أوائل خمسينيات القرن التاسع عشر. لم يكن انعدام الرقابة قبل النشر انتصارًا أيديولوجيًا، بل كان لأن الحكومات لم تعد ترى فيه وسيلة عملية للتحكم بالنقاش العام. جعل النمو المستمر في عدد المنشورات الرقابة القبلية شديدة الصعوبة والتكلفة. كان الأقرب إلى الفعالية ببساطة إلزام الناشرين والكتاب بالمهمة، الذين كانوا خائفين إلى درجة أنهم أصبحوا رقباء أنفسهم تحت تهديد العقوبة الشديدة.[96]

كانت الدنمارك شيئًا أقرب إلى الاستثناء البراغماتي، أثبتت الملكية الدستورية المؤسسة في 1848 و1849 ثباتها. مع هذا، ومع أن الدنمارك تحت حكم ستروينسي في 1770 أصبحت رائدة في حرية الصحافة، ظل دستور الدنمارك المكتوب عام 1849 متواضعًا ومحافظًا. ألغى الدستور الرقابة قبل النشر لكنه لم يقدم أي حماية من العقوبات أو القيود بعد النشر. كان الدستور في جوهره صياغة جديدة للنموذج البلاكستوني لحرية التعبير الذي طُبّق أكثر من 150 عامًا بعد إزالة قيود ما قبل النشر في إنجلترا. نعم، أتاح هذا النموذج حرية أكبر بكثير في النقاش العام، لكنه لم يقدم حماية كبيرة للحركة

الاشتراكية الناشئة التي لاحقتها الحكومات المنتخبة ديمقراطيًّا في سبعينيات القرن التاسع عشر. كانت حرية الصحافة كذلك جزءًا من دستور هولندا عام 1848، الذي استمر على رغم الثورة الرجعية وأقام هولندا على طريق الديمقراطية البرلمانية.

خارج الجيوب القليلة التي كانت فيها حرية نسبية في التعبير في القارة الأوروبية، استمر القمع في كونه الأصل في العقود التي تلت 1848. كانت الحكومة الإمبراطورية الفرنسية الجديدة من أشدّ الرقباء على الصحافة. أنشأت القوانين المقيدة الكثيرة التي سُنّت بعد انقلاب نابليون الثالث متاهة فعلية من القوانين. نُشرت ستة كتب على الأقل لتعليم الرقباء والصحفيين من خلال خطوط حمراء عجيبة.[97] لوحق مئات الناشرين والكتّاب، وأُسكتت أو أُوقفت أكثر من ستين صحيفة، وكثير من الكتب والمنشورات والمسرحيات وغيرها. قال أحد البرلمانيين مشتكيًا: «ليس في فرنسا إلا صحافي واحد هو الإمبراطور».[98]

أدّت سنة 1870 الفوضوية إلى استراحة قصيرة من الرقابة، عندما أدت الهزيمة العسكرية الكارثية أمام بروسيا إلى انهيار النظام الإمبراطوري الفرنسي وانهيار الرقابة معه. سعى الراديكاليون إلى السلطة في كومونة باريس –حكومة المدينة المستقلة التي لم يطل عمرها فحكمت حتى ربيع 1871– لكن الجمهورية الثالثة لم تبطئ في التعامل معهم. فرضت الحكومة الوطنية الرقابة مرة أخرى وطبقتها تطبيقًا أشد من تطبيق الإمبراطورية. في انتخابات عام 1877 المحتدمة، وصل القمع إلى درجات أسطورية، حيث جرت أكثر من ألفين وخمسمئة ملاحقة للصحافة على مدى ستة أشهر.[99]

على رغم كل هذا القمع، فاز الفريق الليبرالي في الانتخابات – وسريعًا ما وجه أسلحة الرقابة إلى صحف المحافظين. لكن لعبة القمع المتبادل لم تطل. في عام 1881، أصدرت الحكومة الليبرالية قانون صحافة جديدًا، حررت فيه الصحافة من أشد القيود قبحًا. أسست فرنسا مرة أخرى، للمرة الرابعة في القرن نفسه، حرية الصحافة. لكن هذه المرة، استمرت الحرية.

أدى قانون الصحافة الجديد إلى ازدهار المنشورات وافتتح عصرًا ذهبيًّا للصحافة الفرنسية.[100] بين 1881 و1892، ارتفع عدد الصحف من ثلاثة آلاف وثمانمائة إلى ستة آلاف.[101] لم يزل قانون الصحافة الصادر عام 1881 أساس النظام الصحفي المعمول به اليوم في فرنسا، وإن كانت أُضيفت إليه بعض الاستثناءات مع الوقت.

المستشار الحديدي والصحافة الديمقراطية الاجتماعية

اتخذت الأحداث في ألمانيا منحًى مشابهًا، وإن كانت وصلت إلى منتهًى أقل ليبرالية نوعًا ما. مع أن الدول الألمانية تجنبت العودة إلى الرقابة القبلية على الصحف بعد 1849، فإن جهاز الرقابة البعدية القمعي استمر. تعزز التعاون بين الدول المختلفة بعد إنشاء جمعية شرطة ألمانية وحدوية في 1851، نظمت هذه الجمعية قمع المنشورات التي تعتبر خطيرة على الدولة. نجح هذا الأمر إلى درجة كافية جعلت تقريرًا في 1854 يستنتج بسعادة، «لم يعد للصحافة الثورية التي كانت عام 1848 أي وجود؛ في جميع أنحاء ألمانيا هذه المرة لم تعد أي صحيفة تجرؤ على الدعوة إلى التمرد العام».[102]

بدأ انحسار القمع الصحافي بعد أن وحّد رجل الدولة البروسي أوتو فون بيسمارك إمبراطورية ألمانية موحدة تحت سيادة بروسيا عام 1871. أيّد قانون الصحافة الإمبراطوري الصادر عام 1874، الذي حل محل القوانين المتعددة السابقة، أيّد إلغاء الصحافة القبلية وأزال كل شروط الترخيص للناشرين، ليضمن بيئة صحفية أقرب إلى الحيوية من ذي قبل. كان أشد الفروق إثارة هو أن كل اعتداء على حرية التعبير لا بد أن يمر من المحاكم، التي لم تكن الحكومة فيها ضامنة أن يكون الحكم لصالحها.[103] لكن القيود لم تزل جميعًا. ظل «تحريف الحقائق وتزويرها عن عمد وعلم من أجل تحريض الآخرين على ازدراء مؤسسات الدولة أو القانون» جريمة. كذلك كان «قذف أو سب

المسؤولين ورجال الدين وأعضاء القوات المسلحة في حال قيامهم بواجبهم» خروجًا على القانون.[104] لم تكن هذه حرية ومساواة في التعبير. كان لدى الدولة مساحة رحبة لإخماد المشاغبين، وقد وجهت إلى الصحافة أكثر من ألفين وخمسمئة تهمة في أول ثلاثة أعوام من القانون الجديد.[105]

لم يُسَمّ بيسمارك المستشار الحديدي من فراغ، كما عرف معارضوه السياسيون والكاثوليكيون. في الفترة المسماة «النضال الثقافي» منذ 1871 وحتى 1878، قمعت الحكومة الصحف والصحفيين ورجال الدين الكاثوليكيين بقوانين تميز ضدهم، إذ كانت الكاثوليكية تعتبر تهديدًا للأمة.[106] لكن في رأي بيسمارك، لم يكن الكاثوليك هم الخطر الوحيد على الأمن الوطني. في سبعينيات القرن التاسع عشر، بدأ حزب العمل الديمقراطي الاجتماعي الألماني يكتسب شعبية كافية ليصبح تهديدًا. لئن كانت الصحافة الليبرالية ازدادت حرية في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، فذلك لأن الدولة الألمانية أدركت وجود عدو جديد أشد خطرًا إلى اليسار. مثل الاشتراكيون والديمقراطيون الاجتماعيون أسوأ مخاوف الحرس المحافظ القديم: طبقة عاملة منظمة تنشط في المجتمع، وتنشر أفكارًا بشأن إلغاء الملكية الخاصة واقتلاع النظام الاجتماعي.

في رأي بيسمارك، كان الحزب الديمقراطي الاجتماعي «عدوًّا يجب على الدولة والمجتمع أن يحميا أنفسهما منه». وكما جرى المثل، أفضل طريقة للدفاع هي الهجوم. بعد أن استُهدف الإمبراطور فيلهلم الأول في محاولتي اغتيال، انقض بيسمارك. في عام 1878، فرض المستشار قانونًا ضد الاشتراكية أتاح للحكومة حظر أي منظمة أو منشور «يحوي على جهود ديمقراطية اجتماعية أو اشتراكية أو شيوعية للانقلاب على النظام الاجتماعي القائم بطريقة تضع السلم العام في خطر، ولا سيما انسجام طبقات المجتمع المختلفة». كان الإجراء مجديًا جدًّا؛ في أقل من شهرين، اضمحلت الصحافة الاشتراكية تمامًا تقريبًا. على مر الأعوام الاثني عشر التالية، حُظر 1,299 منشورًا، وجمعيات كثيرة،

ومُنعت أعمال فنية كثيرة اشتُبه في احتوائها على أثر اشتراكي، وشهدت هذه الفترة على الأقل 3,287 محاكمة صحافية غطّت 5,975 جريمة. ومما يثير الدهشة أن ازدراء بيسمارك وحده كان يشكل أكثر من 16 بالمئة من هذه الحالات.[107]

استقال المستشار الحديدي عام 1890 بسبب خلافات على الإمبراطور الجديد فيلهلم الثاني. أُلغي القانون ضد الاشتراكية واجتمع الديمقراطيون الاجتماعيون المرخصون من جديد تحت اسمهم الذي لم يزل إلى اليوم، الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني. بسبب هذه البيئة الإعلامية الرحبة الجديدة، بلغ عدد الصحف ما لا يقل عن 3,405 صحيفة عام 1898.[108] لكن الصحافة الديمقراطية الاجتماعية ظلت تحت وطأة القمع. رأى كثير من المحافظين أن فكرة الديمقراطية الاجتماعية في حد نفسها تكافئ إهانة العائلة المالكة. صدرت اتهامات كثيرة بالتحريض على ازدراء النظام الاجتماعي ضد الكتاب والناشرين الاشتراكيين.[109] فعلت الصحف ما في وسعها لتدافع عن نفسها. في 1910، كتبت صحيفة *هامبورغر إيكو*، «في حربنا التي نشنها، لا مكان لرمي القنابل. بل نرمي صحفنا على جماهير العمال. حبر الطباعة هو مادتنا المتفجرة».[110] لكن المعركة كانت شاقة، لأن الاشتراكيين لم يكونوا مالكين لوسائل الإنتاج ولا كانوا مستبدين باستخدام العنف. في النصف الأول من 1913 وحده، حُكم على 104 صحفي ديمقراطي اجتماعي بأربعين عامًا من السجن وغرامات شديدة.[111] وُجّه سلاح القمع الرجعي إلى مهمة قمع الصحافة الديمقراطية الاجتماعية حتى انتهت الحرب العالمية الأولى.

رغم الثورة المضادة في أوائل القرن التاسع عشر، والأخذ والرد الطويل بين الإصلاحات الليبرالية والقمع الرجعي، اتخذت حرية التعبير والصحافة (بقيود، طبعًا) مكانًا لها في أوروبا في آخر القرن التاسع عشر. اضمحلت الرقابة قبل النشر تمامًا، وأتاح الجو العام مزيدًا من تنوع الآراء عندما كان أمثال اللورد ليفربول ومترنيش في الحكم.

في عام 1912، لخص المؤرخ البريطاني جون بانيل بيوري حالة حرية التعبير في مطلع القرن العشرين:

> في عصرنا الحاضر، في معظم الدول المتحضرة، حرية التعبير قضية مسلَّمة وبسيطة في أعين الناس. لقد اعتدناها إلى درجة أننا نراها حقًّا طبيعيًّا. لكن هذا الحق لم يُحصَل عليه إلا منذ زمن قريب، ولم يخل طريق الحصول عليه من بحيرات من الدم.[112]

بعد مجرد عامين –أي بعد قرن من مؤتمر فيينا– أراقت الحرب الكبرى بحيرات جديدة من الدم كانت أعمق من أي بحيرة دم شهدها تاريخ الإنسان، وأدت إلى قمع كبير للمعارضة، ورقابة وتجسس على الاتصالات العالمية. قضت نشأة الآيديولوجيات الشمولية واندلاع حرب عالمية ثانية تلتها مباشرة حرب باردة، على أمل بيوري باستمرار حرية التعبير في انتصارها دون أن يعيقها شيء في القرن العشرين.

9
عبء الرجل الأبيض
الاستعباد، والاستعمار، والـ(لا)عدالة العرقية

كانت الولايات المتحدة واحدةً من الدول الغربية القليلة التي تجنبت الدفع من الأعلى إلى الأسفل القائم على رد الفعل، والذي ميز القرن التاسع عشر. في أطروحته الشهيرة حول *الديمقراطية في أمريكا*، زعم ألكسيس دي توكفيل أنه «لم يجرؤ أي فرد من بين الاثني عشر مليونًا الذين يعيشون على أراضي الولايات المتحدة حتى الآن على اقتراح أي قيود على حرية الصحافة». في الواقع، بمجرد تحرير حرية الصحافة من قيود قانون التحريض على الفتنة، تميزت أمريكا عن البقية.

ومع ذلك، فقد كان توكفيل مؤيدًا حذرًا أكثر من كونه مناصرًا متحمسًا لحرية التعبير الأمريكية. لقد رأى علاقةً مباشرةً بين الصحافة الأمريكية الحرة والمفتوحة وبين فكرة السيادة الشعبية التي تقوم عليها الديمقراطية الأمريكية، ورأى أنه نتيجةً لذلك، فإن «الرقابة على الصحافة والاقتراع العام شيئان متعارضان بشكل لا يمكن التوفيق بينهما، ولا يمكن المحافظة عليهما معًا طويلًا بين مؤسسات الشعب نفسه». وفي الوقت نفسه، مثل ميل، وجد أن هيمنة رأي الأغلبية تحمل مجموعةً من المخاطر الخاصة بها لأنها «لا تقمع كل التنافس فحسب، بل كل الجدل».

حقيقةً، لم يسمع توكفيل «بأي بلد فيه ما في أمريكا من قلة استقلال الرأي الحقيقي وقلة حرية النقاش». وحده «النشر المفرط» للصحف، بأعداد «تفوق الاعتقاد»، هو ما منع سلطة الرأي العام من تقويض الحرية والديمقراطية الأمريكيتين. وبسبب الطبيعة اللامركزية للصحافة الأمريكية، «لا يمكن إيصال الانضباط ولا وحدة التصميم إلى مضيف

بهذا المقدار من تنوع الأشكال»، ولذلك، «لا يمكنهم النجاح في تشكيل تلك التيارات العظيمة من الرأي التي يمكنها التغلب على أكثر العقبات صلابةً».[1]

لا شك في أن توكفيل رسم صورة شديدة الوردية لحرية الصحافة الأمريكية. إذ لما تزل آنذاك محاكمات تشهير وتجديف بموجب قوانين الولاية تقام بين الآن والآخر، وفي بعض الأحيان كان الغوغاء يتولون أمورهم بأيديهم ضد المطابع التي ربما أساءت إلى مجتمعاتهم المحلية. ثم كان هناك استثناء صارخ بشكل خاص لمبدأ المساواة في حرية التعبير: إذ لم تمتد صلاحية وثيقة الحقوق إلى الولايات، ناهيك عن حقول القطن حيث كان مالك العبيد هو صاحب السيادة، وكانت الطاعة تفرض بسلطة السوط.

فيتو المستعبِدين

بينما كانت الولايات الشمالية تتدرج في إلغاء الاستعباد بعد حرب الاستقلال، فقد ازدهرت هذه الممارسة وانتشرت في الجنوب، الذي كان «موطنًا» لنحو أربعة ملايين من العبيد –نحو ثلث سكان الجنوب عمومًا– بحلول عام 1860، في فجر الحرب الأهلية.[2]

أصبح فساد العبودية في دولة تأسست على مبدأ الحرية والمساواة يفوق طاقة عدد متزايد من الأمريكيين البيض والسود الأحرار على التحمل، فأثيرت حركة لإنهاء الاستعباد. بالنظر إلى أن معظم دساتير الولايات الجنوبية تحمي حرية الصحافة و/أو حرية التعبير، فقد كان يجب أن تكون مؤسسة العبودية مفتوحة للنقاش من حيث المبدأ. ولكن المشرعين الجنوبيين وأعضاء الكونغرس والغوغاء فرضوا حق النقض أو «فيتو المستعبدين»، فتبنوا بعض أكثر القوانين وحشيةً ضد حرية التعبير في التاريخ الأمريكي.

بدأت شرارة هذا التوجه في 1829 عندما أرسل ديفيد ووكر –رجل أسود حر– بالبريد إلى الجنوب منشوره المناهض للعبودية الذي كان قد نشره حديثًا بعنوان *نداء إلى مواطني العالم ذوي البشرة الملونة*. رد المجلس التشريعي في جورجيا بفرض عقوبة الإعدام على «تداول مناشير ذات نزعة شريرة بين خدم منازلنا».[3] تصاعدت المعركة بعد تأسيس الجمعية الأمريكية لمكافحة الرق (AASS) في عام 1833. بحلول عام 1837، كانت أكثر من ألف مجموعة تعمل على إلغاء العبودية عن طريق وسائل سلمية كعقد اللقاءات، والمنشورات، والعرائض. في عام 1835، بدأ دعاة إلغاء الاستعباد حملة منظمة لاستهداف الجنوبيين – ومن بينهم من نساء وأطفال– من خلال الأدب المناهض للعبودية المرسل بالبريد. وردًا على ذلك، تبعت المزيد من الولايات الجنوبية ولاية جورجيا وتبنت القوانين القائمة التي تحظر الأدب «المهيج» أو ضاعفتها، بعقوبات تشمل الجلد وحتى الموت.[4]

كان النفاق الفاضح لهذه القوانين صادمًا. في عام 1776، كانت ولاية فيرجينيا قد وافقت على أول وأشهر إعلان رسمي للحقوق يؤكد على أن حرية الصحافة لا تقيدها سوى «الحكومات الاستبدادية». وقد قادت فيرجينيا أيضًا الكفاح ضد قانون التحريض على الفتنة. ولكن قانون فيرجينيا الشامل الصادر عام 1836 يجرم المطبوعات التي تهدف إلى «إقناع الأشخاص ذوي البشرة الملونة... بالتمرد، أو إنكار حقوق السادة الملاك في عبيدهم، وغرس واجب مقاومة هذه الحقوق».[5] وفي ألاباما، وجهت هيئة محلفين كبرى لائحة اتهام إلى ناشر صحيفة كتب أن «الله يأمر، وكل الطبيعة تصيح، بأن الإنسان لا يجب أن يعتبر من الممتلكات».[6]

ولكن السياسيين الجنوبيين لم يكتفوا بمجرد إبقاء كتابات المنادين بإلغاء العبودية تحت السيطرة في دكسي Dixie. بل طالبوا بأن تحذو الولايات الشمالية حذوها. في الواقع، سعى البعض لاتخاذ إجراء فدرالي لإبعاد «المطبوعات المهيجة» عن الجنوب.[7] أعرب آموس

كيندال، وهو مدير مكتب البريد العام للرئيس أندرو جاكسون، عن أسفه لافتقاره إلى «السلطة القانونية لاستبعاد الصحف من البريد...على أساس طبيعتها أو ميولها». ونظرًا لعدم تمكنه من التدخل بنفسه، فقد غض النظر عندما حجب المديرون الجنوبيون للبريد المنشورات المناهضة للعبودية، معتبرًا أنه من «الوطنية تجاهل» القانون في هذه الحالة.[8] وتعاطفًا مع مخاوف مالكي العبيد، فقد اقترح الرئيس جاكسون مشروع قانون في ديسمبر 1835 «لحظر تداول المنشورات المهيجة التي تهدف إلى تحريض العبيد على التمرد عبر البريد في الجنوب، تحت طائلة عقوبات شديدة».[9] لقد كان هذا شكلًا من أشكال «مسؤولية الوسيط» – لا تختلف عن كيفية إجبار بعض الولايات اليوم لمنصات التواصل الاجتماعي (الخاصة) على حذف محتوى المستخدمين غير المرغوب به. ومع ذلك، فقد كان هناك اتفاق واسع النطاق على أن التعديل الأول حظر سيطرة جاكسون الفدرالية المباشرة على الصحافة من خلال حظر تداول المناشير المناهضة للاستعباد في الجنوب. عوضًا عن ذلك، اقترح سيناتور كارولاينا الجنوبية جون كالهون منع نواب مديري البريد من تلقي وإرسال أو توصيل أي من المطبوعات «التي تمس موضوع العبودية، الموجهة إلى أي شخص أو مكتب بريد يكون عنده تداولها محظورًا بموجب القانون».[10] وبهذه الطريقة، أمكن لمديري البريد فرض قانون الولاية بدلًا من القانون الفدرالي.

أشعلت هذه المبادرات المختلفة جدلًا حول المبادئ الأولى. واستخدم الجنوبيون عددًا من التبريرات المختلفة للرقابة على خطاب إلغاء العبودية «المتعصب» و«المهيج». وللمفارقة، فقد شمل هذا فكرة التشهير الجماعي – وهو أحد أسلاف قوانين «خطاب الكراهية» الحديثة، والتي تحمي مجموعات محددة من العبارات التشهيرية. واشتكى السناتور كالهون من أن الالتماسات المطالبة بإلغاء عقوبة الإعدام «تضمنت أفكارًا تضر بمشاعر» الجنوبيين الذين تعرضوا «للافتراءات العميقة والفاسدة والخبيثة».[11] جادل السياسيون الجنوبيون أيضًا بأن

«الميل السيئ» لخطاب إلغاء عقوبة الإعدام –مجرد احتمال حدوث تأثيرات معاكسة في مرحلة ما في المستقبل– كان سببًا كافيًا لمعاقبة الأفكار المناهضة للاستعباد ومنعها من الانتشار. وكما كتب أحد المعلقين، «إن العواقب الحتمية لمشاعر [مناهضة الاستعباد] هي إثارة السخط، والكراهية، والفتنة بين العبيد».[12] حظرت قوانين الميل السيئ الجنوبية في جوهرها الرأي المناهض للعبودية في الجنوب. وكما أشارت جمعية AASS، فحتى بعض الكتابات المعينة لجيفرسون «ستعتبر بلا شك ... تمردية».[13] (كان جيفرسون قد أقر «بالفساد الأخلاقي والسياسي» للاستعباد رغم انتفاعه منها هو نفسه).[14]

عارض معظم الشماليين العبودية، ولكنهم في الوقت نفسه قد شجبوا دعاة إلفاء الرق بوصفهم «متعصبين» يهددون المصالح التجارية للشماليين، و**الاتحاد** نفسه بالتأكيد، وذلك من خلال إثارة مخاوف الجنوبيين من ثورات العبيد.[15] ومع ذلك فقد رفضت الحملة الجنوبية لحظر مناقشة العبودية على امتداد الأمة بدافع المبدأ، وليس بدافع التعاطف مع قضية إلغاء الرق. وقد كان الشماليون يخشون أنه بمجرد إجراء استثناء لحرية التعبير لقمع الخطاب المناهض للعبودية، فإن لائحة استثناءات حرية التعبير قد تطول بسرعة بالتأكيد.[16]

في كتيبه *دفاع الحرية*، قدم الكاتب الذي يحمل الاسم المستعار «سينسيناتوس» نقاشًا مفصلًا لحرية التعبير وفضح عدم المساواة في موقف الجنوبيين، الذي شبهه بالتعاليم التي تقول:

> أولئك الذين يمتلكون السلطة في هذه البلد لديهم **حق** لا شك فيه بانتهاك هذه السلطة؛ و، منعًا للطبقات المقموعة من تأكيد حقوقهم، باستخدام حرية الصحافة، فإن أولئك الرجال أصحاب السلطة، والذين يسيطرون

أصلاً بشدة على الصحافة، يعزمون على الاستيلاء على مزيد من السلطة حتى يؤمنوا أكثر على الاحتفاظ بما ... أُخذ ظلمًا.[17]

لم تكن حرية التعبير ملكًا للحكومة الفدرالية ولا لحكومات الولايات، بل كانت ملكًا للشعب. لذلك، فقد كان لسينسيناتوس اليد العليا من حيث المبادئ وقد دعا الصحافة الجنوبية لنشر «أعنف منشوراتهم وأكثرها تهييجًا» طالما كان «بإمكاننا أن نكون أحرارًا في صد الهجوم بالحقيقة وبالحجج الرجولية من خلال الصحافة والبريد».[18] حرية التعبير لي ولك على حد سواء.

وضع الشماليون الجنوبيين في موقف دفاعي، وذلك باستعدادهم للسماح بتداول الكتابات المناصرة للعبودية في الشمال، حتى في ظل حظر الولايات الجنوبية للكتابات المناهضة للاستعباد. أشار هذا إلى أن فيتو المستعبدين كان فعليًا إقرارًا بأن مفهوم الاستعباد بذاته لا يمكنه أن يصمد أمام النقد العام، ولا يمكن الدفاع عنه في نقاش حر ومفتوح.

ربما لم يكن التعديل الأول من الناحية القانونية أكثر من مجرد «حاجز ورقي»، وفق تعبير جيمس ماديسون، ولكن المثل التي يجسدها كانت حيةً إلى حد كبير. توقف مشروع قانون الرقابة على البريد الذي أصدره الرئيس جاكسون في عام 1836، وعلى الرغم من إلحاح الجنوب، لم تتبن أي ولاية من الولايات الخالية من العبودية قوانين تحظر المنشورات التي تمنع المنشورات المضادة لحركة مناهضة العبودية.[19] حقق أعضاء الكونغرس المؤيدون للعبودية نجاحًا أكبر في كبح حرية التعبير الخاصة بهم من خلال «قاعدة التكميم» لعام 1836، والتي قيدت تقديم ومناقشة العرائض المناهضة للعبودية في مجلس النواب – ولكن حتى هذه القاعدة ألغيت في 1844.[20] شكل الالتزام بالقيم الأساسية للتعديل الأول جدار حماية فعالًا ضد انتشار قوانين رقابية ضد مناهضة الاستعباد من الجنوب إلى الشمال، تمامًا

مثلما هزمت ثقافة حرية التعبير قانون التحريض على الفتنة في النهاية. وكما نرى مرارًا وتكرارًا في هذا الكتاب، فإن الافتقار إلى سلطة مركزية (في هذه الحالة السلطة الفدرالية) على وسائل الاتصال شجع حيوية النقاش وقوض فعالية القيود المحلية على التعبير.

في غضون ذلك، ازداد عدد الكتابات المناهضة للاستعباد، مع لعب النساء دورًا أساسيًا في نشر كلمة الحرية. كانت أنجلينا غريمكي ابنة أحد مالكي العبيد في كارولاينا الجنوبية، ولكنها اعتبرت أن الاستعباد يتعارض مع معتقداتها المسيحية. في عام 1837، قامت هي وشقيقتها سارة بجولة في ولاية ماساتشوستس. وفي خلال ثلاثة وعشرين أسبوعًا، تحدثتا في ثمانية وثمانين اجتماعًا في سبع وستين مدينة، ووصلتا مباشرةً إلى ما يقدر بنحو أربعين ألف شخصًا وأقنعتا نحو عشرين ألف امرأة بالتوقيع على عرائض مناهضة للاستعباد. أصبحت غريمكي أول امرأة في أمريكا تخاطب هيئة تشريعية عندما تحدثت ضد العبودية في قصر ولاية ماساتشوستس في فبراير 1838. وفي خطابها، جمعت ببراعة بين الدعوة إلى إلغاء العبودية وحقوق المرأة. لاحظت غريمكي أن النساء يقال لهن إن العبودية مسألة سياسية، ما يجعلها خارج نطاق تدخلهن. ثم دمرت هذا المنطق ببلاغة: «إن هذا الموضوع من شأن النساء الأمريكيات، ليس لأنه أخلاقي وديني وحسب، بل لأنه سياسي، إذ أننا مواطنون في هذه الجمهورية، ومن ثم فإن شرفنا، وسعادتنا، ورفاهنا يرتبطون بسياساتها، وحكوماتها، وقوانينها».[21]

بشكل أعم، مكنت المطبوعات النساء من شن حرب ضد الاستعباد في ساحة معركة سياسية مخصصة للرجال. وفي عام 1852، أصبحت قصة *كوخ العم توم* لكاتبتها هارييت بيتشر ستو حديث الساعة. وقد بيع منها عشرة آلاف نسخة في غضون أسبوع، وثلاثمئة ألف نسخة في غضون عام، ومليونا نسخة بحلول عام 1857 (وكانت قد ترجمت إلى أكثر من عشرين لغة بحلول ذلك الوقت).[22] قيل إن الكتاب تسبب في تحرير العديد من مالكي

العبيد لرقيقهم، وألهم العديد من العبيد على الفرار. ومما لا يثير الدهشة، أن الكتاب قد منع في الولايات الجنوبية، مع فرض عقوبات قاسية على المخالفين. في إحدى الحوادث، حكم على رجل أسود حر في ماريلاند بعشر سنوات في السجن بتهمة امتلاك أدب مناهض للعبودية كان من بينه *كوخ العم توم*.[23]

خارج القانون، أخذت العصابات –في كل من الجنوب والشمال– على عاتقها إسكات حركة مناهضة العبودية بأيديها من خلال تكتيكات الترهيب، والحرق العلني للأدب المناهض للعبودية، وما هو أسوأ.[24] دفع إيليا لوفجوي، محرر جريدة *آلتون أوبزيرفر* المناهضة للعبودية في إيلينوي، الثمن الأكبر بسبب قناعاته. إذ هوجمت دار الطباعة الخاصة به أربع مرات، حتى دمرتها عصابة وقتلت لوفجوي وهو يدافع عنها بيأس.[25] استخدمت الصحب الجنوبية فيتو المستعبدين وألقت باللوم على لوفجوي في وفاته، وذلك لأنه «تجاهل بالكامل مشاعر وعواطف الغالبية العظمى من الناس في ذلك المكان». أما في الشمال، فقد أدى قتل لوفجوي إلى تغيير المزاج العام لصالح مناهضي العبودية. تحدثت جريدة *بروكلين غازيت* باسم العديد من صحف الشمال عندما علقت بأن لوفجوي «كان يمارس حقًا طبيعيًا، حقًا كفله له دستور بلاده. وقد سقط شهيدًا لحرية التعبير والصحافة».[26]

ومع ذلك، فقد استمرت العصابات في الشمال بتعطيل اجتماعات مناهضي العبودية، وذلك بمساعدة مسؤولين رسميين على مستوى المدينة في بعض الأحيان. في 16 مايو 1838، ألقت أنجلينا غريمكي خطابًا في قاعة بنسلفانيا التي كانت قد افتتحت حديثًا في فيلادلفيا، والتي كانت قد شُيدت من قبل مناهضي العبودية لتوفير منصة عامة لمناقشة الأفكار المضادة للعبودية. ولكن مزيج الخطابات المناهضة للعبودية واختلاط السود والبِيض بحرية ضايق الكثير من الفيلادلفيين بشدة؛ فتعرضت غريمكي للإزعاج والمقاطعة ورشقت النوافذ بالحجارة.[27] ورغم محاولات ترهيبها، فقد أصرت غريمكي، «يمكن لكل رجل وكل

امرأة حاضرة أن يفعلوا شيئًا من خلال إظهار أننا لا نخشى عصابةً، وفي وسط التهديدات والشتائم، عن طريق فتح أفواهنا عن البكم والترافع في قضية أولئك الموشكين على الاندثار».[28] في اليوم التالي، هاجم ما يقدر بنحو عشرة آلاف شخص قاعة بنسلفانيا وأحرقوها مسوين بها الأرض، بينما وقف الشرطة ورجال الإطفاء بلا حراك.[29]

ومن بين الأصوات الأولى في حركة مناهضة العبودية كان فريدريك دوغلاس. وقد أصبح فريدريك دوغلاس، العبد الهارب، أحد الخطباء البارزين في البلاد بالإضافة إلى كونه كاتبًا وصحفيًا بارزًا وجهت خطاباته ومقالاته ضربات مدمرة لشرعية العبودية. بالنسبة لدوغلاس، فإن حرية التعبير سلاح حاسم. في خطاب عام 1854، أعلن أنه كان يتكلم باسم المستعبدين الذين هم «مكتومون في قيودهم! إن إطلاق تأوه واحد، أو صرخة، من أجل الحرية في حضور المدافعين عن السيادة الشعبية للجنوب، بمثابة جلدة مخيفة على أجسادهم المرتعشة». قدم دوغلاس، والذي كان قد تذوق تلك الجلدة ذاتها، حجةً شديدة الإقناع تبين «لماذا يجب [عليه] أن يعبر ويعبر بحرية»، إذ «إن حق التعبير حق ثمين للغاية، وخاصةً للمضطهَدين».[30]

أصبح دوغلاس هدفًا آخر لأعمال العصابات عندما عطلت مجموعة من الأثرياء من بوسطن وأتباعهم بتعطيل اجتماع لمناهضي العبودية في عام 1860. وقد رد بمقالة قصيرة «نداء من أجل حرية التعبير في بوسطن»، ألقاها في محاضرة في قاعة بوسطن الموسيقية. وفيها، دعا دوغلاس التعبير الحر «ذعر الطغاة»، الذي «لا معنى للحرية» دونه. جادل بأن كل الأنظمة القمعية بنيت على إنكار حق التفكير والتعبير بحرية، وبأن العبودية لم تكن استثناءً: «لا يمكن للاستعباد أن يسمح بحرية التعبير. إن خمس سنوات من ممارستها ستلغي المزادات العلنية وتحطم كل أغلال الجنوب». كانت حرية التعبير بمثابة «مجدد أخلاقي»، ولكن الإمكانات الكاملة لهذا الحق تستند إلى كل من حق الكلام وحق الاستماع.

وعليه، فإن «قمع حرية التعبير خطأ مزدوج. فهو ينتهك حق المستمع مثل ما ينتهك حق المتحدث».

ختم دوغلاس بالإصرار على أن، «حق المرء بالتعبير لا يعتمد على مكان ولادته ولا على لونه. إن صفة البشرية على بساطتها هي الأساس المتين لهذا الحق – وعليها ليستند للأبد».[31] تردد صدى فكرة دوغلاس الأساسية بأن حرية التعبير عنصر جوهري للمساواة العرقية مع حركة الحقوق المدنية بعد قرن من الزمان.

أصبحت حرية التعبير عن موضوع العبودية قضية مفتاحية بالنسبة للحزب الجمهوري الجديد، والذي أدرج مناهضة العبودية كأحد برامجه المركزية عندما تأسس عام 1854. في الانتخابات الرئاسية لعام 1856، روج الجمهوريون لحملة مرشحهم، جون سي. فريمونت، تحت شعار «تعبير حر، صحافة حرة، رجال أحرار، عمل حر، إقليم حر، وفريمونت».[33] عورض برنامج مناهضة العبودية الجمهوري بشراسة باستخدام فيتو مستعبدين. في 1856، ردت افتتاحية في *نورث كارولاينا ستاندرد* على شائعات وجود مؤيدين لفريمونت في الولاية بإعلانها أن «التعبير عن آراء الجمهوريين السود في وسطنا، لا يتوافق مع شرفنا وسلامتنا كشعب».[34] وادعى رد مجهول على الافتتاحية بأن أستاذًا في جامعة نورث كارولاينا كان من أنصار فريمونت. وقد كتب بنجامين هندريك، وهو أستاذ كيمياء في الجامعة، رده للمحرر، وفيه أعلن صراحةً أنه مؤيد فريمونت المعني وشرح بالتفصيل آراءه السياسية.

كان رد الفعل سريعًا وحانقًا. أدين هدريك من قبل طلاب الجامعة، وأعضاء الهيئة التدريسية فيها، وأمنائها. حتى أن دمية على شكله أحرقت في الحرم الجامعي. أرعدت الصحف المحلية وأزبدت ضده. وتحت ضغط شديد، قررت الجامعة إنهاء تعيين هدريك.

كتبت صحيفة *ستاندرد* بنبرة انتصار: «كان هدفنا تخليص الجامعة والولاية من رجل مجاهر بمناصرة فريمونت؛ وقد نجحنا .... يجب ألا يسمح لأي رجل يجاهر بمناصرة انتخاب جون سي. فريمونت رئيسًا أن يتنفس هواء نورث كارولاينا أو يسير على ترابها».[35]

ولكن لا يمكن لأي قدر من الرقابة على مناهضي العبودية وأفكارهم أو تطهيرها أن يمنع تصفية الحساب الدموية ضد العبودية من الحدوث. في 1860، انتخب أبراهام لينكولن كأول رئيس جمهوري. ردت ساوث كارولاينا على «انتخاب رجل ... آراؤه وغاياته معادية للعبودية» بالانسحاب من الولايات المتحدة.[36] بحلول فبراير 1861، كانت إحدى عشرة ولايةً جنوبية قد غادرت الاتحاد، واختارت رئيسًا جديدًا، وأسست الولايات الأمريكية الكونفدرالية. وتصاعد النزاع إلى حرب أهلية كاملة النطاق في أبريل 1861.

في عام 1862، في ذروة الحرب، أصدر لينكولن إعلان تحرير العبيد لتحرير جميع العبيد في الأراضي الكونفدرالية التي استولت عليها قوات الاتحاد اعتبارًا من 1 يناير 1863. وقد حرر جميع العبيد رسميًا عندما استسلمت الولايات الجنوبية لقوات الاتحاد في عام 1865، واعتمدت ثلاث تعديلات دستورية لتأمين وضعهم القانوني بصفتهم مواطنين. ألغى التعديل الدستوري الثالث عشر لعام 1865 العبودية رسميًا؛ والتعديل الرابع عشر لعام 1868 اعترف بالمواطنة الأمريكية لـ«كل الأشخاص الذين ولدوا أو تجنسوا في الولايات المتحدة» بمن فيهم من الأمريكيين الأفارقة، ومنع الولايات من حرمان أي شخص من «الحماية المتساوية للقوانين» أو تقييد «حياة، أو حرية، أو ملكية» أي شخص «دون الإجراءات الواجبة في القانون»؛ وأخيرًا، منح التعديل الخامس عشر لعام 1870 حق التصويت للرجال الأمريكيين من أصل أفريقي.[37]

تشريعات السود وحوادث الرعب الأحمر

رغم حقوقهم المدنية الجديدة، كان الأمريكيون الأفارقة ما يزالون يعاملون كمواطني درجة ثانية تحت عدد متزايد من «تشريعات السود» و«قوانين جيم كرو» التي تنزع عنهم الصفات البشرية. أُقر الفصل العنصري قانونًا في قضية عام 1896 *بليسي ضد فيرغسون*، وفيها أسست المحكمة العليا مبدأ «منفصل لكن متساوٍ»، والذي بقي ساريًا حتى ستينيات القرن العشرين.[38] وبموجب هذا المبدأ، استمرت المحكمة العليا في رفض تطبيق قانون الحقوق على قوانين الولايات، بل ووافقت على الفصل العنصري باعتباره دستوريًا. لذلك ظل التعديل الأول حبرًا على ورق فيما يخص العديد من القوانين والممارسات الحكومية والمحلية التي تحد من حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع. وقد لعبت حرية التعبير وإنكارها دورًا رئيسيًا في نضال الأمة الطويل نحو المساواة، ولا سيما في أثناء حركة الحقوق المدنية التي أتت بعد قرن.

هوجمت هذه الحقوق أيضًا من قبل جهات فاعلة غير حكومية. إذ عملت جماعة كو كلوكس كلان بحصانة من المسؤولين –أو حتى بتورطهم معها– في ظل هدم فترة إعادة الإعمار وحلول نظام الفصل العنصري الأمريكي محلها. وقد نفذت أكثر من أربعة آلاف «جريمة قتل إرهابية عنصرية» في اثنتي عشرة ولاية جنوبية بين عامي 1877 و1950.[39]

وفي ظل غياب حمايات قانونية صارمة، كان على معركة الدفاع عن المساواة العرقية أن تعتمد على النشاط الفردي الشجاع والحماسي. أثبتت إيدا ب. ويلز، التي ولدت مستعبدةً في 1862، نفسها كصوت بارز لحقوق السود، وذلك من خلال أفعال ليس أقلها ممارستها الجريئة لحرية التعبير كمحررة وشريكة في صحيفة السود *ممفيس فري سبيتش* وتقاريرها الاستقصائية التي توثق حوادث الإعدام الخارجة عن القانون وتفضحها.[40] في

1892، كتبت افتتاحية أصبحت الآن شهيرة تشير إلى أن عمليات الإعدام خارج نطاق القانون لم تكن في الواقع ردود فعل على الاغتصاب، بل على النساء البيض اللواتي يمارسن علاقات جنسية بالتراضي مع الرجال السود:

> لا أحد في هذا القسم يصدق الكذبة القديمة المكشوفة بأن الرجال الزنوج يهاجمون النساء البيض. إذا لم يكن الرجال البيض الجنوبيون حذرين، فسوف يورطون أنفسهم وهناك من سيتوصل إلى نتيجة شديدة الضرر بالسمعة الأخلاقية لنسائهم.[41]

سببت الافتتاحية غضبًا عارمًا. احتجت إحدى الصحف المحلية بأن «وغدةً سوداء سمح لها أن تعيش وتتلفظ بمثل هذه الافتراءات البغيضة والمثيرة للاشمئزاز».[42] وجهت صحيفة أخرى للبيض غضبها إلى زميل ويلز في التحرير، معلنةً أن «الأسود الخسيس الذي كتب تلك الكذبة الكريهة يجب ربطه بوتد ... واستخدام مقص خياط عليه، ثم يجب حرقه».[43]

وقد أدى التحريض دوره المطلوب. إذ عصفت عصابة بمكتب *ممفيس فري سبيتش* ودمرته، مجبرةً ويلز على مغادرة الجنوب بشكل نهائي. وقد استقرت في النهاية في شيكاغو، حيث ظلت تدافع عن حقوق الأمريكيين الأفارقة والنساء.[44] في 1910، ساهمت في تأسيس الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين (NAACB)، والتي لعبت فيما بعد دورًا كبيرًا في استخدام التعديل الأول كرأس حربة ضد الفصل العنصري.

لم تكن الأقليات العرقية وحدها المستهدفة بالتعصب الممنهج في أوائل القرن العشرين في أمريكا. ففي 1915، اجتاحت الحرب العالمية الأولى أوروبا وهددت بإشراك الولايات المتحدة. وفي ظل هذه الخلفية، ألقى الرئيس وودرو ويلسون خطابًا ينذر بالشؤم أمام الكونغرس متهمًا المواطنين المتجنسين بأنهم «صبوا سموم عدم الولاء في صلب شرايين

حياتنا الوطنية» وبأنهم «سعوا لازدراء سلطة حكومتنا وسمعتها الطيبة». وقد حث ويلسون الكونغرس على تبني قوانين من شأنها «سحق» هكذا «مخلوقات من العاطفة، وعدم الولاء، والفوضى».[45]

عندما دخلت أمريكا المعركة أخيرًا في عام 1917، كشر قانون التجسس عن أنياب ويلسون المنذرة. ومن بين أشياء أخرى، فقد حظر القانون تناقل قائمة طويلة من المعلومات الكاذبة التي تعتبر ضارةً بالجهود الحربية للولايات المتحدة.[46] في 1918، عدل قانون التجسس بقانون التحريض على الفتنة، والذي حظر قائمة طويلة من الخطابات من بينها التحريض على «العصيان» داخل الجيش. واستخدام «لغة خائنة، أو بذيئة، أو مشينة، أو مسيئة» تجاه الحكومة، أو الدستور، أو الجيش، أو العلم؛ أو الدعوة إلى الإضرابات العمالية؛ أو الدعوة إلى انتهاك القانون؛ أو دعم الدول المتحاربة مع الولايات المتحدة.[47] كان الأمر كما لو أن عقارب الساعة قد أعيدت إلى عام 1798.

كان لقانوني التجسس والتحريض على الفتنة عواقب وخيمة على حرية التعبير، إذ أدى إلى نحو ألفي محاكمة وأكثر من ألف إدانة نتج عنها سنوات عديدة من السجن.[48] وكان من بين المستهدفين كل من الشيوعيين، والاشتراكيين، والأناركيين، ونشطاء السلام، و –ليس آخرًا– أعضاء اتحاد العمال الصناعيين في العالم (أو «الووبليز»). اعتقلت الأناركية، والنسوية، وناشطة حرية التعبير إيما غولدمان نحو أربعين مرة وأمضت وقتًا معتدًا به في السجن بسبب نشاطها. رحلت غولدمان –التي كانت أيضًا مهاجرةً روسيةً يهوديةً– أخيرًا بسبب معارضتها التجنيد.[49] أبانت العنصرية عن وجهها القبيح أيضًا. إذ حكم على محرر إحدى الصحف في تكساس بالسجن لمدة عامين لنشره رسالةً تشيد بالجنود السود الذين حكم عليهم بالإعدام بسبب عصيان دموي متصل بالقضية العرقية.[50] وقد وقعت حقوق المرأة أيضًا ضحيةً للجو غير المتسامح. ففي فبراير 1919، ألقي القبض على ما لا يقل عن

أربعين عضوًا في حزب المرأة الوطني بعد حرق تمثال للرئيس ويلسون وإلقاء «خطب عنيفة» تندد بويلسون وتعتبره «زعيم حزب استبدادي» يحتجز «ملايين النساء في العبودية السياسية» في مظاهرة للمنادين بحقوق المرأة في التصويت أمام البيت الأبيض.[51]

وباتباع نمط أصبح مألوفًا للغاية فيما بعد، ساعدت المؤسسات الخاصة في خلق «ثقافة إلغاء» يعتبر فيها نقد الحرب أمرًا يحوم حول حدود الخيانة. وفي عام 1917، فصل أمناء جامعة كولومبيا أستاذين بسبب آرائهما المناهضة للحرب. وقد كتبت صحيفة نيويورك تايمز افتتاحيةً امتدحت فيها كولومبيا لقمعها تعاليم «خطيرة على المجتمع والأمة». وقد أعلنت الافتتاحية أنه «إذا أريد منع الكليات والجامعات من أن تصير أرضًا خصبةً للتطرف والاشتراكية، فيجب الإقرار بأن الحرية الأكاديمية لها جانبان، وأن حرية التدريس مرتبطة بحرية الاستغناء عن التعليم السام».[52]

وقد حظر قانون التجسس أيضًا إرسال مطبوعات معينة عبر البريد. كانت معارضة الحرب أو سياسات الحكومة كافيةً لاستبعاد المواد المطبوعة من التداول من قبل مدير مكتب البريد.[53] وقد أثر ذلك على الصحف التي كانت تشير إلى أنه من النفاق حث السود على القتال في الحرب في الخارج بينما يحرمون من تساوي الحقوق في الداخل.[54] وقد استبعدت عدة إصدارات من مجلة الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين *كرايسيس* من البريد؛ إذ وجدها قسم مكتب البريد «مفرطة الخطورة» واعتبر أن «إثارة التحيز العرقي» هو الغرض الرئيسي لهذه المجلة.[55]

علاوةً على ذلك، فعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب في عام 1917، أنشئ مجلس رقابة لتصفية جميع الاتصالات بين الولايات المتحدة والدول الأجنبية ومنع التصريحات

«الكاذبة» و«المحبطة». بحلول نهاية الحرب، كان المجلس قد جمع قائمة بأسماء وعناوين أكثر من 250,000 مشتبه به محتمل.[56]

كانت حماية التعديل الأول شحيحة أمام هذا الهجوم المنسق. فقبل الحرب العالمية الأولى، كانت مطالبات حرية الصحافة –إن طرحت أصلًا– ترفض بانتظام من قبل المحكمة العليا على أساس معيار «الميل السيئ»، أو حتى وفق البلاكستونية التقييدية، والتي كانت تحصر حرية التعبير في الحماية من الرقابة السابقة للنشر.[57] في سلسلة من القضايا في 1919، أيدت المحكمة العليا بالإجماع إدانات وصلت عقوباتها إلى عشر سنوات في السجن بتهمة التحريض ضد الحرب في كتيبات وخطب سياسية ومقالات صحفية.[58] وفي قضية شينك ضد الولايات المتحدة (1919)، أكدت المحكمة إدانة قادة الحزب الاشتراكي تشارلز شينك وإليزابيث باير لانتهاكهما قانون التجسس عندما أرسلا إلى جنود أمريكيين منشورات بالبريد تندد بتجنيدهم باعتباره انتهاكًا لقانون الحقوق. ومع ذلك، فقد كانت هناك إشارات على تغير تعريف المحكمة لحرية التعبير باستمرار. في قضية *شينك*، طور القاضي أوليفر وندل هولمز اختبار «الخطر الواضح والقائم» الشهير الخاص به، والذي سعى إلى حصر الأرضية المسموح عليها تقييد التعبير. ووفقًا لهولمز، فإن الكلمات التي هي عادةً «محمية بالتعديل الأول قد تصبح خاضعةً للحظر عندما تستخدم في ظروف يمكنها إحداث خطر واضح وقائم وتكون من طبيعة تمكنها من ذلك إلى درجة أنها ستجلب شرورًا جسيمة يحق للكونغرس منعها». ولكن هولمز لم يكن على استعداد لتوفير أي أدوات حقيقية لهذا الحاجز الورقي الخاص، وقد صوت لدعم إدانة شينك وباير، مطلقًا مقولته الشائنة بأن حرية التعبير «لا تحمي الرجل إذا صرخ كاذبًا ليعلن وجود حريق في مسرح». وقد أصبحت هذه العبارة منذ ذلك الحين من الكليشيهات البالية، والتي تستخدم كلما أراد شخص ما أن يجادل بأن وجهات نظر معينة يجب ألا تندرج تحت حماية حرية التعبير.[59]

عندما حكمت المحكمة العليا في قضية رابعة في نوفمبر 1919، كتب هولمز إحدى أبرز المعارضات تأثيرًا في تاريخ التعديل الأول. تناولت قضية *أبرامز ضد الولايات المتحدة* مهاجرين روسيين يهودًا شيوعيين تلقوا أحكامًا وصلت إلى عشرين عامًا في السجن بتهمة تداول منشورات تعارض إرسال القوات الأمريكية إلى روسيا وتندد بالحرب. بالنسبة لهولمز، كان هذا تماديًا كبيرًا جدًا، لأن «السبيل الأفضل نحو الخير النهائي المنشود هو تطبيق حرية التجارة على الأفكار». أقر هولمز بأن حرية التعبير كانت «تجربة»، ولكنه أشار مع ذلك بأننا «يجب أن نكون في صحوة أبدية أمام محاولات التحقق من التعبير عن الآراء التي نبغضها ... ما لم تهدد بشكل وشيك بالتدخل الفوري في الغايات القانونية والملحة للقانون التي تتطلب تدقيقًا فوريًا لإنقاذ البلاد».[60]

في ظل بقاء التعديل الأول في غرفة الإنعاش من خلال الآراء المخالفة للقاضي هولمز وزميله القاضي لويس براندیز، احتاجت حرية التعبير الأمريكية إلى جرعة نشاط لإحياء روح ماديسون فيها. لم تنه نهاية الحرب الهجوم على الحقوق المدنية، إذ اختلطت حملات التفجير التي شنها الأناركيون واليساريون بمخاوف أثارتها الثورة الروسية لتأجيج الرعب الأحمر الأول. وقد بلغت ذروتها مع مداهمات بالمر واعتقال الآلاف من المنظمين النقابيين والاشتراكيين، دون الكثير من الاعتبار لحرية التعبير والتجمع الخاصة بهم.[61] وهكذا، في عام 1920، تأسس الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية (إيه سي إل يو) للرد. وقد كانت مكافحة الاستهداف المنهجي للنقابيين والاشتراكيين على رأس جدول أعمال المنظمة. ولكن الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية قاتل أيضًا من أجل الأمريكيين الأفارقة والأقليات الأخرى التي عانت من الأفعال التمييزية، مثل قانون ولاية مسيسيبي لعام 1920 الذي جعل طباعة أو توزيع «معلومات أو حجج أو اقتراحات تؤيد المساواة الاجتماعية أو الزواج المختلط بين البيض والزنوج» جنحةً.[62]

بالنظر إلى «الأضرار الجانبية» لقيود الحرب العالمية الأولى والرعب الأحمر، عمل اتحاد الحريات المدنية الأمريكي على فرضية أن –على حد تعبير مؤرخ اتحاد الحريات المدنية الأمريكية صموئيل ووكر– «الاستراتيجية الرئيسية لتعزيز حقوق المجموعة اتضح أنها توسعة الحقوق الفردية المحمية دستوريًا». وقد عنى هذا رفض فكرة قوانين التشهير الجماعي التي تقيد حرية التعبير للمتعصبين والعنصريين، وذلك لأن قيادة الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية كانت ترى أن «أي اقتراح للحد من الحقوق الفردية، مهما ضاقت حدوده، يهدد أساس برنامجهم ذاته».[63]

إن دفاع اتحاد الحريات المدنية الأمريكي عن الراديكاليين، إلى جانب تعاطف قادته الرئيسيين مع الشيوعيين، لم يساعد بالطبع في حصول إجماع على تقبلهم. ومع صعود الفاشية الأوروبية في ثلاثينيات القرن العشرين، تعرضت المجموعة أيضًا للهجوم من قبل أعضائها أنفسهم لدفاعها عن حقوق النازيين الأمريكيين، والذين كانت غايتهم إنكار الحريات التي أسس الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية من أجل حمايتها.

أجبر الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية على الرد، فنشر عام 1934 كتيب *هل يجب أن ندافع عن حرية التعبير للنازيين في أمريكا؟* الذي قدم حجة صارمة للموقف المبدئي لاتحاد الحريات المدنية من خلال تسليط الضوء على كيف كانت قيود حرية التعبير تستخدم لاستهداف الحركات التقدمية بشكل منهجي، وكيف أن قوانين خطاب الكراهية يمكن إساءة استخدامها، وأن معاقبة النازيين على خطابهم لن تؤدي سوى إلى تحويلهم من وحوش إلى شهداء، وأن تخلي الاتحاد عن مبادئه سيقوض بشكل خطير موقفه عند الدفاع عن حقوق الجماعات الأخرى غير الشعبية.[64]

بينما عمل اتحاد الحريات المدنية الأمريكي على إقناع أعضائه بأن الدفاع عن حقوق حرية التعبير للنازيين والأقليات غير الشعبية كانا وجهين لعملة واحدة، كان يحقق انتصارات قانونية تاريخية. ففي ثلاثينيات القرن العشرين، نجحت المنظمة أخيرًا في إقناع المحكمة العليا بإلغاء قوانين الولايات التي تنتهك التعديل الأول من خلال «دمج» التعديل الرابع عشر، وإخضاع الولايات لقانون الحقوق. وفجأة، لم يعد بإمكان حكومات الولايات والحكومات المحلية اعتبار التعديل الأول غير ذي صلة بسلسلة القوانين والممارسات التي كانت تحد التعبير. أميتت محاولة ماديسون لربط الولايات بالحماية الدستورية لحرية التعبير في الأصل من قبل الكونغرس. أما الآن، فقد أعيد إحياؤها من قبل المحكمة العليا.

اتضح بالضبط مقدار قوة هذا السبيل القانوني الجديد لمؤيدي الحريات المدنية في قضية *هيرندون ضد لوري* (1937). كان أنجيلو هيرندون عضوًا في الحزب الشيوعي للسود قد اعتقل لحيازته كتابات شيوعية متنوعة عندما ذهب إلى أتالانتا في رحلة دعوة للانضمام للحزب في عام 1932. وقد طالبت ولاية جورجيا بعقوبة الإعدام، بحجة أن هيرندون كان يخطط «لقيادة جيش أحمر في هذه البلد وتدمير حضارتنا»، ولكن هيئة المحلفين حكم عليه «فقط» بالسجن ثمانية عشر إلى عشرين عامًا بتهمة التحريض على التمرد. وقد كانت الكتابات المجرمة تدعو إلى المعونات في حال البطالة والطوارئ وللمساواة في الحقوق لأصحاب البشرة السوداء؛ ولم يكن هناك ما يدل على أن هيرندون كان يدعو إلى الإطاحة العنيفة بالحكومة. استأنف هيرندون قضيته عدة مرات. ونظرًا إلى عرقه وسياسته ونشاطه، بدا من المؤكد أنه لن ينتصر أبدًا. ولكن من بعد إجراء قانوني بيزنطي، ألغت أغلبية من 5 – 4 أعضاء في المحكمة العليا إدانة هيرندون في عام 1937، ووجدت أن «جعل العضوية في الحزب واستدراج أعضاء لهذا الحزب جريمةً جنائيةً ... هو انتهاك غير مبرر للحق في حرية التعبير». وعلاوةً على ذلك، فقد سرى الرأي بأن قانون جورجيا المعني يرقى إلى حد «شبكة

صيد قد توقع في شركها أي شخص يطالب بتغيير الحكومة إذا كان من الممكن إقناع هيئة المحلفين بأنه كان عليه أن يتنبأ مسبقًا بأن كلماته سيكون لها أثر ما في السلوك المستقبلي للآخرين».[65]

في قضية *هيرندون*، كبحت المحكمة العليا اختبار معيار «الميل السيئ» واستعاضت عنه بنسخة من اختبار أوليفر وندل هولمز الذي يتحقق من «الخطر الواضح والقائم» حمت قطاعًا أوسع من الخطاب. وقد أرسلت أيضًا إشارةً مهمةً بأن الأمريكيين الأفارقة يمكنهم الاعتماد على حقوقهم الدستورية في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، حتى عندما يدعون إلى تعاليم معادية للنظام السياسي السائد ومشاعر المؤمنين بحكم الأغلبية. وفقًا لأستاذ الفلسفة تيموثي شيل، فقد كانت هذه المرة الأولى التي تحمي فيها المحكمة العليا حرية التعبير لشخص أسود وتضع قيودًا على الخطاب الجنوبي. بالنسبة للأمريكيين ذوي البشرة السوداء، بدا أن الحرية والمساواة تتقاربان أخيرًا.[66]

الليبرالية والإمبريالية في الإمبراطورية البريطانية

بحلول النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لم يكن أسياد أمريكا الاستعماريون السابقون في المملكة المتحدة قد ألغوا العبودية وحسب، بل وسعوا أيضًا المشاركة الديمقراطية، وحدوا من التمييز الديني، وأمنوا منصة أأمن بكثير لحرية الصحافة. في مقدمته *لدراسة قانون الدستور* لعام 1885، كتب الفقيه التشريعي الإنجليزي العظم أ. فيّ. ديسي أنه على الرغم من عدم وجود أي حماية قانونية صريحة لحرية الصحافة، فإن «الصحافة، وخاصةً صحافة الجرائد، تمتعت عمليًا معنا بحرية كانت حتى السنوات الأخيرة غير معروفة في الدول القارية».[67]

ولم تكن هذه الحالة السعيدة المفترضة كذلك مقتصرةً على الجزر البريطانية. وقد أعلنت الموسوعة البريطانية *إنسيكلوبيديا بريتانيكا* عام 1888 بجرأة، «الصحافة في المستعمرات البريطانية لها نفس حريتها في إنجلترا».[68] ولو كان ذلك صحيحًا، لما كانت الشمس تغيب عن الصحافة الحرة. ولكن الممارسة الفعلية للاستعمار البريطاني كانت شديدة الاختلاف عن النسخة المثالية التي وصفها الإمبرياليون الليبراليون في بريطانيا. كانت كل القوى الاستعمارية تبدو قزمةً أمام الإمبراطورية البريطانية، ما ضمن لها مستوىً من الهيمنة العالمية من خلال سيطرتها على الأراضي والموارد من الأميركيتين حتى آسيا وما وراءها. وقد كانت بريطانيا أكثر من مستعدة لاستخدام انتشارها العالمي لتوظيف الرقابة والقمع المتعصبين المدفوعين بالدوافع عنصرية عندما تعتقد أن الأفكار الجديدة تهدد مصالحها في مكان مثل هونغ كونغ، والهند، وأفريقيا. لذا فبينما كان تطبيق جرائم التعبير البريطانية يميز على أساس الطبقة في أوائل القرن التاسع عشر، فقد كان يميز بين رعاياها المستعمَرين على أساس اللغة، والإثنية، والعرق في أوائل القرن العشرين.

كانت الهند درة تاج الإمبراطورية البريطانية، ولم يكن موظفو شركة الهند الشرقية أقل مناصرةً لحرية الصحافة من جون ستيوارت ميل، وقد كانت الشركة تدير الهند (وتستغلها) بشكل أو بآخر حتى تأسيس الحكم المباشر من قبل البريطانيين، والذي عرف أيضًا باسم الراج البريطاني، في 1858. بالنسبة لميل، فقد كان الهنود على أدنى درجات «سلم الحضارة» وكانوا بحاجة إلى «هيمنة الأجانب» لرفعهم إلى أعلى السلم و«إزالة العوائق التي تحول دون التحسين».[69] في 1852 –قبل نشر *عن الحرية* بسبع سنوات– لم يظهر ميل اهتمامًا كبيرًا أبدًا بمسألة حرية الصحافة الهندية عندما سئل في جلسة استماع في مجلس اللوردات. وكان ميل يعتقد أن «كلًا من مخاطر حرية الصحافة ومزاياها في الهند مبالغ في تقديره إلى حد كبير». وإلى جانب ذلك، فإن تعليقات صحافة الجرائد الهندية

«نادرًا» ما كانت «ذات أي قيمة».[70] وهو تناقض صارخ مع دعوة ميل القاطعة لاحقًا لحرية الصحافة في بريطانيا.

بدأ الراج البريطاني بشكل ليبرالي نسبيًا في عام 1858، مع ثقة بريطانيا في أنها كانت تسيطر بقوة. على حد تعبير المؤرخ روبرت دارنتون، «لقد حكمت بريتانيكا وظلت الصحافة حرةً، حرةً حتى في ندب عدم استقلال البلاد».[71] ولكن مع تزايد مخاوف البريطانيين من عدم الحفاظ على السلطة، فرضت قيود أكثر فأكثر على التعبير. أضيفت جريمة التحريض على الفتنة إلى قانون العقوبات في عام 1870، وعرفت بشكل فضفاض لتطال أي شخص «يثير أو يحاول إثارة مشاعر السخط تجاه صاحبة الجلالة أو الحكومة». وقد جرم نشر «مشاعر عداء أو كراهية بين الطبقات المختلفة لرعايا جلالتها» في 1898، ما أدى إلى ظهور شكل مبكر من قانون خطاب الكراهية.[72] وبعد كل شيء، فقد كان الهندي، على حد تعبير نائب حاكم ولاية البنجاب، «يميل تقليديًا إلى تصديق أن حكومته شريرة، وربما يصعب استفزازه، ولكنه عاطفي وقابل للاشتعال عندما يثار ذات مرة».[73]

خرجت الأمور عن السيطرة بالفعل بعد تقسيم البنغال في 1905، الذي فصل المناطق الشرقية المسلمة إلى حد كبير عن المناطق الغربية ذات الغالبية الهندوسية في المحافظة. وهنا ظهر استخدام قانون العقوبات الهندي؛ إذ أدينت العديد من الأصوات المناهضة للاستعمار، ومنها الزعيم القومي البارز ومحرر الصحف بال غانغادهار تيلاك، بتهمة الفتنة ونشر العداء بين المجتمعات.[74] نظرت السلطات الآن إلى المطبوعات القومية على أنها تهديد لوجودها، ما أدى إلى حملة منهجية تذكرنا بعهد الإرهاب تحت حكم بيت.[75] ولكن رغم –أو ربما بسبب– الحملة، فقد ربح الاستقلال الهندي بطلًا جديدًا، قويًا.

لا أحد يمثل نضال الهند المناهض للاستعمار أفضل من المهاتما غاندي، الذي أصبحت جهوده المعيار الذهبي للمقاومة اللاعنفية للقمع. وربما رفض غاندي الأسلحة، ولكن مبدأ حرية التعبير كان أحد أقوى الأسلحة في ترسانته. وقد اعتبر حرية الرأي وتكوين الجمعيات بمثابة «الرئتين اللتين لا غنى عنهما للرجل لاستنشاق أكسجين الحرية».[76] وفي مقال نشر عام 1921 في جريدته *يونغ إنديا*، صرح حتى بأن «التحريض أصبح عقيدة المؤتمر [الهندي القومي]» – وهو الحركة القومية التي أصبح لاحقًا رئيسًا لها.[77] أوصله هذا الانشقاق إلى المحكمة بتهمة التحريض على الفتنة في مارس 1922. وفي أثناء المحاكمة، ألقى خطابًا شهيرًا يستهدف تجريم التحريض، مندداً به وواصفًا إياه بأنه

> مصمم لقمع حرية المواطنين. لا يمكن تصنيع العاطفة أو تنظيمها بموجب قانون. فإذا لم يكن لدى المرء أي عاطفة أو مودة تجاه شخص أو نظام، فيجب أن يكون المرء حرًا في التعبير عن سخطه على أكمل وجه، طالما أنه لا يفكر في الترويج للعنف أو التحريض عليه.[78]

حكم على غاندي رغم ذلك بست سنوات في السجن، ولكن أفكاره لم تخمد بسهولة. فإن ما أصبح يعرف بالمحاكمة الكبرى جعل جريمة التحريض، بدل أن يخنقها، إحدى أبرز المنصات التي يمكن الانطلاق منها بقوة لكشف الهوة السحيقة بين الليبرالية البريطانية والإمبريالية البريطانية على مرأى الجميع. كان كفاح غاندي اللاعنفي من أجل حرية التعبير مصدر إلهام لمارتن لوثر كينغ وحركة الحقوق المدنية الأمريكية بالإضافة إلى نيلسون مانديلا والمؤتمر الوطني الأفريقي للفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وفقًا لكينغ، «كان غاندي الهندي منارة توجيه أسلوبنا في التغيير الاجتماعي اللاعنفي».[79]

كان غرب أفريقيا البريطاني أقرب ما يكون إلى المثل البريطاني المتمثل في توسيع نطاق حرية الصحافة ليشمل الرعايا المستعمَرين. فظهرت صحافة حرة ونابضة بالحياة فيما يعرف الآن بغامبيا وسيراليون وغانا ونيجيريا.[80] أخبرت افتتاحية في عام 1902 لصحيفة *غولد كوست ليدر* قراءها، «إننا متعطشون بالتأكيد للمواد التي سيتناولها الحديث، في المتجر، أو في المكتب، أو في تجمع اجتماعي، أو في البيت».[81] كان الناشرون في غرب أفريقيا مدركين تمامًا لأهمية الصحافة، والتي وصفها أحد المحررين في عام 1903 بأنها «الوسيلة الوحيدة لدى الناس كي يعبروا عن مظالمهم».[82]

ولكن منذ زمن مبكر، كان البريطانيون متخوفين من قوة الأفكار السياسية. هددت الدعوة إلى الوحدة الأفريقية، على وجه الخصوص، بتوحيد الرعايا السود عبر الإمبراطورية في قضية الاستقلال. في عام 1918، حذر الحاكم البريطاني في غيانا زميله في جامايكا من رسالة متداولة اعترضتها الرقابة الاستعمارية. وسعت الرسالة إلى حشد الدعم من أجل مستعمرة أفريقية مستقلة بين الجامايكيين السود. وقد خشي الحاكم من «الآثار الضارة» التي قد يسببها استمرار تداولها، إذ هي موجهة لجميع «الزنوج».[83]

شهدت ثلاثينيات القرن العشرين انعكاسًا كبيرًا في تسامح الصحافة الرسمية في المستعمرات، بما فيها غرب أفريقيا. ففي عام 1934، وزع وزير الخارجية البريطاني برقيةً سريةً للغاية يأمر فيها جميع الحكام الاستعماريين بحظر استيراد الأدبيات الزنجية، التي احتوت على مقالات كتبها مؤلفون متنوعون من أنحاء العالم وحدتها قضية الوحدة الأفريقية ومناهضة الاستعمار. حررت الكتاب نانسي كنراد، وهي وريثة بريطانية بيضاء صدمت المجتمع المهذب بآرائها المناصرة للشيوعية والعلاقات بين الأعراق. وقد كان هذا مزيجًا شديد الانفجار حتى بالنسبة للبيئة المتساهلة نسبيًا في غرب أفريقيا.[84]

أما الأكثر إثارةً للتوتر فقد كان عودة النشطاء الأفارقة المناهضين للاستعمار من أوروبا بأواصر صلة مع الحركات الدولية المناهضة للإمبريالية، والذين أسسوا صحفًا راديكاليةً تعزم على تقويض الحكم الاستعماري من الداخل. وقد أصدرت قوانين التحريض على الفتنة إثر ذلك، ووضع المؤلفون تحت الرقابة ونفوا بسبب كتاباتهم. أضيفت المطبوعات الأجنبية باطراد إلى فهرس الكتب المحظور استيرادها. وعلى حد تعبير حاكم نيجيريا، «حان وقت اتخاذ موقف أقل تساهلًا مع الصحافة بشكل عام».[85] لقد كان تحولًا هائلًا ومهينًا من قبل إمبراطورية عرضت على مدى عقود حرية الصحافة في غرب أفريقيا كمثال على بركات الإمبريالية الليبرالية.

وقد تسببت المثل البريطانية عن حرية الصحافة فيما بعد أيضًا بصداع للحكومة في مستعمرة التاج في هونغ كونغ. فهناك كانت السلطات قلقةً من المشاعر المعادية للاستعمار التي قد تثير غضب السكان المحليين ضد الحكم البريطاني. وفي عام 1914، اشتكى السكرتير الاستعماري لهونغ كونغ من الصحف «ذات الطابع المثير للفتنة والخيانة»، والتي بسبب أنها «تنتشر بين الأشخاص غير المتعلمين» فهي «من المرجح أن تنتج إزعاجات ومشاعر استياء في المستعمرة».[86] وبناءً على ذلك، فإن قانون المنشورات المثيرة للفتن الصادر في أبريل 1914 عرف الفتنة بأنها أي تعبير «محتمل أو [قد] يكون له نزعة بشكل مباشر أو غير مباشر ... لاستثارة الكراهية أو الازدراء تجاه جلالة الملكة أو الحكومة ... أو وزارة العدل ... أو أي طبقة أو قسم من رعايا جلالتها».[87]

صحيح أن كونها قوة عظمى مهيمنة ذات ممتلكات استعمارية تمتد عبر الكرة الأرضية كانت له تحدياته، لكنه جلب أيضًا فوائد واسعة النطاق. فقد سمح للإمبراطورية البريطانية بتأسيس أول نظام عالمي للمراقبة والرقابة الجماعية في العالم، وقد كان معدًا ويؤدي عمله في الحرب العالمية الأولى. في عام 1914، عندما سيطرت بريطانيا على نحو

60 بالمئة من شبكات الكابلات البحرية في العالم، أرسل «مراقبو الكابلات» لتصفية حركة المرور التي تمر عبر النقاط الحيوية على امتداد البنية التحتية للاتصالات في العالم، بما في ذلك محطة الكابلات الرئيسية في هونغ كونغ. ووفقًا لتقرير صادر عن مكتب الحرب، فقد كان من المفترض أن تغطي المراقبة البريطانية «جميع البرقيات التي تمس الأراضي البريطانية في أي وقت». وسرعان ما توسع نطاق وهدف نظام المراقبة والرقابة من الاستخبارات المضادة إلى الحد الذي لم يبق معه أي قسم من النشاط البشري خلال الحرب خارج نطاق الرقابة على الكابلات.[88] وشمل ذلك استمرار التقليد البريطاني المعهود لشن الحرب على «الشائعات والدعاية السياسية والمعلومات المضللة»، ولكن التلغراف استخدم أيضًا *لنشر* الدعاية من قبل كل من بريطانيا والمشاركين الآخرين في الحرب.[89]

كانت الرقابة السابقة للنشر في هونغ كونغ التي قدمت مع اندلاع الحرب العالمية الأولى شديدة الفائدة للحكومة الاستعمارية، إذ استمرت بعد الحرب، واستخدمت لمواجهة جميع التهديدات المتنوعة للمصالح البريطانية. وفي عام 1922، تبني مرسوم أنظمة الطوارئ ردًا على سلسلة من الإضرابات التي غذت خوف الحكومة من الحركات القومية والشيوعية.[90] وقد مكنت الرئيس التنفيذي للمجلس من فرض «الرقابة، ومراقبة وقمع المطبوعات والكتابات ... والاتصالات ووسائل التواصل» حسب تقديره وحده.[91]

في عام 1925، استخدمت الحكومة إضرابًا آخر كذريعة لتوسيع الرقابة. أصبح يجب تسليم كل وأي طباعة، ونشر، وتوزيع لمنشورات اللغة الصينية إلى سكرتير الشؤون الصينية وفحصها قبل النشر. عاد الزمن في هونغ كونغ إلى ما قبل 1695، عندما كان البرلمان البريطاني قد ترك قانون الترخيص تنتهي صلاحيته وألغى الرقابة الوقائية – ولكن فقط للصينيين. وقد انتقدت صحيفة *ساوث تشاينا مورنينغ بوست* ادعاء الحكومة الزائف بأن

الرقابة قد كانت مبررة بسبب حالة الخطر المحتملة، بحجة أنه «يفتح الباب أمام الإنكار الكامل للحق البريطاني الأساسي في حرية التعبير، وتجب معارضته».

تسارعت وتيرة حملة إلغاء الرقابة الوقائية في عام 1936، عندما قدم خمسون محررًا للصحف الصينية التماسًا إلى لو مان كام، الذي كان عضوًا صينيًا آنذاك في المجلس التشريعي، لمناصرة قضية حرية الصحافة. وقد تقدم لو وشن هجومًا بليغًا على الرقابة، موضحًا كيف أن الحكومة «فرضت نظامًا دائمًا للرقابة على الصحافة الصينية» تحت ستار قانون الطوارئ المؤقت. وقد فضح أيضًا النفاق الشديد وازدواجية المعايير بين أنظمة الرقابة الإنجليزية وموازياتها الصينية. كانت عدة مقالات حول الرقابة قد نشرت دون تقييد في صحف اللغة الإنجليزية، ولكنها حجبت عند ترجمتها من قبل الصحف الصينية. استدعى لو، مشددًا على أن قانون الترخيص كان قد انقضى في عام 1695، تعريف بلاكستون لحرية الصحافة وأشار إلى أن كتاب *قوانين إنجلترا لهالزبوري*، وهي موسوعة للقانون البريطاني، لم تتضمن استثناءات استعمارية لحرية الصحافة. ولكن حكومة هونغ كونغ كانت مصرة على أن «الوقاية خير من العلاج بشكل واضح».[92] استمرت الرقابة الوقائية في هونغ كونغ حتى خمسينيات القرن العشرين، عندما أصبح مناخ التنوع في الرأي أقل تقييدًا، وعند التسليم البريطاني في عام 1997، أورثت هونغ كونغ قانونًا أساسيًا يضمن حرية الصحافة كهدية وداع.

ومع ذلك، فكما سنتعلم في فصول لاحقة، ما يزال الإرث البريطاني من الرقابة والقمع يؤثر على مناخ حرية التعبير في كل من الهند وهونغ كونغ حتى اليوم، إذ ما تزال أوامر الحقبة الاستعمارية ضد الفتنة وخطاب الكراهية والتجديف موجودةً في كتاب القانون. على الرغم من استخدامها الآن من قبل ضحاياهم السابقين وضد أهداف شديدة الاختلاف،

كالمتظاهرين المؤيدين للديمقراطية في هونغ كونغ ومنتقدي سياسات حكومة مودي تجاه الــ(لا)تسامح الديني وتغير المناخ في الهند.[93]

═══

منذ القرن التاسع عشر وحتى أوائل عقود القرن العشرين، تقدمت حرية الصحافة بشكل ملحوظ في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وما وراءهما. ولكن هذا التقدم لم يكن موزعًا بشكل متساوٍ. كانت الأقليات العرقية والمتطرفون السياسيون في أمريكا وسكان المستعمرات البريطانية عرضةً للرقابة القاسية والقمع اللذين لم يكن مقبولًا استخدامهما ضد المعارضة من داخل الرأي العام للأغلبية السائدة في أمريكا أو أوروبا. ولكن الأمور كانت على وشك أن تصير أسوأ بكثير بالنسبة للأقليات الأوروبية والمنشقين.

10

الإغراء الشمولي

في نوفمبر 2019، ألقت المستشارة الألمانية أنغيلا ميركل خطابًا عاطفيًا غير عادي أمام البوندستاغ الألماني. فأعلنت «لدينا حرية تعبير في هذا البلد». «لكن لحرية التعبير حدود. تبدأ من حيث يوجد تحريض، وحيث تنتشر الكراهية، وحيث تنتهك كرامة الآخرين». وأصرت، «يجب أن نعارض هذا وسنعارضه. وإلا فلن يكون هذا المجتمع كما اعتاد أن يكون».[1]

نشأت ميركل في ظل ديكتاتورية شيوعية خانقة ووصلت لقيادة بلد ساعدت فيه الدعاية الفاشية الشرسة في تمهيد الطريق للإبادة الجماعية. لا يملك كثير من السياسيين مؤهلات أقوى عندما يتعلق الأمر بالموازنة بين إيجابيات وسلبيات حرية التعبير. ولا يمكن أن يكون هناك شك في أن الالتزام الألماني بـ«الديمقراطية المناضلة» ينبع من الإيمان الصادق بأنه لا يمكن للديمقراطيات التسامح مع عدم التسامح.

وليس صدفةً أن يكون أصحاب الخبرة المباشرة في الشمولية هم من أطر الأفكار الأكثر أهمية لمفهوم حرية التعبير وحدودها السائد بعد الحرب. صاغ كارل لوفنشتاين، الأستاذ المهاجر من ألمانيا النازية، مصطلح «الديمقراطية المناضلة» في عام 1937. حذر لوفنشتاين من أن «الافتقار إلى النضالية في جمهورية فايمار ضد الحركات الهدامة، رغم الاعتراف بها بوضوح على هذا النحو، ظهر في مأزق الديمقراطية ما بعد الحرب كتوضيح وتحذير على حد سواء».[2] وعلى وجه الخصوص، اتهم الديمقراطيات التي واجهتها الحركات

الفاشية بأنها «أخطأت بشدة بسبب تساهلها، أو بسبب المفاهيم القانونية للغاية لحرية الرأي العام».[3]

وعلى نفس المنوال، عُرفت «مفارقة التسامح» في كتاب *المجتمع المفتوح وأعدائه*، الذي كتبه كارل بوبر عام 1945 في أثناء وجوده في المنفى من النظام النازي. أكد بوبر أن بقاء التسامح ذاته يتطلب من المدافعين عن الديمقراطية الليبرالية أن يستعدوا لمحاربة غير المتسامح بعدم التسامح.[4]

عارض جورج أورويل. بعد أن حارب الشيوعية بقلمه والفاشية بندقيته خلال الحرب الأهلية الإسبانية، وحذر من «الميل الشائع للقول بأنه لا يمكن الدفاع عن الديمقراطية إلا بأساليب شمولية» في مقدمة غير منشورة لروايته الشهيرة *مزرعة الحيوانات* من عام 1945. ناقش مخاطر التعامل مع «أولئك الذين... نشروا مذاهب خاطئة» على أنهم أعداء وحذر من أنه «إذا شجعت الأساليب الشمولية، فقد يأتي الوقت الذي تستخدم فيه ضدك وليس من أجلك».[5] حتى كارل بوبر رأى أن القيود المفروضة على التعبير هي الملاذ الأخير في الديمقراطيات التي تواجه فلسفات غير متسامحة «طالما يمكننا مواجهتها بالحجج العقلانية وإبقائها تحت مراقبة الرأي العام، فإن القمع سيكون بالتأكيد الأكثر حماقة».[6]

ما زالت هذه النهج المتضاربة للخطاب المتطرف باقية معنا حتى اليوم، إنها تصوغ نقاشات حول حدود خطاب الكراهية التي تعد مركزية للغاية في العصر الرقمي للحوار الفوري عبر الإنترنت والسلطوية المتنامية. فمن ناحية، تعتبر حرية التعبير قيمة تأسيسية تضمن التعددية والاستقلالية التي تعتبر لعنة على الشمولية. ومن ناحية أخرى، تقيد العديد من البلدان حرية التعبير للحماية من الدعاية الهادفة إلى تقويض الديمقراطية وحقوق وكرامة الأقليات. يثير هذا السؤال التالي: هل يجب أن تكون المجتمعات المفتوحة أكثر خوفًا

من الحركات الشمولية التي تسيء استخدام حرية التعبير لتدمير الحرية نفسها، أو من الحكومات الديمقراطية التي تسيء استخدام القيود على حرية التعبير لإسكات المعارضة وطرق السلاسل التي قد يقيد بها المستبدون كل خطاب بمجرد وصولهم إلى السلطة؟

خطوط ديكتاتورية البروليتاريا الحمراء

بدأت سلسلة ردود الفعل الشمولية التي دمرت الكثير في القرن العشرين في روسيا. حرر القيصر نيكولاس الأول روسيا أخيرًا من نير الرقابة السابقة للنشر في عام 1905، ما أدى إلى ظهور موجة قصيرة الأجل من الصحف والمجلات.[7] لكن مع اجتياح معارضة القيصرية وشعبية الاشتراكية بلاده، حاول وقف المد بإعادة فرض ضوابط أكثر صرامة على الصحافة. كان الأوان قد فات: لا شيء كان يمكنه إنقاذ الملكية القيصرية آنذاك. في أوائل مارس 1917، وسط فوضى الحرب العالمية الأولى، خرج الروس إلى الشوارع وسقط النظام. وسيطرت حكومة ثورية من السياسيين المعارضين، تتراوح بين الليبراليين المعتدلين والاشتراكيين الثوريين، في 15 مارس. أقامت الحكومة المؤقتة في أول إعلان عام لها «حرية التعبير والصحافة وتكوين التجمع والجمعيات».[8]

ما أن سمع النبأ، سارع الزعيم الاشتراكي الثوري فلاديمير لينين، الذي كان قد نُفي إلى أوروبا الغربية منذ عام 1907، بالعودة إلى روسيا وأعلن أنه «لا توجد حرية بأي مكان كالحرية الموجودة في روسيا اليوم». لكن لينين لم ينو الحفاظ على هذا الوضع. ربما كان كارل ماركس الشاب مدافعًا صريحًا عن حرية الصحافة في جو القرن التاسع عشر الرجعي، لكن لينين كان وحشًا مختلفًا تمامًا. وبينما كان سعيدًا باستغلال انهيار الرقابة القيصرية، اعتنق «المفهوم البورجوازي لحرية الصحافة» بازدراء. بالنسبة إلى لينين، كانت حرية

الصحافة مجرد «حرية منهجية للأثرياء، غير منقطعة، يومية، بملايين النسخ، لتضليل وإفساد وخداع الجماهير المستغلة والمضطهدة».[9] لقد وعد «بإغلاق» الصحافة البرجوازية «عندما [يحين] الوقت».[10]

جاء ذلك الوقت أسرع مما كان متوقعًا. طوال خريف عام 1917، هزت موجة جديدة من الاحتجاجات والإضرابات والثورة المضادة الفاشلة الحكومة المؤقتة. اعتبر لينين والبلاشفة هذا إشارةً لإطلاق ثورة جديدة. في 7 نوفمبر، أطاحوا بالحكومة المؤقتة وأقاموا دكتاتورية البروليتاريا. كان أول قانون تشريعي للنظام الجديد هو مرسوم بشأن الصحافة «ضد الصحافة المعادية للثورة بمختلف أطيافها»، الذي سمح بقمع المطبوعات التي اعتبرت تحريضية أو تدعو إلى المقاومة. وبحسب المرسوم، «يعلم الجميع أن الصحافة البرجوازية هي من أقوى أسلحة البرجوازية». في الواقع، كانت الصحافة «لا تقل خطورة عن القنابل والرشاشات». لذلك، «اتخذت تدابير استثنائية مؤقتة لوقف سيل القذارة والافتراء».[11]

في بتروغراد وحدها، أغلق ما يصل إلى خمس صحف يوميًا بين 16 نوفمبر ونهايته.[12] صادرت الصحف البلشفية واليسارية مطابع وممتلكات العديد من الصحف المغلقة، واعدةً بإنهاء هذه الإجراءات ومنح الصحافة «الحرية الكاملة» ما أن تهدأ الأمور.[13] وغني عن القول إن لحظة الحرية الكاملة لم تحن أبدًا. لكن أولئك الذين آمنوا بحرية الصحافة لم يستسلموا دون قتال. احتج الكتاب والناشرون والطابعون جهرًا، ونشروا صحفًا غير مرخصة، وهددوا بالإضرابات.[14] احتج المحرر والسياسي الليبرالي فلاديمير نابوكوف –والد مؤلف *لوليتا* الأكثر شهرة– على «الإرهاب المزدرى والمقزز والانتقام المجنون الذي شرع فيه لينين» قبل ذهابه إلى المنفى.[15]

بعد أسبوع من مرسوم لينين للصحافة، دار نقاش مكثف حول حرية التعبير في اللجنة التنفيذية المركزية، الجهاز القيادي للسلطة السوفيتية. بدأ في الدورة الخامسة للجنة التنفيذية المركزية في 17 نوفمبر، عندما قدم البلشفي يوري لارين اقتراحًا لإلغاء مرسوم الصحافة. عارض البلشفي فارلام أفانيسوف المؤيد للينينية الاقتراح فوريًا، قائلًا: «بعد إسكات الصحافة البرجوازية، [سيكونون] ساذجين للغاية إذا تركوا هذه الوسائل القوية للتأثير على المثل العليا لجميع العمال والجنود والفلاحين تخرج من تحت سيطرتهم». فبمجرد تحقيق المجتمع الشيوعي، «[ستضمن] الصحافة الاشتراكية حرية التعبير لجميع المواطنين ولجميع الاتجاهات الفكرية».

لكن نسخة حرية التعبير المتساوية اللينينية لم تكن مستوحاة تمامًا من مفهومي *إيسغوريا (isēgoría)* و*باريسيا (parrhēsía)* الأثينيين. حظيت حجج أفانيسوف بتأييد كل من لينين وليون تروتسكي، فتساءلا عما إذا كان «يجب [السماح] بوجود صحف تعتمد على البنوك لا على الناس؟» وصادف أن البلاشفة مثلوا صوت وإرادة الشعب. وبناءً على ذلك، وفقًا لتروتسكي، «وجب تسليم جميع وسائل الإعلام الصحفية إلى السلطة السوفيتية».

أدان بوريس مالكين، عضو بارز من الثوار الاشتراكيين اليساريين المنافسين، المعايير المزدوجة للينين وتروتسكي: «نحن الاشتراكيون–الثوريون كنا يومًا أسرى للقيصرية ولكننا لم نكن عبيدًا لها، ولا نريد فرض العبودية على أحد الآن». ومع ذلك، رُفض اقتراح إلغاء مرسوم الصحافة بأغلبية 31 إلى 22 صوتًا. قتلت الحكومة البلشفية الجديدة شكليًا حرية التعبير، ولم تحيا رسميًا حتى الأيام الأخيرة للاتحاد السوفيتي وانهياره في أوائل التسعينيات. أعلن ثوري اشتراكي آخر، بروش بروشيان، بحزن أن القرار «يشرّع القمع ويظهر بوضوح أن الأعضاء البلاشفة في [اللجنة التنفيذية المركزية] يشرَعون في درب الإرهاب».[16]

أثبتت نبوءة بروشيان أنها تنبئية. عندما أجريت أول انتخابات حرة في تاريخ روسيا في 25 نوفمبر 1917، انتصر الاشتراكيون–الثوريون بينما حصل البلاشفة على أقل من ربع الأصوات. كان رد لينين هو حل الجمعية التأسيسية. فرغم كل شيء، كيف يمكن تمثيل الشعب تمثيلًا مناسبًا إذا خسر ممثلوه الحقيقيون في التصويت؟

أصبح البلاشفة حينها أحرارًا في تكميم أفواه الصحافة تمامًا، خطوة فخطوة. أولًا، أوقفوا دخلها باحتكار الدولة للإعلان. وعاقبوا على الانتهاكات بإغلاق الأصول ومصادرتها. ثم، في 20 ديسمبر، أُنشئت قوة شرطة سرية –*التشيكا*– لغرض «مراقبة الصحافة» واجتثاث المعارضة. وبعد شهر، مكّن مرسوم آخر الحكومة من الحكم على الصحفيين التحريضيين بالسجن والترحيل والإبعاد إلى سيبيريا – كما فعل القيصر.[17] شمل تعريف التحريض على الفتنة «أي أخبار مزورة ومحرَّفة عن الأحداث الاجتماعية لأنها تثير انتهاك حقوق وحريات الطبقة العاملة».[18] مع مثل هذا التعريف الشامل، أمكن للنظام التخلص بسهولة من أي أصوات ناقدة. كانت الخطوة التالية هي إغلاق الجرائد المستقلة المتبقية. قمعت الصحافة «البرجوازية» (أي غير الاشتراكية) بأكملها في مارس 1918. وخلال العام التالي، أغلقت محكمة صحافة خاصة الجرائد الاشتراكية ولكن غير البلشفية بصرامة. جاء آخر مسمار في النعش في مارس 1919، عندما أُجبرت جريدة نقابة عمال الطباعة في موسكو على الإغلاق. قلصت صحافة أوائل العقد الأول من القرن العشرين المزدهرة في جوهرها إلى صحافة الحزب الواحد.[19]

كما كان الحال أيضًا في إيطاليا الفاشية وألمانيا النازية، سارت الرقابة يدًا بيد مع الدعاية والإدارة المشددة للصحافة، التي اعتبرها لينين «دعاية جماعية. . . محرِضة [و] منظِمة.»[20] بحلول أوائل عام 1918، وزع النظام الجديد 884 صحيفة بلشفية و753 مجلة بعشرين لغة مختلفة، واستمرت هذه الأرقام بالنمو. ولضمان السيطرة الكاملة للحزب،

أصبحت عضوية الحزب الشيوعي إلزامية لجميع الصحفيين.[21] في نظر لينين، كانت صحافة الحزب الواحد والدعاية واسعة الانتشار هي التعريف الحقيقي لحرية الصحافة. حتى أنه سأل بلاغيًا عما إذا كان هناك بلد في العالم «يتمتع [تمتع] فيه العامل العادي بأي شيء يقترب من هذه الحرية. . . باستخدام أكبر معامل الطباعة وأكبر مخزون من الورق للتعبير عن أفكاره والدفاع عن مصالحه. . . كما في روسيا السوفيتية؟»[22] بالطبع، لم يُسمح للعامل العادي أبدًا بنشر أي أفكار إلا من خلال التلقين السري للجهاز الحزبي.

لضمان امتثال المثقفين، اعتقل نحو 160 مفكرًا وأكاديميًا مشهورًا ورحلوا من البلاد بسبب «أنشطتهم المعادية للسوفيت» في خريف عام 1922. حُذر الفلاسفة، وعلماء اللاهوت، والاقتصاديون، وعلماء الاجتماع والكتاب المرحلون على متن قوارب بخارية عرفت لاحقًا باسم «سفن الفلاسفة»، من العودة إلا إن أرادوا الموت رميًا بالرصاص.[23] كان الهدف من التطهير، أولًا وقبل كل شيء، هو التحذير لضمان الامتثال الصارم لخط الفكر السوفيتي. حذر يوسف ستالين –الذي عينه لينين حينها أمينًا عامًا– منذرًا أي منفي يرفض التسليم بمعرفة الحزب الكلية ويتشبث بمثله العليا البالية أن «يتذكر أننا نفي بوعودنا. وكيف نتابع تحذيراتنا».[24] وهذا إيعاز ساخر إلى حد ما نظرًا لأن ستالين حُكم عليه بالنفي إلى سيبيريا ما لا يقل عن سبع مرات منفصلة خلال الحكم القيصري.[25]

بعد الانتصار في الحرب الأهلية الدموية التي أعقبت الثورة، لم يكن لينين ليكرر خطأ النظام القيصري، الذي ساهم في زواله بتخفيف الرقابة والسماح لكتابات أشخاص مثل كارل ماركس. احتاجت الدولة البلشفية المثالية إلى سيطرة كاملة على تدفق المعلومات. لذلك في عام 1922، أُنشئ مكتب رقابة مركزي عرف باسم *غلافليت* (الإدارة العامة لحماية أسرار الدولة في الصحافة) للحفاظ على السيطرة على جميع المنشورات، بما فيها الخيال والبحث العلمي. وظف الغلافليت آلاف الرقباء الذين كلفوا بالقضاء على «الدعاية ضد الاتحاد

السوفيتي» التي «أثارت الرأي العام بواسطة معلومات كاذبة» أو «أيقظت التعصب القومي أو الديني».[26] صادر مراقبو غلافليت وأتلفوا آلاف الكتب والأفلام والتسجيلات الصوتية من المكتبات، ومتاجر الكتب، ودور السينما، والنوادي والمسارح.[27] نسخ المكتب الأساليب المجربة والمختبرة لهنري الثامن والكنيسة الكاثوليكية، وجمّع فهرس سنوي للمواد المحظورة. احتوى *البيرتشن* على مراجع للمؤلفين المحظورين والنصوص المحظورة بالإضافة إلى قوائم طويلة من الموضوعات والمصطلحات التي لا يمكن ذكرها في الطباعة. وشملت المواضيع المحظورة معلومات عن كوارث طبيعية، وإحصاءات غير مصرح بها عن التشرد والبطالة، ومعلومات حول مستويات المعيشة الأجنبية، وبالطبع، أي ذكر لغلافليت نفسه وأنشطته.[28] لتكريس مسودته المتغيرة باستمرار للتاريخ الروسي، عمل الغلافليت من كثب مع الشرطة السرية، التي وفرت القوة لاعتقال وترهيب أولئك الذين ضلوا طريقهم خارج الخطوط الحمراء.[29]

كما هو الحال في فرنسا النظام القديم، أجبر كم المواد المنشورة الهائل الغلافليت على تعهيد الكثير من الرقابة للمحررين والناشرين، الذين راقبوا أنفسهم خوفًا من العقاب. وظف «المحررون السياسيون» في كل دار نشر كخط الدفاع الأول.[30] وكما أشار رئيس الغلافليت في عام 1936، «كلما زاد الشعور بالمسؤولية لدى كل محرر، قل العمل المتاح لموظف الرقابة».[31] لقد كانت استراتيجية ناجحة للغاية. فوفقًا لتقرير داخلي لغلافليت لعام 1928، لم يرفض المراقبون من بين ثلاثمئة ألف مخطوطة فحصوها من بتروغراد وموسكو، سوى 0.3 حتى 1 في المئة. وكما تفاخر التقرير، «إن توجه القوة السوفيتية السياسي والأيديولوجي واضح جدًا ومحدد وثابت لدرجة أن المواد الضارة لا يقدمها سوى أشخاص هم إما أعداء لدودين للبناء الاشتراكي أو يفتقرون إلى المعرفة السياسية».[32] لقد استوعبت الخطوط الحمراء.

في ثلاثينيات القرن الماضي، وصلت الرقابة والقمع اللذان بدأهما لينين إلى مستويات الإبادة الجماعية في عهد ستالين، الذي اعتبر «كل انتقاد معركة بقاء»، على حد تعبير المؤرخ سيمون سيباغ مونتيفيوري. اهتم ستالين –القارئ النهم للتاريخ والفلسفة والأدب العالمي– مباشرةً وشخصيًا بتحديد الخطوط الحمراء للمجال العام السوفيتي. لقد أمضى ساعات لا تحصى يبحث في مسودات المقالات الإخبارية ومخطوطات الكتب وعروض الأفلام، وعمل كرقابة عليا ومحرر وناقد، وجب على الناشرين، والصحفيين، والمؤلفين، والمخرجين وكتاب المسرحيات الذين اهتموا بوظائفهم وحريتهم وحياتهم في نهاية المطاف اتباع أوامره وتعديلاته و«نصائحه الودية» بدقة.[33]

مع انتشار جنون ارتياب ستالين المتزايد عبر نظام الرقابة بأكمله، أصبح مراقبو الغلافليت مهووسين بإزالة الغموض الذي قد يفسر على أنه مريب ولو قليلًا، وكانوا مرعوبين من العواقب إذا سمحوا لأي شيء غير قانوني بالمرور – ولسبب وجيه. في عام 1937، قبض على رئيس الغلافليت وقتل بالرصاص لاحقًا في إحدى عمليات ستالين التطهيرية العظيمة.[34] صدرت تعليمات للرقابة بإيلاء اهتمام وثيق «بما يسمى الأخطاء المطبعية» التي يمكن اعتبارها طريقة ذكية للتعبير عن المعارضة. وشملت هذه أشياء فظيعة مثل الواصلات في الكلمات «ثورة–مضادة» و«مناهضة–البلشفية». وفقًا لمسؤول رفيع في الغلافليت، فإن «مثل هذه الواصلات تشكل أخطر تحريف سياسي».[35] فحصت الصور أيضًا بعناية لضمان عدم إساءة تفسيرها. وأدى ذلك إلى سخافات مثل تعميم مكتب الرقابة المركزي في موسكو لعام 1935 تعليقًا على صورة ستالين والأمين العام للكومنترن جورجي ديميتروف: «تتشابك تجاعيد الشعر على جبهة الرفيق ديميتروف بطريقة تخلق انطباعًا بوجود صليب معقوف مرسوم. . . . يمنع الغلافليت منعًا باتًا طباعة المزيد من هذه الصورة».[36]

بحلول نهاية ثلاثينيات القرن الماضي، ترأس ستالين قوة قمع طاغية عالية الكفاءة، محاطة بسياج بيروقراطي كافكاوي من مختلف المكاتب التي لم تسيطر على جميع المطبوعات فحسب، بل على بعضها البعض أيضًا. في عام 1940، تألف جيش ستالين للقمع من نحو خمسة آلاف مراقب. وفي الفترة منذ عام 1938 حتى عام 1939 وحدها، أمر الغلافليت بسحب ما يقارب ثمانية آلاف كتاب مؤذٍ سياسيًا صاغها نحو ألف وتسعمائة مؤلف. إجمالًا، أزيل أكثر من ستة عشر ألف عنوان وأكثر من أربعة وعشرين مليون نسخة من الأعمال المطبوعة من المكتبات وشبكة تجارة الكتب.[37] لم يتأثر عمل آلة الإبادة الأدبية هذه تمامًا بأي مظهر من مظاهر الإجراءات القانونية الواجبة أو الحريات الفردية، وكان يمكن أن تنفذ الشرطة السرية الأوامر وتعاقب عليها بالترحيل إلى معسكرات الاعتقال أو برصاصة في مؤخرة الرأس.

كانت المادة 58 الشائنة من القانون الجنائي المتعلق بـ«الجرائم المضادة للثورة» إحدى أكثر أدوات القمع السوفيتي رعبًا. تضمنت لائحة طويلة من المواد الفرعية التي تجرم كل شيء من الخيانة إلى التخريب المعادي للثورة. كانت المادة 58، القسم 10، حول «التحريض المعادي للسوفيت» واسعة بشكل خاص.[38] «من منا لم يختبر احتضانها الشامل؟» سأل المؤلف المعارض ألكسندر سولسينتشين في كتابه *أرخبيل غولاغ* عام 1973، وهو وصف مجمع سرًا لمنظومة معسكرات السخرة مترامية الأطراف للنظام، حيث أمضى ثماني سنوات، وأدين بموجب المادة 58-10 لانتقاده ستالين في رسائل خاصة. «بكل صدق، ليس هناك خطوة، أو فكر، أو عمل، أو قلة عمل تحت السماوات لا يمكن معاقبتها بالقبضة الحديدية للمادة 58».[39] لم يكن سولسينتشين وحيدًا. بالإضافة إلى «أعداء الشعب»، امتلأ الغولاغ بـ«الثرثارين»، المدانين بموجب المادة 58-10 لانتقادهم أو إلقائهم نكتة عن الحزب أو ستالين. فليس نادرًا أن يندد الجيران أو الزملاء بهؤلاء الثرثارين.[40]

والمثير للاهتمام أن المادة 123 مما يسمى دستور ستالين لعام 1936 أعلنت أن القانون يعاقب «أي دعوة إلى التفرد العرقي أو القومي أو الكراهية والازدراء».[41] رغم أن هذا الالتزام السابق بالمساواة لم يفعل شيئًا يذكر لوقف شيطنة وترحيل ملايين الأشخاص من الأقليات القومية والإثنية داخل الاتحاد السوفيتي، كافح السوفيت بشدة لاحقًا لإدراج أوامر مماثلة لخطاب الكراهية في القانون الدولي خلال الحرب الباردة، مع عواقب طويلة المدى على حرية التعبير العالمية عاشت أكثر من ستالين والاتحاد السوفيتي بحد ذاته.

رغم أن السخافات الصارخة للنظام الستاليني كانت ذات صفة كوميدية معينة، لكنها لم تكن مضحكة. يُصنف إرث ستالين بين أسوأ جرائم التاريخ ضد الإنسانية. أعدم قرابة مليون شخص أو ماتوا من سوء المعاملة في السجون ومعسكرات السخرة خلال التطهير العظيم في الفترة منذ عام 1937 حتى عام 1938 وحدها. ورحل أكثر من ثمانية عشر مليون سجين إلى الغولاغ منذ عام 1934 حتى عام 1953، وتوفي الملايين من المجاعات المصممة عمدًا في كثير من الأحيان لمكافحة «الأعداء الطبقيين».[42] شرح ستالين المنطق القاتل وراء الإرهاب لتابعه لافرينتي بيريا، رئيس الشرطة السرية (NKVD) المروعة، التي نفذت معظم الإرهاب. قال ستالين: «عدو الشعب هو من يشك في صواب خط الحزب». وبما أنه كان هناك «الكثير» من هؤلاء المشككين «يجب علينا تصفيتهم».[43]

لقد سهل الجمع بين الرقابة الشديدة والدعاية المستمرة هذه الجرائم. أشار سولسينتشين إلى أن الغولاغ لا يمكن إلا أن ينبث لأنه «لم يكن هناك رأي عام في الاتحاد السوفيتي».[44] مرت جرائم النظام الهائلة ضد شعبه دون رادع لأنه «لم يمكن تسريب أي أخبار. ولو سربتها بعض الإشاعات المكتومة، دون تأكيد من الصحف، ومع انشغال المخبرين عن كشفها، فلن تكون كافية؛ لن يكون هناك فورة سخط عام.»[45]

استوعبت الدعاية السوفيتية خارج الاتحاد السوفيتي، حيث تعامى العديد من أعضاء اليسار الشيوعي عن جرائم ستالين لعقود. فاز مراسل صحيفة *نيويورك تايمز* والتر دورانتي بجائزة بوليتزر لعام 1932 لتقاريره من الاتحاد السوفيتي، رغم اعتماده على الدعاية الستالينية التي عتمت على حقيقة أن ملايين الأوكرانيين كانوا يتضورون جوعًا حتى الموت في ظل سياسات التأميم القسري أو قُتلوا في سياسة «تصفية» «الكولاك»، الذين جعلتهم معارضتهم لسياسات القتل الجماعي لستالين «أعداء طبقيين».[46] خلال الحرب العالمية الثانية، حذرت وزارة الإعلام البريطانية أحد الناشرين من نشر رواية جورج أورويل *مزرعة الحيوانات*، فمن المحتمل أن يتسبب انتقادها المبطن للينين وستالين في «إهانة» السوفيت.[47] تلا التطهير الوحشي أو التصفية لملايين من «أعداء الشعب» بقيادة البلاشفة هجرة عالمية للشيوعية مع عواقب مروعة في أماكن مثل الصين الماوية وكمبوديا تحت حكم الخمير الحمر.

حتى اليوم، لم تطرد روسيا روح الغلافليت بعد. في عام 2017، منعت وزارة الثقافة الروسية الفيلم البريطاني *نا ديث أوف ستالين*، الساخر من النظام الستاليني، من التوزيع في المسارح. وأكدت الوزارة للجمهور «لدينا حرية تعبير»، لكنها أضافت أن «الفيلم يدنس رموزنا التاريخية».[48]

لا شيء ضد الدولة: الفاشية الإيطالية

بينما كان لينين وستالين مشغولين بالتطهير الأيديولوجي للاتحاد السوفيتي، كانت أيديولوجية شمولية أخرى تطل برأسها البشع في إيطاليا. قبل توليه منصبه، أسكت موسوليني وفرقه من الفاشيين ذوي القمصان السوداء منتقديهم وخصومهم بالقوة

الغاشمة وإرهاب اليساريين وإحراق مكاتب الصحف. وصلوا إلى السلطة في خريف عام 1922، بعد أن سار الآلاف من ذوي القمصان السوداء إلى روما للإطاحة بالحكومة. غفلت المؤسسة السياسية وعينت موسوليني رئيس وزراء على أمل باطل أن يجعلوه يلعب وفق قواعدهم. لكن لم يكن لدى الفاشيين سوى الازدراء للديمقراطية. بفضل مزيج من القمع والتخويف والعنف، أقام موسوليني ديكتاتورية كاملة في عام 1925 – أو، كما وصفها لاحقًا، «ديمقراطية منظمة ومركزية وموثوقة».[49] لكن لم يكن لدى العناصر الديمقراطية لدولة موسوليني الفاشية مجال كبير للتعددية، لاستنادها إلى فكرة «كل شيء في الدولة، لا شيء خارج الدولة، لا شيء ضد الدولة».[50]

في ظل هذا النظام، لم يكن هناك مجال كبير للمعارضة أو استقلال الفكر. عاقب قانون الدفاع عن الدولة منذ 25 نوفمبر 1926 على مجموعة واسعة من جرائم التعبير والفكر تحت ستار الأمن القومي بأحكام قاسية تتراوح بين ثلاثة حتى خمسة عشر عامًا. تضمنت الخطوط الحمراء نشر «مذاهب أو آراء أو أساليب» لأي «جمعية أو منظمة أو حزب» غير قانونيين بالإضافة إلى إيصال «إشاعات أو معلومات خاطئة أو مبالغ فيها أو مغرضة» قد تشوه سمعة الدولة في الخارج.[51] وأنشأ المرسوم نفسه محكمة خاصة معنية بـ«الجرائم السياسية» أسفرت عن 5,155 إدانة وتسعة وعشرين حكمًا بالإعدام بين عامي 1927 و1943.[52]

ولم يكن هناك مكان للصحافة الناقدة. بالنسبة لموسوليني، محرر صحيفة سابق، كانت الصيغة بسيطة للغاية: أوضح أن «الفاشية تتطلب صحافة متشددة». يجب أن تسعى الصحف جاهدةً لإيجاد توحيد أساسي لخدمة القضية. . . وتجاهل الباقي، ودفنه في ظلمات اللامبالاة المطلقة.[53] مُنحت الشرطة في عام 1926 صلاحيات أمنية قومية لمصادرة أي

كتابات «تضر بمكانة الدولة أو سلطاتها، أو تسيء إلى المشاعر الوطنية، والحس الأخلاقي، والآداب العامة».[54]

أصر موسوليني طبعًا على أن «الصحافة تتمتع بحرية في إيطاليا أكثر من أي بلد آخر في العالم».[55] ومثل لينين، عرّف حرية الصحافة على أنها امتثال أيديولوجي مطلق. وقارن في نفس الخطاب الصحفيين بآلات الأوركسترا التي تستخدم جميعها أصواتها لعزف نفس اللحن. تألف هذا اللحن من التعبير المخلص عن أفكار *إل دوتشي* (*الدوق*)، التي جسدت أفكار الشعب الإيطالي وبالتالي لم تتكبد أي معارضة. ولكن رغم أن موسوليني كان رائدًا للقمع الفاشي، لم يطلق عنان الإمكانات الكاملة للفاشية حتى انهارت جمهورية فايمار الألمانية الهشة وحل محلها الرايخ الثالث. ففي ظل الحكم النازي، صقل مزيج موسوليني من الدعاية والقمع والرقابة إلى تأثير مدمر.

مغالطة فايمار

مثلت جمهورية فايمار قصيرة العمر منذ 1918 حتى 1933 فاصلًا رائعًا للديمقراطية الليبرالية بين إمبراطورية شبه استبدادية ورايخ ثالث شمولي. لكن الصعاب تكدست ضد الجمهورية منذ البداية. لقد بنيت على الأنقاض المتداعية لهزيمة ألمانيا الكارثية في الحرب العظمى، وأثقلتها معاهدة فرساي العقابية، وزعزعت استقرارها الصعوبات الاقتصادية والعنف السياسي. شنت الجماعات المسلحة لأقصى اليسار واليمين منذ عام 1918 حتى عام 1923 ما لا يقل عن خمس محاولات انقلاب فاشلة. وبحلول عام 1922، كان المتطرفون اليمينيون قد نفذوا نحو 354 اغتيالًا سياسيًا.[56] وكان من بين الضحايا سياسيون بارزون

بالإضافة إلى الاشتراكية الشهيرة روزا لوكسمبورغ التي اعتقدت، على عكس لينين، أن «الحرية هي دومًا وتحديدًا حرية الشخص الذي يفكر على نحو مختلف».[57]

رغم العنف، كانت حرية التعبير أساسية لجمهورية فايمار. نصت المادة 118 من دستور فايمار لعام 1919 على أن «لكل ألماني الحق، ضمن حدود القوانين العامة، في التعبير عن رأيه شفويًا، أو كتابيًا، أو طباعةً، أو تصويريًا أو بأي طريقة أخرى. . . ولا يجوز فرض أي رقابة». مثل هذا تناقضًا صارخًا مع العقود الأولى لألمانيا الإمبراطورية، عندما قمعت المنشورات والصحفيين الاشتراكيين والكاثوليك بقسوة. لكن ظلت المادة 118 تسمح بالرقابة على السينما، و«الأدب غير اللائق والفاحش»، والمسرحيات العامة، والمعارض «لحماية الشباب». ومع ذلك، كانت المادة 48 هي المادة الأكثر جسامة، التي سمحت للرئيس بتعليق «الحقوق الأساسية»، بما فيها حرية التعبير، «إذا تعرضت السلامة والنظام العام لاضطراب أو تهديد خطير».[58] وفرت هذه الأداة في النهاية الضربة القاتلة للديمقراطية ذاتها التي كان يفترض أن تحميها.

رغم ذلك، لا يمكن إنكار أن دستور فايمار وفر إطارًا لمجال عام حيوي ومتنوع، فقد وسع وضمن الحريات المنصوص عليها في قانون الصحافة لعام 1874. كان في ألمانيا نحو 4,700 صحيفة بحلول أوائل ثلاثينيات القرن الماضي، وبلغ إجمالي توزيعها اليومي عشرين مليون نسخة تقريبًا.[59] كانت ألمانيا فايمار أيضًا أرضًا خصبة للغاية للثقافة والأدب والفن والعلوم. ومن بين قائمتها الطويلة للمؤلفين والفنانين والمفكرين المشهورين كان توماس مان، وبيرتولت بريخت، وهيرمان هيسه، وثيودور ف. أدورنو، وهانا أرندت، والمخرج فريتز لانغ وفنانة التصوير هانا هوش. فاز تسعة ألمان بجائزة نوبل خلال جمهورية فايمار. خمسة من الفائزين بالجائزة كانوا يهودًا، بمن فيهم ألبرت أينشتاين. قدمت الجمهورية أيضًا ثاني

امرأة في العالم حائزة على جائزة نوبل في الفيزياء، ماريا غوبرت ماير، مجسدةً قفزة عملاقة إلى الأمام فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين.

فازت النساء بحق التصويت عام 1918 والمساواة في الحقوق عام 1919. لاحظت الكاتبة النمساوية جينا كاوس، عضو نشط في الأوساط الفكرية في برلين، حدوث تغيير مزلزل. أشارت في عام 1929: «لم يمض وقت طويل منذ أن اعتبرت الكاتبة وحشًا غريبًا».

> استمر انعدام الثقة الفكري هذا والنفور البدني تقريبًا من الكاتبات حتى قرابة الوقت الحاضر – ومع ذلك، فقد وضع أخيرًا حد جذري للتحيزات الجنسانية. . . نصادف الكاتبات في جميع كتالوجات دور النشر ونوافذ المكتبات والصحف والمجلات.[60]

لم يسعد الجميع بثمار هذا المجال العام الليبرالي الجديد. في 24 فبراير 1920، أصغى ألفي شخص في ميونيخ عندما قرأ عضو قيادي في حزب العمال الألماني (DAP) بيان الحزب بصوت عالٍ. كان اسمه أدولف هتلر، وشملت مطالبه «الحرب القانونية ضد الكذب السياسي الواعي ونشره في الصحافة». وأصر على أنه يجب ألا يسمح سوى للألمان الإثنيين بتحرير المنشورات باللغة الألمانية وكتابتها وتمويلها والتحكم فيها. لكن هذا لم يكن كل شيء: «يجب حظر نشر الجرائد التي لا تعزز الرفاه الوطني. إننا نطالب بمقاضاة قانونية لجميع الاتجاهات في الفن والأدب من النوع الذي يحتمل أن يفكك حياتنا كأمة».[61]

لم يكن أحد في عام 1920 ليتخيل أن هذه المطالب الغريبة لدخيل سياسي من النمسا ستصبح قانون البلد بعد أقل من 15 عامًا. لكن بعد فوات الأوان، لم يستطع أحد القول إنه لم يحذر. استخدم هتلر موهبته المدمرة في الخطابة لتهييج حشود قاعات البيرة البافارية في نوبة من الكراهية وليصبح زعيمًا لحزب العمال القومي الاشتراكي الألماني، أو NSDAP. لقد استغل الإذلال الذي شعر به الألمان بعد خسارة الحرب العالمية الأولى لتكوين شعور قوي

بالفخر والمصير القومي الإثني. حدد أعداء الحركة بوصفهم ديمقراطيون، وماركسيون، وسياسيون «طعنوا الجيش الألماني في ظهره» بتوقيعهم على هدنة، وقبل كل شيء، أولئك الذين أصر على أنهم وراء المؤامرة الشريرة لإخضاع الشعب الألماني: اليهود.[62]

جاء تحذير مباشر تمامًا في عام 1923 مع انقلاب بير هول المشؤوم. كانت سلطات بافاريا قد حظرت فعلًا العديد من التجمعات النازية، وسارت في أثنائها القوات شبه العسكرية المسلحة حولها بحثًا عن اشتباكات عنيفة مع اليساريين. لكن الحكومة كانت أضعف من أن تطبق الحظر بشكل منهجي. في 8 و9 نوفمبر، حاول هتلر الإطاحة بالحكومة في بافاريا وإطلاق ثورة وطنية على غرار مسيرة موسوليني في روما. قُتل أربعة من ضباط الشرطة، ودُمرت صحيفة اشتراكية ديمقراطية، واحتُجز العديد من أعضاء مجلس المدينة الاشتراكيين الديمقراطيين كرهائن قبل أن يخفق الانقلاب غير المنظم. أدين هتلر بالخيانة العظمى ولكن حكم عليه بالسجن بعقوبة خفيفة تبعث على السخرية لمدة خمس سنوات بعد محاكمة سُمح له باستخدامها كمنصة دعائية.[63]

قضى هتلر أقل من تسعة أشهر في السجن. كتب في أثناء حبسه سيرته الذاتية، *كفاحي* (*Mein Kampf*)، التي تضمنت المزيد من علامات التحذير حول شكل حرية التعبير في ظل الاشتراكية القومية. اتهم هتلر الصحافة الليبرالية بأنها «حفرت [تحفر] قبر الشعب الألماني» بينما كانت «الصحافة الماركسية الكاذبة» تنشر الأكاذيب لاستعباد الأمة لصالح «التمويل الدولي وأسياده، اليهود». والدولة بأنها سمحت بخنوع لوسائل الإعلام بالاختباء وراء «مبدأ حرية الصحافة وتحرر الرأي العام» الذي «سمح للسم. . . بدخول مجرى الدم الوطني وإصابة الحياة العامة» مع الإفلات تمامًا من العقاب. كان الحل هو انتزاع السيطرة على الصحافة من «أعداء الشعب».[64] المصطلح العزيز على كل من لينين وهتلر.

كيف يمكن أن تبدو الصحف تحت سيطرة الدولة؟ مرةً أخرى، كان هتلر صادقًا بوحشية في *كفاحي*. بالنسبة لهتلر، كانت الغالبية العظمى من الأشخاص الذين ادعى التحدث باسمهم من البسطاء السذج الذين صدقوا كل ما قرأوه في الصحافة. ولأن هؤلاء الأشخاص قرروا أيضًا إجراء انتخابات ديمقراطية، كانت سيطرة الدولة على الصحافة ذات أهمية قصوى، حتى تخدم «الدولة والأمة». وبناءً على ذلك، يجب تغذيتهم بالدعاية الموجهة حصريًا إلى الجماهير. وذكر أيضًا أن «كل الدعاية الفعالة يجب أن تقتصر على بضع أساسيات مجردة ويجب التعبير عنها في صيغ نمطية قدر الإمكان. وينبغي تكرار هذه الشعارات باستمرار إلى أن يفهم آخر فرد الفكرة المطروحة».

بذل ديمقراطيو فايمار جهودًا مضنية لموازنة حرية التعبير عندما واجهتهم التقارير المثيرة والتحريض المتعصب في بلد يشوبه الإرهاب السياسي والعنف المنسق في الشوارع. وكما تظهر العقوبة الخفيفة لهتلر وNSDAP، كانت المحاكم متساهلة غالبًا تجاه التطرف اليميني. وصف البروفيسور الألماني اليهودي إميل ي. غومبل في استطلاع أجراه عام 1922 بعنوان *أربع سنوات من القتل السياسي*، كيف عوقبت الدعوات الصريحة للقتل في الصحافة اليمينية بصفعات على المعصم فحسب: «غرامة بضع الماركات الورقية، ويمكن لمن أصدر الدعوات استئناف إثارة بذور الكراهية».[65]

لكن سرعان ما اتخذت الحكومة تدابير حاسمة بشكل متزايد لمكافحة التحريض الراديكالي ليكون في نهاية المطاف، وفقًا لأحد المؤرخين، «مبدأ حرية الصحافة في الكفاح من أجل الحفاظ على الجمهورية، ضحية كبرى».[66] كانت الخطوة الأولى هي قانون الدفاع عن الجمهورية لعام 1922، الذي سمح للسلطات بقمع الصحف التي تعبر عن الازدراء لهيكل الدولة القائم، أو العلم الوطني، أو أعضاء الحكومة، أو تدعو إلى العنف.[67] في ثلاثينيات القرن الماضي، جعل المزيج المتفجر من الاشتباكات العنيفة والتقارير الصحفية

المثيرة المستندة إلى لغة الحرب الأهلية حتى الاشتراكيين الديمقراطيين، الذين قُمعت صحفهم بشكل منهجي في ألمانيا الإمبراطورية، يشككون في حرية الصحافة. أعرب قادة ديمقراطيون اشتراكيون عن أسفهم لأن حرية الصحافة قد تدهورت إلى «حرية الكذب والافتراء» وأصبحت «السلاح الأكثر سمية ضد الديمقراطية». وفقًا للمؤرخ برنارد فولدا، «لم تشهد أي ديمقراطية ليبرالية غربية أخرى في هذه الفترة [انضمام] القوى الديمقراطية، من الاشتراكيين حتى الليبراليين، بهدف تمرير قانون يحد من حرية الصحافة».[68]

في السنوات الأخيرة للجمهورية، تراجعت حرية الصحافة بفعل تيار مستمر من قوانين ومراسيم طوارئ يائسة ووحشية على نحو متزايد. وسع قانون الدفاع عن الجمهورية في عام 1930؛ ثم رفعت حصانات النواب الذين عملوا كمحررين. وسّع مرسوم الطوارئ الرئاسي لعام 1931 بموجب المادة 48 من الدستور سلطة الحكومة في حظر الصحف لمدة تصل حتى شهرين. في البداية، حتى الصحافة الليبرالية أيدت هذا التطور. وكتبت إحدى الصحف السائدة: «لكي تحمي نفسها بفعالية من الأكاذيب والافتراءات، يجب السماح للدولة بالمساومة على الحقوق الأساسية، مثل حرية الصحافة».[69] ولمواجهة «تأكيد الحقائق الكاذبة»، أجاز مرسوم الصحافة الطارئ للحكومة إجبار الصحف على طباعة التصحيحات والتصريحات والردود، وحظر الجرائد التي تهدد «السلم والنظام العامين».[70] ثم صدر مرسوم طوارئ آخر في يونيو 1932، شدد سيطرة الحكومة على الصحف ووسع المسوغات التي تجيز قمعها. لم تكن هذه الأحكام تهديدات فارغة. ففي أثناء مستشارية هاينريش برونينغ منذ مارس 1930 حتى مايو 1932، حُظرت 284 صحيفة مؤقتًا في بروسيا وحدها. كانت تسعة وتسعون منها نازية، وسبعة وسبعون شيوعية، وثلاثة وأربعون ملكًا لحركات اليمين المتطرف الأخرى.[71]

بين عشية وضحاها، أدركت وسائل الإعلام أن أساليب كبح التعصب والقوى المعادية للديمقراطية التي دعمتها ذات يوم أصبحت تهديدًا وجوديًا لحرية الصحافة نفسها. قارنت صحيفة *برلينير تاغبلات* الليبرالية بين «الحظر المنهجي للصحف» لمئة صحيفة شهريًا تقريبًا في ألمانيا بالمناخ الصحفي في إيطاليا الفاشية وروسيا السوفيتية. بعد بضعة أشهر، أعلنت *تاغبلات* «نهاية الحرية».[72] لكن كان الأوان قد فات بالفعل للاحتجاج.

في يونيو 1932، أصبح فرانز فون بابن المحافظ بشدة مستشارًا، وفي الأشهر القليلة التي سبقت استقالته في نوفمبر 1932، عُلقت خمس وتسعين صحيفة أخرى.[73] كانت الأكثرية شيوعية، بينما جاءت المتعاطفة مع النازيين في المرتبة الثانية. في عام 1932، حُظرت الصحيفة الشيوعية *دي روت فانه* لما يزيد عن ثلث أيام نشرها. لكن الصحف الاشتراكية–الديمقراطية والليبرالية–اليسارية التي انتقدت النازية قد قمعت أيضًا. وبحلول ذلك الوقت، كان نشر رسوم كاريكاتورية مسيئة كافيًا للحظر. شمل ذلك رسومًا كاريكاتورية تنتقد قرار بابن برفع الحظر المفروض على الجناح شبه العسكري للحزب النازي، كتيبة العاصفة (شتورماب تايلوغ SA)، وهو قرار أدى إلى اندلاع عنف الشوارع، بالإضافة إلى رسوم كاريكاتورية تسخر من حكم بابن بموجب مراسيم الطوارئ.[74] من الصعب ألا نقارن الحظر المنهجي الذي فرضته ألمانيا فايمار على الصحف التي كتبت عن العنف السياسي بموقفها المتساهل نسبيًا تجاه الجماعات والجمعيات المختلفة التي *ارتكبت* أعمال عنف. يرسم هذا التباين صورة أدق من رثاء لوفنشتاين لـ«انعدام تشدد جمهورية فايمار».

ساعد الانتقاص المستمر للمبادئ الدستورية في تمهيد الطريق أمام هتلر والنازيين لإلغاء حرية التعبير تمامًا ونهائيًا. لذلك، من المهم دراسة كيفية تعامل سلطات فايمار مع الكراهية الخبيثة ومعاداة السامية والتحريض المتعصب المناهض للديمقراطية لـNSDAP.

كما رأينا فعلاً، لم تكن ألمانيا فايمار مكانًا آمنًا للدعاية النازية. عُلقت صحيفة الحزب النازي *فولكيشر بيوباختر* مؤقتًا بسبب تجاوزات معادية للسامية في مناسبات متعددة في أوائل عشرينيات القرن العشرين.[75] بعد محاولة الانقلاب الفاشلة لهتلر في عام 1923، حظر NSDAP وصحيفته حتى عام 1925. [76] شهدت شعبية أدولف هتلر المستمرة ودعوته الشرسة حظر معظم الولايات الألمانية له من التحدث علنًا بين عامي 1925 و1927 (استمر الأمر القضائي حتى عام 1928 في بروسيا).[77] لا شك في أن الحظر كان عائقًا أمام NSDAP، الذي اعتمد على خطابات هتلر الفاتنة للحصول على الدعم الشعبي. لكن المنع وفر أيضًا مادة للدعاية المثمرة. في النهاية، خلص هتلر إلى أن الحظر كان منفعة صافية، عزز شهرته وشعبيته.[78] لأسباب ليس أقلها جهود القادة النازيين مثل جوزيف غوبلز الذي نظم وتحدث في الاحتجاجات ضد هذا الظلم «غير القانوني». صورت الملصقات هتلر مكمم على أنه شهيد اختاره النظام ظلمًا ليقمعه. مع تعليقات مثل «يمكن للمحتالين التحدث في أي مكان في ألمانيا، لكن هتلر يحظر».[79] كانت مناشدة غوبلز الانتهازية والانتقائية والمنافقة بشدة لحرية التعبير التي تخدم أجندة الفرد فحسب –التي ما تزال تكتيكًا مألوفًا بين الشعبويين اليمينيين اليوم– تكتيكًا قياسيًا أيضًا عندما استهدفت السلطات المنشورات النازية الأخرى.

كانت أشهر صحيفتين نازيتين هما صحيفة غوبلز *دير أنغريف* (الهجوم) وصحيفة يوليوس شترايشر المعادية للسامية بشدة *دير شتورمر*. أسس غوبلز الأولى كرد مباشر على حظر NSDAP في برلين. كانت *دير أنغريف* متخصصة في التصيد المعادي للسامية.[80] وكان هدفها المفضل هو برنارد فايس، نائب رئيس الشرطة اليهودي في برلين، الذي وصف بصورة شيطانية برسوم كاريكاتورية واستعارات معادية للسامية. لاحق فايس *دير أنغريف* باستمرار في المحكمة، حيث فاز بعدة دعاوى تشهير.[81] لكن كانت العديد من قضايا المحكمة

لصالح غوبلز؛ لقد استخدمها لتصوير NSDAP *ودير أنغريف* كضحايا لنوع المؤامرة اليهودية ذاته لاستعباد الشعب الألماني الذي زعمت الجريدة أنها تحاول كشفه. التمس غوبلز أيضًا بوقاحة حرية التعبير والحماية القانونية – مبادئ كان يكرهها بالفعل. بين نوفمبر 1930 وأغسطس 1932، حُظرت *دير أنغريف* إداريًا ثلاث عشرة مرة لما مجموعه تسعة عشر أسبوعًا، ما سمح لغوبلز أن يعلن بفخر أن *دير أنغريف* هي «اليومية الأكثر حظرًا» في ألمانيا. وفقًا للمؤرخ راسل ليمونز، فإن الملاحقة القانونية *لدير أنغريف* كانت سلاحًا ذا حدين. فمن ناحية، أضر الحظر الصحفي بالشؤون المالية للجريدة، التي اقتربت من الطي. لكن من ناحية أخرى، ولدت اهتمامًا تمس الحاجة إليه وانتصارات دعائية حاسمة قدمت الجريدة على أنها ضحية صغيرة لاضطهاد شديد – الأمر الذي ضرب على وتر حساس لدى العديد من الألمان الذين فقدوا الثقة في سلطات ألمانيا فايمار.[82]

نقلت صحيفة يوليوس شترايشر *دير شتورمر* معاداة السامية إلى مستويات مقززة من الرذالة. بعد الحرب العالمية الثانية، حكمت محكمة نورمبرغ على شترايشر –المعروف باسم «مضطهد اليهود رقم واحد»– بالإعدام وأعدم بتهمة «تحريضه على القتل والإبادة».[83] لكن في زمن فايمار، كانت معاداة *دير شتورمر* للسامية أقل عنف صريح، مهما كانت مزعجة. حاولت العديد من الجماعات اليهودية والأفراد اليهود كبح جماح *دير شتورمر* بواسطة المحاكم، مستخدمين دعاوى تشهير بالإضافة إلى أحكام القانون الجنائي التي حظرت التحريض على العداء والعنف بين فئات المواطنين والجرائم ضد الدين.[84] أدين شترايشر مرتين بانتهاك الحكم الأخير لطبع فرى الدم التي اتهمت اليهودية –وبالتالي اليهود– بطقوس قتل غير اليهود. في عام 1929، حُكم على شترايشر بالسجن لمدة شهرين، لكنه غادر المحكمة وسط هتاف أربعمائة مؤيد. مثل *دير أنغريف*، استخدمت *دير شتورمر* هزائمها القانونية كانتصارات في عالم الدعاية. على ما يبدو، لقد نجحت في ما قد يكون

أكثر أمثلة تأثير ستراسند ضررًا في التاريخ. بعد فترة وجيزة من صدور حكم شترايشر، ضاعف NSDAP أصواته ثلاث مرات في الانتخابات المحلية في تورينغن، ثم ضاعف أصواته بأكثر من الضعف في مسقط رأس شترايشر في نورمبرغ في الانتخابات الفيدرالية لعام 1930. [85] لا شك في أن العديد من الألمان ارتعبوا من معاداة السامية النازية الفظة ورحبوا بالإجراءات القانونية ضدها. لكن بالنسبة للعدد المتزايد من الألمان الراغبين في رؤية نهاية ديمقراطية فايمار، أصبحت الإدانات بجرائم التعبير شارات شرف.

كانت سياسة راديو فايمار أكثر فعالية ضد الدعاية النازية. بعد بث أول برنامج إذاعي ألماني في أكتوبر 1923، ارتفع عدد المشتركين من مئة ألف في عام 1924 حتى أكثر من أربعة ملايين في عام 1932. [86] كانت الحكومة متوترة بشأن المخاطر المحتملة للاتصال الجماهيري، لذا وضعت موجات البث تحت سيطرة الدولة الأكثر صرامة وحظرت الأحزاب السياسية والشركات الخاصة من امتلاك محطات إذاعية. حتى أن أحد المؤرخين وصف سياسة راديو فايمار بأنها «ديكتاتورية تعليمية جمالية». كانت الإذاعات السياسية صديقة للحكومة، وأبعد النازيون والشيوعيون عن موجات البث.[87] ومع ذلك، ترتبت على الرقابة أضرار جانبية كبيرة منحرفة سياسيًا. في عام 1928، اشتكى الصحفي كورت توهولسكي من أنه «لا يمكن نطق كلمة واحدة على الراديو لم تفهم ولم يوافق عليها». وأصر على منح اليمين تذكرة مجانية، ولكن «إذا حاول مفكر حر، أو عامل راديكالي، أو مؤيد للإجهاض التعبير عن آرائه. . . يمكن أن يتأكدوا من خضوعهم للرقابة».[88]

سعى عدد من علماء الاجتماع إلى قياس مدى تأثير الراديو على دعم النازيين خلال فترة ألمانيا فايمار والرايخ الثالث. وجدوا أن المحتوى المؤيد للحكومة وحظر البث النازي ساعد في الحد من الدعم الانتخابي للنازيين بين عامي 1928 و1933. كان الجانب المقابل من هذا النهج هو أن السيطرة الكاملة على الراديو قدمت على طبق جاهز للنازيين بمجرد

وصولهم إلى السلطة.[89] ساعد الراديو النازيين في الانتخابات الفاسدة في مارس 1933، وبمجرد أن أصبح تحت السيطرة النازية بالكامل، لعب دورًا مهمًا في إقناع الألمان المعادين للسامية بتبليغ السلطات عن اليهود.[90] وكما يقول تأكيد غوبلز الشهير، «لم يمكن تصور طريقتنا في الاستيلاء على السلطة واستخدامها من دون الراديو».[91]

الرايخ الثالث

أثر انهيار وول ستريت عام 1929 بشدة على الاقتصاد الألماني الهش، وسرعان ما حلّق معدل البطالة حتى أكثر من 30 في المئة.[92] تاق عدد متزايد من الألمان إلى رجل قوي يخرجهم من الأزمة، وارتفعت حصة النازيين من الأصوات من 2.6 في المئة في الانتخابات الفيدرالية لعام 1928 إلى 37.2 في المئة المذهلة في يوليو 1932. [93] رغم أنهم لم يكسبوا الأغلبية أبدًا، كان NSDAP إلى حد بعيد أكبر حزب في الرايخستاغ. بعد الكثير من المناورات السياسية والتردد، عين الرئيس هيندنبورغ هتلر في منصب المستشار في 30 يناير 1933.

لم يكد هتلر يؤدي اليمين حتى استهدف حرية التعبير، وفرض حظرًا على الجريدة الشيوعية *دي روت فانه* والجريدة الديمقراطية الاجتماعية *فورفرتس*. ثم، في 4 فبراير، صدر مرسوم طوارئ «لحماية الشعب الألماني»، يمنح الشرطة سلطة حظر الاجتماعات والمظاهرات السياسية ويجعل نشر الصحف «أخبارًا غير صحيحة» غير قانوني، على النحو الذي حدده وزير الشؤون الداخلية النازي.[94] لم يقدر غوبلز على احتواء فرحته: «أصبح لدينا الآن أيضًا ورقة ضغط ضد الصحافة، وسينفجر الحظر بجنون. . . . كل تلك الهيئات اليهودية التي سببت لنا الكثير من المتاعب والأسى، ستختفي دفعةً واحدة من شوارع برلين».[95]

في هذه المرحلة، لم يكن هجوم هتلر على الصحافة إلا تصعيدًا لسياسة الصحافة الوحشية التي بدأها سياسيو فايمار الديمقراطيون، والتي دعمتها الصحافة السائدة قبل تعرضها للاعتداء. لكن مثل لينين، لم يكن لدى هتلر أي نية لتخفيف قبضته. وفي 27 فبراير، زود بالذريعة المثالية لإزالة العقبات الدستورية المتبقية تمامًا ونهائيًا، عندما أضرم الشيوعي مارينوس فان دير لوبي النار في الرايخستاغ. رغم أن المؤرخين ما زالوا يناقشون تورط النازيين، فإن النازيين استغلوا الموقف بالتأكيد. «هذه إشارة من الرب!» استشاط هتلر، فأرغى وأزبد فعليًا. «إذا تبين أن هذه النار، كما أعتقد، من صنع الشيوعيين، فلن يمنعنا شيء الآن من سحق هذه الآفة القاتلة بقبضة من حديد».[96] في اليوم التالي، دفع هتلر هيندنبورغ إلى إصدار مرسومين طارئين. «كإجراء دفاعي ضد أعمال العنف الشيوعية التي تعرض الدولة للخطر». فعلقا فوريًا سبعة حقوق دستورية، من بينها أمر الإحضار وحريات التعبير والصحافة والتجمع «حتى إشعار آخر».[97]

في غضون أيام، اعتقل النظام أربعة آلاف شيوعي، وحشرهم في سجون مؤقتة في مصانع وحانات وأقبية متهالكة.[98] وفقًا لإعادة تفسير النازيين لقانون *شوتزهافت*، أو «السجن الوقائي»، أمكن احتجاز هؤلاء السجناء السياسيين إلى أجل غير مسمى ودون أمر من المحكمة.[99] كانت الأهداف التالية هي الاشتراكيون الديمقراطيون ومسؤولو النقابات و«المنحرفون» مثل المثليين.[100] لقيت حملة هتلر الوحشية ضد اليسار ترحيبًا واسعًا وساهمت في شعبيته بين العديد من الألمان الذين اعتبروا الماركسية تهديدًا وجوديًا للأمة. وخلصت افتتاحية في إحدى الصحف البافارية إلى أن «مرسوم الطوارئ هذا لن يجد أي معارضة رغم الإجراءات القاسية للغاية. . . . لقد استخلصت أخيرًا عواقب النضال الأكثر حدة ضد الشيوعية».[101]

في 20 مارس، أعلن هاينريش هيملر عن افتتاح أول معسكر اعتقال في ألمانيا في مصنع بارود سابق بالقرب من داخاو للأشخاص «الذين يهددون أمن الدولة».[102] اعتقل نحو مئة ألف في «الحبس الوقائي» خلال عام 1933. أفرج عن معظمهم في غضون عامين، ولكن مات ما يقدر بستمئة –وربما أكثر– نتيجة التعذيب وسوء المعاملة.[103]

بعد ثلاثة أيام، غيرت حكومة هتلر الدستور بقانون التمكين، الذي سمح «للقوانين التي أقرتها الحكومة» بتجاوز كل من الرايخستاغ والرئيس. وبأصوات حزب الوسط الكاثوليكي وحزب الشعب الوطني الألماني، مهد هتلر الطريق لديكتاتورية النظام النازي دون معارضة.[104] معظم النواب الذين احتجوا على قانون التمكين كانوا بالفعل في السجن أو معسكرات الاعتقال أو المنفى. لكن الاشتراكي الديمقراطي أوتو فيلز وقف بحزم: «في هذه الساعة التاريخية، نتعهد نحن الديمقراطيون الاشتراكيون الألمان بمبادئ الإنسانية والعدالة والحرية والاشتراكية. لا يمنحك أي قانون تمكين سلطة القضاء على الأفكار الأبدية وغير القابلة للتدمير».[105] لكن هتلر لم يملك الأصوات فحسب، بل كان لديه أيضًا رد لاذع بلاغي للمهزوم فيلز. فإن كان فيلز متحمسًا جدًا للمساواة في الحقوق وحرية التعبير، فلماذا لم يدافع عن النازيين عندما كانوا في المعارضة؟

> كان عليك أن تدرك القوة المفيدة للنقد عندما كنا في المعارضة. . . . في ذلك الوقت كانت صحافتنا *محظورة* ومحظورة ومجددًا *محظورة*؛ حظرت تجمعاتنا؛ لم يُسمح لنا التحدث، ولم يُسمح لي التحدث – واستمر ذلك لسنوات! والآن أنت تقول إن النقد مفيد![106]

لم يقصد هتلر أبدًا السماح بالمعارضة السياسية. لقد أوضح ذلك في وقت مبكر منذ عام 1920. لكن الأمثلة العديدة على القمع المناهض للنازية قدمت واجهة شرعية لقمع هتلر

المنهجي وساعدت في تجنب الانتقادات، حيث كان بإمكانه استخدام سلاح «الماذاعنية» الفعال واتهام الديمقراطيين الاشتراكيين بالنفاق وازدواجية المعايير. وقد ساعده ذلك في تبرير حملته القمعية الشعبية فظهرت في ضوء أقل سلطوية.[107]

تعرض الاشتراكيون الديمقراطيون الذين لم يرحلوا إلى معسكرات الاعتقال للترويع والإذلال والضرب للامتثال من قبل قوات القمصان البنية من كتيبة العاصفة وقوات القمصان السوداء من فرقة الحماية (SS) شبه العسكريتين. أجبر أحد الديمقراطيين الاشتراكيين البارزين في كولونيا على شرب مزيج من الزيت والبول، بينما عذب وزير–رئيس مكلنبورغ الاشتراكي الديمقراطي حتى الموت، وربط في كيس، وألقي في النهر.[108] بحلول نهاية مايو 1933، أقال جنود العاصفة النازيون قسرًا نحو خمسمئة مدير بلدية وسبعين عمدة من مناصبهم.[109] حظر الحزب الشيوعي والحزب الاشتراكي الديمقراطي بحلول يونيو. بعد الحظر، اعتقل ما يقدر بثلاثة آلاف من كبار الديمقراطيين الاجتماعيين وضربوا وحتى قتلوا.[110]

سرعان ما ندم مساعدو هتلر اليمينيون على دعمهم عندما وجه انتباهه إلى بقية الطيف السياسي بعد تكميم أفواه اليسار. واحدًا تلو الآخر، أجبر الأحزاب المتبقية على حل نفسها في موجة من «الانتحار السياسي». وكمسمار أخير في النعش، حظر جميع الأحزاب السياسية باستثناء NSDAP بموجب القانون في 14 يوليو.[111] في غضون أقل من ستة أشهر، حول هتلر ألمانيا إلى ديكتاتورية الحزب الواحد، غير مقيدة بأي تدابير حماية مجدية للحريات الدستورية.

عندما وضع ألد أعداء الدولة في «الحبس الوقائي»، أو رحلوا إلى معسكرات الاعتقال، أو ضربوا ليصمتوا، أضفى النظام الطابع الرسمي على سيطرته على المجال العام بوسائل

قانونية عملت أيضًا على تلطيف الإجراءات القاسية بقشرة من الشرعية والإجراءات السليمة. من المفهوم أننا نربط إرهاب ألمانيا النازية بالغيستابو ومعسكرات الاعتقال. لكن وفقًا للمؤرخ ريتشارد جيه إيفانز، كان التشريع مهمًا بنفس القدر في توطيد الحكم النازي. أمكن تحويل المحاكم العادية وأجهزة الدولة القائمة فعلًا إلى أسلحة قوية ضد المعارضة بمجرد تحريرها من قيود الحريات الدستورية. ارتفع عدد السجناء في ألمانيا منذ عام 1932 حتى عام 1937، من 69,000 إلى 122,000 – صنف نحو 23,000 منهم سجناء سياسيين. في عام 1937 وحده، أصدرت المحاكم الألمانية عددًا مذهلًا من الإدانات بتهمة الخيانة عظمى وصل حتى 5,255. [112]

غذى هذا مجموعة من القوانين الغامضة والمتسعة النطاق على نحو متزايد ضد جرائم التعبير. حظر قانون الممارسات الخبيثة الصادر في مارس 1933 «النميمة الخبيثة»، والتصريحات المهينة، والنكات، والإشاعات عن النظام ومسؤوليه. حظر القانون بفعالية أي انتقاد للحزب النازي، بما في ذلك الرأي الشخصي، سواء أعرب عنه علنًا أو سرًا.[113] اتهم قس بروتستانتي لاحقًا بإدانته العنف المعادي للسامية في ليلة الكريستال في خطبه باعتباره غير مسيحي، عندما تعرضت آلاف المنازل والشركات والمعابد اليهودية في 9 نوفمبر 1938 للهجوم في نفس الوقت.[114] صدر قانون خيانة في أبريل 1933 عاقب كل من «خطط» لـ«تعديل الدستور» بأحكام سجن طويلة المدة وحتى الإعدام. فأصبحت كتابة أو طباعة أو توزيع منشورات تروج لتعديل دستوري مثل، لنقول، العودة إلى الديمقراطية خيانة عظمى عمليًا. وأمكن تفسير أدنى ارتباط بمرتكب هذه الخيانة على أنه تورط في مؤامرة. ولحماية سلطة المسؤولين النازيين، صدر قانون في ديسمبر 1934 يعاقب على خطاب الكراهية ضد شخصيات بارزة في الحزب أو الدولة مع إمكانية الحكم عليه بالإعدام.[115] في أوج الحرب، في عام 1942، حُكم على مصففة شعر من ميونيخ بالسجن لمدة أربع سنوات بسبب

«تعليقاتها الخبيثة، والبغيضة، والتحريضية والمنحطة» بعد أن وصفت هتلر بأنه «قاتل جماعي مجنون».[116]

بالإضافة إلى القوانين والشرطة السرية، راقب المخبرون المعروفون باسم «حراس الكتل» أحيائهم وأماكن عملهم وأبلغوا عن أي شخص ينتقد النظام أو يلقي نكتة عن هتلر أو ينسى رفع العلم في عيد ميلاد هتلر. كان لدى النظام نحو مئتي ألف مخبر كهؤلاء في عام 1935. مع بداية الحرب، راقب مليوني ألماني جيرانهم بعين يقظة.[117] حدث أحد أكثر أشكال المراقبة شرًا في منظمة الشباب الإلزامية، *هتلريوغيند*، حيث ضغط على الأطفال للإبلاغ عن والديهم. فالمراقبة والضبط الاجتماعي لم ينفذا في المقام الأول بواسطة ضباط الغيستابو الساديين الذين داهموا منازل المواطنين العاديين. بل اضطلع المواطنون العاديون أنفسهم بالجزء الأكبر من العمل.

كانت المرحلة الثالثة بعد الاستيلاء على السلطة هي ما يسمى *غلايش شالتونغ* ألمانيا – «التزامن» الكامل للحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وفقًا للأهداف النازية.[118] وكما أعلن هتلر في خطابه في الرايخستاغ في 23 مارس 1933، «تعتزم حكومة الرايخ إجراء تطهير أخلاقي شامل *للفولكسكوربر* [هيئة الشعب]. نظام التعليم بأكمله، والمسرح، والسينما، والأدب، والصحافة، والراديو – ستستخدم كوسيلة لتحقيق هذه الغاية».[119] عين جوزيف غوبلز وزير الرايخ (*رايخمينيستر*) للتنوير الشعبي والدعاية مع مسؤولية الإشراف على كل شيء من الصحافة حتى السينما والموسيقى والراديو والفن.[120]

كانت السيطرة النازية على الصحافة، وبالتالي الوصول إلى تعريف الحقيقة، جانبًا أساسيًا من جوانب الغلايش شالتونغ.[121] تم التعامل بالفعل مع الجرائد الاشتراكية والناقدة علنًا من خلال مرسوم حريق الرايخستاغ. وأصبحت الصحف الباقية عندها عرضةً لقوانين

الملكية الخانقة أو حرمت من تمويل الإعلانات بواسطة وكالات الإعلان التي سيطر عليها النازيون. أُجبر الكثير منها على طي نفسه أو البيع بثمن بخس لأباطرة الإعلام النازيين الأقوياء مثل فرانز إير، الذي امتلك ثلثي الصحف الألمانية بحلول عام 1939. [122] قتل الغلايش شالتونغ الصحافة بفعالية المشهد الإعلامي الحيوي لعصر فايمار. عندما وصل النازيون إلى السلطة في عام 1933، كان في ألمانيا 4,700 صحيفة تقريبًا. بحلول عام 1944، لم يتبق سوى 977 جريدة، كانت 82 في المئة منها تحت سيطرة النازيين المباشرة.[123]

أدارت غرفة صحافة الرايخ التابعة لوزارة الدعاية التابعة لغوبلز الجرائد الباقية إدارة تفصيلية. صدرت توجيهات يومية بشأن كل شيء من الصيغة إلى طول ومحتوى المقالات. وعوقب من لم يمتثل بمذكرة إنهاء الخدمة أو حتى إعادة تأهيل في معسكر اعتقال.[124] أضفي الطابع الرسمي على هذه القيود بموجب قانون المحررين الصادر في أكتوبر 1933، الذي حظر الكتابات «المقصود منها إضعاف قوة الرايخ في الخارج أو في الداخل، أو حل المجتمع، أو الدفاع الألماني، أو الثقافة أو الاقتصاد».[125] في النهاية، كان من الأسهل على معظم الجرائد النسخ واللصق من وكالة الأنباء الحكومية. أصبحت السيطرة النازية على الصحافة فعالة جدًا لدرجة أن غوبلز أشار: «لا يمكن لأي صحفي محترم لديه أي شعور بالشرف في عظامه أن يتحمل الطريقة التي تعامله بها دائرة الصحافة في حكومة الرايخ. . . . أي رجل ما يزال لديه بقايا شرف سيحرص جدًا على ألا يصبح صحفيًا».[126]

ولكن مثلما لم يتوقف لينين عند اجتثاث الصحافة «البرجوازية»، لم يكن هتلر راضيًا عن تطهير الصحف «البلشفية» والليبرالية. كان لا بد من إضفاء الطابع الآري على الصحافة الألمانية. وفقًا لقانون المحررين، كان على أعضاء جمعية الرايخ للصحافة الألمانية، نقابة الطابعين، أن يكونوا «أنقياء عرقيًا»، ما أدى إلى تطهير الصحفيين والمحررين اليهود.

في نمط سلطوي متمرن عليه جيدًا حينها، عممت وزارة غوبلز قوائم سوداء للمؤلفين والكتب غير القانونية.[127] في 10 مايو 1933، دبر غوبلز ربما أشنع عملية حرق كتب في التاريخ. أحرقت حمولة شاحنات من كتب القائمة السوداء –نحو خمسة وعشرين ألفًا– في مشعلة عظيمة خارج الأوبرا في برلين، والتهمت النيران المزيد في أربع وثلاثين بلدة ومدينة ألمانية أخرى.[128] في خطابه الناري خلال حرق الكتب في برلين، أوضح غوبلز أن الثوري الثقافي النازي يجب أن «يكون جيدًا في هدم ما يستحق اللوم بقدر ما هو جيد في بناء ما يستحق الثناء». وشجب «الفكرانية اليهودية المتطرفة» لكتّاب مثل كارل ماركس وسيغموند فرويد و–بشكل مشؤوم– هينريش هاينه، كاتب القرن التاسع عشر الذي حذر، «حيثما يحرقون الكتب، سيحرقون الناس أيضًا في النهاية».[129]

═══

كان الهدف النهائي للرايخ الثالث ضمان توافق ليس تصرفات الناس فحسب، بل أعمق أفكارهم أيضًا مع الأيديولوجية النازية. نجا اللغوي الألماني اليهودي فيكتور كليمبيرر من الهولوكوست وأشار بقوله المشهور إلى أن «أداة الدعاية الهتلرية الأقوى» لم تكن الخطب أو الملصقات أو الأعلام. لقد كانت التدهور التدريجي للغة الألمانية:

> تغلغلت النازية في لحم ودم الشعب من خلال الكلمات المفردة والتعابير وتراكيب الجمل التي فُرضت عليهم بمليون تكرار وأخذت بالإعتبار ميكانيكيًا وبلا وعي. . . . قد تكون الكلمات مثل جرعات زرنيخ صغيرة: تبتلع دون ملاحظة، ويبدو أنه ليس لها أي تأثير، وبعد فترة قصيرة يبدأ التفاعل السام في النهاية.[130]

من دون وسائل الإعلام المستقلة، أو أحزاب المعارضة، أو المجتمع المدني، أو النقابات العمالية، أو التسامح مع المعارضة، خُفف ترياق الزرنيخ اللغوي للدعاية النازية المستمرة بشكل خطير.

ومع ذلك، ما يزال مدى فعالية الدعاية النازية موضع نزاع.[131] يزعم ريتشارد جيه إيفانز أن التلقين النازي المتواصل يساعد في تفسير الوحشية الصادمة لآلة الحرب الألمانية التي انطلقت عام 1939، وبالتالي، الوحشية الصادمة أكثر للهولوكوست.[132] أظهرت الدراسات أن الدعاية النازية كانت أكثر فعالية على الشباب الألمان –الأكثر تأثرًا، أصحاب الخبرة القليلة في العيش في مجتمع حر والخاضعين للتلقين المؤسسي في المدارس ومنظمات شباب هتلر– وفي المناطق التي كانت فيها معاداة السامية سائدة فعلًا قبل استيلاء النازيين. ومن ناحية أخرى، يبدو أن تأثيرات الدعاية التي استهدفت السكان عمومًا في الراديو والسينما والصحافة كانت أقل أهمية، وقد أثبتت الطبقة العاملة والكاثوليك أنهم الأكثر مقاومة للأيديولوجية النازية.[133] بحلول صيف عام 1940، أبلغت وكالة المخابرات النازية، *زيكاهايتسدينست*، عن انتقادات واسعة النطاق للدعاية، وتضاؤل الاهتمام بالصحافة، وعدم الثقة في التقارير العسكرية الرسمية.[134]

بعبارةٍ أخرى، فشلت الدعاية النازية في غسل أدمغة جميع الألمان ليصبحوا نازيين ملتزمين أو معاديين للسامية، حتى لو مال غير الملتزمين غالبًا إلى التسليم السلبي بدلًا من المعارضة النشطة المهددة لحياتهم. وكما أشار ألدوس هكسلي، مؤلف الرواية الديستوبية *عالم جديد شجاع*، في عام 1936:

الدعاية تعطي القوة والتوجيه لحركات المشاعر والرغبة الشعبية المتتالية؛ لكنها ليست فعالة في خلق هذه الحركات. ومدشن البروباغاندا هو رجل يوجه تيار موجود بالفعل. أما إن كان في أرض لا ماء فيها، فسيحفر عبثًا.[135]

انتهت أحلام هتلر المهووسة بالعظمة بوجود قوة عظمى نقية عرقيًا تهيمن على أوروبا بهزيمة كاملة. لكن مسألة كيفية منع ظهور أنظمة إبادة جماعية جديدة حاضرة على الدوام.

سيكون تفسير الانهيار الديمقراطي في ألمانيا والاستيلاء النازي من منظور حرية التعبير والرقابة فحسب اختزالًا خطيرًا. كانت هذه بعض (وربما ليست الأكثر أهمية) العوامل العديدة المعقدة التي أدت إلى كارثة الرايخ الثالث. لكن حقيقة أن جمهورية فايمار حاولت دون جدوى وقف موجة الشمولية بقوانين رقابة متزايدة القسوة غير ليبرالية يجب أن تستوقف على الأقل أولئك الذين يطالبون الديمقراطيات اليوم بالتضحية أيضًا بحرية التعبير لمواجهة الكراهية المنظمة. وكذلك الحال بالنسبة لاستخدام هتلر لسوابق فايمار الألمانية غير الليبرالية لتدمير الديمقراطية التي كان من المفترض أن تحميها.

إذا خلص المرء أن التحريض على الإبادة الجماعية للرايخ الثالث يتطلب تعصبًا رسميًا للتعصب اليوم، فإن إرث الشيوعية يطرح بعض الأسئلة المحرجة. ثمة اختلافات أيديولوجية واضحة وهامة بين الشيوعية والنازية. أولًا، كان التزام الإبادة الجماعية بالعنصرية البيولوجية للأخيرة شرطًا مسبقًا ضروريًا للشر الخاص بالهولوكوست. ومع ذلك، كانت هناك أيضًا أوجه تشابه مذهلة بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتي. فمثل هتلر، بنى لينين وستالين دولة الحزب الواحد الوحشية، التي جمعت بين الرقابة الصارمة والدعاية المتواصلة التي شيطنت مجموعات معينة باعتبارها «أعداء الشعب»، وخصتها بالعقاب أو الترحيل إلى

معسكرات الاعتقال أو حتى «التصفية». في الواقع، تجاوز الانتشار العالمي للشيوعية ومدتها وعدد القتلى فيها الفاشية والنازية. إذا وجدت معظم الديمقراطيات الليبرالية أن مواجهة الشيوعية ممكنة دون اللجوء إلى رقابة وقمع العصور السابقة، أفلا يمكن أن تكون الديمقراطيات القوية قادرة أيضًا على الصمود أمام التهديد الناجم عن عودة النازية وأقصى اليمين المتطرف القريب دون المساس بأهم الحريات الديمقراطية الأساسية للجميع؟

11

عصر حقوق الإنسان

الانتصار والكارثة

في 6 يناير 1941، عمِد الرئيس الأمريكي فرانكلين ديلانو روزفلت في خطاب حالة الاتحاد إلى إقناعِ أمريكا الانعزالية بدعم حرب بريطانيا اليائسة مقابل ألمانيا النازية.[1] تبنّى الخطابُ لهجةً مختلفة كليًا عن تحذيرات الرئيس ويلسون المتّسمة بالرُعب ضد نشاطات الطابور الخامس من المهاجرين والشيوعيين والتي اعتاد طرحها قبل التدخل الأمريكي في الحرب العالمية الأولى. عبرّ روزفلت عن وجهة نظره عبر تصوّر «عالم قائم على أربع حريات جوهرية للإنسان. الأولى هي حرية الرأي والتعبير —في كافة أنحاء العالم».[2]

بعد الدمار الذي خلّفته الحرب العالمية الثانية، بدأت منظمة الأمم المتحدة المتشكّلة حديثًا في وضع مجموعة من حقوق الإنسان المعترف بها عالميًا، وذلك استلهامًا للحريات الأربع التي أعلنها روزفلت. وقد تمخّض هذا المسعى —ويعود شيءٌ من الفضل في ذلك لجهودِ أرملة روزفلت، إليانور روزفلت— عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948، والذي حدّد سلسلة من المبادئ التي ينبغي على الدول الالتزام بها، وعن الإعلانِ الملزم قانونًا: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية للعام 1966. تضمّ كلتا الوثيقتين حمايةً غير مسبوقةٍ لحرية التعبير وحرية الرأي.

تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه «لكلِّ شخص حقُّ التمتُّع بحرِّية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقِّيها ونقلها إلى الآخرين، بأيَّة وسيلة ودونما اعتبار للحدود».[3]

ونُقلت أول فقرتين من المادة 19 للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بصورة أساسية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مع فارق أن الفقرة الثالثة فيه تحدّد معايير المناسبات التي يمكن فيها تقييد حرية التعبير.

بيد أنّ الدربَ المؤدّية إلى تحقيق هذه الإنجازات التاريخية لم تكن خاليةً من الخلافات الأيديولوجية. إذ في وقت وضْع الخطوط العريضة لهذه الحقوق، راحت الحرب الباردة تفرضُ نفسها شيئًا فشيئًا، وبذلت الكتلة السوفييتية كل ما في وسعها لتقييد حرية التعبير بمواد تُلزم الدول الأعضاء بحظر خطاب الكراهية.

ظِلالُ الحرب الباردة تخيّم على نقاشات المسودة الأولى

بدأت المناقشات التي تُوّجت بإصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عندما شكّلت الأمم المتحدة لجنةَ حقوق الإنسان في العام 1946. ولجعل الإعلان يحمل طابعًا عالميًا قدر الإمكان، ضمّت اللجنة ثمانية عشر عضوًا من خلفيات سياسية، وثقافية، ودينية متنوّعة؛ واستشارت فلاسفة ومفكرين من جميع أنحاء العالم. لكن سرعان ما اتضّحت الصعوبة التي تكتنف عملية التوصل إلى اتفاق بشأن حدود حرية التعبير.[4]

اتّسم المقترح الأمريكي بتبنّيه الجذري للأحكام المُطلقة: «يجب أن توجد حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية الرأي بأي حالٍ من الأحوال».[5] لكن الاتحاد السوفييتي وحلفاءه لم يرغبوا في *السماح* للدول بحظر خطاب الكراهية فحسب، بل *إلزامهم* بفرض ذلك. وينص دستور الاتحاد السوفييتي للعام 1936 على إنزال العقوبة «بأي دعوة إلى التفرُّد العرقي أو القومي أو الكراهية والازدراء».[6]

لذلك ضغطت موسكو لإدراج تحذيرٍ مماثل —بكلماتٍ كادت تُطابق ما ورد في دستورها— ضد خطاب الكراهية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .[7]

أمّا السؤال الملح الذي أشعل الخلاف فهو القدر الذي يُسمَح بموجبه للنازيين والفاشيين الدفاعَ عن ذات الأيديولوجيات التي تسبّبت بدفع أوروبا إلى هوّة ظلام الاستبداد، وبلغت ذروتها في الهولوكوست. وفقًا للوفد السوفييتي، فإن «الحرية [التي تنصّ عليها المادة 19] الممنوحة للنازيين سوف تقوّض وتهدّد... الحقَّ ذاته الذي تنصّ عليه المادة؛ وبدون البند المقيِّد، فإنّ المادة تُلغي نفسها بنفسها». [8]

وفي دلالة أوضح —وربما أكثر حسمًا بالنسبة للنتيجة النهائية— فقد دفع السوفييت لإضافة عبارة تجرّم «الفاشية» بصراحة.

تحدث المندوب الكندي، ليستر بيرسون، بلسان العديد من الأعضاء في معرِض تحذيره من احتمال أن تؤدي إضافة عبارة كهذه إلى إساءة تطبيقها في النُظم الاستبدادية: «أصبح مصطلح "الفاشية"... الآن غير واضح المعالم بسبب إطلاقه العشوائي على أي شخص أو فكرة غير شيوعية».[9] لم يُبدّد المندوب السوفييتي، أليكسي بافلوف، تلك المخاوف تمامًا عندما عرّف الفاشية على أنّها «الدكتاتورية الدموية للنسخة الأكثر رجعية من نظام الرأسمالية والشركات الاحتكارية»، أو عندما صرّح أن الإعلان يجب أن يوفّر الحماية من الفاشيين الموجودين في جميع البلدان الأوروبية باستثناء «الديمقراطيات الشعبية» (والتي كان يقصد بها الجمهوريات الشعبية الشيوعية ذات الحزب الواحد في أوروبا الشرقية).[10] بعبارة أخرى، بالنسبة للموقف السوفييتي فإن الرأسمالية الغربية والديمقراطية هي من مظاهر الفاشية، وبالتالي يجب حظر الدعوة إلى مثل هذه الأفكار باعتبارها دعواتٍ إلى الكراهية.[11]

إنما غاب عن المقترح السوفييتي أي قيودٍ على التحريض على الكراهية على أساس الرأي السياسي، أو الوضع الطبقي أو الاجتماعي. لم تكن هذه مفاجأة، إذا أُخذ بالحسبان الكيفية التي شابه بها لينين، وخاصة ستالين، تأليبَ هتلر الشرس المعادي للسامية ووصْف كلّ مَن قد يُعارض الحزب بأنهم «أعداء الشعب»، وتشبيههم «بالحشرات»، و«القذارة»، و«الأعشاب السامة» التي توجّب اقتلاعها من جذورها أو ببساطة «تصفيتها»، وهو ما حدث في واقع الحال للملايين من البشر.[12]

واجهت الديمقراطيات الأوروبية مأزقًا كبيرًا، إذ آمنت جميعُها أن حرية التعبير لها حدودها. تبنّت دولٌ مثل هولندا، والدنمارك، وألمانيا، وتشيكوسلوفاكيا عدة قوانين ضد التشهير الجماعي، وخطاب الكراهية، والتحريض –بهدف تقييد انتشار الفاشية في حقبة ما بين الحربين العالميتين.[13] تمشيًا مع ذلك، تقبّل الكثيرون في البداية، بمن فيهم البريطانيون، فكرةَ الحدِّ من حرية التعبير لحماية طيفٍ أوسعَ من حقوق الإنسان ضد الحركات الشمولية. ومع ذلك، فقد اعتبروا أنه من الخطر إدراجُ التزامٍ بحظر خطاب الكراهية في إعلانٍ دولي لحقوق الإنسان، خوفًا من إساءة استخدام هذه الأحكام لتبرير سيطرة الدولة على المجال العام وملاحقة الآراء التي لا تحبذها الحكومة. وكان ذلك مصدر قلقٍ مبرّر بالنظر إلى وحشية الستالينية وأنشطة هيئة جلافلت، التي كانت ما تزال مشغولة بتصفية المجال العام السوفييتي من أي معارضة، حقيقيةً كانت أو متخيلة.

في نهاية المطاف، دفعت هذه المخاوفُ البريطانيين إلى دعم الموقف الأمريكي. [14]

لقد أساءت الكتلة السوفييتية تقديرَ قوّة موقفها، ونفّرت الديمقراطيات الغربية التي كانت متعاطفة نوعًا ما مع فكرة تقييد خطاب الكراهية. وبالتالي، تضمنّت النسخة النهائية من المادة 19 تأييدًا شديدًا لحرية التعبير دون أي قيود. [15]

صوتت أغلبية ساحقة بلغت ثمانيةً وأربعين دولة لصالح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ومع أنه لم تكن هناك أصوات معارضة للإعلان، فقد امتنعت ثماني دول عن التصويت. لم تكن مفاجأةً أن يشمل ذلك الدولَ الشيوعية الستّ التي اعتبرت أن الإعلان لم يكن بالقدر الكافي من الحزم لتقييد عودة النازية والفاشية. إنما انضمّ إلى موقف الكتلة السوفييتية مجموعة من الحلفاء غير المعهودين إلى حدٍّ ما: المملكة العربية السعودية، ونظام الفصل العنصري المُقام حديثًا في جنوب إفريقيا.

بشكل جوهري، امتنعت المملكة العربية السعودية عن التصويت لأن المادة 18 تحمي الحق في تغيير معتقدات الفرد الدينية، وهو ما يتعارض مع حظر الارتداد عن الدين بموجب الشريعة الإسلامية. وامتنعت جنوب إفريقيا عن التصويت لأن نظام الفصل العنصري بأكمله قد بُني على الانتهاكات الممنهجة لفكرة حقوق الإنسان العالمية التي يمثّلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[16] وربما يكون من غير المحبَّذ أن يُجمع شيوعي بلشفي مع وهابي مع عنصريّ أبيض كالفيني على طاولة واحدةٍ في حفل عشاء؛ إنمّا رغم العداء المتبادل بين الأنظمة الثلاثة، فقد كان لديها قواسم مشتركة أكثر مما أقرّت به. ادعى الجميع أن الحقيقة في صفّهم، وفضّلوا معاقبة المهرطقين دينيًا، أو أيديولوجيًا، أو سياسيًا بذريعة تقييد أشكال مختلفة من خطاب الكراهية.

على الرغم من النجاح المتحقق في تبنّي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فإن المعركة حول حدود حرية التعبير كانت أبعد ما تكون من نهايتها. تطلّع المندوبون السوفييت إلى فرصة جديدة لتقييد حرية التعبير عندما شرعت الأمم المتحدة في صياغة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الملزم قانونًا، وهي العملية التي بدأت بالتزامن مع صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[18]

برزت مندوبة الولايات المتحدة، أول رئيسة للجنة حقوق الإنسان والسيدة الأولى السابقة إليانور روزفلت، برزت باعتبارها مناصِرةً مفوّهة وذات رؤية مستقبليّة لحمايةٍ ممنهجة لحرية التعبير. خلال رئاسة روزفلت، أصدرت اللجنة مسودة أولية في العام 1947 وضعت تصورًا لحظرٍ يقتصر على «أي دعوة إلى العداء القومي، أو العرقي، أو الديني والتي تشكل تحريضًا على العنف».

لكن مرة أخرى، ضغطت الكتلة السوفييتية من أجل حظر أوسع نطاقًا يشمل أي دعوة إلى الكراهية سواء شكّلت تحريضًا على العنف أم لا، وكانت ما تزال تتذرّع بذكرى أفعال النازيين. في العام 1949، شدّد السيد بافلوف على أن واجب حظر خطاب الكراهية ضروري لأن «الملايين قد لقوا مصرعهم نظرًا لعدم وضع حدٍّ في الوقت المناسب لدعاية التفوق العنصري والقومي، والكراهية، والازدراء».[19]

عارضت روزفلت بشدة الأجندة السوفييتية. في العام 1950، حذرت من أن المُقترح السوفييتي:

> سيكون شديد الخطورة... نظرًا لسهولة وسْمِ أي انتقاد للسلطات العامة أو الدينية على أنه تحريض على الكراهية وبالتالي واجب الحظر. ومن الصعوبة بمكانٍ كذلك التمييز بين مختلف درجات الشعور التي تتراوح بين الكراهية، والضغينة، ومجرد النفور.[20]

كما أنها عبرّت عن خشيتها من أن «يجرّئ ذلك الحكومات على معاقبة جميع أشكال النقد بدعوى الحماية من العداء الديني أو القومي»، وحذرت اللجنةَ «ألّا تُدرِج... أي بندٍ قابلٍ لاستغلال الدول الشمولية فيمكّنها من جعْل البنود الأخرى لاغية وباطلة».[21]

لقي موقف الولايات المتحدة دعمَ العديد من الديمقراطيات الغربية في اللجنة. في العام 1953، ذكرت المندوبة السويدية أن فرض القيود على حرية التعبير لم يكن ليمنعَ «الاضطهاد الوحشي» الذي شهدته الحرب العالمية الثانية. وبدلًا من ذلك، «فالإجراءات الوقائية الفعالة تكمُن في حرية النقاش، والمعلومات، والتعليم»، على حدّ قولِها.[22]

عندما اعترض مندوب الاتحاد السوفييتي على ذلك الطرح، أشار مندوب المملكة المتحدة إلى أنه خلال الحرب العالمية الثانية، لم يتعرض كتاب هتلر *كفاحي* للحظر في المملكة المتحدة، وذكر أن المملكة المتحدة «ستصون مفهومها عن الحرية وتناضل في سبيله بنفس الحزم الذي تبنّته في حربها ضد هتلر».[23]

كانت فرنسا أكثر تجاوبًا مع فرض القيود على حرية التعبير، واعتمدت نهجًا وسطًا «بين طرفي الاستبداد والحرية المطلقة».[24]

في العام 1953، دُعي غيرهارت إم. ريغنر، مؤلف *تلغرام ريغنر* الذي لفت انتباه العالم في العام 1942 إلى الإبادة الجماعية التي بدأ النظام النازي بتنفيذها، لإلقاء خطاب باسم المؤتمر اليهودي العالمي أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. في ذلك الحين، لم يمضِ سوى أقل من عقد من الزمان على انتهاء الهولوكوست، وقد يكون مبررًا أن ريغنر أيد الحجة السوفييتية القائلة بأن البنود لتقييد خطاب الكراهية ضرورية باسم حقوق الإنسان. كما شدد ريغنر على الارتباط السببي بين الدعاية الكلامية، وشيطنة بعض الجماعات، والإبادة الجماعية.[25]

ومن المفارقات، أن دعْم المؤتمر اليهودي العالمي لمقترح خطاب الكراهية السوفييتي جاء بعد مدةٍ قصيرة من اندلاع موجةٍ معادية للسامية بدأت مع كبار المسؤولين السوفييت، وأججتها وسائل الإعلام الحكومية في الاتحاد السوفييتي. فخلال اجتماع

حزبي في نوفمبر من العام 1952، ادّعى ستالين أن «جميع اليهود قوميّون وعملاء للاستخبارات الأمريكية».[26]

وبلغت تلك الموجة ذروتها فيما أُطلِق عليه مؤامرة الأطباء، إذ اتُهمت مجموعة من الأطباء —معظمهم من اليهود— بالتخطيط لقتل كبار المسؤولين السوفييت. ولم يفعل الأمرُ الإلزامي في الدستور السوفييتي ضد الكراهية العنصرية شيئًا للحماية من الاضطهاد الحكومي ذلك. ووفقًا لبعض المؤرخين، لم يسْلم اليهود السوفييت من بوغروم جماعي ممنهج إلا بسبب وفاة ستالين في مارس 1953 —قبل شهرين من خطاب ريغنر في الأمم المتحدة .[27]

على الرغم من أن المناقشات بخصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية قد بدأت في نفس الوقت تقريبًا، فقد استغرق الأخيرُ وقتًا أطول بكثير ليخرج بصورته النهائية، وبدا أنّ الدول الشيوعية كانت مصممة ألّا تُهزم ثانيةً كما اعتبرت أنه قد حصل معها في العام 1948. في العام 1961، ذكر مندوبٌ من بولندا، التي كانت ضمن الكتلة السوفييتية، ذكر أن حرية التعبير قد يُساء استخدامها، وأنها «تُسهم بصورةٍ حاسمةٍ في القضاء على جميع الحريات وجميع الحقوق».[28] ربما لم تكن يوغوسلافيا خاضعةً لتأثير موسكو، لكنها وافقت على أنه «من المهم قمْع مظاهر الكراهية التي تمثّل حطًّا لكرامة الإنسان وانتهاكًا لحقوق الإنسان، ولو لم تؤدّ إلى العنف».[29]

في العام نفسه، اقترحت ستة عشر دولة من أوروبا الشرقية، وأمريكا اللاتينية،

وأفريقيا، والشرق الأوسط النصّ الذي أصبح النسخة النهائية للمادة 20 (2). ونصّت على أن «تحظر بالقانون أية دعوة إلى الكراهية القومية، أو العنصرية، أو الدينية تشكل تحريضًا على التمييز، أو العداوة، أو العنف».

هذه المرة، تفوّق عدد الأصوات المضادة للولايات المتحدة. عند طرحه للتصويت في الجمعية العامة، اعتُمد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بأغلبية 52 صوتًا مقابل 19 صوتًا ضده، وامتناع 12 عضوًا عن التصويت. ومثّل ذلك صورةً عن التغييرات التي مرّت بها الأمم المتحدة منذ إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إذ عندما خسر الاتحاد السوفييتي النقاش في العام 1948، كان هناك 58 دولة عضو في الأمم المتحدة. إنما بحلول العام 1961، ارتفع العدد إلى 104 دولة. تألّف الأعضاء الجدد من عشرات الدول —معظمها دول أفريقية حديثة الاستقلال— التي عانت من العنصرية الأوروبية المنهجة، والمهينة، والقمعية —بما في ذلك الرقابة العنصرية— في ظِلّ الحُكم الاستعماري لبعض الدول ذاتها التي كانت تنادي الآن بهذا الموقف المبدئي الأساسي.

دفعت تلك التجاربُ الدولَ المستقلة حديثًا للتعاطف مع فكرة حظر خطاب الكراهية العنصرية والتشكيك في مصداقية الغرب. شملت قائمة الدول التسع عشرة التي صوتت ضد المادة 20 جميعَ الديمقراطيات الليبرالية الغربية تقريبًا، والتي خشي مندوبوها من أن يؤدي غموض البند إلى إضفاء الشرعية على انتهاكات الأنظمة الاستبدادية.[31] وخلُص دبلوماسي نرويجي إلى أن المادة ستكون «مفتوحةً لإساءة التفسير لدرجة أن أولئك الذين يُفترض أن البند موضوعٌ لحمايتهم قد يجدون أنفسهم ضحاياه».[32] وثبتت صحة هذه المخاوف فيما بعد.

مكارثي، وحركة الحقوق المدنية، والنضال من أجل حرية التعبير في أمريكا بعد الحرب العالمية الثانية

حتى في الوقت الذي دافعت فيه إليانور روزفلت عن الحدّ الأقصى لحرية التعبير في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كانت إجراءات الحماية الواردة في التعديل الأول للدستور الأمريكي آخذةً في التدهور بالنسبة لبعض المواطنين الأمريكيين. تحقّقت إنجازاتٌ بارزة في ثلاثينيات القرن العشرين، إذ شهِد العقدُ توسيعَ نطاق الحماية بموجب التعديل الأول ضد فرض قوانينَ أو ممارساتٍ حكومية مقيّدة لحرية التعبير، بما فيها تلك التي استهدفت الناشطين العرقيين، أو الدينيين، أو السياسيين الذين لا يحظون بشعبية كبيرة، مثل أنجيلو هيرندون. ولكن مثلما عانت الأقليات من القمع الذي طال الاشتراكيين، والناشطين المناهضين للحرب، والأناركيين بموجب قانون التجسس للعام 1917 وقانون التحريض على الفتنة للعام 1918، فقد تباطأت حركة المكاسب التي تحققت في الثلاثينيات بسبب موجة الذعر الأحمر الثانية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي.

تسبّب قانون تسجيل الأجانب للعام 1940 (الذي عُرف باسم قانون سميث)، الذي حظر من الناحية النظرية الدعوةَ للإطاحة العنيفة بحكومة الولايات المتحدة، تسبّب في اعتقال أكثر من مئتي شخص لمجرد كونهم أعضاء في الأحزاب السياسية الاشتراكية والشيوعية.[33] صادقت المحكمة العليا بلا تحفّظ على قانون سميث في قضية *دينيس ضد الولايات المتحدة* في العام 1951.[34]

وكانت تلك أيضًا حقبة ازدهار المكارثية، التي حملت اسم السيناتور الجمهوري جوزيف مكارثي، الذي تصدّر حملة مطاردةٍ شعواء على الشيوعيين. بدأت الحملة في العام 1946 عندما بدأت لجنة الكونغرس لمتابعة الأنشطة غير الأمريكية في الكشف عن الشيوعيين المزعومين في هوليوود الذين يمكنهم التسلل إلى أكثر أشكال الثقافة الشعبية الأمريكية تأثيرًا. بعد التخلّص من الأطراف التخريبية الفاعلة، بدأ مكارثي في العام 1953 جلسات الاستماع سيئة الصيت في مجلس الشيوخ، باعتباره رئيس لجنة التحقيق الفرعية الدائمة المكلفة بكشف الشيوعيين السريين الموظّفين في الحكومة. وبكلماتِ مكارثي نفسه، فقد كانت أمريكا «تخوضُ معركةً حاسمة وشاملة بين الإلحاد الشيوعي والمسيحية».[35] ومن المفارقات، فإن لجنة الكونغرس لمتابعة الأنشطة غير الأمريكية كانت قد شُكّلت في العام 1938 للتحقيق في الأنشطة النازية. وأثبت تحولها في الممارسة العملية إلى محكمة تفتيشٍ مناهضة للشيوعية وجهةَ نظر الاتحاد الأمريكي الحريات المدنية بشأن الحاجة إلى الدفاع حتى عن حقوق النازيين.[36]

أدى الخوف من الاتّهام بالشيوعية إلى التوقف المؤقت للنضال في سبيل المساواة العرقية من خلال الحريات المدنية، إذ انخفضت نسبة تسامح الأمريكيين مع النشاطات المعارِضة.[37] ففي دراسته الكلاسيكية عن *الشيوعية، والتطابُق، والحريات المدنية* المنشورة في العام 1955، وجدَ عالم الاجتماع صموئيل ستوفر أن الغالبية العظمى لم تكن ترغب في السماح للملحدين، أو الشيوعيين، أو الاشتراكيين بالكلام علنًا، أو التدريس في الكليات المحلية، أو العمل في المجتمع المحلي. كما رأى الكثيرون وجوب التخلص من الكتب الشيوعية من المكتبات المحلية.[38] بحلول نهاية الخمسينيات ومع تلاشي المخاوف من الاستيلاء الشيوعي المحتمل، استلهمَ رئيس المحكمة العليا إيرل وارن موقفًا من التحول في الرأي العام، ودفع بالمحكمة في اتجاه ليبرالي واضحٍ بشأن حرية التعبير يتوافق مع حجج روزفلت التي

طرحها في الأمم المتحدة. بغض النظر عن ذلك، فقد جاء الكثير من الزخم وراء توسيع التعديل الأول للدستور الأمريكي من نفس الأقليات التي تعرّضت أصواتها للإسكات. خلال أواخر الخمسينيات من القرن الماضي، حققت منظمات الحقوق المدنية، لا سيما الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين، سلسلةَ انتصاراتٍ مبهرة في قضايا بارزةٍ للتعديل الأول للدستور، إذ أخذت المنظمة على عاتقها تفكيك حالة الفصل العنصري بالفوز في القضية الاستراتيجية تلو الأخرى.

حاولت سلطات الولايات الجنوبية إيقاف مدّ هذا التحدي الجديد لسيادة البيض عبر عمليات اعتقال وسجن ناشطي الحقوق المدنية بتهمٍ تبدو محايدة من حيث المحتوى. أُلقي القبض على الناشطين بتهمة «توزيع المطبوعات بدون تصريح» بعد توزيعهم منشورات تدعو لحشد الأمريكيين الأفارقة للتصويت في ألاباما وميسيسيبي.[39]

في العام 1963، ألقي القبض في دالاس على جون لويس —الذي أصبح فيما بعد عضوًا عظيم النفوذ في الكونغرس— بسبب رفعه لافتةً حملت شعار «رجل واحد، صوت واحد». أما زعيم الحقوق المدنية المرموق مارتن لوثر كينغ، فقد اعتُقل ما لا يقل عن تسعة وعشرين مرة لارتكاب مخالفاتٍ شملت عقْد الصلاة أمام مجلس البلدية وتنظيم المسيرات بدون تصريح.[41] وكتب كينغ نصّه الشهير، *رسالة من سجن برمنغهام* في العام 1963 أثناء فترة سجنه لخرقه أمرًا قضائيًا ضد «تنظيم المسيرات، والتظاهر، والمقاطعة، والتعدي على ممتلكات الغير، وسدّ منافذ المؤسسات».[42] إنما ما اختلف هو موقف المحكمة العليا، التي كانت فيما مضى معاديةً لمطالبات الأقليات بحرية التعبير، والتي راحت تستقبلهم الآن بكل ترحاب.

في العام 1958، ألغت المحكمة العليا طلب حكومة ولاية ألاباما بأن تقدّم الجمعية الوطنية للنهوض بالملونين كشفًا بأسماء أعضائها، مشيرةً إلى أن «حرية الانضمام إلى الجمعيات من

أجل النهوض بالمعتقدات والأفكار هي جزءٌ لا ينفصل عن "الحرية"... التي تنطوي على حرية التعبير».[43] في العام 1961، خلصت المحكمة العليا إلى أن الاعتصامات التي نفذها الناشطون السود كانت «جزءًا من "التبادل الحر في الأفكار"... وهو حال التعبير الشفهي».[44] في العام 1963، ألغت المحكمة العليا أحكام الإدانة بحقّ 187 طالبًا أسود ممّن احتجوا على الفصل العنصري، معتبرةً أن الولاية لا يمكنها حظر «التعبير السلمي عن وجهات النظر غير الشعبية».[45]

أما الانتصار الأكثر تأثيرًا في مسيرة حرية التعبير قد يكون قضية *شركة نيويورك تايمز ضد سوليفان* في العام 1964. ففي العام 1960، نشر قادة الحقوق المدنية إعلانًا في صحيفة *نيويورك تايمز* يُدين «منتهكي القانون الجنوبيين»، بما في ذلك مركز الشرطة في مونتغمري، بولاية ألاباما، نظرًا لمضايقتهم الدكتور كينغ وقمعهم الاحتجاجات السلمية في جامعة ولاية ألاباما. بيد أنّ المقال اشتمل على أخطاء جسيمة ومبالغات كبيرة: فقد زعم أن الدكتور كينغ قد اعتُقل سبع مرات في ألاباما (لم يُعتقل سوى أربع مرات)، وزعم أن الشرطة «طوّقت» الجامعة (في حين أنها «لم تُنشر إلا بالقرب» من الجامعة).

وبناء على ذلك، حكمت محكمة ابتدائية لمفوض شرطة مونتغمري بمبلغ 500,000 دولار كتعويض من صحيفة *نيويورك تايمز* بتهمة التشهير. لكن في العام 1964، نقضت المحكمة العليا ذلك الحكم، معتبرةً أن التشهير يتطلب وجود «الأذى المتعمّد فعليًا — أي مع سبق العلم بأن المعلومة خاطئة، أو بتجاهل مستهترٍ لحقيقة كونها خاطئة أم لا». بالإضافة لذلك، اعتبرت المحكمة أن «النقاش بشأن القضايا العامة يجب أن يكون غير مقيّد، ونشِطًا، ومفتوحًا على مصراعيه، وقد يشمل كذلك هجمات قاسيةً، ولاذعة، وأحيانًا حادّةً على الموظفين والمسؤولين الحكوميين».

نجح حُكم المحكمة في قضية *شركة نيويورك تايمز ضد سوليفان* أخيرًا في قطع رأس الأفعى لمفهوم التشهير التحريضي، والذي غالبًا ما سُلّط ضد منتقدي حكومات الولايات والحكومات الفيدرالية. عبر حكمها ذلك، حقّقت المحكمة، بل استشهدت صراحةً برؤية جيمس ماديسون للتعديل الأول للدستور الأمريكي على أنه يحمي «الحق في مراجعة الشخصيات والتدابير العامة بحرّية، والتواصل الحرّ بين الأشخاص المعنيين، والذي يُعتبر بشكل مبرر تمامًا الضامن الفعلي لجميع الحقوق الأخرى»، مثلما قال في دفاعه البليغ عند معارضته قانون التحريض على الفتنة.[46] وهكذا توسّع هذا التجلي المعاصر لأفكار ماديسون ليشمَل أحفاد العبيد الذين أقصاهم ماديسون. نوّه البروفيسور هاري كالفن جونيور إلى التغيير التامّ في العام 1965: «قد نصل إلى مرحلةٍ نشهد فيها كيف سيستعيد الزنجي لنا الحريات التي بدا أننا فقدناها بسبب الشيوعيين».[47]

مع تحقق هذه الانتصارات في قاعات المحاكم، بدأت المعارك بخُطى الناشطين الدؤوبة. وتوجّب على حركة الحقوق المدنية وحلفائها إعادة تشكيل الرأي العام، بِجعل الحقيقة المظلمة للعنصرية والفصل العنصري أمرًا يستحيل على الأمريكيين البيض تجاهله. وهكذا فإن حرية التعبير كانت ضرورية للنضال في سبيل المساواة ولتحقيق المزيد من الإنجازات التشريعية الشاملة، مثل قانون الحقوق المدنية لعام 1964 وقانون حق التصويت لعام 1965. مُستذكرًا الصراع الملحمي الذي أدّى فيه دورًا محوريًا، يعلّق جون لويس: «لولا حرية التعبير والحق في المعارضة، لكانت حركة الحقوق المدنية طائرًا بلا جناحين».[48]

قبل أقل من أربع وعشرين ساعة من اغتيال الدكتور كينغ في ممفيس في 4 أبريل 1968، ألقى خطابًا اتّسم بنبرة متحديةٍ وبّخ فيه المسؤولين الحكوميين الذين لم ينفكوا عن حرمان المدافعين عن الحقوق المدنية من الحريات المنصوص عليها في التعديل الأول للدستور

الأمريكي. وأهاب بأمريكا الارتقاء إلى مستوى المُثل العليا التي تميز الأمّة الأمريكية عن غيرها:

> لو أنني أعيش في الصين أو حتى في روسيا، أو في أي دولة ديكتاتورية، لأمكنني تفهُّم... حرماني من بعض امتيازات التعديل الأول الأساسية. لكني قرأت في مكان ما عن حرية التجمع... وحرية التعبير، وحرية الصحافة. كما قرأت في مكان ما أن عظمة أمريكا تكمن في حماية حق الاحتجاج من أجل الحقوق.[49]

في العام التالي، أثبتت المحكمة العليا مدى جدية تعاملها مع الحماية المنصوص عليها في التعديل الأول للدستور الأمريكي. ففي قضية *براندنبورغ ضد أوهايو*، قضت المحكمة أنه لا يمكن حظر الكلام إلا في حال كان يشكل «تحريضًا على فِعلٍ غير قانوني وشيك» من المحتمل أن يؤدي إلى هكذا فعل.[50] كان ذلك معيارًا شديد الشبه بالمعيار الذي اقترحته لجنة حقوق الإنسان في المسودة الأولى للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في العام 1947، عندما كانت روزفلت على رأسها. ألغى معيار *براندنبورغ* قانونًا على مستوى ولاية أوهايو استُند إليه لإدانة زعيمٍ في منظمة كو كلوكس كلان كان قد انتقد، بل ودعا إلى اتخاذ إجراءات حكومية ضد «الزنوج» و«اليهود» أمام أعضاء منظمة كو كلوكس كلان مسلحين وعلى شاشات التلفزة. بعد أقل من عقد من الزمان، فاز الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية بدعوى فيدرالية تؤيد حق النازيين الأمريكيين في تنظيم مسيرة في قرية سكوكي، بولاية إلينوي، التي يسكنها المئات من اليهود الناجين من الهولوكوست.[51]

قد تبدو حماية المحكمة العليا لخطاب سيادة البيض في قضية *براندنبورغ* غير متوافقة مع رؤية الدكتور كينغ لمجتمع يتّسم بالعدل والمساواة. لكن اتضّحت المصلحة التقدّمية الكامنة في ثنايا حماية خطاب المتعصبين لدى أحد القضاة الذين انضموا إلى القرار بالإجماع. في

العام 1967، أصبح ثورغود مارشال أول قاضٍ أمريكي أسود في المحكمة العليا الأمريكية. كما أوضح أحد كاتبي سيرته الذاتية، فإنّ الفكرة الأساسية في فلسفة مارشال هي أن «الحرية والمساواة، في حال فهمهما بصورة صحيحة، تكملان بعضهما بعضًا». على وجه الخصوص، أبرزَ سِجل مارشال في حماية مطالبات حرية التعبير من المحاكم اعتقادَه بأن «التعديل الأول عزز كذلك المساواة والعدالة الاجتماعية لأنه منح أبناء الجماعات الثانوية، الذين تعرضوا للإسكات بشكل تقليدي، فرصةً للتعبير عن مخاوفهم».[52] في الواقع، أسهم المعيار الذي عُبّر عنه في قضية *براندنبورغ ضد أوهايو* أسهم في هزيمة هجمةٍ استبدادية جديدة على حرية التعبير في الأمم المتحدة بعد أربعة عقود.

هشاشة وضع البيض، والطاعة المدنية في نظام الفصل العنصري بجنوب إفريقيا

وفقًا لما ذكره مارتن لوثر كينغ، «يمثّل النضال من أجل الحرية جبهةً واحدةً عظيمةً عابرةً للمحيطات والجبال».[53] بالنسبة إلى كينغ، أبرزت محنة السود في جنوب إفريقيا على وجه التحديد الطبيعةَ العالمية للنضال ضد العنصرية. في رسالة للرئيس دوايت أيزنهاور في العام 1960، قال كينغ: «لا يمكن لأبناء جنوب إفريقيا أن يأملوا في الحصول على المساعدة من حكومة ملتزمة "بالفصل العنصري"؛ ولا يمكننا أن نأمل في الحصول على المساعدة من الحكومات المحلية وحكومات الولايات الملتزمة "بسيادة البيض"».[54]

كما مرّ آنفًا، فقد كانت جنوب إفريقيا من الدول التي امتنعت عن التوقيع على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948. إذ من الصعب التوفيق بين الأفكار المتعلقة «بالكرامة المتأصلة» و«الحقوق المتساوية والثابتة لجميع أعضاء الأسرة البشرية» والالتزام الدستوري في دولة جنوب إفريقيا بسيادة البيض.[55] أنشئ نظام الفصل العنصري أو «الأبارتايد» في

مايو 1948، قبل عدة أشهر فحسب من اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. أضفى نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا الطابعَ المؤسسي على التراتبيّة العنصرية الصارمة، بوجود الأفارقة السود في أسفل السلم الاجتماعي.

ومثلما أرست الولايات الجنوبية في الولايات المتحدة دعائمَ العبودية أولًا ثم الفصل العنصري عن طريق الرقابة والقمع، فقد تبنّى نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا الحرمانَ المنهج لحرية الفكر والتعبير. ووفقًا لما ذكرته المؤلفة الجنوب أفريقية البيضاء والحائزة على جائزة نوبل نادين غورديمر: «لا يمكن لأي نظام اجتماعي تغتصِب فيه أقليةٌ صغيرة حكمَ الأغلبية أن يتخلّى عن أي جانبٍ من جوانب سيطرته على عملية التواصل».[56] عملت الرقابة على حماية الثالوث الأيديولوجي للعنصرية، والكالفينية، والرأسمالية.[57] وكان مخالفًا للقانون طباعةُ، أو نشر، أو عرض، أو استيراد، أو بيع، أو تداول أي «موادٍ غير مرغوبٍ فيها»، وشمل ذلك الكتابات المخلّة بالآداب والمجدّفة.[58] اضطلعت مديرية المطبوعات بمسؤولية مراجعة وتسمية المواد غير المرغوب فيها بهدف «المحافظة على تصوّرٍ مسيحي عن الحياة».[59] أُدرجت المواد المحظورة في دليل جاكوبسن للمطبوعات المرفوضة —وهي نسخة نظام الفصل العنصري من دليل الكتب المحرمة— التي أعدّها الناشر الجنوب أفريقي جاكوبسن. في مرحلةٍ ما، ضمّت القائمة أكثر من عشرين ألف كتاب.[60]

كما اشتملت الفئةُ «المرفوضة» على المطبوعات «الضارة بالعلاقات بين مختلف السكّان» أو التي تتقصّد «أي شريحةٍ من السكّان بالسخرية أو الازدراء»، وهذا في الواقع هو شكلٌ من أشكال حظر خطاب الكراهية.[61] من الناحية الظاهرية، تنطبق هذه البنود على جميع المجموعات العرقية والإثنية في جنوب إفريقيا. إنما كان تهدف في الحقيقة إلى الحفاظ على سيادة البيض. كما أوضح رئيس مجلس الطعون في مديرية المطبوعات، وهي هيئة رقابية رسمية:

يشدّد مجلس الطعون على أن المجتمع الجنوب أفريقي لا يريد بأي حال من الأحوال ردع النقد الموجه ضد البيض أو الحكومة، إنما يجب على الكتاب إدراك حساسية موقفهم، والتأكّد أن ما ينشرونه لا يتّخذ شكلَ الهجوم البغيض على الرجل الأبيض.[62]

لذلك ليس من المستغرب حظْرُ العديد من الأعمال لتقصّدها البيضَ بالسخرية أو الازدراء. حُظرت إحدى الروايات لتصويرها مجتمع البيض على أنه يتصرف «بشكل جائرٍ» تجاه مجتمع السود.[63] كما حُظرت في البداية رواية نادين غورديمر *ابنة برغر*، لأنها احتوت على «عدة توجّهاتٍ معادية للبيض». كما حُظر المسلسل الأمريكي القصير عن العبودية، *روتس*، خشيةَ أن «يتعاطف المشاهدون مع قضية العبيد الأمريكيين المضطهَدين».[64]

منح قانونُ مكافحة الشيوعية الحكومةَ صلاحيةَ حظر المطبوعات التي قد تنادي بأهداف «الشيوعية»، والتي وضعت الحكومة لها تعريفًا على هواها ليشمل المناداة بالمساواة العرقية.[65] كما سمح القانون للحكومة بحظر الأفراد والمنظمات. نصت بعض أوامر الحظر على أن الشخص «لا يجوز له الانخراط بأي شكل من الأشكال بإعداد، أو طباعة، أو نشر أي صحيفة، أو مجلة، أو كتيب، أو كتاب، أو منشور، أو ملصق».[66] بل كان من غير القانوني الاستشهاد بكلمات شخص محظور.[67] بحلول نهاية العام 1978، أُصدر ما يربو عن 1,358 أمر حظر.[68] كان القمع القانوني استراتيجية واحدة فحسب ضمن نظام رقابة أشمل.[69] أوضحَ الكاتب الجنوب أفريقي (الأبيض) الشهير أندريه برينك التكتيكات الأكثر خفاءً:

بالنسبة للكاتب، يبدأ الأمر باكتشاف أن كل الرسائل الواردة إليه عبر البريد قد فُتحت، وأن هاتفه خاضع للتنصت. ثمة طرق أخرى أيضًا، وجميعها امتدادٌ لحالة الرقابة: مثلًا تلقّي «دعوة» لزيارة الفرع الخاص «لمناقشة بعض الأمور»؛ وبعد ذلك، يُذكَر

الزوّار الذين يصلون دون سابق إنذار وفي استعراض عنيف للقوة، لتفتيش منزل المرء ومصادرة الملاحظات، والرسائل، وحتى الآلات الكاتبة.[70]

لكن الأمور ساءت لدرجةٍ أكثر رعبًا من مجرد المضايقات. فقد شمِل القمع الذي تعرّض له المعارضون السود العنفَ الجسدي، وعنف الشرطة، وحتى القتل؛ مثلما حصل للناشط الشهير المناهض للفصل العنصري ستيف بيكو، الذي تعرض للتعذيب حتى الموت في العام 1977. أدى مقتل بيكو والقمع الحاصل لحركة الوعي الأسود المناهضة الفصل العنصري، التي ترأسها بيكو، إلى اقتناع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بعدم الاكتفاء بالخطابة، وضرورة اتخاذ تدابيرَ عملية كدعم حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة لمعالجة «التدهور الأخير في جنوب إفريقيا بشأن تعاملها مع حرية الصحافة وحرية التعبير عن الرأي».[71]

وكما فعل كينغ وحركة الحقوق المدنية في أمريكا، تبنى المؤتمر الوطني الأفريقي ورابطة الشباب التابعة له استراتيجيةَ غاندي للعصيان المدني في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، بقيادة المحامي الشاب نيلسون مانديلا. نظّم مانديلا إضراباتٍ ضخمة، وحملاتِ مقاطعة، وحملاتٍ لحرق بطاقات المرور التي كان يُلزَم السود بحملها في جميع أوقات وجودهم في مناطق البيض.[72] وبهدف رأب الصدع العرقي، أسهم حزب المؤتمر الوطني الأفريقي في تنظيم مؤتمر الشعب متعدد الأعراق في العام 1955. واعتمد ميثاق الحرية الذي شدّد على أن «جنوب أفريقيا مِلكٌ لجميع من يعيش فيها، من السود والبيض»، وأن «القانون يجب أن يكفل للجميع حقهم في الكلام، والتنظيم، والاجتماع، والنشر، والتبشير»، كما أن الميثاق وضع تصورًا كذلك لحظر الإهانات العرقية.[73] إنمّا ردّ النظام بالمضايقات والاضطهاد المنهج. تعرّض مانديلا للحظر عدة مرات ابتداءً من العام 1952 فما بعد.[74] وشبّه هذه القيود على حديثه، وكتابته، وسفره «بالسجن المتحرّك».[75]

مع تصاعد التوترات، أثبت النظام استعداده للجوء لتدابير متطرّفة لقمع المعارضة —بما في ذلك القتل الجماعي. في مارس من العام 1960، فتحت الشرطة النار وقتلت سبعة وستين متظاهرًا سلميًا مناهضين للفصل العنصري في بلدة بلاك شاربفيل.[76] ومثّلت مذبحة شاربفيل لحظةً مفصلية في معركة حرية التعبير. حُظر حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، وأُلقي القبض على قادته، أو أُجبروا على العمل السري. في تخلٍّ عن العصيان المدني السلمي، أسس مانديلا والمؤتمر الوطني الأفريقي جناحًا مسلحًا وشرعوا في حملة تخريبية.[77] خلال بضعة أعوام، حوكم مانديلا والعديد من قادة المؤتمر الوطني الأفريقي الآخرين بتهمة التخريب، والخيانة، والتآمر العنيف بعد أن داهمت السلطات منزلًا آمنًا وجدت فيهس أسلحة معدّة للتمرد المسلح.[78] في محاكمة ريفونيا سيئة الصيت في العام 1964، قدّم مانديلا دفاعًا متميّزًا عن الحرية، موضحًا سبب تحوّل المؤتمر الوطني الأفريقي إلى المقاومة المسلحة:

> تعرّضت جميع الأساليب القانونية للتعبير عن المعارضة... للحظر من خلال القانون، ووُضعنا في موقف فُرض علينا فيه إما قبول حالة الدونية الدائمة، أو تحدي الحكومة. في بادئ الأمر، خرقنا القانون بطريقة تُجنّبنا اللجوء إلى العنف؛ وعندما وُضع قانون يجرّم هذا الأسلوب من المعارضة، وعندما لجأت الحكومة إلى استعراض القوة لسحق المعارضين لسياساتها، عندئذٍ قررنا الرد على العنف بالعنف.[79]

بمعنى آخر، قدّم مانديلا نظرية قدر الطهي بالضغط، وبموجبها تكون المعارضة السلمية نقيضًا للعنف. ولا يصبح العنف مبررًا إلا عندما تُجرّم حرية التعبير والاحتجاج السلمي. حُكم على مانديلا بالسجن المؤبد، وأمضى في السجن السنوات السبع والعشرين التالية، وقد يكون أكثر السجناء السياسيين شهرة في العالم.

مثّلت الحملة على حركة مناهضة الفصل العنصري تناقضًا صارخًا مع انتصارات حركة الحقوق المدنية الأمريكية التي تزامنت معها تقريبًا. في الولايات المتحدة، تمكّن نشطاء

الحقوق المدنية من التِماس الحريات الدستورية، التي صِيغت بعبارات عمومية، والاعتماد عليها في نهاية المطاف من أجل تفكيك نظام جيم كرو. كما تمكنت الحركات المناهضة للاستعمار في الإمبراطورية البريطانية من فضح الفجوة بين الرقابة الاستعمارية والتقاليد الليبرالية البريطانية لحرية الصحافة. لكن لم يكن مثل هذا الدعم القانوني أو الأيديولوجي متاحًا لمعارضي نظام الفصل العنصري. إذ لم تتضمن دساتير جنوب إفريقيا للأعوام 1961 و1983 أي قانون لحقوق الأفراد، وقد ميّزا بشكل صريح على أساس العرق.[80] في الوقت الذي وعدت المُثُل الدستورية الأمريكية بالحرية والمساواة —رغم عدم تطبيقها لفترة طويلة من الناحية العملية— فإن المُثل الدستورية لجنوب إفريقيا لم تعِد إلا بالقهر والجور. وقد أعاق هذا قدرة الشعب على اللجوء إلى المعارضة بوصفها سلاحًا ضد الفصل العنصري، وأطالَ دربَ الآلام المؤدي إلى الحرية.

تأثير هلسنكي

مثّل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إيذانًا بالأمل والتفاؤل، ولكن سرعان ما غرقت المبادئ السامية في مستنقع تنافُس حقبة الحرب الباردة والاستعمار. يوضح المؤرخ صموئيل موين أن الإنجاز الحقيقي لحقوق الإنسان لم يتحقق حتى سبعينيات القرن العشرين، عندما أصبحت الحقوق هي اللغة الدولية المشتركة للأمل والتقدم —بغض النظر عن مدى مثاليّتها.[81] أسهمت العديد من العوامل في ذلك التغيير، بما في ذلك إنهاء الاستعمار، وحركة الحقوق المدنية الأمريكية، وتبنّي إدارة الرئيس كارتر لحقوق الإنسان، وطفرة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، وتكنولوجيا الاتصالات التي سمحت للمعلومات بتجاوز

الحدود. لكن العامل الحقيقي الذي قلَب الوضع برمّته، على الأقل في أوروبا خلال الحرب الباردة، كانت اتفاقية هلسنكي للعام 1975.

وقّعت على الوثيقة 35 دولة برعاية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بعد مفاوضاتٍ استمرّت عامين ونصف،[82] وتمثّل طموحها الأساسي في تخفيف حدّة توترات الحرب الباردة وتجنب وقوع كارثة نووية. بيد أنّ الكتلتين الشرقية والغربية أحضرتا معهما كذلك أجندات مختلفة إلى طاولة المفاوضات. عندما اتفق المشاركون على عدد من المبادئ الأساسية للتفاوض بشأنها في 8 يونيو 1973، شددت الكتلة السوفييتية على «حرمة الحدود» و«عدم التدخل في الشؤون الداخلية»، في حين شدّدت الكتلة الغربية على «احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما فيها على وجه التحديد حرية الفكر، وحرية الضمير، وحرية الدين، وحرية المعتقد». تبلورت هذه المبادئ —لا سيّما حرية التعبير والمعلومات— بمزيد من التفصيل مع توافُق الموقعين على «تسهيل نشر المعلومات بكافة أنواعها بصورةٍ أكثر حرية وشمولًا»، بما في ذلك الصحف، والمجلات، والكتب، والراديو، والتلفزيون، بالإضافة إلى تحسين ظروف عمل الصحفيين الأجانب.[83]

في البداية، تصدّرت الأنظمة الديمقراطية الأوروبية ضمن المجموعة الأوروبية لدفع أجندة حقوق الإنسان، بعد نصيحة مستشار الأمن القومي الأمريكي هنري كيسنجر للرئيسين ريتشارد نيكسون وجيرالد فورد بالتركيز على السياسة الواقعية بدلًا من شعارات حقوق الإنسان عديمة الفائدة. في العام 1974، رفض كيسنجر بشكل علني صياغة الوثيقة الختامية: «لا أُبالي حتى لو كتبوها باللغة السواحلية». لكن مجموعة كبيرة من العوامل غيرت المواقف الأمريكية، وأدت إلى اضطلاع الولايات المتحدة بدور أكثر فاعلية في الدفع بأجندة حقوق الإنسان. من أحد العوامل المؤثرة كان الخطاب الذي ألقاه ألكسندر سولجنيتسين في العام 1975. ففي العام 1974، نُفيَ سولجنيتسين وجُرّد من جنسيته بعد نشر عمله *أرخبيل*

غولاغ. بعد مرور عام من ذلك، أطلق سولجينتسين تحذيرًا مفاده أن مبدأ هلسنكي القاضي بعدم التدخل سيُفضي إلى «جنازة أوروبا الشرقية» ما لم تكثّف الولايات المتحدة من جهودها.[85]

وهكذا يتّضح أن لغة حقوق الإنسان لم ترُق للدول الشيوعية. فقد كانت تشنّ بالفعل معركة شرسةً للتشويش على بث محطات الإذاعة الغربية، مثل إذاعة أوروبا الحرة، وراديو ليبرتي، وبي بي سي التي تبث أخبارًا وكتاباتٍ معارضة غير خاضعة للرقابة لتصل إلى منازل الملايين القابعين ما وراء الستار الحديدي.[86] وأكد السفير السوفييتي في هلسنكي أن الاتحاد السوفييتي لن يتسامح بحال من الأحوال «مع نشر الثقافة المضادة —كالمواد الإباحية، والعنصرية، والفاشية، وتمجيد العنف، والعداء بين الشعوب، والدعاية الكاذبة المضللة».[87]

لكن في نهاية المطاف، ابتلعت الكتلة السوفييتية تنازلاتها في مجال حقوق الإنسان، ووقعت على الاتفاقية. وكان الرأي السائد في موسكو هو أن لغة حقوق الإنسان لم تعدو كونها كلامًا خطابيًّا على أي حال، بالنظر إلى التزام الوثيقة بسيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها. وأعلن وزير الخارجية السوفييتي أندريه غروميكو بكلّ ثقة: «نحن أسيادٌ في منزلنا».[88]

ولكن من خلال التقارير الصحفية، والكلام المتداول، وناشري ساميزدات السريين، والإذاعات الغربية، سرعان ما تناهى إلى سكان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية أخبار الحقوق الجديدة التي تعهدت حكوماتهم رسميًا للتو باحترامها.[89] شجعت اتفاقية هلسنكي الجماعات المعارِضة في جميع أنحاء الكتلة السوفييتية على التصرف وكأن حكوماتهم قد التزمت بالفعل بحقوق الإنسان الأساسية بنيّة خالِصة، لا باعتبارها حركةً مدروسةً للحصول على تنازلات دبلوماسية مقابلها.[90]

في العام 1975، حاز عالم الفيزياء النووية السوفييتي أندريه ساخاروف على جائزة نوبل للسلام لعمله في مجال حقوق الإنسان. لكن الحكومة منعته من السفر إلى أوسلو لتلقّي

الجائزة، وبدلًا من ذلك شنّت ضدّه حملة لا هوادة فيها من التشهير والمراقبة عندما لم يقبل رفْض هذا التكريم الغربي.[91] مع أوائل ستينيات القرن العشرين، راح ساخاروف ينتقد بصورة متزايدة الطبيعة القمعية للاتحاد السوفييتي، وفي العام 1968 كتب مقالًا حمل عنوان «أفكار عن التقدم، والتعايش السلمي، والحرية الفكرية»:

> الحرية الفكرية ضرورية للمجتمع البشري —حرية الحصول على المعلومات ونشرها، وحرية النقاش المنفتح والشجاع، والحرية من ضغط الجهات الرسمية والأحكام المسبقة. هكذا ثالوث من حرية الفكر هو الترياق الوحيد ضد إصابة الناس بالأساطير الجماهيرية، والتي من شأنها، في أيدي المنافقين والديماغوجيين الغادرة، أن تتحوّل إلى ديكتاتورية دموية.[92]

ومكافأةً له على مقالته الجزلة، خسر ساخاروف تصريحه الأمني.[93]

أخذًا بعين الاعتبار وضع ساخاروف الحساس، فقد كانت خطوة شديدة الجُرأة عندما عقدت مجموعة من المعارضين الروس، بمن فيهم ناتان شارانسكي، ويوري أورلوف، وزوجة ساخاروف، يلينا بونر، مؤتمرًا صحفيًا في شقة ساخاروف في مايو 1976. وأعلنوا عن إنشاء مجموعة موسكو-هلسنكي بهدف مراقبة تنفيذ اتفاقية هلسنكي في الاتحاد السوفييتي. في السنوات التالية، وثّقت مجموعة موسكو-هلسنكي وغيرها من المجموعات الحقوقية انتهاكات حقوق الإنسان بحقّ الصحفيين الغربيين، أو عمدت إلى تناقلها داخل الاتحاد السوفييتي من خلال الشبكات السرية والساميزدات.[94]

قدمت المنظمات غير الحكومية والسياسيون الغربيون الدعمَ الذي كانت تلك المجموعات من المنشقين بأمس الحاجة إليه، إذ لم يكن لديهم قنوات اتصال رسمية أو عامة. أدّت ميليسنت

فينويك، النائبة الجمهورية في الكونغرس عن ولاية نيوجيرسي، دورًا أساسيًا في ذلك بعد أن قابلت بعض المعارضين في رحلة لها إلى الاتحاد السوفييتي. وخلافًا لرغبات الرئيس فورد، أقنعت فينويك الكونغرس بتأسيس لجنة الأمن والتعاون في أوروبا، التي ضمّت أعضاء من مجلسيّ النواب والشيوخ، مع تفويضٍ بالتحقيق وتقديم تقارير عن مدى التزام الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية باتفاقية هلسنكي. وهكذا فجأةً، أصبح للمعارضين وناشطي حقوق الإنسان السوفييت حلفاءُ أقوياء في الكابيتول هيل.[95]

بالإضافة إلى ذلك، رأت المنظمات غير الحكومية الغربية فرصةً سانحة لتحقيق نجاحٍ آخر بفضل الوثيقة الختامية. في العام 1978، تأسست مجموعة هلسنكي ووتش الأمريكية — وهي الآن منظمة هيومن رايتس ووتش— في نيويورك لتقديم «الدعم المعنوي لأنشطة مراقبي هلسنكي المحاصرين في الكتلة السوفييتية».[96] وفي أواخر السبعينيات، زخرت تقارير منظمة العفو الدولية بمعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان، حصلت عليها من الساميزدات التي جمعها المنشقون ومجموعات المراقبة وراء الستار الحديدي ثم هُرّبت عبر الحدود. ومن ثم تكفّلت منظمة العفو والجماعات الحقوقية الغربية الأخرى بنشر الدعاية في وسائل الإعلام وفي أوساط السياسيين الغربيين بهدف ممارسةِ أكبر قدرٍ ممكن من الضغط على الدول الاشتراكية للوفاء بالتزامات حقوق الإنسان التي صادقت عليها.

مع كل ما تقّدم، يجدر بنا عدم رسم صورة شديدة الاختزال عن انخراط الولايات المتحدة في «تأثير هلسنكي». صحيحٌ أنّ الولايات المتحدة هبّت لدعم ممارسات ومبادئ حقوق الإنسان وحرية التعبير ضد الأنظمة الشيوعية في أوروبا، إلا أن معركتها الأوسع ضد الشيوعية شهدت دعْمَ الحكومة الأمريكية للأنظمة الاستبدادية في جميع أنحاء العالم؛ وهي أنظمة لم تتورّع عن استخدام الرقابة، والقمع الوحشي بحقّ المعارضة، مما ينتهك المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وهو ما يشهد عليه الضحايا الناجين من الديكتاتوريين مثل أوغستو بينوشيه في تشيلي، وبارك

تشونغ هي في كوريا الجنوبية، وموبوتو سيسي سيكو في زائير. إلى جانب ذلك، مثّل دعْم الولايات المتحدة للمنشقين وراء الستار الحديدي تناقضًا صارخًا مع الطريقة التي تجنبت بها الإدارات الأمريكية المتعاقبة التعامُل مع حزب المؤتمر الوطني الأفريقي، واستخدامها حق النقض في الأمم المتحدة ضد العقوبات المالية التأديبية ضد نظام الفصل العنصري، حتى تدخل الكونغرس في قانون المناهضة الشاملة للفصل العنصري لعام 1986.[97]

في الأعوام القليلة التالية على وثيقة هلسنكي الختامية، تعاملَ النظام السوفييتي بتسامحٍ غير معهودٍ مع مجموعات مراقبة هلسنكي وموجة النشاط المعارض. من الفترة ما بين 1968 و1974 حتى الفترة بين 1975 و1978، انخفض متوسط عدد المعارضين المعتقلين سنويًا بنسبة النصف.[98] بدت الأمورُ واعدةً للغاية، ولكن كما شعر العديد من المعارضين، فإن تلك الانفراجة في العلاقات كانت مستحيلةَ الدوام.

ألهمت اتفاقية هلسنكي موجةً من النشاط في مجال حقوق الإنسان في جميع أنحاء الكتلة الشرقية. في تشيكوسلوفاكيا، جاءت نقطة التحوّل عند إلقاء القبض في العام 1976 على فرقة الروك ذات الثقافة المضادة ذا بلاستيك بيبل أوف ذا يونيفيرس بتهمة «التسبّب في زعزعة السلام» و«إفساد» الناشئة بسلوكها «المرفوض اجتماعيًا».[99] اكتسبت الفرقة سمعتها السيئة بسبب كلمات أغانيها الاستفزازية، والتي سخرت من النظام الشيوعي وقمْعه بعد الغزو السوفييتي الذي سحق ما أُطلق عليه اسمَ ربيع براغ للعام 1968. وهكذا فإنّ موسيقا الروك أند رول نفسها قد أصبحت معرضة للمحاكمة.

دفعت الاعتقالات مجموعةً متنافرةَ التوجّهات من المثقفين، والكتاب، والفنانين، شملت الكاتب المسرحي فاتسلاف هافيل، للتحرّك لفعل شيءٍ ما. نشر أولئك ميثاقًا يوثق كيفية انتهاك الحكومة بشكل منهجي الحقوقَ التي وعدت باحترامها في العهد الدولي الخاص

بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية هلسنكي التي صُودق عليها منذ فترة قريبة. افتُتح الميثاق باحتجاج سجّلته الفقرة الأولى:

يُعتبر الحق في حرية التعبير، على سبيل المثال، المكفول بموجب المادة 19 من... [العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية]، في حالتنا مجرّد أوهام. عشرات الآلاف من مواطنينا ممنوعون من العمل في اختصاصاتهم لسبب وحيدٍ، وهو أنهم يحملون آراءَ مخالِفة للآراء الرسمية، ويتعرضون للتمييز والمضايقات بكافة أشكالها على يد السلطات والمؤسسات الحكومية.

أصبحت المجموعة غير الرسمية تُعرف الآن باسم الميثاق 77 —وهي واحدة من أكثر الحركات المعارِضة أيقونيةً في الحرب الباردة. ومن الأهمية بمكان أن الحركة كانت محايدة إيديولوجيًا وغير متحزّبة. عندما نُشر بيانها في الأول من يناير 1977، حمل توقيعَ 242 شخصيةً شملت الليبراليين والاشتراكيين كذلك، وانضم إليهم الكثيرون في الأسابيع التالية. تآلفَ الموقّعون من خلال التزام الميثاق «بالحقوق الممنوحة لجميع البشر بموجب العهدين الدوليين المذكورين، وبموجب الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي و... [الإعلان العالمي لحقوق الإنسان]».[100]

على الرغم من الرقابة التي فرضتها الحكومة التشيكوسلوفاكية، فقد انتشر الميثاق ونُشر في الصحف الغربية المؤثرة مثل *لوموند*، و*التايمز*، ونيويورك *تايمز*. وضعَ الميثاق 77 الحكومة في موقفٍ لا تُحسد عليه. فإذا اتخذت إجراءاتٍ صارمة، فسيثبت ذلك ببساطة صحّة موقف الموقعين على الميثاق. ومع ذلك، كانت ذكرى العام 1968 ما تزال حاضرةً؛ وإذا لم تفعل الحكومة شيئًا، فقد تخرج المشاعر الليبرالية عن السيطرة ثانيةً. بالتالي، لجأت الحكومة في البداية إلى تكتيكات الدعاية وتشويه السمعة سعيًا منها للتأثير على الرأي العام ضد

الموقعين. وعندما فشلت في ذلك، أُلقي القبض على الموقعين على الميثاق أو فُصلوا من أعمالهم، وخسر الكثير منهم مهنهم، واضطروا للعمل في أيّ وظيفةٍ أُتيحت لهم.[101]

في هذه المرحلة، أدركت الحكومة التشيكوسلوفاكية أن التوقيع على اتفاقية هلسنكي كان فخًا منذ البداية. قُوبل القمعُ الذي تعرض له أعضاء الميثاق 77 بإداناتٍ من الولايات المتحدة، ودول أوروبا الغربية، والمنظمات غير الحكومية، والمثقفين. واعترض جميعهم على الحكومة التشيكية لانتهاكها أحكام حقوق الإنسان الواردة في الوثيقة الختامية لاتفاقية هلسنكي.[102] إذن، وضع تأثير هلسنكي هذا الحكومةَ في موقف دفاعي، بالإضافة إلى إتاحة منصةٍ دولية للمعارضين الذين كانوا بدونها عاجزين أمامَ بطشِ دولة الحزب الواحد وجميع أجهزتها الأمنية. وكما سنرى لاحقًا، فإن أعضاء الميثاق 77 البارزين —فاتسلاف هافيل، على وجه الأخصّ— سيكافحون ويضطلعون بدور رئيسي في الثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا، والتي طوت صفحة الشيوعية وأتت بالديمقراطية.

كما امتد تأثير هلسنكي إلى بولندا، حيث وقع 59 شخصًا على ما يسمى رسالة التسعة وخمسين في ديسمبر 1975 للمطالبة بالحقوق والحريات التي وعدهم بها قادة الدولة عندما وقعوا على الوثيقة الختامية لاتفاقية هلسنكي.[103] في صيف العام 1976، ألهمت الوثيقة الختامية لاتفاقية هلسنكي وحركة حقوق الإنسان المزدهرة في الاتحاد السوفييتي تشكيلَ لجنة الدفاع العمالية. تأسست هذه اللجنة لمساعدة العمال الذين تعرّضوا للفصل أو السجن بسبب مشاركتهم في الإضرابات، مثل المهندس الكهربائي الشاب ليخ فاونسا، الذي انضم إلى المنظمة بعد طرده من عمله في حوض لينين لبناء السفن في غدانسك بتهمة انخراطه في «أنشطة معارضة للحكومة». إنّما سرعان ما وحّدت لجنةُ الدفاع العمالية الجميع، من العمال إلى أستاذة الجامعة ورجال الدين، الذين تكاتفوا ودعموا جهود النضال في سبيل حقوق الإنسان والنقابات العمالية الحرة. انخرطت الكنيسة الكاثوليكية نفسُها في حركة حقوق الإنسان البولندية، خصوصًا بعد انتخاب البولندي

يوحنا بولس الثاني في أكتوبر 1978 لمنصب البابا. وقد عبرّ البابا الجديد بصفته كاردينالاً عن انتقاده «لعواقب الشيوعية على كرامة الإنسان، وحقوق الفرد، وحقوق الإنسان، وحقوق الدول». وهكذا أصبح البابا مصدر إلهامٍ عميق بالنسبة للمعارضين البولنديين.[104] وفي زيارته الناجحة إلى بولندا في العام 1979، استقبله حشد مَهيبٌ بلغ عدده 250,000 شخص تقريبًا.[105] وتعاظمَ حجمُ ونطاقُ المقاومةِ لدرجةٍ جعلت الحكومة عاجزةً عن قمعها بالقوة الغاشمة. في أغسطس 1980، وقع نائب رئيس الوزراء ميجسواف جاغيلسكي اتفاقيةً تسمح للبولنديين بتنظيم أنفسهم بحُرية واستقلالية. في وقتٍ لاحق من ذلك الشهر، أعلن فاونسا عن تشكيل «نقابة التضامن»، أول نقابة عمالية مستقلة في العالم الشيوعي.[106] ولم يمضِ وقتٌ طويلٌ حتى استقطبت النقابةُ في صفوفها عشرة ملايين عضو، أي ما يقرب من ثلث سكان بولندا.[107]

تسبّب تأثير هلسنكي بردود فعل متباينة لدى الدول الشيوعية. فقد وُجدت فترات من التسامح من طرفها بهدف عدم تعريض مكتسباتها الجيوسياسية من عملية هلسنكي للخطر، كحرمة الحدود على سبيل المثال. بيد أنّها شنّت حملات لمنع عملية هلسنكي من التسريع في تراجُع السيطرة الشيوعية. أُودِع بعض المعارضين بالقوة في مستشفيات الأمراض العقلية —ففي نهاية الأمر، لا يعارض منجزات الاشتراكية الباهرة سوى المجانين.[108] في البداية، عُوملت مجموعة موسكو-هلسنكي بشكل متسامح. إنما فيما بعد، في يوليو 1978، بدأ النظام باعتقال أعضاء المجموعة. حُكم على يوري أورلوف بالسجن سبع سنوات وناتان شارانسكي ثلاثة عشر سنة، في حين نُفي ساخاروف إلى مدينة غوركي (نيجني نوفغورود الآن) على بعد 250 ميلاً تقريبًا، حيث عاش تحت مراقبة مشددة ابتداءً من العام 1980. بين الأعوام 1980 و1983، أُلقي القبض على أكثر من خمسمئة مواطن

سوفييتي بسبب أنشطة متعلقة بمجموعة هلسنكي.[109] بحلول العام 1981، اعتقد النائب الأول لرئيس الكي جي بي أن الأمور أضحت تحت السيطرة:

> نتيجةً للإجراءات التي اتخذها الكي جي بي، والتي نُفّذت وفقًا للالتزام الصارم بالقانون وتحت قيادة أجهزة الحزب، فشلت العناصرُ المعادية للمجتمع، بالرغم من الدعم المادي والمعنوي الذي تلقّته من الغرب، في تحقيق التعبئة المنظمة ضمن برنامج معاداة السوفييت.[110]

بعد عام من تاريخه، أعلنت يلينا بونر رسميًا حلّ مجموعة موسكو-هلسنكي، رغم أن آخرين قد هبّوا فيما بعد لمواصلة المعركة النبيلة.

في تشيكوسلوفاكيا، تواصلت عمليات القبض على العديد من أعضاء الميثاق 77 طوال العام 1977. وتعلقت غالبية القضايا التشيكوسلوفاكية التي وثّقتها منظمة العفو الدولية في العام 1978 بأعضاء في الميثاق 77 أو ممن ارتبطوا به، وسُجنوا بسبب كتابتهم، أو توزيعهم، أو حيازتهم على نصوص تنتقد انتهاكات الحكومة لحقوق الإنسان. وقد حُكم على معظمهم بموجب ثلاث مواد من قانون العقوبات تجرّم «التخريب»، و«الإخلال بالسِلم العام»، و«التحريض». والتهمة الأخيرة هي نفس الجريمة التي كافحت الكتلة السوفييتية —بما في ذلك تشيكوسلوفاكيا— بنجاح لإيرادها في المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والتي حذرت إليانور روزفلت من قابليتها للاستغلال لجعْل البنود الأخرى «لاغية وباطلة».

صحيح أن المادة 100 من القانون الجنائي التشيكوسلوفاكي تعاقب على التحريض «ضد النظام الاجتماعي ونظام الدولة للجمهورية الاشتراكية» المدفوع «بالعداء» لهذه الهيئات وليس ضدّ مجموعات معيّنة من السكان أو الأقليات.[111] إلا أن روزفلت تنبّأت أيضًا بهذا

«التحوّل» في قواعد المعاقبة على التحريض. ولعل أحد أفضل الأمثلة على الطابع الشامل لتهمة التحريض هي حالة فرانتيسيك بيتور، المنتسب إلى مجموعة الميثاق 77، والذي حُكم عليه بالسَجن ثلاث سنوات بتهمة تسجيله بيان الميثاق 77 على أشرطة وتوزيعه. وحُكم على آخرين بعقوبات مماثلة بسبب كتابة أو توزيع منشورات سياسية. اعتُبر فاتسلاف هافيل محظوظًا، إذ حُكم عليه بالسجن لمدة أربعة عشر شهرًا مع وقف التنفيذ بتهمة «السعي للإضرار بمصالح الجمهورية في الخارج».[112]

دفعت حملة القمع تلك أعضاءَ الميثاق 77 إلى تشكيل لجنة الدفاع عن المتهمين ظلمًا، والتي وثقت القمْع الذي نزل برفاقهم المعارضين. تسبّب هذا النشاط لهافل بعقوبة السجن لمدة أربع سنوات ونصف في العام 1979، في حين حُكم على ييري غانز بعقوبة قاسية لمدة خمسة عشر عامًا بسبب استماعه لإذاعة صوت أمريكا وتأسيس نادي أصدقاء الموسيقا الأمريكية.[113]

لم تكن تشيكوسلوفاكيا الدولة الشيوعية الوحيدةَ التي تثبت أن إليانور روزفلت كانت محقةً في تشخيصها لمخاطر حظر خطاب الكراهية؛ فقد حظرت هنغاريا عدةَ أشكالٍ من التحريض على الكراهية، في حين جرّمت يوغوسلافيا التحريض على الكراهية بعقوباتٍ تصل إلى السجن لعشر سنوات. إنّما جُيّر الحُكم الجنائي في يوغوسلافيا في الغالب لِلجْم النقد السياسي بالإضافة إلى المشاعر الدينية والقومية للمجموعات الإثنية المختلفة في البلاد. في العام 1981، حُكم على عدد من المسلمين، من بينهم إمام، بالسجن أربع سنوات لإثارة الكراهية القومية والدينية بعد انتقاد السلطات وحثّ الآباء على تنشئة أطفالهم كمسلمين. وحُكم على كاهن أرثوذكسي وثلاثة رجال آخرين بالسجن لمدة تراوحت بين أربع وست سنوات لغنائهم أغاني قومية في حفل تعميد. وحُكم على الكاتب والمعارض الكرواتي الليبرالي فلاديمير «فلادو» غوتوفاك —الذي يُدعى أحيانًا فاتسلاف هافيل الكرواتي— حكُم عليه بالسجن لمدة عامين، ومُنع من الكتابة والتحدث أمام

الجمهور لمدة أربع سنوات بتهمة نشره «دعاية معادية» و«التحريض على الكراهية القومية» في مقابلاته مع صحفيين أجانب.[114]

بالمثل، شعرت الحكومة البولندية بأنها مضطرة لتغيير طريقة تعامُلها المتساهلة. فألقُي القبض على العديد من أعضاء نقابة التضامن، واتُّهموا بارتكاب جرائم مثل «الادعاءات المُستهجَنة والمسيئة للسلطات»، و«نشر معلومات مضلّلة»، و«نشر وتوزيع مواد ونداءات موجهة ضد وحدة الحليفَين بولندا والاتحاد السوفييتي».[115] في ديسمبر 1981، أعلن الرئيس البولندي الجديد فويتشخ ياروزلسكي الأحكام العرفية. وأُلقي القبض على عشرات الآلاف دون توجيه تُهم إليهم، وقُتل مئة شخص تقريبًا.[116] كان العديد من الضحايا من المؤيدين لنقابة التضامن أو أعضاء أو مسؤولين فيها، بمن فيهم ليخ فاونسا، الذي وُضع رهن الإقامة الجبرية. في 29 يناير 1982، علقت الحكومة العملَ بعدد من الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك حرية التعبير، وحرية التجمّع، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الحركة.[117] ثمّ حُظرت نقابة التضامن رسميًا في 8 أكتوبر، وحلَّ قانونٌ جديد النقاباتِ العمالية القائمة، ووضع قيودًا على تشكيل نقابات جديدة.[118]

أُطلق سراح فاونسا في نوفمبر من نفس العام. وأُلغيت الأحكام العرفية في يوليو 1983، وأُعيد العملُ بالعديد من الحقوق المعلّقة. لكن بقيت نقابة التضامن محظورةً، وأُدخلت تعديلاتٌ على القانون الجنائي بحيث يعاقَب بالسَجن لمدة تصل إلى خمس سنوات لنشر، أو حمل، أو توزيع «المطبوعات المعارِضة للدولة». كما أمكن المعاقبة على الأفعال التي «تهدف إلى التحريض على الاضطرابات العامة» بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات، وأصبح من اختصاص المحاكم العسكرية البتّ في قضايا الجرائم «ضد المصالح السياسية الأساسية للدولة».[119] ورغم كلّ ذلك، لم تكن الحملة كافية لوقف الحالةِ المتدهورةِ لاستئثار النظام

الشيوعي بالسلطة والمجال العام، أو لتفادي الأحداث التاريخية التي سرعان ما عصفت بكامل الكتلة الشيوعية.

═══

في أوائل السبعينيات، أطلق زعيم الكي جي بي يوري أندروبوف تحذيره: «بالرغم من جميع الابتكارات في مجال نقل المعلومات، لن تعودَ حدود هذا البلد مُحكمة الإغلاق مرة أخرى».[120] بقبوله الوثيقة الختامية لاتفاقية هلسنكي، أفسح الاتحاد السوفييتي المجالَ للمعارضين والغرب لاختراق مجال هيمنته، ولم يُفلح حتى القمع الوحشي في منع انفجار السدّ. على الرغم من بذل الدول الشيوعية قصارى جهدها، لم تستطع أن تلجمَ القوة التحررية والتمكينية لحرية التعبير. ففي نهاية المطاف، أفلتت لغة حقوق الإنسان التي سعت تلك الأنظمة إلى احتوائها بتسامُحٍ متردّد أفلتت من قبضتها، وآلَ بها الأمر إلى تقويض القبضة الشيوعية الخانقة على السلطة.

عندما تولى ميخائيل غورباتشوف منصب الأمين العام للحزب الشيوعي في عام 1985، تطورت الأمور بسرعة. استُلهمت سياسة غورباتشوف للإصلاح، الغلاسنوست، أو «الانفتاح»، في أواخر الثمانينيات استُلهمت من الوثيقة الختامية لاتفاقية هلسنكي. وقد اعتمد غورباتشوف عليها صراحةً لردع الصقور المعارضين لسياساته في المكتب السياسي والكي جي بي. خُفّفت حدّة الرقابة، وسُمح لساخاروف بالعودة إلى موسكو، وأُطلق سراح مئات السجناء السياسيين، بمن فيهم شارانسكي وأورلوف.[121] كما تحركت الحكومة لوقف التشويش على بثّ محطات الإذاعة الغربية. وفي هذا الصدد، صرح مسؤول سوفييتي بقوله: «لقد أصبح مستوى الغلاسنوست الآن مرتفعًا للغاية في الاتحاد السوفييتي لدرجةٍ تمكننا من سماع ثلاثة أصوات أخرى أو 20 لغة إضافية».[122]

وصل تأثير الغلاسنوست إلى تشيكوسلوفاكيا وبولندا كذلك. وأدت الحركة المدنية المرتبطة بمجموعة الميثاق 77 دورًا رئيسيًا ضمن ما سُمّي بالثورة المخملية التي أطاحت بالدكتاتور الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا في العام 1989. وفي العام نفسه، فاز فاتسلاف هافيل بالرئاسة في انتخابات ديمقراطية. كما شهد ذلك العام رضوخَ الرئيس ياروزلسكي والحكومة البولندية بعد عددٍ من الإضرابات واسعة النطاق. سُمح لنقابة التضامن بالترشح في انتخابات برلمانية شبه حُرة عُقدت في يونيو 1989، وفازت بأغلبية ساحقة. أحدثت إهانة الحزب الشيوعي وانتصار نقابة التضامن صدمةً تردّد صداها في كافة أرجاء الكتلة الشيوعية، وأصبحت واحدًا من الأسباب وراء سقوط جدار برلين في وقت لاحق من ذلك العام.[123] مثل هافل في تشيكوسلوفاكيا، أصبح فاونسا، المعارض سابقًا، الرئيسَ المنتخب ديمقراطيًا في بولندا المستقلة حديثًا.

بكلّ تأكيد، لم يكن تأثير هلسنكي هو العامل الوحيد المسبب لهذه الأحداث؛ فقد أسهمت العديد من التطورات الاقتصادية، والعسكرية، والدبلوماسية، والجيوسياسية الحاسمة الأخرى في سقوط الشيوعية ونهاية الحرب الباردة. إنما لا يمكن إنكار أن حقوق الإنسان أصبحت برنامجًا مركزيًا فعالًا ولغة موحّدة لحركةٍ من المعارضين الذين دعمتهم الحكومات والمنظمات غير الحكومية الغربية. ووفقًا لما ذكره موين: «مثّلت اتفاقية هلسنكي سمةً أساسية لبلورة الوعي الدولي بحقوق الإنسان».[124] ومن بين الحقوق التي كفلتها الوثيقة الختامية لاتفاقية هلسنكي، ربما جاءت حرية التعبير في المقدمة. على حد تعبير ليخ فاونسا، من دون حرية التعبير «تصبح حياة الإنسان بلا معنى؛ وبمجرد أن أدركتُ هذه الحقيقة، أصبحتْ جزءًا من مُجمل طريقة تفكيري».[125]

في خطاب مُفعم بلهجة الانتصار ألقاه أمام الكونغرس الأمريكي في العام 1990، قال فاتسلاف هافيل — رئيس تشيكوسلوفاكيا آنذاك:

عندما اعتقلوني في 27 أكتوبر، كنت أعيش في بلد تحكمه أكثر الحكومات الشيوعية تعصّبًا في أوروبا، وكان مجتمعنا يقبع في ظلامِ نظامٍ شمولي. أما اليوم، بعد أقل من أربعة أشهر، أُخاطبكم بصفتي ممثل بلدٍ انطلق على درب الديمقراطية، بلدٍ ينعُم بحرية كاملة في التعبير.[126]

آذنت العقود التالية بميلادِ عصرٍ ذهبي في حرية التعبير لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية. إنما لم تكُن نهاية الحرب الباردة مرادفةً لنهاية دربِ النضال في سبيل حرية التعبير.

12

ركود حرية التعبير

في يوم الخميس 30 أبريل 1977، خرجت 14 امرأة إلى ميدان مايو (بلازا دي مايو) وسط مدينة بوينس آيرس للاحتجاج على «اختفاء» أبنائهن وبناتهن. منذ مارس 1976، عندما أطاح انقلاب عسكري عنيف بالحكومة، اختفى آلاف الأرجنتينيين في غرف التعذيب ولم يُرَ منهم أو يُسمع عنهم مرةً أخرى. ارتدت النساء على رؤوسهن أوشحةً بيضاء ترمز إلى حفاضات أطفالهن المفقودين مطرزةً بأسمائهم وتواريخ ميلادهم.

عادت الأمهات إلى القصر الرئاسي في بلازا دي مايو يوم الخميس التالي. وبأعداد متزايدة، كل يوم خميس بعد ذلك. أصبحت أمهات ميدان مايو بأوشحتهن البيضاء الشهيرة، مرادفًا لكفاح الأرجنتين في سبيل الحرية والديمقراطية. استمرت احتجاجاتهن في خريف عام 1983 عندما انهار النظام وانتخب الأرجنتينيون رئيسًا ديمقراطيًا. في هذه المرحلة، جرى اختطاف وقتل ما يصل إلى ثلاثين ألف أرجنتيني –ومن بينهم بعض الأمهات المتظاهرات أنفسهن– وأُجبر العديد منهم على ركوب «رحلات الموت» حيث جرى إلقاؤهم في المحيط الأطلسي. لم ترَ أمهات ميدان مايو أطفالهن مرة أخرى. لكن احتجاجاتهن التي لم تعرف الكلل ساعدت على تسليط الضوء على وحشية الديكتاتورية.[1]

عانى جيران الأرجنتين، البرازيل وتشيلي وأوروغواي، من انقلابات وديكتاتوريات عسكرية عنيفة في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته. اعتمدت كلها على قتل النشطاء والصحفيين وملاحقتهم، والرقابة الصارمة، والسيطرة –بصورة مباشرة أو غير مباشرة– على وسائل الإعلام لإحكام قبضتهم على السلطة. بالنظر إلى البيانات من جميع البلدان

الأربعة منذ الستينيات، تُلاحظ علاقة واضحة بين تلاشي الديمقراطية وتراجعها من جهة وحرية التعبير والصحافة من جهة أخرى.[2] ورغم قسوة الاضطهاد أسهم الناشطون، ومنهم أمهات ميدان مايو، والمنصات الإعلامية البديلة في إسقاط هذه الأنظمة العسكرية.[3]

بالنسبة إلى السود في جنوب أفريقيا، كان الطريق نحو الحرية أطول من طريق الأرجنتينيين، لكن إصرار أولئك الذين رفضوا السكوت أنار هذا الطريق. خلال معظم فترات الحرب الباردة، نجح نظام الأبارتايد في جنوب أفريقيا في مقاومة الضغط الدولي من أجل التغيير بسبب مصداقيته القوية المناهضة للشيوعية. ولكن بحلول الثمانينيات، أصبحت جنوب أفريقيا دولةً منبوذة، ومُدانةً عالميًا تقريبًا وتحت عقوبات شديدة من المجتمع الدولي، بما فيه –في وقت متأخر– الولايات المتحدة. بينما منع السجن والترهيب وحتى القتل مانديلا ونشطاء آخرين من التحدث علانية، سمح عالم سريع العولمة لوسائل الإعلام الدولية والمعارضين ومنظمات حقوق الإنسان بالتحدث نيابة عن أولئك الذين كُتمت أصواتهم. إذ أمكنهم الاستفادة من حقوق التعبير في الديمقراطيات الليبرالية ومن معايير حقوق الإنسان الدولية لفضح الظلم الجسيم وإدانته. في فبراير 1990، اهتز النظام أخيرًا. أُطلق سراح مانديلا من السجن ورُفع الحظر عن حزب المؤتمر الوطني الأفريقي. في العام التالي، أُلغي نظام الأبارتايد، وفي أبريل 1994، انتخب الجنوب أفريقيون مانديلا رئيسًا في أول انتخابات حرة ومتعددة الأعراق في البلاد.

قبل وقت قصير من فوزه في انتخابات 1994، ألقى مانديلا خطابًا أمام مؤتمر المعهد الدولي للصحافة الدولي أعرب فيه عن تقديره وسائل الإعلام الدولية لفضحها شرور سيادة البيض وإعلاء صوت العديد من مواطني جنوب أفريقيا الذين أسكتهم الأبارتايد. وعد مانديلا أيضًا بجعل حرية التعبير «قيمة أساسية» للديمقراطية الجديدة في جنوب أفريقيا:

لا يمكن لأي شخص بمفرده، ولا هيئة رأي، ولا عقيدة سياسية أو دينية، ولا حزب سياسي أو حكومة ادعاء احتكار الحقيقة. لهذا السبب لا يمكن الوصول إليها إلا من طريق تنافس غير مقيد بين الآراء المتنافسة وفيما بينها، وهنا تُمنح جلسات استماع عادلة ومتساوية لأكبر عدد ممكن من وجهات النظر. لذلك لطالما جادلنا أن القوانين والأعراف والممارسات والأحكام المسبقة التي تفرض قيودًا على حرية التعبير تضر المجتمع.[4]

تمثل الأرجنتين وجنوب إفريقيا اتجاهًا يُعرف باسم الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي التي حدثت بين أواخر السبعينيات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، عندما انتصرت الديمقراطية وحرية التعبير في الأمريكيتين وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا الشرقية وآسيا. وهذا ما فتح الباب أمام عصر ذهبي لحرية التعبير لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، مدعومًا بتكنولوجيا الاتصالات الجديدة مثل البث الرقمي، والفضائيات التلفزيونية –وأكثرها أهمية– شبكة الويب العالمية. وفقًا لبيانات منظمة فريدم هاوس، ارتفعت نسبة الدول الحرة عالميًا من 32% عام 1979 إلى 46% عام 2003. [5] في نفس الفترة، نمت النسبة المئوية للبلدان المتمتعة بحرية الصحافة من 25% إلى 41%.[6]

لم تلتزم كل الدول –ولا كل الأفراد– في العالم بحرية التعبير كما يوحي الانتصار الواضح في هذه الأرقام. في عام 2003، بلغت نسبة البلدان المتمتعة بالصحافة الحرة 41%، لكنها انخفضت بحلول عام 2016 إلى 31%، وفقًا لمؤسسة فريدم هاوس. عند الحديث عن

التعداد السكاني، كانت الأرقام أكثر وضوحًا، إذ رُصدت حرية التعبير عند 13% فقط من 7.4 مليار شخص في العالم عام 2016، بينما عاش 45% في بلدان مثلت الرقابة فيها العرف السائد.[7] كان لهذا التطور عواقب حقيقية على وسائل الإعلام والمراسلين. وفقًا لبيانات لجنة حماية الصحفيين (CPJ)، سُجن 1010 صحفي في الفترة الممتدة بين عامي 2011 و2020؛ ما مثل زيادة مقلقة بنسبة 78% عن العقد السابق بين عامي 2001 و2010. [8]

أدى هذا الركود في حرية التعبير إلى «موجة ثالثة من الاستبداد».[9] أبلغ مؤشر الديمقراطية التابع لوحدة الاستخبارات الاقتصادية عام 2021 عن أسوأ متوسط درجات عالمي «بفارق شاسع» عن المسح الأول الذي أجرته عام 2006. [10] لم تتدهور أي مؤشرات خلال العقد الماضي مثل تلك «المتعلقة بحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام».[11] بالمثل، وجد تقرير الديمقراطية 2020 الصادر عن معهد في-ديم –أكبر مجموعة بيانات عالمية حول الديمقراطية– أن الرقابة على وسائل الإعلام تصاعدت عام 2019 في رقم قياسي من الدول بلغ سبعة وثلاثين دولة.[12]

إن المصائر المتناقضة لمعارضي حقبة الحرب الباردة مثل فاتسلاف هافيل وليخ فاونسا ونيلسون مانديلا من جهة، والمعارض الصيني الحائز على جائزة نوبل للسلام ليو شياوبو من جهة أخرى توضح واقعيًا كيفية انحسار حرية التعبير من عصرها الذهبي إلى ركود يستمر حتى يومنا هذا. بحلول عام 1989، أي بعد اثني عشر عامًا من مشاركة هافل في تأليف ميثاق 77، اختفت ديكتاتورية تشيكوسلوفاكيا الشيوعية، وأصبح هافل –كما كان الحال مع مانديلا وواسا– رئيسًا لديمقراطية بلاده. في عام 2017، بعد تسع سنوات من سعى ليو شياوبو لمحاكاة ميثاق 77 والمشاركة في تأليف ميثاق 08 الداعي إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان ووضع «حد لمعاقبة التعبير كجريمة»، توفي بسبب السرطان

بعد أن أمضى ما يقارب عقدًا من الزمن في السجن، مع إحكام الحزب الشيوعي الصيني سيطرته.[13] ظلت إنتروبيا حرية التعبير قوة منتشرة.

نبوءة روزفلت: دمج خطاب الكراهية وازدراء الأديان في الأمم المتحدة

في 30 سبتمبر 2005، نشرت صحيفة يولاندس-بوستن الدنماركية اثني عشر رسمًا كاريكاتوريًا للنبي محمد. مع صدورها في أعقاب العديد من حوادث العنف الإسلامي والترهيب ضد الكتاب والفنانين في أوروبا، أوضح المحرر المكلف فلمنغ روز أن ما نُشر محاولة لإظهار أن المطالبة بحماية خاصة للمحرمات الدينية «تتعارض مع الديمقراطية العلمانية، إذ يجب أن تكون مستعدًا لتحمل الازدراء والاستهزاء والسخرية».[14] انفجرت قضية الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية وتحولت إلى معركة قيم عالمية ذات تداعيات جيوسياسية. ومع ذلك، لم يكن الجدل نتيجة الاحتجاجات العفوية بل نتيجة حملة منظمة على أعلى المستويات السياسية والحكومية.

كانت منظمة التعاون الإسلامي (OIC) المحرض الرئيسي للاحتجاجات – وهي منظمة حكومية جامعة للعالم الإسلامي تضم 57 دولةً عضوًا.[15] في قمة رفيعة المستوى في ديسمبر 2005، أدان رؤساء دول منظمة التعاون الإسلامي الرسوم الكاريكاتورية ووصفوها بأنها «تشهير بالإسلام» وحثوا الدول على «تجريم هذه الظاهرة كشكل من أشكال العنصرية»، وهو هدف سعت إليه منظمة التعاون الإسلامي بقوة في الأمم المتحدة.[16] بعد بضعة أشهر، اشتعلت نيران الاحتجاجات في أجزاء كبيرة من الشرق الأوسط، نيران أججتها الحكومات التي لم تسمح لشعوبها أبدًا بالاحتجاج عادةً. في الدنمارك، تعيّن على رسامي الكاريكاتير والمحررين الاختباء، إذ طبقت الحكومة والمؤسسات الإعلامية تدابير أمنية غير

مسبوقة، ما حال دون مجموعة من الهجمات الإرهابية، بما فيها محاولة اقتحام مقر صحيفة يولاندس-بوستن وقطع رؤوس الصحفيين في غرفة الأخبار ورمي الرؤوس المقطوعة في الساحة بالأسفل[17].

حذرت إليانور روزفلت عام 1950 من أن تضمين حظر خطاب الكراهية في قانون حقوق الإنسان سيعني «إمكانية وصف أي انتقاد للسلطات العامة أو الدينية بسهولة على أنه تحريض على الكراهية وعليه يصبح محظورًا». برزت نظرة روزفلت مرةً أخرى عندما سعت منظمة التعاون الإسلامي إلى استغلال الثغرات ذاتها التي أدخلتها الدول الشيوعية مع المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وبدلاً من حماية أيديولوجية إلحادية ومادية كما فعل الشيوعيون، أصروا على أن القيود المفروضة على حرية التعبير بموجب قانون حقوق الإنسان تحمي المذاهب الإسلامية التوحيدية والميتافيزيقية من النقد والسخرية.

خلال ذروة قضية رشدي، كانت منظمة التعاون الإسلامي قد حاولت سلفًا الترويج لفكرة أن حرية التعبير تعفي –أو حتى تحظر– تسخيف الدين والسخرية منه، ولكن دون نجاح.

في الجمعية العامة للأمم المتحدة، خطب مندوبون من إيران وليبيا –النائبة عن منظمة التعاون الإسلامي– لإدانة رشدي. وقال المندوب الليبي:

> تذرع البعض بحق حرية الفكر والتعبير فيما يتعلق بنشر «آيات شيطانية» ولكن دون مراعاة مشاعر ملايين المسلمين. لم تكن حرية الرأي والتعبير حريةً مطلقةً موجودةً في فراغ . . . . نصت الفقرة الثانية من المادة 20 [من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية] على أن «أي دعوة إلى الكراهية

القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضًا على التمييز أو العداء أو العنف محظورة بموجب القانون».[18]

بعبارة أخرى، برر الممثل الليبي التزام منظمة التعاون الإسلامي بحظر آيات شيطانية عبر الإشارة إلى نصوص خطاب الكراهية في القانون الدولي العلماني لحقوق الإنسان. كان رشدي المجرم الحقيقي، وليس أولئك الذين سعوا لقتله.

تأسست منظمة التعاون الإسلامي عام 1969، وتبنت إعلان القاهرة الخاص بها بشأن حقوق الإنسان في الإسلام عام 1990، بناءً على نهج ألوهي يُخضع الحقوق الفردية للشريعة الإسلامية. حسب المادة 22 «يحق لكل فرد التعبير عن رأيه بحرية بطريقة لا تتعارض مع مبادئ الشريعة».[19] وقد ثبت أن هذا الفهم الضيق لحرية التعبير مهلك في دول منظمة التعاون الإسلامي. قبل أربع سنوات من قضية رشدي، أُعدم الباحث الديني السوداني محمود محمد طه بتهمة الردة بعد دفاعه عن نسخة متسامحة من الإسلام.[20] لاقى العلماني المصري فرج فودة المصير نفسه عندما اغتاله متشددون إسلاميون عام 1992 بعد إدانته من قبل السلطات الدينية البارزة باعتباره مرتدًا.[21] ولا شك أن المفكرين الأحرار في العصور الوسطى مثل الرازي والراوندي قد واجهوا مشاكل أيضًا.

في عام 1999، أطلقت منظمة التعاون الإسلامي قرارًا مثيرًا للجدل في لجنة حقوق الإنسان – حثت فيه جميع الدول الأعضاء على مكافحة «التشهير بالأديان» (لم تذكر المسودة الأصلية سوى مصطلح التشهير بالإسلام)، وهو تعبير ملطف بدلًا من استخدام مصطلح ازدراء الأديان.[22]

جرى تبني قرارات الأمم المتحدة ضد التشهير بالأديان في الأمم المتحدة سنويًا منذ 1999 حتى 2010، إجمالًا من قبل الأغلبيات المريحة التي شملت دولًا غير مسلمة مثل روسيا

والصين وكوبا، التي رحبت بتخفيف ضمانات حرية التعبير والانضمام إلى الصف المجابه لقيم يُفترض أنها غربية.[23] في السنوات الأولى، لم تحظ هذه القرارات بأهمية كبيرة عند الكثيرين. ومع ذلك، تعززت أجندة التشهير من طريق أحداث مثل 11 سبتمبر وهجمات القاعدة اللاحقة في لندن ومدريد، ثم شحنتها قضية الرسوم الدنماركية. أدت هذه الأحداث إلى استقطاب عميق في الرأي حول الإسلام وأعطت صوتًا للكراهية الحقيقية ضد المسلمين والأحزاب السياسية المعادية للإسلام في العديد من الدول الغربية، ما وفر بدوره واجهة شرعية لمظالم منظمة التعاون الإسلامي.

كيّف دبلوماسيو منظمة التعاون الإسلامي القضية بمهارة على أنها مسألة تتمحور حول حماية المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتعزيزها، متعمدين الخلط بين ازدراء الأديان وخطاب الكراهية، بما في ذلك المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

دعم المثقفون الغربيون ومنظمات حقوق الإنسان جهود منظمة التعاون الإسلامي من طريق طمس الخط الفاصل بين ازدراء الأديان وخطاب الكراهية. في عام 2006، قارن الكاتب الألماني الحائز على جائزة نوبل غونتر غراس الرسوم الكاريكاتورية الدنماركية برسوم يوليوس شترايشر الكاريكاتورية المعادية للسامية في مجلة دير شتورمر النازية، متجاهلاً حقيقة أن الدفاع الخلاصي عن حرية التعبير والتسامح، والذي حفّز الرسوم الكاريكاتورية، ناقض دعم شترايشر الإبادة الجماعية للوصول إلى دولة حزب واحد نقية العرق.[24] أصدرت منظمة العفو الدولية –التي كانت تخشى على ما يبدو أن تظهر كرهًا للأجانب أو عنصرية– بيانًا بعنوان «حرية التعبير مسؤولية الجميع». فشل البيان في دعم يولاندس-بوستن بمواجهة الدعوات إلى الرقابة، بل واقترح أن الرسوم الكاريكاتورية ربما تنتهك المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية باعتبارها تمثل

«خطاب كراهية»؛ حيود صادم عن دعم منظمة العفو الدولية ضحايا قوانين ازدراء الأديان حول العالم.[25] حتى وزارة الخارجية الأمريكية في عهد بوش وقفت في البداية مع منظمة التعاون الإسلامي. صرح متحدث رسمي في فبراير 2006: «نحن جميعًا نعترف كليًا بحرية الصحافة والتعبير ونحترمها، لكنها يجب أن تقترن بمسؤولية الصحافة. إن التحريض على الكراهية الدينية أو الإثنية بهذه الطريقة غير مقبول».[26] وهذا موقف اختلف اختلافًا جذريًا عن موقف إليانور روزفلت عام 1950.

استخدمت منظمة التعاون الإسلامي ورقة رابحة أخرى من طريق اتهام الديمقراطيات الأوروبية بالنفاق. تحتفظ العديد من الدول الأوروبية بقوانين ازدراء الأديان – حتى عام 2017 شملت هذه الدول الدنمارك. وأهم من ذلك، أنه منذ تسعينيات القرن الماضي، استُثنت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من حماية حرية التعبير أو نقد الدين الذي يُعد «مسيئًا للآخرين بلا مبرر» وعليه –وفقًا للمحكمة– «لا يسهم في أي شكل من أشكال النقاش العام القادر على تعزيز التقدم في الشؤون الإنسانية». بناءً على ذلك، فإن «التصوير الاستفزازي للمقدسات الدينية» يمكن أن يشكل «انتهاكًا متعمدًا لروح التسامح». وعلى هذا الأساس، وجدت المحكمة أن حرية التعبير لا تمتد لتشمل أفلام فنية تزدري الأديان وتسخر من المسيحية، أو الكتب التي تنسب جدليًا رغبات جنسية للنبي محمد، أو تتهمه بالبيدوفيليا لأنه تزوج فتاة صغيرة.[27] مثل هذه القرارات الصادرة عن محكمة ذات سلطة قضائية في سبع وأربعين دولة، بما فيها جميع الديمقراطيات في أوروبا الغربية، كانت بمثابة هدية علاقات عامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

كان الهدف الواضح لمنظمة التعاون الإسلامي هو الانتقال من القرارات غير الملزمة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة (الذي حل محل لجنة حقوق الإنسان في عام 2006) إلى صك قانوني جديد وملزم. مع مجموعة قرارات مُررت بنجاح، وقلق غربي حول

الدفاع عن حرية التعبير في ضوء تصاعد المشاعر المناهضة للهجرة والعداء تجاه الإسلام، بدت الأمور جيدةً لمنظمة التعاون الإسلامي. عجزت مجموعة الاتحاد الأوروبي في جنيف عن هزيمة القوة الطاغية لمنظمة التعاون الإسلامي، وفي عام 2006 ساءت التوقعات أكثر عندما تخلت إدارة بوش عن مجلس حقوق الإنسان.

على أي حال، قررت إدارة أوباما إعادة الانضمام إلى مجلس حقوق الإنسان عام 2009، من أجل تعزيز مصداقيتها كداعمة لتعددية الأطراف. تبين أن هذا القرار مثّل نقطة تحول ذات تداعيات عميقة. على مبدأ العصا والجزرة، شنت وزارة الخارجية –بمساعدة الديمقراطيات الأوروبية– هجومًا عالميًا متعدد الأطراف لتقويض قرارات منظمة التعاون الإسلامي ضد «الإشهار بالأديان»؛ وهو هجوم أثبت نجاحه. لاحظت منظمة التعاون الإسلامي بقلق أن أغلبيتها في قرارات التشهير السنوية تتقلص، إذ بدلت الدول التي ليس لا مصلحة لها في النزاع مواقفها أو صوتت ضدها بدلاً من الامتناع عن التصويت فقط.[28] اختفت أغلبيتهم عام 2011، واضطرت منظمة التعاون الإسلامي إلى التخلي عن قرارها. بدلاً من ذلك، ضمنت الولايات المتحدة أغلبيةً للقرار الجديد رقم 18/16، الذي قدم فوزًا نادرًا ولكن مهمًا في ظل الركود الأكبر لحرية التعبير.

وفقًا للنص الجديد، يحمي قانون حقوق الإنسان الشعوب وليس الأديان أو الأيديولوجيات. فمع أن القرار «أدان» الدعوة إلى التحريض على الكراهية، إلا أنه دعا فقط إلى تجريم «التحريض على عنف محدق على أساس الدين أو المعتقد»، وهي صياغة مستوحاة من قرار المحكمة العليا في قضية براندنبورغ ضد أوهايو[29]. لا يحمي هذا النص خطاب ازدراء الأديان فحسب، بل يحمي حق التعبير أيضًا حمايةً أفضل من قوانين خطاب الكراهية الأوروبية السائدة وأحكام خطاب الكراهية في المادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. لعل هذا كان ليجعل إليانور روزفلت فخورة.

ومع ذلك، فإن هزيمة أجندة التشهير في الأمم المتحدة لم تفعل شيئًا يذكر لتخفيف قوانين ازدراء الأديان في دول منظمة التعاون الإسلامي. في عام 2014، حكم على المدون السعودي رائف بدوي بالسجن عشر سنوات والجلد ألف جلدة علنية. جريمته: إهانة الإسلام على مدونته «أحرار سعوديون». تضمنت كلمات بدوي العدوانية تحذير الرازيسكي من أن «المفكر متى بدأ بالكشف عن أفكاره، ستجد مئات الفتاوى التي تتهمه بالكفر فقط لأنه تجرأ على مناقشة بعض الموضوعات المقدسة». كما استنكر «الغطرسة الشوفينية» عند الإسلاميين، وأشاد بالعلمانية، وقال إن «الدول التي تقوم على الدين تحصر شعبها في دائرة الإيمان والخوف».[30] في عام 2019، حُكم على المحاضر الجامعي الباكستاني جنيد حفيظ بالإعدام لتصريحات، يُزعم أنها تشير إلى ازدراء ديني، أدلى بها على فيسبوك وفي أثناء المحاضرات. وجاءت إدانته بعد أكثر من خمس سنوات في الحبس الانفرادي منذ بداية محاكمته في 2014. [31]

خارج النظم القضائية في باكستان وأفغانستان وبنغلاديش، قتلت عصابات وجماعات القصاص الأهلية عشرات الأشخاص المتهمين بـ«ازدراء الدين» بهدف فرض تفسيرات متطرفة للمذاهب الدينية.[32] ومن بين هؤلاء الشابة الأفغانية فرخندة ملكيزاده، التي اتُهمت زورًا بحرق مصحف بعد أن واجهت فردًا من الملالي كان يبيع التمائم عند ضريح عام 2015. وبناءً على هذه الاتهامات الباطلة، ضربها حشد مسعور حتى الموت، ثم جروا جثتها خلف سيارة قبل رميها بالحجارة وإحراق ما تبقى من جثتها.[33] إن القمع الديني للمعارضة والتعصب الناتج عنه لم يكن إلا مظهرًا واحدًا من مظاهر الركود العالمي لحرية التعبير.

تآكل حصن الحرية

في حين أن حصن الحرية ظل صامدًا في نهاية المطاف أمام حملة منظمة التعاون الإسلامي في الأمم المتحدة، أثبتت حرية التعبير أنها أقل مرونة على المستوى القومي. كما تعلمنا، لطالما كانت حرية التعبير الهدف الأول للسلطويين الذين ينوون تقويض الديمقراطية، من مجلس الأربعمئة في أثينا القديمة وصولًا إلى الرايخ الثالث. بمجرد القضاء على الجهاز المناعي لحرية التعبير، يصبح مؤكدًا حدوث تعديات تالية. يعيد هذا النمط القديم نفسه في القرن الحادي والعشرين، حيث تآكلت حرية التعبير بصورة منهجية في المجر وتركيا وبولندا وصربيا والبرازيل والهند – الدول الست التي عانت أسوأ حكم استبدادي في العقد الماضي، وفق في-ديم.[34]

بعد انتخابه عام 2010، بدأ رئيس الوزراء فيكتور أوربان –وهو ناشط ليبرالي سابق مناهض للشيوعية– بتطبيق كبح ممنهج لحرية الصحافة الهنغارية عبر قوانين إعلام قمعية وتغييرات استراتيجية في ملكية وسائل الإعلام. بحلول عام 2014، شهدت البلاد تراجعًا في مؤشر في-ديم في مجال الحرية والديمقراطية. وفي عام 2019، أصبحت المجر أول عضو في الاتحاد الأوروبي يفقد مكانته كدولة ديمقراطية حرة.[35] في تلك المرحلة، امتلك حلفاء حزب فيدس الذي ينتمي إليه أوربان ما يقارب 80% تقريبًا من وسائل الإعلام المجرية.[36] حتى أن أصدقاء أوربان بدأوا بشراء حقوق البث ومحطات التلفزيون في سلوفينيا ورومانيا المجاورة. راقب أصحاب النفوذ ذو العقلية المتشابهة عن كثب وسجلوا الملاحظات. نسخ ألكسندر فوتشيتش في صربيا وحزب القانون والعدالة في بولندا –وهاتان دولتان أخريان تسود فيهما الشعبوية غير الليبرالية– إستراتيجية أوربان للسيطرة على وسائل الإعلام، وتحويل السلطة الرابعة إلى أبواق صديقة للحكومة.[37]

تعرضت الهند، أكبر ديمقراطية في العالم، إلى انتكاسة أيضًا. هدد انتخاب القومي الهندوسي القوي ناريندرا مودي عام 2014 بانخماص «رئتي الحرية» في البلاد، كما وصف غاندي حرية التعبير وتكوين الجمعيات. تصاعد العنف في عهد مودي ضد الصحفيين، وزادت الاعتقالات بسبب النشاط عبر الإنترنت، مع تعطيل الإنترنت لفترات طويلة، وإساءة استخدام الأحكام الجنائية ضد الطلاب والصحفيين والنشطاء والأكاديميين، فضلا عن الهجمات المنهجية على دور الإعلام.[38] تبنت حكومة مودي القومية أيضًا قوانين الحقبة الاستعمارية البريطانية ضد جرائم التعبير مثل الفتنة، وخطاب الكراهية والإساءة الدينية – التي استخدمت ذات مرة ضد أبطال الاستقلال الهنود. في عام 2016، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن قوانين خطاب الكراهية في الهند «تهدف إلى حماية الأقليات والضعفاء، لكنها رغم ذلك غالبًا ما تُستخدم بناءً على طلب أفراد أو مجموعات قوية، يزعمون أنهم تعرضوا للإهانة، لتكميم أفواه تعبر عما لا يعجبهم.[39]

تقدم ديشا رافي، وهي ناشطة مناخية تبلغ من العمر 22 عامًا من بنغالور، مثالًا صارخًا. إذ قُبض عليها في فبراير 2021 لتداولها «مجموعة أدوات» على الإنترنت والمساهمة فيها، بعد أن نشرتها الناشطة السويدية في مجال المناخ غريتا ثونبرغ على تويتر دعماً للمزارعين الهنود الذين يحتجون على مجموعة من قوانين الزراعة. وفقًا لشرطة دلهي، كانت رافي تتآمر «لشن حرب اقتصادية واجتماعية وثقافية وإقليمية ضد الهند».[40] جرى اتهامها بموجب أقسام من قانون العقوبات الهندي تشمل A153 (تعزيز العداء بين المجتمعات) وA124 (الفتنة) – قوانين الحقبة الاستعمارية ذاتها التي استخدمتها السلطات البريطانية لإسكات بال جانجادهار تيلاك وغاندي قبل قرن من الزمن.[41]

عندما نشرت الأمريكية أودري تروشكي، مؤرخة الهند المغولية، كتابًا عن الإمبراطور المغولي أورنكزيب عام 2017، تعيّن عليها حذف بعض المقاطع عن الملك المحارب الهندوسي

الموقر شيفاجي من الطبعة الهندية. فرغم رقابتها الذاتية، اضطرت إلى إلغاء محادثات مخطط لها في الهند بسبب احتجاجات المتطرفين الهندوس.[42] حسب كلماتها، «المشاعر الدينية (والقومية) تتفوق تفوقًا متزايدًا على الحقيقة التاريخية في الهند الحديثة».[43] يبدو أن الهند الحديثة ما تزال قادرة على التعلم من التراث الغني لأكبر وأشوكا.

بالعودة إلى مثال السلاطين العثمانيين الذين قيدوا الصحافة المطبوعة لقرون، فإن تركيا الحديثة يسيطر عليها حاكم جديد شديد النفوذ، لكنه شديد الحساسية تجاه النقد على نحو غير معتاد. أشرف الرئيس أردوغان –سجين الرأي السابق– على تدهور دراماتيكي لحرية التعبير منذ انتخابه عام 2014. ما كان ديمقراطية طموحة قبل أقل من عقد من الزمان بات يُصنف «غير حر» عام 2018. [44] منذ انتخابه، أُدين 63 صحفيًا بتهمة «إهانة الرئيس» بموجب المادة 299 من قانون العقوبات التركي.[45] حاول أردوغان عام 2016 الضغط على السلطات الألمانية لمقاضاة الساخر يان بومرمان بتهمة إهانة الذات الحاكمة بسبب قصيدة أساءت إليه، علمًا أن القضية أُسقطت في نهاية المطاف.[46] في خطوة تذكرنا بقمع إنسيكلوبيدي ديدرو في عهد النظام القديم بفرنسا، حُظرت ويكيبيديا عن الإنترنت بين أبريل 2017 ويناير 2020 لرفضها إزالة محتوى اعتُبر ناقدًا لحكومة أردوغان.[47] كما استغل النظام محاولة انقلاب فاشلة في عام 2016 لتصعيد هجومه على حرية التعبير تصعيدًا كبيرًا. إذ سُجن ما لا يقل عن مئتي صحفي وعامل إعلامي، والعديد منهم بتهم إرهاب زائفة، وأُغلق أكثر من 160 منفذًا إخباريًا.[48] تتصدر تركيا الآن معظم قوائم الصحفيين المسجونين، خلف الصين مباشرة.[49] لم تسلم الجامعات هي الأخرى؛ فُصل ما لا يقل عن 5800 أكاديمي –العديد من الليبراليين والعلمانيين– من الجامعات الحكومية بزعم صلاتهم بـ «منظمات إرهابية».[50]

كان لروسيا تاريخ طويل ومعقد مع قيود حرية التعبير، بدءًا من انقلاب كاثرين في تسعينيات القرن الثامن عشر والقمع القيصري في القرن التاسع عشر وصولًا إلى الحرب السوفيتية ضد «أعداء الشعب» في القرن العشرين. بدا المستقبل مشرقًا في البداية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، لكن درجة حرية الصحافة في البلاد انخفضت بصورة مطردة منذ انتخاب الرئيس فلاديمير بوتين عام 2000. صنفت منظمة فريدم هاوس روسيا «غير حرة» منذ عام 2005، ما يضيف إلى الإحصاء المحزن للديمقراطيات الواعدة التي تعاني الاستبداد في ظل نفوذ أصحاب النفوذ غير الليبراليين.[51]

تفاقم ركود حرية التعبير في روسيا في السنوات الأخيرة. سُجن 16 صحفياً بين عامي 2016 و2020، مقارنة بثلاثة بين عامي 2011 و2015، وفقاً لبيانات لجنة حماية الصحفيين.[52] جرى اعتقال ما لا يقل عن 122 صحفيًا أو ترهيبهم أو تغريمهم لتغطيتهم الاحتجاجات الداعمة زعيم المعارضة أليكسي نافالني، الذي تم تسميمه في أغسطس 2020 وسجنه في فبراير 2021. [53] على أي حال، ليس السجن أسوأ عقوبة للصحفيين الذين يسلطون ضوءًا نقديًا على نظام بوتين. منذ عام 2000، قُتل ما لا يقل عن ثمانية وعشرين صحفيًا في روسيا.[54] ومن بين الضحايا الصحفية الاستقصائية الشجاعة آنا بوليتكوفسكايا، التي كشفت وحشية العمليات العسكرية الروسية في الشيشان. بعد سنوات من الملاحقة والتسميم والضرب، اغتيلت بوليتكوفسكايا رميًا بالرصاص في موسكو عام 2006. [55]

كما كان الحال مع الاتحاد السوفيتي، وجدت روسيا الحديثة طرائق لاستخدام القوانين المناهضة للكراهية والإساءة، مستهدفة أشكال التعبير عن الأفكار غير المواتية للحكومة. في يناير 2003 ظهرت في معرض احذر: دِين! في متحف ساخاروف في موسكو رموز ورسائل دينية، بما فيها صور للمسيح، تحولت إلى فن شعبي. بعد جدل واسع، أقدم العديد من البلطجية الروس الأرثوذكس بتخريب المعرض. على أي حال، وبعد ضغوط من

الكنيسة الأرثوذكسية، اتُهم مدير المتحف، يوري سامودوروف –لا المخربون– وأُدين بتهمة «التحريض على الكراهية الإثنية أو العرقية أو الدينية».[56] أدين سامودوروف مرةً أخرى عام 2010 بتهم مماثلة بسبب معرض فني آخر.[57] في حادثة مشابهة، حُكم على ثلاث عضوات في فرقة البانك الروسية النسائية بوسي رايوت بالسجن مدة عامين في مستعمرة عقابية لارتكابهم «أعمال شغب مدفوعة بالكراهية الدينية» عقب تنظيم احتجاج ضد بوتين في كاتدرائية أرثوذكسية.[58] في عام 2019، أعادت روسيا إحياء روح المادة 58 من القانون الجنائي السوفيتي من خلال تجريم إهانة الدولة الروسية عبر الإنترنت، بما فيها الحكومة ورموزها. في غضون 180 يومًا، جرى توجيه اتهامات لأكثر من أربعين «ثرثارًا» روسيًا معاصرًا بتهمة إهانة بوتين.[59]

وللحكام الصينيين تاريخ طويل في فرض ضوابط صارمة على التدفق الحر للأفكار والمعلومات، يعود إلى الإمبراطور الصيني الأول، تشين شي هوانغ، الذي حظر الكتب التي قد تقوض حكمه وأحرقها، وقتل العلماء العنيدين لانتهاكهم الحظر. في القرن الثامن عشر، ضمن الإمبراطور تشيان لونغ من سلالة تشينغ منع أي مظاهر تنوير في الصين. إذ حظر قانون تشينغ العظيم لعام 1740 بصرامة –تحت طائلة العقاب الجسدي أو الموت– استخدام لغة مسيئة ضد المسؤولين الحكوميين، والكتب التي تهدف إلى تضليل الناس، والتحريض على الفتنة، وبالطبع نشر «تقارير كاذبة وخبيثة».[60] كان التطهير الأيديولوجي الذي قام به ماو تسي تونغ للصين، والذي بلغ ذروته في الثورة الثقافية بين عامي 1966 و1976، أحد أحلك فصول القمع، عندما جرى تعذيب المعارضين أو قتلهم أو إجبارهم على الخضوع «لنقد ذاتي» مهين. مثل روبسبيار وستالين، رأى الرئيس ماو الحاجة إلى «حكم الإرهاب» وتغاضى عن الإعدام الجماعي «للأعداء الطبقيين».[61] ومثل ستالين، كان أيضًا شديد الحساسية للنقد، فأي إهانة لشخصه أمكن أن تؤدي إلى عواقب وخيمة. حُكم على

رجل تعيس الحظ بالسجن عدة سنوات بتهمة تغليف سمكة طازجة باستخدام إحدى الصحف وتلطيخ صورة القائد العظيم بزيت السمك.[62] حتى أن ماو قارن نظامه بنظام إمبراطور تشين، متفاخرًا بأن الأخير «دفن 460 باحثًا علميًا فقط أحياء؛ لقد دفننا ستة وأربعين ألف باحثًا علميًا أحياء.... لقد تجاوزنا تشين شي هوانغ بمئة ضعف».[63] في عام 1978، بدأ المصلح العظيم دينج شياو بينج فترة وجيزة من اللين عبر تشجيع المواطنين الصينيين على التعبير عن مظالمهم والإسهام في النقاش الدائر حول كيفية تحسين تنمية البلاد. أعطى هذا صوتًا للتطلعات الديمقراطية تجسد في احتجاجات جريئة وملصقات حائطية انتشرت في جميع أنحاء المدن الكبرى. قاد هذه الأنشطة معارضون مثل الشابة فو يويهوا، والحائز لاحقًا على جائزة ساخاروف وي جينغشنغ. على أي حال، سرعان ما تراجع النظام الجديد عندما أصبحت الدعوات إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان صريحةً بعض الشيء وتحدت علانيةً إرث ماو وسلطة الحزب الشيوعي. بحلول عام 1979، سُجن كل من فو يوهوا ووي جينغشنغ.[64] وفي يونيو 1989، شن النظام حملة قمع على مظاهرات طلابية طالبت بحرية التعبير والديمقراطية في ميدان تيانانمين، بكين، بوحشية مميتة، ما أدى فعليًا إلى سحق أي آمال بتحفيز النشطاء الديمقراطيين شيئًا يشبه تأثير هلسنكي. اليوم، تستخدم الحكومة الصينية نظام الرقابة والتحكم في المعلومات الأكثر تطورًا في العالم لعزل نفسها عن اضطرابات العصر الرقمي. كما تتبنى إجراءات قمعية قاسية ضد الصحفيين والمعارضين والأقليات التي تعتبر مطواعة بما فيه الكفاية للحكم الحديدي للحزب الشيوعي. حتى مارس 2021، تنفرد الصين بالرقم القياسي العالمي لأكبر عدد صحفيين مسجونين، مع ما لا يقل عن 121 مراسلاً خلف القضبان – غالبًا في ظروف تهدد الحياة. [65]

يعد تعامل الحزب الشيوعي مع جائحة كوفيد-19 مثالًا دراماتيكيًا على إيمان هذا النظام بالرقابة الصارمة. في 30 ديسمبر 2019، حذر طبيب العيون الصيني لي وين ليانغ

مجموعة من الأطباء من انتشار مرض غامض يشبه السارس في مقاطعة ووهان. في 3 يناير، اعتقلت الشرطة د. لي وسبعة أطباء آخرين بتهمة «نشر شائعات كاذبة». وهُدد بالملاحقة القضائية إن «لم يتب واستمر في أنشطته غير المشروعة». بعد فترة وجيزة من إطلاق سراحه، بدأت تظهر عليه أعراض ما عرفه العالم بعد فترة قصيرة باسم كوفيد-19. توفي الدكتور لي بسبب المرض في 7 فبراير، بعد الكشف فضحه كيفية تعرضه للرقابة. حظرت الحكومة الصينية على الفور أي محتوى متعلق بالفيروس، أو الدكتور لي، أو تعامل السلطات مع تفشي المرض. بعد ذلك، قمع النظام الصحفيين الأجانب والمحليين الذين يغطون الأزمة، وطرد ما لا يقل عن ثمانية عشر مراسلاً أجنبيًا من البلاد في النصف الأول من عام 2020. [66]

أصر الرئيس الصيني شي جين بينغ على أن الصين «تصرفت بانفتاح وشفافية ومسؤولية» وأبلغت العالم عن تفشي المرض «في الوقت المناسب».[67] ومع ذلك، كشفت وكالة أسوشيتد برس كيف حجبت الحكومة الصينية البيانات الهامة عن منظمة الصحة العالمية لأسابيع في المراحل الأولى «عندما أمكن إبطاء تفشي المرض».[68] قارن أستاذ التاريخ بجامعة هارفارد سيرجي بلوخي استجابة الصين باستجابة روسيا السوفيتية لكارثة تشيرنوبيل النووية عام 1986، مشيرًا إلى أن «الافتقار إلى حرية التعبير يساعد على تحويل الكوارث المحتملة إلى كوارث حقيقية، والمآسي الوطنية إلى كوارث دولية».[69]

لا تقتصر سياسة عدم التسامح المطلق تجاه المعارضة على البر الرئيسي. في خطوة رمزية ومشؤومة للغاية، ناورت الصين لخنق ما تبقى من التزام هونغ كونغ المؤسسي والمدني بالديمقراطية والحريات المدنية وسيادة القانون بعد مظاهرات ضخمة مؤيدة للديمقراطية في عام 2019. وفي ذروة إجراءات قمعية أوسع نطاقًا، دخل قانون الأمن القومي الجديد (NSL) حيز التنفيذ في يونيو 2020، فارضًا عقوبات قاسية بموجب حظره

الغامض المتعمد كلًا من «الانفصالية» و«الإرهاب» و«التخريب». [70]كان أثر القانون كارثيًا بصورة خاصة في الحراك الديمقراطي في هونغ كونغ. إذ اعتُقل بموجبه سبعة وأربعون ناشطًا بارزًا في مارس 2021، ليواجهوا عقوبة بالسجن مدى الحياة بسبب «تورطهم في مؤامرة لتخريب سلطة الدولة».[71] هذا القانون ينطبق أيضًا على غير المقيمين الذين يدخلون البر الرئيسي للصين أو هونغ كونغ. في الواقع، ادعى قانون الأمن القومي ولاية قضائية عالمية لمقاضاة أي شخص يتحدى حكم بكين في هونغ كونغ. أجبر نفوذ القانون العالمي الجامعات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا وكندا ونيوزيلندا على تعديل تعليمات الفصول الدراسية لحماية خصوصية الطلاب الذين يمكن أن تنتهك مشاركتهم القانون، خاصة في برامج التاريخ والسياسة.[72]

شهد الوضع أيضًا إحياء قانون الفتنة النائم في سبتمبر، والذي يعود إلى الحقبة الاستعمارية في هونغ كونغ. قُبض على مذيعين على صلة بالاحتجاجات المناهضة للحكومة واتهموا بموجب القانون، الذي يعود تاريخه إلى القرن التاسع عشر والذي يحظر التحريض على «كراهية الحكومة أو ازدرائها».[73] وعليه ربما يكون حظر الفتنة البريطاني أكثر خطورة على المدى الطويل من القانون الأساسي الذي يضمن الحريات الأساسية –بما فيها حرية التعبير– التي ورّثها البريطانيون لهونغ كونغ كهدية فراق عقب تنكيس علم الاتحاد للمرة الأخيرة في 1 يوليو 1997.

تتناقض ربما الآثار السلبية طويلة الأمد لجرائم التعبير في الحقبة الاستعمارية في الهند وهونغ كونغ مع التطورات الأخيرة في جنوب أفريقيا والتي تمنح أسبابًا للتفاؤل وسط الركود الأكبر لحرية التعبير. بعد حثه السود في جنوب إفريقيا على احتلال أراض ذات ملكية خاصة، وُجهت للسياسي المثير للجدل جوليوس ماليما تهمة التحريض على ارتكاب الجريمة بموجب قانون من قوانين حقبة الأبارتايد.[74] في نوفمبر 2020، أعلنت المحكمة

الدستورية لجنوب إفريقيا أن قسمًا من القانون غير دستوري في رأي أغلبية كتبه رئيس المحكمة العليا موجوينج موجونج.

في تناقض صارخ مع المنطق الكامن وراء قوانين الفتنة، قال موجوينج إن «المواطنين عندما يصبحون غاضبين جدًا أو محبطين»، تخدمهم حرية التعبير «بمثابة أنبوب عادم افتراضي يمكن عبره طرح حتى أشد السموم الداخلية لمساعدتهم على الهدوء، والتعافي، والتركيز، والمضي قدمًا». سلط موجوينج الضوء خاصةً على «الماضي المظلم» للقانون، وكيف فُرضت، في ظل الأبارتيد،

> قيود شديدة على التعبير أمكن نتيجتها اعتقال شخص ما أو حظره أو نفيه أو حتى قتله على يد نظام الأبارتايد، لأنه نوّه حينها بظلم ما نعدّه جميعًا اليوم ظلمًا .... وعليه، فإن حرية التعبير حق أو حرية عزيزة علينا وضرورية لديمقراطيتنا ولتضميد انقسامات ماضينا، وعليه لا ينبغي التدخل فيها باستخفاف.[75]

يستثني دستور جنوب أفريقيا الحالي «الدعوة إلى الكراهية القائمة على العرق أو الإثنية أو الجندر أو الدين، التي تشكل تحريضًا على إلحاق الضرر»[76] من حماية حرية التعبير. ومع ذلك، في تناقض صارخ آخر مع المحاكم في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة – وطبعًا المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان– توخت محاكم جنوب إفريقيا الحذر وأبقت تعريف خطاب الكراهية ضيقًا.[77]

رأت المحكمة الدستورية أنه «لا يجب أن تتسرع محكمة بوضع خطاب ما في خانة خطاب الكراهية لأن لغته غاضبة النبرة أو تنقل العداء، حتى لو تضمنت إيحاءات تتعلق بالعرق والإثنية». وعلى نفس المنوال، قضت محكمة الاستئناف العليا بأن أي تصريحات

«تؤذي مشاعر الناس، أو تجرحهم، أو تستهجنهم، أو تحرضهم سياسيًا، أو تهاجمهم» ما تزال خطابًا محميًا.[78]

تجسد هذه الأحكام كلمات نيلسون مانديلا التي تقول «فقط . . . الصحافة الحرة قادرة على تخفيف شهية أي حكومة تجاه تكديس السلطة على حساب المواطن».[79] يعد تعليق مشروع قانون منع خطاب الكراهية ومكافحته تحويلًا مقلقًا عن هذا الاتجاه، لكن الحماية القوية لمحاكم جنوب أفريقيا ربما يحمي البلاد من التراجع الذي ميز الهند وهونغ كونغ.[80]

لا تنحصر أسباب الركود العالمي لحرية التعبير في الدول التي تمارس الرقابة. بين عامي 1992 و2003، حيث بلغت حرية الصحافة العالمية ذروتها، قُتل ما لا يقل عن 133 صحفيًا على أيدي الجماعات الإجرامية والسياسية والدينية، بمعدل 11 صحفيًا سنويًا وفقًا لبيانات لجنة حماية الصحفيين. وبين عامي 2004 و2020، بعد بداية ركود حرية التعبير، قُتل ما مجموعه 487 صحفيًا على يد جهات فاعلة غير حكومية، ليرتفع المعدل السنوي للضحايا بمقدار ثلاثة أضعاف تقريبًا من 11 إلى 29. عانى العديد من الصحفيين في جميع أنحاء العالم التهديدات والمضايقات والعنف والتعذيب والخطف. تعد المكسيك الدولة الأكثر فتكًا بالصحفيين في العالم، حيث قُتل 9 من أصل 49 صحفيًا على مستوى العالم عام 2020 وما مجموعه 117 منذ عام 2000. [81] أطلق مسلحون مجهولون النار على خايمي كاستانيو، مؤسس أحد المواقع الإخبارية على الإنترنت، في ديسمبر 2020 بعد رفضه حذف صور جثتي ضحيتين من ضحايا إطلاق نار من كاميرته. [82]

قد يعرضك الوقوف في وجه مصالح الشركات القوية والدول التي تهدد البيئة للقتل أيضًا. سجلت منظمة غلوبال ويتنس غير الحكومية 212 جريمة قتل بحق نشطاء بيئيين

عام 2019، مرت العديد منها دون عقاب، إلى جانب تصنيف أمريكا اللاتينية كأكثر المناطق دموية.[83]

لكن حتى أوروبا أصبحت مكانًا أكثر خطورة بالنسبة للصحفيين الاستقصائيين، مثل صحفية الجريمة المالطية دافني كاروانا غاليزيا، التي قُتلت عام 2017 في تفجير سيارة مفخخة.[84] ترسل التهديدات والعنف المميت رسالةً واضحةً للصحفيين والنشطاء في جميع أنحاء العالم مفادها تنبيه أولئك الذين يسعون وراء الحقيقة والعدالة والمساءلة للتفكير مرتين قبل تسليط الضوء على الظلام، حتى في القرن الحادي والعشرين.

تراجع الغرب

في القرن الحادي والعشرين، ظلت الولايات المتحدة «أكثر أمة على وجه الأرض حماية للتعبير». وفقًا لمسح أجرته جاستيتا عام 2021، كان الأمريكيون أيضًا الأكثر دعمًا لجميع أشكال حرية التعبير جنبًا إلى جنب مع سكان الدول الاسكندنافية.[85] على أي حال، أظهر الاستطلاع قدرًا أقل من التسامح الأمريكي تجاه الخطاب الذي ينتقد الحكومة ويهاجم الأقليات مقارنة باستطلاع مركز بيو للأبحاث لعام 2015. [86] ألمح هذا إلى أن الاتفاق الجماعي حول حرية التعبير كشرط علماني للإيمان بدا وكأنه ينهار خلال رئاسة دونالد ترامب، حيث أصبحت القبلية السياسية الحزبية المفرطة أكثر قسوةً من أي وقت مضى، وعُدّ الخروج عن الإجماع بمثابة الهرطقة.

في مايو 2020، اندلعت احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء الولايات المتحدة بعد ظهور شريط فيديو يظهر ضابط شرطة أبيض يضطهد رجلًا أسود يُدعى جورج فلويد

بوضع ركبته على رقبة فلويد في أثناء الاعتقال. مع مرور الدقائق الطويلة، دافع فلويد عن حياته، وهو يبكي، «لا أستطيع التنفس!» حتى مات. صدم الفيديو الأمريكيين وهم يشاهدون بذعر لحظات فلويد الأخيرة.

نزل الملايين إلى الشوارع للتنديد بالفوارق العرقية في نظام العدالة الجنائية تحت شعار «حياة السود مهمة». اتسمت معظم الاحتجاجات بالسلمية، لكن العديد من المدن شهدت عنفًا ونهبًا وتخريبًا على نطاق واسع. مع احتدام الاحتجاجات، جرى توثيق عدد مقلق من حوادث وحشية الشرطة واستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين والصحفيين الذين مارسوا حرياتهم بموجب التعديل الأول.[87] فاقم الرئيس ترامب الوضع باتهامه زعيم حركة حياة السود مهمة بـ«الخيانة والفتنة والتمرد!» ووصفه المتظاهرين مرارًا وتكرارًا بأنهم «إرهابيون».[88]

ومع ذلك، على عكس حركة الحقوق المدنية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، رأى العديد من أنصار العدالة العرقية أن حرية التعبير تشكل تهديدًا للعدالة والمساواة وليست شرطًا مسبقًا لها. دعا النشطاء إلى عزل من اعتُبرت آراؤهم معاديةً للعدالة العرقية أو حتى غير داعمة لها بشكل كافٍ. والحال نفسه في الأوساط الأكاديمية؛ طالب خطاب موقع من مئات من أعضاء هيئة التدريس والموظفين والطلاب في برينستون بتشكيل لجنة «للإشراف على التحقيق والانضباط في السلوكيات العنصرية والحوادث والبحث والنشر».[89] اعتذرت جامعة تولين وألغت نقاشًا افتراضيًا حول كتاب يتحدث عن كو كلوكس كلان – ونقد تفوق البيض– بعد احتجاجات الطلاب والموظفين، وادعى بعضهم أن مناقشة الكتاب «ليست فقط غير لائقة بل عنيفة تجاه تجربة السود».[90]

انتقلت «ثقافة الإلغاء» من الجامعات إلى المؤسسات الإعلامية والثقافية؛ لوحظت محاولات منظمة متزايدة لمعاقبة وجهات نظر محددة –بدلاً من انتقادها علنًا– من طريق الدعوة إلى طرد أشخاص أو اتخاذ إجراءات تأديبية بحقهم.[91] طُرد محلل بيانات ديمقراطي بعد تغريدة على تويتر عن دراسة أظهرت فعاليةً أكبر للاحتجاجات السلمية التي يقودها السود مقارنة بالاحتجاجات غير السلمية في سياق تأمين دعم الناخبين.[92] احتج العاملون في صحيفة نيويورك تايمز على «تعريض الصحيفة موظفيها السود للخطر» عقب نشرها مقالة رأي مستفزة للسناتور الجمهوري توم كوتون دعا فيها إلى استخدام القوة العسكرية لقمع أعمال الشغب. أدت ثورة غرفة الأخبار إلى استقالة محرر الرأي جيمس بينيت.[93] بدا الموظفون المحتجون غير مدركين لحقيقة أنهم أيدوا أساسًا اختبار «النزعة السيئة»، لحكمهم على الكلام استنادًا إلى ضرره المحتمل في المستقبل، بدلاً من الاستناد إلى تحريضه أي ضرر فوري. مثّل هذا الاختبار للولايات الجنوبية خط الدفاع الأول ضد معارضي إلغاء العبودية وحركة الحقوق المدنية. يكمن خطر تبني هذا المنطق في أن اعتبار مقالة افتتاحية تحريضية تهديدًا لسلامة الصحفيين يمكّن دونالد ترامب من استخدام هذا المنطق ليقول إن مقالةً افتتاحيةً ما أو لافتةً أو يافطةً أو تغريدةً أو شعارًا استفزازيًا تدعم «الفتنة والعصيان».

كانت مسألة العرق مشحونة للغاية لدرجة أن ذكر كلمات معينة أو مناقشتها فقط، بغض النظر عن النية، أمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة. فعندما جادل مايك بيسكا، الصحفي البارز في مجلة سلايت، بإمكانية استخدام البيض –في سياقات محددة جدًا– كلمة N (زنجي)، تم إيقافه عن العمل رغم أنه لم ينطق الكلمة بنفسه.[94] والتبرئة لم تكن مضمونةً حتى لو كتب أحدهم «ثرثرةً» مسيئة على مواقع التواصل الاجتماعي منذ سنوات عديدة عندما كان مراهقًا؛ هذا ما اكتشفته –ثنائية العرق– أليكسي ماكاموند عندما أُجبرت على الاستقالة بعد فترة وجيزة من تعيينها رئيسة تحرير في تين فوغ[95].

مع وجود كثيرين ممن اختاروا التعبير دون تحفظ، فضّل العديد من الأمريكيين لزوم الصمت. فوفقًا لمسح أجراه معهد كاتو في 22 يوليو 2020، يمارس 62% من الأمريكيين رقابة ذاتية على آرائهم السياسية خوفًا من الإساءة للآخرين، باستثناء أولئك الذين يعتبرون أنفسهم ليبراليين بقوة، فيعبرون بحرية وثقة عن آرائهم.[96]

توّجت تداعيات قضية جورج فلويد سنوات من التطور كانت فيها مسألة حرية التعبير عاملًا استقطابيًا ومسببًا للانقسام، ما خلق جوًا تحريضيًا أدى دونالد ترامب فيه دور موقد اللحام. خلال فترة رئاسته الأولى، هاجم ترامب مرارًا وتكرارًا «وسائل الإعلام الإخبارية المزيفة» بصفتها «أعداء الشعب»، عاكسًا خطاب روبسبار ولينين وستالين وهتلر وماو.[97] في السياق ذاته، رفع ترامب وحملته دعاوٍ قضائية ضد العديد من وسائل الإعلام بتهمة التشهير –بما فيها نيويورك تايمز وسي إن إن وواشنطن بوست– واقترح سن قوانين تشهير أكثر صرامة وفرض عقوبات قاسية على حرق العلم الأمريكي.[98]

اصطدمت كل هذه المبادرات بمبادئ التعديل الأول الراسخة. ومع ذلك، يبدو أن الهجمات المستمرة على وسائل الإعلام وحرية التعبير أثرت في المحافظين الذين فقدوا الثقة بوسائل الإعلام الرئيسية. وفقًا لاستطلاع عام 2018، أيد 44% من الجمهوريين امتلاك الرئيس سلطة إغلاق المنصات الإخبارية بسبب «السلوك السيئ»، واعتبر 48% منهم وسائل الإعلام «أعداء الشعب».[99] على أساس قلقهم إزاء تأثير ثقافة الإلغاء على حرية التعبير، قرر المشرعون الجمهوريون مكافحة النار بالنار، إذ اقترحوا في ولايات مثل أوكلاهوما وفلوريدا حذف النظرية العرقية النقدية من الفصول الدراسية، متجاهلين عمدًا أن القيود التي تفرضها الحكومة على المناهج الدراسية تخلق بحد ذاتها خطر إنشاء نموذج معين من العقيدة الأيديولوجية.[100]

بينما صب الجمهوريون اهتمامهم على وسائل الإعلام البارزة والمناهج الدراسية، كان الديمقراطيون والليبراليون والتقدميون، من ناحية أخرى، أكثر دعمًا لحظر خطاب الكراهية ومنع أصحاب وجهات النظر المثيرة للجدل حول العرق من التحدث في الجامعات.[101] في عام 2014، نشرت جامعة كاليفورنيا قائمة تضم نحو خمسين اعتداءً مصغرًا قد تكون مسيئةً أو مؤذيةً للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، بما فيها عبارات مثل «يوجد عرق واحد فقط، العرق البشري».[102] يطالب المدافعون عن «المساحات الآمنة» بتخصيص أجزاء متزايدة من الحرم الجامعي وكذلك الفصول الدراسية على هذا النحو وتنظيفها من الكلام الذي قد يعرض «السلامة» العاطفية للخطر. تماشيًا مع هذه الحركة، حُرم المتحدثون المعتبرون مثيرين للجدل من مشاركات التحدث في الحرم الجامعي كرد فعل على احتجاجات الطلاب والإداريين. سجلت مؤسسة الحقوق الفردية في التعليم (FIRE) أكثر من 450 «محاولة إلغاء دعوة» منذ عام 1998، جاءت غالبيتها العظمى من اعتراضات على آراء المتحدث السياسية (شاملةً المتحدثين من اليسار واليمين السياسيين).[103] وجدت المؤسسة أيضًا أن أكثر من خُمس الكليات والجامعات الأمريكية البالغ عددها 478 والتي شملها الاستطلاع عام 2020 تعتمد «سياسة واحدة على الأقل تقيد حرية التعبير تقييدًا واضحًا وجوهريًا».[104] تحفّظ 60% من الطلاب الذين شملهم الاستطلاع في آرائهم «بسبب الطريقة التي سيستجيب بها الطلاب أو الأستاذ أو الإدارة». وربما يكون خوفهم مبررًا، خاصةً في الجامعات ذات الميول الليبرالية. من بين الطلاب «الليبراليين للغاية»، اعتقد 13% أن العنف لإيقاف خطاب أو حدث في الحرم الجامعي كان مقبولًا «دائمًا» أو «أحيانًا»، بينما رأى 60% أن إخراس المتحدث بآراء معارضة مقبول «دائمًا» أو «أحيانًا».[105] تطور مثير للسخرية بالنظر إلى كيفية طرد الأساتذة الاشتراكيين الراديكاليين من جامعات النخبة الأمريكية في أوائل القرن العشرين.

على أي حال، مع انتياب الذعر العديد من المحافظين حول تأسيس ثقافة الإلغاء عقيدة ليبرالية، تأثر الليبراليون والتقدميون أيضًا. تعرض الأساتذة الذين ينتقدون إسرائيل، ونائب الرئيس مايك بنس، ودونالد ترامب لمحاولات إلغائية.[106] رسم المشرعون الجمهوريون أيضًا خطوطهم الأيديولوجية الحمراء في التعليم، ليس فقط ضد النظرية العرقية النقدية ولكن أيضًا ضد قضايا مجتمع الميم. في ولاية تينيسي، يحظر مشروع قانون مقترح الكتب المدرسية التي «تروج، أو تطبّع، أو تدعم، أو تعالج ... قضايا المثليين أو أنماط حياتهم».[107] تتشابه هذه الصياغة تشابهًا مهولاً مع قانون «بروباغندا المثليين» الروسي، والذي يحظر «الترويج للعلاقات الجنسية غير التقليدية مع القاصرين».[108]

أثارت كل هذه التطورات أسئلة جدية حول المرونة طويلة المدى لحرية التعبير في الولايات المتحدة. كما حذر جريج لوكيانوف، رئيس (FIRE)، «تعتبر ثقافة حرية التعبير أكثر أهمية من التعديل الأول ... إنها ما يوجه التعديل الأول اليوم – وهي ما يقرر استمرار ضمانات حرية التعبير الحالية في المستقبل».[109]

النسخة الثانية من القارة الهادئة؟

كانت أوروبا أول مختبر اكتُشفت فيه ممارسة حرية التعبير ومبادئها، واختُبرت بطريقة منهجية. تباينت نتيجة هذه التجربة بمرور الوقت بالتزامن مع تعديل الحكام والحكومات جرعات الحرية والقيود وعبثهم بها باستمرار. حتى الآن، شهد القرن الحادي والعشرين زيادة القيود عن الحرية في هذا المزيج.

وفقًا لوحدة المعلومات الاقتصادية، اختبرت أوروبا الغربية انخفاضًا حادًا في الحريات المدنية منذ عام 2008 (أول عام تتوفر فيه بيانات قابلة للمقارنة) مع زيادة «انتهاكات حرية التعبير ...».[110]

وما يثير القلق أن جزءًا من هذا التطور أنتجه صدام بين الأصولية الدينية العنيفة وقيم حرية الفكر والتسامح العلمانية. مرةً أخرى، كانت فرنسا منطلقًا لإحياء هذا الصراع بين الفلاسفة والمتشددين مكافحي التنوير في العصر الحديث، صراع ميز النصف الثاني من القرن الثامن عشر. ولكن هنا مع هيمنة القيم والمؤسسات العلمانية وتعرضها للهجوم من مجموعة صغيرة من المتطرفين المستعدين لاستخدام إجراءات وحشية مروعة، تمت إدانتها عالميًا تقريبًا ولكنها مع ذلك تمكنت من إثارة الشكوك حول ما إذا كانت حرية التعبير تقدمية أم قمعية.

جي سوي شارلي (أنا شارلي)

كان الجو هادئًا في غرفة الاجتماعات في الطابق الثاني من البناء رقم 10 في شارع نيكولا أبير في الدائرة الحادية عشرة في باريس. تشارك الحاضرون الأفكار والنكات والكرواسون حول طاولة بيضاوية كبيرة. وما بدا كأنه ألعاب نارية في الردهة لم يعكر صفو الجو العام. ثم في الساعة 11:30 صباحًا، اقتحم رجلان مسلحان المكان. صاحوا: «ستدفعون ثمن إهانة النبي محمد»، قبل أن يطلقوا النار على الفور.

بحلول الوقت الذي غادر فيه المهاجمون، مات 11 شخصًا في مكاتب شارلي إبدو، وهي صحيفة فرنسية ساخرة يسارية شائنة السمعة تشتهر بالسخرية من الجميع دون

استثناء. منذ عام 2006، أصبح النبي محمد هدفًا بارزًا لرسوم كاريكاتير شارلي إبدو ومحط ازدراء متعمد، ما أفضى إلى تهديدات بالقتل ومحاولة إحراق في عام 2011. [111]

أثار الهجوم الجهادي على شارلي إبدو في 7 يناير 2015 نقاشًا عالميًا حول حدود حرية التعبير. بالنسبة للملايين الذين تبنوا شعار "Je suis Charlie" أو «أنا شارلي»، فإن قتل الكتّاب ورسامي الكاريكاتير المسلحين بالأقلام على يد متعصبين دينيين مسلحين ببنادق الكلاشنكوف كان بمثابة هجوم على قيم التنوير الجوهرية للهوية الأوروبية، وللهوية الوطنية الفرنسية بصورة خاصة.

صرح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، «اليوم تعرضت جمهورية فرنسا بأكملها للهجوم؛ مبادئها الخاصة بحرية التعبير والثقافة والإبداع والتعددية والديمقراطية».[112] صُدم الأكاديميون الفرنسيون من اقتداء شابين مسلمين وُلدا ونشأا وتعلما في فرنسا العلمانية بالتعصب الدموي، الذي افترُض أن قيم التنوير قد لقّحت ضده جميع المواطنين الخيّرين. سارعوا أيضًا بنشر مجموعة من النصوص حول حرية التعبير والتسامح لمفكرين فرنسيين من القرن الثامن عشر بعنوان التسامح: منارة التنوير[113]. لكن قضية شارلي إبدو كانت أكثر تعقيدًا بالنسبة إلى آخرين جادلوا بأن الصحيفة قد أساءت استخدام مكانتها المهيمنة المفترضة «للتهجم» على أقلية محاصرة تعاني بالفعل العنصرية والتمييز. في مارس 2015، أعلنت منظمة بين أميركا PEN America المعنية بحرية التعبير عن حصول شارلي إبدو على جائزة حرية التعبير. على أي حال، وقع 242 مؤلفًا، بمن فيهم تيجو كول وفرانسين بروز، خطابًا مفتوحًا للاحتجاج على قرار المنظمة، الذي كان بمثابة «تثمين مواد مسيئة بصورة انتقائية: المواد التي ترفع حدة المشاعر المعادية للإسلام ... والسائدة بالفعل في العالم الغربي».[114]

شهد عصر التنوير اتهام أنصار حرية التعبير الأكثر تطرفا بإساءة استخدام هذه الحرية لتقويض أسس النظام والسلطة الشرعيين. بعدها أصبح نقاد شارلي إبدو المعاصرون يتهمون المجلة بإساءة استخدام حرية التعبير لتعزيز السلطة القمعية وغير المتكافئة – وهي حجة تعكس إصرار سبينوزا على أن حرية الفكر والتعبير شروط مسبقة للمجتمعات المتنوعة والمتسامحة. بدلاً من توحيد المدافعين عن حرية التعبير، نتج عن قضية شارلي إبدو خوف ورقابة ذاتية واتهامات مريرة حول العلاقة الصحيحة بين حرية التعبير والتسامح في المجتمعات المتنوعة. وما زاد الطين بلة موجة مستمرة من هجمات إرهابية جهادية دموية دفعت فرنسا وحكومات غربية أخرى إلى قمع الحريات المدنية، بما فيها حرية التعبير، عبر قوانين أمن قومي صارمة باضطراد أثرت تأثيرًا غير متناسب في الأقليات، ولا سيما المسلمين.

بعد الهجوم على شارلي إبدو عام 2015، أعلنت الحكومة الفرنسية حرمة حرية التعبير. ولكن في ذلك العام بالذات، تدخلت الشرطة الفرنسية في أكثر من 2300 حالة «دفاع عن الإرهاب»، وهذه حالات لا تتطلب وصول الخطاب إلى عتبة التحريض، بل مجرد مديح الإرهاب أو تبريره. أُدين نحو 306 أشخاص وسجن 232 شخصًا لهذه الجريمة في عام 2016 وحده.[115]

سن البرلمان الدنماركي عام 2016 قانونًا يجرم «التعاليم الدينية» التي «تتغاضى صراحة» عن جرائم معينة مثل القتل والعنف وحتى تعدد الزوجات، مستهدفًا بالدرجة الأولى «دعاة الكراهية» الإسلاميين.[116] وبموجب القانون، فإن الإمام أو الكاهن الذي يتغاضى صراحةً عن ضرب الأطفال أو تعدد الزوجات كجزء من تعاليمه أو تعاليمها الدينية سيواجه عقوبة تصل إلى ثلاث سنوات في السجن، في حين أن السياسي أو المواطن العادي الذي يتغاضى عن مثل هذه الممارسات سيكون حرًا في القيام بذلك. يمنع القانون أيضًا

الدعاة الدينيين الذين عبروا عن آراء «معادية للديمقراطية» من دخول البلاد. ويُذكر أن جميع الممنوعين إداريًا من الدخول تقريبًا من المسلمين. أثرت قوانين مكافحة الإرهاب الأوروبية أيضًا في الفن. ففي إسبانيا، تلقى أكثر من عشرة من مغني الراب اليساريين أحكامًا بالسجن تصل إلى ثلاث سنوات ونصف بسبب كلمات «تمجد الإرهاب» وتهين النظام الملكي.[117]

كانت جل القيود الأوروبية على التعبير مدفوعةً بخوف عميق الجذور من توفير الأكسجين لورثة الحركات الفاشية الحديثة التي قضت على الديمقراطية وأغرقت القارة في حرب شاملة وإبادة جماعية. وحتى اليوم، يمكن للتطرف اليميني أن يلهم أعمالًا إجرامية ومستويات مروعة من الكراهية بين الأوروبيين الذين وُلدوا ونشأوا في ديمقراطيات مسالمة ومزدهرة.

في يوم كيبور، أو يوم الغفران، الواقع في 9 أكتوبر 2019 – أقدس الأعياد اليهودية، كان أعضاء من المصلين اليهود في بلدة هاله الألمانية يصلون داخل كنيسهم عندما سمعوا طلقات نارية. شاهد الأعضاء بذعر صورًا غير واضحة على شاشات نظام المراقبة بالفيديو بينما حاول رجل شق طريقه عبر الباب المدعم. بعد فترة قصيرة، استسلم ستيفان باليه ووجه انتباهه المميت إلى أهداف أخرى، ما أسفر عن مقتل شخصين غريبين عشوائيًا.[118] قام باليه، نازي جديد يبلغ من العمر 27 عامًا، ببث هجومه على موقع تويتش وترك بيانًا يعلن فيه عزمه على «قتل أكبر عدد ممكن من غير البيض، خاصةً اليهود».[119] جاء هجوم هاله بعد أشهر فقط من قتل نازي جديد آخر السياسي المحافظ المؤيد للهجرة والتر لوبكه رميًا بالرصاص، وفي 19 فبراير 2020، قتل نازيون جدد تسعة مهاجرين في هاناو. تقدر الحكومة الألمانية وجود 24100 متطرف يميني في البلاد، نصفهم يميلون نحو العنف. في نمط مألوف، ردت الحكومة الألمانية على هجمات عام 2019 باقتراح توسيعات إضافية لقوانين خطاب الكراهية الصارمة بالفعل في البلاد، والتي تعززت قوتها في أواخر عام

2017 مع قانون NetzDG الذي يستهدف خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي (انظر الفصل 13).[120] بدت نسبة قليلة من الألمان مهتمةً بالسؤال عن أهلية الاندفاع المفهوم لقمع الأيديولوجية النازية بصفته سلاحًا فعالاً ضد التطرف العنيف. هل كان بالييه سيظل انعزاليًا متعصبًا بدلاً من تحوله إلى قاتل بغيض ذي حرية تعبير أكثر تقييدًا؟ من المستحيل الإجابة على مثل هذه الأسئلة، مع أن الطريق من جمهورية فايمار إلى الرايخ الثالث، كما رأينا، يشير إلى أن الرقابة سلاح لا يُعول عليه في المعركة ضد أعداء الديمقراطية، معركة قد تأتي بنتائج عكسية وتلحق أضرارًا جانبية بالديمقراطية نفسها.

في الواقع، اقتربت القوانين الأوروبية المناهضة لخطاب الكراهية أحيانًا بصورة غير مريحة من تمثيلها «قوانين فتنة» تهدد بمعاقبة منتقدي الحكومات والمسؤولين. في عام 2014، نشر ألماني يدعى هانز بوركهارد نيكس منشورًا على مدونة يتهم وكالة توظيف عامة بالتمييز العنصري ضد ابنته مختلطة العرق. أرفق نيكس منشور المدونة باقتباس للزعيم النازي هاينريش هيملر مع صورة له يرتدي فيها زي قوات الأمن الخاصة النازية. من الواضح أن نيكس لم يكن يدافع عن النازية ولا يدعو إليها. كان «يلعب ورقة النازية» لدعم انتقاده غير الدقيق لوكالة حكومية محلية. ومع ذلك، وجدت محكمة إقليمية أن نيكس مذنب لخرقه حظر ألمانيا عرض رموز المنظمات غير الدستورية. رفع نيكس قضيته إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، التي حكمت بعدم حدوث انتهاك لحريته في التعبير.[121] لم يكن ذلك مفاجئًا، إذ إن المحكمة حكمت ضد المتحدث في 62% من قضايا خطاب الكراهية المعروضة عليها.[122]

في يونيو 2020، قدمت نقابة الشرطة الألمانية بنفسها شكوى جنائية للتحريض على الكراهية ضد صحيفة تاغيستسايتونغ (أو تاتس اختصارًا)، التي نشرت عمودًا يشبه الشرطة

بـ«القمامة» التي يجب «إلقاؤها في مكب النفايات»، بعد مظاهرات حركة «حياة السود مهمة» في ألمانيا.[123]

في فرنسا أيضًا، لا ينحصر استخدام قوانين خطاب الكراهية على النازيين الحقيقيين فقط. أُدين العشرات من النشطاء المؤيدين للفلسطينيين بالتحريض على التمييز ضد حملات بي دي إس (المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات) التي تهدف إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ردًا على معاملة إسرائيل الفلسطينيين وجرائم الحرب المزعومة في غزة. وزع النشطاء منشورات وارتدوا قمصانًا عليها شعارات مثل «عاشت فلسطين، قاطع إسرائيل» و«شراء المنتجات الإسرائيلية يعني شرعنة الجرائم في غزة»، يُزعم أنها تستهدف الحكومة الإسرائيلية وليس الإسرائيليين أو اليهود. في عام 2020، غيرت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ممارستها المعتادة في قضايا خطاب الكراهية وقضت بأن حظر فرنسا حملات بي دي إس ينتهك حرية التعبير.[124]

في اسكتلندا، يوسع مشروع قانون شامل جديد لجرائم الكراهية نطاق الحظر المفروض على «إثارة الكراهية» ليشمل مجموعات جديدة وينطبق –تذكيرًا بمحاكم التفتيش الإسبانية– حتى على الكلام الذي يُنطق في المنازل الخاصة.[125]

شهدت القوانين الأوروبية ضد «الكراهية» و«الإساءة» أيضًا اتساعًا في النطاق مع نجاح مجموعات أكثر من أي وقت مضى في الضغط من أجل الحصول على الاعتراف والاحترام اللذين يُعتقد أنهما نابعان من حالة الحماية. ومع ذلك، أنتج هذا التطور عن غير قصد مواقف استُهدفت فيها بعض الفئات المهمشة، التي يُفترض أن تستفيد من قوانين خطاب الكراهية، وجرى تحريضها ضد بعضها.

في عام 2017، أُلقي القبض على اثنين من مبشري الشوارع البريطانيين وأدينا في البداية بتهمة التبشير بالكتاب المقدس، بما في ذلك تصريحات اعتُبرت مهينة لأفراد مجتمع الميم والمسلمين.[126] وعلى الجانب المقابل، تم تغريم زعيم إحدى المنظمات الفرنسية المعنية بحقوق مجتمع الميم بمبلغ 2300 يورو عام 2016 لاتهامه رئيس منظمة تدافع عن القيم العائلية «التقليدية» وتعارض زواج المثليين بـ«رهاب المثلية».[127] لا يجب أن يمثل هذا التطور مفاجأة، فقانون العلاقات العرقية البريطاني لعام 1965 حظر التحريض على الكراهية العنصرية؛ كان أول من حوكم على هذه الجريمة رجلًا أسود.[128] حوكم أيضًا العديد من البريطانيين السود الآخرين بتهمة الكراهية المناهضة للبيض، بمن فيهم أعضاء بارزون في القوة السوداء وجمعية الملونين العالمية.[129]

للأسف، تعرضت الجهود الأوروبية في قمع خطاب الكراهية غير القانوني للمركزية؛ في نوفمبر 2020، أعلنت يوروبول، وهي وكالة إنفاذ قانون تابعة للاتحاد الأوروبي، أنها نسقت حملات في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا واليونان والنرويج وبريطانيا وجمهورية التشيك هدفت إلى تضييق الخناق على خطاب الكراهية على الإنترنت. ففي ألمانيا وحدها، فتشت الشرطة أكثر من ثمانين منزلاً، وصادرت هواتف ذكية وأجهزة كمبيوتر محمولة، بينما تم استجواب ستة وتسعين مشتبهًا بشأن منشورات كراهية تضمنت معاداة السامية و«إهانة سيدة سياسية».[130] بالنظر إلى اتساع نطاق حظر خطاب الكراهية الأوروبي، وضعف الحماية بموجب القانون الأوروبي لحقوق الإنسان، يبدو هذا التطور مقلقًا بصورة خاصة لمستقبل حرية التعبير في الاتحاد الأوروبي.

لعل أكثر سمات ركود حرية التعبير إدهاشًا تزامن بدايته وتسارعه مع نجاح أكثر الإنجازات ثوريةً في تكنولوجيا الاتصالات منذ اختراع المطبعة. من الناحية النظرية، كان الإنترنت سيجعل حرية التعبير لا تُقهر، وسينفي الرقابة إلى مزبلة التاريخ. على أي حال، كما اكتشف أوروبيو القرن السادس عشر الذين عاصروا خليط غوتنبرغ ولوثر القابل للاشتعال، من المحتمل أن تسبب تقنيات الاتصالات الجديدة والثورية اضطرابات كبيرة في النظام الاجتماعي والسياسي بقدر ما تؤدي إلى التقدم والتنوير.

مثلما أُشيد بمطبعة غوتنبرغ في البداية قبل أن يؤدي تعطيلها إلى الندم والرقابة والحظر، رُحِّب بالإنترنت في البداية كقوة لا تُقهر من شأنها تسريع مسيرة الحرية والديمقراطية العالمية. ومع ذلك، سرعان ما سمح الوصول المباشر إلى التعبير الحر والمتساوي للأنظمة الاستبدادية بالرد، وجعل الديمقراطيات تعيد التفكير بنظرتها إلى الإنترنت على أنه نعمة أكثر من نقمة.

13

الإنترنت ومستقبل حرية التعبير

على مدى سنوات، زوّد مُنظِّر المؤامرة اليميني المتطرف أليكس جونز متابعيه على الإنترنت بقصص مشوِّشة على شاكلة: ولد باراك أوباما في كينيا؛ صوّت ملايين المهاجرين غير الموثقين لهيلاري كلينتون؛ جرى تدبير حادثة إطلاق النار في مدرسة ساندي هوك وكان أفراد العائلات المفجوعة «ممثلين للأزمات».[1] استخدم جونز وسائل التواصل الاجتماعي والبودكاست محرزًا نتائج مرضية في كسب جمهور كبير لإقطاعته الإعلامية المسماة إنفو وورز. غير أن معظم شركات التكنولوجيا الكبرى قررت في عام 2018 أن الكيل قد طفح. وفي غضون يوم واحد في أغسطس 2018، قامت كل من أبل وفيسبوك ويوتيوب وسبوتيفاي بإزالة جونز من منصاتها.[2] أما تويتر، المنصة الرئيسية الوحيدة التي ترددت في اتخاذ قرار، فحذت حذو المنصات الأخرى في أوائل سبتمبر.[3] وقد حزن البعض على غياب أليكس جونز المفاجئ من منصات الإنترنت حسنة السمعة. ومع ذلك، فإن الإجراء السريع والحاسم الذي اتُخذ سرًا في هذه الشركات التقنية الخاصة الضخمة أثار أسئلة وثيقة الصلة وذات أهمية كبيرة في العصر الرقمي: ما هي حدود حرية التعبير على الإنترنت؟ ومن يحددها؟

في أمثل أيام الإنترنت وأكثرها تفاؤلًا من الناحية التقنية، كانت الإجابة على هذين السؤالين، على الترتيب: لا حدود لها، وأنت. تعد المقالة المقتبسة بكثرة «إعلان استقلال الفضاء السيبراني» التي نشرها جون بيري بارلو في عام 1996 أفضل تجسيد، إذ يقول فيها: «إننا نخلق عالمًا يمكن لأي شخص فيه في أي مكان أن يعبر عن معتقداته، بغض النظر عن تفردها، دون خوف من إكراههم على الصمت أو الامتثال». كما حذّر الحكومات من أن «فيروس الحرية» لا يمكن درؤه «بإقامة نقاط حراسة على حدود الفضاء الإلكتروني».[4]

وصف مهندس شبكة الويب العالمية، تيم بيرنرز لي، رؤيته بأنها «تشمل النمو العضوي اللامركزي للأفكار والتكنولوجيا والمجتمع» – وهو فضاء يحرَّر فيه «كل شيء يمكن أن يكون مرتبطًا بأي شيء» من «أنظمة التصنيف الهرمية». ويقوم المستخدمون الفرديون بفلترة المحتوى وفقًا لتفضيلاتهم الخاصة، «فحين يفرض أحدهم فلاتر غير اختيارية على شخص آخر، فتلك هي الرقابة».[5]

أشارت الطبيعة العالمية للإنترنت إلى أنه لم يعد بالإمكان اعتماد الدول السلطوية على أدوات الرقابة الكلاسيكية في عزل مواطنيها عن مشاركة المعلومات والوصول إليها. كما قال البروفيسور لورانس ليسيج: «تستيقظ الأمم لتجد أن خطوط هواتفها قد أصبحت أدوات لحرية التعبير، وأن البريد الإلكتروني ينقل أخبارًا عن قمعها ما وراء حدودها، وأن الصور لم تعد حكرًا على محطات التلفزيون التي تديرها الدولة وإنما يمكن نقلها من مودم بسيط».[6]

بإيجاز، لقد وعد الإنترنت بإحداث حقبة من التعبير الحر والعادل العالمي، باعتبار الفضاء السيبراني أغورا عالمية. وفي عام 1996، قدم الكونغرس هذه الحماية القانونية المثالية الحاسمة باعتماد المادة 230 من قانون آداب الاتصالات (CDA 230). لقد منح الوسطاءَ عبر الإنترنت حصانة واسعة من المحتوى الذي ينشئه المستخدمون، وكذلك من جهودهم حسنة النية لتعديل المحتوى غير المرغوب فيه.[7] مُنح قانون آداب الاتصالات 230 مزيدًا من الفعالية عبر سلسلة من قرارات المحكمة لحماية التعبير التي خلقت إطارًا قانونيًا «لاستثنائية الإنترنت». تتيح المنصات على الإنترنت الآن لمستخدميها إمكانية التعبير دون خوف من الدعاوى القضائية المعطِّلة التي قد يرفعها الأفراد والشركات الذين تعرضوا للإهانة. في كلامه عن تاريخ قانون آداب الاتصالات 230، يجادل جيف كوسيف بأنه لولا هذا القانون، «لكان الإنترنت عبارة عن مجرد نسخة إلكترونية لإحدى الصحف أو المحطات التلفزيونية التقليدية، مع وجود كل الكلمات والصور ومقاطع الفيديو التي توفرها الشركة وبعض التفاعل في متناول المستخدمين».[8]

أتاحت أوائل إصدارات وسائل التواصل الاجتماعي من نظير إلى نظير، مثل يوزنت، للمستخدمين في جميع أنحاء العالم التواصل ومشاركة الأخبار والمعلومات في المنتديات أو لوحات النشرات أو مجموعات الأخبار، التي يستضيفها ويديرها المستخدمون ذاتهم.[9] وصف عالم الحاسوب البارز مايكل هوبين الفرق بين يوزنت ووسائل الإعلام التقليدية في عام 1997:

> يعد التحكم المركزي بالمحتوى متأصلًا في معظم وسائل الإعلام. فكثير من الناس يتأثرون بقرارات قلة... ومع ذلك، من يدير يوزنت هو جمهوره. وينبغي أن يُعتبر يوزنت خلفًا واعدًا لمطابع الآخرين، مثل الملصقات في زمن الثورة الأمريكية والمطابع البنسية في إنجلترا في مطلع القرن التاسع عشر.[10]

شهدت أواخر تسعينيات القرن العشرين وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تقدمًا كبيرًا في عالم المدونات، الذي حافظ على عنصر مهم من اللامركزية، أو ما وصفه أستاذ القانون ديفيد كاي بأنه «شبكة أفقية».[11] ظهرت ملايين المدونات التي تتطرق إلى كل موضوع يمكن تخيله، وترتبط بالمعلومات ومشاركتها إلى ما لا نهاية. وسرعان ما أظهر عالم المدونات أن معرفته الموزعة، والمنتشرة بين ملايين الأشخاص، يمكن أن تكشف مواطن الضعف وتتحدى احتكار معلومات مؤسسات النخبة التقليدية الهرمية من أعلى لأسفل. في عام 2004، أخذت قصة مراسل شبكة سي بي إس دان راذر حول محاولات الرئيس جورج دبليو بوش المفترضة للتهرب من الخدمة العسكرية، تنهار تحت تدقيق المدونين الذين قرروا أن وثيقة «السلاح الناري» قد تم تزويرها.[12] وفي بلاد على شاكلة كوبا، وإيران، ومصر، وجدت الأنظمة القمعية ذات القبضة الحديدية على المعلومات أن مواطنيها قد أصبحوا فجأة غير مكتومي الصوت، بعد أن كانوا مجرد متلقين سلبيين للدعاية الحكومية، وذلك لما بدا أن المدونات ومنصات وسائل التواصل الاجتماعية المتنامية بسرعة، مثل فيسبوك ويوتيوب وتويتر، تجعل يوتوبيا جون بيري بارلو حقيقة.

لا شيء جسّد روح التفاؤل التقني كما فعل ما يسمى الربيع العربي. في 3 مارس 2010، أحرق البائع المتجول التونسي عبد السلام تريمش نفسه احتجاجًا على النظام. توفي تريمش متأثرًا بحروقه، لكن وسائل الإعلام بالكاد لاحظت القصة وواصل النظام أداء مهامه كالمعتاد. بعد تسعة أشهر، أضرم بائع متجول تونسي آخر النار في نفسه كملاذ أخير احتجاجًا على النظام الفاسد والقمعي. وبخلاف تضحية تريمش بنفسه، سُجِّل احتجاج محمد البوعزيزي الناري على هواتف المشاهدين المحمولة، الذين شاركوا الصور المروعة على فيسبوك حيث انتشرت كالنار في الهشيم، ما أدى إلى اندلاع احتجاجات جماهيرية.[13] لم يكن الجمع بين الهواتف المحمولة ووسائل التواصل الاجتماعي هو الاختلاف الوحيد بين موت تريمش المجهول وشهرة البوعزيزي الفورية. لقد كان تغييرًا حقيقيًا في لعبة موازنة القوى بين دكتاتورية دامت لعقود وشعبها الذي أتاح للمتظاهرين الالتفاف على الرقابة التي فرضتها الحكومة من أجل نشر الأخبار وتنسيق المظاهرات. أثبتت هذه الشبكات الجديدة كفاءتها العالية في نقل سخط الناس من الحكومة ورغبتهم في قيادة أكثر ديمقراطية. وتابع الناس من جميع أنحاء العالم الأحداث وهتفوا للنشطاء مشجعين من شاشاتهم، بينما قامت وسائل الإعلام بتضخيم أصوات الاحتجاج وذلك بمشاركة مقاطع الفيديو والتحديثات والشعارات الساخطة على الأخبار الكبلية التي يمكن مشاهدتها في جميع أنحاء الشرق الأوسط.[14] في غضون شهر، فر دكتاتور تونس زين العابدين بن علي إلى المملكة العربية السعودية. وقال أحد المدنيين في تونس لبي بي سي: «نحن جميعًا في قمة السعادة لأن بن علي قد غادر البلاد. لقد تمكنا من العمل معًا للإطاحة به – ويعود الفضل في كثير من ذلك إلى الإنترنت والشبكات الاجتماعية».[15]

بين عشية وضحاها، تحولت تونس من دولة أوتوقراطية تخضع لرقابة صارمة إلى دولة ديمقراطية انتخابية بصحافة «ناقدة ونابضة بالحياة» حسب وصف فريدم هاوس.[16] وبحلول ربيع عام 2011، انتشرت احتجاجات مماثلة كالنار في الهشيم في جميع أنحاء

شمال إفريقيا والشرق الأوسط، إذ أججتها مجددًا المدونات ووسائل التواصل الاجتماعي التي ساهمت في تنشيط المتظاهرين الآملين وتنظيمهم. وفقًا لدراسة أجريت عام 2012، «لقد نقلت وسائل التواصل الاجتماعي سلسلة من الرسائل حول الحرية والديمقراطية عبر شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وساعدت في رفع التوقعات بشأن نجاح الانتفاضة السياسية».[17] بدت المنطقة بأكملها متأهبة للقفز نحو حكم أكثر ديمقراطية. للحظة تفاؤل وجيزة، بدا الربيع العربي كأنه أكبر انتصار لحرية التعبير منذ انهيار الشيوعية السوفيتية.

غير أنه سرعان ما انكشفت حدود ثورات وسائل التواصل الاجتماعي بشكل وحشي، إذ قلبت سلسلة من الثورات المضادة القمعية المد ضد المتظاهرين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – على غرار رد الفعل الأوروبي تجاه الثورة الفرنسية وأعقابها. فحين نظم ناشطون سعوديون «يوم الغضب» على مواقع التواصل الاجتماعي في مارس 2011، نشر النظام أكثر من عشرة آلاف شرطي وحارس أمن لإخماد الاحتجاجات. وأصدر الملك عبد الله مرسومًا ملكيًا في أبريل، يقضي بتعديل قانون الصحافة في البلاد لتجريم انتقاد المسؤولين الحكوميين وعلماء الدين. كما شكّل النظام السعودي ائتلافًا إقليميًا لاحتواء الربيع العربي، فأرسل مساعدة عسكرية للنظام في البحرين، حيث كممت أفواه المعارضين بشن حملات الاعتقال الجماعي وأعمال التعذيب.[18] وأما الديمقراطية المعيبة بفداحة مسبقًا التي كان يحكمها الإسلاميون في مصر، فقد سحقها انقلاب عسكري في يوليو 2013. وانفجر عدد الصحفيين المسجونين في مصر من متوسط سنوي قدره حالة سجن ونصف بين عامي 2005 و2012 إلى متوسط سنوي يبلغ 23 حالة سجن بين عامي 2013 و 2020.[19] تتصدر مصر الآن قائمة الدول التي تسجن أكبر عدد من الصحفيين في العالم بعد المملكة العربية السعودية وتركيا والصين.[20] وانجرت كل من سوريا وليبيا وراء فوضى دموية وحرب أهلية. باستثناء تونس، أصبحت الآن الحقوق المدنية والسياسية، من ضمنها حرية

التعبير، في وضع أسوأ مما كانت عليه قبل الاحتجاجات الشعبية، إذ أحكمت الأنظمة قبضتها على السلطة وقمعت كل المعارضين.[21]

أرهبت الانتفاضات العربية السلطويين في جميع أنحاء العالم ما دفعهم إلى توسيع إمكانات الرقابة وتحديثها بشكل كبير وقد ثبت عدم كفايتها لما واجهها لأول مرة مدونون خبراء في التكنولوجيا ومجموعة أدوات التوصيل والتشغيل للثورة الرقمية في وادي السيليكون. إلا أن هذه الجهود قد تكللت بالنجاح إلى حد كبير. فبحلول عام 2020، تراجعت حرية الإنترنت العالمية للعام العاشر على التوالي، وانخفض عدد البلدان التي يكون الإنترنت فيها «مجانيًا» إلى 15 بلدًا (من أصل 65 بلدًا شمله الاستطلاع) وفقًا لمنظمة فريدم هاوس. وكان ما يصل إلى 73 في المائة من مستخدمي الإنترنت في العالم يعيشون في بلدان يتعرض فيها ناشرو المحتوى السياسي أو الاجتماعي أو الديني للاعتقال.[22]

ومن المفارقات أن هذا التطور كان مدعومًا دعمًا كبيرًا بتغيير جذري في شبكة الويب العالمية، ومعزَّزًا بنجاحها وإضفاء السمة التجارية عليها لاحقًا. حين أقر الكونغرس قانون آداب الاتصالات 230 في عام 1996، كان أربعون مليون شخص فقط من جميع أنحاء العالم يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الإنترنت، وكان الإنترنت الذي يتصفحونه مختلفًا اختلافًا جذريًا عن الإنترنت في عام 2021 ذي الطابع المركزي والتجاري المتزايد بـ 4.66 مليار مستخدم نشط، استخدم 4.2 مليار منهم وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا.[23] بشكل متزامن، خسرت الشبكة الأفقية للمدونة المستقلة التضاريس لصالح الشبكة العمودية والمركزية في عصر «صناعة المنصات». وبحلول عام 2019، كانت 43 في المائة من حركة الإنترنت في العالم عبر عمالقة التكنولوجيا الستة ذاتها والشركات التابعة لها، وهي: غوغل (من ضمنها يوتيوب) ونتفليكس وفيسبوك (من ضمنها إنستغرام وواتساب) ومايكروسوفت (من ضمنها سكايب ولينكد إن) وأبل وأمازون بترتيب تنازلي.[24]

بإمكان هذه المنصات المركزية أن تعمل كنقاط اختناق للمحتوى «غير المرغوب فيه»، وفقًا لما اكتشفه أليكس جونز. وقد أشار ديفيد كاي إلى أن «الإنترنت المركزي الذي تهيمن عليه الضرورات المؤسسية ... هو أكثر ودًا للرقابة ... من الشبكة الأفقية للمدونات والمواقع الإلكترونية».[25] كما حذر ليسيج من مثل هذا التطور في عام 2006:

> لعل الجيل الأول للإنترنت قد خرق أسوار التحكم. إلا أنه لا يوجد سبب للاعتقاد بأن مهندسي الجيل الثاني سيقدمون على ذات الخطوة، أو لعدم توقع أن يعيد الجيل الثاني بناء التحكم. بعبارة أخرى، لا يوجد سبب للاعتقاد بأن وميض الحرية الأولي هذا لن يكون عابرًا.[26]

لم يشرع أي بلد في ضبط أمن الفضاء السيبراني بعزيمة أشد صرامة من الصين. في عام 2000، سخر الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من محاولات الصين الأولى لفرض الرقابة على الإنترنت قائلًا إنها أشبه «بمحاولة تثبيت الهلام على الحائط».[27] لكن ما يسمى جدار الحماية العظيم في الصين قد حوّل اليوتوبيا المتفائلة بالتكنولوجيا في تسعينيات القرن العشرين وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى ديستوبيا عالية التقنية للرقابة والمراقبة. فباستخدام تقنية متطورة كالذكاء الاصطناعي، فإنها تتحكم بجميع عمليات المرور الرقمية الداخلة إلى البلاد والخارجة منها، وتمنع الوصول إلى مواقع الويب «الإشكالية» مثل فيسبوك وتويتر وغوغل ويوتيوب وويكيبيديا وتقوم بفلترة الكلمات المفتاحية المرتبطة بالقضايا المثيرة للجدل.

في 3 يونيو 2020 –قبل يوم واحد من ذكرى مذبحة ساحة تيانانمن عام 1989– ظهر نجم كرة القدم الصيني المتقاعد هاو هايدونغ على الهواء مباشرة على يوتيوب، منتقدًا الحزب الشيوعي بشأن القضايا المثيرة للجدل مثل كوفيد-19 وحالة هونغ كونغ والتبت.[28] خلال أقل من أربع وعشرين ساعة، اختفى حساب هاو على منصة التواصل الاجتماعي ويبو وأصبح اسمه المصطلح الأكثر رقابة على الموقع. كما عملت هوبو، وهي منصة وسائط

اجتماعية لعشاق الرياضة، على تحذير مستخدميها من مناقشة «تصريحات هاو الوخيمة». في الحال، اختفى التحذير أيضًا، وحتى المقالات التي تناقش النزاع حُذفت من الإنترنت الواقع تحت السيطرة الصينية.[29]

لكن ضبط الأمن على الإنترنت في الصين أعقد بكثير من الأشكال التقليدية للرقابة. إذ ترعى الحكومة الصينية مستخدمي الإنترنت المنخرطين في «التشتيت الاستراتيجي» المتمثل بتلفيق مئات الملايين من التعليقات على وسائل التواصل الاجتماعي سنويًا بهدف إغراق المعارضة بالتأييد الحكومي والتصيد القومي المتطرف.[30] بشكل متزامن، تبنت الصين مراقبة جماعية على نطاق غير مسبوق، فكانت على الأرجح أداة أكثر فاعلية في تعزيز الرقابة الذاتية والامتثال من الحظر والفلترة والعقوبات الصارمة.[31]

صدّرت الصين مخططها لجدار الحماية إلى الأنظمة في جميع أنحاء العالم كجزء من مساعي الرئيس شي لجعل الصين «قوة إلكترونية عظمى». تشمل الدول العميلة الرقمية للصين: الفلبين وتايلاند ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، التي تخشى عودة الربيع العربي.[32]

حتى الشركات الغربية استجابت لسياسة الترغيب والترهيب الصينية. إذ بنت شركة سيسكو الأمريكية لتكنولوجيا المعلومات أساس جدار الحماية العظيم.[33] وفي عام 2020، اعترفت منصة الاجتماعات عبر الفيديو زوم بحظر حسابات المعارضين الصينيين المحيين لذكرى مذبحة ساحة تيانانمن وكانت تطور طريقة لحظر المستخدمين الفرديين في الصين «للامتثال لطلبات السلطات المحلية». وأزالت أبل تطبيقات البودكاست من متجرها الصيني على الإنترنت تحت ضغط من بكين.[34] بضغط شديد مارسه الموظفون على غوغل، أُجبرت على التخلي عن مشروع دراغون فلاي – وهو محرك بحث مصمم للسوق الصينية يدرج قواعد الرقابة التي يمليها الحزب الشيوعي، مثل حجب «فئات المعلومات المتعلقة

بالديمقراطية وحقوق الإنسان والاحتجاج السلمي»، وإخفاء روابط المواقع مثل ويكيبيديا وبي بي سي.[35]

ليست الصين الوحيدة التي تضبط الأمن على الإنترنت. فقد سجلت مجموعة الحقوق الرقمية أكسس ناو 155 تعطيلاً متعمدًا للإنترنت في 29 بلدًا في عام 2020. [36] وغالبًا ما تخدم هذه الانقطاعات أهدافًا سلطوية. في أبريل 2019، أجرت مصر استفتاءً على عدد من التغييرات الدستورية الجذرية لتعزيز صلاحيات رئيسها السلطوي عبد الفتاح السيسي. قبل الاستفتاء، حجبت السلطات 34 ألف موقع، من ضمنها مواقع حملات المعارضة على الإنترنت #باطل و #Void. تضمنت البلدان الأخرى التي حجبت فيها السلطات مواقع الويب أو أجبرت المستخدمين أو منصات التواصل الاجتماعي أو المنافذ الإخبارية على الإنترنت على حذف المعلومات، بنغلاديش وفنزويلا وبيلاروسيا.[37]

في الحالات الأكثر تطرفًا، حجبت السلطات الإنترنت بالكامل للتلاعب بنتائج الانتخابات أو منع الاحتجاجات من الانتقال من الفضاء السيبراني إلى الانتفاضات. في عام 2019، وهو عام الانتخابات، استأثرت الهند بأكثر من 67 بالمائة من عمليات قطع الإنترنت العالمية.[38] ومنذ يونيو 2018، حُجب الإنترنت أيضًا في وقت الانتخابات في كازاخستان وملاوي وباكستان. أضعفت عمليات قطع الإنترنت هذه أصوات المعارضة والمجتمع المدني بشكل كبير، ومنحت الحكومات ميزة واضحة؛ إذ حظيت بوصول أفضل إلى وسائل الإعلام التقليدية –وسيطرت عليها في كثير من الأحيان– من المنظمات الشعبية أو جماعات المعارضة المهمشة التي افتقرت إلى الموارد اللازمة للالتفاف على هذه القيود.

ذعر النخبة (مجددًا)

من حيث المبدأ، كان ينبغي أن تكون الديمقراطيات الليبرالية متحمسة لوسائل التواصل الاجتماعي بقدر ما كانت الدول السلطوية معادية لها. وقد بدأت العلاقة كعلاقة حب متبادل،

إذ تبتهج الديمقراطيات بإمكانيات وسائل التواصل الاجتماعي لإحياء الديمقراطية في الداخل وهدم أسوار السلطوية في الخارج.

في عام 2006، أصدر السناتور حديث العهد من إلينوي بودكاست سلط فيه الضوء على أهمية الإنترنت لأنه أتاح «قول ما أريده دون رقابة». في 5 نوفمبر 2008، غرد الرئيس المنتخب آنذاك باراك أوباما قائلًا: «لقد صنعنا التاريخ للتو. وقد حدث كل هذا لأنكم وهبتم وقتكم وموهبتكم وشغفكم. لقد حدث كل هذا بفضلكم. فلكم جزيل الشكر».[40] ثمة أسباب وجيهة لشكر أوباما للملايين من أصدقائه ومتابعيه عبر الإنترنت بشكل مباشر. فبصفته سناتورًا شابًا أمريكيًا من أصل أفريقي، كان الدخيل السياسي المثالي. غير أنه من خلال حملة مبتكرة كانت رائدة في استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، التف أوباما على مراقبي المعلومات التقليديين في وسائل الإعلام، والشركات المانحة، ومؤسسة حزبه للتواصل مباشرة مع الناخبين النشطين رقميًا. وقد أفضت تكتيكات حرب العصابات التي اتبعها أوباما على الإنترنت إلى هزيمة منافسيه من النخبة السياسية وساعدته على الفوز «بجيل الفيسبوك» بأغلبية ساحقة. وبذلك، غيّر «المحاور الرئيسي» الجديد طبيعة التواصل والحملات السياسية إلى الأبد.[41]

لكن الجانب المظلم لوسائل التواصل الاجتماعي أصبح أكثر قتامة في السنوات التي أعقبت ذلك. ففي السابق، لم يكن لدى المعتقدين بتفوق البيض والمعادين للسامية تأثير كبير خارج بيئاتهم المحلية، إذ لم يكن هناك محرر ينشر وجهات نظرهم البغيضة في وسائل الإعلام التقليدية. إلا أن ظهور المنصات المركزية قد منحهم القدرة على تنسيق التحريض الباعث على الكراهية واستهداف أفراد الأقليات الذين ما كانوا ليصادفوا كتيبًا للنازيين الجدد أو مدونة غامضة عن تفوق البيض لولا ذلك.[42] في بعض الحالات، استخدم اليمينيون المتطرفون العنيفون وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا لبث أعمال القتل الجماعي على الهواء مباشرة. ووجدتْ عصابات متنقلة من المتصيدين الكارهين للمرأة جمهورًا لا حول له ولا قوة

من النساء لمضايقتهن والإساءة لهن وجعلهن يشعرن بالعار بصمت وخوف. ربما لم يدعم الجهاديون حرية التعبير لرسامي الكارتون والكفار والمرتدين، لكن الجماعات الإرهابية كداعش احتضنت بحماسة وسائل التواصل الاجتماعي لتوليد الأموال والمجندين باعتماد سياسة «الصدمة والترويع» من خلال الدعاية المقنِعة والمحكمة والرؤوس المقطوعة وغيرها. وقد استفحلت المعلومات الخاطئة والدعاية المضللة في النظام البيئي لمنصات التواصل الاجتماعي المصممة لمكافأة تفاعل المستخدم من خلال الإعجابات والمشاركات.

وما كان ليتفاجأ مارتن لوثر بأن «المحتوى الخاطئ والصادم والسلبي والمبالغ فيه والمشحون عاطفيًا يجنح إلى الانتشار على منصات وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أسرع وأوسع» من الحجج الجافة والمسهبة والمنطقية.[43] ففي الواقع، وجدت دراسة أجراها معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا عام 2018 أن القصص الإخبارية الكاذبة أكثر احتمالًا بنسبة 70 في المائة لإعادة تغريدها ونشرها على نطاق أبعد وأسرع وأعمق من الأخبار الحقيقية.[44] لا عجب من أن الحزبيين السياسيين المتطرفين والحكومات السلطوية ومنظري المؤامرة والمتصيدين المتهكمين قد فعلوا «بغرض التسلية» أسوأ ما في وسعهم «لإغراق المنطقة بالهراء»، على حد تعبير ستيف بانون، المستشار السابق للرئيس ترامب.[45] وما زاد الطين بلة هو حدوث هذا خلال فترة يتعاظم فيها الاستقطاب السياسي، بينما كانت الثقة في المؤسسات السياسية ووسائل الإعلام التقليدية آخذة في التدهور في العديد من البلدان، لا سيما الولايات المتحدة.[46] في عام 2021، رصد مؤشر الثقة العالمية السنوي أعلى مستوى على الإطلاق «لتباين الثقة» بين «مجموع السكان» –غير الواثقين عمومًا– و«الجمهور المستنير» (أو النخبة) –الواثقين عمومًا– عند قياس الثقة بوسائل الإعلام والحكومة والمنظمات غير الحكومية والشركات.[47] وقد بلغت الثقة العالمية بمصادر المعلومات، سواء من الوسائط التقليدية أو الاجتماعية، أدنى مستوياتها القياسية.

حصل التغيير الحاسم في المواقف المؤسسية تجاه وسائل التواصل الاجتماعي في عام 2016 مع صدمة الانتخابات الرئاسية الأمريكية. إذ سخّر دونالد ترامب سلطة المنصات على الإنترنت لمهاجمة المناوئين بشراسة، ونشر الأكاذيب بمعدل مرتفع، والفوز برئاسة الولايات المتحدة. وقد كالت العديد من النخب القائمة في وسائل الإعلام والسياسة والتعليق «اللوم» في حالة ترامب، على وسائل التواصل الاجتماعي، زاعمين أنها سهلت تسليح حرية التعبير من خلال نشر المعلومات المضللة والدعاية المعادية على يد جهات فاعلة مجرمة، لا سيما روسيا في عهد بوتين وجيشها من المتصيدين.[48] نظرًا للتضخيم غير المسبوق للمعلومات المضللة وخطاب الكراهية وارتفاع احتمال إلحاق الضرر من خلال التدخل في الانتخابات، وتفشي نظريات المؤامرة، واستهداف الأقليات، وما أسماه المؤلف جوناثان راوتش «أزمة معرفية» مع تعرض الحقيقة ذاتها للخطر، لم يكن بالأمر المفاجئ أن دق العديد من السياسيين والصحفيين والمثقفين ناقوس الخطر.[49]

بحلول نوفمبر 2020، انتهت علاقة أوباما بوادي السيليكون. فبعد خسارة الانتخابات الرئاسية لعام 2020، أطلق الرئيس ترامب وفريقه حملة من نظريات المؤامرة الهوجاء والأكاذيب الصريحة، فانقلبت وسائل التواصل الاجتماعي ضد الديمقراطية التي كان ترامب رئيسًا لها للتشبث بالسلطة وعكس هزيمته. يعتبر أوباما الآن المنصات التي ساعدته في الوصول إلى السلطة في عام 2008 «التهديد الأكبر الوحيد على ديمقراطيتنا».[50] وقد لاقى تحذير أوباما تصديقًا في 6 يناير 2021، إذ قام مؤيدو ترامب المستفَّزون بأكاذيب الرئيس التي تقيأها العديد من السياسيين والمثقفين، باقتحام مبنى الكابيتول بعد خطاب ترامب التحريضي في تجمع «أوقفوا السرقة» في واشنطن العاصمة. دعا العديد من المهاجمين إلى إعدام نائب الرئيس بنس، ونجم عن الاقتحام مقتل خمسة أشخاص، بينهم ضابط.

جرى الاتفاق على نطاق واسع على أن وسائل التواصل الاجتماعي قد أصبحت تشكل خطرًا واضحًا وقائمًا على الديمقراطية. غير أنه بالنسبة للحكومات والمؤسسات النخبوية الأخرى القلقة إزاء الآثار المدمرة لوسائل التواصل الاجتماعي، كان هناك جانب مشرق للتضخيم المركزي للكراهية والأذى والخداع. إذا تمكنتَ من إقناع فيسبوك ويوتيوب وتويتر بتطهير المحتوى غير القانوني والمشروع لكن البغيض أو إجبارها بالقوة على فعل ذلك، فإن ظهورها سيتراجع باطراد. ولربما ينتهي المطاف بالمنصات المركزية بأن تعمل كمنفِّذة خاصة للرقابة الحكومية، ما ينقض الوعد الأولي بتحقيق حرية تعبير عادلة ودون وسيط.

بعد الهجوم على الكونغرس، أزيل ترامب من المنصات وحُرم بشكل دائم من التواصل مباشرة مع أكثر من 120 مليون معجب ومتابع على فيسبوك وتويتر. ومع ذلك، لم يعتبر الجميع هذا علامة تقدم. إذ انتقد أليكسي نافالني تطهير تويتر لترامب باعتباره «عملاً من أعمال الرقابة غير المقبولة» الذي قد «يستغله أعداء حرية التعبير في جميع أنحاء العالم».[51] أثار أيضًا مجلس الإشراف المستقل، الذي أنشأه فيسبوك للبتّ في شكاوى المستخدمين، مخاوف من أن تعليق ترامب إلى أجل غير مسمى كان تعسفيًا وغير متناسب.[52]

كان التحرك لإزالة أقوى رجل في العالم من منصات وسائل التواصل الاجتماعي تتويجًا لمسار طويل بدأ في الاتحاد الأوروبي. في عام 2016، اتفقت المفوضية الأوروبية وعدد من شركات عمالقة التكنولوجيا، من ضمنها فيسبوك وتويتر وغوغل، على مدونة طوعية لقواعد السلوك لإزالة خطاب الكراهية غير القانوني. وفي عام 2018، أُضيفت مدونة لقواعد الممارسة لمعالجة المعلومات المضللة.[53] في الواقع، كان الاتحاد الأوروبي يقدم عرضًا لا يُفوَّت لشركات التكنولوجيا هذه، إذ كان البديل هو اللوائح الملزمة قانونًا. لكن هذه الصكوك غير الملزمة لم تكن كافية لاسترضاء جميع الحكومات الأوروبية.

كما رأينا في الفصول السابقة، تحظى ألمانيا بتاريخ مديد ومعقد من اللجوء إلى القمع المنسق للآراء المعارضة التي تهدد قيم المجتمع الأساسية وسيطرة النخبة على المعلومات.

تتراوح الأمثلة من مراسيم كارلسباد وقمع بسمارك للاشتراكيين في القرن التاسع عشر إلى قوانين الصحافة الطارئة والصارمة لجمهورية فايمار في القرن العشرين. في العصر الرقمي، باتت «الديمقراطية المتشددة» في ألمانيا مجددًا عرضة للخطر وراهنت على مرونتها المستمرة ضد السلطوية المنتعشة في كتم أصوات المتطرفين.

يُلزم قانون إنفاذ الشبكة في ألمانيا (NetzDG) لعام 2017 منصات وسائل التواصل الاجتماعي الكبرى بإزالة المحتوى غير القانوني بجلاء في غضون أربع وعشرين ساعة أو التعرض لدفع غرامات باهظة. في وقت تأليف هذا الكتاب، كان البوندستاغ الألماني على وشك توسيع قانون NetzDG من خلال مطالبة المنصات عبر الإنترنت بإبلاغ السلطات بالمحتوى غير القانوني، إلى جانب بيانات المستخدم (كعناوين بروتوكولات الإنترنت) للذين ينشرون محتوى كهذا.[54] ليس صعبًا تخيل التأثير المخيف المحتمل لمثل هذه السيطرة الاجتماعية التي تفرضها الحكومة من خلال الوسائل الرقمية.

في الواقع، لعل إلقاء نظرة من كثب على التاريخ الألماني قد أثار حيطة الحكومة الألمانية من محاولات محاربة التطرف برقابة أكثر صرامة، مهما كانت حسنة النوايا. لم تفشل هذه الإستراتيجية خلال جمهورية فايمار فحسب، إذ يمكن تعقب جذور قانون NetzDG إلى قانون الصحافة الإمبراطوري والقانون الجنائي لبسمارك في سبعينيات القرن التاسع عشر، والذي، كما نعلم، استُخدم لقمع المعارضة والإهانات ضد المستشار الحديدي.[55]

لم يقتصر تأثير قانون NetzDG على ألمانيا وحسب. فما لا يقل عن ثلاث وعشرين دولة، تتراوح من بضعة من الديمقراطيات الأوروبية كفرنسا والمملكة المتحدة إلى مجموعة من الدول السلطوية مثل روسيا وبيلاروسيا وتركيا وباكستان وفنزويلا، قد اعتمدت أو اقترحت قوانين مماثلة – غالبًا بإشارة صريحة إلى سابقتها الألمانية.[56] ومن المفارقات أن روسيا في عهد بوتين قد حولت قانونًا يهدف إلى *الدفاع* عن الديمقراطيات الغربية إلى

قانون صارم يُستخدم لدعم نظام سلطوي ملتزم *بتعطيل* الديمقراطيات الغربية. في مارس 2021، اتهمت الوكالة الاتحادية الروسية لتنظيم وسائل الإعلام، روسكومنادزور، تويتر – المنصة الحيوية لأليكسي نافالني– بخرق القانون بالفشل في إزالة ما يقرب من ثلاثة آلاف منشور غير قانوني منذ عام 2017، وهددت المنصة بدفع غرامات كبيرة.[57] ضغطت روسكومنادزور أيضًا على يوتيوب وتيك توك وإنستغرام لإزالة المحتوى المرتبط بالاحتجاجات ضد سجن نافالني.[58] في حالة نادرة من التراجع المؤسسي، أعلن المجلس الدستوري الفرنسي أن بعض أجزاء قانون آفيا الفرنسي –المستنسخ بشكل أساسي من قانون NetzDG– غير دستوري في يونيو 2020 لأنه قوّض «حرية التعبير والتواصل بطريقة غير ضرورية أو ملائمة أو حتى متناسبة».[59]

مرارًا وتكرارًا، تعد المعلومات الخاطئة طريقة التعبير الأشيع التي يحظرها الحكام والحكومات القلقون من اضمحلال سلطتهم. في عام 2018، حتى فرنسا الديمقراطية كانت شديدة القلق إزاء التدفق المفترض «للأخبار الكاذبة» على وسائل التواصل الاجتماعي حتى أنها اعتمدت قانونًا يسمح للقضاة بإصدار أوامر قضائية ضد المعلومات المضللة في أثناء الفترات الانتخابية.[60] وفرنسا ليست الوحيدة. إذ قالت فيرا يوروفا، نائبة رئيس الاتحاد الأوروبي للقيم والشفافية: «لقد حان الوقت لتجاوز إجراءات التنظيم الذاتي» في مواجهة التضليل الرقمي.[61]

ومن المثير للاهتمام، أن الاتحاد الأوروبي للصحفيين –الذي يمثل أكثر من 320,000 صحفي في 45 دولة– قد طالب أيضًا الاتحاد الأوروبي بفرض تنظيم وعقوبات على منصات الإنترنت التي تفشل في إزالة المعلومات المضللة.[62] تنطوي هذه الخطة بالضرورة على منح هيئة أوروبية ما السلطة لتحديد الصحيح من الخاطئ. لسوء الحظ، إن سجل الاتحاد الأوروبي في هذا المجال ليس بالواعد. ففي عام 2015، أنشأ الاتحاد الأوروبي فرقة عمل إيست ستارتكوم لفضح المعلومات المضللة الروسية ومكافحتها عبر الموقع

EUvsDisinfo.eu. إلا أن فرقة العمل سرعان ما تعرضت للانتقادات لإدراج عدد من المقالات في وسائل الإعلام الهولندية في فهرسها للمعلومات المضللة، ما أثار تساؤلات حول التسييس وموثوقية شبكة المنظمات غير الحكومية والصحفيين الذين يقومون *بفحص الحقائق*.[63]

في الولايات المتحدة، يمنع التعديل الأول إصدار قوانين على شاكلة قانون NetzDG. لكن كلًا من الديمقراطيين والجمهوريين قد أعلنوا الحرب على CDA 230، وإن كان ذلك لأسباب مختلفة تمامًا. حين كان الرئيس جو بايدن عضوًا في مجلس الشيوخ، أراد تمزيق CDA 230، لأنه يسمح لمنصات الإنترنت «بنشر الأكاذيب التي يعرفون أنها خاطئة».[64] من ناحية أخرى، أصدر الرئيس السابق دونالد ترامب أمرًا تنفيذيًا يهدف إلى تجريد منصات الإنترنت من حصانات قانون CDA 230 بسبب التحيز الملحوظ المناهض للمحافظين الذي يمارسه كل من فيسبوك وتويتر في إدارة المحتوى، والذي يصر الجمهوريون على أنه واسع الانتشار ومتعمد.[65]

كما استهدفت وسائل الإعلام التقليدية وسائل التواصل الاجتماعي وتضاؤل حراس البوابات الإعلامية المؤسسية الذين يضمنون تحقيق معايير التحرير المناسبة. يرد في عنوان مقال افتتاحي في صحيفة *نيويورك تايمز* بقلم مراسل *النيويوركر* أندرو مارانتز، «حرية التعبير تقتلنا»، وقد جسّد هذا المقال روح العصر بين العديد من وسائل الإعلام القديمة.[66] وكما قال أحد المديرين التنفيذيين للتكنولوجيا لمجلة *الإيكونوميست*، يتمثل الضغط الذي تمارسه وسائل الإعلام «بإزالة المزيد، وإزالة المزيد، وإزالة المزيد».[67]

كان كثير من هؤلاء القلقين إزاء صلاحية ما يسميه جوناثان راوتش «دستور المعرفة» مدفوعين بالتزامهم لمؤسسات الديمقراطية الليبرالية وقيمها، من ضمنها صون حرية التعبير كوسيلة لمقاربة الحقيقة وتمييز الباطل.[68] لكن الأمثلة المذكورة آنفًا توثق أيضًا خسارة متزايدة للإيمان بهذه الحرية واستعدادًا لمواجهة الأضرار على حساب صون مزايا حرية التعبير. يبدو واضحًا بتزايد أن بعض النخب من أوساط السياسيين ووسائل الإعلام القديمة،

الذين تمتعوا في السابق بحرية التعبير، يعتبرون الآن حرية التعبير العادلة والمباشرة في العصر الرقمي تهديدًا للقيم الديمقراطية، وكذلك لسلطتهم كحراس موثوقين للحيز العام.

تنبأ عالما الاجتماع لي كلارك وكارون تشيس، اللذان صاغا مصطلح «ذعر النخبة»، بالديناميكية التي شهدت مطالبة الديمقراطيات والحكومات والمؤسسات بالمزيد من القيود على حرية التعبير على الإنترنت. إذ يجادلان بأن ذعر النخبة «هو الوصف الذي يتم إسناده حصرًا عند ازدراء الأشخاص الذين لا يشغلون مناصب في القيادة أو السلطة». يحدث هذا في وقت الأزمات «حين يكون صناع القرار تحت رقابة إعلامية مكثفة أو حين تكون موارد السمعة أو الأموال على المحك». ثمة دافع آخر لذلك هو «عدم اليقين أو الخلاف حول توزيع المسؤولية». إذ تولد مثل هذه الظروف ضغوطًا لا هوادة فيها على النخبة للعمل والتصرف على الفور. وبالتالي، فإن «الحاجة إلى الظهور بمظهر الحازم قد تؤدي إلى أعمال متهورة»، ربما تكون أسوأ من المشكلات الحقيقية التي يهدفون إلى حلها.[69]

أما فيما يتعلق بوسائل التواصل الاجتماعي فيتولد ذعر النخبة في وتيرة متلاحقة. يتسبب الذعر في الحكومة ووسائل الإعلام التقليدية في إدانات وتنظيمات أو حتى التهديد بها، وهذا بدوره يدفع منصات وسائل التواصل الاجتماعي إلى تهدئة منتقديها من خلال التعديلات والتغييرات المستمرة، والمتناقضة في كثير من الأحيان، على شروط الخدمة بالإضافة إلى تعديل المحتوى بناءً على الجدل الشائع في ذلك اليوم – خطاب الكراهية أو المعلومات المضللة أو الإرهاب أو التدخل في الانتخابات أو رافضو اللقاحات وإلى ما هنالك. تتخلى المنصات من أجل ضمان استمرارها عن أي نهج مبدئي لا يمكن الدفاع عنه نظريًا – من منظور العلاقات العامة، أو الإدارة المتمثلة بأصحاب المصالح، أو المردودية– عند ظهور مشكلة محددة متعلقة بالمحتوى الضار أو المسيء. انتشر مثال صارخ على هذه المراوغة في عام 2020، حين أعلن مارك زوكربيرغ أن فيسبوك لن يتغاضى بعد الآن عن إنكار

الهولوكوست.[70] على الرغم من أن زوكربيرغ حاول مقاومة هذه القيود قبل عامين وحسب، إذ أكد أنه، وحصرًا، «المعلومات المضللة التي تهدف إلى العنف أو تحرض عليه . . . [أو] ينتج عنها ضرر حقيقي ينبغي أن تحذف».[71]

ومن الجدير أيضًا بالملاحظة هو أن ذعر النخبة بخصوص منصات التواصل الاجتماعي ذو وتيرة نزولية، فهو يهدف في نهاية المطاف إلى تقييد التعبير والوصول إلى المعلومات بالنسبة للمستخدمين، لا المنصات التي يسيطر التزامها تجاه المساهمين والمعلنين وأصحاب المصالح الآخرين على التزامها بحرية التعبير بشكل علني تمامًا. يتركز ذعر النخبة إذن على مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، الذي يبدو أنه لا يمكن الوثوق بهم في معرفة الفرق بين الحقيقة والأكاذيب أو في الحفاظ على تسامحهم وسلامهم عند منحهم وصولًا إلى المعلومات دون وساطة. وعلى حد تعبير المؤلف جيمس بي. ميغس: «يذكرنا ذعر النخبة دائمًا بالهوس البغيض لبعض السلطات: إنها تميل إلى تصديق الأسوأ عن مواطنيها».[72]

هناك أوجه تشابه قوية بين انعدام ثقة النخبة الديمقراطية الحديثة في وسائل التواصل الاجتماعي من جهة والقلق الذي لطالما أظهرته الطبقات صاحبة الامتيازات حين تتمكن العامة من الاطلاع على الأفكار التي يحتمل أن تكون راديكاليةً. يذكرنا هذا المفهوم الروماني والنخبوي لحرية التعبير بالمبررات، إن لم تكن الأساليب، التي أسفرت عن عهد الإرهاب في ظل حكم بيت وقانون التحريض لعام 1798، والمتمثلة في المخاوف من أن الصحف والكتيبات قد توجه المعارضة وتقوض احترام السلطة والمؤسسات الحكومية.

لا يمكن لأحد إنكار العواقب التي لحقت بردود الأفعال العنيفة ضد وسائل التواصل الاجتماعي. لطالما استعرض كل من تويتر وفيسبوك الروح المدنية-التحررية المستوحاة من

مثل التعديل الأول.[73] وصف تويتر نفسه في أواخر عام 2012 بين المزاح والجد بأنه «جناح حرية التعبير في حزب حرية التعبير».[74] ولكن غيرت المنصات لهجتها وبدأت في التأكيد على قيم «الأمان» ومنع «الضرر» مع تزايد حدة التدقيق وازدياد شدة الدعوات التي تطالب بإزالة المزيد من المحتوى بالإضافة إلى التنظيم. لوح أحد نائبي الرئيس في تويتر بالعلم الأبيض في جلسة استماع أمام البرلمان البريطاني الناقم عام 2017، وأعلن أن المنصة ستتخلى عن «فلسفتها المستوحاة من جون ستيوارت ميل».[75] تحدث مارك زوكربيرغ من فيسبوك في عام 2019 عن الحاجة إلى تنظيم أقوى للإنترنت، حتى قبل الموافقة على ضرورة إصلاح البند 230 من قانون آداب الاتصالات في جلسات الاستماع في الكونغرس في أكتوبر عام 2020، على الرغم من أنه أدرك حقًا أنه لن يستطيع سوى عدد قليل من المنصات الأخرى تحمل تكاليف إنفاق أكبر كمية ممكنة من الموارد على إدارة المحتوى مقارنةً بفيسبوك.[76]

شهدت شروط الخدمة في منصات مثل فيسبوك وتويتر توسعًا كبيرًا في نطاقها، إذ حظرت فئات أكثر وأشمل من فئات التعبير.[77] حذف فيسبوك 26.9 مليون جزء من محتواه بسبب انتهاكها لمعايير المجتمع المتعلقة «بخطاب الكراهية» في الربع الأخير من عام 2020. هذا أكثر بسبعة عشر ضعفًا تقريبًا مقارنةً بحالات الحذف التي بلغت 1.6 مليون بسبب «خطاب الكراهية» في الربع الأخير من عام 2017. بادر الذكاء الصناعي في تحديد أكثر من 97 في المائة من حالات خطاب الكراهية التي حذفت في الربع الرابع من عام 2020.[78]

أزال كل من تويتر ويوتيوب أيضًا كميات قياسيةً من المحتوى في عامي 2019 و2020 على التوالي.[79] لم تتمكن أي حكومة على مر التاريخ من ممارسة مثل هذه السيطرة الشاملة والفورية على ما يقوله ويقرأه ويشاركه كم كبير من الناس في جميع أنحاء العالم.

لا يندرج تعديل المحتوى الذي تمارسه هذه المنصات الخاصة ضمن نطاق التعديل الأول. كان جزء من الأساس المنطقي للبند 230 من قانون آداب الاتصالات متعلق بتشجيع إدارة المنصات ذاتها للمحتوى بمسؤولية وفقًا لقواعدها الخاصة. قد يتخلى حتى أكثر المدافعين عن حرية التعبير تطرفًا عن المنصات التي لا تدير محتواها، إلا في حال انتهاكه للتعديل الأول، بمجرد أن تغرق بالإباحية والمحتوى العشوائي والمضايقات والاعتداءات. إن الفكرة القائلة بأن الوضع الحالي لإدارة المحتوى معتمد كليًا على المبادئ الطوعية هي فكرة لا تمت للحقيقة بصلة، وذلك نظرًا للضغوط الهائلة والعقوبات القانونية التي تفرضها الحكومات. يخضع مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي العالمية إلى إدارة المحتوى دون تمثيل، وذلك تزامنًا مع اعتماد شركات التكنولوجيا الأمريكية شروط خدمة أكثر تقييدًا من أجل الامتثال للقوانين الأوروبية. ولربما يكون الأمر الأكثر أهميةً هو احتمالية أن يعتاد مستخدمو وسائل التواصل الاجتماعي على معايير المجتمع التي تعتبر حمايتها للتعبير ضعيفة جدًا مقارنةً بما يندرج ضمن القانون الدستوري وقانون حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الخطر الذي يلوح في الأفق الذي يتمثل في احتمالية أن تؤثر الأولى على الأخيرة بدلًا من العكس.

بصرف النظر عما يعتقده المرء بخصوص إزالة منصات التواصل الاجتماعي لكثير أو قليل من المحتوى، فالمشكلة الحقيقية هي الافتقار إلى الشفافية فيما يتعلق بإدارة المحتوى وتوزيعه الخوارزمي. إن إدارة المحتوى الآلية، كما لاحظ مركز الديمقراطية والتكنولوجيا، لا تجيد فهم السياق والفروق الدقيقة، مثل الفكاهة أو استخدام اللغة العنصرية من أجل فضح العنصرية وتوثيقها. بالإضافة إلى ذلك، تشكل تعريفات خطاب الكراهية والإساءة الغامضة وغير الموضوعية بطبيعتها تحديًا بالنسبة لإدارة المحتوى الآلية.[80] ومن المحتمل أن تلحق هذه العيوب ضررًا جانبيًا بالغًا بالخطاب المسموح به.

إن معايير التنفيذ السرية التي طورت بهدف توجيه البشر القائمين على إدارة المحتوى على فيسبوك هي عبارة عن فهرس يزداد حجمه بانتظام للمحتوى المحظور، إذ يضم اثني عشر ألف كلمة تقريبًا لا يفهمها حقًا سوى عدد قليل من القائمين على إدارة المحتوى.[81] أما ما إذا كانت ملايين المنشورات والتعليقات التي تحذف كل شهر بسبب خطاب الكراهية وغيرها من الفئات المحظورة الأخرى ترقى إلى مستوى معايير المنصة ذاتها فهو موضوع غير محسوم، نظرًا لأن المحتوى المحذوف غير متاح للعامة.

ولا يمكن للمستخدمين توقع الإجراءات القانونية الواجبة عادةً في الحكم على التجاوزات المحتملة في التعبير. استغرقت السلطات القانونية المحلية في خمس دول أوروبية، بحسب مسح أجرته شركة جوستيتيا حول قضايا خطاب الكراهية، 778.47 يومًا وسطيًا من تاريخ الخطاب المسيء المزعوم وحتى انتهاء المحاكمات الابتدائية.[82] أما القائمون على إدارة المحتوى في فيسبوك فعليهم أن يتخذوا مثل هذه القرارات في غضون ساعات أو أيام. علاوةً على ذلك، إن إدارة المحتوى على المستوى المطلوب «أمر لا يمكن إنجازه على أتم وجه» على حد تعبير محرر تيكديرت مايك ماسنيك، بالنظر إلى المواقف العالمية المتضاربة حول الخط الفاصل وغموض معايير المجتمع وقابلية الخطأ بالنسبة للبشر والتكنولوجيا.[83] إن اتخذ فيسبوك قرارًا خاطئًا في 0.1 في المائة فقط من حالات حذف الحسابات المزيفة البالغ عددها 6.5 مليار حالة، هذا يعني أنه كان سيزيل 6.5 مليون حساب حقيقي في عام 2019 وحده. لهذا الأمر عواقب حقيقية. عطل فيسبوك في شهر يونيو من عام 2020 فجأةً حسابات ما يصل إلى ستين مدونًا وناشطًا سياسيًا تونسيًا بحجة وجود «خطأ تقني».[84]

يرتكب فيسبوك وفقًا لبياناته الخاصة لعام 2020 «أخطاءً» في نحو 10 في المائة من القضايا المستأنفة المتعلقة بخطاب الكراهية.[85] ولكن حذف المنشورات عن طريق الخطأ ليس السبب الوحيد الذي يدعو إلى القلق. من الممكن أن تكون الخوارزميات السرية وراء

الإدارة الآلية للمحتوى متحيزةً ضد مجموعات معينة. تشير إحدى المراجعات لوثائق فيسبوك الداخلية التي أجرتها منظمة بروبابليكا إلى أن خوارزميات خطاب الكراهية في فيسبوك «تميل أحيانًا إلى تفضيل النخب والحكومات على نشطاء القاعدة الشعبية والأقليات العرقية». لم يثير منشور أحد أعضاء الكونغرس الجمهوريين، على سبيل المثال، الذي دعا فيه إلى «مطاردة» و«قتل» المسلمين المتطرفين أي شكوك. ولكن حذف منشور لناشط في حركة حياة السود مهمة يقول فيه «جميع البيض عنصريون» وتسبب في تجميد حسابه أيضًا.[86] يبدو أيضًا أن خوارزمية خطاب الكراهية في يوتيوب تتسم بخصوصية متفردة، إذ وصل الأمر بها إلى حد إزالة أغنية بوب ديلان «متنمر الحي» بحجة خطاب الكراهية.[87]

يحتفظ فيسبوك أيضًا بقائمة سرية للأفراد المحظورين –تاريخيًا وفي الوقت الحالي– الذين لهم يد في «الكراهية المنظمة»، إذ أسفر مجرد ذكر الناشط البريطاني اليميني المتطرف تومي روبنسون على فيسبوك إلى حذف المحتوى وتجميد كثير من الحسابات، ويشمل ذلك المحتوى الذي نشره أشخاص يعارضون تعصب روبنسون ضد المسلمين بشدة وكذلك صحفي من هيئة الإذاعة الدنماركية استضاف روبنسون في مناظرة تلفزيونية.[88] وفي الوقت نفسه، لا يواجه أكثر من خمسة آلاف عضو في مجموعة «دفاعًا عن ستالين» على فيسبوك، التي تصف نفسها بأنها «أكبر مجتمع إلكتروني في العالم للأشخاص الموالين لستالين»، أي مشاكل على الرغم من أن ستالين كان بلا شك أحد أكثر الأشخاص خطورةً على مر التاريخ.[89]

عرف تويتر الحظر الذي يفرضه على «السلوك الباعث على الكراهية» ليشمل «الإسناد الجندري الخاطئ»، وحظر المستخدمين بسبب عبارات مثل «الإناث وحدهن يصبن بسرطان عنق الرحم». حظر ريديت أيضًا مجموعةً فرعيةً من النسويات بحجة «خطاب الكراهية» لاعتقادهن أن الجنس البيولوجي للإنسان لا يمكن تغييره.[90] حظر

تويتر في شهر أكتوبر عام 2020 جميع المستخدمين –وحتى المراسلين– من مشاركة أو مناقشة خبر نشرته صحيفة *نيويورك بوست* وكشفت فيه عن بعض رسائل البريد الإلكتروني المجرمة التي يزعم أنها تعود إلى جهاز كمبيوتر محمول يخص ابن المرشح الرئاسي جو بايدن. بالإضافة إلى ذلك، حظر تويتر حساب *نيويورك بوست*، التي تعتبر خامس أكبر وأقدم صحيفة لم تتوقف عن النشر في الولايات المتحدة، ولم يعترف بخطئه إلا لاحقًا، وذلك بهدف الحد من الوصول إلى المعلومات التي يمكن أن تكون متعلقةً بهذا الموضوع في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية.[91]

توضح هذه الأمثلة أنه يمكن للحكومات والصحفيين والمنظمات والناشطين انتقاء المحتوى الذي «يثبت» أن المنصات متحيزة (لصالح أو) ضد المحافظين أو الليبراليين أو الأقليات العرقية أو مجتمع الميم أو النساء أو المسلمين وما إلى ذلك كما يحلو لهم. ولكن قد تكون الحقيقة أن النهج الفوضوي وغير المترابط في إدارة المحتوى يعتمد غالبًا على السيطرة الارتجالية على الأضرار بعد انتشار الجدالات الإعلامية التي لا تنتهي. وبذلك تكون النتيجة النهائية فرض قواعد وممارسات مفاهيمية سيئة تؤدي إلى مجموعة من النتائج غير المقصودة عند تطبيقها بشكل عام وخارج سياق التضييق والغضب الذي دفع إلى تبنيها في المقام الأول.

ولنأخذ قضية الكوميدي البريطاني ساشا بارون كوهين مثالًا. ادعى كوهين في عام 2019 أن خطاب الكراهية و«الأخبار الكاذبة» «تروج لها قلة من شركات الإنترنت التي تعتبر بمثابة أعظم آلات نشر البروباغندا في التاريخ» وطالب بوجود إدارة أكثر صرامةً للمحتوى.[92] ولكن مهنة بارون كوهين هي مثال واضح على السبب الذي يجعل فرض قواعد عالمية أكثر تقييدًا للمحتوى عبر الإنترنت علاجًا يفوق المرض سوءًا. منع فيلم بارون كوهين الناجح والشهير *بورات* في عام 2006 –الذي يمثل فيه دور صحفي جاهل وعدواني من

كازاخستان– من التوزيع في عدد من البلدان. أشار مسؤول روسي إلى «احتمالية أن يسيء الفيلم إلى المشاعر الدينية والعرقية» باعتبارها سببًا لفرض الرقابة عليه.[93] وبحسب استطلاع عالمي أجرته شركة جوستيتيا في عام 2021، يعتقد 61 في المائة فقط من الأشخاص الذين يعيشون في 33 دولة شملها الاستطلاع أنه يجب على حرية التعبير أن تشمل العبارات «المسيئة» للمعتقدات الدينية.[94] وهذا من شأنه أن يثير تساؤلات حول السبب الذي يجعل مزيدًا من القواعد المقيدة للمحتوى على الإنترنت تتوافق مع المعايير الشخصية للغربيين الليبراليين مثل بارون كوهين، بدلًا من مليارات الأشخاص الذين يظنون أن حس الدعابة الذي يمتلكه يعتدى الحدود. وكما هو متوقع، بعد أقل من أسبوعين من احتفال بارون كوهين بقرار فيسبوك لعام 2020 بشأن إزالة المحتوى الذي يتضمن إنكارًا للهولوكوست، كتب رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان رسالةً إلى مارك زوكربيرغ يطالبه فيها «بفرض حظر مماثل على الإسلاموفوبيا ومناهضة الإسلام على فيسبوك».[95] وعلى نطاق أشمل، أطلقت لعنة ميلتون سباق الرقابة المدفوعة بالحسد نحو القاع، والذي أثر في نهاية المطاف على بارون كوهين نفسه. شن بارون كوهين في مقال نشر عام 2020 في مجلة *تايم* هجومًا جديدًا على فيسبوك بسبب تعزيزه «لزوبعة من الجنون التآمري». ومن المفارقات أن فيسبوك حظر مقالة بارون كوهين لأنها ضمت صورةً لرجل يرتدي قناع وجه وكتب عليها: «كوفيد 19 خدعة».[96]

وسائل التواصل الاجتماعي والديمقراطية

إذا كان من المحتمل أن تضر حرية التعبير بالديمقراطية بقدر ما يمكنها تعزيزها في العصر الرقمي، كما يعتقد العديد من الخبراء والشخصيات الإعلامية والسياسيين، فمن الممكن أن

يكون ذعر النخبة رد فعل حكيم فعلًا وهدفه الحد من الضرر وصون فوائد هذه الحرية الأساسية في الوقت ذاته.

تحرى جيش من الباحثين عما إذا كانت وسائل التواصل الاجتماعي تستطيع التأثير على العملية الديمقراطية وعن كيفية حدوث ذلك، من أجل محاولة إثبات ما إذا كان هذا الاعتقاد مدعومًا بحقيقة تجريبية أم لا. قدم مجلد *وسائل التواصل الاجتماعي والديمقراطية* الذي حرر في عام 2020 نظرةً عامةً على الأبحاث الحديثة، وبين أن العديد من النتائج – على الرغم من أنها كانت أوليةً– تشكك في الخطاب السائد الذي يوجه ذعر النخبة. وعلى حد تعبير المحررين ناثانيال بيرسلي وجوشوا إيه. تاكر: «إن الاعتماد على الحكمة التقليدية غير المختبرة والمستندة إلى النظريات الشعبية حول تأثير التكنولوجيا على الديمقراطية يؤدي إلى اقتراح إصلاحات مضللة قد تسفر عن تفاقم المشكلات التي يحاولون حلها».[97]

لنأخذ على سبيل المثال تحذير الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في عام 2018 بشأن «سيول الكراهية المنتشرة على الإنترنت».[98] لا شك في أن وسائل التواصل الاجتماعي قد ألقت الضوء على خطاب الكراهية، ولكن خطاب الكراهية لا يشكل سوى نسبة صغيرة من المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي.[99] حللت دراسة أجريت عام 2021 أكثر من مليار تغريدة أمريكية منذ إعلان ترامب ترشحه في عام 2015 وحتى بعد ستة أشهر من انتخابه. وعلى عكس الرواية الشائعة، لم يجد الباحثون إي زيادة منهجية في خطاب الكراهية واللغة القومية البيضاء خلال حملة ترامب الانتخابية، إذ تراوحت نسبة هذا المحتوى بين 0.1 و0.3 في المائة من التغريدات في جميع الأوقات.[100] أشارت المزيد من الدراسات المحدودة من أثيوبيا والدنمارك أيضًا إلى النسبة المتدنية لخطاب الكراهية على فيسبوك.[101]

وعلى الرغم من ذلك، وحتى ولو كان هناك مبالغة فيما يتعلق بانتشار خطاب الكراهية، تنشر مئات الآلاف من تعليقات الكراهية يوميًا عبر منصات وسائل التواصل الاجتماعي، وأحيانًا يكون لها عواقب حقيقية فعلًا بالنسبة للأشخاص الموجهة ضدهم. يشير عدد من الدراسات إلى أن خطاب الكراهية على الإنترنت قد يتسبب بضرر فيما يتعلق بالخوف والصدمات النفسية والرقابة الذاتية، وبذلك تتأثر الأقليات بشكل متفاوت. قدمت بعض الدراسات حول استخدام فيسبوك وتويتر وجرائم الكراهية «دليلًا أوليًا» على قدرة وسائل التواصل الاجتماعي على تسهيل تحويل خطاب الكراهية على الإنترنت إلى جريمة عنف خارج نطاق الإنترنت.[102] صاغت الباحثة سوزان بينيش مصطلح «الخطاب الخطير» –وهي فئة أكثر محدوديةً ودقةً من «خطاب الكراهية»– لوصف الخطاب الذي قد «يزيد من خطر تقبل جمهوره للعنف أو ممارسته ضد أعضاء مجموعة أخرى».[103] يمكن للخطاب الخطير أن يفضي إلى فظائع جماعية مثل الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، التي كان للراديو دورًا مهمًا في الترويج لها.[104] قد تكون وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا ناقلًا للخطاب الخطير، كما هو واضح في حالة التطهير العرقي لمسلمي الروهينغيا في ميانمار بتنفيذ من الجيش الذي استخدم فيسبوك لشن حملة مضللة تحريضية ضد شعب الروهينغيا.[105]

ولكن على الرغم من احتمالية مساهمة التعبير عبر الإنترنت في بعض الأحيان في إحداث ضرر في الحياة الواقعية، هذا لا يعني بالضرورة أن فرض قيود على حرية التعبير هو علاج فعال.[106] بل على النقيض من ذلك، إذ تشير الدراسات إلى أن حرية التعبير عمومًا تربطها علاقة ضعيفة وليس قوية مع التطرف العنيف والنزاع الاجتماعي في الديمقراطيات.[107] يبدو أن التأثير الوقائي لحرية التعبير على الهجمات الإرهابية بالأخص فعال جدًا.[108] وفي واقع الأمر، قد يساهم القمع في المقابل في تصعيد خطاب الكراهية بدلًا

من إسكاته. خلصت إحدى الدراسات التي أجريت في عام 2017 إلى أن التطرف اليميني في أوروبا الغربية كان مدفوع جزئيًا «بالقمع العام الشامل للجهات الفاعلة والآراء اليمينة المتطرفة».[109] وجد الباحثون أيضًا زيادةً في «جرائم الكراهية غير العنيفة» –بما في ذلك الإهانات اللفظية والتهديدات والتنمر– بعد مقاضاة السياسي الهولندي اليميني المتطرف خيرت فيلدرز بتهمة خطاب الكراهية، مما يشير إلى وجود «تأثير ردود الفعل العنيفة»، أي أنه «قد يكون قمع اليمين المتطرف دافعًا [لارتكاب جرائم الكراهية] بسبب زيادة الاستقطاب والتطرف».[110] جذب ترامب نحو 150 ألف إعجاب جديد على حسابه في غضون أسبوع بعد أن علقه فيسبوك إلى أجل غير مسمى بعد الهجوم على الكونغرس في شهر يناير، مما يثبت أن تأثير ستراياساند قوة لا يستهان بها.[11]

علاوةً على ذلك، غالبًا ما يهاجر المتطرفون اليمينيون والمؤمنون بتفوق البيض إلى منصات بديلة عند طردهم من فيسبوك أو تويتر لانتهاكهم قواعد خطاب الكراهية. تضم هذه المنصات خدمات الرسائل المشفرة مثل تيلغرام، حيث يمكن للمتطرفين أن يتواصلوا مع بعضهم البعض مجددًا ويستفيدوا من الحد الأدنى من العلنية.[112] حظر كل من تويتر وفيسبوك مجموعةً كبيرةً من داعمي ترامب بعد الهجوم على مبنى الكابيتول، في حين حذفت غوغل وآبل شبكة بارلر، وهي شبكة اجتماعية تحظى بشعبية لدى اليمين المتطرف، من متاجر التطبيقات الخاصة بهما. من الممكن أن تساعد عمليات التطهير هذه في الحد من ظهور خطاب الكراهية على المنصات الأكبر. ولكن أصبح تيلغرام فجأةً ثاني أكثر التطبيقات تحميلًا في الولايات المتحدة بسبب التوافد المفاجئ لمؤيدي ترامب ومستخدمي بارلر.[113] لا يعيق انسحاب المتطرفين من المنابر الشعبية جهود وكلات إنفاذ القانون في تعقب الهجمات المستقبلية وحسب، بل يعرقل أيضًا الخطاب المضاد المستهدف، الذي أظهرت بعض الدراسات أنه فعال في الحد من خطاب الكراهية.[114]

تصبح الصورة أكثر وضوحًا حين يتعلق الأمر بالأخبار المزيفة والمعلومات المضللة، على الرغم من أنه ينبغي التعامل مع هذه الدراسات بحذر بسبب الصعوبات والتحيزات التي ينطوي عليها تعريف ما يشكل المعلومات المضللة. ومن الأمثلة على ذلك ما يسمى بنظرية التسرب من المخبر، التي أشارت إلى أدلة حول احتمالية أن يكون فيروس سارس-كوف-2 قد نشأ في معهد ووهان لعلم الفيروسات في مدينة ووهان في الصين. انتشرت هذه النظرية الجنونية اليمينية العنصرية المفترضة كالنار في الهشيم ولكن تجاهلتها معظم وسائل الإعلام التقليدية ورفضت التحدث عنها بجدية عمومًا. ذهب فيسبوك إلى حد حذف المحتوى الذي يشير إلى نظرية التسرب من المخبر ووصفه بالمعلومات الخاطئة، ولكنه غير رأيه بعد أن استخدمت مجموعة من الباحثين المستقلين وسائل التواصل الاجتماعي والمدونات لتقديم معلومات جعلت هذه النظرية فجأةً أقل إقناعًا.[115]

ولذلك غالبًا ما تكون ماهية المعلومات المضللة موضع نقاش، أو حتى عصية على الفهم، قبل ظهور حقائق أخرى. وعلى الرغم من ذلك، وجدت العديد من الدراسات أن «الأخبار الكاذبة» ليست منتشرةً ولا ضارةً بقدر ما يفترض الكثيرون. وجدت دراسة أمريكية في عام 2019 أن الأخبار الكاذبة (التي تعرف عمومًا على أنها «أخبار زائفة أو خادعة أو ذات جودة متدنية أو شديدة التحزب») «نادرة للغاية» ولا تشكل سوى 0.15 في المائة من الجرعة الإعلامية اليومية للأمريكيين.[116] خلصت دراسة أخرى في عام 2019 إلى نتائج مشابهة فيما يتعلق بفيسبوك، إذ وجدت أن مشاركة الأخبار المزيفة ليست سوى نشاط نادر.[117] أظهر تحليل بياني لمستخدمي الكمبيوترات والهواتف المحمولة في الولايات المتحدة في عام 2018 خلال الأشهر التي سبقت انتخابات عام 2016 وتلتها أن نسبة الزيارات الشهرية للمواقع الإخبارية «الحقيقية» إلى المواقع الإخبارية «المزيفة» بلغت أربعين إلى واحد.[118] وجدت دراسة أخرى في عام 2019 أن المتصيدون الروس ليس لهم تأثير كبير

على مستخدمي تويتر في الولايات المتحدة.[119] أثار البحث أيضًا تساؤلات جديةً حول تأثير المعلومات الخاطئة والمضللة على الانتخابات الديمقراطية – ليس أقلها الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016 التي جعلت دونالد ترامب قائدًا عامًا وسط استياء النخب في كل من السياسة والإعلام. أشارت إحدى الدراسات إلى أن انتشار الأخبار المزيفة لصالح دونالد ترامب على حساب هيلاري كلينتون لم يغير من حقيقة أن الوصول المحدود جدًا لمثل هذه المعلومات لم يغير حصص التصويت في الانتخابات الرئاسية سوى «بمقدار مائة جزء من النقطة المئوية».[120] لم تشكل نسبة «الأخبار المزيفة» خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2017 في فرنسا سوى 4,888 تغريدة من أصل ستين مليون تغريدة (أقل من 0.01 في المائة)، مما يشير إلى أن قانون الأخبار الكاذبة الفرنسي يعتبر مثالًا حقيقيًا على ذعر النخبة.[121] وأخيرًا، وجدت دراسة حول تأثير الأخبار المزيفة على تويتر خلال الانتخابات الأوروبية عام 2019 أن «منافذ المعلومات المضللة مهملة إلى حد كبير» و«ليس لها سوى دور هامشي في المناقشات السياسية عبر الإنترنت».[122]

وعلى الرغم من ذلك، يبدو أن بعض المجموعات أكثر تأثرًا من غيرها. وجدت دراسة في عام 2019 حول المتصيدين الروس أيضًا أن مستخدمي تويتر في الولايات المتحدة «الأكثر عرضةً لخطر التفاعل مع المتصيدين» هم «أولئك الذين يمتلكون معتقدات حزبيةً قويةً».[123] تتوافق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه الدراسات التي أظهرت أن المستخدمين الحزبيين خصوصًا أكثر عرضةً لتصديق المعلومات المضللة التي تتوافق مع آرائهم عبر الإنترنت.[124] يعتبر المحافظون الحزبيون في الولايات المتحدة، ولا سيما الجيل الأكبر سنًا، الأكثر عرضةً لمشاركة المعلومات المضللة واستهلاكها مقارنةً بالليبراليين والمعتدلين.[125]

طعن عدد من الدراسات أيضًا في فكرة ضياع مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في غرف الصدى الرقمية والفقاعات المفلترة حيث تتعزز وتتقوقع تحيزاتهم الحالية وتغدو

أكثر راديكاليةً. أظهرت دراسات متعددة أن «التعرض للأخبار المتنوعة أكبر [على وسائل التواصل الاجتماعي] مقارنةً بالأنواع الأخرى من الإعلام»، وأن «خوارزميات الترتيب ليس لها تأثير كبير على التوازن الأيديولوجي لاستهلاك الأخبار».[126] وكما هو الحال بالنسبة للمعلومات الخاطئة والمضللة، يبدو أن الأشخاص الأكثر عرضةً للوقوع في دوامة غرف الصدى الأيديولوجي والفقاعات المفلترة هم المتأثرون أساسًا بالحزبية السياسية.[127]

يبدو أن هذه النتائج تتماشى مع الدراسات حول تأثير البروباغندا والتلقين في الرايخ الثالث، إذ أظهرت أن البروباغندا النازية اعتمدت إلى حد كبير على الانحياز التأكيدي الموجود مسبقًا بسبب فعاليته، ولكن تبين أنه أقل فعاليةً بكثير –بل ويأتي بنتائج عكسية أيضًا– في أوساط الألمانيين الذين لم يؤمنوا بالأفكار المعادية للسامية.

يقدم عالم الاجتماع هوغو مرسييه في كتابه *لم أولد البارحة* تفسيرًا للسبب الذي يجعل الاعتقاد بأن السيول المفترضة من الأخبار المزيفة وخطاب الكراهية تدمر الديمقراطيات غير مقنع إلى الحد الذي يفترضه الكثيرون. يزعم ميرسييه أن البشر طوروا مجموعةً من الأدوات المعرفية بالاعتماد على «التيقظ العام» الذي يساعدنا على فرز المعلومات المعقولة وغير المعقولة واستنتاج الحجج التي يمكننا الوثوق بها.[128] لربما تقدم إحدى الدراسات التي أجراها معهد رويترز عام 2020 حول الاستهلاك الإعلامي العالمي مثالًا جيدًا على تطبيق هذا التيقظ العام. يثق 38 في المائة من الأشخاص المشمولين في الاستطلاع بالأخبار التي تعرضها وسائل الإعلام التقليدية، في حين لا يثق سوى 22 في المائة منهم في الأخبار المعروضة على وسائل التواصل الاجتماعي.[129] على الرغم من الثقة القليلة التي تبعث على القلق في وسائل الإعلام الرئيسية، يبدو أن العديد من الناس يقدرون تقسيم العمل فيما يتعلق بإنتاج المعرفة وتنظيمها، وتراودهم (المزيد) من الشكوك المحقة بشأن الأخبار والمعلومات التي لا تخضع لعمليات التدقيق والتمحيص من قبل الصحفيين المحترفين.

يحمي هذا التيقظ العام معظم البشر من الوقوع فريسةً للأخبار المزيفة، ولكن ما يزال من المرجح أن يكون العدد الإجمالي للأشخاص الذين تجذبهم البروباغندا كبيرًا. يمكن أن يتسبب هذا الأمر في ضرر حقيقي، مثل مناهضي اللقاحات الذين يقوضون حملات اللقاح المنقذة للأرواح، ونظريات المؤامرة واسعة الانتشار حول التلاعب بأصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020 التي أسفرت عن انعدام الثقة والعنف.[130] قد لا يكون التيقظ العام إذن كافيًا لمواجهة المعلومات المضللة والبروباغندا على نطاق شامل – ولا سيما حين تنهار الثقة وتصبح المجتمعات شديدة الاستقطابية، مما يجعل العقل البشري أكثر تقبلًا للبروباغندا التي لن تكون فعالةً في حالات أخرى. كان أكثر من ثلثي الجمهوريين في فبراير عام 2021 مؤمنين بأن الانتخابات الرئاسية لعام 2020 «باطلة».[131] ولكن هذا لا يعني أن القيود المتزايدة باستمرار على حرية التعبير قادرة على معالجة هذا الضرر. وبسبب التركيز المستمر على الجوانب المظلمة من حرية التعبير –الحقيقية والمتصورة والمبالغ فيها منها– تضيع الفوائد الحقيقية للخطاب الحر والمفتوح، التي تتراوح بين الإطاحة بالحكام المطلقين وزرع بذور المعرفة عبر الثقافات وهزيمة العنصرية والتمييز المؤسسيين. نحن نعرض هذه الفوائد للخطر، كما قال كثير من المفكرين مثل سبينوزا وكاتو وماديسون وكونستانت ودوغلاس، إن لم نكن راغبين في قبول أي من الأضرار أو العواقب التي ستصاحب حرية التعبير بلا شك.

شارك ملايين من مستخدمي الإنترنت الصينيين قبل حظرهم هاشتاغ «أريد حرية التعبير» و«نحن نريد حرية التعبير» بعد فرض رقابة على الدكتور لي وينليانغ.[132] إنه أمر في غاية الأهمية لأن التركيز المفرط على الجوانب المظلمة من الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في يومنا هذا غالبًا ما يحجب الفوائد الهائلة التي أصبح الكثيرون –ولا سيما في الديمقراطيات– يستهينون بها.

استخدم النشطاء المدنيون الفضاء الرقمي بشكل خلاق في جميع أنحاء العالم من أجل النهوض ضد الأنظمة الاستبدادية والدعوة إلى التغيير في الديمقراطيات الضعيفة. استخدم المواطنون بعد الانتخابات الرئاسية المشبوهة في بيلاروسيا في أغسطس عام 2020 منصات تواصل مشفرة بين الطرفيات مثل تيلغرام بغرض توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتنظيم الاحتجاجات والتجمع ضد الديكتاتور المخضرم ألكسندر لوكاشينكو.[133] استخدم أليسكي نافالني في روسيا موقع يوتيوب لنشر مقطع فيديو طويل ومفصل يفترض أنه يوثق مكاسب بوتين غير المشروعة من خلال صور التقطتها طائرة بدون طيار لمنزل فخم على البحر الأسود. حصد الفيديو نحو 115 مليون مشاهدة وألهم المنشقين البيلاروسيين على نشر فيديو مشابه حول لوكاشينكو.[134] لولا الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي لكان استيلاء رئيس الوزراء الهنغاري فيكتور أوربان على وسائل الإعلام قد ترك معارضيه بلا صوت من الناحية النظرية.

ينشر الصحفيون الأتراك المنفيون أخبارًا مستقلةً على منصات خارجية مثل أحوال و أوزغوروز، التي يستخدم العديد من الأتراك شبكةً خاصةً افتراضية (VPN) لتصفحها لكي يتجاوزوا الرقابة الحكومية.[135] لعبت وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا دورًا حاسمًا في «الثورة المخملية» السلمية لعام 2018 في أرمينيا، التي أنهت الفترة الرئاسية الفاسدة لسيرج سركسيان.[136]

لربما تكون بيلنغكات أكثر ما يمكن أن يوضح قدرة الإنترنت على التحدث بالحقيقة أمام السلطة، وهي شبكة صغيرة من المراسلين الاستقصائيين أسسها الصحفي المدني إليوت هيغينز. ساعدت بيلنغكات من خلال الاستخدام المبتكر للبيانات مفتوحة المصدر ووسائل التواصل الاجتماعي في توثيق التورط الروسي في إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية فوق أوكرانيا، واستخدام الديكتاتور السوري بشار الأسد للقنابل العنقودية ضد المدنيين،

والكشف عن هوية ومكان وجود فرقة الموت الروسية المسؤولة عن تسميم ضابط مخابرات روسي سابق منشق في سالزبوري في إنجلترا، وغيرها من الأمور الأخرى. من المرجح أن يكون فضح الحقيقة حول الجرائم والانتهاكات الاستبدادية أكثر تأثيرًا على ديكتاتوريي العالم مثل بوتين، مقارنةً بالفوائد غير المؤكدة التي يجنيها هؤلاء القادة من خلال نشر المعلومات المضللة والبروباغندا على نطاق واسع.[137]

لا يمكن حتى للصين تجنب التدقيق الرقمي. على عكس معاناة ضحايا معسكرات العمل في الاتحاد السوفييتي في عهد ستالين، والتي كان العالم غافلًا عنها في الأغلب، كشف الصحفيون والنشطاء والضحايا عن الظروف المروعة في «الغولاغ الصيني» –شبكات «معسكرات إعادة التأهيل» في مقاطعة سنجان الغربية حيث يحتجز ما يقدر بمليون مسلم غالبيتهم من الأويغور ويتعرضون للتعذيب والاغتصاب الممنهج والتعقيم القسري– باستخدام الهواتف الذكية ووسائل التواصل الاجتماعي والأقمار الصناعية وتطبيقات المراسلة.[138] استخدم نشطاء مدنيون في هونغ كونغ عام 2019 مجموعةً متنوعةً من التقنيات احتجاجًا على مشروع قانون تسليم المجرمين القاسي، والذي هدد بترحيل مواطني هونغ كونغ إلى بر الصين الرئيسي، وذلك لحشد الدعم والتغلب على حملة القمع الصارمة التي شنتها السلطات، إذ شاركوا بنشاط في غرف الدردشة المجهولة واستخدموا غيتهاب لنقل البث المباشر للاحتجاجات على هواتفهم الذكية.[139]

كان للرقابة والقمع المفروضين على التعبير دورًا فعالًا في استمرار القمع الممنهج للأقليات والجماعات المضطهدة الأخرى كما رأينا في الفصلين 9 و10. ماتزال العديد من الأقليات والمجموعات المهمشة في يومنا هذا متشككة للغاية في دور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، التي تفسح المجال لمزيد من الكراهية. ولكن عزز الفضاء الرقمي صوت وتمثيل الأقليات والفئات الضعيفة على أصعدة كثيرة ومهمة.

أثار انتشار مقطع الفيديو الذي صور وفاة جورج فلويد عبر وسائل التواصل الاجتماعي احتجاجات محليةً وكان سببًا في تعزيز حركة حياة السود مهمة العالمية التي تدعو إلى العدالة العرقية، والذي بدوره ساهم في اندلاع مظاهرات في كثير من المدن حول العالم، بما في ذلك في المملكة المتحدة وجنوب إفريقيا وألمانيا والأرجنتين والفلبين واليابان.[140] أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي مهمةً تزامنًا مع نمو الحركة، إذ ساعدت في تنسيق الاحتجاجات وبث المسيرات مباشرةً وتوثيق تجاوزات الشرطة وجمع التبرعات لصندوق الكفالة وحتى تنظيم المجالس البلدية.[141] أجبرت السلطات في بعض الحالات على تعليق عمل الضباط والبدء بتنفيذ الإجراءات القانونية ضد من صورتهم الكاميرات وهم يؤذون المتظاهرين غير المسلحين.[142]

ساعدت وسائل التواصل الاجتماعي أفراد مجتمع الميم في جميع أنحاء العالم من أجل أن يحصلوا على قبول، ويشكلوا مجتمعات، ويعبروا عن هوياتهم في مساحات خالية من التحيزات.[143] تعتبر هذه المجتمعات التحريرية الإلكترونية مهمة جدًا، ولا سيما بالنسبة للشباب في الدول المحافظة اجتماعيًا مثل كينيا وأوغندا، حيث تعد المثلية الجنسية جريمةً ويحظر تعبير أفراد مجتمع الميم عن هوياتهم في وسائل الإعلام.[144]

ترجمت منظمة أفكار بلا حدود غير الحكومية التي أسسها اللاجئ العراقي الأمريكي فيصل المطر 16 كتابًا بارزًا و21 ألف مقالة على ويكيبيديا إلى اللغة العربية في مواضيع متعلقةً بالعلوم والتسامح والإنسانية وأتاحتها مجانًا، وتمكنت من الوصول إلى أكثر من أربعين مليون شخص في الشرق الأوسط من خلال وسائل التواصل الاجتماعي.[145]

تلبي العديد من هذه الأعمال المترجمة احتياجات المفكرين الأحرار والعلمانيين المتعطشين لأفكار غير تقليدية وجريئة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنةً بالأفكار المتوفرة عادةً باللغة العربية.

استخدمت النسويات في الهند الأدوات الرقمية في مناسبات متعددة بهدف مهاجمة المعايير الأبوية والمتحيزة جنسيًا السائدة. نجح الهاشتاغ #LahuKaLagaan (الذي يترجم عمومًا إلى «دم النساء») في عام 2017 في شن حملة ضد الضريبة البالغة 12 في المائة على المناديل الصحية وفي تحدي المحرمات المجتمعية بشأن مناقشة النظافة الصحية في فترة الطمث.[146] وعلى الصعيد العالمي، عززت التكنولوجيا أيضًا حركة #أنا أيضًا التي مكنت النساء من التحدث علنًا ضد العنف والتحرش الجنسي. لعبت هذه الحركة دورًا أساسيًا في زيادة تمثيل ضحايا الاعتداءات الجنسية، وتمكينهم من سرد تجاربهم، وفضح الجناة علنًا، وإيجاد الدعم في مجتمع الكتروني كبير.[147]

لعل أكثر جوانب العصر الرقمي تبشيرًا بالنجاح هو تطوير النشطاء لأدوات تهدف إلى مكافحة الجانب المظلم من الإنترنت على أساس الشفافية والمشاركة المدنية بدلًا من التحكم المركزي والرقابة. والأهم من ذلك هو أن هذا التطور يهدف أيضًا إلى تدارك الشعور المتنامي بالاغتراب الشعبي عن المؤسسات السياسية والإعلامية النخبوية وانعدام الثقة فيها، وهو الذي مهد الطريق أساسًا لظهور المعلومات المضللة وخطاب الكراهية والبروباغندا العدائية.

تجمعت مجموعة من المخترقين المدنيين في تايوان في مجموعة إلكترونية تسمى g0v (تلفظ غوف زيرو).[148] روجت هذه الحركة إلى ضرورة أن يكون كل شخص متأثر بسياسات الحكومة قادرًا على المشاركة في عملية صنع القرار. سرعان ما أصبحت غوف

زيرو مؤثرةً في تايوان، إذ أصبح أحد أعضائها المؤسسين أودري تانغ وزيرًا رقميًا في تايوان ووضع مسألة «الشفافية الراديكالية» على جدول أعماله.[149] لعب نهج تانغ البديل دورًا محوريًا خلال الانتخابات الرئاسية في تايوان عام 2020، وذلك فيما يتعلق بمواجهة الجهود الصينية الضخمة التي سعت إلى نشر المعلومات المضللة والتدخل في الانتخابات.[150] شدد تانغ على أن تحصين الديمقراطيات ضد المعلومات المضللة من القاعدة يتطلب أن تثق الأمة في مواطنيها ومجتمعها المدني، بدلًا من أن تنظر إليهم على أنهم حشد متقلب مستعد لتصديق أي شائعات شائنة ينشرها أعداء الديمقراطية.

ولعل أكثر أدوات غوف زيرو ابتكارًا هي مبادرة كوفاكتس التعاونية التي سمحت لمستخدمي برنامج لاين –أكثر تطبيقات المراسلة شيوعًا في تايوان– بتحميل بوت للدردشة.[151] يمكن للمستخدمين إرسال رابط إلى بوت الدردشة حين تراودهم شكوك حول صحة معلومة ما، فيعيد البوت توجيه الرابط إلى مجموعة من مدققي الحقائق الذين يمكنهم التحقق من القصة أو كشف زيفها. إن أحدث مبادرات غوف زيرو هي إنشاء في-تايوان (تايوان الافتراضية)، التي تستخدم منصة بوليس للسماح للمواطنين بمناقشة المبادرات الجديدة في حين يستمع السياسيون إليهم. صممت بوليس «من أجل تطبيق اللامركزية بنجاح على السلطة في جميع أنواع المؤسسات»، وأسست بهدف تعزيز الإجماع والاتفاق بدلًا من الانقسام والاستياء، على عكس كل من فيسبوك وتويتر ويوتيوب. استخدمت هذه السابقة الواعدة كأساس لعشرات القوانين واللوائح المصدق عليها في تايوان، بالإضافة إلى أنها استخدمت من قبل حكومة سنغافورة ومن أجل إعلان السياسات المحلية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة.[152]

مستقبل حرية التعبير: تنبؤ

يتبين عند تقييم إيجابيات وسلبيات الوضع الحالي لحرية الإنترنت أن فوائد وسائل التواصل الاجتماعي والوصول الفردي الذي تتيحه للناس العاديين إلى المعلومات بدون وساطة يفوق، على ما أعتقد، الجوانب السلبية حتى ولو كانت الأضرار حقيقية وكبيرة وأكثر وضوحًا من أي وقت مضى. وفي الوقت ذاته، تزداد صعوبة التوفيق بين فكرة المساواتية في حرية التعبير وعمل منصات التواصل الاجتماعي الكبيرة والمركزية والمؤسسية والمدفوعة بالخوارزميات باعتبارها قنوات للتعبير عن *parrhēsía* العالمية. خشي جون ستيوارت ميل من اتجاه المجتمع إلى فرض التوافق «من خلال وسائل أخرى غير العقوبات المدنية»، مثل الضغط الاجتماعي وضغط الأقران، بقدر ما كان يخشى الرقابة الحكومية. حذر جورج أورويل أيضًا من «إمكانية إسكات الأفكار التي لا تحظى بشعبية والتكتم على الحقائق المزعجة دون الحاجة إلى فرض أي حظر رسمي» حين تهيمن الصحافة المركزية التي يمتلكها عدد قليل من الرجال الأثرياء على المجال العام. يجادل بعض المدافعين عن حرية التعبير بأن اللامركزية في الفضاء الإلكتروني جزء من الحل، بالنظر إلى تعزيز المركزية لكل من الرقابة والمراقبة الحكومية والخاصة، وهو تمامًا ما اعتقده توكفيل حين قال إن العدد الهائل من الصحف الأمريكية قبل قرنين من الزمن ساعد في تنويع الآراء والمعلومات.[153] جادل بعض الباحثين مثل الأستاذ في جامعة كولومبيا تيم وو بأن تحقيق هذا التنوع يتطلب تطبيق قوانين مكافحة الاحتكار من أجل تفكيك القوة المتركزة في المنصات العملاقة مثل فيسبوك دون تقييد حدود المحتوى الذي يتابعه المستخدم، وبالتالي إنشاء منظومة تواصل اجتماعي أكثر لامركزيةً.[154] اقترح مايك مازنيك الانتقال إلى وسائل التواصل الاجتماعي القائمة على بروتوكولات مفتوحة يتحكم فيها المستخدمون العاديون بدلًا من المنصات المركزية الاحتكارية، التي يعتقد أنها «ستسمح للمستخدمين العاديين الجدد بتحديد مدى تسامحهم

مع أنواع مختلفة من الخطابات، ولكنها ستسهل تجنب الخطاب الأكثر إشكاليةً على معظم الناس، دون إسكات أي شخص تمامًا أو السماح للمنصات ذاتها في اتخاذ القرارات بشأن من يسمح له بالتحدث».[155]

ولعل أكثر الاقتراحات راديكاليةً هو نموذج النظير بالنظير، كما هو الحال مع يوزنت، ولكن بعد تحديثه باستخدام تقنية سلسلة الكتل التي يروج لها مناصروها على أنها «مقاومة للرقابة». لا تعتمد منصات النظير بالنظير على شركة أو حكومة، لأن المستخدمين الفرديين هم من يستضيفون المحتوى ويوفرون السعة النطاقية، مما يجعل التحكم بها أكثر صعوبةً.[156] أعلن الرئيس التنفيذي لتويتر جاك دورسي في ديسمبر عام 2019 أن شركته تمول تطوير «معيار مفتوح ولامركزي لوسائل التواصل الاجتماعي».[157]

أبدى النقاد قلقهم بشأن هذه الاحتمالية. تعتبر تقنية سلسلة الكتل حاليًا في غاية التعقيد، فضلًا عن أنها غير ملائمة للأغلبية غير المتمرسة في التكنولوجيا، إذ يميل معظم الناس إلى التخلي عن جزء كبير من خصوصيتهم وحرية تعبيرهم من أجل الراحة وسهولة الوصول في فيسبوك وتويتر.[158] على الرغم من أن تقنية سلسلة الكتل تعد بعصر جديد من الحصانة الكاملة من الرقابة والمراقبة التي تفرضها الحكومات والشركات، ستسمح هذه التقنية أيضًا بإخفاء الهوية (والإفلات من العقوبات) للجهات الفاعلة الشائنة مثل الجماعات الإرهابية والمعتدين على الأطفال.

اعترف مصمم شبكة الويب العالمية، على الرغم من ذلك، بأن الوضع الراهن لا يطاق. أعلن تيم بيرنرز-لي في عام 2019 أنه يعمل بجد من أجل إيقاف «الانحدار إلى مستقبل مضطرب».[159] وكان الحل الذي اقترحه هو «جعل الويب لامركزيًا واستعادة القوة من القوى التي استفادت من مركزيته».[160]

يشهد أكثر من ألفي عام من التاريخ بصحة ما يقوله بيرنرز-لي، فالإنترنت اللامركزي هو أفضل رهان لمستقبل حرية التعبير. ولكننا سنشعر بخيبة أمل بلا شك إذا توقعنا أن تحل البشرية في يوم من الأيام هذا الصراع القديم والمستمر بين المجالات المناسبة للسلطة وحرية التعبير.

خاتمة

لو كان ديريك كورنهرت وباروخ سبينوزا وجون لِلبورن وأوليمب دو غوج وفردريك دوغلاس أحياء اليوم، لأعلنوا عصرنا هذا حتمًا عصرًا ذهبيًّا غير مسبوق لحرية التعبير. ولتعجّبوا ممّا يمكن نقاشه بحرية علنًا في الوقت نفسه بين أفراد من مختلف أرجاء العالم، دون خوف من محكمة تفتيش أو غرفة ملك أو لجنة أمن عام. لن يفاجَأ أحد في هولندا إذا انتُقدت أو رُفضت عقائد الكنيسة الإصلاحية. كل «إنجليزي حر المولد» –مهما كان اعتقاده الديني أو طبقته– يملك حق انتقاد الحكومة دون رقابة سابقة أو قوانين شديدة ضد التحريض. في فرنسا، للنساء حق في «اعتلاء المنصة» يساوي حق الرجال، والمهرطقون السياسيون لا يخشون المقصلة. وفي الولايات المتحدة، ومع أن العنصرية لم تهزَم بعد، فإن الأفارقة الأمريكيين لم يعودوا «حمقى في سلاسلهم» ولا يمكن أن تلجم أصواتهم «أنظمة السود» أو الجموع العنيفة التي لا تُسأَل عمّا تفعل.

بالنظر إلى النضالات الأسطورية، والهزائم والبدايات الكاذبة والتضحيات الضخمة التي أدت إلى هذا الوضع السعيد، لا شك أن كثيرًا مما نحن فيه اليوم من حرية التعبير يستحق الاحتفال والتقدير. لكن العصر الذهبي لحرية التعبير ينحسر اليوم، ولا يتقدم، على رغم الانتشار غير المسبوق للتعبير والمعلومات اليوم.

في القرن التاسع عشر للميلاد، استطاع ابن الراوندي أن ينكر النبوة وعقائد الإسلام المركزية دون عقوبة جادة. لكنه لو كان حيًّا اليوم، لكانت حياته وحريته في محل تهديد شديد في عدد من الدول المسلمة، التي يعاقَب فيها على الكفر والردة بالقتل. حتى في الديمقراطيات العلمانية كفرنسا والمملكة المتحدة، كانت أفكار الراوندي الراديكالية لتواجَه بالقمع الجهادي.

كان غاندي حتمًا ليستاء من أن الهند لم تزل تستعمل عقوبات التعبير من الفترة الاستعمارية لتقيّد حرية التعبير والتجمع، اللتان كانتا في رأي غاندي «الرئتان اللتان لا غنى للإنسان

عنهما حتى يتنفس أكسجين الحرية».

قبل أربعة عقود، اعتمدت الديمقراطيات الغربية على حرية التعبير لتمكين المعارضين وراء الستارة الحديدية، وهو ما أسهم في انتصار هلسنكي وانتهاء الشيوعية الأوروبية. اليوم، يُنظَر إلى اتحاد حرية التعبير والتقانة وإتاحتهما للتدفق الحر للمعلومات عبر الحدود على أنهما حصان طروادة يهدد الديمقراطية، لا على أنهما مدقّة تهدم جدران الرقابة في المجتمعات المغلقة.

يظهر القادة الديمقراطيون الأوروبيون أحيانًا بمظهر الأبارتشيكات في الاتحاد السوفييتي، الذين حذروا من تدفق «العنصرية» و«الفاشية» و«البروباغاندا الكاذبة» من الغرب، لا بمظهر حماة الديمقراطيات المبنية على أساس حرية النقاش المفتوح للجميع. لقد حذّر إليانور روزفلت أن منع التحريض على الكراهية في قانون حقوق الإنسان الدولي «سيشجع الحكومات على معاقبة كل الانتقادات بحجة الحماية من الكراهية الدينية أو الوطنية»، ونُسيَ تحذيره البعيد النظر هذا.

في الولايات المتحدة، لا تستطيع الحماية القانونية الصلبة التي يقدمها التعديل الأول صرف النظر عن أن افتراضات «استثنائية حرية التعبير» في أمريكا قد خسرت قوّتها الموحّدة. يبقى الإيمان الأمريكي بحرية التعبير، من حيث هي مبدأ مجرَّد، إيمانًا قويًّا. لكن الوحدة تنهار عند حدود القبائل والهويات التي لا رحمة فيها، عندما ينتهك طرف من الأطراف تابوهات الطرف الآخر المقدسة.

من الساذج دائمًا افتراض أن ممارسة حرية التعبير والتساوي العالمي فيه ستؤدي إلى مزيد من التحرر والحقيقة والتسامح دون عواقب ضارة وغير مقصودة. لا شك أن شبكة حرة ومفتوحة لمليارات الناس في العالم ستسهّل الكراهية المنظمة والأكاذيب والبروباغاندا الحاقدة، والخطاب التفريقي الذي يقوّض كل المثل الليبرتارية المدنية لرواد الإنترنت الأوائل. لم يكن لنا مهرب من أن الأنظمة السلطوية التي تملك سلطات يتحداها الإنترنت ستستثمر استثمارًا كبيرًا في الحلول التي تعزز التحكم والرقابة المركزية على وسائل التواصل. في

القرن العشرين، حول موسوليني وهتلر وستالين الصحافة والراديو إلى أدوات منحوتة لنشر البروباغاندا مصحوبة برقابة لا رأفة فيها وقمع للمعارضة. اليوم، تهندس الدول السلطوية –ويقودها في ذلك الطاغوت الصيني– التقانة التي كان يفترَض أن تجعل الرقابة مستحيلةً هندسةً عكسيّة، لتسكت المعارضة في بلدانها وتزرع الفرقة والريبة خارجها.

كان من السذاجة كذلك أن نظن أن التطورات الجذرية في تقنيات التواصل ستدفع النخبة وسدنتها إلى التخلي الطوعي عن أفضلياتها وترك المجموعات التي كانت من قبل بلا صوت تدخل المجال العام دون عض بالنواجذ. إن النزاع العتيق بين مُثُل التعبير الحر المتساوي في أثينا، بين *إسيغوريا* و*باريزيا* من جهة، وبين مُثُل حرية التعبير النخبوية في روما، المعبَّر عنها بكلمة *ليبرتاس*، نزاع تحوّل شكله مع تقدم التقانة. لم يزل هلع النخبة ظاهرة في الديمقراطيات الحديثة. لأسباب معقولة أحيانًا، لكن كثيرًا ما يكون مصحوبًا بوسائل مشكوك فيها ونتائج عكسية، مثل قانون حفظ الشبكات الاجتماعية في ألمانيا، الذي ألهم أنظمة سلطوية كثيرة حول العالم.

هذه الآليات المتنازعة تتنازع أمامنا دون مركز طبيعي للسلطة الشرعية والقيم المشتركة، ودون مجموعة واضحة من المبادئ التي ينبغي أن نبني عليها الإطار العالمي لحرية التعبير في السوق الرقمية الحرة في القرن الواحد والعشرين. يدل هذا على انفصال أعمق بين ما سماه فيلسوف التكنولوجيا إل إم ساكاساس *المدينة الرقمية* في عصر الإنترنت وبين *المدينة التماثلية* التي اتصفت بها الحياة في العصر الصناعي قبل الثورة الرقمية. تتزايد في العصر الحديث أعداد الذين يعيشون في المدينة الأولى، وهم يحاولون أن يعقلوا نظامها المعلوماتي غير المسبوق بناءً على مبادئ وافتراضات ووتيرة المدينة الأخيرة. كانت النتيجة اتجاهًا نحو «التشظّي المعرفي والسياسي»، وسقوطًا في الثقة بنظام المعلومات والمؤسسات السياسية، سقوطًا يبعُد أن ينتهي عهده قريبًا.[1]

استغرق الأمر سبعين سنة حتى استطاعت آلة الطباعة أن تساعد على نشر الإصلاح البروتستانتي، مع كل الأحداث الدرامية والتغيرات الجوهرية التي أطلقها الإصلاح في

القرون التالية. بالمقارنة، لم يتجاوز عمر الإنترنت إلى الآن ثلاثينياته، أما غوغل وفيسبوك وتويتر فتأسست في 1998، و2004، و2006، على الترتيب. لعلنا لم نزل في بواكير العصر الرقمي.

في وقت هذه الكتابة، يتحدّى سيل من الأكاذيب ونظريات المؤامرة جهود احتواء جائحة مميتة، وقد أدى هذا إلى رفض الملايين لشرعية انتخابات رئاسية حرة وعادلة في أقوى ديمقراطيات العالم. إذا كانت هذه الأمراض مجرد بادرة لما ستأتي به المدينة الرقمية، فلا عجب أن كثيرًا من الناس لم يزالوا متعلقين باليقين النسبي والبنية المعلوماتية في المدينة التماثلية. لذا فقد يكون من المغري أن نغلق مساحات كبيرة من العالم الرقمي باعتبارها مناطق ملوَّثة لا يمكن إصلاحها، كما فعل السلاطين العثمانيون الذين أرادوا تجنب الفوضى السياسية والدينية التي انتشرت في الممالك المسيحية فمنعوا آلة الطباعة. لكن هذه الحظر الذي بدا كأنه حكمة قبل خمسة قرون يبدو اليوم سوء حساب مكلف وضخم، إذ استفادت أوروبا من المعارف المتراكمة التي تراكمت من انتشار الأفكار الجديدة باستخدام الآلة الطابعة.

لا شك أن المفكرين المناصرين لحرية التعبير، ومنهم باروخ سبينوزا وبنجامن كونستنت وجيمس ماديسون وجورج أورويل وإلينو روزفلت، أقرّوا جميعًا بإمكانية استخدام هذه الحرية لأهداف ضارة. حذر ماديسون من أن «بعض درجات الإساءة لا يمكن فصلها عن الاستخدام الصحيح للشيء، ولا يظهر هذا الأمر في شيء كما يظهر في الصحافة». مع هذا، فقد أصر على أن ترك بعض فروعها الضارة تنمو وتكبر أفضل من قطعها، لأن قطعها يضر بالفروع التي تحمل ثمارًا صحيحة».

اليوم، كان ماديسون ليلاحظ أن حرية التعبير على الإنترنت الذي يربط مليارات الناس حول العالم لا شك أنها ستغذي شبكات كاملة من الفروع الخبيثة وشُعبها الرقمية. لكنه كان ليؤكد على أن هذه التكلفة لا بد منها إذا أردنا الاستمتاع بالثمار غير المسبوقة لامتلاك معرفة غير محدودة لا تبعد عنا إلا بضع نقرات بالأصابع، والقدرة على الحديث الحر أمام مليارات من

الناس عالميًّا في الوقت نفسه بشأن أي موضوع. لا شك أن ماديسون كان ليحذّر من أن المحاولات الواسعة لقطع الحشائش الضارة في الإنترنت كانت لتؤدي إلى قوانين تحريض رقمية، من النوع الذي يفسد رؤيته للتعديل الأول للدستور التي قال فيها «*إن حق اختبار الشخصيات والإجراءات العامة، والتواصل الحر بين الناس بناءً على ذلك، هو الحق الذي يُعتَبر حقًّا الحارس الفعلي على كل حق آخر*»[2].

وبعبارة أقرب إلى الجوهرية، إن نظامًا سياسيًّا تعتمد قيمه الأساسية وطبقته الحاكمة لأجل بقائها على رقابة مركزية على المعلومات والآراء هو نظام لا يمكن أن يظل حرًّا ولا حيًّا. لا بد أن تتصالح الديمقراطيات الليبرالية مع حقيقة أن أحدًا لا يستطيع حماية المواطنين والمؤسسات في المدينة الرقمية من البروباغاندا الكارهة، أو محتوى الكراهية، أو المعلومات الخاطئة، إلا إذا تخلى عن قيم الحرية والمساواة الديمقراطية. بدلًا من ذلك، ينبغي للحكومات الديمقراطية ومواطنيها أن يستكشفوا من جديد الإمكانات الضخمة للتعبير الحر والمتساوي، وأن يسخروه لمصلحة القيم الديمقراطية الليبرالية. من الآن، نشأت صناعات صغيرة كاملة لدراسة وتحليل ومواجهة المعلومات الخاطئة والبروباغاندا، منها استعمال النشطاء والصحفيين المبدعين للبيانات مفتوحة المصدر على الإنترنت لكشف الأفعال الإجرامية وانتهاكات حقوق الإنسان في الدول السلطوية، أمام العالم كله. إن تطوير موقف أقرب إلى التجرّد من خلفية الضجيج المستمر في وسائل التواصل الاجتماعي، بدلًا من التعامل مع كل تغريدة أو قطعة محتوى «إشكالية» على أنها تهديد للديمقراطية أو لمجموعات معينة، قد يساعدنا كذلك على بناء نظام معلومات أقرب إلى الصحة.

الأرجح أن تكون العملية الأوسع فوضوية ومزعجة. وقد تؤدي إلى زرع مزيد من الفرقة والكراهية والبروباغاندا. لكن فرض السلطة والرقابة الحكومية على المجال العام في الحكومات الديمقراطية، يبعُد أن يثبت نظامًا من الثقة والتفاهم والصلح، كما يبعُد أن يستطيع التخلص من كل المعلومات غير المرغوب فيها.

مهما كانت الإصلاحات اللازمة لضمان قدرة الناس على الازدهار والثقة والنمو في المدينة

الرقمية، فإن الالتزام الصلب بحرية التعبير ينبغي أن يعتبرَ عنصرًا ضروريًّا من الحل، لا مثالًا عفا عليه الزمن وينبغي أن يُرمى في مزبلة التاريخ. كما رأينا في خلال هذا الكتاب، لم تزل حرية التعبير عمود الحرية، وأصل الديمقراطية والمساواة والاستقلالية، وحتى السعي إلى الحقيقة. في الحكومات الديمقراطية كثيرًا ما يُغفَل عن هذه المنافع، لأننا نعتبرها بديهية، أما المساوئ والأمراض فهي اليوم متجلية على أبرَز ما يكون. لكن ممّا يعلّمنا حقًّا أن نشطاء ما قبل الديمقراطية، المحاصَرين في هونغ كونغ وبيلاروس وميانمار ومصر وفنزويلا، يعتمدون في التواصل وتنظيم الأنشطة على الشبكة الرقمية الخارجة عن سلطة الحكومة ورقابتها، أما أنظمة هذه البلدان فترى الإنترنت المفتوح تهديدًا وجوديًّا لبقائها.

لتبيين هذه النقطة، من المفيد أن نقارن الولايات المتحدة وروسيا. حتى وقت قريب، كان في كلا البلدين رئيس عدو لليبرالية يريد ليّ حكم القانون والأعراف الديمقراطية. في الولايات المتحدة، لم يدم حكم ترامب إلا فترة رئاسية واحدة بعد ما تعرّض له من نقد شديد لا هوادة فيه، وبعد أن أحبطته المحاكم في محاولاته لمحاكمة وإسكات النقّاد ووسائل الإعلام. لم يزل بوتين في حكم روسيا منذ عام 2000، وهو منذ ذلك الوقت يستعمل سلطته لقتل الصحفيين وسجنهم، ولمراقبة وسائل الإعلام المستقلة والإنترنت، ولتحويل وسائل الإعلام التقليدية إلى ألسنة مذعنة له. عندما تحدّى ألكسي نافالني حكم بوتين، سُمّم ثُمّ سُجن بعد محاكمة غرفة ملك في محكمة هزلية. لا شك أن ترامب كثيرًا ما تأمَّل في أن يسجن معارضيه، لكن التعديل الدستوري الأول وثقافة حرية التعبير التي تقوم عليها المؤسسات المستقلة منعته من ذلك. في الحقيقة، أصبح أكبر نقّاد ترامب نجومًا في وسائل الإعلام لهم منصات إعلامية ضخمة. إذا كان التعديل الأول ساعد ترامب في الوصول إلى منصبه، فقد كان أساسيًّا في إزالته منه بعد ذلك. بالمقابل، لم يزل غياب حرية التعبير في روسيا عنصرًا أساسيًّا في الخناق الهوَسيّ الطويل الذي يمسك به بوتين السياسة الروسية.

لا بد أن تبقى وسائل الإعلام التقليدية والخبراء جزءًا أساسيًّا من البيئة التي تشجع على البحث المحايد عن الحقيقة والمعرفة والمسؤولية. لذلك، لا بد أن تجد وسائل الإعلام ويجد

الخبراء طرقًا جديدة ومبتكرة لاكتساب ثقة الناس الذين لم يعودوا متلقّين سلبيين في نظام معرفة هرمي يتدفق من أعلى إلى أسفل في الإنتاج والفلترة. إن حماية الأعمدة المتهاوية للوصول المحدود للمجال العام يبعُد أن يكون استراتيجية رابحة في جو من انعدام الثقة العميق بالنخبة بالعموم وبوسائل الإعلام التقليدية بالخصوص.

مع ارتفاع أصوات الكراهية على الإنترنت، تبدو استراتيجية التطهير وعدم التسامح استراتيجية مغرية لضمان كرامة ومساواة الأقليات التي تحمل عبء خطاب الكراهية المنظم. مع هذا فإن مركزية الرقابة والقمع في الحفاظ على أفضلية البيض والاستعمار، والدور المحوري للمعارضة والإقناع في هدمها، يجب أن تذكّرنا بمقولة دوغلاس أن «حرية التعبير حرية ثمينة جدًّا، لا سيما في عين القامع». إضافة إلى هذا، فإن الآراء العنصرية وإن كانت ذات قيمة صغيرة اجتماعية، فإن *معرفة* أن أحد الناس عنصري قد تكون ذات قيمة علمية وعملية كبيرة. إن الذين يرون فائدة في إسكات الآراء «الخطيرة» بالإكراه لا يستطيعون إجابة هذا السؤال العملي: هل نَكون أقرب إلى *السلامة* عندما *تقلّ* معرفتنا بشأن دوافع جيراننا؟ يمكن بناء دفاع مبدئي عن حرية التعبير كذلك في وجه العنصريين الكارهين عندما يُضاف إليه الإقرار بالواجب الأخلاقي لاستعمال الحرية لتقديم التضامن والتعاطف مع الذين يتعرضون للكراهية، ولفضح وشجب الذين ينخرطون فيها.

بعبارة أوسع، إن فكرة إسهام حرية التعبير في تأسيس علاقات سلطة غير متساوية والحاجة من ثم إلى تقييد هذه الحرية من أجل تحقيق تساوي المعاملة والفرص هي فكرة مضلَّلة على نحو عميق. في الحقيقة، قد تكون حرية التعبير أقوى محركات الحرية التي وجدها النوع البشري. إن حرية التعبير هي الفرق بين نظام سياسي تكون فيه النكتة أو الانتقاد بحق قائد سياسي أو حزب حاكم أو دين سائد تذكرة ذهاب فقط إلى سجن ناءٍ ونظام سياسي لا يستطيع فيه أقوى القادة معاقبة أضعف معارضيه بسبب أي نكتة أو انتقاد.

إن السماح لمجموعة من المجموعات بمعاقبة أفكار الآخرين لا تجعل علاقات السلطة متساوية

بل تعكسها، لتنشئ في النهاية بنًى جديدة من القمع، بدلًا من أن تتخلص من هذه البنى بالكامل. كان المسيحيون في أول أمرهم طائفة صغيرة مضطهدة. لكن عندما أصبحت المسيحية دين الدولة في الإمبراطورية الرومانية، قلبت الكنيسة مع الحكام المسيحيين الطاولة وبدأت ملاحقة الوثنيين والمهرطقين. أما الاشتراكيون والشيوعيون فقد لوحقوا في معظم بلدان أوروبا قبل الثورة الروسية. مع هذا فعندما امتلك البلاشفة زمام السلطة السياسية، لم يتيحوا أي مجال لمعارضة دكتاتورية البروليتاريا، التي اضطهد قادتها «أعداء الشعب» كما اضطهدوا الشعب كله الذي ادّعى لينين وستالين أنهما إنما يحكمون باسمه. حُوكم كثير من مناصري حق تقرير المصير الذاتي، وحُكم عليهم في الفترة الاستعمارية البريطانية بأحكام التحريض والعداوة. اليوم تفكك الاستعمار البريطاني لكن جرائم التعبير التي كانت في عصره لم تزل في مكانها تُكرَّر لتحمي الحكام الجدد من الشعب الذي كان ينبغي أن يحرّره زوال الاستعمار.

لا شك أن الديمقراطيات تواجه معضلات بشأن متى وكيف يجب أن تتعامل مع الحركات التي تهدد بقلب النظام الديمقراطي. لا بد أن يصاحب الالتزام الصلب بحرية التعبير سياسة لا تتهاون مع التهديدات المنظمة والتخويف والعنف من المجموعات التي تسعى إلى إنشاء أنظمة سلطة موازية. إن مجموعات المجرمين والمرتزقة المسلحين الذين يجولون الشوارع لتهديد المؤسسات الديمقراطية وفرض عدل قصاصي على أعدائها الأيديولوجيين خطر واضح وحاضر على الديمقراطية وحرية التعبير. في السياق الأمريكي، وحسب هذا الكلام، فالخطر الحقيقي على الديمقراطية ليس المتطرفين الذين يمارسون حقوقهم تحت التعديل الأول للدستور بل الذين يمارسون حقوقهم حسب التعديل الثاني له.

كما حذّر سبينوزا ومل وأورويل، يمكن للتهديدات المجتمعية لحرية التعبير أن تساوي في قمعيتها الرقابة الحكومية. مع هذا فإن وصف الفعل الخاص بأنه *يقوّض* حرية التعبير في مقابل أنه *ممارسة* لهذه الحرية يمكن يكون صعبًا. في النهاية، لا تمنح حرية التعبير أي أحد الحق في نشر بحث له في *نيويورك تايمز* أو في صفحة ذات متابعين كثيرين في وسائل

التواصل الاجتماعي. والفرق جوهري بين التفاعل مع الآراء التي يكرهها المرء بالاحتقار والنقد وبين طلب تطهير المجتمع من بعض الآراء ومعاقبة أصحابها وناشريها بخسارة المعيشة أو بعقوبات تأديبية. مهما كانت المؤسسات الثقافية والتعليمية المؤثرة ملتزمة بالقيم الليبرالية والتقدمية، فإنها لا تزداد تنوعًا ولا تسامحًا ولا مساواةً بطرد الأفكار والمنشورات والمتكلمين الذين لا يتفقون مع الأرثوذكسية السائدة. الأمر إشكالي خصوصًا عندما تعتمد مؤسسات الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي والجامعات –التي لا تستطيع أن تعمل لولا حرية التعبير– فكرة أن الأفكار المزعجة «خطيرة»، أو «غير آمنة» أو حتى «مؤذية» للموظفين والطلاب والقراء والمستخدمين فيها. استعمِلت مثل هذه الحجج لطرد بيير بايل من جامعة روتردام بسبب شكوكيته في أواخر القرن السابع عشر، أما الأكاديميون الناقدون للعبودية ومشاركة الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى فطُردوا من جامعاتهم النخبوية الأمريكية في القرن التاسع عشر والعشرين، بعد حملات عليهم من الأكاديميين والإعلام. إن عندنا من الأسباب ما يدفعنا إلى أن نعتقد أن الأجيال المستقبلية سترى في محاكم التفتيش التي تجري اليوم في منصات التواصل الاجتماعي بحق كاثاريي القرن الواحد والعشرين ومهرطقيه قوّة رجعية لا تقدمية.

إن الاحتراز الدائم من تغوّل سلطة الدولة ومن الرقابة المركزية الخاصة المؤتمتة العمياء ضروري حتى تحقق حرية التعبير وصفها بأنها شرط لا بد منه للديمقراطية والحرية والمساواة.

إن أهم شيء يمكن أن نقدمه لحرية التعبير، نحن الذين استفدنا من التقدم غير المسبوق في الشؤون الإنسانية في آخر 2,500 عامًا، الذي جاءت به هذه الفكرة الثورية الغريبة ذات التأثير العميق، هو أن نقاوم قوة تبدد حرية التعبير. إن لكل واحد منا أن يدافع عن الثقافة المتسامحة مع الأفكار المهرطقة، وأن يستعمل نظام «التنبّه المفتوح» عندنا ليحد من انتشار المعلومات الخاطئة، وأن يتفق أو يخالف دون اللجوء إلى المضايقة أو الكراهية، وأن يعامل حرية التعبير على أنها مبدأ ينبغي الالتزام به عالميًّا، لا مجرد عُكّاز نستعين به من أجل

مصالحنا القبلية الضيقة. أو، بعبارة جورج أورويل: «لو أن أعدادًا كبيرة من الناس مهتمة بحرية التعبير، ستوجد حرية التعبير، حتى لو كان القانون يمنعها؛ أما إذا كان الرأي العام متقاعسًا، فستُضطهَد الأقليات غير المريحة، حتى لو كانت القوانين موجودة لحمايتها».

إن الخروج من لعنة ملتون يتطلب منا جهدًا كبيرًا ونحن نقاوم الإغواء بالاستسلام أمام انحيازاتنا ونقاطنا العمياء الآيديولوجية لنسوّغ إسكات الآخرين من أجل المصلحة العامة. مع هذا فإن حقيقة أن المجموعات التي كانت تعتبر اختلافاتها الدينية والآيديولوجية مسائل حياة وموت لا يمكن المصالحة بينها، أصبحت اليوم متجاورة ومزدهرة في ديمقراطيات مفتوحة، هي دليل على القوة الحقيقية لثقافة حرية التعبير الحية.

لم تزل حرية التعبير تجربة، ولا يستطيع أحد أن يضمن نتيجة توفير صوت حر ومتساوٍ وفوري لمليارات الناس. لكن نظرة متأنية على التاريخ تدلنا على أن هذه التجربة تجربة نبيلة. فلئن كانت حرية التعبير تبدو كثيرًا على أنها مبدأ مجرد ونظري عندما تُواجه بالتهديدات أو الأضرار الحقيقية الملموسة، فهي في الوقت نفسه مبدأ قائم على آلاف السنوات من التجارب العملية والدموية في كثير من الأحيان، الناتجة عن رفضها وكبتها. على رغم كل مساوئها، فإن العالم دون حرية التعبير سيكون أقل تسامحًا وديمقراطية وتنوّرًا وابتكارًا وحرية ومتعة.

ملاحظات

مقدمة

1. D. M. Loades, “The Theory and Practice of Censorship in Sixteenth– Century England,” *Transactions of the Royal Historical Society* 24 (i974): i47.

2. Dirck Coornhert, *Synod on the Freedom of Conscience* (i582), trans. anded. Gerrit Voogt (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2008), i76.

3. Karl Popper, *Me Open Society and Its Enemies* (i945; repr., Princeton: Princeton University Press, 20i3).

4. Eric Heinze, *Hate Speech and Democratic Citizenship* (Oxford: Oxford University Press, 20i6), i29–i37.

5. Erasmus, *Adagia* 2.i.i (i525), in *Me ‘Adages’ of Erasmus*, trans. MargaretMann Phillips (Cambridge: Cambridge University Press, i964), i45–i46.

6. Elie Luzac, *Reinier Vryaart openhartige brieven, etc.* [i78i–i784], i:i44,trans. Wyger Velema, in *Early French and German Defenses of Freedom of thePress*, ed. Johan Christian Laursen and Johan van der Zande (Leiden: Brill,2003), 32.

7. “LATEST BY TELEGRAPH,” *New York Times*, August i9, i858, https://timesmachine.nytimes.com/timesmachine/i858/08/i9/788598i5.pdf?pdf_redirect=true&ip=0.

8. Alexander Meiklejohn, *Political Freedom* (i948; repr., Westport, CT:Greenwood Press, i979), 86–87.

9. Jeffrey Goldberg, “Why Obama Fears for Our Democracy,” *Atlantic*,November i6, 2020, www.theatlantic.com/ideas/archive/2020/ii/why-obama-fears-for-our-democracy/6i7087.

الفصل الأول

i. The Hittite Laws i73a, trans. Harry A. Hoffner, in *Law Collections from Mesopotamia and Asia Minor*, 2nd ed., ed. Martha T. Roth (Atlanta: ScholarsPress, i997), 234.

2. Exodus 22:28; i Kings 2i:8–i4. See also Edwin M. Good, “Capital Pun- ishment and Its Alternatives in Ancient Near Eastern Law,” *Stanford Law Re-view* i9 (i967): 965.

3. The Instruction of Ptah-Hotep, in *Me Sacred Books and Early Literatureof the East*, ed. Charles

F. Horne (New York: Parke, Austin & Lipscomb, i9i7), 2:62–78.

4. Confucius, *Me Analects* i.2, trans. Roger T. Ames and Henry Rosemont (New York: Random House, i998), 7i.

5. Sima Qian, *Historical Records*, trans. Raymond Dawson, in *Me First Emperor—Selections from the Historical Records*, ed. K. E. Brashier (Oxford:Oxford University Press, 2007), 74–78.

6. Derk Bodde, "The State and Empire of Ch'in," in *Me Cambridge Historyof China*, ed. Denis Twitchett and Michael Loewe, vol. i, *Me Chi'in and Han Empires* (Cambridge: Cambridge University Press, i986), 72.

7. Code of Ur-Nammu 25, in Roth, *Law Collections*, 20.

8. Middle Assyrian Laws A 2, trans. Daniel D. Luckenbill, Internet An- cient History Sourcebook, ed. Paul Halsall, https://sourcebooks.fordham.edu /ancient/i075assyriancode.asp.

9. Code of Hammurabi 282, i27, in Roth, *Law Collections*, i32, i05. i0. Ezra i:i–8; Chronicles 36:22–23.

ii. See, for example, UN, *Note to Correspondents* no. 3699, October i3, i97i, https://ask.un.org/loader?fid=8500&type=i&key=5i7c22dc0833d0eiaed 9ca958d30fc4c.

i2. See, for example, The Behistun Inscription 2.i3–i4; and Herodotus 3.35.5.

i3. The Edicts of King Ashoka 7, i2, trans. Ven. S. Dhammika (Kandy, Sri Lanka: Buddhist Publication Society, i993).

i4. Thorkild Jacobsen, "Primitive Democracy in Ancient Mesopotamia," *Journal of Near Eastern Studies* 2, no. 3 (i943): i59–i72; Arnaldo Momigli- ano, "Freedom of Speech in Antiquity," in *Dictionary of the History of Ideas*, ed. Philip P. Wiener, 252–263, http://xtf.lib.virginia.edu/xtf/view?docId= DicHist/uvaGenText/tei/DicHist2.xml;chunk.id=dv2-3i;toc.depth=i;toc .id=dv2-3i;brand=default.

i5. Aristotle, *Me Politics* 2.i273a; Momigliano, "Freedom of Speech in An-tiquity," 254.

i6. Thucydides 2.37, trans. Rex Warner (Baltimore: Penguin Books, i972), ii7.

i7. Herodotus 5.78.

i8. Thucydides 2.40.

i9. Aeschines, *Against Timarchus* i.27.

20. Arlene Saxonhouse, *Free Speech and Democracy in Ancient Athens* (Cam- bridge: Cambridge University Press, 2006), 29.

2i. George Grote, *A History of Greece* (New York: Harper & Bros., i857), 6:i49.

22. Momigliano, "Freedom of Speech in Antiquity," 260.

23. Demosthenes, *Against Leptines* 20.

24. Demosthenes, *Funeral Oration* 26, trans. Ian Worthington, in *Demos- thenes, Speeches 60 and 6i, Prologues, Letters* (Austin: University of Texas Press, 2006), 33.

25. Demosthenes, *For the Liberty of the Rhodians*, trans. J. H. Vince, in *Ora- tions* (Cambridge, MA: Harvard University Press, i930), i:4i3.

26. Mogens Herman Hansen, *Me Athenian Democracy in the Age of Demos-thenes* (Norman: University of Oklahoma Press, i999), 205–2i2.

27. Saxonhouse, *Free Speech and Democracy*, 44.

28. Plato, *Protagoras* 3i9–320, trans. Stanley Lombardo and Karen Bell (Indianapolis: Hackett, i992).

29. Aristotle, *Me Politics* 7.i7, trans. Benjamin Jowett, in *Me Politics and the Constitution of Athens*, ed. Stephen Everson (Cambridge: Cambridge Uni–versity Press, i996), i93.

30. Alan Sommerstein, "Harassing the Satirist: The Alleged Attempts to Prosecute Aristophanes," in *Free Speech in Classical Antiquity*, ed. Ineke Sluiter and Ralph M. Rosen (Leiden: Brill, 2004), i46.

3i. Dawn B. Sova, *Banned Plays: Censorship Histories of IL/ Stage Dramas* (New York: Facts on File, 2004), i5i.

32. Thucydides 6–7.

33. Thucydides 8.66, trans. Richard Crawley (London, i874), 587.

34. Aristotle, *Me Athenian Constitution* 35.

35. Xenophon, *Hellenica* 2.3.24–25.

36. Diogenes Laertius, *Lives of Eminent Philosophers* 2.40, trans. Robert D.Hicks (Cambridge, MA: Harvard University Press, i959), i:i7i. See also, Mo- gens Herman Hansen, *Me Trial of Sokrates, From the Athenian Point of View* (Copenhagen: The Royal Danish Academy of Sciences

and Letters, i995), i6.

37. Plato, *Gorgias* 52ia2–e2, in Marlein van Raalte, "Socratic *Parrhêsia* andIts Afterlife in Plato's *Laws*," in Sluiter and Rosen, *Free Speech in Classical Antiquity*, 293.

38. Paul Cartledge, *Democracy: A Life* (New York: Oxford University Press,20i6), i75.

39. Hansen, *Me Trial of Sokrates*.

40. James Madison, "Federalist No. 55," i788, in *Me Federalist*, ed. George W. Carey and James McClellan (Indianapolis: Liberty Fund, 200i), 288. 4i. Livy 2.i.

42. Law of the Twelve Tables 8.i, frag. (ia) from Cicero, *On the Republic* 4.i2 (Augustine, *Me City of God* 2.9), trans. T. L. Mears, in *Freedom of Ex- pression: Foundational Documents and Historical Arguments*, comp. Stephen A. Smith (Oxford: Oxbridge, 20i8), 2.

43. Henrik Mouritsen, *Politics in the Roman Republic* (Cambridge: Cam- bridge University Press, 20i7), i6–i7, 25–26, 39–4i.

44. Arnoldo Momigliano and Tim J. Cornell, "Senate," in *Me Oxford Clas-sical Dictionary*, 4th ed., ed. Simon Hornblower et al. (Oxford: Oxford Uni-versity Press, 20i2).

45. Momigliano, "Freedom of Speech in Antiquity," 26i.

46. Mouritsen, *Politics in the Roman Republic*, 5, 36, 80.

47. Cicero, *Pro Flacco* i6, trans. Charles D. Yonge (New York: Henry G. Bohn, i856).

48. Cicero, *Letters to Atticus* i.i6, *Pro Flacco* i8, in *Me Fall of the Roman Republic and Related Essays*, comp. Peter A. Brunt (Oxford: Clarendon Press,i988), 53–54, 3i5–3i6.

49. Brunt, *Me Fall of the Roman Republic*, 300.

50. Philipp Blom, *A Wicked Company: Me Forgotten Radicalism of the Euro- pean Enlightenment* (New York: Basic Books, 20i0), i86, Kindle.

5i. Tacitus, *Me Annals* 4.35, trans. The Oxford Translation, rev., in *Me Works of Tacitus* (New York: Harper & Bros., i865), i:i77.

52. Frederick H. Cramer, "Bookburning and Censorship in Ancient Rome: A Chapter from the History of Freedom of Speech," *Journal of the History of Ideas* 6, no. 2 (i945): i59.

53. Cassius Dio, *Roman History* 43.i0, trans. Earnest Cary (London: Wil- liam Heinemann, i9i6), 4:227.

54. Cassius Dio 45.i8–26, 47.39, 47.8, trans. Earnest Cary (Cambridge, MA: Harvard University Press, i9i7), 4:227, 5:i97.

55. Suetonius, *Augustus* 36, 54–56. See also, Cramer, "Bookburning and Censorship," i63–i64.

56. Suetonius, *Augustus* 3i.

57. Cramer, "Bookburning and Censorship," i67.

58. Cramer, "Bookburning and Censorship," i68–i69.

59. Tacitus, *Annals* i.72, 4.22, trans. Cramer, "Bookburning and Censor–ship," i70.

60. Cramer, "Bookburning and Censorship in Ancient Rome."6i. Suetonius, *Caligula* i6.i.

62. Tacitus, *Annals* i.8i; Cramer, "Bookburning and Censorship," i78–i79.

63. Tacitus, *Annals* 2.32, 3.50–5i.

64. Suetonius, *Tiberius* 58, 6i.3, trans. John C. Rolfe (Cambridge, MA:Harvard University Press, i9i4), i:395.

65. Tacitus, *Annals* 4.34.2, trans. Mary R. McHugh, "Historiography andFreedom of Speech: The Case of Cremutius Cordus," in Sluiter and Rosen,*Free Speech in Classical Antiquity*, 393.

66. Tacitus, *Annals* 4.34–35, trans. Cramer, "Bookburning and Censor– ship," i93, i96.

67. Matthew 26–27.

68. Leonard Levy, *Blasphemy—Verbal O ense Against the Sacred, from Moses to Salman Rushdie* (Chapel Hill: The University of North Carolina Press, i993), chap. 2.

69. Acts 6–26.

70. Panayotis Coutsoumpos, *Paul of Tarsus: An Introduction to the Man, the Mission and His Message* (Eugene, OR: Wipf & Stock, 20i8), i43.

7i. Momigliano, "Freedom of Speech in Antiquity," 256, 258, 262.

72. Tacitus, *Annals* i5.44.

73. Eusebius, *Ecclesiastical History* 2.25.

74. William Frend, *Martyrdom and Persecution in the Early Church* (Oxford: Basil Blackwell, i965), 537.

75. Diarmaid MacCulloch, *Christianity: Me First Mree Mousand Years* (New York: Viking, 20i0), i89–i90.

76. Constantine I and Licinius, Edict of Milan, trans. Merrick Whitcombet al., *Translations and Reprints from the Original Sources of European History* (Philadelphia: University of Pennsylvania, i897), 4:29–30.

77. Ammianus Marcellinus, *History* 29.i.40–29.2.4. See also, Eric Berko- witz, *Dangerous Ideas: A Brief History of Censorship in the West, From the An- cients to Fake News* (Boston: Beacon Press, 202i), 49–50.

78. Theodosian Code i6.i.i2, trans. Clyde Pharr, *Me Meodosian Code and Novels and the Sirmondian Constitutions* (Union, NJ: The Lawbook Exchange,200i), 440.

79. Levy, *Blasphemy*, 44.

80. Daniel P. Sheridan, "The Catholic Case: The Index of Prohibited Books," *Journal of Hindu-Christian Studies* i9 (2006): 22–26; Berkowitz, *Dan-gerous Ideas*, 72.

8i. Demetrios J. Constantelos, "Paganism and the State in the Age of Jus- tinian," *Catholic Historical Review* 50, no. 3 (i964): 372–380.

82. Simon Corcoran, "Anastasius, Justinian, and the Pagans: A Tale of Two Law Codes and a Papyrus," *Journal of Late Antiquity* 2, no. 2 (2009):i98–i99.

83. Catherine Brewer, "The Status of the Jews in Roman Legislation: The Reign of Justinian 527–565 CE," *European Judaism: A Journal for the New Europe* 38, no. 2 (2005): i27–i39.

84. Justinian Code Novel 77.i, trans. Fred H. Blume, *Annotated Justinian Code*, ed. Timothy Kearley (Laramie, WY: College of Law, George William Hopper Law Library, 2008), www.uwyo.edu/lawlib/blume-justinian/_files
/docs/novel6i-80/novel6i-80.htm.

85. Dirk Rohmann, *Christianity, Book-Burning and Censorship in LateAntiquity* (Berlin: Walter de Gruyter, 20i6), 8.

86. Ramsay MacMullen, *Christianizing the Roman Empire, A.D. 100–900*
(New Haven: Yale University Press, i984), 6.

87. Ramsay MacMullen, *Christianity and Paganism in the Fourth to Eighth Centuries* (New Haven: Yale University Press, i997), 3.

الفصل الثاني

1 Anthony C. Grayling, "The Persistence of the Faithful," Guardian, January 23, 2007, www.theguardian.com/commentisfree/2007/jan/23/progressandtheromancatholi.

2 See, for example, Charles Homer Haskins, *The Renaissance of the Twelfth Century* (1927; repr., Cambridge, MA: Harvard University Press, 1955), v–vi; and Jacques Le Goff, *Intellectuals in the Middle Ages* (1957; trans. and repr., Oxford: Wiley–Blackwell, 1993).

3 Robert I. Moore, *The Formation of a Persecuting Society: Authority and Deviance in Western Europe* 950–1250, 2nd ed. (Malden, MA: Blackwell, 2007), 10.

4 "37 The Book of Fighting [The Prohibition of Bloodshed]," Sunan an-Nasa'i 4059, vol. 5, bk. 37, Ḥadīth 4064, Sunnah.com, https://sunnah.com/nasai/37/94.

5 Mohammad Hashim Kamali, *Freedom of Expression in Islam* (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 247.

6 Yohanan Friedmann, *Tolerance and Coercion in Islam: Interfaith Relations in the Muslim Tradition* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), 149.

7 Frank Griffel, "Toleration and Exclusion: Al-Shāfiʾī and al-Ghazālī on Studies the Treatment of Apostates," *Bulletin of the School of Oriental and African Studies* 64, no.3 (2001): 349; Rudolph Peters and Gert J. J. De Vries, and "Apostasy in Islam," Die Welt des Islams 17, no. 1/4 (1976–1977): 5.

8 Bernard Lewis, "Some Observations on the Significance of Heresy in the History of Islam," Studia Islamica 1 (1953): 43–63

9 Griffel, "Toleration and Exclusion," 349n10.

10 Dimitri Gutas, Greek Thought, Arabic Culture: The Graeco-Arabic Translation Movement in Baghdad and Early 'Abbasaid Society (London: Routledge, 1998), 28–29.

11 Gutas, Greek Thought, i.

12 S. Frederick Starr, *Lost Enlightenment: Central Asia's Golden Age from the Arab Conquest to Tamerlane* (Princeton: Princeton University Press, 2013), 75–76.

13 Peter Adamson, "302. On the Eastern Front: Philosophy in Syriac and Armenian," June 3, 2018, in *History of Philosophy Without Any Gaps*, podcast, https://historyofphilosophy.net/syriac-armenian.

14 Gutas, *Greek Thought*.

15 Gutas, *Greek Thought*, 2.

16 Ibn al-Nadim, *The Fihrist* 243.18–20; Gutas, *Greek Thought*, 133; Johannes Pedersen, *The Arabic Book* (1946; trans. and repr., Princeton: Princeton University Press, 1984), 115.

17 Gutas, Greek Thought, 152.

18 "Mihna," Oxford Islamic Studies Online, www.oxfordislamicstudies.com/article/opr/t125/e1510.

19 Michael Cooperson, "Two Abbasid Trials: Ahmad Ibn Hanbal and Hunayn b. Ishāq," Al-Qantara 22, no. 2 (2001): 383.

20 Lewis, "Some Observations," 79.

21 Cooperson, "Two Abbasid Trials," 375–393.

22 Christine Caldwell Ames, *Medieval Heresies: Christianity, Judaism, and Islam* (Cambridge: Cambridge University Press, 2015), 90.

23 Sarah Stroumsa, *Freethinkers of Medieval Islam: Ibn Al-Rāwandī, Abū Bakr Al-Rāzī and Their Impact on Islamic Thought* (Leiden: Brill, 1999); Sarah Stroumsa, "The Blinding Emerald: Ibn al-Rāwandī's Kitāb al-Zumurrud," *Journal of the American Oriental Society* 114, no. 2 (1994); Starr, *Lost Enlightenment*, 183.

24 Stroumsa "The Blinding Emerald," 177.

25 See, for example, John Leonard Thornton, *Medical Books, Libraries and Collectors* (London: Andre Deutsch / Grafton Books, 1966), 16.

26 Al-Rāzī, quoted in Starr, Lost Enlightenment, 181–183.

27 Stroumsa, *Freethinkers of Medieval Islam*, 12, 19.

28 Peter Adamson, "al-Kindi," *Stanford Encyclopedia of Philosophy*, Spring 2020 ed., ed. Edward N. Zalta, https://plato.stanford.edu/entries/al-kindi.

29 Therese-Anne Druart, "al-Farabi," *Stanford Encyclopedia of Philosophy*, Fall 2020 ed., ed. Edward N. Zalta, https://plato.stanford.edu/entries/alfarabi.

30 *Encyclopedia Britannica*, s.v. "Al-Bīrūnī," by George Saliba, last modified April 20, 2011, https://britannica.com/biography/al-Biruni.

31 Robert Audi, ed., *The Cambridge Dictionary of Philosophy*, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), 63–64.

32 Adamson, *History of Philosophy Without Any Gaps*, episodes 138–142.

33 Eric J. Hanne, *Putting the Caliph in His Place: Power, Authority, and the Late Abbasid Caliphate* (Madison, WI: Fairleigh Dickinson University Press, 2007), 70; Ames, Medieval Heresies, 92, 168.

34 Frank Griffel, *Al-Ghazali's Philosophical Theology* (Oxford: Oxford University Press, 2009), 101–103.

35 Alexander Meleagrou–Hitchens, *Incitement: Anwar al–Awklaki's Western Jihad*(Cambridge, MA: Harvard University Press, 2020), 49, Kindle; Bernard Heykel, "On the Nature of Salafi Thought and Action," in *Global Salafism: Islam's New Religious Movement*, ed. Roel Meijer (Oxford: Oxford University Press, 2009), 38.

36 Friedmann, *Tolerance and Coercion in Islam*, 122.

37 Daniel Pipes, *The Rushdie Affair: The Novel, the Ayatollath and the West*, 2nd ed. (Abindgon: Routledge, 2017), 180; Kamali, Freedom of Expression in Islam, 299.

38 Emma Wadsworth–Jones, ed., *The Freedom of Thought Report 2020: Key Countries Edition* (Humanists International, 2020), 13.

39 Benjamin Wormald, "Beliefs About Sharia," in *The World's Muslims: Religion, Politics and Society*, Pew Research Center, April 30, 2013, www.pew forum.org/2013/04/30/the–worlds–muslims–religion–politics–society–beliefs –about–sharia.

40 See, for example, Gutas, *Greek Thought,* 176–177, 186.

41 Dirk Rohmann, *Christianity, Book–Burning and Censorship in Late Antiquity* (Berlin: Walter de Gruyter, 2016), 8.

42 Gutas, *Greek Thought*, 175–181.

43 See, for example, G. W. Trompf, "The Concept of the Carolingian Renaissance," *Journal of the History of Ideas* 34 (1973): 3–26; and "Christianity and Pagan Literature," Bede's Library, www.bede.org.uk/literature.htm#loss; Rohmann, *Christianity, Book–Burning and Censorship*, 8.

44 Jacques Le Goff, *Medieval Civilization* (1965; trans. and repr., Oxford: Blackwell, 1988), 326.

45 See, for example, Lynn White, *Medieval Technology and Social Change* (Oxford: Oxford University Press, 1962); and Kim Esmark and Brian Patrick McGuire, *Europa 1000–1300* (Roskilde, DK: Roskilde Universitetsforlag, 1999), 178–180.

46 See, for example, Le Goff, *Intellectuals in the Middle Ages*; and James Hannam, *God's Philosophers: How the Medieval World Laid the Foundations of Modern Science* (London: Icon Books, 2009), 59–60.

47 Jacques Verger, "Patterns," in *Universities in the Middle Ages*, ed. Hilde de Ridder–Symoens (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), 55. See also, Alan B. Cobban, *The Medieval Universities: Their Development and Organization* (London: Methuen, 1975), 116.

48 Joseph Henrich, *The WEIRDest People in the World* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2020), 320–321, Kindle.

49 See, for example, Gordon Leff, "The Faculty of Arts," in de Ridder Symoens, *Universities in the Middle Ages*, 311.

50 See, for example, Hannam, *God's Philosophers*, 380.

51 Edward Grant, *God and Reason in the Middle Ages* (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), 356–364.

52 See, for example, Dorothea Weltecke, "The Medieval Period," in *The Oxford Handbook of Atheism*, ed. Stephen Bullivant and Michael Rose (Oxford: Oxford University Press, 2013), 167.

53 Grant, *God and Reason in the Middle Ages*, 9.

54 Weltecke, "The Medieval Period," 166.

55 See, for example, Monika Asztalos, "The Faculty of Theology," in de Ridder–Symoens, *Universities in the Middle Ages*, 420.

56 Hans Thijssen, "Master Amalric and the Amalricians: Inquisitorial Procedure and the Suppression of Heresy at the University of Paris," *Speculum* 71 (1996): 43–65; Hans Thijssen, *Censure and Heresy at the University of Paris 1200–1400* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998), xi, 172.

57 Quoted in Thijssen, "Master Amalric," 45.

58 Robert of Courçon, Rules of the University of Paris, 1215, in *University Records and Life in the Middle Ages*, ed. Lynn Thorndike (New York: Columbia University Press, 1944), 103–104. See also, Asztalos, "The Faculty of Theology," 420–421.

59 Asztalos, "The Faculty of Theology," 421; Leff, "The Faculty of Arts," 320.

60 See, for example, Mia Münster–Swendsen, "Medieval Beginnings: The First Universities," Fortid 1 (2011): 29.

61 Edward Grant, ed., *A Source Book in Medieval Science* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1974), 42.

62 Asztalos, "The Faculty of Theology," 422.

63 Gregory IX, *Parens scientiarum*, papal bull, April 13, 1231, in *Chartularium Universitatis Parisiensis*, ed. Heinrich Denifle (Paris, 1889) 1:78–79, trans. Asztalos, "The Faculty of Theology," 422.

64 Leff, "The Faculty of Arts," 320.

65 See, for example, Hans Thijssen, "Condemnation of 1277," *Stanford Encyclopedia of Philosophy*, Winter 2018 ed., ed. Edward N. Zalta,

https://plato.stanford.edu/entries/condemnation/; Thijssen, *Censure and Heresy at the University of Paris*, 43–44. See also, Asztalos, "The Faculty of Theology," 424–428.

66 Thijssen, "Condemnation of 1277."

67 Thijssen, Censure and Heresy at the University of Paris, 57–72.

68 William J. Courtenay, "Inquiry and Inquisition: Academic Freedom in Medieval Universities," *Church History* 58, no. 2 (1989): 170.

69 Harold J. Berman, *Law and Revolution: The Formation of the Western Legal Tradition* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1983), 23; Diarmaid MacCulloch, *Christianity: The First Three Thousand Years* (New York: Viking, 2010), 377; Jennifer Kolpacoff Deane, A History of Medieval Heresy and Inquisition (Plymouth: Rowman & Littlefield, 2011), 16.

70 Deane, *A History*, 4.

71 Moore, *The Formation of a Persecuting Society*.

72 Edward Peters, *Inquisition* (Berkeley: University of California Press, 1989), 44–52.

73 Moore, *The Formation of a Persecuting Society*, 4.

74 Deane, *A History*, 101.

75 Robert I. Moore, *The War on Heresy: Faith and Power in Medieval Europe* (London: Profile Books, 2012), 314.

76 Peters, *Inquisition*, 43; James B. Given, *Inquisition and Medieval Society: Power, Discipline, and Resistance in Languedoc* (Ithaca: Cornell University Press, 1997), 9–10.

77 Lucius III, *Ad abolendam*, papal bull, November 4, 1184, trans. Edward Peters, *Heresy and Authority in Medieval Europe* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1980), 171–172. See also, Ames, *Medieval Heresies*, 9, 213; and Deane, *A History*, 89.

78 Innocent III, *Vergentis in senium*, papal bull, March 25, 1199, trans. Peters, *Inquisition*, 48.

79 The Fourth Lateran Council Canon 3, 1215, trans. H. J. Schroeder, *Disciplinary Decrees of the General Councils* (St. Louis: B. Herder, 1937), 236–296, https://history.hanover.edu/courses/excerpts/344lat.html. See also, Peters, *Heresy and Authority*, 173–178; and Deane, *A History*, 90.

80 The Fourth Lateran Council Canons 67–70, 1215, trans. Schroeder, *Disciplinary Decrees*, 236–296, https://history.hanover.edu/courses/excerpts/344latj.html.

81 Ames, *Medieval Heresies*, 144; Moore, *The Formation of a Persecuting Society*, 27–42.

82 Moore, *The Formation of a Persecuting Society*, 10.

83 The Council of Toulouse Canon 14, 1229, trans. Peters, *Heresy and Authority*, 194–195. See also, Deane, *A History*, 95–96.

84 Colin Tatz and Winton Higgins, *The Magnitude of Genocide* (Santa Barbara: Praeger, 2016), 214. See also, Cullen Murphy, *God's Jury: The Inquisition and the Making of the Modern World* (Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2012), 33; and Ames, *Medieval Heresies*, 210–212.

85 Murphy, *God's Jury*, 49.

86 Gregory IX, *Ille humani generis*, papal bull, November 22, 1231, trans. Peters, *Heresy and Authority*, 197.

87 Peters, *Inquisition*, 55–57.

88 Thomas Aquinas, *Summa Theologica*, pt 2, vol. 2 (1271; repr., London: R. & T. Washbourne, 1917), in *Freedom of Religion: Foundational Documents and Historical Arguments*, comp. Stephen A. Smith (Oxford: Oxbridge, 2017), 19–21.

89 Peters, *Inquisition*, 16–17.

90 Moore, *The War on Heresy*, 302.

91 Deane, *A History*, 120.

92 Peters, *Inquisition*, 59.

93 Gregory IX, *Liber extra*s, papal bull, 1234, trans. Peters, *Inquisition*, 62.

94 Jessie Sherwood, "The Inquisitor as Archivist, or Surprise, Fear, and Ruthless Efficiency in the Archives," *American Archivist* 75, no. 1 (2012): 56–80.

95 Jean-Louis Biget, "Bernard Gui," in *Oxford Encyclopedia of the Middle Ages*, ed. André Vauchez (Cambridge; James Clarke, 2005). See also, Murphy, *God's Jury*, 44–45.

96 Murphy, *God's Jury*, 45.

97 Given, *Inquisition and Medieval Society*, 79.

98 Given, *Inquisition and Medieval Society*, 65.

99 Bernard Gui, quoted in Given, *Inquisition and Medieval Society*, 54–55.

100 Given, *Inquisition and Medieval Society*, 73.

101 See, for example, Joanne Maguire Robinson, *Nobility and Annihilation in Marguerite Porete's "Mirror of Simple Souls"* (Albany: State University of New York Press, 2001), 27; and Deane, *A History*, 167–169.

102 Ames, *Medieval Heresies*, 287.

103 Francisco Bethencourt, The Inquisition: A Global History 1478–1834, trans. Jean Birrell (Cambridge: Cambridge University Press, 2009); Henry Charles Lea, *The Inquisition in the Spanish Dependencies* (1908; repr., Cambridge: Cambridge University Press, 2010).

104 Ferdinand II and Isabella I, The Alhambra Decree for Expulsion of the Jews, March 31, 1492, in Smith, *Freedom of Religion*, 27–28.

105 Henry Kamen, *The Spanish Inquisition: A Historical Revision*, 4th ed. (New Haven: Yale University Press, 2014), 104, 367–368, Kindle.

106 See, for example, Julián Juderías, *La Layenda Negra* (Madrid, 1914); and Charles Gibson, ed., *The Black Legend: Anti-Spanish Attitudes in the Old World and the New* (New York: Alfred A. Knopf, 1971).

107 Kamen, The Spanish Inquisition, 104–107, 330–332.

108 Juan de Mariana, *Historia general de España* (1592; repr., Madrid: Biblioteca de Autores Españoles, 1950), 31:202, trans. Kamen, *The Spanish Inquisition*, 115.

109 Violet Moller, *The Map of Knowledge: How Classical Ideas Were Lost and Found* (London: Picador, 2019), 112, Kindle. See also, Haig Bosmajian, *Burning Books* (Jefferson: McFarland, 2006), 64.

الفصل الثالث

1. See, for example, Elisabeth Eisenstein, *The Printing Press as an Agent of Change*, abridged ed. (New York: Cambridge University Press, 1979).

2. J. M. Lenhart, "Pre-Reformation Printed Books," *Franciscan Studies* 14 (1935): 7. See also, Lucien Febvre and Henri-Jean Martin, *The Coming of the Book: The Impact of Printing 1450–1800*, trans. David Gerard (London: NLB, 1976), 178–179, 184–185.

3. Febvre and Martin, *The Coming of the Book*, 208, 212.

4. Eltjo Buringh and Jan Luiten van Zanden, "Charting the 'Rise of the West': Manuscripts and Printed Books in Europe, A Long-Term Perspective from the Sixth Through Eighteenth Centuries," *Journal of Economic History* 69, no. 2 (2009): 416–417.

5. John Naughton, *From Gutenberg to Zuckerberg: Disruptive Innovation in the Age of the Internet* (London: Quercus, 2012), 25, Kindle.

6. Jerry Brotton, *The Renaissance Bazaar* (Oxford: Oxford University Press, 2002), 79.

7. Buringh and Van Zanden, "Charting the 'Rise of the West,'" 434.

8. See, for example, Eisenstein, *The Printing Press as an Agent of Change*.

9. Jeremiah Dittmar, "Information Technology and Economic Change: The Impact of the Printing Press," *Quarterly Journal of Economics* 126, no.

3 (2011): 1113–1172.

10. See, for example, Elizabeth Eisenstein, *The Printing Revolution in Early Modern Europe*, 2nd ed. (New York: Cambridge University Press, 2005), 141–142.

11. Niccolò Machiavelli, *Discourses on the First Ten Books of Titus Livius* [1516], in *The Historical, Political, and Diplomatic Writings of Niccolo Machiavelli*, ed. and trans. Christian E. Detmold (Boston: J. R. Osgood, 1882).

12. Erasmus, *The Education of a Christian Prince* (1516), trans. Neil M. Cheshire and Michael J. Heath, ed. Lisa Jardine (Cambridge: Cambridge University Press, 1997), 88.

13. See, for example, Johannes Pedersen, *The Arabic Book* (1946; trans. and repr., Princeton: Princeton University Press, 1984), 113–130; Febvre and Martin, *The Coming of the Book*, 212; and Metin CoŞgel, Thomas Miceli, and Jared Rubin, "Guns and Books: Legitimacy, Revolt and Technological Change in the Ottoman Empire," *Economics Working Papers*, Paper 200912 (2009), 2.

14. See, for example, CoŞgel et al., "Guns and Books," 15; and Pedersen, *The Arabic Book*, 133.

15. See, for example, Kathryn A. Schwartz, "Did Ottoman Sultans Ban Print?" *Book History* 20 (2017): 1–39.

16. Bernard Lewis, *What Went Wrong? Western Impact and Middle Eastern Response* (Oxford: Oxford University Press, 2002), 142.

17. CoŞgel et al., "Guns and Books," 22; Pedersen, *The Arabic Book*, 134.

18. Pedersen, *The Arabic Book*, 133. See also, Buringh and Van Zanden, "Charting the 'Rise of the West,'" 436.

19. See, for example, Jared Rubin, *Rulers, Religion, and Riches: Why the West Got Rich and the Middle East Did Not* (Cambridge: Cambridge University Press, 2017). See also, Lewis, *What Went Wrong?*.

20. Eisenstein, *The Printing Press as an Agent of Change*.

21. See, for example, Irene Bertschek et al., "The Economic Impacts of Broadband Internet: A Survey," *Review of Network Economics* 14, no. 4 (2016): 201–227.

22. See, for example, Eisenstein, *The Printing Press as an Agent of Change*, 437.

23. Erasmus, *Adagia* 2.1.1, 1525, in *The 'Adages' of Erasmus*, trans. Margaret Mann Phillips (Cambridge: Cambridge University Press, 1964), 145–146. See also, Ann M. Blair, *Too Much to Know: Managing Scholarly Information Before the Modern Age* (New Haven: Yale University Press,

2010), 55–56.

24. See, for example, Eisenstein, *The Printing Press as an Agent of Change*, 436–437; and Hans Peter Broedel, *The Malleus Maleficarum and the Construction of Witchcraft* (Manchester: Manchester University Press, 2003).

25. Brian P. Levack, *The Witch-Hunt in Early Modern Europe*, 3rd ed. (Harlow: Pearson Education Limited, 2006), 21–23.

26. Eisenstein, *The Printing Press as an Agent of Change*, 118, 317.

27. Jürgen Wilke, "Censorship and Freedom of the Press," European History Online, May 8, 2013, http://ieg-ego.eu/en/threads/europeanmedia/censorship-and-freedom-of-the-press.

28. Richard A. Glenn, "Indexes," in *Censorship: A World Encyclopedia*, ed. Derek Jones (Abingdon: Routledge, 2001), 1150.

29. Edoardo Tortarolo, *The Invention of Free Press: Writers and Censorship in Eighteenth Century Europe* (Dordrecht: Springer, 2016), 7.

30. See, for example, Andrew Pettegree, *Brand Luther* (New York: Penguin Books, 2015), 70–71.

31. Peter J. Riga, "Marsiglio of Padova: Father and Creator of the Modern Legal System," *Hastings Law Journal* 29, no. 6 (1978): 1421– 1445.

32. Niall Ferguson, "When Gutenberg Met Luther," in *The Square and the Tower* (New York: Penguin, 2017), 108, Kindle.

33. Martin Luther to Archbishop Albrecht of Mainz, October 31, 1517, trans. Gottfried Krodel, in *Documents from the History of Lutheranism, 1517–1750*, ed. Eric Lund (Minneapolis: Fortress Press, 2002), 17.

34. Martin Luther to Leo X, May 30, 1518, trans. Hans J. Hillerbrand,

The Reformation: A Narrative History Related by Contemporary Observers and Participants (New York: Harper & Row, 1964), 54.

35. Pettegree, *Brand Luther*, 81. See also, Robert W. Scribner, *For the Sake of Simple Folk: Popular Propaganda for the German Reformation*

(Oxford: Clarendon Press, 1994).

36. See, for example, Ferguson, "When Gutenberg Met Luther," 108. 37. Arthur G. Dickens, *Reformation and Society in Sixteenth Century*

Europe (New York: Harcourt, Brace and World, 1968), 51. 38. Pettegree, *Brand Luther*, 145.

39. Martin Luther, quoted in M. H. Black, "The Printed Bible," in

Cambridge History of the Bible, ed., S. L. Greenslade, vol. 3, *The West from the Reformation to the Present Day* (Cambridge: Cambridge University Press, 1963), 432. See also, Eisenstein, *The Printing Press as an Agent of Change*, 304.

40. Ferguson, "When Gutenberg Met Luther," 109.

41. Leo X, *Exsurge domine*, papal bull, June 15, 1520, Papal Encyclicals Online, www.papalencyclicals.net/Leo10/l10exdom.htm.

42. Scott W. Hahn and Benjamin Wiker, *Politicizing the Bible: The Roots of Historical Criticism and the Secularization of Scripture 1300– 1700* (New York: Herder & Herder, 2017), loc. 5253, Kindle.

43. Martin Luther, *The Babylonian Captivity of the Church* 3.30 (1520), in *Works of Martin Luther with Introductions and Notes*, comp. J. J. Schindel and C. M. Jacobs (Philadelphia: A. Holman Company, 1915), 2:179–187; Diarmaid MacCulloch, *Christianity: The First Three Thousand Years* (New York: Viking, 2010), 610.

44. "How Luther Went Viral," *Economist*, December 17, 2011, www.economist.com/christmas-specials/2011/12/17/how-luther-went-viral.

45. Hahn and Wiker, *Politicizing the Bible*, loc. 5253–5265.

46. Charles V, The Edict of Worms, May 25, 1521, trans. James Harvey Robinson, *Readings in European History* (Boston: Ginn, 1905), 2:83–88.

47. Jonathan Israel, *The Dutch Republic: Its Rise, Greatness, and Fall 1477–1806* (Oxford: Oxford University Press, 1995), 79–80.

48. Allyson F. Creasman, *Censorship and Civic Order in Reformation Germany, 1517–1648: 'Printed Poison & Evil Talk'* (London: Routledge, 2012), 51.

49. Patrick Collinson, *The Reformation* (London: Weidenfeld & Nicolson, 2003), chap. 4.

50. Brotton, *The Renaissance Bazaar*, 79.

51. Joseph Henrich, *The WEIRDest People in the World* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2020), 9–16, Kindle.

52. James 5:1–6, *The New Oxford Annotated Bible*, ed. Michael D. Coogan et al. (Oxford: Oxford University Press, 2018), 1772.

53. Peter Marshall, *The Reformation: A Very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press, 2009), 20–21.

54. Martin Luther, *Against the Robbing and Murdering Hordes of Peasants* (1525), trans. Ernest G. Rupp and Benjamin Drewery, *Martin*

Luther, Documents of Modern History (London: Edward Arnold, 1970), 121–126. See also, Pettegree, *Brand Luther*, 242–243.

55. Hans J. Hillerbrand, *The World of the Reformation* (New York: Scribner's, 1973), 83. See also, *Encyclopedia Britannica*, s.v. "Peasants' War," last modified August 20, 2020, www.britannica.com/event/PeasantsWar.

56. See, for example, Quentin Skinner, *The Foundation of Modern Political Thought* (Cambridge: Cambridge University Press, 1978), 77–80; and Roland H. Bainton, *Here I Stand: A Life of Martin Luther* (New York: Abingdon-Cokesbury Press, 1950), 267, 375.

57. Skinner, *The Foundation of Modern Political Thought*, 80.

58. Martin Luther, 1527, quoted in Bainton, *Here I Stand*, 375–376.

59. See, for example, Norman Cohn, *The Pursuit of the Millennium: Revolutionary Millenarians and Mystical Anarchists of the Middle Ages* (Oxford: Oxford University Press, 1970), 267; and Marshall, *The Reformation*, 114.

60. Philipp Melanchthon and Martin Luther, memorandum, 1536, quoted in Bainton, *Here I Stand*, 376–377. See also, Marshall, *The Reformation*, 113–114.

61. Romans 13:1–2, Coogan et al., *The New Oxford Annotated Bible*, 1632. See also, Skinner, *The Foundation of Modern Political Thought*, 15– 16.

62. Paul F. Grendler, "Printing and Censorship," in *The Cambridge History of Renaissance Philosophy*, ed. C. B. Schmitt et al. (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), 44; Creasman, *Censorship and Civic Order*, 10–11.

63. Bainton, *Here I Stand*, 376.

64. MacCulloch, *Christianity*, 210.

65. Martin Luther, *An exposition of the eighty-second Psalm*, 1530, trans. Henry E. Jacobs and Adolph Spaeth, *Works of Martin Luther, with Introductions and Notes* (Philadelphia: A.J. Holman Company, 1932), vol.

4. See also Bainton, *Here I Stand*, 376.

66. Martin Luther, *The Jews and their Lies*, 1543, trans. Franklin Sherman and Helmut T. Lehmann, *Luther's Works* (Philadelphia: Fortress Press, 1971), 47:268–293.

67. Diarmaid MacCulloch, *Reformation: Europe's House Divided*

(London: Penguin, 2003), 274–275.

68. Creasman, *Censorship and Civic Order*, 118–119.

69. World Values Survey, www.worldvaluessurvey.org/wvs.jsp; Christine Tamir, Aidan Connaughton, and Ariana Monique Salazar, *The Global God Divide*, Pew Research Center, July 20, 2020, www.pewresearch.org/global/2020/07/20/the-global-god-divide; Joey Marshall, "The World's Most Committed Christians Live in Africa, Latin America—and the U.S.," Pew Research Center, August 22, 2018, www.pewresearch.org/fact-tank/2018/08/22/the-worlds-most-committedchristians-live-in-africa-latin-america-and-the-u-s.

70. *Encyclopedia Britannica*, s.v. "Defender of the faith," last modified November 29, 2011, www.britannica.com/topic/defender-of-the-faith.

71. Hahn and Wiker, *Politicizing the Bible*, loc. 6272–6283; MacCulloch, *Reformation*, 203.

72. Cyndia Susan Clegg, "Tudor Literary Censorship," Oxford Handbooks Online, Oxford University Press, October 2014, www.oxfordhandbooks.com/view/10.1093/oxfordhb/9780199935338.001.0 001/oxfordhb-9780199935338-e-9; Wilke, "Censorship."

73. Thomas More, quoted in *Tudor Royal Proclamations*, ed. Paul L. Hughes and James F. Larkin (New Haven: Yale University Press, 1964), 1:194. See also, Alison Hudson, "The Book Banner Who Inspired Banned Books," *British Library*, September 28, 2016, https://blogs.bl.uk/digitisedmanuscripts/2016/09/utopias-and-bannedbooks.html.

74. Hahn and Wiker, *Politicizing the Bible*, loc. 6881–6888; Collinson, *The Reformation*, 37; MacCulloch, *Reformation*, 203.

75. Hahn and Wiker, *Politicizing the Bible*, loc. 6899.

76. MacCulloch, *Reformation*, 203.

77. D. M. Loades, "The Theory and Practice of Censorship in SixteenthCentury England," *Transactions of the Royal Historical Society* 24 (1974): 144, 147.

78. Edward I, Scandalum Magnatum, 1275, in *Freedom of Expression: Foundational Documents and Historical Arguments*, comp. Stephen A. Smith (Oxford: Oxbridge, 2018), 17.

79. Clegg, "Tudor Literary Censorship."

80. Collinson, *The Reformation*, 114.

81. Loades, "The Theory and Practice of Censorship," 144, 152; D. M. Loades, "The Press Under the Early Tudors: A Study in Censorship and Sedition," *Transactions of the Cambridge Bibliographical Society* 4, no. 1 (1964): 43, 45. See also, Wilke, "Censorship."

82. Loades, "The Theory and Practice of Censorship," 144; Debora Shuger, *Censorship and Cultural Sensibility: The Regulation of Language in Tudor-Stuart England* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006), 73.

83. Quoted in Thomas Dunbar Ingram, *England and Rome: A History of the Relations Between the Papacy and English State and Church* (London, 1892), 248–249.

84. Loades, "The Theory and Practice of Censorship," 153–154.

85. Wilke, "Censorship"; Leonard Levy, *Blasphemy—Verbal Offense Against the Sacred, from Moses to Salman Rushdie* (Chapel Hill: The University of North Carolina Press, 1993), 89–90.

86. Peter Wentworth, "Speech in the House of Commons," February 1576, in *The Journals of All the Parliaments During the Reign of Queen Elizabeth* (Shannon, Ire.: Irish University Press, 1682), 236–251.

87. Smith, *Freedom of Expression*, 26, 35; "Elizabethan government," BBC, https://www.bbc.co.uk/bitesize/guides/zppbtv4/revision/5.

88. Shuger, *Censorship and Cultural Sensibility*.

89. Shuger, *Censorship and Cultural Sensibility*, 9.

90. Cyndia Susan Clegg, "Censorship and the Courts of Star Chamber and High Commission in England to 1640," *Journal of Modern European* 3, no. 1 (2005): 50–80.

91. Norman Davies, *Europe: A History* (London: Pimlico, 1997), 490– 492.

92. Davies, *Europe*, 493.

93. Marshall, *The Reformation*, 110–111.

94. *Encyclopedia Britannica*, s.v. "Michael Servetus," last modified October 23, 2020, https://www.britannica.com/biography/MichaelServetus#ref161410.

95. Davies, *Europe*, 493; Collinson, *The Reformation*, 80–81; Stefan Zweig, *Erasmus: The Right to Heresy*, trans. Eden and Cedar Paul (London: Souvenir Press, 1979), 291.

96. Zweig, *Erasmus*, 297.

97. Teresa M. Bejan, *Mere Civility: Disagreement and the Limits of Toleration* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2017), 31, Kindle.

98. Zweig, *Erasmus*, 239.

99. Sebastian Castellio, *Concerning Heretics*, 1554, trans. Roland H. Bainton (New York: Columbia University Press, 1935), 122–123, 145.

100. Philip Benedict, "*Un roi, une loi, deux fois*: Parameters for the History of Catholic–Reformed Co–existence in France, 1555–1685," in *Tolerance and Intolerance in the European Reformation*, ed. Ole Peter Grell and Robert W. Scribner (Cambridge, 1996); MacCulloch, *Reformation*, 306–308.

101. Henry IV of France, Edict of Nantes, April 13, 1598, *Translations and Reprints from the Original Sources of European History*, ed. Merrick Whitcomb et al. (Philadelphia: University of Pennsylvania, 1897), 3:30–32. See also, Benedict, "*Un roi*," 75; Michael Clodfelter, *Warfare and Armed Conflicts: A Statistical Encyclopedia of Casualty and Other Figures*, 4th ed. (Jefferson, NC: McFarland, 2017), 14.

102. The Council of Trent, Fourth Session, April 8, 1546, *The Canons and Decrees of the Sacred and Œcumenical Council of Trent*, ed. and trans.

J. Waterworth (Chicago, 1848).

103. Grendler, "Printing and Censorship," 45. 104. Grendler, "Printing and Censorship," 45.

105. See, for example, Cullen Murphy, *God's Jury: The Inquisition and the Making of the Modern World* (Boston and New York: Houghton Mifflin Harcourt, 2012), 118–119.

106. Jesús Martinez de Bujanda and Marcella Richter, *Index des Livres Interdits*, vol. 11: *Index Librorum Prohibitorum* (Québec, 2002), 34.

107. Robert E. McNally, SJ, "The Council of Trent and Vernacular Bibles," *Theological Studies* 27, no. 2 (1966): 226.

108. Patrizia Delpiano, *Church and Censorship in Eighteenth–Century Italy*, (Routledge, 2017), 9, Kindle.

109. Grendler, "Printing and Censorship," 52. 110. Murphy, *God's Jury*, 120, 122.

111. MacCulloch, *Reformation*, 299–300; Creasman, *Censorship and Civic Order*, 9–10.

112. Charles V to Juana of Austria, May 25, 1558, in Henry Kamen, *The Spanish Inquisition: A Historical Revision*, 4th ed. (New Haven: Yale

University Press, 2014), 155, Kindle.

113. Kamen, *The Inquisition*, 152–155 (numbers on 157–160).

114. Murphy, *God's Jury*, 131.

115. 1 Chron 16:30, Psalm 96:10, Coogan et al., *The New Oxford Annotated Bible*, 608, 862.

116. See, for example, Alberto A. Martínez, *Burned Alive: Bruno, Galileo and the Inquisition* (London: Reaktion Books, 2018).

117. Galileo, *Istoria e dimostrazioni intorno alle macchie solari e loro accidenti* (Rome, 1613), trans. Stillman Drake, quoted in Martínez, *Burned Alive*, 137.

118. Robert S. Westman, *The Copernican Question: Prognostication, Skepticism, and Celestial Order* (Oakland: University Of California Press, 2011), 491; Murphy, *God's Jury*, 131.

119. Murphy, *God's Jury*, 130; MacCulloch, *Christianity*, 684.

120. Marshall, *The Reformation*, 111.

121. Clodfelter, *Warfare*, 40.

122. MacCulloch, *Reformation*, 262.

123. Katalin Péter, "Tolerance and Intolerance in Sixteenth–Century Hungary," in Grell and Scribner, *Toleration and Intolerance in the European Reformation*, 256.

124. Peter Schimert, "Zápolya, János Zsigmond," in *The Oxford Encyclopedia of the Reformation*, ed. Hans J. Hillerbrand (New York: Oxford University Press, 2005).

125. John Sigismund Zapolya II, The Edict of Torda, January 6, 1568, trans. Alexander St. Ivanyi, in *The Epic of Unitarianism*, comp. David B. Parke (Boston: Starr King Press, 1957), 19–20. See also, MacCulloch, *Reformation*, 262.

126. Stanisław Hozjusz, quoted in "The Confederation of Warsaw of 28th of January 1573: Religious Tolerance Guaranteed," UNESCO, www.unesco.org/new/en/communication–and–information/memory–of–theworld/register/full–list–of–registered–heritage/registered–heritage–page–8/theconfederation–of–warsaw–of–28th–of–january–1573–religious–toleranceguaranteed.

127. MacCulloch, *Reformation*, 340–344. See also, Michael G. Müller, "Protestant Confessionalisation in the Towns of Royal Prussia and the Practice of Religious Toleration in Poland–Lithuania," in Grell and Scribner,

Tolerance and Intolerance in the European Reformation, 262–281.

128. Warsaw Confederation, 1573, quoted in MacCulloch, *Reformation*, 343.

129. Müller, “Protestant Confessionalisation,” 269.

130. Warsaw Confederation, 1573, quoted in MacCulloch, *Reformation*, 344.

131. Levy, *Blasphemy*, 73–74.

132. Abu’l-Fazl, *A’in-i-Akbari* 5.12.46, “The Happy Sayings of His Majesty,” trans. Henry Sullivan Jarrett (1894), 3:422–452, www.columbia.edu/itc/mealac/pritchett/00litlinks/abulfazl/ain_3_5_12.html . See also, Andre Wink, *Akbar (Makers of the Muslim World)* (Oxford: Oneworld Publications, 2009), 95.

133. John F. Richards, *The Mughal Empire* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 38–39.

134. Tadd Graham Fernée, *Enlightenment and Violence: Modernity and Nation-Making* (New Delhi: SAGE, 2014), 1–3, 51.

135. Savitri Chandra, “Akbar’s Concept of Sulh-Kul, Tulsi’s Concept of Maryada and Dadu’s Concept of Nipakh: A Comparative Study,” *Social Scientist* 20, no. 9/10 (1992): 31.

136. Chandra, “Akbar’s Concept of Sulh-Kul,” 34.

137. Ebba Koch, “The Intellectual and Artistic Climate at Akbar’s Court,” in *The Adventures of Hamza: Painting and Storytelling in Mughal India*, ed. John Seyller (Washington, DC: Freer Gallery of Art 2002), 23– 24.

138. Abu’l-FaŻl, quoted in Wink, *Akbar*, 99.

139. Fernée, *Enlightenment and Violence*, 16.

140. Koch, “The Intellectual and Artistic Climate at Akbar’s Court,” 23.

141. *Encyclopedia Britannica*, s.v. “DĪn-i IlāhĪ,” last modified October 7, 2020, www.britannica.com/topic/Din-i-Ilahi.

142. Wink, *Akbar*, 93–95.

143. Rahul Sapra, “A Peaceable Kingdom in the East: Favourable Early Seventeenth-Century Representations of the Moghul Empire,” *Renaissance and Reformation* 27, no. 3 (2003): 21.

144. Sapra, “A Peaceable Kingdom in the East,” 21–22.

145. See, for example, Joelle Fiss and Jocelyn Getgen Kestenbaum, *Respecting Rights? Measuring the World's Blasphemy Laws* (US

Commission on International Religious Freedom, July 2017), 5, 25. 146. Richards, *The Mughal Empire*, 122, 176.

147. Wink, *Akbar*, 108.

148. Sapra, "A Peaceable Kingdom in the East," 21.

149. Neil Postman, *Technopoly: The Surrender of Culture to Technology* (New York: Vintage Books, 1992), 18.

الفصل الرابع

1. Jonathan Israel, *The Dutch Republic: Its Rise, Greatness, and Fall 1477–1806* (Oxford: Oxford University Press, 1995), 79–80. See also, Henry Kamen, *The Spanish Inquisition: A Historical Revision*, 4th ed. (New Haven: Yale University Press, 2014), 159–160, Kindle.
2. The Union of Utrecht, 1579, in Jean Dumont, *Corps universel diplomatique du droit des gens* (Amsterdam, 1728), 5.1:328, in *Freedom of Religion: Foundational Documents and Historical Arguments*, comp. Stephen A. Smith (Oxford: Oxbridge, 2017), 53.
3. Eltjo Buringh and Jan Luiten van Zanden, "Charting the 'Rise of the West': Manuscripts and Printed Books in Europe, A Long–Term Perspective from the Sixth Through Eighteenth Centuries," *Journal of Economic History* 69, no. 2 (2009): 421–423, 439.
4. Maarten Prak, *The Dutch Republic in the Seventeenth Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 226, 232–233.
5. Michiel van Groesen, "Reading Newspapers in the Dutch Golden Age," *Media History* 22, no. 3–4 (2016): 336.
6. Willem Frijhoff and Marijke Spies, *1650: Bevochten eendracht* (The Hague: Sdu Uitgevers, 1999), 218; Prak, *The Dutch Republic*, 2–3.
7. Van Groesen, "Reading Newspapers," 341.
8. Prak, *The Dutch Republic*, 3–5, 219–220, 225–228, 232–233.

9. Joris van Eijnatten, *Liberty and Concord in the United Provinces* (Leiden: Brill, 2003), 3–4.
10. Prak, *The Dutch Republic*, 211–220. See also, Andrew Pettegree, "The Politics of Toleration in the Free Netherlands, 1572–1620," in *Tolerance and Intolerance in the European Reformation*, ed. Ole Peter Grell and Robert W. Scribner (Cambridge: Cambridge University Press, 1996), 183; and Wiep van Bunge, *The Early Enlightenment in the Dutch Republic, 1650–1750* (Leiden: Brill, 2003), 248.
11. Eijnatten, *Liberty and Concord*, 3–4; Judith Pollmann, *Religious Choice in the Dutch Republic: The Reformation of Arnoldus Buchelius* (Manchester: Manchester University Press, 1999), 7; Ernestine van der Wall, "Toleration and Enlightenment in the Dutch Republic," in Grell and Porter, *Toleration in Enlightenment Europe*, 114–132.
12. Israel, *The Dutch Republic*, 375–378.
13. Gerrit Voogt, introduction to *Synod on the Freedom of Conscience*, by Dirck Coornhert, trans. and ed. Gerrit Voogt (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2008), 8–9.
14. Coornhert, *Synod on the Freedom of Conscience*, 167, 176.
15. Wiep van Bunge, "Censorship of Philosophy in the SeventeenthCentury Dutch Republic," in *The Use of Censorship in the Enlightenment*, ed. Mogens Lærke (Leiden: Brill, 2009), 105.
16. Van Bunge, "Censorship of Philosophy," 95.
17. Van Bunge, "Censorship of Philosophy," 98; Israel, *The Dutch Republic*, 91.
18. Philipp Blom, *A Wicked Company: The Forgotten Radicalism of the European Enlightenment* (New York: Basic Books, 2010), 101, Kindle.
19. Van Bunge, "Censorship of Philosophy," 96–97.
20. Steven Nadler, "Judging Spinoza," *New York Times*, May 25, 2018, https://opinionator.blogs.nytimes.com/2014/05/25/judging-spinoza.
21. Baruch Spinoza, Letter IV/36/8 (1662), in *The Collected Works of Spinoza*, ed. and trans. Edwin Curley, one-volume digital edition (Princeton: Princeton University Press, 1985), 188. See also, Israel, *The Dutch Republic*, 914.
22. Israel, *The Dutch Republic*, 918–919.
23. Van Bunge, "Censorship of Philosophy," 107–109.

24. . Israel, *The Dutch Republic*, 918.

25. Baruch Spinoza, *Tractatus Theologico–Politicus* (1670), trans. Robert Willis (London: Trübner, 1862), 246–247, 342, 344–345, 351.

26. "Tractatus Theologico–Politicus," Beacon for Freedom of Expression, http://search.beaconforfreedom.org/search/censored_publications/publication.html?id=9703297.

27. مقتبس في:

Roger Scruton, *Spinoza: A Very Short Introduction* (Oxford: Oxford University Press, 1986), 11; Steven Nadler, *A Book Forged in Hell: Spinoza's Scandalous Treatise and the Birth of the Secular Age* (Princeton: Princeton University Press, 2011), xi.

28. Jonathan Israel, *Radical Enlightenment: Philosophy and the Making of Modernity 1650–1750* (Oxford: Oxford University Press, 2001), 276.

29. مقتبس في:

Israel, *Radical Enlightenment*, 292.

30. Van Bunge, "Censorship of Philosophy," 107; Israel, *Radical Enlightenment*, 292–293.

31. Perez Zagorin, *How the Idea of Religious Toleration Came to the West* (Princeton: Princeton University Press, 2003), 358; Israel, *Radical Enlightenment*, 99.

32. Israel, *Radical Enlightenment*, 334.

33. Zagorin, *How the Idea*, 363.

34. Israel, *The Dutch Republic*, 1046.

35. Pierre Bayle, *Nouvelles de la Republique des Lettres* 1 (Amsterdam: Henry Desbordes, 1684), pref. 3. See also, Hubert Bost, "Pierre Bayle and Censorship," in Lærke, *The Use of Censorship in the Enlightenment*, 41.

36. Bost, "Pierre Bayle and Censorship."

37. Pierre Bayle, *Philosophical Commentary* [1686–1688], ed. John Kilcullen and Chandran Kukathas (Indianapolis: Liberty Fund, 2005). See also, Zagorin, *How the Idea*, 273.

38. Louis XIV, Edict of Fontainebleau, October 22, 1685, in *Recueil général des anciennes lois françaises*, ed. Isambert (Paris, 1829), 19:530, in *Readings in European History*, comp. J. H. Robinson (Boston: Ginn, 1906), 2:180–183.

39. Marisa Linton, “Citizenship and Religious Toleration in France,” in *Toleration in Enlightenment Europe*, ed. Ole Peter Grell and Roy Porter (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), 160.
40. Israel, *Radical Enlightenment*, 335–336; Zagorin, *How the Idea*, 280.
41. Israel, *Radical Enlightenment*, 337–338.
42. Pierre Bayle, “Catius,” in *Dictionnaire historique et critique*, 3rd ed. (Rotterdam, 1720), 821, a, b, quoted in *The Rules of Art*, by Pierre Bourdieu, trans. Susan Emanuel (Stanford: Meridian Books, 1995), 204.
43. Israel, *Radical Enlightenment*, 99.
44. Thomas Helwys, *A Short Declaration of the Mystery of Inquity* [1611–1612], ed. Richard Groves (Macon, GA: Mercer University Press, 1998), 53. See also, Leonard Levy, *Blasphemy—Verbal Offense Against the Sacred, from Moses to Salman Rushdie* (Chapel Hill: The University of North Carolina Press, 1993), 105.
45. Levy, *Blasphemy*, 104.
46. Thomas R. McKibbens, *The Forgotten Heritage: A Lineage of Great Baptist Preaching* (Macon, GA: Mercer University Press, 1986), 6.
47. Levy, *Blasphemy*, 105–106.
48. Joe Early Jr., *The Life and Writings of Thomas Helwys* (Macon, GA: Mercer University Press, 2009), 45.
49. Edward Coke, *Commons Protestation to James I*, 1621, in *The Parliamentary or Constitutional History of England* (London: T. Osborne and W. Sandby, 1753), 5:512–513. See also, Stephen A. Smith, *Freedom of Expression: Foundational Documents and Historical Arguments* (Oxford: Oxbridge, 2018), 35–36.
50. Randy Robertson, *Censorship and Conflict in Seventeenth-Century England: The Subtle Art of Division* (University Park: Pennsylvania State University Press, 2009), 3, 31.
51. انظر، مثلاً:

Levy, *Blasphemy*, 109.

52. Robertson, *Censorship and Conflict*, 49–59.
53. yndia Susan Clegg, *Press Censorship in Caroline England* (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), 179–180.

54. Robertson, *Censorship and Conflict*, 66.

55. David Cressy, *Travesties and Transgressions in Tudor and Stuart England: Tales of Discord and Dissension* (Oxford: Oxford University Press, 1999), 224; Clegg, *Press Censorship in Caroline England*, 181.

56. John Rushworth, "The Star Chamber on Printing, 1637," in *Historical Collections of Private Passages of State* (London: D. Browne, 1721), 3:306–316, British History Online, www.british-history.ac.uk/rushworth-papers/vol3 /pp306-316; Clegg, *Press Censorship in Caroline England*, 202.

57. Clegg, *Press Censorship in Caroline England*, 207.

58. Michael Kent Curtis, "In Pursuit of Liberty: The Levellers and the American Bill of Rights," *Constitutional Commentary*, Wake Forest University Legal Studies Paper 956931 (1991), 362.

59. *Encyclopedia Britannica*, s.v. "Long Parliament," last modified June 23, 2019, www.britannica.com/topic/Long-Parliament.

60. Maija Jansson, ed., *Proceedings in the Opening Session of the Long Parliament: House of Commons* (Rochester, NY: University of Rochester Press, 2000), 1:572; Clegg, *Press Censorship in Caroline England*, 220.

61. Clegg, *Press Censorship in Caroline England*, 208.

62. An Ordinance for the Regulating of Printing (June 1643), in *Acts and Ordinances of the Interregnum, 1642–1660*, ed. C. H. Firth and R. S. Rait (London, 1911), 184–186, British History Online, www.british-history.ac.uk /no-series/acts-ordinances-interregnum/pp184-186.

63. An Ordinance for the Regulating of Printing. See also, Clegg, *Press Censorship in Caroline England*, 226–227.

64. انظر، مثلاً:

Kevin R. Davis, "John Milton," *First Amendment Encyclopedia*, Free Speech Center, Middle Tennessee State University, 2009, https://www.mtsu.edu/first-amendment/article/1259/john-milton.

65. John Milton, *Areopagitica* (1644), ed. Ricard C. Jebb (Cambridge: Cambridge University Press, 1918), 1, 6, 57, 60, 64; Euripides, *Suppliant Women*, 430–440.

66. Levy, *Blasphemy*, 156.

67. Robertson, *Censorship and Conflict*, 126–127.

68. انظر، مثلاً:

Tony Harcup, "Areopagitica," in *A Dictionary of Journalism* (Oxford: Oxford University Press, 2014); and George Frank Sensebaugh, *Milton in Early America* (Princeton: Princeton University Press, 1994), 122, 240.

69. John Nalson, *An Impartial Collection of the Great Affairs of States* (London, 1682), 2:809.

70. Thomas Hobbes, *Leviathan* (London, 1651; repr. Oxford: Clarendon Press, 1909), 137.

71. Thomas Hobbes, *Appendix* iii.2.1202, quoted in Teresa M. Bejan, *Mere Civility: Disagreement and the Limits of Toleration* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2017), 110, Kindle.

72. انظر، مثلاً:

Jon Parkin, "The Reception of Hobbes's *Leviathan*," in *The Cambridge Companion to Hobbes's "Leviathan*," ed. Patricia Springborg (Cambridge: Cambridge University Press, 2007), 452; and Glen Newey, *The Routledge Guidebook to Hobbes' "Leviathan"* (London: Routledge, 2008), 320.

73. . Joad Raymond, *Pamphlets and Pamphleteering in Early Modern Britain* (Cambridge: Cambridge University Press, 2006), 228.

74. William Walwyn, *The Compassionate Samaritane* (London, 1644), 46, in *Tracts on Liberty by the Levellers and Their Critics (1638–1659)*, ed. David M. Hart and Ross Kenyon (Indianapolis: Liberty Fund, 2014), 2:177, https://quod.lib.umich.edu/e/eebo2/A97096.0001.001?rgn=main;view=fulltext.

75. William Walwyn, *Good Counsel to All* (London, 1644), in Hart and Kenyon, *Tracts on Liberty by the Levellers*, 2:190.

76. Randy Robertson, "Debating Censorship: Liberty and Press Control in the 1640s," in *Texts and Readers in the Age of Marvell*, ed. Christopher D'Addario and Matthew C. Augustine (Manchester: Manchester University Press, 2018), 138–139.

77. William Walwyn, *England's Lamentable Slaverie* (London, 1645), in Hart and Kenyon, *Tracts on Liberty by the Levellers*, 2:370–381.

78. Richard Overton, *A Remonstrance of Many Thousand Citizens* (Yeer, 1646; repr. Ann Arbor: Text Creation Partnership, 2011), 19, https://quod.lib.umich.edu/e/eebo2/A90246.0001.001?rgn=main;view=fulltext. See also, Andrew Sharp, *The English Levellers* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), 51; and Leonard Levy, *Emergence of a Free Press* (Oxford: Oxford University Press, 1985), 91.
79. *The Putney Debates of the General Council of the Army* (1647), in *Sources and Debates in English History 1485–1714*, ed. Newton Key and Robert Bucholz, 2nd ed. (Hoboken, NJ: Wiley-Blackwell, 2009), 189.
80. *Humble Petition for Revoking the Press Licensing Ordinances* (1649), in Smith, *Freedom of Expression*, 53–54; Levy, *Emergence of a Free Press*, 91.
81. Don Marion Wolfe, *Leveller Manifestoes of the Puritan Revolution* (New York: Humanities Press, 1967), 328–329, quoted in Curtis, "In Pursuit of Liberty," 377–378.
82. *Walwyn's Just Defense* (1649), in *The Leveller Tracts: 1647–1653*, ed. William Haller and Godfrey Davis (New York: Columbia University Press, 1944), 350, 368, quoted in Curtis, "In Pursuit of Liberty," 387.
83. John Lilburne, William Walwyn, Thomas Prince, and Richard Overton, *An Agreement of the Free People of England* (London: Gyles Calvert, May 1, 1649), in Hart and Kenyon, *Tracts on Liberty by the Levellers*, 6:243–255, https://oll.libertyfund.org/titles/hart-tracts-on-liberty-by-the-levellers-and-their-critics-vol-6-1649-forthcoming. See also, Curtis, "In Pursuit of Liberty," 373.
84. John Lilburne, *The Dissembling Scot . . . Or a Vindication of Lieu. Col. John Lilburne and Others* (1652), quoted in Levy, *Emergence of a Free Press*, 92.
85. An Ordinance for the punishing of Blasphemies and Heresies, with the several penalties therein expressed (May, 1648), in Firth and Rait, *Acts and Ordinances*, 1133–1136, British History Online, www.british-history.ac.uk/no-series/acts-ordinances-interregnum/pp1133-1136; Robertson, *Censorship and Conflict*, 125–126.
86. Curtis, "In Pursuit of Liberty," 377, 380.
87. Patrick Chinnery, "John Lilburne," *First Amendment Encyclopedia*, Free Speech Center, Middle Tennessee State University, 2009, www.mtsu.edu/first-amendment/article/1256/john-lilburne.

88. Charles II, The Declaration of Breda, April 1660, in *Journal of the House of Lords* (London: His Majesty's Stationery Office, 1767–1830), 11:6–9.
89. Levy, *Blasphemy*, 207.
90. Richard C. Allen, "Restoration Quakerism, 1660–1691," in *The Oxford Handbook of Quaker Studies*, ed. Stephen W. Angell and Pink Dandelion (Oxford: Oxford University Press, 2013), 29–32.
91. Charles II, "An Act for preventing the frequent Abuses in printing seditious treasonable and unlicensed Bookes [. . .]," 1662, in *Statutes of the Realm*, ed. John Raithby, (S.L.: Great Britain Record Commission, 1819), 5:428–435.
92. Robertson, *Censorship and Conflict*, 10.
93. Robert Tombs, *The English and Their History* (Penguin, 2014), 254, Kindle.
94. John Locke, *A Letter Concerning Toleration*, 1689, ed. Mark Goldie (Indianapolis: Liberty Fund, 2010), 51–53, 58–59, https://oll.libertyfund.org /titles/locke–a–letter–concerning–toleration–and–other–writings. See also, Bejan, *Mere Civility*, 114.
95. Scott Sowersby, *Making Toleration: The Repealers and the Glorious Revolution* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2013), 12.
96. Tombs, *The English and Their History*, 257–259.
97. William III and Mary II, Toleration Act (1689), in *English Historical Documents, 1600–1714*, ed. Andrew Browning (London: Eyre & Spottiswoode, 1953).
98. Ole Peter Grell, Jonathan Israel, and Nicholas Tyacke, eds., *From Persecution to Toleration: The Glorious Revolution and Religion in England* (Oxford: Oxford University Press, 1991), 10.
99. Levy, *Blasphemy*, 225–226.
100. Israel, *Radical Enlightenment*, 152–153; Grell et al., *From Persecution to Toleration*, 11
101. Israel, *Radical Enlightenment*, 154.
102. An Act Declaring the Rights and Liberties of the Subjects and Settling the Succession of the Crown (Bill of Rights) (1689), Constitution Society, www.law.gmu.edu/assets/files/academics/founders/English_Billof Rights.pdf.

103. John Locke, *John Locke to Edward Clarke*, December 1794, in *The Life of John Locke*, ed. Lord Peter King (London: Henry Colburn, 1829), 202, 206. See also, Geoff Kemp, "The 'End of Censorship' and the Policies of Toleration, from Locke to Sacheverell," *Parliamentary History* 31, no. 1 (2012): 51–52.

104. Robertson, *Censorship and Conflict*, 203.

105. مقتبس في:

Quoted in Robertson, *Censorship and Conflict*, 201. See also, Raymond Astbury, "The Renewal of the Licensing Act in 1693 and Its Lapse in 1695," *Library* 5, no. 4 (1978): 317.

106. William III, An Act for the more effectual suppressing of Blasphemy and Profaneness (1697–1698), in *Statutes of the Realm*, ed. John Raithby (S.L.: Great Britain Record Commission, 1820), 7:409; Grell, *From Persecution to Toleration*, 9; Levy, *Blasphemy*, 228–229.

107. Charles II, Act against the cryme of blasphemie (May 16, 1661), Records of the Parliaments of Scotland to 1707, National Records of Scotland, www.rps.ac.uk/search.php?action=fetch_jump&filename=charlesii_trans&jump=charlesii_m1661_1_263_d4_ms&type=trans&fragment=t1661_1_264 _d7_trans.

108. Levy, *Blasphemy*, 232–234.

الفصل الخامس

i. See, for example, Jonathan Israel, *Radical Enlightenment: Philosophy andthe Making of Modernity 16/0–1y/0* (Oxford: Oxford University Press, 200i), 4.

2. Margaret Jacob, *Me Enlightenment: A Brief History with Documents*,(Boston and New York: Bedford/St. Martin's, 2000), loc. i3ii, Kindle.

3. Anthony Collins, preface to *A Discourse of Freethinking* (London, i7i3),quoted in Israel, *Radical Enlightenment*, 4–5.

4. Israel, *Radical Enlightenment*, ii4–ii5.

5. Israel, *Radical Enlightenment*, i04.

6. Eltjo Buringh and Jan Luiten van Zanden, "Charting the 'Rise of theWest': Manuscripts

and Printed Books in Europe, A Long-Term Perspective from the Sixth Through Eighteenth Centuries," *Journal of Economic History* 69, no. 2 (2009): 4i7.

7. Buringh and Van Zanden, "Charting the 'Rise of the West,'" 4i7, 42i,434.

8. See, for example, James Van Horn Melton, *Me Rise of the Public in En-lightenment Europe* (Cambridge: Cambridge University Press, 200i).

9. Tom Standage, *Writing on the Wall: Social Media—Me First L,000 Years* (New York: Bloomsbury, 20i3), i06.

i0. Melton, *Me Rise of the Public*, 240.

ii. Israel, *Radical Enlightenment*, 92; Melton, *Me Rise of the Public*, i97–225. See also, Dena Goodman, *Me Republic of Letters: A Cultural History of the*

French Enlightenment (Ithaca: Cornell University Press, i994); and Antoine Lilti, *Me World of the Salons: Sociability and Worldliness in Eighteenth-Century Paris* (Oxford: Oxford University Press, 20i5).

i2. Jacob, *Me Enlightenment*, loc. 836.

i3. Diarmaid MacCulloch, *Reformation: Europe's House Divided* (London:Penguin, 2003), 672.

i4. *Traité des trois Imposteurs* (i777 ed.), chap. 4, section i, in *Me Treatise of the Mree Impostors and the Problem of Enlightenment*, trans. Abraham Ander-son (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, i997), 33.

i5. Wiep van Bunge, *From Bayle to the Batavian Republic: Essays on Philoso-phy in the Eighteenth-Century Dutch Republic* (Boston: Brill, 20i8), 260.

i6. See, for example, Philipp Blom, *A Wicked Company: Me Forgotten Rad- icalism of the European Enlightenment* (New York: Basic Books, 20i0), 53–56, Kindle.

i7. Johan Christian Laursen and Johan van der Zande, eds., *Early Frenchand German Defenses of Freedom of the Press* (Leiden: Brill, 2003), i5.

i8. Elie Luzac, *Essay on Freedom of Expression* (i749), trans. John Paul McDonald, in Laursen and Van der Zande, *Early French and German Defensesof Freedom of the Press*, 25, 49.

i9. Court of Holland, *Plan, om door middel van de aanstelling van Cen- sores Librorum*, i769, quoted in Joris van Eijnatten, "Between Practice and Principle: Dutch Ideas on Censorship and Press Freedom, i759–i795," *Redescriptions: Yearbook for Political Mought and Conceptual History* (2004): i2.

20. Elie Luzac, "Memorie van consideratien [. . .]," in *Nieuwe Nederland- sche jaerboeken* 5, no. 2 (i770): 788–896; Eijnatten, "Between Practice and Principle," i3–i4.

2i. Quoted in Robert W. T. Martin, *Me Free and Open Press: Me Found- ing of American Democratic Press Liberty* (New York: New York University Press, 200i), Kindle; *Arguments Relating to a Restraint Upon the Press* (London:

R. and J. Bonwicke, i7i2), 45.

22. John Holt at the trial of John Tutchin, i704, quoted in Lee SonstengHorsley, "The Trial of John Tutchin, Author of the 'Observator,'" *Yearbook ofEnglish Studies* 3 (i973): i35.

23. Stephen D. Solomon, *Revolutionary Dissent: How the Founding Gener-ation Created the Freedom of Speech* (New York: St. Martin's Press, 20i6), loc.7i0–7i6, Kindle.

24. William Blackstone, *Commentaries on the Laws of England* (i769; repr.,Chicago: University of Chicago Press, i979), 4:i50–i53.

25. Matthew Tindal, *A letter to a member of Parliament* (London: J. Darby,i698; repr. Ann Arbor: Text Creation Partnership, 20ii), 8, https://quod.lib .umich.edu/e/eebo/A48i97.000i.00i?rgn=main;view=fulltext.

26. Matthew Tindal and John Toland, *Reasons Against Restraining the Press* (London, i704), in *Freedom of Expression: Foundational Documents and Historical Arguments*, comp. Stephen A. Smith (Oxford: Oxbridge, 20i8), 80–82.

27. See, for example, Stephen Lalor, *Matthew Tindal, Freethinker: An Eighteenth-Century Assault on Religion* (London: Continuum, 2006), i6.

28. Bernard Bailyn, *Me Ideological Origins of the American Revolution*, en- larged ed. (Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University Press, i992), 35–36.

29. Thomas Gordon, *Cato's Letter, No. 1/: Of Freedom of Speech*, February 4, i72i, in John Trenchard and Thomas Gordon, *Cato's Letters, or Essays on Liberty, Civil, and Religious, and Other Important Subjects*, vol. i, ed. Ronald Hamowy (Indianapolis: Liberty Fund, i995),

https://oll.libertyfund.org/title
/gordon-cato-s-letters-vol-i-november-5-i720-to-june-i7-i72i-lf-ed.

30. Thomas Gordon, *Cato's Letter No. 3L: Reflections upon Libelling*, June i0, i72i, in Trenchard and Gordon, *Cato's Letters*, vol. i.

3i. John Trenchard, *Cato's Letter No. 101: Second Discourse upon Libels*, November 3, i722, in Trenchard and Gordon, *Cato's Letters*, vol. 3.

32. Quoted in Bailyn, *Me Ideological Origins of the American Revolution*, 36.

33. See, for example, Martin, *Me Free and Open Press.*

34. John Wilkes, *Me North Briton* 40, March 5, i763, in *Me North Briton, From No I. to No XLVI* (London: W. Bingley, i769), i32. See also, Arthur H. Cash, *John Wilkes: Me Scandalous Father of Civil Liberty* (New Haven: YaleUniversity Press, 2006), 80.

35. Horace Walpole, *Letters of Horace Walpole*, ed. Paget Toynbee (Oxford, i903–i905), 5:3i5.

36. John Wilkes, *Me North Briton* 45, April 23, i763. See also, Cash, *John Wilkes*, 99–i00.

37. *Encyclopedia Britannica*, s.v. "John Wilkes," by Ian R. Christie, last modified September 27, 20i8, www.britannica.com/biography/John-Wilkes
/The-Middlesex-elections.

38. Edoardo Tortarolo, *Me Invention of Free Press: Writers and Censorship inEighteenth Century Europe* (Dordrecht: Springer, 20i6), 45.

39. Pauline Maier, "John Wilkes and American Disillusionment with Brit-ain," *William and Mary Quarterly* 20, no. 3 (i963): 373–393.

40. Israel, *Radical Enlightenment*, i03–i04.

4i. Charles Walton, *Policing Public Opinion in the French Revolution: MeCulture of Calumny and the Problem of Free Speech* (Oxford: Oxford University Press, 2009), 25.

42. See, for example, Robert Darnton and Daniel Roche, *Revolution in Print: Me Press in France, 1yy/–1800* (Oakland: University of California Press,i989); and Robert Darnton, "Bourbon France: Privilege and Repression,"

in *Censors at Work: How States Shaped Literature* (New York: W. W. Norton,20i4), 22–86, Kindle.

43. Quoted in Tortarolo, *Me Invention of Free Press*, 63. On the culture of honor in Old Regime France, see Walton, *Policing Public Opinion*, 39–50.

44. See, for example, Robert Darnton, "Reading, Writing, and Publishing in Eighteenth-Century

France: A Case Study in the Sociology of Literature," *Daedalus* i00, no. i (i97i): 229.

45. Thierry Rigogne, "Printers into Booksellers: The Structural Transfor- mation of the French Print Trades in the Age of Enlightenment," *Papers of theBibliographical Society of America* i0i, no. 4 (2007): 55i.

46. Darnton, *Censors at Work*, 60. See also, Robert Darnton, *Me Literary Underground of the Old Regime* (Cambridge, MA: Harvard University Press, i985).

47. See, for example, Darnton, *Censors at Work*, 47, 60–6i.

48. Darnton and Roche, *Revolution in Print*, 23–24.

49. See, for example, Jeremy Popkin, *News and Politics in the Age of Revo–lution: Jean Luzac's "Gazette de Leyde"* (Ithaca and London: Cornell University Press, i989), 36–37. See also, Standage, *Writing on the Wall*, i62–i64.

50. See, for example, Robert Darnton, *Me Forbidden Best–Sellers of Pre- Revolutionary France* (London: Harper Collins, i996), 78–80. See also, Stan- dage, *Writing on the Wall*, i66–i74.

5i. Chief of Police J.–C.–P. Lenoir, quoted in Darnton, *Me Literary Under- ground of the Old Regime*, 20i–202. See also, Standage, *Writing on the Wall*, i66.

52. Darnton, *Censors at Work*, 32–33, 58. See also, Israel, *Radical Enlighten- ment*, i03–i04.

53. C. G. de Lamoignon de Malesherbes, *Mémoires sur la librairie et sur laliberté de la presse* (i788; repr. Geneva, i969), 300, quoted in Darnton, *Censorsat Work*, 32.

54. Buringh and Van Zanden, "Charting the 'Rise of the West,'" 4i7.

55. See, for example, Blom, *A Wicked Company*, 58.

56. Denis Diderot, *Oeuvres* (Paris: Laffont, i997), 5:537, trans. Blom, in *A Wicked Company*, i69.

57. See, for example, Charles T. Wolfe and J. B. Shank, "Denis Diderot," *Stanford Encyclopedia of Philosophy*, Spring 202i ed., ed. Edward N. Zalta, https://plato.stanford.edu/entries/diderot. See also, Blom, *A Wicked Com- pany*, 72–74.

58. Andrew Curran, "How Diderot's Encyclopedia Challenged the King," *Longreads*, January 20i9, https://longreads.com/20i9/0i/30/how–diderots –encyclopedia–challenged–the–king.

59. "ANthROPOPhAGES," in *Encyclopédie, ou Dictionnaire Raisonné dessciences, des arts et des métiers*, vol. i, ed. Denis Diderot and Jean le Rond

d'Alembert (Paris, i75i), 498. For a critical assessment of this example, see Jeff Loveland, *Me European Encyclopedia: From 16/0 to the Twenty-First Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 20i9), i93–i94.

60. "AUtORité POLitiqUE," in Diderot and d'Alembert, *Encyclopédie*, vol. i, 898, in *Encyclopedic Liberty: Political Articles in the Dictionary of Diderot and D'Alembert*, trans. and ed. Henry C. Clark and Christine Dunn Henderson (Indianapolis: Liberty Fund, 20i6), i3.

6i. Darnton, *Censors at Work*, 58.

62. Darrin M. McMahon, *Enemies of the Enlightenment: Me French Counter-Enlightenment and the Making of Modernity* (Oxford: Oxford Univer-sity Press, 2002), 2i.

63. Abbé Jean Pey, *La Tolérance chrétienne oppose au tolérantisme philosophique* (Fribourg, i794), iii, quoted in McMahon, *Enemies of the Enlightenment*, 42.

64. Darnton, *Censors at Work*, 56; Tortarolo, *Me Invention of Free Press*, 7i–76.

65. Claude-Adrien Helvétius, *De l'esprit; or, Essays on the mind* (i758), trans. William Mudford (London: i807). See also, David Wootton, "Helvétius: From Radical Enlightenment to Revolution," *Political Meory* 28, no. 3 (June 2000), 307–336.

66. "Censure de la Faculté de théologie," in *Correspondance générale d'Helvé-tius*, ed. A. Dainard et al. (Toronto: University of Toronto Press, i984), 2:420, trans. Wootton, "Helvétius," 3i6.

67. Darnton, *Censors at Work*, 57–58; Jonathan Israel, *Democratic Enlight-enment: Philosophy, Revolution, and Human Rights 1y/0–1y90* (Oxford: Oxford University Press, 20ii), 79; Blom, *A Wicked Company*.

68. Paraphrased in Israel, *Democratic Enlightenment*, 80.

69. Raymond Birn, "*Encyclopédie*," in *Censorship: A World Encyclopedia*, ed. Derek Jones (Oxfordshire: Routledge, 200i), 735.

70. Darnton, *Censors at Work*, 59. 7i. Blom, *A Wicked Company*, 68.

72. Blom, *A Wicked Company*, 287.

73. Joseph Henrich, *Me WEIRDest People in the World* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2020), 457, Kindle.

74. Walton, *Policing Public Opinion*, 52.

75. Montesquieu, *Me Spirit of Laws* (i748), trans. Thomas Nugent (Dub-lin: G. and A. Ewing and G. Faulkner, i75i), 237, 363. See also, Tortarolo, *MeInvention of Free Press*, 66.

76. The apocryphal quotation first appeared in Evelyn Beatrice Hall (S. G. Tallentyre), *Me*

Friends of Voltaire (New York: G.P. Putnam's sons, i907), i99.

77. Voltaire, *Treatise on Tolerance* (i763), in *Toleration and Other Essays by Voltaire*, ed. and trans. Joseph McCabe (New York: G. P. Putnam's Sons, i9i2),30–3i.

78. See, for example, Simon Harvey, introduction to *Voltaire: "Treatiseon Tolerance" and Other Writings* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000), xii–xiv.

79. Voltaire, "Liberty of the Press," in *Philosophical Dictionary*, vol. 7 (i764), trans. William F. Fleming (Paris: E. R. DuMont, i90i).

80. Parlement de Paris, *Arrêt de parlement qui condamne deux libelles ayant pour titres [. . .]* (Lyon: P. Valfray, i765), https://gallica.bnf.fr/ark:/i2i48/btvib86i79374.

8i. See, for example, Blom, *A Wicked Company*, 300–30i. See also, Guilhem Gil, "Blasphemy in French Law: From the Chevalier de la Barre to *CharlieHebdo*," in *Blasphemy and Freedom of Expression: Comparative, Meoretical andHistorical Reflections After the "Charlie Hebdo" Massacre*, ed. Jaroen Temper- man (Cambridge: Cambridge University Press, 20i8), 29.

82. Voltaire, "Liberty of the Press," and "Liberty of Opinion," in *Philosoph-ical Dictionary*, vol. 7 (i764).

83. Walton, *Policing Public Opinion*, 49.

84. Voltaire, *Jusqu'à quel point on doit tromper le peuple* (i77i), trans. Jon- athan Israel, "*Libertas Philosophandi* in the Eighteenth Century: Radical En- lightenment Versus Moderate Enlightenment (i750–i776)," in *Freedom of Speech: Me History of an Idea*, ed. Elizabeth Powers (Lewisburg, PA: BucknellUniversity Press, 20ii), 8.

85. John Dugdale, "Voltaire's *Treatise on Tolerance* Becomes Bestseller Follow-ing Paris Attacks," *Guardian*, January i6, 20i5, www.theguardian.com/books/20i5/jan/i6/voltaire-treatise-tolerance-besteller-paris-attack.

86. Tortarolo, *Me Invention of Free Press*, 78.

87. Walton, *Policing Public Opinion*, 56.

88. Louis de Jaucourt, "Press," in Diderot and d'Alembert, *Encyclopédie*, in*Encyclopedic Liberty: Political Articles in the Dictionary of Diderot and D'Alem-bert*, trans. and ed. Henry C. Clark and Christine Dunn Henderson (India- napolis: Liberty Fund, 20i6), 532.

89. Blom, *A Wicked Company*, 372.

90. Jean-Jacques Rousseau, *Discourse on the Arts and Sciences* (i750), in *Me Social Contract and the First and Second Discourses*, ed. Susan Dunn (New Haven/London: Yale University Press, 2002), 65, quoted in Tortarolo, *Me In-vention of Free Press*, 90.

9i. Tortarolo, *Me Invention of Free Press*, 90.

92. Jean-Jacques Rousseau, *Me Social Contract* (i762), trans. and ed. Jonathan Bennett (Early Modern Texts, 20i7), 9, 67, 72, www.earlymodern texts.com/assets/pdfs/rousseaui762.pdf. See also, Blom, *A Wicked Com- pany*, 25i.

93. Marie-Jean-Antoine-Nicolas de Cariat, Marquis de Condorcet, *Frag- ments Concerning Freedom of the Press* (i776), in *Oeuvres de Condorcet* (Paris:

Firmin Didot, i847–i849), ii:277, 304, quoted in Tortarolo, *Me Invention ofFree Press*, 97.

94. Declaration of the Rights of Man and Citizen art. ii, August 26, i789,in *La Constitution française, Présentée au Roi par l'Assemblée Nationale, le 3 Septembre Iy9I* (Paris: De l'Imprimerie de Baudoin, i79i), in *Me French Rev- olution and Human Rights*, ed. and trans. Lynn Hunt (Boston and New York: Bedford/St. Martin's, i996), 79.

95. See, for example, Jonathan Israel, *Enlightenment Contested: Philosophyand the Making of Modernity I6/0–Iy/0* (Oxford: Oxford University Press, 2006), 295.

96. K. A. Papmehl, *Freedom of Expression in Eighteenth Century Russia* (TheHague: Martinus Njihoff, i97i), 42–43.

97. Papmehl, *Freedom of Expression in Eighteenth Century Russia*, 54.

98. Catherine I, Grand Instruction art. 482, i767, trans. Papmehl, *Freedom of Expression in Eighteenth Century Russia*, 55.

99. Catherine I, Decree on Serfs, i767, in *A Source Book for Russian History*, ed. George Vernadsky (New Haven: Yale University Press, i972), 2:453–454.

i00. Catherine I, quoted in Robert K. Massie, *Catherine the Great: Portraitof a Woman* (New York: Random House, 20ii), 253.

i0i. See, for example, Johan van der Zande, "Prussia and the Enlighten-ment," in Philip G. Dwyer, *Me Rise of Prussia Iy00–I830* (London: Routledge,2000), i0i.

i02. John Moore, *A View of Society and Manners in France, Switzerland and Germany* (i779), in *Me Works of John Moore*, ed. Robert Anderson (Edinburg,i820), i:257.

i03. Frederick II, quoted in Thomas Campbell, *Frederick the Great, and His Court and Times* (London: Henry Colburn, i843), 4:i66, i7i.

i04. Pamela Selwyn, *Everyday Life in the German Book Trade: Friedrich Nicolai as Bookseller and Publisher in the Age of Enlightenment* (University Park:Pennsylvania State University Press, 2000), i9i; Tortarolo, *Me Invention of Free Press*, 90.

i05. See, for example, Christopher Clark, *Iron Kingdom: Me Rise and Downfall of Prussia 1600–19ȩy* (London: Penguin, 2006), 249–250.

i06. See, for example, Eckhart Hellmuth, "Enlightenment and Freedom of the Press: The Debate in the Berlin Mittwochsgesellschaft, i783–i784," *History* 83, no. 27i (July i998): 420–444. See also, Clark, *Iron Kingdom*, 25i–252.

i07. Clark, *Iron Kingdom*, 25i.

i08. Johann Heinrich Wlömer, comment in *Berlin Mittwochsgesellshaft*, December 23, i783, trans. Hellmuth, "Enlightenment and Freedom of the Press," 43i.

i09. Moses Mendelssohn, comment in *Berlin Mittwochsgesellschaft*, Decem- ber 26, i783, trans. Hellmuth, "Enlightenment and Freedom of the Press," 429.

ii0. Immanuel Kant, "An Answer to the Question: What Is Enlighten- ment?" in *Berlinische Monatsschrift* 4 (i784): 48i–494, in *Eighteenth-Century Answers and Twentieth-Century Questions*, ed. James Schmidt (Oakland: Uni-versity of California Press, i996), 58–64.

iii. "The History of the Riksdag," Sveriges Riksdag, May 7, 20i9, www.riksdagen.se/en/how-the-riksdag-works/democracy/the-history-of-the-riksdag.

ii2. Jonas Nordin, "The Swedish Freedom of Print Act of i776— Background and Significance," *Journal of International Media & Entertain- ment* 7, no. 2 (20i8): i37–i44.

ii3. Kristina Örtenhed and Bertil Wennberg, eds., *Press Freedom L/0 Years: Freedom of the Press and Public Access to O cial Documents in Sweden and Fin- land—A Living Heritage from Iy66* (Sveriges Riksdag, 20i8), www.riksdagen

.se/globalassets/i5.-bestall-och-ladda-ned/andra-sprak/tf-250-ar-eng-20i8.pdf.ii4. Peter Forsskål, *Tankar om borgerliga friheten* [Thoughts on Civil Lib- erty] (Stockholm, i759), trans. David Goldberg et al., www.peterforsskal.com/thetext.html.

ii5. Anders Chydenius, *Additional Report [. . .] on the Freedom of Printing*,April 2i, i766, in *Anders Chydenius Selected Works*, https://chydenius.kootut teokset.fi/en/kirjoitukset/betankande-om-tryckfriheten-i766.

ii6. Adolph Friedrik, His Majesty's Gracious Ordinance Regarding the Freedom of Writing and of the Press (i766), trans. Ian Giles and Peter Graves,in *Freedom of Expression: Foundational Documents and Historical Arguments*, comp. Stephen A. Smith (Oxford: Oxbridge, 20i8), i26.

ii7. Marie-Christine Skuncke, "Press Freedom in the Riksdag i760–62 and i765–66," in Örtenhed and Wennberg, *Press Freedom L/O Years*, i32.

ii8. Nordin, "The Swedish Freedom of Print Act of i776." ii9. Skuncke, "Press Freedom in the Riksdag," i34.

i20. Buringh and Van Zanden, "Charting the 'Rise of the West,'" 42i. See also, Jonas Nordin, "En revolution i tryck: Tryckfrihet och tryckproduktion i Sverige i766–i722 och däromkring," *Vetenskabssocieteten i Lund. Årsbok LOLO*, 87–ii2.

i2i. Christian VII of Denmark, rescript, September i4, i770, in Bolle Wil- lum Luxdorph and Rasmus Nyerup, *Luxdorphiana, eller Bidrag til den dan- ske Literairhistorie* (Copenhagen, i79i), i–2, trans. John Christian Laursen, "David Hume and the Danish Debate About Freedom of the Press in the i770s," *Journal of the History of Ideas* 59, no. i (i998): i68.

i22. See, for example, Frederik Stjernfelt and Jacob Mchangama, *MEN: Ytringsfrihedens Historie i Danmark* (Copenhagen: Gyldendal, 20i6), i52.

i23. Voltaire, *Épître au roi de Danemark*, January i77i, in *Œuvres complètesde Voltaire* (Garnier, i877), i0:42i–427.

i24. See, for example, Henrik Horstbøll, Ulrik Langen, and Frederik Stjernfelt, *Grov Konfækt: Tre Vilde År med Trykkefrihed, 1770–73* (Copenhagen: Gyldendal, 2020).

i25. John Christian Laursen, "Censorship in the Nordic Countries, ca. i750–i890: Transformations in Law, Theory, and Practice," *Journal of ModernEuropean History* 3, no. i (2005): i00–i2i.

i26. See, for example, Asser Amdisen, *Struensee: til nytte og fornøjelse* (Copenhagen: Lindhardt and Ringhof, 20i2), 207–2i2; and Israel, *DemocraticEnlightenment*, 825.

i27. Stjernfelt and Mchangama, *MEN*, i74.

الفصل السادس

1. William Berkeley quoted in William Waller Hening, *The Statutes at Large Being a Collection of All the Laws of Virginia (1619–1776)* (Richmond, 1905– 1915), 2:517. See also, Leonard Levy, *Emergence of a Free Press* (Oxford: Oxford University Press, 1985), 18.

2. Lee C. Bollinger and Geoffrey R. Stone, *The Free Speech Century* (Oxford: Oxford University Press, 2019), 1.

3. West Virginia State Bd. Of Educ. v. Barnette, 319 U.S. (1943) at 642.

4. Alan Taylor, *American Colonies: The Settling of North America* (London: Penguin Books, 2001), 181.

5. Larry Eldridge, *A Distant Heritage: The Growth of Free Speech in Early America*, (New York: New York University Press, 1994), 23, Kindle.

6. Eldridge, *A Distant Heritage*, 3.

7. Not including county and local records. Susan Juster, "Heretics, Blasphemers, and Sabbath Breakers: The Prosecution of Religious Crime in Early America," in *The First*

Prejudice: Religious Tolerance and Intolerance in Early America, ed. Chris Beneke and Christopher S. Grenda (Philadelphia and Oxford: University of Pennsylvania Press, 2011), 131.

8. Taylor, *American Colonies*, 181.

9. "Way More Than the Scarlett Letter: Puritan Punishments," New England Historical Society, last modified 2020, www.newenglandhistorical society.com/way–more–than–the–scarlet–letter–puritan–punishments.

10. Quoted in Juliet Haines Mufford, *The Devil Made Me Do It!: Crime and Punishment in Early New England* (Guilford: Global Pequot Press, 2012), 67.

11. Carla Gardina Pestana, "The Quaker Executions as Myth and History," *Journal of America History* 80, no. 2 (1993): 441.

12. Nathaniel B. Shurtleff, ed., *Records of the Governor and Company of the Massachusetts Bay in New England (1628–86)* (Boston, 1853–1854), 1:160, quoted in Levy, *Emergence of a Free Press*, 26. See also, Taylor, *American Colonies*, 182.

13. Roger Williams, *The Bloody Tenent, of Persecution for Cause of Conscience* (1644), in *Church and State in the United States*, ed. Anton Phelps Stokes (New York: Harper & Bros., 1950), 1:196–199.

14. Charles II, Rhode Island Royal Charter, 1663, Rhode Island State Archives, https://catalog.sos.ri.gov/repositories/2/resources/410.

15. Maryland Toleration Act, April 21, 1649, in *Colonial Origins of the American Constitution: A Documentary History*, ed. Donald S. Lutz (Indianapolis: Liberty Fund, 1998), 309–314, https://oll.libertyfund.org/title/lutz–colonial–origins –of–the–american–constitution–a–documentary–history#lf0013_head_310.

16. Pennsylvania, An Act for Freedom of Conscience, December 7, 1682, in Lutz, *Colonial Origins*, 287–290.

17. Maryland Toleration Act, in Lutz, *Colonial Origins*, 311.

18. Pennsylvania, An Act for Freedom of Conscience, in Lutz, *Colonial Origins*, 288.

19. Teresa M. Bejan, *Mere Civility: Disagreement and the Limits of Toleration* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2017), 47, Kindle.

20. Eldridge, *A Distant Heritage*, 25–26, 28.

21. Frame of Government of Pennsylvania, Laws Agreed Upon in England, &c. art. 30, May 5, 1682, in Lutz, *Colonial Origins*, 285. See also, Levy, *Emergence of a Free Press*, 22–23; and John Smolenski, "William Bradford," in *Censorship: A World Encyclopedia*, ed. Derek Jones (New York: Routledge, 2001), 280.

22. Quoted in Eldridge, *A Distant Heritage*, 93.

23. Publick Occurrences No. 1 (September 25, 1690), National Humanities Center, 2006, http://nationalhumanitiescenter.org/pds/amerbegin/power/text5/PublickOccurrences.pdf. See also, Tom Standage, *Writing on the Wall: Social Media—The First 2,000 Years* (New York: Bloomsbury, 2013), 135–136.

24. Public order (September 29, 1690), National Humanities Center, 2006, http://nationalhumanitiescenter.org/pds/amerbegin/power/text5/Publick Occurrences.pdf.

25. Benjamin Franklin (Silence Dogood), Essay 8, "Sir, I prefer," July 2–9, 1722, *New-England Courant* No. 49, *Massachusetts Historical Society*, www.masshist.org/online/silence_dogood/img-viewer.php?item_id=646&img_step=1&tpc=&pid=6&mode=transcript&tpc=&pid=6#page1.

26. Standage, *Writing on the Wall*, 142–143; "Silence Dogood Essay 8," Massachusetts Historical Society, www.masshist.org/database/viewer.php?ft=Silence%20Dogood&item_id=646&pid=6.

27. Benjamin Franklin, *On Freedom of Speech and the Press* (1737), quoted in Robert Shibley, "For the Fourth: Ben Franklin on Freedom of Speech—50 Years Before the Constitution," FIRE, July 4, 2016, www.thefire.org/for-the -fourth-ben-franklin-on-freedom-of-speech-50-years-before-the-constitution.

28. *New York Gazette*, January 7, 1734, quoted in Stephen D. Solomon, *Revolutionary Dissent: How the Founding Generation Created the Freedom of Speech*. (New York: St. Martin's Press, 2016), loc. 626, Kindle.

29. See, for example, Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 752.

30. *New-York Weekly Journal*, December 10, 1733, quoted in Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 784.

31. Thomas Gordon, *Cato's Letter No. 15*.

32. William Cosby, Governor Cosby to the Lords of Trade, June 19, 1734, in *Documents Relative to the Colonial History of the State of New-York,* ed. John Romeyn Brodhead (Albany, NY: Weed, Parsons, 1856), 6:4–7, quoted in Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 840.

33. Robert W. T. Martin, *The Free and Open Press: The Founding of American Democratic Press Liberty* (New York: New York University Press, 2001), loc. 1055–1056, Kindle.

34. Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 858.

35. Martin, *The Free and Open Press*, loc. 858

36. Levy, *Emergence of a Free Press*, 44.

37. Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 899; Martin, *The Free and Open Press,* loc. 1049.

38. Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 488.

39. John Peter Zenger and James Alexander, *A Brief Narrative of the Case and Tryal of John Peter Zenger* (Boston, 1738), 15, 18, 20, 27, 43–44, 46. See also, Levy, *Emergence of a Free Press*, 43–44; and Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 488.

40. Standage, *Writing on the Wall*, 132.

41. Levy, *Emergence of a Free Press*, 46–47.

42. Levy, *Emergence of a Free Press*, 51–58.

43. Quoted in Levy, *Emergence of a Free Press*, 53.

44. Benjamin Franklin, *Documents on the Hearing of William Smith's Petition*, April 27, 1758, in *The Papers of Benjamin Franklin*, vol. 8, ed. Leonard W. Labaree (New Haven, CT: Yale University Press, 1965), 28, https:// franklinpapers.org/yale?vol=8&page=028a. See also, Levy, *Emergence of a Free Press*, 57.

45. Ralph L. Ketcham, "Benjamin Franklin and William Smith: New Light on an Old Philadelphia Quarrel," *Pennsylvania Magazine of History* and *Biography* 88, no. 2 (1964): 156n44.

46. Martin, *The Free and Open Press*, loc. 1341.

47. John Adams to Thomas Jefferson, 1815, quoted in Bailyn, *The Ideological Origins of the American Revolution,* 1.

48. Bernard Bailyn, *The Ideological Origins of the American Revolution*, enlarged ed. (Cambridge, MA: The Belknap Press of Harvard University Press, 1992), 43.

49. Joseph M. Adelman, *Revolutionary Networks: The Business and Politics of Printing the News, 1763–1789* (Baltimore: John Hopkins University Press, 2019), 143.

50. Richard Henderson to Cunningham Corbett, July 30, 1774, in *American Archives: Fourth Series*, ed. Peter Force (Washington, DC, 1837–1846), 3:54, quoted in *A History of the*

Book in America, vol. 1: *The Colonial Book in the Atlantic World*, ed. Hugh Armory and David D. Hall (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2007), 483.

51. See, for example, Bailyn, *The Ideological Origins of the American Revolution*, 4–5, 17.

52. *Rivington's New York Gazetteer*, March 9, 1775, quoted in Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 1195.

53. See, for example, Paul Revere to Jeremy Belknap, 1798, in *Paul Revere's Three Accounts of His Famous Ride*, ed. Edmund Morgan (Boston: Massachusetts Historical Society, 1968).

54. See, for example, Arthur M. Schlesinger, "The Colonial Newspapers and the Stamp Act," *New England Quarterly 8*, no. 1 (1935): 65.

55. Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 1092–1095.

56. *Constitutional Courant*, September 21, 1765, repr., in Albert Matthews, "The Snake Devices, 1754–1776, and the Constitutional Courant, 1765," *Publications of The Colonial Society of Massachusetts* 11 (1906–1907), 417, 421–436. See also, Schlesinger, "The Colonial Newspapers and the Stamp Act," 69.

57. Cadwallader Colden to H.S. Conway, secretary of state for the colonies, in *Documents Relative to the Colonial History of the State of New-York*, ed. E. B. O'Callaghan and B. Fernow (Albany, 1856–1887), 7:759, quoted in Schlesinger, "The Colonial Newspapers and the Stamp Act," 68.

58. Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 1060.

59. *Boston Gazette*, July 8, 1765, quoted in Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 1465.

60. John Adams, "A Dissertation on the Canon and the Feudal Law," No. 4., *Boston Gazette*, October 21, 1765, in *The Adams Papers*, ed. Robert J. Taylor (Cambridge, MA:

Harvard University Press, 1977), 1:123–128, Founders Online, National Archives, https://founders.archives.gov/documents/Adams /06–01–02–0052–0007.

61. Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 1443.

62. The Virginia Resolves, May 30, 1765, Teaching American History, https://teachingamericanhistory.org/library/document/the–virginia–resolves –of–1765. See also, Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 1419–1434.

63. Solomon, *Revolutionary Dissent*, 1095–1896.

64. See, for example, Schlesinger, "The Colonial Newspapers and the Stamp Act," 74.

65. The Declaratory Act (March 18, 1766), in *The Statutes at large. . . from 1225 to 1867*, ed. Danby Pickering (Cambridge: Benthem, for C. Bathhurst: London, 1762–1869), Lillian Goldman Law Library, https://avalon.law.yale.edu/18th_century/declaratory_act_1766.asp.

66. Bailyn, *The Ideological Origins of the American Revolution*, 4.

67. John Dickinson, *Letters from a Farmer in Pennsylvania* 3, 1767, in *Empire and Nation: Letters from a Farmer in Pennsylvania (John Dickinson). Letters from the Federal Farmer (Richard Henry Lee)*, ed. Forrest McDonald (Indianapolis: Liberty Fund, 1999), https://oll.libertyfund.org/titles /dickinson–empire–and–nation–letters–from–a–farmer.

68. Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 33.

69. In the House of Representatives, March 3, 1768, in *Reports of Cases Argued and Adjudged*, ed. Josiah Quincy (Boston: Little, Brown, 1865), 274–275. See also, Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 34–42.

70. Samuel Adams (Populus) in *Boston Gazette*, March 14, 1768, quoted in Solomon, *Revolutionary Dissent*, loc. 1637. See also, Levy, *Emergence of a Free Press*, 67.

71. Actions of the Citizens of Philadelphia, in Opposition to the Importation of Tea, January 3, 1774, in *Principles and Acts of the Revolution in America [. . .]*, ed. Hezekiah Niles (Baltimore: William Ogden Niles, 1822), 201, quoted in "On This Day, the Boston Tea Party Lights a Fuse," *Constitution Daily*, December 16, 2019, https://constitutioncenter.org/blog/on-this -day-the-boston-tea-party-lights-a-fuse.

72. John Adams, quoted in Bailyn, *The Ideological Origins of the American Revolution*, 118.

73. Bailyn, *The Ideological Origins of the American Revolution*, 17.

74. Martin, *The Free and Open Press*, loc. 1831–1849.

75. James Madison to William Bradford, March 1775, in *The Papers of James Madison*, vol. 1, ed. William T. Hutchinson and William M. E. Rachal (Chicago: The University of Chicago Press, 1962), 141–142, Founders Online, National Archives, https://founders.archives.gov/documents/Madison/01-01 -02-0041. See also, Martin, *The Free and Open Press*, loc. 1852–1876.

76. John Adams, quoted in Standage, *Writing on the Wall*, 139.

77. Thomas Paine, *Common Sense*, January 10, 1776, in *Common Sense*, *Rights of Man, and Other Political Writings*, ed. Mark Philip (Oxford: Oxford University Press, 1995).

78. Josiah Barlett to John Langdon, January 13, 1776, in *Letters of Delegates to Congress, 1774–1789*, vol. 3, ed. Paul H. Smith (Washington, DC: Library of Congress, 1976–2000), American Memory: Remaining Collections, Library of Congress, Washington, DC, http://memory.loc.gov/cgi-bin/query/r?am mem/hlaw:@field(DOCID+@lit(dg00371)).

79. Trish Loughran, *The Republic in Print: Print Culture in the Age of U.S. Nation Building*, 1770–1870 (New York: Columbia University Press, 2007), 56; Ray Raphael, "Thomas Paine's Inflated Numbers," *Journal of the American Revolution*, March 20, 2013, https://allthingsliberty.com/2013/03 /thomas-paines-inflated-numbers.

80. George Washington to Lieutenant Colonel Joseph Reed, April 1, 1776, in *The Papers of George Washington*, vol. 4, ed. Philander D. Chase (Charlottesville: University Press of Virginia, 1991), 9–13, Founders Online, National Archives, https://founders.archives.gov/documents/Washington/03-04-02-0009.

81. John Adams to Thomas Jefferson, 1819, quoted in Standage, *Writing on the Wall*, 160.

82. Virginia Declaration of Rights, arts. 12 (June 12, 1776), in James McClellan, *Liberty, Order, and Justice: An Introduction to the Constitutional Principles of American Government*, 3rd ed. (Indianapolis: Liberty Fund, 2000), 188–190.

83. Constitution of Pennsylvania, art. XII (September 28, 1776), in *The Federal and State Constitutions Colonial Charters*, ed. Francis Newton Thorpe (Washington, DC: Government Printing Office, 1909), 3083.

84. Articles of Confederation, art. V, § 5 (March 1, 1781). See also, Akhil Reed Amar, "How America's Constitution Affirmed Freedom of Speech Even Before the First Amendment," *Capital University Law Review* 38, no. 3 (2010): 507.

85. John Adams to William Stephens Smith, December 26, 1787, Founders Online, National Archives, https://founders.archives.gov/documents /Adams/99-02-02-0298.

86. Amar, "How America's Constitution Affirmed Freedom of Speech," 509.

87. U.S. Const. art. I, § 6.

88. "Sentiments of Many," *Virginia Independent Chronicle*, June 18, 1788, in *The Complete Anti-Federalist*, ed. H. J. Storing (Chicago: The University of Chicago Press, 1981), 275.

89. Alexander Hamilton, Federalist No. 84, May 28, 1788, in *The Papers of Alexander Hamilton*, vol. 4, ed. Harold C. Syrett (New York: Columbia University Press, 1962), 702–714.

90. James Madison to Thomas Jefferson, October 17, 1788, in *The Papers of James Madison*, vol. 11, ed. Robert A. Rutland and Charles F. Hobson (Charlottesville: University Press of Virginia, 1977), 295–300.

91. Martin, *The Free and Open Press*, loc. 2398–2405.

92. Philadelphiensis I, *Independent Gazetteer*, November 7, 1787, in *The Documentary History of the Ratification of the Constitution*, ed. John P. Kaminski et al. (Madison: Wisconsin Historical Society Press, 1981), 13:578.

93. Martin, *The Free and Open Press*, loc. 2107–2113.

94. James Madison, "Speech in Congress," June 8, 1789, *Cong. Register* 1:418–419, in *The Papers of James Madison*, vol. 12, ed. Charles F. Hobson and Robert A. Rutland (Charlottesville: University Press of Virginia, 1979), 196–210, Founders Online, National Archives, https://founders.archives.gov /documents/Madison/01-12-02-0126.

95. Madison, "Speech in Congress," June 8, 1789.

96. U.S. Bill of Rights, amend. I.

97. James Madison, "Speech in Congress," June 8, 1789.

98. James Madison, "Speech in Congress," August 17, 1789, *Cong. Register 2:227, in The Papers of James Madison*, 12:344, Founders Online, National Archives, https://founders.archives.gov/documents/Madison/01-12-02-0227.

99. James Madison, "Speech in Congress," August 15, 1789, *Cong. Register* 2:195, in *The Papers of James Madison*, 12:339–342, Founders Online, National Archives, https://founders.archives.gov/documents/Madison/01-12-02-0224.

الفصل السابع

1. Jonathan Israel, The Expanding Blaze: How the American Revolution Ignited the World, 1775–1848 (Oxford: Princeton University Press, 2017), 3.

2. Israel, The Expanding Blaze, 231–232.

3. Joris van Eijnatten, "Between Practice and Principle: Dutch Ideas on Censorship and Press Freedom, 1759–1795," Redescriptions: Yearbook for Political Thought and Conceptual History (2004): 16–17.

4. Joan Derk van der Capellen tot den Pol, An Address to the People of the Netherlands (London, 1782), 136–137.

5. Van Eijnatten, "Between Practice and Principle," 16.

6. De Post van den Neder-Rhyn, VIII, nr. 400, 774, in Wyger Velema, Republicans: Essays on Eighteenth-Century Dutch Political Thought (Leiden and Boston: Brill, 2007), 148.

7. Simon Schama, Patriots and Liberators: Revolution in the Netherlands, 1780–1813 (London: Collins, 1977), 80.

8. Elie Luzac, Reinier Vryaart openhartige brieven, etc. [1781–1784], 2:4:144, trans. Wyger Velema, in Laursen and Van der Zande, Early French and German Defenses of Freedom of the Press, 32.

9. See, for example, Jonathan Israel, The Dutch Republic: Its Rise, Greatness, and Fall 1477–1806 (Oxford: Oxford University Press, 1995), 1100–1115; and Wiep van Bunge, From Bayle to the Batavian Republic:Essays on Philosophy in the Eighteenth-Century Dutch Republic (Boston: Brill, 2018), 266.

10. See, for example, William Doyle, The Oxford History of the French Revolution, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2002), 27, 68–69; or, for a brief introduction, William Doyle, The French Revolution: A Very Short Introduction (Oxford: Oxford University Press, 2001), 19–37.

11. Charles Walton, Policing Public Opinion in the French Revolution: The Culture of Calumny and the Problem of Free Speech (Oxford: Oxford University Press, 2009), 51, 74.

12. The Declaration of the Rights of Man and Citizen, art. 1, in The French Revolution and Human Rights, ed. and trans. Lynn Hunt (Boston and New York: Bedford/St. Martin's, 1996), 78.

13. Hunt, The French Revolution and Human Rights, 10.

14. Hunt, The French Revolution and Human Rights, 19, 23–26.

15. See, for example, Jonathan Israel, The Enlightenment That Failed: Ideas, Revolution, and Democratic Defeat, 1748–1830 (Oxford: Oxford University Press, 2019), 737.

16. Olympe de Gouges, Les Droits de la femme, arts. 1, 10 (Paris, 1791), trans. Hunt, The French Revolution and Human Rights, 125.

17. Marie–Jean–Antoine–Nicolas de Cariat, Marquis de Condorcet, "On giving Women the Right of Citizenship" (1790), in Condorcet: Foundations of Social Choice and Political Theory, trans. and ed. Iain McLean and Fiona Hewitt (Cheltenham: Edward Elgar, 1994), 297.

18. Jean Baptiste Amar, speech in the National Convention, October 30, 1793, in Archives parlementaires 78 (Paris, 1911), 20–22, 33–35, 48–51, trans. Hunt, The French Revolution and Human Rights, 135–138.

19. The Declaration of the Rights of Man and of the Citizen, art. 11, trans. Hunt, The French Revolution and Human Rights, 79.

20. Georg Jallinek, The Declaration of the Rights of Man and of Citizens: A Contribution to Modern Constitutional History, trans. Max Farrand (New York: Henry Holt, 1901), https://oll.libertyfund.org/titles/jellinek-the-declaration-of-the-rights-ofman-and-of-citizens/simple#lf0162_label_046.

21. Walton, Policing Public Opinion, 86–91.

22. Walton, Policing Public Opinion, 102, 106.

23. Jean-Paul Marat, L'Ami du peuple no. 181, August 4, 1790, trans.Walton, Policing Public Opinion, 106–107.

24. Jean-Paul Marat, placard, July 26, 1790, in Encyclopedia Britannica, s.v. "Jean-Paul Marat," by Jean Vidalenc, last modified July 9, 2020, www.britannica.com/biography/Jean-Paul-Marat.

25. See, for example, Doyle, The Oxford History of the French Revolution, 191; and Doyle, The French Revolution, 51.

26. Walton, Policing Public Opinion, 109–110.

27. François Xavier Lanthenas, De la liberté indéfinie de la presse (Paris, 1791), 26, trans. Walton, Policing Public Opinion, 110.

28. Walton, Policing Public Opinion, 109, 124.

29. Walton, Policing Public Opinion, 129.

30. Walton, Policing Public Opinion, 129–130.

31. Doyle, The French Revolution, 52–54.

32. Walton, Policing Public Opinion, 133.

33. Thomas Paine to George Danton, May 6, 1793, French National Archives, Thomas Paine National Historical Association, https://thomaspaine.org/letters/other/to-george-jacques-danton-may-6-1793.html. See also, Walton, Policing Public Opinion, 133.

34. Declaration des droits naturels, civils et politiques des hommes, arts. 4 and 5, Constitution Girondine 1793, Archivio de Diritto e Storia Constituzionali, Università de Torino, www.dircost.unito.it/altriDocumenti/docs/17930215__progettoDiCostitiuzioneGirondina.pdf.

35. Declaration of the Rights of Man and Citizen, Constitution of Year I, 1793, in The Constitutions and Other Select Documents Illustrative of the History of France 1789–1901, ed. Frank Maloy Anderson (Minneapolis: H. W. Wilson, 1904), 170–174.

36. The Law of Suspects (September 17, 1793), in Liberty, Equality, Fraternity: Exploring the French Revolution, ed. Jack R. Censer and Lynn Hunt (American Social History Productions, 2001), Columbia University, www.columbia.edu/~iw6/docs/suspects.html.

37. Olympe de Gouges, The Three Urns, or the Welfare of the Motherland, July 19, 1793, trans. Clarissa Palmer, Olympe de Gouges, www.olympedegouges.eu/three_urns.php.

38. The Trial of Olympe de Gouges, November 2, 1794, in Women in Revolutionary Paris, 1789–1795, ed. Darline Gay Levy, trans. Harriet B.Applewhite and Mary D. Johnson (Champaign: University of Illinois Press), 254–259, Liberté, Égalité, Fraternité: Exploring the French Revolution, https://revolution.chnm.org/d/488.

39. Doyle, The Oxford History of the French Revolution, 144–145.

40. Hunt, The French Revolution and Human Rights, 23.

41. Doyle, The Oxford History of the French Revolution, 260–262, 397.

42. Law of 14 Frimaire (December 4, 1793), trans. Walton, Policing Public Opinion, 129.

43. Maximilien Robespierre, "Citizens, Representatives of the People," speech to the National Convention, February 5, 1794, in Report Upon the Principles of Political Morality Which Are to Form the Basis of the Administration of the Interior Concerns of the Republic (Philadelphia, 1794).

44. Law of 22 Prairial (June 10, 1794), trans. Walton, Policing Public Opinion, 135.

45. Maris Linton, "Robespierre and the Terror," History Today 56, no. 8 (2006): 23, www.historytoday.com/archive/robespierre-and-terror.

46. Donald Greer, The Incidence of the Terror During the French Revolution: A Statistical Interpretation (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1935), 85. See also, Walton, Policing Public Opinion, 186.

47. Greer, The Incidence of the Terror During the French Revolution, 85, quoted in Walton, Policing Public Opinion, 186.

48. Peter McPhee, Robespierre: A Revolutionary Life (New Haven: Yale University Press, 2012), 214–220; Doyle, The French Revolution, 58.

49. Declaration of Rights and Duties of Man and Citizen, Const. of the Year III, art. 9, October 26, 1795, in Anderson, The Constitutions, 170–174.

50. Walton, Policing Public Opinion, 231.

51. Catherine I, quoted in Norman Davies, Europe: A History (London: Pimlico, 1997), 717.

52. Douglas Smith, "Alexander Radishchev's Journey from St. Petersburg to Moscow and the Limits of Freedom of Speech in the Reign of Catherine the Great," in Freedom of Speech: The History of an Idea, ed. Elizabeth Powers (Lewisburg, PA: Bucknell University Press, 2011), 61–80. See also, Allen McConnell, A Russian Philosophe, Alexander Radishchev 1749–1802 (The Hague: Martinus Nijhoff, 2012).53. D. S. Babkin, Protsess A. N. Radishcheva (Moscow–Leningrad: Izdvo Akademii Nauk, 1952), 33–35, 151, 156–164, quoted in Smith, "Alexander Radishchev's Journey from St. Petersburg to Moscow," 75.

54. Smith, "Alexander Radishchev's Journey from St. Petersburg to Moscow," 77.

55. Quoted in Smith, "Alexander Radishchev's Journey from St. Petersburg to Moscow," 61.

56. Aleksandr Radishchev, A Journey from St. Petersburg to Moscow, trans. Leo Wiener (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1958), 164–165, 168–169, 171–172, quoted in Smith, "Alexander Radishchev's Journey from St. Petersburg to Moscow," 65, 67.

57. Radishchev, A Journey from St. Petersburg to Moscow, in K. A. Papmehl, Freedom of Expression in Eighteenth Century Russia (The Hague: Martinus Nijhoff, 1971), 125.

58. Journal of the Kantselariya of the Imperial Academy of Sciences, no. 602, 1791, quoted in Semennikov, A Contribution to the History of

Censorship in the Age of Catherine (Russkiy Bibliofil, 1913), no.1:52, quoted in Papmehl, Freedom of Expression in Eighteenth Century Russia, 116.

59. Papmehl, Freedom of Expression in Eighteenth Century Russia, 118, 122; Smith, "Alexander Radishchev's Journey from St. Petersburg to Moscow," 77.

60. Christopher Clark, Iron Kingdom: The Rise and Downfall of Prussia 1600–1947 (London: Penguin, 2006), 269.

61. Johan Christian Laursen and Johan van der Zande, eds., Early French and German Defenses of Freedom of the Press (Leiden: Brill, 2003), 103.

62. Edoardo Tortarolo, The Invention of Free Press: Writers and Censorship in Eighteenth Century Europe (Dordrecht: Springer, 2016), 153.

63. Pamela E. Selwyn, Everyday Life in the German Book Trade: Friedrich Nicolai as Bookseller and Publishers in the Age of Enlightenment 1750–1810 (University Park: Pennsylvania State University Press, 2000), 210.

64. Clark, Iron Kingdom, 269.

65. James J. DiCenso, Kant: Religion Within the Boundaries of Mere Reason: A Commentary (Cambridge: Cambridge University Press, 2012).66. Johann Christoph von Wöllner, royal proclamation (October 1, 1794), in Immanuel Kant, The conflict of the faculties 7:6 (Königsberg: Friedrich Nicolovius, 1798), in Immanuel Kant: Religion and Rational Theology, trans. Allen W. Wood and George di Giovvani (Cambridge: Cambridge University Press, 2001), 240.

67. Immanuel Kant to J. C. von Wöllner, October 1794, in The conflict of the faculties 7:10, in Wood and Giovanni, Immanuel Kant, 242.

68. Richard Price, A Discourse on the Love of Our Country, November 4, 1789, in Richard Price: Political Writings, ed. D. O. Thomas (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), 195–196.

69. George H. Smith, "Thomas Paine Versus Edmund Burke, Part 6," Libertarianism.org, Cato Institute, May 30, 2014, www.libertarianism.org/columns/thomas-paine-versus-edmund-burke-part-6.

70. Edmund Burke, Substance of the speech of the Right Honourable Edmund Burke, in thr [sic] debate on the army estimates, in the House of Commons, February 9, 1790 (London: J. Debrett, 1790), Eighteenth Century Collections Online, https://quod.lib.umich.edu/e/ecco/004902170.0001.000?rgn=main;view=fulltext.

71. Edmund Burke, Reflections on the Revolution in France, 1790, in Revolutionary Writings, ed. Iain Hampsher-Monk (Cambridge: Cambridge University Press, 2014), 39, 81, 89, 224.

72. Mark Philip, The French Revolution and British Popular Politics (Cambridge: Cambridge University Press, 1991), 5.

73. Mary Wollstonecraft, A Vindication of the Rights of Men, 2nd ed. (London: J. Johnson, 1790), 25, 88.

74. Joseph Priestley, "Letter XIII: Of the Prospect of the general Enlargement of Liberty, civil and religious, opened by the Revolution in

France," in Letters to the Right Honourable Edmund Burke (Birmingham: Thomas Pearson, 1791), 140.

75. See, for example, Martin Fitzpatrick, "Priestley, Joseph," in An Oxford Companion to the Romantic Age, ed. Iain McCalman et al. (Oxford: Oxford University Press, 2009).

76. Joseph Priestley, "Letter XII: Of the Danger of the Church, and of the Test Laws," in Letters to the Right Honourable Edmund Burke, 131.77. See, for example, Fitzpatrick, "Priestley, Joseph"; and John G. McEnvoy, "Priestley, Joseph," in Encyclopedia of the Enlightenment, ed. Alan C. Kors (Oxford: Oxford University Press, 2005).

78. Thomas Paine, Rights of Man, 1791, in "Rights of Man," "Common Sense" and Other Political Writings, ed. Mark Philip (Oxford: Oxford University Press, 1995), 134–135, 137, 141.

79. Edmund Burke, An Appeal from the New to the Old Whigs, August 3, 1791, in The Writings and Speeches of Edmund Burke, ed. P. J. Marshall and Donald Bryant (Oxford: Oxford University Press, 2015), 4:439.

80. Thomas Paine, Rights of Man, Part the Second, 1792, in "Rights of Man," "Common Sense" and Other Political Writings, 210, 225, 233.

81. Thomas Paine, quoted in John Keane, Tom Paine: A Political Life (London: Bloomsbury, 1995), 341.

82. Philip, The French Revolution and British Popular Politics, 5.

83. Keane, Tom Paine, 426.

84. Philip, The French Revolution and British Popular Politics, 5.

85. George III, A Proclamation, May 21, 1792, in Journal of the House of Lords, vol. 39, 1790–1793 (London: His Majesty's Stationery Office, 1767–1830), 431–458, British History Online, www.britishhistory.ac.uk/lords-jrnl/vol39/pp431-458. See also, Philip, The French Revolution and British Popular Politics, 7; and Jennifer Mori, Britain in the Age of the French Revolution 1785–1820 (London: Routledge, 2000), 94–96.

86. Keane, Tom Paine, 335–336.

87. Frank O'Gorman, "The Paine Burnings of 1792–1793," Past & Present 193 (2006): 111.

88. Keane, Tom Paine, 431.

89. The Trial of Thomas Paine: for a libel contained The second part of rights of man[...], 1792, 5–9, 20, Eighteenth Century Collections Online, https://quod.lib.umich.edu/e/ecco/004809446.0001.000/1:2?rgn=div1;view=fulltext.

90. Thomas Paine, The Age of Reason, Part II (London, 1795), in The Writings of Thomas Paine, ed. Moncure Daniel Conway (New York: G. P. Putnam's Sons, 1894), 4:186.

91. Leonard Levy, Blasphemy—Verbal Offense Against the Sacred, from Moses to Salman Rushdie (Chapel Hill: University of North Carolina Press,1993), 333.

92. Mori, Britain in the Age of the French Revolution, 96. See also, Mark Philip, "Britain and the French Revolution," BBC, last modified February 17, 2011, www.bbc.co.uk/history/british/empire_seapower/british_french_rev_01.shtml.

93. Philip, The French Revolution and British Popular Politics, 7–8.

94. Mori, Britain in the Age of the French Revolution, 100. See also, Marjorie Bloy, "The Age of George III," A Web of English History, last modified April 23, 2017, www.historyhome.co.uk/ceight/france/pitfrwar.htm.

95. William Pitt, "Speech to the House of Commons," April 30, 1792, in

The Speeches of the Right Honourable William Pitt, in the House of Commons, ed. W. S. Hathaway (London: J. Hatchard; printed for Longman, Hurst, Rees & Orme, 1806), 92.

96. The Annual Register, or a View of the History, Politics, and Literature For the Year 1794 (London: G. Auld, Greville–Street, 1799), 268–271, 275.

97. George III, Treasonable and Seditious Practices Act, 1795, University of Victoria, https://web2.uvcs.uvic.ca/courses/lawdemo/DOCS/TREASON.htm. See also, Mori, Britain in the Age of the French Revolution, 99; and Bloy, "The Age of George III."

98. Bloy, "The Age of George III."

99. Philip, "Britain and the French Revolution."

100. Michael Duffy, "War, Revolution and the Crisis of the British Empire," in Philip, The French Revolution and British Popular Politics, 118–145.

101. George III, Act Against Unlawful Combinations and Confederacies, 1799, University of Victoria, https://web2.uvcs.uvic.ca/courses/lawdemo/DOCS/COMBCONF.htm.

102. Mori, Britain in the Age of the French Revolution, 93–94.

103. Charles Slack, Liberty's First Crisis: Adams, Jefferson, and the Misfits Who Saved Free Speech (New York: Grove Atlantic, 2015), 56–86, Kindle.

104. Solomon, Revolutionary Dissent, loc. 5126–5157.105. James Madison to Thomas Jefferson, May 13, 1798, in The Papers of James Madison, vol. 17, ed. David B. Mattern et al. (Charlottesville: University Press of Virginia), 130–131, Founders Online, National Archives, https://founders.archives.gov/documents/Madison/01-17-02-0088.

106. Slack, Liberty's First Crisis, loc. 1041.

107. The Alien and Sedition Act, sec. 2 (July 6, 1798).

108. Wendell Bird, Criminal Dissent: Prosecutions Under the Alien and Sedition Acts of 1798 (Cambridge: Harvard University Press, 2020), 2.

109. Charles O. Lerche Jr., "Jefferson and the Election of 1800: A Case Study in the Political Smear," William and Mary Quarterly 5, no. 4 (1948): 467–491.

110. Bird, Criminal Dissent.

111. Alexander Hamilton to Oliver Wolcott Jr., June 29, 1798, in The Papers of Alexander Hamilton, vol. 21, ed. Harold C. Syrett (New York: Columbia University Press, 1974), 522–523, Founders Online, National Archives, https://founders.archives.gov/documents/Hamilton/01-21-02-0296.

112. Alexander Hamilton to Jonathan Dayton, October–November 1799, in The Papers of Alexander Hamilton, 2:599–604, Founders Online, National Archives, https://founders.archives.gov/documents/Hamilton/01-23-02-0526.

113. George Hay, An Essay on the Liberty of the Press (Philadelphia: Aurora, 1799), 35, 40, 43, 47, 49, 50, Evans Early American Imprint Collection, https://quod.lib.umich.edu/e/evans/N26756.0001.001?rgn=main;view=fulltext. See also, Slack, Liberty's First Crisis, 151–152.

114. James Madison and Thomas Jefferson, The Resolutions of Virginia and Kentucky (1798; repr. Richmond: Shepherd and Pollard, 1826), 38. See also, Bird, Criminal Dissent, 154–156.

115. Thomas Jefferson, quoted in Bird, Criminal Dissent, 4.

116. James Madison, The Report of 1800, January 7, 1800, in The Papers of James Madison, vol. 17, ed. David B. Mattern et al. (Charlottesville: University Press of Virginia, 1991), 303–351, Founders Online, National Archives, https://founders.archives.gov/documents/Madison/01-17-02-0202.

117. Matthew Lyon, letter in Spooner's Vermont Journal, July 31, 1798,quoted in Francis Wharton, State Trials of the United States During the Administrations of Washington and Adams (Philadelphia, 1849), 333.

118. Bird, Criminal Dissent, 91–95.

119. Bird, Criminal Dissent, 133–138.

120. Slack, Liberty's First Crisis, 84.

121. Slack, Liberty's First Crisis, 78.

122. George Washington to Timothy Pickering, August 4, 1799, in The Papers of George Washington, ed. W. W. Abbott (Charlottesville: University Press of Virginia, 1799), 4:221–223, Founders Online, National Archives, https://founders.archives.gov/documents/Washington/06-04-02-0184.

123. Solomon, Revolutionary Dissent, loc. 5347–5348.

124. Benjamin Franklin Bache, Aurora General Advertiser, August 28, 1798, in American Aurora: A Democratic-Republican Returns, ed. Richard N. Rosenfeld (New York: St. Martin's Press, 1998), 222.

125. Bird, Criminal Dissent, 9, 369.

126. Thomas Jefferson, "First Inaugural Address," March 4, 1801, in The Papers of Thomas Jefferson, ed. Barbara B. Oberg (Princeton: Princeton University Press, 2006), 33:148–152.

127. Thomas Jefferson to Thomas McKean, February 19, 1803, in The Papers of Thomas Jefferson, ed. Barbara B. Oberg (Princeton: Princeton University Press, 2012), 39:552–555.

128. Bird, Criminal Dissent, loc. 8643.

129. Judge Learned Hand, "The Spirit of Liberty," May 21, 1944, FIRE, www.thefire.org/first-amendment-library/special-collections/the-spirit-ofliberty-speech-by-judge-learned-hand-1944.

الفصل الثامن

1 Louis de Jaucourt, "Press," in Encyclopedic', ou Dictionnaire Raisonne des sciences, des arts et des metiers, ed. Denis Diderot and Jean le Rond d'Alembert, in Encyclopedic Liberty: Political Articles in the Dictionary of Diderot and D'Alembert, trans. and ed. Henry C. Clark and Christine Dunn Henderson (Indianapolis: Liberty Fund, 2016), 532.

2 See, for example, Encyclopedia Britannica, s.v. "Concert of Europe," last modified February 22, 2016, www.britannica.com/event/Concert-of-Europe.

3 Jonathan Israel, The Enlightenment That Failed: Ideas, Revolution, and Democratic Defeat, 1748–1830 (Oxford: Oxford University Press, 2019), 771–773.

4 James Curran and Jean Seaton, Power Without Responsibility: Press, Broadcasting and the Internet in Britain, 7th ed. (London: Routledge, 2010), 7.

5 Philip Harling, "The Law of Libel and the Limits of Repression, 179 0– 1832," Historica/Journai 44, no. I (2001): 109–110.

6 Michael Lobban, "From Seditious Libel to Unlawful Assembly: Peterloo and the Changing Face of Political Crime," Oxford Journal of Legal Studies io, no. 3 (1990): 325.

7 Charles Tilly, Popular Contention in Great Britain, 1758–1834 (London: Routledge, 2005), 251.

8 Donald Read, Peterloo: The Massacre and Its Background (Manchester: Manchester University Press, 1958), 2.

9 Read, Peterloo, 55–56, 115.

10 Tilly, Popular Contention, 260.

11 Read, Peterloo, 129–131.

12 Read, Peterloo, 134–140.

13 Lobban, "From Seditious Libel," 349.

14 Percy B. Shelley, The Masque of Anarchy. A Poem (1918; repr., London: Edward Moxon, 1832), 47. See also, John Sutherland, quoted in "Londoner's Diary: Jeremy Corbyn's Romantic Notions Traced Back to Percy Shelley," Evening Standard, May 17, 2017, www.standard.co.uk/news/londoners-diary/londoner-s-diary-jeremy-corbyn-s-romantic-notions-traced-back-to-percy-shelley-a3541276.html.

15 Great Britain, Parliament, Notes and Observations, Critical and Explanatory (London, 1820), 68.

16 Lord Sidmouth, quoted in Harling, "The Law of Libel," 126.

231

17 Harling, “The Law of Libel,” 131.

18 Read, Peterloo, 73.

19 Rex v. Taylor (1676). See Elliott Visconsi, "The Invention of Criminal Blasphemy: Rex v. Taylor (1676)," Representations 103, no. I (2008): 30–52. See also, Leonard Levy, Blasphemy *Verbal Offense Against the Sacred, from Moses * to Salman Rushdie (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1993), 345.

20 Lobban, "From Seditious Libel," 327; E. P. Thompson, The Making of the English Working Class (New York: Pantheon Books, 1963), 700.

21 Levy, Blasphemy, 352.

22 Richard Carlile, The Republican, August 27, 1819. See also, "The Republican," Spartacus Educational, https://spartacus-educational.com/PRrepublican.htm.

23 Quoted in Richard Carlile, The Report of the Proceedings of the Court of King's Bench I. . .1 Being the Mock Trial of Richard Carlile (London, 1822), 7, 13. See also, Levy, Blasphemy, 357–358.

24 Levy, Blasphemy, 364.

25 David S. Nash, Blasphemy in Modern Britain: 1789 to the Present (Brookfield: Ashgate, 1999), 86–88.

26 Christina Parolin, "The 'She-Champion of Impiety': Female Radicalism and Political Crime in Early Nineteenth-Century England," in Radical Spaces: Venues of Popular Politics in London, 1790–c. 1845 (Canberra: ANU E Press, 2010), 83–104; Tansy Barton, "World Press Freedom Day: The Pregnant Woman Jailed for Publishing 'Blasphemous' Books," University of London Senate House Library, May 3, 2018, https://london.ac.uk/senate-house-library/blog/world-press-freedom-day-pregnant-woman-jailed-publishing-%E2%B80%98blasphemous%E2%80%99-books.

27 James Mill, "Liberty of the Press," in Supplement to the Encyclopedia Britannica (London: J. Innes, 1825), https://oll.libertyfund.org/title/mill-liberty-of-the-press-1825.

28 Christopher Macleod, "John Stuart Mill," Stanford Encyclopedia of Philosophy, Summer 2020 ed., ed. Edward N. Zalta, https://plato.stanford.edu/entries/mill.

29 Levy, Blasphemy, 376–378.

30 Curran and Seaton, Power Without Responsibility, 7.

31 Curran and Seaton, Power Without Responsibility, 17–19, 21.

32 Curran and Seaton, Power Without Responsibility, 8.

232

33 Ellis Archer Wasson, "The Whigs and the Press, 1800–50," Parliamentary History 25, no. 1 (2006): 78.

34 Wasson, "The Whigs and the Press," 85. For the 2009 repeal, see "UK Government Abolishes Seditious Libel and Criminal Defamation," Human Rights House Foundation, July 13, 2009, https://humanrightshouse.org/articles/uk-government-abolishes-seditious-libel-and-criminal-defamation.

35 Curran and Seaton, Power Without Responsibility, 8.

36 Spring Rice, Parliamentary Debates 34 (1836), cols. 627–634, 37 (1837), col. 1165, quoted in Curran and Seaton, Power Without Responsibility, 8.

37 Curran and Seaton, Power Without Responsibility, 8.

38 Robert Justin Goldstein, The War for the Public Mind: Political Censorship in Nineteenth-Century Europe (Westport and London: Praeger, woo), 29.

39 Wasson, "The Whigs and the Press," 84.

40 Curran and Seaton, Power Without Responsibility, 21

41 Goldstein, The War for the Public Mind, 29.

42 John Stuart Mill, Principles of Political Economy with some of their Applications to Social Philosophy (1848), in The Collected Works of John Stuart Mill, ed. John M. Robson (Toronto: University of Toronto Press, 1965), 3:762, Liberty Fund, https://oll.libertyfund.org/title/mill-the-collected-works-of-john-stuart-mill-volume-iii-principles-of-political-economy-part-ii.

43 Wasson, "The Whigs and the Press," 85.

44 Mogens Herman Hansen, The Tradition of Ancient Greek Democracy and Its Importance for Modern Democracy (Copenhagen: The Royal Danish Academy of Sciences and Letters, 2005), 19.

45 Mogens Herman Hansen, The Tradition of Ancient Greek Democracy and Its Importance for Modern Democracy (Copenhagen: The Royal Danish Academy of Sciences and Letters, 2005), 19.

46 John Stuart Mill, On Liberty (1859), in On Liberty and The Subjection of Women (New York: Henry Holt and Co., 1879), 15, 33, 35–36, Liberty Fund, https://oll.libertyfund.org/title/mill-on-liberty-and-the-subjection-of-women-1879-ed.

47 Curran and Seaton, Power Without Responsibility, 6–7, 21, 371

48 Quoted in Robert Justin Goldstein, Political Censorship of the Arts and the Press in Nineteenth-Century Europe (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 1989), 3o.

233

49 Klemens von Metternich, quoted in E. Ziegler, Literarische Zensur in Deutschland 1819–1848 (Munich: C. Hanser, 1983), 119, trans. Robin Lenman, "Germany," in Goldstein, The War for the Public Mind, 4o.

50 Lenman, "Germany," 41–42.

51 Goldstein, The War for the Public Mind, 127.

52 See, for example, John Roach, "Education and Public Opinion," in The New Cambridge Modern History, vol. 9, War and Peace in an Age of Upheaval, 1793–1830, ed. C. W. Crawley (Cambridge: Cambridge University Press, 1965), 188.

53 Mads Andenvs and Ingeborg Wilberg, eds., The Constitution of Norway: A Commentary (Oslo: Universitetsforlaget, 1987), 157.

54 John Christian Laursen, "Censorship in the Nordic Countries, ca. 1750–1890," Journal of Modern European History 3, no. I (2005): 114–115.

55 Israel, The Enlightenment That Failed, 785–788.

56 Israel, The Enlightenment That Failed, 777–778.

57 Lenman, "Germany," 40–42.

58 Benjamin Constant, Principles of Politics Applicable to All Governments (1815), trans. Dennis O'Keeffe, ed. Etienne Hofmann (Indianapolis: Liberty Fund, 2003), 133, 137, https://oll.libertyfund.org/titles/860/Constant_o452 _482.

59 Jonathan Sperber, Revolutionary Europe, 1780–1850 (London: Routledge, 2000), 279.

60 John M. Merriman, The Margins of City Life: Explorations on the French Urban Frontier, 18151851 (Oxford: Oxford University Press, 1991), 76.

61 Standage, Writing on the Wall, 171; Goldstein, The War for the Public Mind, 134.

62 Pamela M. Pilbeam, The 1830 Revolution in France (Basingstoke, UK: MacMillan, 1991), 30.

63 Pilbeam, The 1830 Revolution in France, 6o–61.

64 Goldstein, The War for the Public Mind, 139.

65 Fr. Const. of 1830, August 14, 1830, in The Constitutions and other select documents illustrative ofthe history of France 1789–1901, ed. Frank Maloy Anderson (Minneapolis: H. W. Wilson, 1904), 5o7–513. See also, Pilbeam, The 1830 Revolution in France.

234

66 Helena Rosenblatt, The Lost History of Liberalism: From Ancient Rome to the Twenty–First Century (Princeton: Princeton University Press, 2018), 88–89..,–

67 Heinrich Heine, Almansor (1821), in Werke in fiinftehn Teilen, ed. Erwin Kalischer and Raimund Pissin (Berlin: Bong; Project Gutenberg, 2014), 20, www.gutenberg.org/files/45600/45600–h/45600–h.htm. My translation.

68 Heinrich Heine, Reisebilder. Das Buch Le Grand (Hamburg: Hoffman and Campe, 1826), 236–237.

69 Lenman, "Germany," 42.

70 Quoted in Goldstein, The War for the Public Mind, 19.

71 Sperber, Revolutionary Europe, 258.

72 The German Confederation, The Six Articles, art. 5 (June 28, 1832), trans. Jeremiah Riemer, in Deutsche Verfassungsdokumente 1803–1850, vol. I, Dokumente zur deutschen Verfassungsgeschichte, 3rd ed., rev. and enl., ed. Ernst Rudolf Huber (Stuttgart: W. Kohlhammer, 1978), 132–133. See also, Lenman, "Germany," 42.

73 Lenman, "Germany," 42.

74 Lenman, "Germany," 43.

75 Rosenblatt, The Lost History of Liberalism, 91.

76 Goldstein, The War for the Public Mind, 131.

77 Pilbeam, The 183o Revolution in France, 93–94.

78 Maxime du Camp, quoted in Goldstein, The War for the Public Mind, 142.

79 Goldstein, Political Censorship, 41.

80 Goldstein, The War for the Public Mind, 15.

81 Goldstein, The War for the Public Mind, 10.

82 Lenman, "Germany," 47.

83 Karl Marx, "Censorship," in Rheinische Zeitung no. 135, May 15, 1842, Marx/Engels Internet Archive, www.marxists.org/archive/marx/works/downoad/Marx_On_freedom_of_the_Press.pdf. See also, Padmaja Shaw, "Marx as Journalist: Revisiting the Free Speech Debate," TripleC Jo, no. 2 (2012): 218–220.

84 David McLellan, Karl Marx: A Biography (Basingstoke, UK: Macmillan, 1995), 39–49.

235

85 McLellan, Karl Marx, 116–126.

86 Christian Karl Josias, baron von Bunsen, Aus seinen Briefen and nach eigener Erinnerung geschildert von seiner Witwe (1847; repr. Leipzig: EA. Brockhaus, 1869), 392, trans. Goldstein, The War for the Public Mind, 13.

87 Quoted in T. C. Jones, "French Republicanism After 1848," in The 1848 Revolutions and European Political Thought, ed. Douglas Moggach and Gareth Stedman Jones (Cambridge: Cambridge University Press, 2018), 73. See also, Goldstein, The War for the Public Mind, 147–148.

88 Quoted in Frederik Ohles, Germany's Rude Awakening: Censorship in the Land of the Brothers Grimm (Kent, OH: Kent State University Press, 1992), 164.

89 See, for example, Lenman, "Germany," 49.

90 Goldstein, The War for the Public Mind, 20–21.

91 Jonathan Sperber, The European Revolutions, 1848–1851, 2nd ed. (Cambridge: Cambridge University Press, 2005), 160.

92 Sperber, The European Revolutions, 160–162; Sperber, Revolutionary Europe, 247.

93 Quoted in Goldstein, The War for the Public Mind, 147–148.

94 Goldstein, The War for the Public Mind, 149.

95 Lothar Hobelt, "The Austrian Empire," in Goldstein, The War for the Public Mind, 224.

96 Lenman, "Germany," 50–51.

97 Goldstein, The War for the Public Mind, 131–132.

98 Quoted in Goldstein, The War for the Public Mind, 150.

99 Goldstein, The War for the Public Mind, 132.

100 Alice Catherine Carls, "France," in World Press Encyclopedia: A Sur**vey of Press Systems Worldwide, ed. Amanda C. Quick (Farmington Hills, MI: Gale, 2002), 316.

101 Goldstein, The War for the Public Mind, 156–157•

102 Lenman, "Germany," 51–53.

103 Gary D. Stark, "Trials and Tribulations: Authors' Responses to Censorship in Imperial Germany, 1885–1914," German Studies Review 12, no. 3 (1989): 448–449.

104 Quoted in Gary D. Stark, Banned in Berlin: Literary Censorship in Imperial Germany, 1871–1918 (New York: Berghahn Books, 2012), 2.

105 Lenman, "Germany," 56.

106 Stark, Banned in Berlin, 155.

107 Lenman, "Germany," 57–58.

108 Heidi J. S. Tworek, News from Germany: The Competition to Control World Communications, 1900–1945 (Cambridge, MA: Harvard University Press), 31.

109 Lenman, "Germany," 6o.

110 Quoted in Goldstein, The War for the Public Mind, 9.

111 Lenman, "Germany," 58.

112 John B. Bury, A History of Freedom of Thought (1918; repr. Oxford: Oxford University Press, 1951), 2.

الفصل التاسع

1. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America* [1835–1840], trans. Henry Reeve, ed. John C. Spencer (New York: Edward Walker, 1850), 181–185, 264.
2. Population of the United States in 1860; Compiled from the Original Returns of the Eighth Census *(Washington, DC: Government Printing Office, 1864), vii, www2.census.gov/library/publications/decennial/1860/population /1860a-02.pdf*
3. Michael Kent Curtis, *Free Speech, "The People's Darling Privilege": Struggles for Freedom of Expression in American History* (Durham, NC: Duke University Press, 2000), 121.
4. *Curtis,* Free Speech*, 128–129, 293–294.*
5. Curtis, *Free Speech*, 137; An Act to Suppress the Circulation of Incendiary Publications (March 23, 1836), in *Acts of the General Assembly of Virginia, Passed at the Session of 1835–36* (Richmond, VA: Thomas Ritchie, 1836), 44–45.
6. The State of Alabama, Copy of Indictment, 1835, in *Documents of the Assembly of the State of New York*, 59th Ses. (Albany, 1836), 2.
7. Michael Kent Curtis, "The Curious History of Attempts to Suppress Antislavery Speech, Press, and Petition in 1835–37," *Northwestern University Law Review* 89, no. 3 (1995): 786.
8. Curtis, *Free Speech*, 155.
9. Curtis, *Free Speech*, 176.
10. Curtis, *Free Speech*, 163.
11. Cong. Globe, 24th Cong., 1st Sess., 3rd vol. (1836): 77.
12. مقتبس في: Quoted in Curtis, *Free Speech*, 135.
13. "Protest of the American Anti-Slavery Society," *Evening Post* (NY), January 28, 1836, 2, quoted in Curtis, *Free Speech*, 159.

14. Thomas Jefferson to Thomas Cooper, September 10, 1814, in *The Papers of Thomas Jefferson*, vol. 7, ed. J. Jefferson Looney (Princeton: Princeton University Press, 2010), 649–655, Founders Online, National Archives, https://founders.archives.gov/documents/Jefferson/03-07-02-0471.

15. Curtis, Free Speech*, 140–141.*

16. Curtis, "The Curious History," 789.

17. Cincinnatus, *Freedom's Defence, or, A Candid Examination of Mr. Calhoun's Report on Freedom of the Press* (Worcester, MA: Dorr, Howland, 1836), 14, quoted in Curtis, *Free Speech*, 168.

18. Curtis, *Free Speech*, 20, 22, 169.

19. "Proposed Bill on Incendiary Publications Fails to Pass in the Senate," The History Engine, The University of Richmond, https://historyengine.richmond.edu/episodes/view/513.

20. Martin Gruberg, "Gag Rule in Congress," *First Amendment Encyclopedia*, Free Speech Center, Middle Tennessee State University, 2009, https:// mtsu.edu/first-amendment/article/1210/gag-rule-in-congress.

21. Angelina Grimké, "Speech at the State House in Boston," February 21, 1838, quoted in "Angelina Grimke Addresses Legislature," Mass Moments, Mass Humanities, www.massmoments.org/moment-details/angelina-grimke -addresses-legislature.html.

22. "*Uncle Tom's Cabin*: A 19th-Century Bestseller," Publishers' Bindings Online, 1815–1930: The Art of Books, University of Alabama, https://bindings.lib.ua.edu/gallery/uncletom.html.

23. Claire Parfait, *The Publishing History of "Uncle Tom's Cabin," 1852–2002* (Farnham, UK: Ashgate, 2007), 95–96.

24. Curtis, *Free Speech*, 129.

25. انظر مثلاً: "Lovejoy, Elijah Parish," in *The Oxford Companion to American Literature*, 6th ed., ed. James D. Hart and Philip W. Leininger (Oxford: Oxford University Press, 1995).

26. Curtis, *Free Speech*, 228–230.
27. "Pennsylvania Hall Historical Marker," Explore PA History, https://explorepahistory.com/hmarker.php?markerId=1-A-104.
28. Angelina Grimké, "Speech at Pennsylvania Hall," May 16, 1838, in *History of Pennsylvania Hall Which Was Destroyed by a Mob on the 17th of May, 1838* (New York: Negro Universities Press, A Division of Greenwood Publishing, 1969).
29. "Pennsylvania Hall Historical Marker," Explore PA History, https://explorepahistory.com/hmarker.php?markerId=1-A-104.
30. Frederick Douglass, "The Kansas–Nebraska Bill," speech, October 30, 1854, Frederick Douglass Project, River Campus Libraries, University of Rochester, https://rbscp.lib.rochester.edu/4400.
31. Frederick Douglass, "A Plea for Free Speech in Boston," December 10, 1860, Jack Miller Center, https://jackmillercenter.org/cd-resources/free -speech-slavery.

32. انظر مثلاً: Curtis, *Free Speech*, 205.

33. مقتبس في: Curtis, *Free Speech*, 281.

34. وصفت العلاقة بالتفصيل وبنسخ من المراسلات ذات الصلة في: Joseph Grégoire de Roulhac Hamilton, ed., *Benjamin Sherwood Hedrick* (Chapel Hill: University of North Carolina, 1910), Documenting the American South, University Library, The University of North Carolina at Chapel Hill, 2005, https://docsouth.unc.edu/true/hamilton/hamilton.html.

35. Benjamin Sherwood Hedrick, *Mr. Hedrick Once More*, November 5, 1856, in Hamilton, *Benjamin Sherwood Hedrick.*
36. The State of South Carolina, Declaration of the Immediate Causes Which Induce and Justify the Secession of South Carolina from the Federal Union (Charleston, 1860), 9.
37. U.S. Const. amend. XIII, XIV (1), XV.
38. Plessy v. Ferguson, 163 U.S. 537 (1896).
39. Equal Justice Initiative, *Lynching in America: Confronting the Legacy of Racial Terror*, 3rd ed. (2017), https://lynchinginamerica.eji.org/report.

40. انظر مثلًا: Robin Hardin and Marcie Hinton, "The Squelching of Free Speech in Memphis: The Life of a Black Post–Reconstruction Newspaper," *Race, Gender & Class Journal* 8, no. 4 (2001): 78–95.

41. Ida B. Wells, editorial in *Memphis Free Speech* (1892), quoted in *Crusade for Justice: The Autobiography of Ida B. Wells*, 2nd ed., ed. Alfreda M. Duster (Chicago: University of Chicago Press, 2020), 57.

42. Daily Commercial *(May 1892), quoted in Hardin and Hinton, "The Squelching of Free Speech in Memphis," 87.*

43. مقتبس في: The Gale Group, "Ida B. Wells–Barnett (1862–1931)," *CBN*, www.cbn.com/special/blackhistory/bio_idabwells.aspx.

44. Hardin and Hinton, "The Squelching of Free Speech in Memphis," 90.

45. Woodrow Wilson, "Third Annual Message," 1915, Miller Center, https://millercenter.org/the–presidency/presidential–speeches/december–7–1915 –third–annual–message.

46. Espionage Act, 40 Stat. 217 (1917). See also, David Asp, "Espionage Act of 1917," *First Amendment Encyclopedia*, Free Speech Center, Middle Tennessee State University, last modified May 2019, www.mtsu.edu/first–amendment /article/1045/espionage–act–of–1917.

47. edition Act, 40 Stat. 553 (1918). See also, Christina L. Boyd, "Sedition Act of 1918," *First Amendment Encyclopedia*, Free Speech Center, Middle Tennessee State University, 2009, www.mtsu.edu/first–amendment/article/1239 /sedition–act–of–1918.

48. Boyd, "Sedition Act of 1918.

49. Timothy C. Shiell, *African Americans and the First Amendment: The Case of Liberty and Equality* (Albany: State University of New York Press, 2019), 29, Kindle.

50. William G. Jordan, *Black Newspapers and America's War for Democracy, 1914–1920* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2001), 92–96.

51. "SUFFRAGISTS BURN WILSON IN EFFIGY; MANY LOCKED UP," *New York Times*, February 10, 1919, www.nytimes.com/1919/02/10/archives /suffragists-burn-wilson-in-effigy-many-locked-up-police-stop.html ?smid=url-share.
52. "Columbia's Deliverance," *New York Times*, October 10, 1917, www .nytimes.com/1917/10/10/archives/columbias-deliverance.html.
53. . Michael J. Klarman, "Rethinking the Civil Rights and Civil Liberties Revolutions," Virginia Law Review *82, no. 1 (1996): 1–67.*
54. Shiell, *African Americans and the First Amendment.*
55. Theodore Kornweibel Jr., *"Investigate Everything": Federal Efforts to Ensure Black Loyalty During World War I* (Bloomington: Indiana University Press, 2002), 136–138.
56. Robert A. Hill, ed., *The Marcus Garvey and Universal Negro Improvement Association Papers*, vol. 11 (Durham, NC: Duke University Press, 2011), 110.
57. David M. Rabbant, "The First Amendment in Its Forgotten Years," *Yale Law Journal* 90 (1981): 514.
58. Schenck v. United States, 249 U.S. 47 (1919); Debs v. United States, 249 U.S. 211 (1919); Frohwerk v. United States, 249 U.S. 204 (1919). See also, Thomas Healy, *The Great Dissent: How Oliver Wendell Holmes Changed His Mind—and Changed the History of Free Speech in America* (New York: Metropolitan Books, 2013), Kindle.
59. Schenck v. United States, 249 U.S. 48, 52 (1919). See also, David Asp, "*Schenck v. United States* (1919)," *First Amendment Encyclopedia*, Free Speech Center, Middle Tennessee State University, www.mtsu.edu/first-amendment /article/193/schenck-v-united-states.
60. Abrams v. United States, 250 U.S. 630 (1919). See also, Healy, *The Great Dissent*, loc. 1915.
61. Shiell, *African Americans and the First Amendment*, 28.
62. Laws of the State of Mississippi*, ch. 214 (1920), quoted in "Separate Is Not Equal,"* Smithsonian National Museum of America*, www.americanhistory. si.edu/brown/history/1-segregated/detail/jim-crow-laws.html.*

63. Samuel Walker, *Hate Speech: The History of an American Controversy* (Lincoln and London: University of Nebraska Press, 1994), 15–16.
64. Samuel Walker, *In Defense of American Liberties: A History of the ACLU*, 2nd ed. (Carbondale: Southern Illinois University Press, 1999), 116.
65. Herndon v. Lowry, 301 U.S. 261–64 (1937). See also, John R. Vile, "*Herndon v. Lowry* (1937)," *First Amendment Encyclopedia*, Free Speech Center, Middle Tennessee State University, 2009, www.mtsu.edu/ first–amendment/article/268/herndon–v–lowry; David L. Hudson Jr., "Black History Month: Remembering Angelo Herndon," *Freedom Forum Institute*, February 23, 2011, www.freedomforuminstitute.org/2011/02/23/black –history–month–remembering–angelo–herndon.
66. Shiell, *African Americans and the First Amendment*, xi–xii, 91.
67. Albert Venn Dicey, *Introduction to the Study of the Law of the Constitution* (1885), ed. Roger E. Michener (Indianapolis: Liberty Fund, 1982), 152, https://oll.libertyfund.org/title/michener–introduction–to–the–study–of–the–law–of–the –constitution–lf–ed.
68. Encyclopedia Britannica*, 9th ed. (1888), s.v. "Press Laws in the British Colonies and India."*
69. John Stuart Mill, quoted in Thomas R. Metcalf, *Ideologies of the Raj* (Cambridge: Cambridge University Press, 1995), 31–33.
70. John Stuart Mill, "Speech to the House of Lords," June 21–22, 1852, in *Writings on India*, ed. John M. Robson et al. (Toronto: University of Toronto Press, 1990), 70.
71. Robert Darnton, *Censors at Work: How States Shaped Literature* (New York: W. W. Norton, 2014), 120.
72. The Indian Penal Code of 1860, sec. 124A (added by Act 27 of 1870, sec. 5) and sec. 153A (added by the Indian Penal Code Amendment Act 4 of 1898, sec. 5), in Government of India, *The Unrepealed General Acts of the Governor General in Council: 1834–67*, 3rd ed. (Calcutta: Office of the Superintendents of Government Printing, India, 1893), 1:273, 279. See also, Robert Darnton, "British India: Liberalism," in

Censors at Work, 126, 142, 274; Bhairav Acharya, "Free Speech in India: Still Plagued by Pre–modern Laws," *Media Asia* 42, no. 3–4 (2015): 157–160; and Bhairav Acharya, "The Second Coming of Sedition," *The Wire*, February 18, 2016. https://thewire.in/law /the–second–coming–of–sedition.

73. Denzil Ibbetson, April 30, 1907, P/7590, pro. no. 183, quoted in Darnton, *Censors at Work*, 124, 273n90.
74. Emperor v. Bal Gangadhar Tilak, 10 BOMLR 848 (1908).
75. انظر مثلاً: Acharya, "The Second Coming of Sedition"; and Darnton, *Censors at Work*, 125–127.
76. Mahatma Gandhi, "Speech at the Indian National Congress," December 29, 1921, in *The Pilgrim's March: Their Messages* (Madras: Ganesh, 1921), 136.
77. Mahatma Gandhi, "Tampering with Loyalty," *Young India*, September 29, 1921, 309–310, *Bombay Sarvodaya Mandal / Gandhi Book Centre*, www .mkgandhi.org/law_lawyers/appendix1.htm.
78. Mahatma Gandhi, statement in the Great Trial, March 18, 1922, in *Selected Writings*, ed. Ronald Duncan (Mineola, NY: Dover Publications, Inc., 2005), 144–145.
79. Martin Luther King Jr., *The Autobiography of Martin Luther King, Jr.*, chap. 13, *Stanford University Libraries*, https://swap.stanford.edu/20141218230 026/http://mlk–kpp01.stanford.edu/kingweb/publications/autobiography /chp_13.htm.
80. Stephanie Newell, "Paradoxes of Press Freedom in Colonial West Africa," *Media History* 22, no. 1 (2016): 101–122.
81. Gold Coast Leader *(August 9, 1902), 4, quoted in Newell, "Paradoxes of Press Freedom in Colonial West Africa," 104.*
82. Lagos Weekly Record *(February 14, 1903), 6, quoted in Newell, "Paradoxes of Press Freedom in Colonial West Africa," 105.*
83. Wilfred Collet, *To Leslie Probyn, Governor, Jamaica*, August 1918, in Hill, *The Marcus Garvey and Universal Negro Improvement Association Papers*, 11:107.
84. Newell, "Paradoxes of Press Freedom in Colonial West Africa," 107.

85. Newell, “Paradoxes of Press Freedom in Colonial West Africa,” 109.
86. Michael Ng, “When Silence Speaks: Press Censorship and Rule of Law in British Hong Kong, 1850s–1940s,” *Law & Literature* 29, no. 3 (2017): 432.
87. Seditious Publications Ordinance (April 24, 1914), Historical Laws of Hong Kong Online, https://oelawhk.lib.hku.hk/items/show/1282.
88. British War Office, *Report on Cable Censorship During the Great War* (1920), quoted in Andreas Marklund, “Global Connectivity and Weaponized Information: Information and Communications Technologies from World War I to the Present Day,” *Bloomsbury Cultural History of Technology*, vol. 6 (forthcoming).
89. Marklund, “Global Connectivity.”
90. Ng, “When Silence Speaks.”
91. The Emergency Regulations Ordinance (February 28, 1922), Hong Kong e-Legislation, www.elegislation.gov.hk/hk/cap241?pmc=1&m=1&pm=0.
92. Ng, “When Silence Speaks,” 438, 441–442, 446.
93. Acharya, “Free Speech in India.”

الفصل العاشر

1. Angela Merkel, “Speech at the General Budget Debate in the German Bundestag,” November 27, 2019, *Die Bundesregierung*, www.bundesregierung.de/bregen/news/kanzlerin-bei-generaldebatte-1699808.

2. Karl Loewenstein, “Militant Democracy and Fundamental Rights, I,” *American Political Science Review* 31, no. 3 (1937): 426.

3. Karl Loewenstein, “Militant Democracy and Fundamental Rights, II,” *American Political Science Review* 31, no. 4 (1937): 653.

4. Karl Popper, *The Open Society and Its Enemies* (1945; repr., Princeton: Princeton University Press, 2013), 581.

5. George Orwell, proposed preface to *Animal Farm*, first published in the *Times Literary Supplement*, September 15, 1972, Orwell Foundation, www .orwellfoundation.com/the-orwell-foundation/orwell/essays-and-other-works /the-freedom-of-the-press.

6. Popper, *The Open Society and Its Enemies*, 581.

7. See, for example, Charles A. Ruud, "Russia," in Robert Justin Goldstein, *The War for the Public Mind: Political Censorship in Nineteenth-Century Europe* (Westport and London: Praeger, 2000), 247; and Dmitry Strovsky and Greg Simons, "The Bolsheviks' Policy Towards the Press in Russia: 1917–1920," (working paper no. 109, Department of Eurasian Studies, Uppsala University, Sweden, 2007), 10.

8. Quoted in Albert Resis, "Lenin on Freedom of the Press*," Russian Review* 36, no. 3 (1977): 275–276.

9. Vladimir Lenin, quoted in Resis, "Lenin on Freedom of the Press," 276, 282.

10. Vladimir Lenin, quoted in Strovsky and Simons, "The Bolsheviks' Policy Towards the Press in Russia," 5.

11. Decree on the Press, November 9, 1917, trans. Yuri Akhapkin, in Martin McCauley, *The Russian Revolution and the Soviet State 1917–1921* (London: Palgave, 1980), 190.

12. Resis, "Lenin on Freedom of the Press," 285.

13. Council of People's Commissars, Decree on the Press, November 9, 2017, in *Decrees of the Soviet Government* (Moscow: Institute of MarxismLeninism, 1957), 1:24–25.

14. Resis, "Lenin on Freedom of the Press," 288.

15. Strovsky and Simons, "The Bolsheviks' Policy Towards the Press in Russia," 6.

16. Fifth Session of the Central Executive Committee, November 17, 1917, trans. John L. H. Keep, *The Debate on Soviet Power* (Oxford: Oxford University Press, 1979), 68–89.

17. Resis, "Lenin on Freedom of the Press," 292–293.

18. Strovsky and Simons, "The Bolsheviks' Policy Towards the Press in Russia," 8.

19. Resis, "Lenin on Freedom of the Press," 293–294.

20. Vladimir Lenin, quoted in Peter Kenez, *Lenin and the Freedom of the Press* (Kennan Institute for Advanced Russian Studies, 1981), 2.

21. Strovsky and Simons, "The Bolsheviks' Policy Towards the Press in Russia," 11–13, 15.

22. Resis, "Lenin on Freedom of the Press," 295.

23. Stuart Finkel, "Purging the Public Intellectual: The 1922 Expulsions from Soviet Russia." *Russian Review* 62, no. 4 (2003): 589; Alexander V. Razin and Tatiana J. Sidorina, "The Philosophers' Ship," *Philosophy Now*, 2001, https://philosophynow.org/issues/31/The_Philosophers_Ship.

24. Joseph Stalin, quoted in "Stalin preduprezhdaet o novoi polose krasnogo terrora," *Segodnia* (Riga), September 16, 1922, trans. Finkel, "Purging the Public Intellectual," 607.

25. Simon Sebag Montefiore, *Stalin: The Court of the Red Tsar* (New York: Vintage, 2018), 28.

26. Herman Ermolaev, *Censorship in Soviet Literature, 1917–1991* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield, 1997), 3.

27. Jan Plamper, "Abolishing Ambiguity: Soviet Censorship Practices in the 1930s," *Russian Review* 60, no. 4 (2001): 528.

28. Martin Dewhirst and Robert Farrell, *The Soviet Censorship* (Metuchen: The Scarecrow Press, 1974), 55–58; Ermolaev, *Censorship in Soviet Literature*, 6.

29. Ermolaev, Censorship in *Soviet Literature*, 3.

30. Samantha Sherry, *Discourses of Regulation and Resistance* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2015), 52.

31. Sherry, *Discourses of Regulation and Resistance*, 55.

32. Ermolaev, *Censorship in Soviet Literature*, 10.

33. Montefiore, *Stalin*, 55, 99, 162.

34. Sherry, *Discourses of Regulation and Resistance*, 47.

35. Karlit chairman Sviridov, November 27, 1938, trans. Plamper, "Abolishing Ambiguity," 535–536.

36. Glavlit Moscow, circular, December 27, 1935, trans. Plamper, "Abolishing Ambiguity," 537.

37. Martin Dewhirst, "Soviet Socialist Realism and the Soviet Censorship System," in *In the Party Spirit*, ed. Hilary Chung (Amsterdam: Editions

Rodopi, 1996), 29.

38. Anne Applebaum, *Gulag: A History* (New York: Anchor Books, 2003)

46, 294.

39. Aleksandr Solzhenitsyn, *The Gulag Archipelago*, 1918–1956*: An Experiment in Literary Investigation*, trans. Thomas P. Whitney (New York, Evanston, San Francisco, and London: Harper Perennial, 2007), 1:60. See also, "Alexandr Solzhenitsyn: Biographical," The Nobel Prize, May 1, 2021, www.nobelprize.org/prizes/literature/1970/solzhenitsyn/biographical.

40. Applebaum, *Gulag*, 294.

41. USSR Const. art. 123 (adopted December 1936), Bucknell University, 1996, www.departments.bucknell.edu/russian/const/36cons04.html#chap10.

42. Michael Ellman, "Soviet Repression Statistics: Some Comments," *Europe–Asia Studies* 54, no. 7 (2002): 1151–1172; Stephen Wheatcroft, "The Turn Away from Economic Explanations for Soviet Famines," *Contemporary European History* 27, no. 3 (2018): 465–469.

43. Montefiore, *Stalin*, 243.

44. Solzhenitsyn, *The Gulag Archipelago*, 1:473.

45. Solzhenitsyn, *The Gulag Archipelago*, 3:94.

46. "New York Times Statement About 1932 Pulitzer Prize Awarded to Walter Duranty," The New York Times Company, www.nytco.com/company/prizes-awards/new-york-times-statement-about-1932-pulitzer-prize-awarded-to-walter-duranty.

47. Orwell, proposed preface to *Animal Farm*.

48. Quoted in Matthew Luxmoore, "In Russia, 'The Death of Stalin' Is No Laughing Matter," *New York Times*, January 24, 2018, www.nytimes.com/2018/01/24/movies/death-of-stalin-banned-russia.html?smid=url-share.

49. Benito Mussolini, "The Doctrine of Fascism," in *Enciclopedia Italiana*, vol. 14 (1932), trans. Jane Soames, *Political Quarterly, in The Living Age* (November 1933), 240.

50. Benito Mussolini, speech, October 28, 1925, in *Opera Omnia di Benito Mussolini*, ed. Edoardo and Duilio Susmel (Florence: La Fenice, 1951–1963), 21:425, in *Mediterranean Fascism* 1919–1945, ed. Charles F. Delzell (New York: Macmillan, 1970), xvii.

51. The Exceptional Decrees: Law for the Defense of the State, arts. 4, 5, (November 25, 1926), trans. Delzell, *Mediterranean Fascism*, 67–68.

52. Delzell, *Mediterranean Fascism*, 67.

53. Benito Mussolini, *Il popolo d'Italia*, November 2, 1933, in Doug Thompson, *State Control in Fascist Italy: Culture and Conformity, 1925–43* (Manchester and New York: Manchester University Press, 1991), 131.

54. Single Text on Public Security, November 1926, in Guido Bonsaver, *Censorship and Literature in Fascist Italy* (Toronto, Buffalo, and London: University of Toronto Press, 2007), 20.

55. Benito Mussolini, *Della missione del giornalisme nel regime*, October 10, 1928, in Susmel and Susmel, *Opera Omnia di Benito Mussolini, 23:231–232*, in Bonsaver, *Censorship and Literature in Fascist Italy*, 9.

56. Emil J. Gumbel, *Vier Jahre politischer Mord* [Four Years of Political Murder] (Berlin: Verlag der Gesellschaft, 1922), 145–149, in *The Weimar Republic Sourcebook*, trans. and ed. Anton Kaes, Martin Jay, and Edward Dimendberg (Berkeley: University of California Press, 1994), 101. See also, Ian Kershaw*, Hitler: A Biography* (London: Penguin, 2010), 130.

57. Rosa Luxemburg, *The Russian Revolution* (1918), Marxist Internet Archive, www.marxists.org/archive/luxemburg/1918/russian-revolution/ch06.htm. See also, Kershaw, *Hitler*, 132.

58. Weimar Constitution, arts. 48 and 118 (August 11, 1919), in Howard Lee McBain and Lindsay Rogers, *The New Constitutions of Europe* (New York: Doubleday, 1922).

59. Bernhard Fulda, *Press and Politics in the Weimar Republic* (Oxford: Oxford University Press, 2009), 13–14. See also, David Welch, *The Third Reich: Politics and Propaganda*, 2nd ed. (New York: Routledge, 2002), 47.

60. Gina Kaus, "Die Frau in der modernen Literatur," *Die literarische Welt 5* no. 11 (March 15, 1929): 1, in Kaes, Jay, and Dimendberg, *The Weimar Republic Sourcebook*, 515–517.

61. German Workers' Party (DAP), The Twenty-five Points, art. 23 (February 24, 1920), in *Das Programm der NSDAP und seine weltanschaulichen Grundgedanken* (Munich: Franz Eher Nachfolger, 1932), 15–19, in Kaes, Jay, and Dimendberg, *The Weimar Republic Sourcebook*, 124–126.

62. Kershaw, *Hitler*, 106–112, 143.

63. Kershaw, *Hitler*, 143–147, 158–160.

64. Adolf Hitler, *Mein Kampf*, trans. James Murphy (London: Hurst and Blackett, 1939), vol. 1, chap. 10.

65. Gumbel, *Vier Jahre politischer Mord*, 145–149, in Kaes, Jay, and Dimendberg, *The Weimar Republic Sourcebook*, 102.

66. Oron James Hale, *The Captive Press in the Third Reich* (Princeton, Princeton University Press, 1964), 11.

67. Jürgen Wilke, "Censorship and Freedom of the Press," European History Online, May 8, 2013, http://ieg-ego.eu/en/threads/european-media/censorship-and-freedom-of-the-press.

68. Fulda, *Press and Politics in the Weimar Republic*, 219–220.

69. Fulda, *Press and Politics in the Weimar Republic*, 220.

70. Fulda, *Press and Politics in the Weimar Republic*, 176.

71. Hale, *The Captive Press in the Third Reich*, 11–12.

72. Fulda, *Press and Politics in the Weimar Republic*, 220.

73. Hale, *The Captive Press in the Third Reich*, 11–12.

74. Fulda, *Press and Politics in the Weimar Republic*, 220–221.

75. Hale, *The Captive Press in the Third Reich*, 29.

76. Russel Lemmons, *Goebbels and "Der Angriff"* (Lexington: University Press of Kentucky, 1994), 6.

77. Kershaw, *Hitler*, 194, 213–214.

78. Ian Kershaw, *Hitler, the Germans, and the Final Solution* (New Haven: Yale University Press, 2008), 51.

79. NSDAP poster [1925/1926], in German Propaganda Archive, ed. Robert D. Brooks and Randall Bytwerk, poster no. 10, www.bytwerk.com/gpa/posters1.htm; Detlef Mühlberger, *Hitler's Voice: The Völkischer Beobachter*, 1920–1933, vol. 1, *Organisation and Development of the Nazi Party* (Bern: Peter Lang, 2004), 110.

80. Welch, *The Third Reich*, 13.

81. Lemmons, *Goebbels and "Der Angriff*, " 112.

82. Lemmons, *Goebbels and "Der Angriff*, " 120–125.

83. United States v. Goering, "Judgment, Streicher" (September 30, 1946) (International Military Tribunal: Nuremberg, Germany, 1947), 302–304, at Library of Congress, www.loc.gov/rr/frd/Military_Law/pdf/NT_Vol-I.pdf.

84. Dennis E. Showalter, "Jews, Nazis, and the Law: The Case of Julius Streicher," *Museum of Tolerance*, www.museumoftolerance.com/education/archives-and-reference-library/online-resources/simon-wiesenthal-center-annual-volume-6/annual-6-chapter-6.html.

85. Showalter, "Jews, Nazis, and the Law."

86. Kaes, Jay, and Dimendberg, *The Weimar Republic Sourcebook*, 594.

87. Kaes, Jay, and Dimendberg, *The Weimar Republic Sourcebook*, 594. See also, Heidi J. S. Tworek, *News from Germany: The Competition to Control World Communications 1900–1945* (Cambridge, MA: Harvard University Press), 117; and Heidi J. S. Tworek, "A Lesson from 1930s Germany: Beware State Control of Social Media," *Atlantic*, May 26, 2019, www.theatlantic.com/international/archive/2019/05/germany-war-radio-social-media/590149.

88. Kurt Tucholsky (Ignaz Wrobel), "Rundfunkzensur," *Die Weltbühne* 24, no. 16 (April 17, 1928), 590–593, in Kaes, Jay, and Dimendberg, *The Weimar Republic Sourcebook*, 603.

89. Maja Adena, Ruben Enikolopov, Maria Petrova, Veronica Santarosa, and Ekaterina Zhuravskay, "Radio and the Rise of the Nazis in Prewar Germany," June 3, 2015, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2242446; Tworek, "A Lesson from 1930s Germany."

90. Adena et al., "Radio and the Rise of the Nazis in Prewar Germany."

91. Quoted in Tworek, "A Lesson from 1930s Germany."

92. Eric Weitz, *Weimar Germany: Promise and Tragedy* (Princeton: Princeton University Press, 2007), 161.

93. "Reichstagswahl 1928," Gonschior.de, www.gonschior.de/weimar/Deutschland/RT4.html; "Reichstagswahl Juli 1932," Gonschior.de, www.gonschior.de/weimar/Deutschland/RT6.html.

94. Fulda, *Press and Politics in the Weimar Republic*, 221.

95. Joseph Goebbels, diary entry, February 15, 1933, in *Joseph Goebbels Tagebücher*, ed. Ralf Georg Reuth (Munich: Piper, 1992), 2:764, in Fulda, *Press and Politics in the Weimar Republic*, 221.

96. Adolf Hitler, quoted in Denis Sefton Delmer, *Daily Express*, February 23, 1933, Spartacus Educational, https://spartacus-educational.com/Jdelmer.htm.

97. The Decree of the Reich President for the Protection of the People and the State (Reichstag Fire Decree) (February 28, 1933), Reichsgesetzblatt I (1933), 83, in "Reichstag Fire Decree," *Holocaust Encyclopedia*, United States Holocaust Memorial Museum, https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/reichstag-fire-decree. See also, Richard J. Evans, "Coercion and Consent in Nazi Germany," *Proceedings of the British Academy* 151 (2007): 67.

98. Richard J. Evans, *The Third Reich in Power 1933–1939* (New York: Allen Lane / Penguin Books, 2005), 11.

99. "Law and Justice in the Third Reich," *Holocaust Encyclopedia*, United States Holocaust Memorial Museum, https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/law-and-justice-in-the-third-reich; Evans, "Coercion and Consent in Nazi Germany," 67.

100. Evans, "Coercion and Consent in Nazi Germany," 58–61.

101. Kershaw, *Hitler, the Germans, and the Final Solution*, 131–132.

102. Heinrich Himmler, quoted in Facing History and Ourselves, "Outlawing the Opposition," in *Holocaust and Human Behavior* (2017), www.facinghistory.org/holocaust-and-human-behavior/chapter-5/outlawing-opposition.

103. Evans, "Coercion and Consent in Nazi Germany," 66.

104. Evans, "Coercion and Consent in Nazi Germany," 62–63, 67.

105. Otto Wels, Speech Against the Passage of the "Enabling Act," March 23, 1933, German History in Documents and Images, German Historical Institute, Washington, DC, http://germanhistorydocs.ghi-dc.org/sub_document.cfm?document_id=1497; "Otto Wels," *Holocaust Encyclopedia*, United States Holocaust Memorial Museum, https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/otto-wels.

106. Adolf Hitler, "Official Speech on the Enabling Act to the Reichstag," March 23, 1933, World Future Fund, www.worldfuturefund.org/Reports2013/hitlerenablingact.htm.

107. Kershaw, *Hitler, the Germans, and the Final Solution*, 51.

108. Evans, "Coercion and Consent in Nazi Germany," 59–60.

109. "Nazi political violence in 1933," *Holocaust Encyclopedia*, United States Holocaust Memorial Museum, https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/nazi-political-violence-in-1933.

110. Evans, "Coercion and Consent in Nazi Germany," 59.

111. United States Holocaust Memorial Museum, "Nazi Political Violence in 1933."

112. Evans, "Coercion and Consent in Nazi Germany," 67.

113. Evans, "Coercion and Consent in Nazi Germany," 66. See also, Facing History and Ourselves, "Outlawing the Opposition."

114. Kershaw, *Hitler, the Germans, and the Final Solution*, 170.

115. Evans, "Coercion and Consent in Nazi Germany," 66.

116. Kershaw, *Hitler, the Germans, and the Final Solution*, 204.

117. Evans, "Coercion and Consent in Nazi Germany," 78.

118. See, for example, "Gleichschaltung: Coordinating the Nazi State," *Holocaust Encyclopedia*, United States Holocaust Memorial Museum, https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/gleichschaltung-coordinating-the-nazi-state.

119. Adolf Hitler, "Reichstag Speech," March 23, 1933, in Thomas Childers, *The Third Reich: A History of Nazi Germany* (New York: Simon & Schuster, 2017), 291.

120. See, for example, "Nazi Propaganda and Censorship," *Holocaust Encyclopedia*, United States Holocaust Memorial Museum, https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/nazi-propaganda-and-censorship; and "Culture in the Third Reich," *Holocaust Encyclopedia*, United States Holocaust Memorial Museum, https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/culture-in-the-third-reich-overview?parent=en%2F81.

121. Welch, *The Third Reich*, 44. See also, "The Press in the Third Reich," *Holocaust Encyclopedia*, United States Holocaust Memorial Museum, https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/the-press-in-the-third-reich.

122. Welch, *The Third Reich*, 45.

123. Welch, *The Third Reich*, 47.

124. United States Holocaust Memorial Museum, "The Press in the Third Reich."

125. The Editors' Law (October 4, 1933), quoted in Welch, *The Third Reich*, 46.

126. Joseph Goebbels, quoted in Welch, *The Third Reich*, 48.

127. See, for example, Anson Rabinbach and Sander L. Gilman, eds., *The Third Reich Sourcebook* (Berkeley and Los Angeles: University of California Press, 2013), 447, 451.

128. Rabinbach and Gilman, *The Third Reich Sourcebook*. See also, "Book Burning," *Holocaust Encyclopedia*, United States Holocaust Memorial Museum, https://encyclopedia.ushmm.org/content/en/article/book-burning?parent=en%2F11510.

129. Joseph Goebbels, quoted in *Deutsche Allgemeine Zeitung*, May 12, 1933, 179–181, in Rabinbach and Gilman, *The Third Reich Sourcebook*, 453–454; Heinrich Heine, *Almansor*, in *Werke in fünfzehn Teilen*, ed. Erwin Kalischer and Raimund Pissin (Berlin: Bong; Project Gutenberg, 2014), 20, www.gutenberg.org/files/45600/45600-h/45600-h.htm. My translation.

130. Victor Klemperer, *The Language of the Third Reich*, trans. Martin Brady (London: Bloomsbury, 2013), 16–17.

131. See, for example, David Welch, ed., *Nazi Propaganda: The Power and the Limitations* (Kent: Croom Helm, 1983); Christopher R. Browning, *Ordinary Men* (London: Penguin Books, 1992); Daniel J. Goldhagen, *Hitler's Willing Executioners* (New York: Alfred A. Knopf, 1996).

132. Evans, "Coercion and Consent in Nazi Germany," 79.

133. Ian Kershaw, "How Effective Was Nazi Propaganda?" in Welch, *Nazi Propaganda*, 183–188, 190; Nico Voigtländer and Hans-Joachim Voth, "Nazi Indoctrination and Anti-Semitic Beliefs in Germany," *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* 112, no. 26 (2015): 7931–7936.

134. Kershaw, "How Effective Was Nazi Propaganda," 196.

135. Aldous Huxley, "Notes on Propaganda," *Harper's Magazine*, December 1936.

الفصل الحادي عشر

i. See, for example, “FDR and the Four Freedoms Speech,” FDR Presiden–tial Library and Museum, www.fdrlibrary.org/four–freedoms.

2. Franklin D. Roosevelt, “The Four Freedoms,” January 6, i94i, Ameri–can Rhetoric: Top i00 Speeches, www.americanrhetoric.com/speeches/fdrthe fourfreedoms.htm.

3. Universal Declaration of Human Rights (UDHR), art. i9 (adopted De–cember i0, i948), G.A. Res. 2i7A (III), U.N. GAOR, 3d Sess., (Resolutions,pt. i), U.N. Doc. A/8i0 at 7i (i948).

4. Johannes Morsink, *Me Universal Declaration of Human Rights: Origins, Drafting, and Intent* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, i999); Stephanie Farrior, “Molding the Matrix: The Theoretical and Historical Foun– dations of International Law and Practice Concerning Hate Speech,” *Berkeley Journal of International Law* i4, no. i (i996): i–98; Jacob Mchangama, “The Sordid Origin of Hate–Speech Laws,” *Policy Review* i70 (20ii): 45–58.

5. U.N. ESCOR, Comm’n on Hum. Rts., ist Sess., U.N. Doc. E/CN.4/2i /ANNEX C at 44 (i947).

6. USSR Const. art. i23 (adopted December i936), Bucknell University, i996, www.departments.bucknell.edu/russian/const/36cons04.html#chapi0.

7. U.N. ESCOR, Comm’n on Hum. Rts., Sub–Commission on Prevention of Discrimination and Protection of Minorities, U.N. Doc. E/CN.4/Sub.2/2i(i947). See also, Morsink, *Me Universal Declaration of Human Rights*, 70; andLee C. Bollinger and Geoffrey R. Stone, *Me Free Speech Century* (Oxford: Oxford University Press, 20i9), 2i8–2i9.

8. Morsink, *Me Universal Declaration of Human Rights*, 66.

9. Morsink, *Me Universal Declaration of Human Rights*, 69.

i0. Alexei Pavlov, quoted in Morsink, *Me Universal Declaration of HumanRights*, 66.

ii. Mchangama, “The Sordid Origin of Hate–Speech Laws.”

i2. Anne Applebaum, *Gulag: A History* (London: Penguin, 20i2), loc. 2408, Kindle.

i3. Karl Loewenstein, “Legislative Control of Political Extremism in Euro– pean Democracies,” *Columbia Law Review* 38, no. 4 (i938): 74i–745.

i4. Morsink, *Me Universal Declaration of Human Rights*, 66–67.

i5. Article 7 of the UDHR obliges states to protect everyone equally againstincitement to discrimination, but without specifically obliging them to prohibit speech.

i6. Morsink, *Me Universal Declaration of Human Rights*, 2i. See also, Peter Danchin, "Drafting History," Columbia Center for Teaching and Learn- ing, https://ccnmtl.columbia.edu/projects/mmt/udhr/udhr_general/drafting

_history_i0.html.

i7. Farrior, "Molding the Matrix," 2i. See also, Evelyn M. Aswad, "To Banor Not to Ban Blasphemous Videos," *Georgetown Journal of International Law* 44, no. 4 (20i3): i320.

i8. U.N. ESCOR, Comm'n on Hum. Rts., 2d Sess., U.N. Doc. E/CN.4/77 /ANNEX B at i2 (i947).

i9. U.N. ESCOR, Comm'n on Hum. Rts., 5th Sess., U.N. Doc. E/CN.4 /SR.i23 at 4 (i949). See also, Farrior, "Molding the Matrix," 22.

20. U.N. ESCOR, Comm'n on Hum. Rts., 6th Sess., i74th mtg., ¶ 25, U.N. Doc. E/CN.4/SR.i74 at 6 (i950).

2i. U.N. Doc. E/CN.4/SR.i74, ¶ 27–29, at 6–7.

22. U.N. ESCOR, Comm'n on Hum. Rts., 9th Sess., 378th mtg., U.N.Doc. E/CN.4/SR.378 at i0 (i953); See also, Farrior, "Molding the Matrix," 29.

23. U.N. ESCOR, Comm'n on Hum. Rts., 9th Sess., 379th mtg., U.N. Doc. E/CN.4/SR.379 at i2–i3 (i953).

24. U.N. ESCOR, Comm'n on Hum. Rts., 6th Sess., i74th mtg., ¶ 25, U.N. Doc. E/CN.4/SR.i74 at i0 (i950).

25. U.N. ESCOR, Comm'n on Hum. Rts., 9th Sess., 378th mtg., U.N. Doc.E/CN.4/SR.378 at 4–5 (i953). See also, Farrior, "Molding the Matrix," 28–29.

26. Joseph Stalin, quoted in Applebaum, *Gulag*, loc. 9i84.

27. Applebaum, *Gulag*, loc. 475.

28. U.N. GAOR, i6th Sess., 3d Comm., i073d mtg., ¶ 28, U.N. Doc.A/C.3/SR.i073 at 67 (i96i).

29. U.N. GAOR, i6th Sess., 3d Comm., i079th mtg., ¶ 9, U.N. Doc. A/C.3 /SR.i079 at 97 (i96i). See also, Farrior, "Molding the Matrix," 28.

30. ICCPR art. 20(2); U.N. Doc. A/C.3/L.933. The sixteen cosponsors of the amendment were Brazil, Cambodia, Congo, Ghana, Guinea, Indonesia,Iraq, Lebanon, Mali, Morocco, Philippines, Poland, Saudi Arabia, Thailand, United Arab Republic, and Yugoslavia. See Aswad, "To Ban or Not to BanBlasphemous Videos," i32i.

3i. Mchangama, "The Sordid Origin of Hate–Speech Laws."

32. U.N. GAOR, i6th Sess., 3d Comm., i084th mtg., ¶ 5, U.N. Doc. A/C.3 /SR.i084 at i2i (i96i). See also, Farrior, "Molding the Matrix," 4i.

33. Smith Act (Alien Registration Act), 54 Stat. 670, ch. 439 (i940). Seealso, Timothy C. Shiell, *African Americans and the First Amendment: Me Caseof Liberty and Equality* (Albany: State University of New York Press, 20i9), 75, Kindle.

34. Dennis v. United States, 34i U.S. 494 (i95i). See also, Shiell, *AfricanAmericans and the First Amendment*, 75.

35. Joseph McCarthy, "Enemies from Within," speech, February 9, i950,Digital History Project, University of Houston, https://liberalarts.utexas.edu /coretexts/_files/resources/texts/i950%20McCarthy%20Enemies.pdf.

36. David Schultz, "House Un–American Activities Committee," *First Amendment Encyclopedia*, Free Speech Center, Middle Tennessee State Uni– versity, 2009, www.mtsu.edu/first–amendment/article/8i5/house–un–american –activities–committee.

37. Shiell, *African Americans and the First Amendment*.

38. Samuel Stouffer, *Communism, Conformity, and Civil Liberties* (i955; repr., Brunswick:

Transaction Publishers, i992), 30.

39. Stanley, "Civil Rights Movement Is a Reminder That Free Speech IsThere to Protect the Weak," *American Civil Liberties Union*, May 26, 20i7, www.aclu.org/blog/free-speech/civil-rights-movement-reminder-free-speech -there-protect-weak.

40. Vanessa Murphree, *Me Selling of Civil Rights: Me Student Nonviolent Coordinating Committee* (New York: Routledge, 2009), 53.

4i. Christopher Klein, "i0 Things You May Not Know About Martin Luther King Jr.," *History*, last modified January 20, 202i, www.history.com /news/i0-things-you-may-not-know-about-martin-luther-king-jr. See also, "Albany Movement," *Martin Luther King, Jr. Encylopedia*, Martin Luther King, Jr. Research and Education Institute, Stanford University, https://kinginstitute.stanford.edu/encyclopedia/albany-movement; Stanley, "Civil Rights Movement Is a Reminder"; and Taylor Branch, *Parting the Waters: America in the King Years 19/ç–63*, (New York: Simon & Schuster, 2007), Kindle.

42. "Birmingham Campaign," *Martin Luther King, Jr. Encylopedia*, MartinLuther King, Jr. Research and Education Institute, Stanford University, https://kinginstitute.stanford.edu/encyclopedia/birmingham-campaign. See also, Stan- ley, "Civil Rights Movement Is a Reminder"; and Branch, *Parting the Waters*.

43. NAACP v. Patterson, 357 U.S. at 460 (i958). See also, David L. Hudson Jr., "Civil Rights Movement," *First Amendment Encyclopedia*, Free Speech Center, Middle Tennessee State University, 2009, www.mtsu.edu /first-amendment/article/i463/civil-rights-movement.

44. Garner v. Louisiana, 368 U.S. at 20i (i96i); David L. Hudson,Jr., "Civil Rights Movement" and "First Amendment Freedoms Cru- cial to Success of Civil Rights Movement," *Freedom Forum Institute*, Janu- ary i5, i999, www.freedomforuminstitute.org/i999/0i/i5/first-amendment

–freedoms–crucial–to–success–of–civil–rights–movement.

45. Edwards v. South Carolina, 372 U.S. at 237 (i963); Hudson, "Civil Rights Movement" and "First Amendment Freedoms."

46. New York Times Co. v. Sullivan, 376 US 254, 270–7i, 289 (i964); James Madison, *Me Report of 1800*, January 7, i800, in *Me Papers of James Madison*,vol. i7, ed. David B. Mattern et al. (Charlottesville: University Press of Vir–ginia, i99i), 303–35i, Founders Online, National Archives, https://founders .archives.gov/documents/Madison/0i–i7–02–0202.

47. Harry Kalven Jr., *Me Negro and the First Amendment* (Columbus: OhioState University Press, i965), 6. See also, Hudson, "Civil Rights Movement."

48. John Lewis, quoted in Nadine Strossen, *HATE: Why We Should Resist It with Free Speech, Not Censorship* (Oxford: Oxford University Press, 20i8), 4i. See also, Russel L. Weaver et al., *Constitutional Law: Cases, Materials, and Problems*,4th ed., 20i9 Case Supplement (New York: Wolters Kluwer, 20i9), 200.

49. Martin Luther King Jr., "I've Been to the Mountaintop," April 3, i968, Martin Luther King, Jr. Research and Education Institute, Stanford University, www.kinginstitute.stanford.edu/king–papers/documents/ive–been –mountaintop–address–delivered–bishop–charles–mason–temple.

50. Brandenburg v. Ohio, 395 U.S. 444 (i969).

5i. Village of Skokie v. Nat'l Socialist Party of America, 69 Ill. 2d 605, 373 N.E. 2d 2i (i978). See also, David Goldberger, "The Skokie Case; HowI Came to Represent the Free Speech Rights of Nazis," *American Civil Lib– erties Union*, March 2, 2020, www.aclu.org/issues/free–speech/rights–protesters

/skokie–case–how–i–came–represent–free–speech–rights–nazis; and Chris De– maske, "Village of Skokie v. National Socialist Party of America (Ill) (i978)," *First Amendment Encyclopedia*, Free Speech Center, Middle Tennessee State University, 2009, www.mtsu.edu/first–amendment/article/728/village–of–skokie–v–national

–socialist–party–of–america–ill.

52. Lynn Adelman, "The Glorious Jurisprudence of Thurgood Marshall," *Harvard Law and Policy Review* 7, no. i (20i3): i29.

53. Martin Luther King Jr., "Address to the South Africa Benefit of the American Committee on Africa," December i0, i965, African Activist Archive, Michigan State University, https://projects.kora.matrix.msu.edu/files/2i0–808–282/GMHACOA68MLK.pdf.

54. Martin Luther King Jr. to Dwight D. Eisenhower, March 26, i960, WCFG, KAbE, White House Central Files (General File), Dwight D. Eisen– hower Library, Abilene, Kansas, The Martin Luther King, Jr. Research and Education Institute, Stanford University, https://kinginstitute.stanford.edu/king–papers/documents/dwight–d–eisenhower–3.

55. UDHR preamble.

56. Nadine Gordimer, "Apartheid and 'The Primary Homeland,'" *Index of Censorship* i, no. 3–4 (i972): 26.

57. Michael Drewet, "Exploring Transitions in Popular Music: Censorship from Apartheid to Post–Apartheid South Africa," in *Me Oxford Handbook ofMusic Censorship*, ed. Patricia Hall (Oxford, Oxford University Press, 20i7), 584.

58. Publications and Entertainment Act, sec. 26 (2) (i963); PublicationsAct, sec. 47 (2), in *Republic of South Africa Government Gazette* 4426 (i974):62–63. See also, Margreet de Lange, *Me Muzzled Muse: Literature and Cen– sorship in South Africa* (Amsterdam: John Benjamins Publishing Company, i997), 8.

59. Quoted in Christopher Merrett, "Political Censorship in South Africa: Aims and Consequences." *Reality* i4, no. 2, (March i982): 3–6.

60. André Brink, "A Long Way from Mandela's Kitchen," *New York Times*,September ii, 20i0, www.nytimes.com/20i0/09/i2/opinion/i2brink.html.

6i. Publications and Entertainment Act, sec. 26 (2) (c); Publications Act,sec. 47 (2) (c). See also, de Lange, *Me Muzzled Muse*, 8.

62. Jacobus C. W. van Rooyen, *Publikasie Beheer in Suid-Afrika* (Beperk:Juta, i978), ii7, in de Lange, *Me Muzzled Muse*, 23.

63. Jacobus C. W. van Rooyen, paraphrased in de Lange, *Me MuzzledMuse*, 25.

64. Quoted in J. M. Coetzee, "Censorship in South Africa," *English inAfrica* i7, no. i (i990): i2.

65. "South Africa's Censorship Laws," *Index on Censorship* 4, no. 2 (i975):

38. See also, Anthony Sampson, *Mandela: Me Authorized Biography* (NewYork: Vintage, 20i2), i2, Kindle.

66. Internal Security Act (i976), quoted in Sean Moroney and Linda Ensor, *Me Silenced: Banning in South Africa* (Johannesburg: South African Institute of Race Relations, i979), 3–4.

67. de Lange, *Me Muzzled Muse*, i0.

68. Merrett, "Political Censorship in South Africa," 3.

69. Drewett, "Exploring Transitions in Popular Music," 594.

70. André Brink, *Mapmakers: Writings in a State of Siege* (London: Faber & Faber, i983), 246–247, quoted in de Lang, *Me Muzzled Muse*, ii.

7i. Thomson, *U.S. Foreign Policy Towards Apartheid South Africa*, i73–i74.

72. *Encyclopedia Britannica*, s.v. "Nelson Mandela," last modified July 27, 2020, www.britannica.com/biography/Nelson-Mandela.

73. The Freedom Charter (June 26, i955), African National Congress, https://web.archive.org/web/20ii06290742i5/http:/www.anc.org.za/show.php?id=72.

74. *Encyclopedia Britannica*, "Nelson Mandela."

75. Nelson Mandela, *Long Walk to Freedom* (Boston, New York, and Lon-don: Little, Brown, i995), i53.

76. "Sharpeville Massacre," *A Dictionary of World History*, 3rd ed. (Oxford:Oxford University

Press: 20i5).

77. *Encyclopedia Britannica*, "Nelson Mandela."

78. "Nelson Mandela Writes from Prison," *History*, last modified June 9, 2020, www.history.com/this-day-in-history/mandela-writes-from-prison.

79. Nelson Mandela, "I Am Prepared to Die," April 20, i964, Nelson Mandela Foundation, http://db.nelsonmandela.org/speeches/pub_viewasp ?pg=item&ItemID=NMS0i0&txtstr=prepared%20to%20die.

Republic of South Africa Constitution Act, secs. 34 (d), 46 (c) (April25, i96i); and Republic of South Africa Constitution Act, sec. 52 (September 28, i983). See also, "South Africa," ConstitutionNet, International Institutefor Democracy and Electoral Assistance, http://constitutionnet.org/country

/south-africa; and "South African Constitution: The Bill of Rights," SouthAfrican History Online, last modified August 27, 20i9, www.sahistory.org.za

/article/south-african-constitution-bill-rights.

8i. Samuel Moyn, *Me Last Utopia: Human Rights in History* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 20i2), Kindle. See also, Michael Cotey Mor- gan, "The Seventies and the Rebirth of Human Rights," in *Me Shock of theGlobal: Me 19yOs in Perspective*, ed. Niall Ferguson, Charles S. Maier, Erez Manela, and Daniel J. Sargent (Harvard University Press, 20ii), 238.

82. Daniel C. Thomas, *Me Helsinki E ect: International Norms, Human Rights, and the Demise of Communism* (Princeton: Princeton University Press,200i), 56; Moyn, *Me Last Utopia*, loc. i737.

83. Conference on Security and Cooperation in Europe: Final Act (Hel-sinki Accord) (August i, i975), reprinted in i4 I.L.M. i292 (i975). See also,Thomas, *Me Helsinki E ect*, 42–43, 6i–62.

84. Henry Kissinger in *Me Kissinger Transcripts: Me Top Secret Talks with Beijing and Moscow*, ed. William Burr (New York: New Press, i999), 326, quoted in Jussi M. Hanhimäki,

"'They Can Write It in Swahili': Kissinger, theSoviets, and the Helsinki Accords, i973–75," *Journal of Transatlantic Studies* i, no. i (2003): 37.

85. Aleksandr Solzhenitsyn, *Détente* (New Brunswick, N.J.: Transaction Books, i980), i9–50, quoted in Thomas, *Me Helsinki E ect*, i24.

86. Michael Cotey Morgan, *Me Final Act: Me Helsinki Accords and the Transformation of the Cold War* (Princeton: Princeton University Press, 20i8),i7i–i72, Kindle.

87. Quoted in Morgan, *Me Final Act*, i79.

88. Quoted in Thomas, *Me Helsinki E ect*, 93; and Morgan, *Me Final Act*,20i.

89. Daniel C. Thomas, "The Helsinki Accords and Political Changein Eastern Europe," in *Me Power of Human Rights: International Norms and Domestic Change*, ed. Thomas Risse, Stephen C. Ropp, and Kathryn Sikkink (Cambridge: Cambridge University Press, i999), 209; "Chipping Away at Czechoslovak Communism: The Helsinki Final Act and Char- ter 77," Association for Diplomatic Studies and Training, December 7, 20i6, https://adst.org/20i6/i2/chipping-away-czechoslovak-communism-helsinki-final-act-charter-77.

90. Eric Posner, *Me Twilight of Human Rights* (Oxford: Oxford UniversityPress, 20i4), i8.

9i. David K. Shipler, "Sakharov Denied Visa to Get Prize," *New York Times*,November i3, i975, www.nytimes.com/i975/ii/i3/archives/sakharov-denied-visa-to-get-prize.html.

92. Andrei Sakharov, "Thoughts on Progress, Peaceful Coexistence and Intellectual Freedom," *New York Times*, July 22, i968, https://timesmachine.nytimes.com/timesmachine/i968/07/22/76953998.html.

93. Shipler, "Sakharov Denied Visa to Get Prize."

94. Thomas, *Me Helsinki E ect*, i60–i6i.

95. Thomas, *Me Helsinki E ect*, i25.

96. US Helsinki Watch Committee, *Me First Fifteen Months, A Summary of the Activities of the U.S. Helsinki Watch Committee from Its Founding in Feb- ruary 19y9 Mrough April 1980* (unpublished report), 3–4, quoted in Thomas, *Me Helsinki E ect*, i5i.

97. Comprehensive Anti-Apartheid Act, i00 Stat. i086 (i986). See also, Alex Thomson, *U.S. Foreign Policy Towards Apartheid South Africa, 1948–1994* (New York: Palgave Macmillan, 2008), i–3, i4–i5, 99, i69–i74.

98. Thomas, *Me Helsinki E ect*, i65.

99. Mihaela Teodor, "Plastic People of the Universe: Rock and Roll, Hu-man Rights and the Velvet Revolution," *Valahian Journal of Historical Studies* i2 (2009): 29–39.

i00. Charter 77, January i, i977, trans. H. Gordon Skilling, *Charter yy and Human Rights in Czechoslovakia* (London: Allen & Unwin, i98i), 209–2i2; Thomas, *Me Helsinki E ect*, i77–i79.

i0i. Thomas, *Me Helsinki E ect*, i80. i02. Thomas, *Me Helsinki E ect*, i80–i8i.

i03. Jan Eckel and Samuel Moyn, *Me Breakthrough: Human Rights in the 1970s* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 20i5), i75–i76, Kindle.

i04. Karol Józef Wojtyła, quoted in "Notable and Quotable," *Wall Street Journal*, November 9, i978. See also, Thomas, *Me Helsinki E ect*, i05.

i05. Thomas, *Me Helsinki E ect*, 20i–203.

i06. John Lewis Gaddis, *Me Cold War* (London: Allen Lane, 2005), i96–i97.

i07. Thomas, *Me Helsinki E ect*, 204. i08. Morgan, *Me Final Act*, i77.

i09. Thomas, *Me Helsinki E ect*, i77, 209–2ii, 2i7.

ii0. S. Tsvigun, KGB First Deputy Chairman (i98i), quoted in Thomas, *Me Helsinki E ect*, i95.

iii. Amnesty International, *Czechoslovakia: Amnesty International Brießng* (London: Amnesty International Publications, i98i), 6, www.amnesty.org/download/Documents/200000/euri6009i98ien.pdf.

ii2. Amnesty International, *Amnesty International Report 19y8* (London:Amnesty International Publications, i979), 206–2i0, quotation at 207, www.amnesty.org/download/Documents/POLi000ii978ENGLISH.PDF.

ii3. Commission on Security and Cooperation in Europe, *Implementationof the Final Act of the Conference on Security and Cooperation in Europe* (Wash-ington, DC: US Government Printing Office, i980), 62.

ii4. Charles E. M. Kolb, "The Criminal Trial of Yugoslav Poet Vlado Goto-vac: An Eyewitness Account," *Human Rights Quarterly* 4, no. 2 (i982): i84–2ii; Amnesty International, *Yugoslavia: Prisoners of Conscience* (i98i), i6–i8, www.amnesty.org/download/Documents/200000/eur4803ii98ien.pdf.

ii5. Amnesty International, *Amnesty International Report 198L* (London: Amnesty International Publications, i982), 280–285, quotations at 28i–282, www.amnesty.org/download/Documents/POLi00004i982ENGLISH.PDF.

ii6. "Poland Marks Communist Crackdown," *BBC*, December i3, 2006, http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/6i755i7.stm.

ii7. Amnesty International, *Amnesty International Report 1983* (London: Amnesty International Publications, i983), 266, www.amnesty.org/download/Documents/POLi0000ii983ENGLISH.PDF.ii8. *Amnesty International Report 1983*, 269.

ii9. Quoted in *Amnesty International Report 1983*, 269.i20. Quoted in Morgan, *Me Final Act*, 205.

i2i. Morgan, *Me Final Act*, 24i–244.

i22. Quoted in Morgan, *Me Final Act*, 244.i23. Thomas, *Me Helsinki E ect*, 247.

i24. Moyn, *Me Last Utopia*, loc. i732–i733.

i25. Lech Wałęsa, *A Way of Hope* (New York: Henry Holt, i987), 97. Seealso, Thomas, *Me Helsinki E ect*, 200.

i26. Václav Havel, "Speech to Congress," February 2i, i990, in "Text of Havel's Speech to Congress," *Washington Post*, www.washingtonpost.com/archive /politics/i990/02/22/text-of-havels-speech-to-congress/df98ei77-778e-4c26 -bd96-980089c4fcb2.

الفصل الثاني عشر

1. "Argentina Declassification Project—The 'Dirty War' (1976–83)," CIA, www.cia.gov/readingroom/collection/argentina-declassification- project-dirty-war-1976-83; Uki Goñi, "40 Years Later, the Mothers of Argentina's 'Disappeared' Refuse to Be Silent," Guardian, April 28, 2017, www.theguardian.com/world/2017/apr/28/mothers-plaza-de-mayo- argentina-anniversary; "Argentina 'Death Flight' Pilots Sentenced for Deaths Including Pope's Friend," Guardian, November 29, 2017, www.theguardian.com/world/2017/nov/29/argentina-death-flight-pilots- sentenced-for-deaths-including-popes-friend.

2. See, for example, "Country Graph," V-Dem Institute, University of Gothenburg, www.v-dem.net/en/analysis/CountryGraph.

3. Colin Sparks, "Media and Transition in Latin America," Westminster Papers in Communication and Culture 8, no. 2 (2011): 10; Carlos M. Vilas, "Participation, Inequality and the Whereabout of Democracy," in The New Politics of Inequality in Latin America, ed. Douglas A. Chalmers et al. (Oxford: Oxford University Press, 1997), 8.

4. Nelson Mandela, "Address to the International Press Institute Congress," February 14, 1994, Nelson Mandela Foundation, www.mandela.gov.za/mandela_speeches/1994/940214_press.htm.

5. Freedom House, Country and Territory Ratings and Statuses, 1973– 2021, data set, https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020–02/2020_Country_and_Territory_Ratings_and_Statuses_FIW1973– 2020.xlsx.

6. Freedom House, Freedom of the Press, data set, https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020–02/FOTP1980– FOTP2017_Public–Data.xlsx; Freedom House, Freedom of the Press 2003: A Global Survey of Media Independence, 8, https://freedomhouse.org/sites/default/files/FOTP%202003%20Full%20Rep ort.pdf.

7. Freedom House, Freedom of the Press 2017, 25, https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020–02/FOTP_2017_booklet_FINAL_April28_1.pdf.

8. Committee to Protect Journalists (CPJ), Database of Attacks on the Press, https://cpj.org/data.

9. Anna Lührmann and Staffan I. Lindberg, "A Third Wave of Autocratization Is Here: What Is New About It?" Democratization 26, no. 7 (2019): 1095–1113; Anna Lührmann and Staffan I. Lindberg, eds., V–Dem Democracy Report 2020: Autocratization Surges—Resistance Grows (V– Dem Institute, 2020), www.v–dem.net/media/filer_public/de/39/de39af54– 0bc5–4421–89ae–fb20dcc53dba/democracy_report.pdf.

10. Economist Intelligence Unit, Democracy Index 2020: In Sickness and in Health? (2021), 4, www.eiu.com/n/campaigns/democracy–index– 2020/#mktoForm_anchor.

11. Economist Intelligence Unit, Democracy Index 2019: A Year of Democratic Setbacks and Popular Protest (2020), 6–7, www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=democracyindex2019&zid.

12. Lührmann and Lindberg, V–Dem Democracy Report 2020, 6, 19–20. This trend has been confirmed by other reports such as ARTICLE 19, The Global Expression Report 2019/2020 (London, 2020), www.article19.org/wp–content/uploads/2020/10/GxR2019–20report.pdf; and Adrian Shahbaz and Allie Funk, Freedom on the Net 2020: The Pandemic's Digital Shadow (Freedom House, 2020), https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020–10/10122020_FOTN2020_Complete_Report_FINAL.pdf.

13. Liu Xiaobo et al., Charter 08, December 9, 2008, Human Rights in China, www.hrichina.org/en/content/238. See also, "Liu Xiaobo," Human Rights Watch, www.hrw.org/tag/liu–xiaobo.

14. Flemming Rose, The Tyranny of Silence, trans. Martin Aitken (Washington, DC: Cato Institute, 2014), 43–44.

15. Jytte Klausen, The Cartoons That Shook the World (New Haven: Yale University Press, 2009), 74.

16. 3rd Extraordinary Islamic Summit, Final Communiqué, sec. 2 (December 7–8, 2005). See also, Lorenz Langer, Religious Offence and Human Rights: The Implications of Defamation of Religion (Cambridge, Cambridge University Press, 2014), 178.

17. See, for example, Morten Skjoldager, "Terrorists Lack Imagination When Choosing Targets in Denmark," in Understanding Terrorism Innovation and Learning: Al–Qaeda and Beyond, ed. Magnus Ranstorp and Magnus Normark (London: Routledge, 2015), 247.

18. U.N. ESCOR, Comm'n on Hum. Rts., 45th Sess., 41st mtg., ¶ 17–19, U.N. Doc. E/CN.4/1989/SR.41 at 5–6 (1989).

19. Cairo Declaration on Human Rights in Islam, art. 22 (a) (August 5, 1990), trans. reprinted in U.N. GAOR, World Conf. on Hum. Rts., 4th Sess., U.N. Doc. A/CONF.157/PC/62/Add.18 at 10 (1993).

20. George Packer, "The Moderate Martyr," New Yorker, September 3, 2006, www.newyorker.com/magazine/2006/09/11/the–moderate–martyr.

21. Amnesty International, Egypt: Human Rights Abuses by Armed Groups, September 1998, 11–12, www.amnesty.org/download/Documents/156000/mde120221998en.pdf.

22. Marie Juul Petersen and Heini í Skorini, "Freedom of Expression vs. Defamation of Religions: Protecting Individuals or Protecting Religions?" London School of Economics and Political Science, March 1, 2017, https://blogs.lse.ac.uk/religionglobalsociety/2017/03/freedom–of– expression–vs–defamation–of–religions–protecting–individuals–or–protecting– religions.

23. Peter S. Henne, "The Domestic Politics of International Religious Defamation," Politics and Religion 6, no. 3 (2013): 3.

24. Günter Grass, interview by Visão, February 16, 2006. See also, Lawrence Van Gelder, "Arts, Briefly," New York Times, February 17, 2006, www.nytimes.com/2006/02/17/books/arts–briefly.html.

25. Amnesty International, "Freedom of Speech Carries Responsibilities for All," February 6, 2006, www.amnesty.org/download/Documents/80000/pol300072006en.pdf.

26. Quoted in Edward Michael Lenert, "Are Free Expression and Fundamentalism Two Colliding Principles?" in Fundamentalism and the Media, ed. Stewart M. Hoover and Nadia Kaneva (London: Continuum, 2009), 46.

27. Otto–Preminger–Institut v. Austria, 295 Eur. Ct. H.R. (ser. A) (1994); Wingrove v. UK, 1996–V Eur. Ct. H.R. (1996); İ.A. v. Turkey, 2005–VIII Eur. Ct. H.R. 235 (2005); E.S. v. Austria, Eur. Ct. H.R., no. 38450/12 (2018).

28. Heini í Skorini, Free Speech, Religion and the United Nations: The Political Struggle to Define International Free Speech Norms (Abingdon, UK: Routledge, 2020), 177–200.

29. Hum. Rts. Council Res. 16/18, U.N. GAOR, Hum. Rts. Council, 16th Sess., art. 5 (f), U.N. Doc. A/HRC/RES/16/18 at 3 (2011). My emphasis.

30. Ian Black, "A Look at the Writings of Saudi Blogger Raif Badawi— Sentenced to 1,000 Lashes," Guardian, January 14, 2015, www.theguardian.com/world/2015/jan/14/-sp-saudi-blogger-extracts-raif- badawi.

31. "Pakistan Blasphemy Death Sentence 'Travesty of Justice,' Say UN Experts," UN News, December 27, 2019, https://news.un.org/en/story/2019/12/1054361.

32. Nafees Takar and Paul Alexander, "Pakistan University Mob Kills Fellow Student over Blasphemy Allegations," VOA News, April 13, 2017, www.voanews.com/east-asia-pacific/pakistan-university-mob-kills-fellow- student-over-blasphemy-allegations; Matt Vasilogambros, "Bloody Fight over Bangladesh's Secularism," Atlantic, April 26, 2016, www.theatlantic.com/international/archive/2016/04/bangladesh- secularism/479820.

33. Joseph Goldstein and Ahmad Shakib, "A Day After a Killing, Afghans React in Horror, but Some Show Approval," New York Times, March 20, 2015, https://nyti.ms/1DGQ84m; "Afghan Woman Farkhunda Lynched in Kabul 'For Speaking Out,'" March 23, 2015, BBC, www.bbc.com/news/world-asia-32014077.

34. V-Dem, Autocratization Surges, 16–17.

35. V-Dem, Autocratization Surges, 4, 6, 13, 16.

36. Sarah Repucci, Freedom and the Media 2019: A Downward Spiral

(Freedom House, 2019), 2, https://freedomhouse.org/sites/default/files/2020-02/FINAL07162019_Freedom_And_The_Media_2019_Report.pdf.

37. Ole Nyeng, “Kaprede medier,” Weekendavisen, April 1, 2021, www.weekendavisen.dk/2021-13/kultur/kaprede-medier.

38. Sarah Repucci and Amy Slipowitz, Freedom in the World 2021:

Democracy Under Siege (Freedom House, 2021), 2, 7–8. See also, Vindu Goel and Jeffrey Gettleman, “Under Modi, India’s Press Is Not So Free Anymore,” New York Times, April 2, 2020, www.nytimes.com/2020/04/02/world/asia/modi-india-press-media.html.

39. Human Rights Watch, Stifling Dissent: The Criminalization of Peaceful Expression in India, www.hrw.org/report/2016/05/24/stifling- dissent/criminalization-peaceful-expression-india.

40. Hannah Ellis-Petersen, “India: Activist Arrested over Protest ‘Toolkit’ Shared by Greta Thunberg,” Guardian, February 15, 2021, www.theguardian.com/world/2021/feb/15/india-activist-arrested-over- protest-toolkit-shared-by-greta-thunberg.

41. “Delhi Police Arrest Climate Activist for Drafting Farm Protest Note Tweeted by Greta Thunberg,” Scroll.in, February 14, 2021, https://scroll.in/latest/986851/greta-thunberg-toolkit-case-delhi-police- arrest-21-year-old-activist-from-bengaluru-say-reports.

42. Audrey Truschke, “Censoring Indian History: Laws Against Religious Offence in India Have Altered the Writing and Understanding of the Nation’s Past,” History Today 67, no. 8 (August 2017); Audrey Truschke, Facebook update, August 7, 2018, www.facebook.com/AudreyTruschke/photos/a.163965790930054/2273487 7925086/?type=3.

43. Audrey Truschke, “Censoring Indian History.”

44. Freedom House, Country and Territory Ratings and Statuses 1973– 2020.

45. “Turkey—Press Freedom in Figures,” Reporters Without Borders, January 29, 2021, https://rsf.org/en/news/turkey-press-freedom-figures.

46. “Germany Drops Turkey President Erdogan Insult Case,” BBC, October 4, 2016, www.bbc.com/news/world-europe-37554167.

47. “Turkey’s Wikipedia Ban Ends After Almost Three Years,” BBC, January 16, 2020, www.bbc.com/news/technology-51133804.

48. Reporters Without Borders, “Turkey—Press Freedom in Figures.”

49. CPJ, Database of Attacks on the Press. See also, Didem Tali, Freedom House, and RIWI, Perceptions Towards Freedom of Expression in Turkey (RIWI and Freedom House, 2020), www.freedomhouse.org/sites/default/files/2020-07/Perceptions%20towards%20Freedom%20of%20Expression%20in%20Turkey%202020%20%281%29.pdf.

50. “Turkey: Government Targeting Academics,” Human Rights Watch, May 14, 2018, www.hrw.org/news/2018/05/14/turkey-government-targeting- academics.

51. Freedom House, Country and Territory Ratings and Statuses 1973– 2020.

52. CPJ, Database of Attacks on the Press.

53. “Russian Police Detain or Harass More Than 100 Journalists amid January 31 Pro-Navalny Protests,” CPJ, February 3, 2021, https://cpj.org/2021/02/russian-police-detain-or-harass-more-than-100- journalists-amid-january-31-pro-navalny-protests.

54. CPJ, Database of Attacks on the Press.

55. “Anna Politkovskaya,” CPJ, https://cpj.org/data/people/anna- politkovskaya.

56. Cathy Young, “Religion in Art? Nyet!” Reason, March 23, 2005, https://reason.com/2005/03/23/religion-in-art-nyet.

57. Sophia Kishkovsky "Organizers of Art Show Convicted in Moscow," New York Times, July 12, 2012, www.nytimes.com/2010/07/13/arts/design/13curators.html.

58. Miriam Elder, "Pussy Riot Sentenced to Two Years in Prison Colony for Hooliganism," Guardian, August 17, 2012, www.theguardian.com/music/2012/aug/17/pussy-riot-sentenced-two-years.

59. "How Russia's Law Against Insulting the Government Online Has Been Enforced in Its First Half Year," Meduza, September 30, 2019, https://meduza.io/en/short/2019/09/30/how-russia-s-law-against-insulting- the-government-online-has-been-enforced-in-its-first-half-year.

60. Qianlong Emperor, Qing Legal Code (1740), in Tsa Tsing Leu Lee, trans. and ed. George Thomas Staunton (London: 1810), 3–5, 354–357, 418, 547–549, in Stephen A. Smith, Freedom of Expression: Foundational Documents and Historical Arguments (Oxford: Oxbridge, 2018), 101–103.

61. Richard Baum, "The Fall and Rise of China," lecture 28, Teaching Company, 2010, CD, 20:56.

62. Baum, "The Fall and Rise of China," lecture 29, 26:34.

63. Mao Zedong, "Speech at the Second Session of the Eight Party Congress," May 1958, in Long Live Mao Zedong Thought (Red Guard Publication, 1968), in June Grasso et al., Modernization and Revolution in

China (Armonk, NY: M. E. Sharpe, 1997), 219.

64. Baum, "The Fall and Rise of China," lecture 32, 9:27.

65. "China: Harassment of Foreign Correspondents Intensified During

Covid–19," Reporters Without Borders, updated March 25, 2021, https://rsf.org/en/news/china–harassment–foreign–correspondents–intensified– during–covid–19–0. See also, CPJ, Database of Attacks on the Press.

66. "Li Wenliang: Coronavirus Kills Chinese Whistleblower Doctor," BBC, February 7, 2020, www.bbc.com/news/world–asia–china–51403795; Raymond Zhong et al., "No 'Negative' News: How China Censored the Coronavirus," New York Times, December 20, 2020, www.nytimes.com/2020/12/19/technology/china–coronavirus– censorship.html; Reporters Without Borders, "China: Harassment of Foreign Correspondents Intensified During Covid–19."

67. Xi Jinping, "Statement at Virtual Event of the Opening of the 73rd World Health Assembly," May 18, 2020, China Daily, May 18, 2020, www.chinadaily.com.cn/a/202005/18/WS5ec273d1a310a8b2411568f1.html.

68. "China Delayed Releasing Coronavirus Info, Frustrating WHO," Associated Press, June 6, 2020, https://apnews.com/3c061794970661042b18d5aeaaed9fae.

69. Serhii Plokhy, "The World Stopped Another Chernobyl by Working Together. Coronavirus Demands the Same," Guardian, May 5, 2020, www.theguardian.com/commentisfree/2020/may/05/prevent–coronavirus– chernobyl–international–disaster.

70. Javier C. Hernández, "Harsh Penalties, Vaguely Defined Crimes: Hong Kong's Security Law Explained," New York Times, June 30, 2020, https://nyti.ms/2ZonpzT.

71. Oiwan Lam, "With 47 More Charged, Every Prominent Hong Kong Activist Is Now Either in Jail or in Exile," Global Voices, March 1, 2021, https://globalvoices.org/2021/03/01/with–47–charged–every–prominent– hong–kong–activist–is–now–either–in–jail–or–in–exile/?utm_source=twitter.com&utm_medium=social&utm_campaign=targetings–

Testglobalvoicestest&utm_content=Oiwan–Lam&utm_term=730123#0_8_9097_8078_2307_226510071.

72. "Tracker: University Responses to Chinese Censorship," FIRE, www.thefire.org/resources/home–abroad–resources/universities–respond–to– chinas–censorship–efforts.

73. AFP, "Second Hong Kong Radio Host Arrested Under Colonial Era Sedition Law," Hong Kong Free Press, February 7, 2021, https://hongkongfp.com/2021/02/07/second–hong–kong–radio–host–arrested– under–colonial–era–sedition–law.

74. Riotous Assemblies Act 18 (2)(b), Union Gazette Extraordinary 17 (1956): 3–45, www.gov.za/sites/default/files/gcis_document/201505/act–17– 1956_2.pdf.

75. Economic Freedom Fighter and Another v. Minister of Justice and Correctional Services and Another, ZACC 25 (2020), at 1, 16, www.saflii.org/za/cases/ZACC/2020/25.pdf.

76. South Africa Const. 16 (c) (adopted May 8, 1996).

77. S v. Mamabolo (E TV and others intervening), ZACC 17 (2001). 78. Hotz v. UCT, (730/2016 /2016) 2016 ZASCA 159 (2016),

www.saflii.org/za/cases/ZASCA/2016/159.pdf.

79. Mandela, "Address to the International Press Institute Congress." 80. Republic of South Africa, Prevention and Combating of Hate Crimes

and Hate Speech Bill, Government Gazette 41543 (2018), https://globalfreedomofexpression.columbia.edu/wp–content/uploads/2019/01/Prevention–and–Combating–of–Hate–Crimes–and– Hate–Speech–Bill.pdf.

81. CPJ, Database of Attacks on the Press.

82. "Jaime Castaño Zacarías," CPJ, https://cpj.org/data/people/jaime– castano–zacarias.

83. Global Witness, Defending Tomorrow (July 2020), 6, 10, www.globalwitness.org/documents/19938/Defending_Tomorrow_EN_high_ res_–_July_2020.pdf.

84. "Daphne Caruana Galizia," CPJ, https://cpj.org/data/people/daphne– caruana–galizia; "Daphne Caruana Galizia," Guardian, www.theguardian.com/world/daphne–caruana–galizia.

85. Svend–Erik Skaaning and Suthan Krishnarajan, Who Cares About Free Speech? Findings from a Global Survey of Support for Free Speech (Copenhagen: Justitia, 2021), https://futurefreespeech.com/wp– content/uploads/2021/06/Report_Who–cares–about–free– speech_21052021.pdf. For survey data, see https://futurefreespeech.com/wp–content/uploads/2021/06/Justitia–data–and–questionnaire.zip.

86. Richard Wike and Katie Simmons, "Global Support for Principle of

Free Expression, but Opposition to Some Forms of Speech," Pew Research Center, November 18, 2015, www.pewresearch.org/global/2015/11/18/global–support–for–principle–of–free–expression–but–opposition–to–some–forms–of–speech.

87. See, for example, US Press Freedom Tracker database since May 26, 2020, https://pressfreedomtracker.us/all–incidents/? categories=10&date_lower=2020–05–26&search=protest&endpage=3. See also, Jameel Jaffer, "Protest, the Press and the First Amendment Imperiled," Columbia News, June 5, 2020, https://news.columbia.edu/news/george– floyd–protests–free–speech.

88. Donald Trump (@realDonaldTrump), (tweet deleted),Twitter, June 25, 2020; See also, Colby Itkowitz, "Trump Lashes Out at Black Lives Matter, Accuses One Member of 'Treason'," Washington Post, June 25, 2020, www.washingtonpost.com/politics/trump–lashes–out–at–black–lives– matter–accuses–one–member–of–treason/2020/06/25/45667ec8–b70f–11ea–a510–55bf26485c93_story.html; Angela Dewan, "Trump Is Calling Protesters Who Disagree with Him Terrorists. That Puts Him in the Company of the World's Autocrats," CNN, July 27,

2020, https://edition.cnn.com/2020/07/25/politics/us-protests-trump-terrorists-intl/index.html.

89. Tracy K. Smith et al., Faculty Letter, July 4, 2020, https://docs.google.com/forms/d/e/1FAIpQLSfPmfeDKBi25_7rUTKkhZ3cy MICQicp05ReVaeBpEdYUCkyIA/viewform.

90. Robby Soave, "Tulane Canceled a Talk by the Author of an Acclaimed Anti-Racism Book After Students Said the Event Was 'Violent,'" Reason, August 6 2020, https://reason.com/2020/08/06/tulane-cancels-life- of-a-klansman-edward-ball-students-racist.

91. Greg Lukianoff (@glukianoff), "THREAD: As you may have noticed, 'cancel culture' has intensified in recent weeks [...]," Twitter, June 26, 2020, 6:22 a.m., https://twitter.com/glukianoff/status/1276506207352750081.

92. Jonathan Chait, "The Still-Vital Case for Liberalism in a Radical Age," New York Magazine, June 11, 2020, https://nymag.com/intelligencer/2020/06/case-for-liberalism-tom-cotton- new-york-times-james-bennet.html.

93. Marc Tracy, "Senator's 'Send In the Troops' Op-Ed in The Times

Draws Online Ire," New York Times, June 3, 2020, www.nytimes.com/2020/06/03business/tom-cotton-op-ed.html?smid=url- share.

94. Kelsey McKinney, "Slate Podcast Host Mike Pesca Suspended Following Internal Discussion About Use of Racial Slur," Defector, February 22, 2021, https://defector.com/mike-pesca-slate-suspended.

95. Katie Robertson, "Teen Vogue Editor Resigns After Fury over Racist Tweets," New York Times, March 18, 2021, www.nytimes.com/2021/03/18/business/media/teen-vogue-editor-alexi- mccammond.html.

96. Emily Ekins, "Poll: 62% of Americans Say They Have Political Views They're Afraid to Share," Cato Institute, July 22, 2020, www.cato.org/survey–reports/poll–62–americans–say–they–have–political– views–theyre–afraid–share.

97. Brett Samuels, "Trump Ramps Up Rhetoric on Media, Calls Press 'the Enemy of the People,'" The Hill, April 5, 2019, https://thehill.com/homenews/administration/437610–trump–calls–press–the– enemy–of–the–people.

98. Michael M. Grynbaum and Maggie Haberman, "Trump Demands CNN Retract a Poll, as OANN Teases a Rosier View," New York Times, June 10, 2020, https://nyti.ms/2AXjvW6.

99. "Americans' Views on the Media," Ipsos, August 7, 2018, www.ipsos.com/en–us/news–polls/americans–views–media–2018–08–07.

100. Senate Bill 803, State of Oklahoma, 1st sess. of the 58th Legislature (2021), http://webserver1.lsb.state.ok.us/cf_pdf/2021– 22%20INT/SB/SB803%20INT.PDF; Chris Pandolfo, "Oklahoma Republican's Bill Would Ban Critical Race Theory from Being Taught in School," Blaze Media, February 24, 2021, www.theblaze.com/news/oklahoma–republican–ban–critical–race–theory– from–schools#toggle–gdpr; Brooke Singman, "DeSantis Condemns Critical Race Theory, Says It Won't Be Taught in Florida Classrooms," Fox News, March 18, 2021, www.foxnews.com/politics/desantis–critical–race–theory– florida–classrooms.

101. Emily Ekins, "The State of Free Speech and Tolerance in America," Cato Institute, October 31, 2017, www.cato.org/survey–reports/state–free– speech–tolerance–america.

102. "Tool: Recognizing Microaggressions and the Messages They Send," University of California Santa Cruz, https://academicaffairs.ucsc.edu/events/documents/Microaggressions_Examples_Arial_2014_11_12.pdf.

103. FIRE, Disinvitation Database, www.thefire.org/research/disinvitation–database.

104. FIRE, Spotlight on Speech Codes 2021, www.thefire.org/resources/spotlight/reports/spotlight–on–speech–codes– 2021.

105. FIRE, 2020 College Free Speech Rankings, report, https://reports.collegepulse.com/college–free–speech–rankings.

106. Scott Jaschik, "Temple Board Won't Try to Punish Professor for Speech," Inside Higher Ed, December 12, 2018, www.insidehighered.com/news/2018/12/12/temple–board–announces–it– respects–professors–controversial–speech–protected; "Collin College: Faculty Member Issued Warnings over Tweets About Vice President Pence, Deceased Professor," FIRE, www.thefire.org/cases/collin–college–email– alludes–to–discipline–under–personnel–policies–after–tweets–criticizing–vice– president–pence; Madison Hahamy and Beatriz Horta, "Former Professor Says Yale Fired Her over Tweet on Trump, Dershowitz," Yale News, March 23, 2021, https://yaledailynews.com/blog/2021/03/23/former–professor– says–yale–fired–her–over–tweet–on–trump–dershowitz.

107. House Bill 800 (March 21, 2021). See also, Riley Gillis, "Tennessee Republican Wants to Ban LGBTQ Books in Schools," Metro Weekly, March 30, 2021, www.metroweekly.com/2021/03/tennessee– republican–wants–to–ban–lgbtq–books–in–schools.

108. "No Support: Russia's 'Gay Propaganda' Law Imperils LGBT Youth," Human Rights Watch, 2018, www.hrw.org/report/2018/12/11/no– support/russias–gay–propaganda–law–imperils–lgbt–youth.

109. Ken White and Greg Lukianoff, "What's the Best Way to Protect Free Speech?" Reason, August 4, 2020, https://reason.com/2020/08/04/whats–the– best–way–to–protect–free–speech–ken–white–and–greg–lukianoff–debate– cancel–culture.

110. Economist Intelligence Unit, Democracy Index 2019, 6–7.

111. Par Soren Seelow, “Attentat à « Charlie Hebdo »: « Vous allez payer car vous avez insulté le Prophète »,” Le Monde, January 8, 2015,

www.lemonde.fr/societe/article/2015/01/08/vous–allez–payer–car–vous– avez–insulte–le–prophete_4551820_3224.html; Harriet Alexander, “Inside Charlie Hebdo Attack: ‘We All Thought It Was a Joke,’” Telegraph, January 9, 2015, www.telegraph.co.uk/news/worldnews/europe/france/11334812/Inside– Charlie–Hebdo–attack–We–all–thought–it–was–a–joke.html.

112. Claire Williams, “Charlie Hebdo Attack,” France 24, https://webdoc.france24.com/france–paris–charlie–kosher–terrorism.

113. Société Française d’Étude du Dix–Huitième Siècle, Tolérance: le combat des Lumières (Paris, 2015), www.openbookpublishers.com/shopimages/resources/Tolerance–Original–French.pdf.

114. “Pen Receives Letters from Members About Charlie Hebdo Award,” PEN America, May 5, 2015, https://pen.org/pen–receives–letter–from– members–about–charlie–hebdo–award.

115. Nadim Houry, “France’s Creeping Terrorism Laws Restricting Free Speech,” Human Rights Watch, May 30, 2018, www.hrw.org/news/2018/05/30/frances–creeping–terrorism–laws– restricting–free–speech.

116. Udlændinge– og Integrationsministeriet, LOV nr 1743, December 12, 2016, www.retsinformation.dk/eli/lta/2016/1743.

117. Guy Hedgecoe, “The Spanish Rappers Getting ‘Terror’ Sentences for Songs,” BBC, March 17, 2018, www.bbc.com/news/world–europe– 43407694.

118. Jenny Hill, “Halle Shooting: Trial Begins for Germany Synagogue Attack Suspect,” BBC, July 21, 2020, www.bbc.com/news/world–europe– 53471496.

119. Stephan Balliet, "A Short Pre-action Report," quoted in Andreas Önnerfors, "The Germany Synagogue Terrorist's Manifesto Highlights Threat of Neo-Nazism," Centre of Analysis of the Radical Right, October 24, 2019, www.radicalrightanalysis.com/2019/10/24/the-germany-synagogue- terrorists-manifesto-highlights-threat-of-neo-nazism.

120. Melissa Eddy, "Germany Moves to Tighten Gun and Hate Speech Laws After Far-Right Attacks," New York Times, October 30, 2019, www.nytimes.com/2019/10/30/world/europe/germany-gun-hate-speech- laws.html.

121. Hans Burkhard Nix v. Germany, Eur. Ct. H.R., no. 35285/16 (2018).

122. Jacob Mchangama and Natalie Alkiviadou, "Hate Speech and the European Court of Human Rights: Whatever Happened to the Right to Offend, Shock or Disturb?," International Human Rights Law Review (forthcoming).

123. Elliot Douglas, "German Interior Minister to File Criminal Complaint Against 'Police Are Trash' Journalist," DW, June 21, 2020, www.dw.com/en/german-interior-minister-to-file-criminal-complaint- against-police-are-trash-journalist/a-53893014.

124. JTA, "French High Court: BDS Activists Guilty of Discrimination," Times of Israel, October 23, 2015, www.timesofisrael.com/french-high- court-bds-activists-guilty-of-discrimination/; "France: Landmark ECtHR Judgement Finds Boycott Campaign Against Israel Cannot Be Criminalized," Amnesty International, June 11, 2020, www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/france-landmark-ecthr-judgment- finds-boycott-campaign-against-israel-cannot-be-criminalized.

125. "MSPs Approve Scotland's Controversial Hate Crime Law," BBC, March 11, 2021, www.bbc.com/news/uk-scotland-scotland-politics- 56364821.

126. Laura Churchill, “Christian Street Preachers Who Read from Bible Found Guilty of Abusing Bristol Shoppers and Causing Angry Scenes,” Bristol Live, February 28, 2017, www.bristolpost.co.uk/news/bristol- news/christian-street-preachers-who-read-4603.

127. Nico Lang, “French Hate Crime Ruling Sets a Dangerous Precedent for LGBT People: It’s Now Illegal to Call Someone a ‘Homophobe’ in France,” Salon, November 8, 2016, www.salon.com/2016/11/07/french- hate-crime-ruling-sets-a-dangerous-precedent-for-lgbt-people-it-is-now- illegal-to-call-someone-a-homophobe-in-france.

128. Sandra Fredman et al., Comparative Hate Speech Law: Annexure, University of Oxford, March 2012, 5n14, 19.

129. Anne Twomey, “Laws Against Incitement to Racial Hatred in the United Kingdom,” Australian Journal of Human Rights 15, no. 1 (1995).

130. “European Police in Coordinated Raids Against Online Hate Speech,” Reuters, November 3, 2020, www.reuters.com/article/us-europe- crime-internet-idUSKBN27J1C3.

الفصل الثالث عشر

1. Eric Killelea, "Alex Jones' Mis-Infowars: 7 Bat-Sh*t Conspiracy Theories," *Rolling Stone*, February 21, 2017, www.rollingstone.com/culture /culture-lists/alex-jones-mis-infowars-7-bat-sht-conspiracy-theories-195468; Brian Stelter and Tom Kludt, "While Other Outlets Fact-Check Trump, Infowars Provides Alternative Facts," CNN, January 26, 2017, https:// money.cnn.com/2017/01/26/media/infowars-alex-jones-donald-trump/index .html; Amanda Sakuma, "Alex Jones Blames 'Psychosis' for His Sandy Hook Conspiracies," *Vox*, March 31, 2019, www.vox.com/2019/3/31/18289271/alex -jones-psychosis-conspiracies-sandy-hook-hoax.

2. Alex Hern, "Facebook, Apple, YouTube and Spotify Ban Infowars' Alex Jones, *Guardian*, August 6, 2018, www.theguardian.com/technology/2018 aug/06/apple-removes-podcasts-infowars-alex-jones.

3. "Twitter Bans Alex Jones and Infowars for Abusive Behaviour," *BBC*, September 6, 2018, www.bbc.com/news/world-us-canada-45442417.

4. John Perry Barlow, A Declaration of the Independence of Cyberspace (February 8, 1996), Electronic Frontier Foundation, www.eff.org/cyberspace –independence.

5. Tim Berners–Lee, *Weaving the Web: The Original Design and Ultimate Destiny of the World Wide Web* (New York: HarperCollins, 2000), I, 134.

6. Lawrence Lessig, *Code: Version 2.0* (New York: Basic Books, 2006), 236.

7. See, for example, Casey Newton, "Everything You Need to Know About Section 230: The Most Important Law for Online Speech," *The Verge*, May 28, 2020, www.theverge.com/21273768/section–230–explained–internet–speech–law –definition–guide–free–moderation.

8. Jeff Kosseff, *The Twenty–Six Words That Created the Internet* (Ithaca: Cornell University Press, 2019), 4, 78, 96, 102.

9. See, for example, Michael Hauben and Ronda Hauben, *Netizens: On the History and Impact of Usenet and the Internet* (Hoboken, NJ: Wiley, 1997); and Vince Tabora, "The Evolution of the Internet, From Decentral– ized to Centralized," Hacker Noon, March 25, 2018, https://hackernoon.com/the–evolution–of–the–internet–from–decentralized–to–centralized–3e2fa65898f5.

10. Hoods and hoods, *Netizens*, 48.

11. David Kaye, *Speech Police: The Global Struggle to Govern the Internet* (New York: Columbia Global Reports, 2019), 6–7, Kindle.

12. Martin Gurri, *The Revolt of the Public and the Crisis of Authority in the New Millennium* (San Francisco: Stripe Press, 2018), 10, Kindle.

13. Gurri, *The Revolt of the Public*, 48.

14. Colin Delany, "How Social Media Accelerated Tunisia's Revolution: An Inside View," *Huffington Post*, February 13, 2011, www.huffpost.com/entry /how–social–media–accelera_b_821497.

15. Quoted in "Tunisians React as President Steps Down," January 14, 2011, *BBC*, www.bbc.com/news/world–africa–12196242.

16. Arch Puddington et al., *Freedom in the World 2012* (Freedom House, 2013), 8, 691–692.

17. Philip Howard, quoted in Catherine O'Donnell, "New Study Quantifies Use of Social Media in Arab Spring, *University of Washington News*, September 12, 2011, www.washington.edu/news/2011/09/12/new –study–quantifies–use–of–social–media–in–arab–spring.

18. Puddington et al., *Freedom in the World* 2012, 8, 61–62, 582–583.

19. Committee to Protect Journalists (CPJ), Database of Attacks on the Press, https://cp.org/data.

20. Reporters Without Borders, "Journalists' Deaths After Release Alarm Signal for Egypt and Saudi Arabia," Reporters Without Borders, July 29, 2020, https://rsf.org/en/news/journalists–deaths–after–release–alarm–signal–egypt –and–saudi–arabia.

21. Freedom House, Country and Territory Ratings and Statuses 1973–2020.

22. Shahbaz and Funk, *Freedom on the Net* 2020, 1, 4, 24–25.

23. Joseph Johnson, "Worldwide Digital Population as of October 2020," Statista, January 27, 2021, www.statista.com/statistics/617136/digital–popu lation–worldwide.

24. Cam Cullen, "Over 43% of the Internet Is Consumed by Netflix, Google, Amazon, Facebook, Microsoft, and Apple: Global Internet Phe– nomena Spotlight," Sandvine, August 30, 2019, www.sandvine.com/blog/net flix–vs–google–vs–amazon–vs–facebook–vs–microsoft–vs–apple–traffic–share –of–internet–brands–global–internet–phenomena–spotlight.

25. Kaye, *Speech Police*, 6.

26. Lessig, *Code*, 237.

27. Bill Clinton, "Speech at the Paul H. Nitze School of Advanced Interna– tional Studies," March 8, 2000, *New York Times*, https://archive.nytimes.com /www.nytimes.com/library/world/asia/030900clinton–china–text.html.

28. Guo Wengui #GTV # 六 四, "口 Guo Wengui gv live broadcast) 6/3/2020 Hao HaidongRead from commemorating June 4, the founding of the New Federal State of China" streamed live on June 3, 2010, YouTube video, www.youtube.com/ watch?v=e4aNshoRqD8&feature=youtube&t–4496.

29. Gerry Shih, "Chinese Soccer Superstar Calls for Ouster of Communist Party, Stunning Nation," *Washington Post*, June 5, 2020, www.washingtonpost .com/world/asia_pacific/chinese-soccer-superstar-hao-haidong-calls-for-ouster-of-communist-party-stunning-nation/2020/06/05/gaeg1df2-a6ec-11ea-898e -b2ab9a83f792_story.html.

30. Gary King et al., "How the Chinese Government Fabricates Social Media Posts for Strategic Distraction, Not Engaged Argument," *American Political Science Review* 111, no. 3 (2017): 484-501.

31. Jacob Mchangama, "Episode 26-Oslo Freedom Forum Special with Megha Rajagopalan and Yuan Yang," *Clear and Present Danger: A History of Free Speech*, June 4, 2019, podcast, www.freespeechhistory.com/2019/06/04 Jepisode-26-oslo-freedom-forum-special-with-megha-rajagopalan-and -yuan-yang.

32. Adrian Shahbaz, *Freedom on the Net 2018: The Rise of Digital Authoritarianism* (Freedom House, 2018), 7-8.

33. Jack Goldsmith and Tim Wu, *Who Controls the Internet? Illusions of a Borderless World* (Oxford: Oxford University Press, 2006), 93.

34. Yuan Yang, "Zoom Plan Will Enable China to Censor Individual Users," *Financial Times*, June 12, 2020, www.ft.com/content/a18e3bd5-b1a2 -4426-9056-369ad83d8f30.

35. Ryan Gallagher, "Google's Secret China Project Effectively Ended' Af- ter Internal Confrontation," The Intercept, December 17, 2018, https://the intercept.com/2018/12/17/google-china-censored-search-engine-2.

36. Access Now and #KeeptltOn, *Shattered Dreams and Lost Opportunities* (March 2021), www.accessnow.org/cms/assets/uploads/2021/03/Keeplton-report-on-the-2020-data_Mar-2021_3-pdf.

37. Shahbaz and Funk, *Freedom on the Net* 2020, 9-10.

38. Reuters, "India Leads the World with 67% of Total Internet Shutdowns," *Business Today*, December 21, 2019, www.businesstoday.in/top-story/india -leads-the-world-with-67-of-total-internet-shutdowns/story/392411.html.

39. Adrian Shahbaz and Allie Funk, *Freedom on the Net 2019: The Crisis of Social Media* (Freedom House, 2019), 9.

40. Barack Obama, "Network Neutrality," June 8, 2006, podcast, http://obamaspeeches.com/076–Network–Neutrality–Obama–Podcast.htm; Barack Obama (@Barack Obama), "We just made history [...]," Twitter, November 5, 2008, 11:34 a.m., https://twitter.com/barackobama/status/992176676? lang=en.

41. Soumitra Dutta and Matthew Fraser, "Barack Obama and the Face– book Election," *U.S. News*, November 19, 2008, www.usnews.com/opinion /articles/2008/11/19/barack–obama–and–the–facebook–election; John Allen Hen– dricks and Robert E. Denton Jr., eds., *Communicator–in–Chief: How Barack Obama Used New Technology to Win the White House* (Lanham, MD: Lexington Books, 2010). See also, David Carr, "How Obama Tapped into Social Networks' Power," *New York Times*, November 9, 2008, www.nytimes.com/2008/11/10 /business/media/10carr.html.

42. Daryl Johnson, *Hateland: A Long, Hard Look at America's Extremist Heart* (Amherst, NY: Prometheus, 2019).

43. Shahbaz and Funk, *Freedom on the Net 2019*, 7.

44. Soroush Vosoughi, Deb Roy, and Sinan Aral, "The Spread of True and False News Online," *Science* 359 (2018): 1146–1151.

45. David Remnick, "Trump vs. the Times: Inside an Off–the–Record Meeting," *New Yorker*, July 30, 2018, www.newyorker.com/news/news–desk /trump–vs–the–times–inside–an–off–the–record–meeting.

46. According to the OECD, the share of Americans who have trust in their government fell from 46.8 percent in 2006 to 33.3 percent in 2018. See OECD, Trust in Government (data set), https://data.oecd.org/gga/trust –in–government.htm.

47. Edelman, *2021 Edelman Trust Barometer* (2021), 12, www.edelman .com/sites/g/files/aatuss191/files/2021–03/2021%20Edelman%20Trust%20 Barometer.pdf.

48. Nathaniel Persily and Joshua A. Tucker, eds., *Social Media and De– mocracy: The State of the Field, Prospects for Reform* (Cambridge: Cambridge University Press, 2020), 1.

49. Jonathan Rauch, *The Constitution of Knowledge: A Defense of Truth* (Washington, DC: Brookings Institution, 2021).

50. Barack Obama, quoted in Peter Kafka, "Obama: The Internet Is 'the Single Biggest Threat to Our Democracy,"" *Vox*, November 16, 2020, www .vox.com/recode/2020/11/16/21570072/obama–internet–threat–democracy –facebook–fox–atlantic.

51. Alexey Navalny (@navalny), "1. I think that the ban of Donald Trump on Twitter is an unacceptable act of censorship (THREAD)," Twitter, January 9, 2021, 10:13 a.m., https://twitter.com/navalny/status/134796977 2177264644

52. Oversight Board, Case decision 2021–001–FB–FBR, May 5, 2021, www oversightboard.com/decision/FB–691QAMHJ.

53. "Code of Practice on Disinformation," European Union, September 26, 2021, https://ec.europa.eu/digital–single–market/en/news/code–practice–disinformation.

54. Natasha Lomas, "Germany Tightens Online Hate Speech Rules to Make Platforms Send Reports Straight to the Feds," *Tech Crunch*, June 19, 2020, https://techcrunch.com/2020/06/19/germany–tightens–online–hate–speech rules–to–make–platforms–send–reports–straight–to–the–feds/?guccounter–1.

55. Heidi Tworek, "Fighting Hate with Speech Law: Media and German Visions of Democracy," *Journal of Holocaust Research* 35, no. 2 (2021): 114.

56. Jacob Mchangama and Natalie Alkiviadou, *The Digital Berlin Wall: How Germany (Accidentally) Created a Prototype for Global Online Censor ship–Act Two* (Copenhagen: Justitia, 2020). For an infogram of NetzDG's global spread, see https://infogram.com/netzdg–1h17495pggylzzj.

57. "Russia Accuses Twitter of Breaking Law by Failing to Delete Content," Reuters, March 1, 2021, www.reuters.com/article/us–russia–twitter–idUSKCN2 AT1R7?taid–603cb4227bab0200013103&utm_campaign=trueAnthem:+Trending +Content&utm_medium=trueAnthem&utm_source=twitter.

58. Kat Lonsdorf, "Social Media Fueled Russian Protests Despite Gov– ernment Attempts to Censor," NPR, January 24, 2021, www.npr.org/2021

/01/24/960113653/social-media-fueled-russian-protests-despite-government -attempts-to-censor?t-1614767493916.

59. Constitutional Council, Décision n° 2020-801 DC, June 18, 2020, www .conseil-constitutionnel.fr/decision/2020/2020801DC.htm, trans. Laura Kay- ali, "French Constitutional Court Strikes Down Most of Hate Speech Law," *Politico*, June 18, 2020, www.politico.eu/article/french-constitutional-court -strikes-down-most-of-hate-speech-law.

60. "Against Information Manipulation," Government of France, Novem- ber 20, 2018, www.gouvernement.fr/en/against-information-manipulation.

61. "Disinformation: EU Accesses the Code of Practice and Publishes Platform Reports on Coronavirus Related Disinformation," European Com mission, September 10, 2020, https://ec.europa.eu/commission/presscorner /detail/en/ip_20_1568.

62. "The EFJ Calls for Stronger Measures to Tackle Online Platforms' Disinformation," *European Federation of Journalists*, June 15, 2020, https://europeanjournalists.org/blog/2020/06/15/the-efj-calls-for-stronger-measures-to-tackle-disinformation-on-online-platforms.

63. Michael Peel, Mehreen Khan, and Max Seddon, "EU Attack on Pro-Kremlin 'Fake News' Takes a Hit," *Financial Times*, April 2, 2018, www ft.com/content/5ec2a204-3406-11e8-ae84-494103e73f7f.

64. "Joe Biden: Former Vice President of the United States," *New York Times*, January 17, 2020, www.nytimes.com/interactive/2020/01/17/opinion/joe-biden-nytimes-interview.html?smid=nytcore-ios-share.

65. Executive Order 13925, Preventing Online Censorship, 85 Fed. Reg. 34069 (May 28, 2020), https://trumpwhitehouse.archives.gov/presidential-actions/executive-order-preventing-online-censorship.

66. Andrew Marantz, "Free Speech Is Killing Us," *New York Times*, Oc- tober 4, 2019, www.nytimes.com/2019/10/04/opinion/sunday/free-speech -social-media-violence.html.

67. "Social Media's Struggle with Self-Censorship," *Economist*, October 22, 2020, www.economist.com/briefing/2010/10/22/social-media-struggle-with-self -censorship.

68. Rauch, *The Constitution of Knowledge*.

69. Lee Clarke and Caron Chess, "Elites and Panic: More to Fear than Fear Itself," *Social Forces* 87, no. 2 (2008): 1006–1008.

70. Nathan Bomey, "Facebook Vows to Remove Content Denying the Holocaust in Reversal for Mark Zuckerberg," USA Today, October i2, 2020, https://eu.usatoday.com/story/tech/2020/i0/i2/facebook-bans-holocaust

-denial-content-mark-zuckerberg/5966973002.

7i. Sam Levin, "Zuckerberg Defends Facebook Users' Right to Be Wrong— Even Holocaust Deniers," Guardian, July i8, 20i8, www.theguardian.com

/technology/20i8/jul/i8/zuckerberg-facebook-holocaust-deniers-censorship.

72. James B. Meigs, "Elite Panic vs. the Resilient Populace," Commentary, May 2020, www.commentarymagazine.com/articles/james-meigs/elite-panic

-vs-the-resilient-populace.

73. Kate Klonick, "The Facebook Oversight Board: Creating an Indepen- dent Institution to Adjudicate Online Free Expression," Yale Law Journal i29 (2020): 2436.

74. Tony Wang, quoted in Josh Halliday, "Twitter's Tony Wang: 'We Are the Free Speech Wing of the Free Speech Party,'" Guardian, March 22, 20i2, www.theguardian.com/media/20i2/mar/22/twitter-tony-wang-free-speech.

75. Shona Ghosh, "Twitter Was Once a Bastion of Free Speech but Now Says It's 'No Longer Possible to Stand Up for All Speech,'" Busi- ness Insider, December i9, 20i7, https://nordic.businessinsider.com/twitter

-no-longer-possible-to-stand-up-for-all-speech-20i7-i2?r=US&IR=T.

76. Press Association, "Mark Zuckerberg Calls for Stronger Regulation of Internet," Guardian, March 30, 20i9, www.theguardian.com/technology

/20i9/mar/30/mark-zuckerberg-calls-for-stronger-regulation-of-internet; Jessica Guynn, "Facebook's Mark Zuckerberg Calls for Section 230 Reform, 'Con- gress Should Update the Law,'" USA Today, https://eu.usatoday.com/story

/tech/2020/i0/27/facebook-ceo-mark-zuckerberg-calls-congress-reform-section

-230/375426600i.

77. Justitia, forthcoming 2022.

78. Facebook, Community Standards Enforcement Report (February 202i), https://transparency.facebook.com/community-standards-enforcement.

79. Mchangama and Alkiviadou, Me Digital Berlin Wall.

80. Natasha Duarte, Emma Llansó, and Anna Loup, Mixed Messages? Me Limits of Automated Social Media Content Analysis (Center for Democracy and Technology,20i7),www.cdt.org/wp-content/uploads/20i7/ii/Mixed-Messages

-Paper.pdf.

8i. Andrew Marantz, “Why Facebook Can’t Fix Itself,” New Yorker, Octo– ber i2, 2020, www.newyorker.com/magazine/2020/i0/i9/why–facebook–cant

–fix–itself.

82. Jacob Mchangama, Natalie Alkiviadou, and Raghav Mendiratta, Rush– ing to Judgment: Are Short Mandatory Takedown Limits for Online Hate Speech Compatible with the Freedom of Expression? (Justitia, 202i), 30.

83. Mike Masnick, “Masnick’s Impossibility Theorem: Content Modera– tion at Scale Is Impossible to Do Well,” Techdirt, November 20, 20i9, www

.techdirt.com/articles/20i9iiii/23032743367/masnicks–impossibility–theorem

–content–moderation–scale–is–impossible–to–do–well.shtml.

82. Simon S. Cordall, “Facebook Deactivates Accounts of Tunisian Polit–ical Bloggers and Activists,” *Guardian*, June 4, 2020, www.theguardian.com /global–development/2020/jun/04/facebook–deactivates–accounts–of–tunisian –political–bloggers–and–activists.

83. Jack Goldsmith and Andrew Keane Woods, “Internet Speech WillNever Go Back to Normal,” *Atlantic*, April 25, 2020, www.theatlantic.com /ideas/archive/2020/04/what–covid–revealed–about–internet/6i0549.

84. Julia Angwin, “Facebook’s Secret Censorship Rules Protect White Menfrom Hate Speech but Not Black Children,” ProPublica, June 28, 20i7, www .propublica.org/article/facebook–hate–speech–censorship–internal–documents –algorithms; Captain Clay Higgins, Facebook update, June 4, 20i7, via Archive.ph, https://archive.ph/95FOi; June 4, 20i7, via Archive.ph, https://archive.ph/95FOi;The Dido Delgado, Facebook update, May 3, 20i7, www.facebook.com/ THEDiDiDelgado/photos/a.27i62i723285520.i07374i828.26897794O2i6565 /278984872549205/?type=i&theater.

85. Jacob Siegel, “Bob Dylan’s ‘Neighborhood Bully’ Gets Memory–Holed,” *Tablet*, December 22, 2020, www.tabletmag.com/sections/arts–letters/articles /neighborhood–bully–memory–holed.

86. Anton Lind, ”Facebook sletter danske opslag for at nævne navnet påradikal britisk

høreføjsaktivist," *Danmarks Radio* [Danish Broadcasting Corporation], September 20, 20i9, www.dr.dk/nyheder/indland/facebook-sletter-danske-opslag-naevne-navnet-paa-radikal-britisk; Frederik V. Kock, "Tommy Robinson er ikke alene: Står på hemmelig liste over bandlyste brugere hos Facebook," *Berlingske*, www.berlingske.dk/samfund/tommy-robinson-er-ikke-alene-staar-paa-hemmelig-liste-over-bandlyste.

87. In Defense of Stalin, Facebook group, www.facebook.com/groups/InDefenseOfStalin.

88. Hateful Conduct Policy, Twitter, https://help.twitter.com/en/rules-and-policies/hateful-conduct-policy; Alessandra Aster (@AlessandraAster), (suspended tweet), Twitter, October 20, 2020, https://twitter.com/AlessandraAster/status/i3i844950376724480i; M. K. Fain, "My Whole Conversationwith Kaitlyn Tiffany for the Atlantic," 4W, December 8, 2020, https://4w.pub/my-whole-conversation-with-kaitlyn-tiffany-for-the-atlantic.

9i. Kate Conger and Mike Isaac, "In Reversal, Twitter Is No Longer Block-ing New York Post Article," *New York Times*, October i6, 2020, https://nyti.ms/3dKsuJP.

92. Sacha Baron Cohen, "Read Sacha Baron Cohen's Scathing Attack on Facebook in Full: 'Greatest Propaganda Machine in History,'" *Guardian*, November 22, 20i9, www.theguardian.com/technology/20i9/nov/22/sacha-baron-cohen-facebook-propaganda.

92. Steven Lee Myers, "'Borat' Is Not Approved for Distribution in Rus-sia," *New York Times*, November i0, 2006, www.nytimes.com/2006/ii/i0/movies/i0bora.html.

93. Svend-Erik Skaaning and Suthan Krishnarajan, *Who Cares About FreeSpeech? Findings from a Global Survey of Support for Free Speech* (Copenhagen: Jus- titia, 202i), https://futurefreespeech.com/wp-content/uploads/202i/06/Report

_Who–cares–about–free–speech_2i05202i.pdf.

94. "Pakistan's PM Asks Facebook to Ban Islamophobic Content," *BBC*,October 26, 2020, www.bbc.com/news/world–asia–54689283.

95. Sacha Baron Cohen (@SachaBaronCohen), "@Facebook—I criti– cized you for not blocking false info about Covid. Now your AI is blockingmy article [. . .]," Twitter, October i3, 2020, ii:i7 a.m., https://twitter.com /SachaBaronCohen/status/i3i60806i0956455938.

96. Persily and Tucker, *Social Media and Democracy*, 2.

97. Emmanuel Macron, "Speech at Internet Governance Forum 20i8,"November i2, 20i8, Internet Governance Forum, www.intgovforum.org /multilingual/content/igf–20i8–speech–by–french–president–emmanuel–macron.

98. Alexandra Siegel, "Online Hate Speech," in Persily and Tucker, *SocialMedia and Democracy*, 66–7i.

i00. Alexandra Siegel et al., "Trumping Hate on Twitter? Online Hate Speech in the 20i6 U.S. Election Campaign and Its Aftermath," *Quarterly Journal of Political Science* i6, no. i (202i): 7i–i04.

i0i. Jacob Mchangama, Eske Vinther–Jensen, and Ronne Brandt Taarn–borg, *Digital Ytringsfrihed og Sociale Medier* (Copenhagen: Justitia, 2020); Iginio Gagliardone et al., *Mechachal: Online Debates and Elections in Ethiopia: From Hate Speech to Engagement in Social Media* (20i6), 6, working paper, https://eprints.soas.ac.uk/30572.

i02. Siegel, "Online Hate Speech," 68, 7i.

i03. Susan Benesch et al., "Dangerous Speech: A Practical Guide," *Me Dan–gerous Speech Project*, August 4, 2020, www.dangerousspeech.org/wp–content /uploads/2020/08/Dangerous–Speech–A–Practical–Guide.pdf.

i04. Andrea Sche er, *Me Inherent Danger of Hate Speech Legislation: A Case Study from Rwanda and Kenya on the Failure of a Preventative Measure*(Windhoek: Fesmedia Africa and Friedrich–Ebert–Stiftung, 20i5).

i05. Paul Mozur, “A Genocide Incited on Facebook, with Posts From Myanmar’s Military,” *New York Times*, October i5, 20i8, https://nyti

.ms/2QToYQA.

i06. As discussed by scholars such as Eric Heinze, “Hate Speech and the Normative Foundations of Regulation,” *International Journal of Law in Context* 9, no. 4 (20i3): 599. For an overview of several positions regarding harms of repression, see Jacob Mchangama, “How Censorship Crosses Bor–ders,” Cato Unbound, June ii, 20i8, www.cato–

unbound.org/20i8/06/ii

/jacob–mchangama/how–censorship–crosses–borders.

i07. Mchangama, “How Censorship Crosses Borders.”

i08. Lasse Eskildsen and Christian Bjørnskov, “Does Freedom of Expres– sion Cause Less Terrorism?” *Me Future of Free Speech*, April 5, 2020, https://futurefreespeech.com/wp–content/uploads/2020/06/Freedom–of–Expression

–and–Terror–Apr–4.pdf.

i09. Jacob Aaslund Ravndal, “Explaining Right–Wing Terrorism and Vio– lence in Western Europe: Grievances, Opportunities, and Polarization,” *Euro–pean Journal of Political Research* 57, no. 4 (20i7): 845–866.

ii0. Laura Jacobs and Joost van Spanje, “A Time–Series Analysis of Contextual–Level Effects on Hate Crime in The Netherlands,” *Social Forces* (2020): i–25.

i. Jason Murdock, “Donald Trump’s Facebook Gains Almost i50,000 NewLikes Since He Was Blocked ‘Indefinitely,’” *Newsweek*, January i4, 202i, www

.newsweek.com/donald–trump–facebook–page–new–likes–indefinite–social

–media–block–i56i526?utm_medium=Social&utm_source=Twitter#Echo box=i6i0696780.

ii2. Siegel, “Online Hate Speech,” 72; Aleksandra Urman and Stefan Katz,“What They Do in the Shadows: Examining the Far-Right Net-Works in Tele- gram,” *Information, Communication & Society* (2020): i–20.

ii3. Tatyana Flegontova, “Telegram Downloads Soar as Trump Support- ers Deplatformed,” *Moscow Times*, January i2, 202i, www.themoscowtimes .com/202i/0i/i2/telegram-downloads-soar-as-trump-supporters-deplatformed -a72579.

ii4. Siegel, “Online Hate Speech,” 74. See also, Gerrit De Vynck and EllenNakashima, “Far-Right Groups Move Online Conversations from Social Me- dia to Chap Apps—and Out of View of Law Enforcement,” *Washington Post*, January i8, 202i, www.washingtonpost.com/technology/202i/0i/i5/parler -telegram-chat-apps.

ii5. Katherine Eban, “The Lab-Leak Theory: Inside the Fight to Un-cover COVID-i9’s Origins,” *Vanity Fair*, June 3, 202i, www.vanityfair.com /news/202i/06/the-lab-leak-theory-inside-the-fight-to-uncover-covid-i9s -origins; Cristiano Lima, “Facebook No Longer Treating ‘Man-Made’ Covid as a Crackpot Idea,” *Politico*, May 26, 202i, www.politico.com/news/202i/05/26 /facebook-ban-covid-man-made-49i053.

ii6. Jennifer Allen et al., “Evaluating the Fake News Problem at the Scale ofthe Information Ecosystem,” *Science Advances* 6, no. i4 (2020).

ii7. Andrew Guess, Jonathan Nagler, and Joshua Tucker, “Less Than You Think: Prevalence and Predictors of Fake News Dissemination on Facebook,” *Science Advances* 5, no. i (20i9): i–8.

ii8. Jacob L. Nelson and Harsh Taneja, "The Small, Disloyal Fake NewsAudience: The Role of Audience Availability in Fake News Consumption," *New Media and Society* 20, no. 7 (20i8): i–i8.

ii9. Christopher A. Bail et al., "Accessing the Russian Internet ResearchAgency's Impact on the Political Attitudes and Behaviors of American Twit- ter Users in Late 20i7," *Proceedings of the National Academy of Sciences of the United States of America* ii7, no. i (2020): 243–250.

i20. Hunt Allcott and Matthew Gentzkow, "Social Media and Fake News in the 20i6 Election," *Journal of Economic Perspectives* 3i, no. 2 (20i7): 232.

i2i. Andrew M. Guess and Benjamin A. Lyons, "Misinformation, Disin-formation, and Online Propaganda," in Persily and Tucker, *Social Media and Democracy*, 26.

i22. Matteo Cinelli et al., "The Limited Reach of Fake News on TwitterDuring 20i9 European Elections," PLoS One, June i8, 2020, https://arxiv
.org/abs/i9ii.i2039

i23. Bail et al., "Accessing the Russian Internet Research Agency's Impact."i24. Guess and Lyons, "Misinformation, Disinformation, and Online Pro- paganda"; Gordon Pennycook and David G. Rand, "Lazy, Not Biased: Sus-ceptibility to Partisan Fake News Is Better Explained by Lack of Reasoning
Than by Motivated Reasoning," *Cognition* i88 (20i9): 39–50.

i25. Guess et al., "Less Than You Think"; Allen et al., "Evaluating the FakeNews Problem." See also, Vidya Narayanan et al., "Polarization, Partisanship and Junk News Consumption over Social Media in the US" (Oxford Inter-net Institute, 20i8); and Nahema Marchal et al., "Polarization, Partisanshipand Junk News Consumption on Social Media During the 20i8 US MidtermElections" (Oxford Internet Institute, 20i8).

i26. Paolo Barberá, "Social Media, Echo Chambers, and Political Polariza-tion," in Persily and Tucker, *Social Media and Democracy*, 35.

i27. Barberá, “Social Media, Echo Chambers, and Political Polarization,” 45–48.

i28. Hugo Mercier, *Not Born Yesterday: Me Science of Who We Trust and What We Believe* (Princeton: Princeton University Press, 2020).

i29. Nic Newman et al., *Reuters Institute Digital News Report LOLO* (Reu- ters Institute for the Study of Journalism, 2020), i4, https://reutersinstitute .politics.ox.ac.uk/sites/default/files/2020-06/DNR_2020_FINAL.pdf.

i30. Nomaan Merchant and Tim Sullivan, “Election Officials Worried byThreats and Protesters,” *Associated Press*, November 6, 2020, https://apnews .com/article/arrests-vote-count-oregon-new-york-f92075a34ce8ddi66ff i7bbd9bedc49d.

i3i. Jonathan Easley, “Majority of Republicans Say 2020 Election WasInvalid: Poll,” *Me Hill*, February 25, 202i, https://thehill.com/homenews /campaign/540508-majority-of-republicans-say-2020-election-was-invalid-poll.

i32. “If China Valued Free Speech, There Would Be No CoronavirusCrisis,” *Guardian*, February 8, 2020, www.theguardian.com/world/2020 /feb/08/if-china-valued-free-speech-there-would-be-no-coronavirus-crisis. i33. “How Belarus’s Protesters Staged a Digital Revolution,” *Financial Times*, February 24, 202i, www.ft.com/content/a68aic28-fdd0-4800-9339 -6caie8id456a; Sean Williams, “Belarus Has Torn Up the Protest Rulebook.Everyone Should Listen,” *Wired*, August i8, 2020, www.wired.co.uk/article /belarus-protests-telegram.

i34. Alexey Navalny, “Putin’s Palace. History of World’s Largest Bribe,”January i9, 202i, YouTube video, www.youtube.com/watch?v=ipAnwilMncI.

i35. Repucci, *Freedom and the Media LOI9*, 25.

i36. Shahbaz and Funk, *Freedom on the Net LOI9*, ii.

i37. Luke Harding, "'A Chain of Stupidity': The Skripal Case and the De–cline of Russia's Spy Agencies," *Guardian*, June 23, 2020, www.theguardian .com/world/2020/jun/23/skripal–salisbury–poisoning–decline–of–russia–spy –agencies–gru.

i38. Matthew Hill et al., "Their Goal Is to Destroy Everyone: Uighur CampDetainees Allege Systematic Rape," *BBC*, February 2, 202i, www.bbc.com /news/world–asia–china–5579407i; John Sudworth, "China Uighurs: A Mod– el's Video Gives a Rare Glimpse Inside Internment," *BBC*, August 4, 2020,www.bbc.com/news/world–asia–china–53650246.

i39. Janis Wong, "Protests Decentralised: How Technology Enabled Civil Disobedience by Hong Kong Anti–extradition Bill Protesters," (paper, 8thAsian Privacy Scholars Network Conference 2020).

i40. Jen Kirby, "'Black Lives Matter' Has Become a Global Rallying Cry Against Racism and Police Brutality," *Vox*, June i2, 2020, www.vox .com/2020/6/i2/2i285244/black–lives–matter–global–protests–george–floyd –uk–belgium.

i4i. Jane Hu, "The Second Act of Social–Media Activism," *New Yorker*,August 3, 2020, www.newyorker.com/culture/cultural–comment/the–second –act–of–social–media–activism.

i42. Ted Hesson, Mimi Dwyer, and Andy Sullivan, "Videos of AllegedPolice Misconduct Went Viral. Then What Happened?" Reuters Graph– ics, June 23, 2020, https://graphics.reuters.com/MINNEAPOLIS–POLICE /PROTESTS–VIDEOS/oakveazawvr.

i43. "As More Gay People Come Out, Tolerance Will Spread," *Economist*,August 6, 2020, www.economist.com/leaders/2020/08/06/as–more–gay–people

–come–out–tolerance–will–spread.

i44. Savannah Vickery, "Queer Connections: Social Media as a Versatile Tool of the Marginalized Moroccan LGBT," *Independent Study Project (ISP) Collection* (20i6); Nick Duffy, "Kenya's Censorship Chief Claims Western Charities Pay Kids c22,000 Each to Become Gay," *Pink News*, May 6, 20i8, www.pinknews.co.uk/20i8/05/06/kenya–censorship–chief–charities–bribe–kids

–20000–to–be–gay.

i45. Ideas Beyond Borders, www.ideasbeyondborders.org. Numbers as of June 202i.

i46. "Big and Bold Move: India Lifts Tax over Sanitary Napkins," She thePeople, July 2i, 20i8, www.shethepeople.tv/news/big–and–bold–move–india

–lifts–tax–over–sanitary–napkins.

i47. T.N. Hari, "Opinion: If Not Closure, #MeToo Movements Has GivenWomen Freedom from Fear," *Mint*, September i8, 20i9, www.livemint.com

/mint–lounge/business–of–life/opinion–if–not–closure–metoo–movement

–has–given–women–freedom–from–fear–i5688028i54i6.html.

i48. Carl Miller, "Taiwan's Crowdsourced Democracy Shows Us How to Fix Social Media," We Are Not Divided, Reasons to be Cheerful, Sep– tember 27, 2020, https://wearenotdivided.reasonstobecheerful.world/taiwan

–g0v–hackers–technology–digital–democracy.

i49. Carl Miller, "How Taiwan's 'Civic Hackers' Helped Find a New Wayto Run the Country," *Guardian*, September 27, 2020, www.theguardian

.com/world/2020/sep/27/taiwan–civic–hackers–polis–consensus–social–media

–platform.

i50. Jacob Mchangama and Jonas Parello–Plesner, "Taiwan's DisinformationSolution," *American Interest*, February 6, 2020, www.the–american–interest

.com/2020/02/06/taiwans-disinformation-solution. i5i. "Cofacts," G0v, https://cofacts.g0v.tw.

i52. Carl Miller, "Taiwan Is Making Democracy Work Again. It's TimeWe Paid Attention," *Wired*, November 26, 20i9, www.wired.co.uk/article /taiwan-democracy-social-media; Carl Miller, "How Taiwan's 'Civic Hackers'Helped Find a New Way to Run the Country."

i53. Chelsea Barabas, "Decentralized Social Networks Sound Great. TooBad They'll Never Work," *Wired*, August 9, 20i7, www.wired.com/story /decentralized-social-networks-sound-great-too-bad-theyll-never-work.

i54. Nicholas Thompson, "Tim Wu Explains Why He Thinks Face-book Should Be Broken Up," *Wired*, July 5, 20i9, www.wired.com/story /tim-wu-explains-why-facebook-broken-up.

i55. Mike Masnick, "Protocols, Not Platforms: A Technological Ap- proach to Free Speech," Knight First Amendment Institute, August 2i, 20i9, https://knightcolumbia.org/content/protocols-not-platforms-a-technological -approach-to-free-speech.

i56. See, for example, ARTICLE i9, *Blockchain and Freedom of Expression*(London, 20i9), https://articlei9.org/wp-content/uploads/20i9/07/Block chain-and-FOE-v4.pdf; and Jeff Kaplan, "Locking the Web Open: A Call for a Decentralized Web," *Brewster Kahle's Blog*, http://brewster.kahle.org /20i5/08/ii/locking-the-web-open-a-call-for-a-distributed-web-2.

i57. Jack Dorsey (@jack), "Twitter is funding a small independent team of upto five open source architects, engineers, and designers [. . .]," Twitter, Decem- ber ii, 20i9, 6:i3 a.m., https://twitter.com/jack/status/i2047660784689iii06. See also, Oslo Freedom Forum,

“Jack Dorsey Discusses Disinformation, Bit- coin, and the Open Internet. 2020 Oslo Freedom Forum,” September 25, 2020, YouTube video, www.youtube.com/watch?v=L8aG_ekh6EQ.

i58. ARTICLE i9, *Blockchain and Freedom of Expression*, 20–23; Barabas,“Decentralized Social Networks Sound Great.”

i59. “Tim Berners-Lee: ‘Stop Web’s Downward Plunge to Dysfunctional Future,’” *BBC*, March ii, 20i9, www.bbc.com/news/technology-47524474.

i60. Katrina Brooker, “Exclusive: Tim Berners-Lee Tells Us His Radical NewPlan to Upend the World Wide Web,” *Fast Company*, September 29, 20i8, www .fastcompany.com/90243936/exclusive-tim-berners-lee-tells-us-his-radical-new -plan-to-upend-the-world-wide-web.

خاتمة

i. L. M. Sacasas, “The Analog City and the Digital City,” *New Atlantis*,Winter 2020, www.thenewatlantis.com/publications/the-analog-city-and-the -digital-city.

2. James Madison, *Me Report of 1800*, January 7, i800, in *Me Papers of James Madison*, vol. i7, ed. David B. Mattern et al. (Charlottesville: UniversityPress of Virginia, i99i), 303–35i.

بيت الحكمة
Bayt al-Hikma 2.0

A translation of “Free Speech: A History from Socrates to Social Media” © [2022] Jacob Mchangama.